جـامعة الـمدية

كليـة الـعلـوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلـوم الـتسيير

الـمـوضـوع:

أثر أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على اقتصاديات الدول العربية:دراسة حالة الجزائر

أطروحـة مقدمـة لنيل شهـادة الدكتوراه في علــوم التسيير فـرع: الإدارة مالية

من إعـداد الطـالب: **تحت إشـراف الأستاذ:**

ركي أحسن **د.غريبي احمد**

1 ـ1.د باشي احمد .....أستاذ التعليم العالي.....جامعة الجزائر 03 .....رئيسا

2ـ1.غريبي أحمد .....أستاذ محاضر قسم أ.....جامعة المدية.....مشرفا ومقررا

3ـ1 د.بن موسى كمال ..... أستاذ التعليم العالي.....جامعة الجزائر 03.....عضوا

4ـ1.د. بوشنافة الصادق ..... أستاذ التعليم العالي.....جامعة المدية.....عضوا

5ـد.سعودي بلقاسم .....أستاذة محاضر.....جامعة المسيلة.....عضوا

6ـد.شبوطي حكيم ..... أستاذة محاضر.....جامعة المدية.....عضوا

السنة الجامعية 2015/2014


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله الذي أحسن كل شيء خلقه وبدأ خلق الإنسان من طين والصلاة والسلام على أشرف خلق الله محمد الرسول الكريم.

بداية احمد الله عزل و جل على إتمام هذه الدراسة و أتوجه بجزيل الشكر و التقدير إلى الدكتور المحترم غريبي احمد على كل ما قدمه لي من توجيهات و نصائح كان لها عظيم الأثر في أن تتم الأطروحة على النحو الذي انتهت إليه ، كما أتوجه بجزيل الشكر و التقدير و الاحترام إلى الأساتذة المحترمين أعضاء لجنة المناقشة و الحكم على هذه الدراسة ،إلى كل من ا.د باشي احمد ، ا د.بن موسى كمال ،ا.د بوشنافة الصادق ، د.سعودي بلقاسم ،د.شبوطي حكيم ،لتفضلهم بالموافقة على المناقشة و الحكم عليها رغم أعبائهم و مسؤولياتهم الكثيرة وعلى توجيهاتهم ونصائحهم القيمة.

كما لا يفوتني أن أتوجه بجزيل الشكر و التقدير و الاحترام إلى كافة العاملين بالكلية و على رأسهم عميد الكلية د .حميدوش

الفـــــهرس العـــــــام

المقدمة العامة

: ..... أ

الفصل الأول: **خلفية نظرية عن أزمة الديون السيادية و نشأة منطقة الأورو**.....01

مقدمة الفصل :.....02

المبحث الأول: خلفية نظرية عن أزمة الديون السيادية.....03

المطلب الأول: الأزمات الاقتصادية, مفهومها , خصائصها , أنواعها 03

1- مفهوم الأزمة.....03

2- مفهوم الأزمة الاقتصادية.....04

3- مفهوم الأزمة المالية.....06

4- الأزمات في الفكر الاقتصادي.....09

5- أنواع الأزمات.....10

المطلب الثاني: الديون السيادية ,مفهومها ,أسبابها , المشاكل الناجمة عنها 13

1- مفهوم أزمة الديون السيادية.....13

2- أسباب اللجوء للاستدانة.....18

3- المشاكل الناجمة عن الاستدانة.....19

4- وكالات التصنيف الائتمانية.....20

5- تسوية الديون السيادية.....21

6- تاريخ أزمات الديون السيادية.....22

المبحث الثاني: التكامل النقدي و منطقة الأورو.....31

المطلب الأول: التكامل النقدي.....32

1- مفهوم التكامل النقدي.....32

2- أنواع التكامل النقدي.....33

المطلب الثاني: الخطوات العلمية نحو الاتحاد النقدي الأوروبي.....49

1- النشأة التاريخية للعملة الأوروبية الموحدة "الأورو".....49

2- الوحدة النقدية الأوروبية.....53

3- الكتاب الأخضر للمفوضية الأوروبية.....62

4- دوافع قيام الاتحاد النقدي الأوروبي.....63

5- الإطار المؤسسي لهيكل الاتحاد النقدي الأوروبي.....65

6- الأزمات التي مر بها الاتحاد النقدي الأوروبي.....67

خاتمة الفصل

.....71

الفصل الثاني: **أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو المظاهر،الأسباب،التداعيات ،وسبل العلاج**.....73
تمهيد الفصل:.....74
المبحث الأول: مظاهر تطور أزمة الديون السيادية في منطقة الأورو.....76
المطلب الأول: مظاهر أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو.....76
1- انخفاض معدل النمو في منطقة الأورو..... 76
2- ارتفاع مستويات الديون لدول أعضاء منطقة الأورو.....78
3- انخفاض معدل الاستثمار في معظم دول منطقة الأورو.....80
4- العجز في الحساب الجاري لمنطقة الأورو.....82
5- العجز في الميزانية العامة لدول منطقة الأورو.....83
6- ارتفاع العائد على سندات منطقة الأورو.....85
المطلب الثاني: البلدان الواقعة في الأزمة.....87
1- اليونان.....87
2- ايرلندا.....92
3- البرتغال.....94
4- اسبانيا.....96
5- ايطاليا.....97
6- قبرص.....98
المطلب الثالث: البلدان المعرضة للخطر.....99
1- بلجيكا.....99
2- فرنسا.....100
3- ألمانيا.....101
المبحث الثاني:أسباب تفاقم أزمة الديون السيادية في منطقة الأورو.....103
المطلب الأول: أسباب تتعلق بمنطقة العملة المثلى.....103
المطلب الثاني : الاختلاف في القدرة التنافسية بين دول منطقة الأورو..... 106
المطلب الثالث : زيادة ديون قطاع الأسر 107
المطلب الرابع : انتقال اثر أزمة الرهن العقاري إلى منطقة الأورو.....109
المطلب الخامس:التحرير المالي و التوسع في منح الائتمان.....111
المطلب السادس :عامل الشيخوخة 112
المطلب السابع : وكالات التصنيف الائتماني.....114
المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية لازمة الديون السيادية على منطقة الأورو و بعض دول العالم.....115
المطلب الأول: الآثار الاقتصادية لأزمة الديون السيادية على بعض الدول النامية و المتقدمة..115
المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية للازمة على منطقة الأورو.....118
1- أثر أزمة الديون السيادية على البطالة في منطقة الأورو.....118
2- آثر أزمة الديون على سعر صرف الأورو.....121
3- اثر الأزمة على البنوك الأوروبية.....123
4- الآثار على مستوى التجارة الخارجية.....124

5- آثار الأزمة على التدفقات المالية الخارجية.....127
المبحث الرابع: جهود منطقة الأورو لاحتواء أزمة الديون السيادية و سبل مواجهتها.....128
المطلب الأول : جهود منطقة الأورو لاحتواء الأزمة.....128
1- جهود بعض الدول الأعضاء لاحتواء الأزمة.....128
2- جهود البنك المركزي الأوروبي.....129
3- إنشاء صندوق الاستقرار المالي الأوروبي.....131
المطلب الثاني: أساليب مواجهة أزمة الديون السيادية.....132
1- مستوى الديون الممكن تحملها.....132
2- تخفيض العجز في الميزانية العامة.....133
3- إصلاح إطار الاستقرار المالي الأوروبي.....135
4- إصلاح المؤسسات المالية وتطبيق اتفاق بازل3.....136
5- الإسراع في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية.....139
6- هيكلة الديون السيادية.....140
7- الخروج من منطقة الأورو.....141
خاتمة الفصل.....143
الفصل الثالث: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على اقتصادات الدول العربية.....145
تمهيد الفصل:.....145
المبحث الأول: الآثار على مستوى الميزان التجاري.....148
المطلب الأول: الآثار على صعيد المجموعة الأولى.....148
1- على مستوى الصادرات.....149
2- على مستوى الواردات 155
المطلب الثاني: الآثار على صعيد المجموعة الثانية.....157
1- على مستوى الصادرات.....158
2- على مستوى الواردات 159
المطلب الثالث: الآثار على صعيد المجموعة الثالثة.....161
1- على مستوى الصادرات.....162
2- على مستوى الواردات 167
المبحث الثاني: الانعكاسات على مستوى أسواق المال و الاستثمار الأجنبي المباشر و الصناديق السيادية.....170
المطلب الأول: الآثار على مستوى المصارف و الأسواق المالية.....170
1- الآثار على مستوى الأسواق المالية.....170
2- الآثار على مستوى المصارف العربية... 174
المطلب الثاني: على مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر.....177
1- المجموعة الأولى 178
2- المجموعة الثانية 180
3- المجموعة الثالثة.....180

المطلب الثاني :الآثار على مستوى الصناديق السيادية 184

المبحث الثالث: الآثار على مستوى بقية المؤشرات الاقتصادية الأخرى

187.....

المطلب الأول: الآثار على مستوى احتياطيات النقد الأجنبي و قيمة عملات الدول العربية 187

1-: **احتياطيات النقد الأجنبي**.....188

1-1- المجموعة الأولى 189

1-2- المجموعة الثانية 190

1-3- المجموعة الثالثة.....190

2-: **الآثار على قيمة العملات للدول العربية و السياسة النقدية**.....192

1- المجموعة الأولى 193

2- المجموعة الثانية 195

3- المجموعة الثالثة.....196

المطلب الثاني :الآثار على النمو الاقتصادي و المديونية و المعونات الخارجية.....199

1- **الأثر على النمو الاقتصادي للدول العربية**.....199

2- الآثار على مستوى المديونية.....203

3- **الآثار على مستوى المعونات الخارجية**.....205

المطلب الثالث : الآثار على مستوى تحويلات العاملين و قطاع السياحة.....207

1- الآثار على تحويلات العاملين.....208

2- الانعكاسات على مستوى قطاع السياحة.....214

المبحث الرابع سياسات التعامل مع ازمة الديون السيادية على مستوى الدول العربية.....217

المطلب الأول: على مستوى التجارة الخارجية.....217

1- على مستوى الصادرات.....217

1-1- الاستراتجيات على مستوى النفط.....217

1-2- على مستوى الصادرات الأخرى.....220

2- على مستوى الواردات.....221

المطلب الثاني : على مستوى الصناديق السيادية و الاستثمارات الأجنبية.....222

المطلب الثالث : **على** مستوى الاستثمارات.....224

المطلب الرابع: على مستوى التحويلات المالية و قطاع السياحة..... 225

المطلب الخامس :على مستوى القطاع المصرفي.....226

المطلب السادس :على مستوى عملات الدول العربية 328

المطلب السابع :على مستوى الجانب المالي.....229

خاتمة

الفصل.....231

الفصل الرابع: **آثار أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على اقتصاد الجزائر**.....233

تمهيد الفصل :.....234

المبحث الأول : اثر أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على هيكل الميزان التجاري الجزائري.....235

المطلب الأول : هيكل الميزان التجاري الجزائري.....235

1- تحليل حركة الصادرات الجزائرية السلعية.....236

2- تحليل حركة الواردات الجزائرية السلعية.....239

المطلب الثاني : تحليل حركة الصادرات الجزائرية مع دول منطقة الأورو.....241

المطلب الثالث: تحليل حركة الواردات الجزائرية من الدول الأعضاء في منطقة الأورو. 259

المطلب الرابع: تحليل حركة الميزان التجاري الجزائري مع منطقة الأورو: 278

المبحث الثاني: الآثار على أهم المؤشرات الاقتصادية الأخرى..... 228

المطلب الأول: أثر أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على الاحتياطيات النقدية وقيمة الدينار الجزائري..284

المطلب الثاني: أثر الأزمة على حركة الاستثمار الأجنبي المباشر.....291

المطلب الثالث أثر الأزمة على تحويلات العاملين الجزائريين من دول منطقة الأورو.....294

المطلب الرابع: انعكاسات أزمة الديون السيادية على الميزانية العامة.....297

المبحث الثالث: سياسات التعامل مع ازمة الديون السيادية على مستوى الاقتصاد الجزائري..... 299

المطلب الأول: الإجراءات المتخذة على مستوى الميزان التجاري.....300

1- على مستوى الصادرات 300

2- على مستوى الواردات.....302

المطلب الثاني: الإجراءات التقشفية.....305

المطلب الثالث: توظيف احتياطي الصرف الجزائري في أصول مربحة.....307

المطلب الرابع: على مستوى التحويلات المالية: 308

خلاصة الفصل.....311

الخاتمة.....312

المراجع.....321

قائـــــــــــــمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الدول الداخلة في عضوية النظام النقدي منذ 1957 إلى 2012	62
02	النسبة المئوية الدين الحكومي الصافي من الناتج المحلي الإجمالي لدول منطقة الأورو 2000–2012	79
03	مجمل الاستثمارات من الناتج المحلي الإجمالي في منطقة الأورو من 2000–2012	81
04	ميزان الحساب الجاري لمنطقة الأورو بـ مليار دولار خلال الفترة 2000–2012	82
05	نسبة العجز في الميزانية في دول منطقة الأورو لعام 2008* 2013	83
06	عجز الديون العامة لمنطقة الأورو وبعض الدول الأعضاء2010-2007	84
07	الدول الأوروبية المقرضة والمقترضة	85
08	نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة الأورو وبعض الدول الأعضاء	90
09	النمو الفعلي والمتوقع للناتج المحلي الإجمالي والدين والميزان الجاري باليونان 2009–2015	91
10	خسائر بعض البنوك الأوروبية المتأثرة بأزمة الرهن العقاري	110
11	تكلفة الشيخوخة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لدول منطقة الأورو	112
12	سعر الفائدة طويل الأجل والتصنيف الائتماني لبعض دول منطقة الأورو	114
13	معدل البطالة من قوة العمل الكلية لدول منطقة الأورو بـ % لسنوات 2000–2012	119
14	التغير في الواردات من السلع والخدمات لدول منطقة الأورو خلال الفترة 2000–2012	125
15	التغير في الصادرات من السلع والخدمات لدول منطقة الأورو خلال الفترة 2000–2012	126
16	الميزان التجاري للدول العربية لمجموعة الأولى خلال 2008–2012 مليون دولار	149
17	الميزان التجاري للدول العربية لمجموعة الأولى مع منطقة الأورو خلال 2008–2013.	150
18	إنتاج النفط الخام بالدول العربية 07–2012 ألف برميل/يوم	153
19	الميزان التجاري للدول العربية لمجموعة الثانية خلال 2008–2012 مليون دولار	157
20	الميزان التجاري الدول العربية لمنطقة الأورو المجموعة الثانية خلال سنة 2007–2013	158
21	الميزان التجاري للدول العربية لمجموعة الثالثة خلال 2008–2012 مليون دولار أمريكي	161

22	الميزان التجاري للدول العربية لمجموعة الثالثة مع منطقة الأورو خلال 2007–2012	163
23	الاحتياطيات الرسمية الخارجية لدول العربية مليون دولار	188
24	الدين العام الخارجي وخدم الدين العام الخارجي لدول العربية المقترضة 2010–2012	203
25	تطور الصادرات الجزائرية طبقا لدرجة التصنيع مليون دولار أمريكي	237
26	تطور الواردات طبقا للقطاعات الرئيسية مليون دولار أمريكي	239
27	التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية للجزائر خلال 2010–2013	240
28	الصادرات الجزائرية إلى منطقة الأورو خلال الفترة 2007–2013 مليون دولار	242
29	مقدار الانخفاض/الارتفاع في قيمة الصادرات إلى منطقة الأورو 2010–2013 مليون دولار	243
30	صادرات الجزائر إلى اسبانيا خلال 2008–2013 مليون دولار	244
31	الصادرات الجزائرية إلى ايطاليا مليون دولار	246
32	صادرات الجزائر إلى فرنسا مليون دولار	247
33	الصادرات الجزائرية إلى هولندا مليون دولار	249
34	الصادرات الجزائرية إلى البرتغال مليون دولار	250
35	صادرات الجزائر إلى ألمانيا حسب الفصول السلعية مليون دولار	251
36	صادرات الجزائر إلى بلجيكا مليون دولار	252
37	صادرات الجزائر إلى قبرص مليون دولار	253
38	صادرات الجزائر إلى اليونان مليون دولار	254
39	صادرات الجزائر إلى ايرلندا مليون دولار	255
40	صادرات الجزائر إلى النمسا مليون دولار	255
41	الصادرات الجزائرية إلى سلوفينيا مليون دولار	256
42	حركة الصادرات الجزائرية إلى رومانيا الفترة 2008–2013 مليون دولار	257
43	الصادرات الجزائرية إلى مالطا مليون دولار	258
44	الواردات الجزائرية من منطقة الأورو خلال الفترة 07–2012 مليون دولار	260
45	تطور حركة الواردات الجزائرية إلى فرنسا مليون دولار	261
46	واردات الجزائر من ألمانيا مليون دولار	262
47	الواردات الجزائرية من ايطاليا مليون دولار	264
48	الواردات الجزائرية من اسبانيا مليون دولار	265
49	الواردات الجزائرية من لوكسمبورغ مليون دولار	266
50	الواردات الجزائرية من هولندا مليون دولار	267
51	الواردات الجزائرية من ايرلندا مليون دولار	268
52	واردات الجزائر من بلجيكا مليون دولار	269
53	واردات الجزائر من اليونان مليون دولار	270
54	واردات الجزائر من قبرص مليون دولار	271
55	واردات الجزائر من البرتغال مليون دولار	272
56	واردات الجزائر من فنلندا مليون دولار	273
57	الواردات الجزائرية من مالطا 2008–2013 مليون دولار	274

58	الواردات الجزائرية من سلوفاكيا مليون دولار	275
59	الواردات الجزائرية من استونيا مليون دولار	275
60	الواردات الجزائرية من سلوفينيا مليون دولار	276
61	الواردات الجزائرية من رومانيا مليون دولار	277
62	واردات الجزائر من النمسا مليون دولار	278
63	الميزان التجاري الجزائرية مع منطقة الأورو مليون دولار	279
64	تطور احتياطيات النقد الأجنبي مع أسعار النفط وتغير قيمة الدولار أمام الأورو	284
65	سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الأورو والدولار	285
66	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 2005-2013 مليون دولار	292
67	تغير الإيرادات الإجمالية الجزائرية خلال الفترة 2005-2013 مليار دينار جزائري	297
68	الإنفاق العام إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر	298
69	رصيد الميزانية العامة للجزائر مليار دينار	299

قائـــــــــــمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	نمو الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة الأورو %	77
02	العائد على السندات الحكومية لمنطقة الأورو لمدة 10 سنوات	86
03	أسعار الفائدة على السندات الحكومية للبرتغال وايرلندا لمدة 10 سنوات	95
04	سعر الفائدة للسندات الحكومية لمدة 10 سنوات –اسبانيا وايطاليا–	97
05	نسبة الدين العمومي إلى الناتج المحلي الإجمالي لفرنسا	100

06	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لألمانيا 2000–2014	101
07	ديون القطاع العائلي والشركات لمنطقة الأورو نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	108
08	معدل البطالة في منطقة الأورو 2002–2015	118
09	سعر صرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 2000–2013	122
10	أسعار النفط برينت اورو/للبرميل	154
11	التجارة الخارجية لمنطقة الأورو والمغرب	165
12	احتياطيات الصرف للمجموعة الثالثة	191
13	احتياطيات دول المغرب العربي من العملات الأجنبية بالأشهر	192
14	أسعار الصرف لبلدان المغرب العربي	197
15	الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى كل من الجزائر وتونس و المغرب	181
16	محفظة الاستثمار الداخل في المغرب وتونس	182
17	مؤشرات البورصة لدول المغرب العربي واورو ستوكس لمنطقة الأورو	183
18	الديون العمومية نسبة من الناتج المحلي الإجمالي	205
19	مبلغ المساعدات الإنمائية الرسمية	206
20	تحويلات العمال الأجانب للجزائر وتونس و المغرب	211
21	نسبة العمالة النشطة لدول المغرب العربي في العمالة النشطة في الدول المضيفة الاجنبية بـ %	212
22	الدخول السنوي لغير المقيمين بالمغرب	214
23	تحصيلات السياحة لدول المغرب العربي	216
24	واردات الطاقة لمنطقة الأورو 02-2015	280

الفصـــــــــــــل الأول:

خلفية نظرية عن أزمة الديون السيادية ونشأة منطقة الأورو

المبحث الأول: خلفية نظرية عن أزمة الديون السيادية

المبحث الثاني: نشأة وتطور الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي.

مقدمة الفصل:

شهد الاقتصاد الرأسمالي العديد من الأزمات منذ أواخر القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين تعرضت العديد من بنوكه إلى الإفلاس ،مما أدى إلى أزمات مالية هددت استقرار نظامه ،

و قد كان أقواها أثرا أزمة 1929 ،إذ انخفضت أسعار الأسهم في سوق المال الأمريكي بنسبة كبيرة ،و توالت انهيارات في حركة المعاملات الاقتصادية شملت الاستهلاك و الاستثمار من جانب القطاع الإنتاجي ،أدت إلى ارتفاع كبير في معدلات البطالة ،و قد امتدت أثاره إلى خارج الولايات المتحدة الأمريكية لتضرب دول أوروبا الغربية على نحو هدد أركان النظام الرأسمالي ،و صحة فروض النظام الاقتصادي الكلاسيكي الحر ،و سقوط النظرية الكلاسيكية التي كانت تقوم على وجود يد خفية تعمل على التوفيق بين المصلحة الخاصة و المصلحة العامة ،و تعمل على إحداث التوازن التلقائي في النشاط الاقتصادي ،و أن تدخل الدولة يضر أكثر مما ينفع.

و من ثم قام الاقتصاديون الغربيون بالبحث عن حلول لمشكلات الاقتصاد الحر ،و ظهرت النظرية الكينزية التي تؤكد على تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لإعادة التوازن وتحقيق التوظيف الكامل ،ومع بداية الثمانينات من العشرين في ظل التحرير المالي و المصرفي توسعت البنوك العالمية في الاقتراض لدول العالم اقترنت بحركة توسع في الاقتراض ،و بتعثر تلك الحكومات و إعلان الدول المدينة عدم قدرتها على الالتزام بسداد ديونها ،تدخل صندوق النقد الدولي ببرنامج الإصلاح الاقتصادي و الاصلاحات الهيكلية والتي كانت لها آثارها السلبية على الدول المقترضة.

ومن أجل التعرف على مفهوم الأزمات ،مصادرها ،وتبيان أوجه الشبه والاختلاف بين الأزمات المالية السابقة و الأزمة الحالية في منطقة الأورو من حيث مختلف الأسباب والنتائج ،قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين نتعرض في **المبحث الأول** إلى خلفية نظرية عن أزمة الديون السيادية و **المبحث الثاني** : نشأة و تطور الاتحاد الاقتصادي و النقدي الأوروبي.

المبحث الأول : خلفية نظرية عن أزمة الديون السيادية

تلجأ الدول إلى توفير إيراداتها من مصادر مختلفة لتمويل نفقاتها العامة تتمثل أساسا في فرض الضرائب و الرسوم و طبع النقود و الاقتراض إضافة إلى ما تملكه الدولة ،و تعتبر حصيلة الضرائب مصدرا محدودا للدخل وأن طبع النقود يؤدي إلى اتجاهات تضخمية ،وأن الاقتراض له تكاليفه إلا أنه

يتيح للأجيال المقبلة المشاركة في تكلفة الاستثمار عكس ما نجده في ما يستثمر من قبل دافعي الضرائب بحيث تعود الفائدة على الأجيال المقبلة.

و ثم قد تواجه الدول عجزا في إيراداتها من وقت إلى آخر ،و قد تعرضت عدة بلدان إلى أزمات عديدة اختلفت في حدتها ومداها بحسب الظروف المؤسسية والهيكلية التي واجهتها ،وهددت بالاستقرار الاقتصادي والسياسي لها ،إضافة إلى أن انتشار الازمات كان نتيجة للانفتاح الاقتصادي والمالي الذي تشهده واندماجها في منظمة التجارة العالمية - ومن ثم يتطلب على الدولة الأخذ في الاعتبار سداد الدين وفوائده ،إضافة إلى مراعاة ما ستتحمله الأجيال القادمة و التي تكون في الغالب عن طريق زيادة الضرائب ،ولم تعد مشكلة الدين السيادي مشكلة الدول النامية لوحدها كما كان الحال في بداية السبعينات والثمانينات ،بل أصبح الدين السيادي يشكل أزمة عالمية تعاني منها الدول الصناعية مع الاختلاف في درجة حدتها وقدرة الدول على استيعابها.

المطلب الأول : الأزمات الاقتصادية , مفهومها , خصائصها , أنواعها ...

يختلف مفهوم الأزمة حسب كل علم من العلوم الاجتماعية و الطبيعة التي يدرس الأزمة من زاوية اهتمامه و بالتالي تتنوع و تتباين و تأخذ هذه التعريفات اتجاهات مختلفة .

1- مفهوم الأزمة *:

وفقا لقاموس"Webster" فإن الأزمة هي موقف يواجه الدول و الأفراد والجماعات و المنظمات على مختلف أنواعها ،يمثل هذا الموقف نقطة تحول نحو الأفضل أو الأسوأ.

ومن الناحية الاجتماعية يقصد بالأزمة توقف الأحداث المنظمة والمتوقعة واضطرابات العادات و العرف مما يستلزم التغير السريع لإعادة التوازن لتكوين عادات جديدة أكثر ملائمة [1].

و من الناحية السياسية تعرف الأزمة على أنها حالة أو مشكلة تأخذ بأبعاد النظام السياسي و تستدعي اتخاذ قرار لمواجهة التحدي الذي تمثله سواء كان إداريا ،سياسيا ،اجتماعيا ،اقتصاديا ،أو ثقافيا .[1]

و تتمثل أهم خصائص الأزمة بصفة عامة في أنها حدث سريع و مفاجئ تؤدي إلى عدم اليقين في البدائل المتاحة في ظل نقص المعلومات وصعوبة اتخاذ القرار على قدر من

---

* يرجع مصطلح الأزمة إلى الطب الإغريقي إذ يعرفها على أنها نقطة تحول بين حياة و ممات المريض أو حدوث تغيير جوهري و مفاجئ في جسم الإنسان ،كما استخدم هذا المصطلح في القرن السابع عشر لدلالة على ارتفاع درجة التوتر بين الدولة و الكنيسة ،و في القرن التاسع عشر لدلالة على ظهور مشاكل خطيرة في تطور العلاقات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية ،و في 1937 عرفت دائرة المعارف بأنها حدوث خلل خطير و مفاجئ في العلاقات بين العرض و الطلب في السلع و الخدمات و رؤوس الأموال .

[1] - خالد مصطفى قاسم,**انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الصناعة العربية**,في المنتدى الصناعي العربي الدولي ,وزارة الطاقة و الصناعة و التعدين قطر،25-28ماي 2010،ص 4

- مارتن غريفيثس, تيري أوكالاهان،المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية"مركز الخليج للأبحاث ،دبي الإمارات العربية المتحدة،2008،ص ص 47-49.

[1] عليوة السيد,**إدارة الأزمات و الكوارث , مخاطر العولمة و الإرهاب الدولي**,ط2, القاهرة,دار الأمين للنشر و التوزيع,2002,ص13.

المخاطرة"،حيث يتطلب اتخاذ قرارات حاسمة و سريعة في وقت ضيق نتيجة تعدد الأطراف والقوى المؤثرة في حدوث الأزمة وتطورها وتعارض مصالحها ،مما يخلق صعوبات في السيطرة على الموقف وإدارته .[2]

2- مفهوم الأزمة الاقتصادية:

يستعمل الاقتصاديون مصطلح الدورات الاقتصادية بدلا عن الأزمة حيث تعرف على أنها تذبذبات في النشاط الاقتصادي ،أو هي التقلبات الاقتصادية التي تصيب مجمل الناتج القومي و الدخل و التوظيف ،وعادة ما تتراوح مدتها بين سنتين إلى عشر سنوات ،و الصفة المميزة لدورات الاقتصادية هي صفة الانتشار بحيث يكون لها أثر على الكثير من الأنشطة الاقتصادية المختلفة في نفس الوقت ،و تتميز بأنها متجددة الحدوث ،و قد قام الاقتصاديون بتقسيم دورة النشاط الاقتصادي إلى حالتين هما الركود و التوسع ،فالارتفاع القياسي و الهبوط الحاد هما ما تتسم به نقاط تحول الدورات الاقتصادية و يعرف الانكماش بالركود بأنه فترة متوالية من الانخفاض الشديد في مجمل الناتج و الدخل و التوظيف .[3]

وقد صادف العالم عددا منها كان أهمها الكساد الكبير"Great Depression " 29-1933 حيث انخفض الناتج القومي الحقيقي في الولايات المتحدة بمقدار 30% .

2-1- مظاهر الأزمة الاقتصادية:

يمكن تحديد عدد من مظاهر الأزمة الاقتصادية و التي تتمثل في ما يلي:

- انخفاض في أسعار السلع و الخدمات و ارتفاع في معدلات البطالة.
- تدهور الأجور و الدخول و الأرباح.
- انخفاض مستوى الطاقة المستغلة في الشركات بسبب تقلص السيولة و تجميد الحصول على قروض من المؤسسات المالية.
- كثرة حالات تصفية المؤسسات و إغلاقها.
- انخفاض في المؤشر العام للبورصة.
- انخفاض المبيعات في مختلف القطاعات و لاسيما قطاع العقارات بسبب ضعف السيولة.
- انخفاض معدلات الاستهلاك و الإنفاق و الادخار و الاستثمار الأمر الذي يؤدي إلى مزيد من الكساد و البطالة و التعثر و التصفية و الإفلاس.
- انخفاض حاد في النشاط الاقتصادي .

---

(2)- محمد شومان,**الأزمات و أنواعها**,الطبعة الأولى,الجزيرة العدد10325 ,السعودية 4 جانفي 2001,.www aljazirah.com
- عبد الإله البداوي,**ما هي الأزمة و كيف ندير الأزمات؟**www.siironline.orge.12/08/2012

(3) – سامي خليل,**نظرية الاقتصاد الكلي,الكتاب الأول,المفاهيم و النظريات الأساسية**,وكالة الأهرام للتوزيع,الكويت 1994,ص ص72-74.
-- ساموبلسون و نوردهاوس,**علم الاقتصاد** , ترجمة مكتبة ناشرون ,الطبعة الأولى,بيروت لبنان,2006,ص ص 498-499

- خروج عدد كبير من المستثمرين و رجال الأعمال و المقاولين من الإنتاج والاستثمار.
- انخفاض المؤشرات العالمية بسبب الأزمة.

2-2- أنواع الأزمات الاقتصادية :

يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من الأزمات الاقتصادية التي يتعرض لها الاقتصاد الرأسمالي وهي

2-2-1- الأزمة الدورية :و يطلق عليها أزمة فائض الإنتاج أو الأزمة العامة ،و تصيب تكرار الإنتاج و كل عملية تكرار للإنتاج ،أو الجوانب الرئيسة فيها كالإنتاج والتداول والاستهلاك والتراكم ،ومن ثم فالتذبذبات التي تتولد عن الأزمة الدورية تكون أكثر أثرا اذا قورنت بغيرها من الأزمات .

2-**2-2- الأزمة الوسيطة** : و تعد أقل اتساعاً و تمس مجالات كثيرة في الاقتصاد الوطني ،وتحدث هذه نتيجة اختلالات جزئية في عملية تكرار الإنتاج ،فهذا النوع لا يحمل طابعاً عالمياً على النحو الذي يميز الأزمات الدورية العالمية .

2-2-3- الأزمة الهيكلية:و هي تمس قطاعات كبيرة من الاقتصاد العالمي ،منها على سبيل المثال ،أزمة الطاقة ،وأزمة المواد الخام ،وأزمة الغذاء ،وغيرها ،وإذا كانت الأزمة الهيكلية تقتصر على قطاع واحد من قطاعات الاقتصاد فإنه لابد أن يكون قطاعاً مهماً وأساسياً كمصادر الطاقة أو صناعة الحديد والصلب أو أزمة الغذاء ،فالأزمات في الفروع الصغيرة ولو استمرت مدة طويلة لا يمكن أن تصبح أزمات دورية لأنها لا تمس جميع جوانب الاقتصاد الأخرى وقطاعاتها.

ويعتقد أغلب الاقتصاديين بضرورة التفريق بين أنواع الأزمات مستندين إلى عدد من المعايير أهمها حتمية ظهور الأزمة في سياق الدورة الاقتصادية من عدمه ،وكذلك عمق وأثرها في قطاعات الاقتصاد الوطني.

تعكس أنواع الأزمات السالفة الذكر اختلال توازن في عملية تكرار الإنتاج بأشكال مختلفة ولها آثارها في الاقتصاد العالمي ،وتشغل الأزمات الهيكلية حيزا بين الأزمات الاقتصادية الملازمة للاقتصاد الرأسمالي الذي تعرض إلى أزمات هيكلية خطيرة في مجال الطاقة والخامات وعانى نقصاً في إنتاج الغذاء ،وكان لأزمة الطاقة في عامي 1974 - 1975 أكبر الأثر في الأزمة العالمية التي حدثت خلال تلك الفترة والتي أعلنت قيامَ دورة جديدة من تراكم رأس المال.

3- مفهوم الأزمة المالية:

تعرف الأزمة المالية على أنها اضطراب حاد و مفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعها انهيار مفاجئ في المؤسسات المالية و مؤشرات أدائها و يمتد أثر ذلك كله إلى القطاعات الأخرى ،أو يراد بها الانخفاض الكبير في الأسواق المالية الدولية لمجموعة من الدول أو دولة ما و التي تتصف بفشل النظام المصرفي المحلي في أداء مهامه ،مما يؤدي إلى تدهور في قيمة العملة و أسعار الأسهم

وينتج عنه آثار سلبية على قطاع الإنتاج و العمالة ،إضافة إلى إعادة توزيع الدخول و الثروات فيما بين الأسواق المالية الدولية .[1]

3-1-أعراض الأزمات المالية :

أجمعت العديد من الدراسات أن الأعراض المختلفة للأزمات المالية تتمثل فيما يلي:

1-اتجاه رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج .

2-الإفراط في الاقتراض من قبل البنوك دون وجود ضمانات كافية .

3- قيام كل من المستثمرين والمقترضين باتخاذ قرارات خاطئة أسوة بالآخرين (سلوك القطيع) مما يؤدي إلى حدة الأزمة و ارتفاع الخسائر.

4-كلما كانت تدفقات رأس المال الأجنبي قصيرة الأجل كلما زاد تعرض الاقتصاد لأزمة مالية .

5-انهيار العملة يؤدي إلى تدهور أوضاع البنوك و تزايد خسائرها وتعرضها للانهيار وتنشأ معها أزمة مصرفية.

3-2-أسباب الأزمات المالية:

تتعدد وتتنوع أسباب حدوث الأزمات المالية بحسب ظروف كل دولة، وأدى اتساع وقوعها في دول العالم إلى زيادة الجهود من قبل المنظمات الدولية والباحثين لتتبع العوامل المسببة لها،فتبين وجود أسباب داخلية وأخرى خارجية ،و في ضوء الدراسات السابقة يمكن تلخيص أهم هذه الأسباب فيما يلي:

3-3-1-عدم تماثل المعلومات:

تعتبر من العوامل الأساسية لحدوث عدم الاستقرار المالي و تؤدي إلى أزمات مالية و تحدث لما يكون أحد الأطراف المتعاملين في الجانب المالي لديه معلومات أكثر من الآخرين الذين لا يستطيعون تقييم المخاطر بشكل سليم ،و ينتج عنه اتخاذ قرارات خاطئة مما يؤدي إلى إعاقة عمل النظام المالي والمصرفي و ينتج عنه سلوك القطيع.

3-3-2-التقلبات الاقتصادية الكلية:

تؤدي السياسات الاقتصادية والمالية التوسعية إلى زيادة النشاط الاقتراضي بشكل كبير وتراكم خطير للديون ،ومثال ذلك الاستثمار المفرط في مجال العقارات مما تؤدي بذلك أسعار الأسهم و العقارات إلى الارتفاع الشديد.

---

[1] عرفات حسيني,**التمويل الدولي**,دار مجلاوي للنشر,الأردن,1999,ص 200.

و من ناحية أخرى فإن السياسات النقدية و المالية المقيدة التي تستهدف احتواء مخاطر التضخم و اختلال الموازين الخارجية ،قد تؤدي إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي و صعوبة في خدمة الديون و انخفاض قيمة الضمانات ،و زيادة نسبة الديون المعدومة التي تهدد البنوك بالإفلاس ،حيث لوحظ أن العوامل الاقتصادية الكلية خاصة زيادة الإقراض كانت السبب الرئيسي في تعرض كثير من بلدان أمريكا الجنوبية إلى ضعف قطاعها المالي . [1]

وتعتبر التقلبات في أسعار الفائدة العالمية أحد المصادر الخارجية المسببة للأزمات المالية ، فالتغيرات الكبيرة في أسعار الفائدة عالمياً لا تؤثر فقط على تكلفة الاقتراض بل الأهم من ذلك أنها تؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ودرجة جاذبيته.

3-3-3-التوسع الكبير في الإقراض و انهيار أسعار الأصول:

تعتبر كل من الزيادات الكبيرة في عمليات إقراض البنوك و انخفاض أسعار الأصول المالية بشدة كانت تسبق الأزمات المصرفية ،حيث تعد الاقتصاديات الناشئة من أكبر المتلقين للتدفقات من رأس المال الخاص ،حيث شهدت نموا كبيرا في قطاعاتها التجارية و المصرفية ،ويمكن اعتبار أن هذه التدفقات من آثار سياسة الإصلاح الاقتصادي.

3-3-4-تزايد التزامات البنوك مع عدم تناسق آجال الاستحقاق:

إذا كان معدل تزايد التزامات البنك عاليا وسريعا مقارنة بحجم البنك بالنسبة للاقتصاد القومي وأرصدة الاحتياطات الدولية ،وإذا اختلف تكوين هيكل أصول البنك عن هيكل التزاماته من حيث السيولة ومواعيد الاستحقاق ،وإذا كان رأسمال البنك وأرصدة الديون المشكوك في تحصيلها غير كاف لمواجهة تقلبات أصوله ،وإذا كان الاقتصاد القومي معرضا لصدمات كبيرة من عدم الثقة ،فيمكن اعتبار كل هذا تزايد في هشاشة النظام المصرفي .

3-3-5-عدم التحضير الكافي للتحرير المالي :

أدى التحرير المالي إلى استحداث أوضاع جديدة لم يتعود عليها النظام المصرفي السابق ،حيث لم يكن هناك ما يقابلها من احتياطات كافية لتجنب حدوث الأزمات ،فحين يتم تحرير أسعار الفائدة تفقد البنوك الحماية التي كانت تتمتع بها في ظل أسعار الفائدة المدارة ،ومع ارتفاع القيود على منح الائتمان يزيد الطلب في القطاعات التي تم تحريرها مثل العقارات وأنشطة السندات ،كما أن خفض نسبة الاحتياطي للبنك يسمح بتلبية الطلبات المتزايدة على الائتمان ،مما يؤدي إلى عدم تقدير مخاطر الائتمان باعتبار عدم وجود دراية كافية من قبل المسئولين في ظل سياسة التحرير .[1]

3-3-6-التغلغل الحكومي والقيود حول تخصيص الائتمان:

---

[1] عيسى محمد الغزالي,**الأزمات المالية**,سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية,العدد29 ,ماي2004,ص4

[1] خليل حسين, **أسباب الأزمات المالية العالمية وسياسات مواجهتها**, الجامعة اللبنانية, بيروت:9-10-2008,.,www.drhalihussein.blogspot.com

إن القروض التي تمنحها الدولة لمشروعات معتبرة بتوجيه منها والتي تتم بواسطة بنوك أنشئت لتمويلها ،عادة ما تتمتع هذه البنوك بوضع احتكاري ،وفي ظل عدم وجود منافسة تقوم الحكومة بتغطية خسائرها وتكون غالبا محمية من قواعد الإفصاح المالي .

كما أن قيام البنوك بتقديم قروض للمديرين أو أعضاء مجلس الإدارة في ظل الافتقار للموضوعية وتقييم المخاطر والضمانات يؤدي إلى فشل أو تعثر عدد محدد من المقترضين إلى تعرض البنك لخسائر عالية .

3-3-7 ـ تشوه نظام الحوافز:

قلة خبرة المصارف و تعديل هيكلها وتدوير المناصب الإدارية لم تنجح في تفادي حدوث الأزمات أو الحد من آثارها لأن نفس الفريق الإداري ظلَّ في مواقع اتخاذ القرارات بحيث لم يحدث تغير حقيقي في الإدارة وطريقة تقييمها وإدارتها لمخاطر الائتمان ،و أن الإدارات العليا في حالات تعددها نجحت في أن تخفي الديون المعدومة للمصرف لسنوات وذلك نتيجة لضعف الرقابة المصرفية من ناحية ،وضعف النظم والإجراءات المحاسبية من ناحية أخرى ،جعل من الصعب التعرف على العلامات السابقة لحدوث الأزمات المالية والاستعداد الجيد لتفادي حدوثها و التخفيف من آثارها.

3-3-8 ـ سياسات سعر الصرف:

في حالة إتباع الدولة لنظام سعر الصرف الثابت تكون أكثر عرضة للصدمات الخارجية حيث يصعب على سلطاتها النقدية الحفاظ على احتياطاتها من العملات الأجنبية و تؤدي إلى حدوث أزمة سيولة ،و من ثم حدوث عجز في ميزان المدفوعات يتبعه ارتفاع في أسعار الفائدة المحلية ،مما يزيد من حدة الأزمة ،كما أن إتباع الدولة لنظام سعر الصرف المرن وفي حالة حدوث أزمة سيولة يعرض البلد إلى تخفيض قيمة العملة و زيادة في الأسعار المحلية و من ثم تخفيض قيمة أصول و خصوم المصارف.

و غالبا ما ينظر إلى الدول ذات المستويات العالية من الديون الأجنبية قصيرة الأجل و الديون التي تخضع لأسعار فائدة متغيرة و عالية ،و عدم ملائمة نظام الصرف الأجنبي فيها ،و توسعها السريع في عمليات التحرير المالي و الائتمان المصرفي قبل اكتمال الأسس الموضوعية ،و انتشار الفساد الإداري ،و الدول المستقبلة لكميات كبيرة من رؤوس أموال الأجنبية قصيرة الأجل،و التي تتعرض لعجز في موازينها المالية و التجارية و التي يزداد التدخل الحكومي في أعمال مصارفها , بأنها الدول المعرضة لأزمات نقدية و مصرفية .[1]

4-الأزمات في الفكر الاقتصادي:

---

[1] هيل عجمي جميل ,**الأزمات المالية:مفهومها و مؤشراتها و إمكانية التنبؤ بها في بلدان مختارة**,مجلة جامعة دمشق-المجلد التاسع عشر-العدد الأول,2003,ص ص 279-280

عند حدوث أزمة عام 1929،و أعقبها الكساد العالمي في الثلاثينيات لم تتمكن آليات السوق الخفية التي أشارت إليها النظرية الكلاسيكية من إعادة التوازن لقوى السوق لمعالجة تأثير التضخم و الانكماش في الأنشطة الاقتصادية ،و لما استفحلت الأزمة لم ينفع تدخل الدولة ،وحدث تعطل في الإنتاج في معظم الأنشطة الاقتصادية و المالية و انتشار البطالة بشكل واسع ،و استنادا لذلك حصل انقلاب على أفكار النظرية الكلاسيكية و حلت محلها النظرية الكينزية .

4-1- الكينزيون:

يرون أن النظام الرأسمالي نظام غير مستقر و لكن باستطاعة الحكومة حمله على الاستقرار ,و رغم أن الكينزيون يقبلون منطق النقديين غير أنهم يرون أن انخفاض الناتج القومي ربما كان السبب في انخفاض الكتلة النقدية و ليس العكس ،فيرون أن بداية الكساد يرجع إلى انخفاض التوظيفات المالية إضافة إلى عدم كفاءة الحكومة المالية فمع تراجع النشاط في الأعمال حدث انخفاض في عائدات الضرائب ،مما أدى بالحكومة إلى رفع معدلاتها لموازنة الميزانية الأمر الذي أدى إلى مزيد من الانخفاض في الإنفاق الخاص ،ومن ثم انخفاض في الدخل القومي في تتابع.

و طالبت النظرية بتدخل الدولة بقوة لإيجاد التوازن في السوق و حددت عدة آليات بموجبها تحقيق التوازن المطلوب وأهمها زيادة الإنفاق الحكومي العام لسد النقص في إنفاق القطاع الخاص بما يؤدي إلى دفع الطلب الكلي إلى أعلى و ما يتبعه من خلق طلب يؤدي إلى تنشيط الإنتاج و تشغيل عجلة الاقتصاد و القضاء على حالة الكساد و البطالة ،وأما إذا أرادت الحكومة التخلص من التضخم قبل وقوعه في الحالات التي تتميز بنشاط اقتصادي يفوق حجم الطاقات الإنتاجية المتاحة فينبغي عليها استخدام الإيرادات الضريبية لتسديد ما ترتب عليها من ديون أنفقتها في تمويل المشاريع الاستثمارية التي واجهت بها حالة الركود .[2]

و من ثم أصبح للدولة دور مهم في إيجاد التوازن من خلال عدد مهم من الآليات و الأدوات منها السياسة المالية من خلال التحكم في الإنفاق الكلي و السياسة الائتمانية و أسعار الفائدة و السياسة الضريبية ،وعدد آخر من الأدوات التي تستخدم لأغراض تحقيق أو إعادة التوازن في السوق و معالجة آثاره الاقتصادية ،حيث استطاعة الدول الرأسمالية تحقيق معدلات نمو عالية و استقرار اقتصادي و تجنب الدورات الاقتصادية العنيفة.

4-2-النقديون:

يرون أن أزمة الكساد الكبير ذات صلة بانخفاض الكتلة النقدية و يدعمون رأيهم بما حدث في أعقابها فالانهيار الذي حدث في سوق الأسهم أدى إلى إثارة موجة من عدم الاستقرار في الثقة بين الناس مما أدى إلى الاندفاع لسحب أموالهم نقدا من المصارف رغم كون هذه الأخيرة في وضعية

---

[2] فلاح شفيق, **النشاط الربوي و الأزمات المالية**,لندن www.alnoor.se/article.asp ?d2008/10/15

سليمة ،إلا أنه من غير الممكن تلبية الجمهور في طلبه على سحب أمواله نظرا للمقادير الضخمة من النقد التي يتوجب سحبها ,مما أدى إلى انهيار في الجهاز المصرفي حيث انهار حوالي 2000 مصرف عام 1931 ،وتقلص في حجم الكتلة النقدية حيث انخفضت بحوالي 33% بين عامي 23-1932 .مما أدى إلى تراجع النشاط الاقتصادي ،و من ثم ارتفاع كبير في مستوى البطالة و قلة الإنفاق للمودعين.

ومع تطور النظام الرأسمالي وطرح أفكار الليبرالية الجديدة تمثلت أهم معالمها في اعتمادها على بناء إستراتيجية جديدة لتحقيق سياسة اقتصادية ناجعة بما يحقق قيام مجتمع الرفاهية ،و من خلال هذا المنطلق طالب Friedman و غيرهم الحكومات بمهمة التوسع في تحرير الأسواق و رؤوس الأموال و الاقتصاد بشكل عام و إعادة هيكلة المؤسسات طبقا لذلك ،و يعتقد مفكرو هذه النظرية بأن تمتع الأنشطة الاقتصادية و التجارية و المالية بتجربة العمل في السوق تحقق أعلى مستويات الأداء الاقتصاد ,و بهذا رفعت القيود على رؤوس الأموال و حررت التجارة العالمية و منحت البنوك حرية أكبر في نشاطها المصرفي العالمي ،و لكن هذا الركود جاء الجواب عنها من خلال ما تعرضت له أسواق المال العالمية من عدم الاستقرار و تدهور في عمل البنوك و انهيارات في أسعار الأسهم.

5- أنواع الأزمات:

يمكن التمييز بين العديد من الأزمات المصرفية والمالية،ويمكن تصنيفها حسب أسبابها ومصادرها على النحو التالي :

5-1 -أزمة الصرف(العملة):

وهي أزمة مالية تحدث أساسا عند إتباع الحكومة لنظام سعر صرف ثابت مع قيامها بزيادة كبيرة في الإنفاق العام بتحويل العجز المستمر في الميزانية العامة ،و يفترض أن الحكومة ليس لديها إمكانية التعامل في سوق المال عن طريق طرح سندات أو أذون الخزينة ،مما يجبر الدولة على القيام بسياسات نقدية توسعية (إصدار نقدي)لتمويل هذا العجز ،مما يؤدي إلى ارتفاع في معدلات التضخم يصاحبه ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي و من ثم تزايد العجز في الميزان التجاري و ميزان المدفوعات يؤدي إلى فقدان قدر كبير من الاحتياطيات النقدية من العملات الصعبة ،و بالتالي تصبح الدولة غير قادرة على الدفاع على سعر صرف العملة المحلية مما يؤدي إلى انهيار سعر الصرف الثابت و تحدث الأزمة عند غياب السياسات الاقتصادية الكلية و نظام سعر الصرف السائد [1] .

---

[1] -عبد النبي إسماعيل الطوقي,**التنبؤ المبكر بالأزمات المالية باستخدام المؤشرات المالية القائدة**, كلية التجارة جامعة أسيوط,مصر,ص3. www.kantakji.com

- عمرو محي الدين , **أزمة النمور الأسيوية : الجذور و الآليات و الدروس المستفادة** , دار الشروق , الطبعة الأولى ،القاهرة،2000،ص ص 79-80.

2-5- الأزمة المصرفية Banking Crises :

تحدث الأزمة المصرفية لما يتعرض بنك أو عدد من بنوك إلى تدافع شديد من جانب المودعين لسحب ودائعهم مع عدم القدرة على مواجهة طلب السحب،فهي تشير إلى حدوث تسرب كبير للودائع عبر الجهاز المصرفي ،وينبع ذلك أساسا من الانخفاض المتواصل في نوعية موجودات البنوك و ارتفاع في حجم الديون المتعثرة و التقلب في أسعار الأصول و فشل المنشآت الصناعية و التجارية في تسديد ديونها للقطاع المصرفي، لا يعدو أن يكون الذعر المالي حالة من حالات انهيار عدد المصارف،و لكي تتحقق هذه الحالة لابد من توافر ثلاثة شروط :[2]

1- أن تزيد المديونية قصيرة الأجل عن الأصول قصيرة الأجل.

2- ألا يحتوي السوق على دائن كبير يكون قادرا على توفير التسهيلات اللازمة لسداد الالتزامات قصيرة المدى.

3- عدم وجود مقرض أخير أو مقرض نهائي.

وتنشأ الأزمات المصرفية عادة في جانب الأصول من ميزانية البنك- وهو الأمر السائد في الدول المتقدمة والدول النامية على السواء نتيجة لتدهور نوعية الأصول ،حيث يتزايد نصيب الديون غير المنتظمة في المحفظة الائتمانية للبنوك ،ومن هنا يمكن التعرف على عدد من المتغيرات التي يمكن أن تساعد وليس بالضرورة أن تؤدي حتما على حدوث الأزمة المصرفية ، مثل انهيار سوق العقار أو سوق الأسهم ،أو انهيار وحدات قطاع الأعمال المدينة للجهاز المصرفي.

حيث يميل هذا النوع من الأزمات إلى الاستمرار وقت أطول من أزمات العملة و لها آثار أكبر على النشاط الاقتصادي و قد كانت هذه الأزمات نادرة في الخمسينات و الستينات بسبب القيود على رأس المال والتحويل و لكن أصبحت أكثر شيوعا منذ السبعينات ومصاحبة لأزمات سعر الصرف ،و يصعب التعرف عليها نظرا لطبيعة المشاكل و نقص المعلومات،و من الأسباب المؤدية للأزمات المصرفية الاختلالات الهيكلية الكلية الناجمة عن تغيرات في بنية الاقتصاد الوطني ،إضافة إلى التدفقات الرأسمالية و السياسات النقدية المتبعة,سياسات الإقراض و سياسات سعر الصرف .[1]

4-5-ازمة الاسواق المالية:

---

[2] أحمد يوسف الشحات ، الأزمات المالية في الأسواق الناشئة مع إشارة خاصة لأزمة جنوب شرق آسيا، دار النيل للطباعة و النشر القاهرة ، 2001 ، ص 14.

[1] مجيب حسن محمد,**تطوير مؤشرات للتنبؤ بالأزمات المصرفية**,دراسات مالية و مصرفية,مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية,.www.shedacss.com

تحدث في حالة ارتفاع أسعار الأصول ،بحيث تتجاوز قيمتها الأساسية بارتفاع غير مبرر في ظل شعور تفاؤلي ويتم الشراء بهدف المضاربة على سعره لا بسبب الاستثمار لتوليد الدخل ثم بيعها لتحقيق مكاسب أفضل،و تنمو الفقاعة و تتضخم إلى أن تصل إلى مستويات لا يمكن تبريرها .[2]

و تميل الأسواق المالية للمضاربة و عادة ما تنتهي بأزمات حيث تتأثر بموجات من التفاؤل مصدرها اكتشاف جديد أو تطور معين في الاقتصاد الحقيقي أو في سوق الأسهم ،مما ينتج عنه ارتفاع في المداخيل من التجارة بالأسهم و السندات و هذا ما يدفع بالمستثمرين في السوق للحصول على نصيب من الأرباح مما يؤدي إلى زيادة المضاربات فتكون الفقاعات التي ترفع سعر الأصول بشكل لا يتوافق مع قيمتها الحقيقية و ما أن يدركوا المستثمرون الارتفاع غير المبرر يسارعون لبيع أصولهم و من ثم تنهار الأصول .

ويصبح انهيار أسعار الأصول مسألة وقت فقط وتبدأ أسعارها في الانخفاض إذا كان هناك اتجاها قويا لبيع تلك الأصول ،وتبدأ حالات الذعر في الظهور ويمتد هذا الأثر نحو أسعار الأصول الأخرى سواء في القطاع نفسه أو خارجه .[3]

5-5-أزمة المديونية:

تحدث أزمة المديونية حين يتوقف المدين عن سداد ديونه بأن يتوقف القطاع العام عن سداد التزاماته تؤدي إلى هبوط حاد في تدفق رأس المال إلى الداخل،أو حين يحس المقرضون أن المدين غير قادر على السداد و من ثم يتوقفون عن تقديم قروض له[1]، وترتبط أزمة الديون بدين تجاري أو دين سيادي كما أن المخاطر المتوقعة بأن يتوقف القطاع العام عن سداد التزاماته قد تؤدي إلى انخفاض حاد في تدفقات رأس المال الخاص إلى الداخل ،و إلى أزمة في الصرف الأجنبي ،و فيما يلي نتناول مفهوم الدين السيادي و ما يترتب عنه.

المطلب الثاني:الديون السيادية ،مفهومها،أسبابها،المشاكل الناجمة عنها ....

نجد العديد من المحاولات الفردية من جانب بعض الاقتصاديين لتحديد مضمون الدين السيادي ،كما نجد بعض المحاولات من جانب بعض المنضمات الدولية ،و تكمن الصعوبة في ايجاد تعريف مشترك و دقيق للديون السيادية متفق عليه من جميع الاطراف المعنية .

---

(2) حازم الببلاوي ،**الأزمة المالية العالمية الحالية " محاولة للفهم**,www.iid-alraid.com

(3) ثريا الخزرجي,**الأزمة المالية العالمية الراهنة و أثرها في الاقتصاديات العربية التحديات و سبل المواجهة**,كلية الإدارة و الاقتصاد ' جامعة بغداد,ص7

و قد اشتركت المنظمات الدولية الاساسية الاربعة و هي مصرف التسويات الدولية ،صندوق النقد الدولي ،البنك الدولي للإنشاء و التعمير ،منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية في صياغة تعريف للدين الخارجي مفاده ان الدين الخارجي الاجمالي يعادل مبالغ الالتزامات التعاقدية الجارية ،إلا ان هذا التعريف يمثل صعوبة في تحديد هوية الدائن و المدين و اقامتهما مما ينشأ صعوبة في تطبيق هذا التعريف،كذلك استبعاد العديد من المصادر مثل حقوق السحب الخاصة لدى صندوق النقد الدولي ،و اعادة الجدولة للديون .

1- مفهوم أزمة الديون السيادية:

يعتبر مصطلح الديون السيادية من أكثر المصطلحات الاقتصادية حاليا في الأدبيات الاقتصادية ،وهناك ثلاثة طرق يمكن بها تحديد الديون السيادية والتي يطلق عليها الديون الخارجية أو الديون الحكومية ،فالأول يرتكز على العملة التي يصدر بها الدين بالعملة الأجنبية و الثاني يركز على مبدأ الإقامة الديون المستحقة لغير المقيمين و الثالث على مكان صدور الدين.

التعريف الأول:

تعرف الديون السيادية على أنها الديون المترتبة على الدولة ذات السيادة ،و تتخذ أغلب هذه الديون سندات حيث تقوم الدولة بإصدارها بعملتها المحلية التي تباع عادة لمواطنين و المؤسسات المالية المحلية ،أو لجهات محلية حكومية مثل هيئات التأمين والمعاشات ويطلق على هذا الدين دين ما بين الحكومة Government Debt" أو تقوم الدولة بإصدار سندات موجهة إلى المستثمرين في الخارج بعملة غير عملتها المحلية ،و التي غالبا ما تكون بعملة دولية مثل الدولار الأمريكي أو الأورو و يسمى الدين في هذه الحالة دينا سياديا .[1]

أو هي السندات التي تصدرها حكومة وطنية من العملات الأجنبية من أجل تمويل نمو الدولة ،و هنا يجب التفريق بين سندات الخزينة و أذونات الخزينة ،فما يميز سندات الخزينة عنها هو أن السندات تطرحها الدولة للاقتراض من المؤسسات و الأفراد لمدة طويلة مقابل عائد سنوي وتنظم هذه العملية عن طريق وزارة المالية ،أما أذون الخزينة فهي ديون قصيرة الأجل.

و تظهر مشكلة الدين السيادي في أن مدفوعات خدمة الدين تذهب خارج الدولة ،و بالتالي تعد تسربا من الدخل الوطني ،كما تعد نوع العملة المصدرة بها الدين ذات أهمية ،فالسندات المصدرة بعملة الدولة تنخفض درجة المخاطرة فيها و تتجنب مخاطر الإفلاس ،و هذا يظهر في دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية و منطقة الأورو ،حيث تتساوى الديون السيادية والديون الحكومية ،فعملتهما المحلية أصلا من أهم العملات العالمية ،بحيث يصبح حجم الدين أكبر مما هو معلن عليه

---

[1] الموسوعة الحرة ,ويكيبديا, www.ikipidia .12/02/2012.

- Sandrine Levasseur ,Christine Rifflart , **Crises de dette souveraine : vers une nouvelle résolution ?,** 18 mars 2003,p 03.

،غير أن الولايات المتحدة تتمتع بميزة مهمة أن دينها العام بجميع أشكاله و باختلاف مالكييه مصدرا بالدولار الامريكي .[1]

وأخطر الديون السيادية عادة عندما يتم استثمارها في بلد نامي ،و أكثرها أمانا عندما تتم في بلد متقدم ،كما أن استقرار الحكومة يشكل عاملا مهما عند تقييم مخاطر الاستثمار في الديون السيادية ،و التصنيف الائتماني السيادي المنخفض يؤدي إلى قلق المستثمرين من هذه المخاطر .

كما يمكن لأي تغيير في أسعار الصرف غير الملائمة أو تقييم مفرط لسداد أو التفاؤل في استرداد الدين لتمويل المشروعات تجعل من الصعب على الدولة سداد الديون السيادية ،فتمويل العجز بالاقتراض بالنسبة للاستهلاك الجاري يمكن أن يؤدي إلى مشاكل في خدمة الدين و التخلف عن الوفاء به،عكس الاستثمار الحكومي في الأصول الإنتاجية ،و يبقى الأمل الوحيد للمقرض هو إعادة التفاوض على شروط القرض ،و هو ما يجعل البلد المتخلف عن السداد في وضع صعب للحصول على قروض في المستقبل .[2]

1-2-التعريف الثاني:

على أساس مبدأ الإقامة فإن الدين السيادي هو الدين الذي يعقد من قبل غير المقيمين ،و على العكس من ذلك فإن الدين الداخلي هو الدين الذي يعقد مع المقيمين و يتم تسعير هذه الديون سواء بالعملة المحلية أو الأجنبية سواء في داخل الدولة أو خارجها .[3]

او هو مبلغ الخصوم الجارية الفعلية لا الاحتمالية القائم على المقيمين في اقتصاد ما في اي وقت معين لغير المقيمين و التي تقتضي اداء مدفوعات من جانب المدين لسداد الفائدة و المبلغ الاصلي عند نقطة او نقاط زمنية في المستقبل .

1-3-التعريف الثالث:

وفقا لهذا التعريف فإن الدين السيادي يرتكز على مكان صدور الدين ،والتشريعات التي تنظم عقد الديون (الديون الخارجية هي الديون التي صدرت في البلدان الخارجية و تحت الولاية القضائية للمحكمة الأجنبية) و الاختصاص الذي ينظم عقد الديون .[1]

---

[1] -إبراهيم السقا ,**أخطر الديون السيادية في العالم** , الاقتصادية الالكترونية. www.alqet.com 30/06/2012
-,**الديون السيادية قنبلة موقوتة تهدد الاقتصاد العالمي**, الاقتصادية الالكترونية,1جانفي 2012 العدد 6656.

[2]investopedia ,**Definition of sovereign debt**
m./terms/s/soverign-debt.asp.06/06/2012www.investopidia.co

[3]Christine Riflard et Sandrine Levasseur ,**Gris de dette souveraine ;vers une nouvelle résolution** département des entendes de Lofcewww.cairm.info/reme de -l-ofce.2003 12/10/2012 .

[1]Ugo Panizza ,Federico Sturzenegger,Jeromin Zettelmeyer, **International Government Debt**,unctad,no.199.june 2010.www.unctad.org.

لا يبدو التعريف الأول مناسب لأن العديد من الدول بدأت تصدر الدين بالعملة المحلية و تقّوم بها الديون في الأسواق الدولية ،وهذا التعريف يمثل مشكلة بالنسبة للبلدان التي تعتمد على عملة بلد آخر.

أما بخصوص التعريف الثاني فإنه منطقي من الناحية النظرية لأنه يعطينا معلومات عن الديون العامة باعتبارها ترتكز على نقل الموارد بين المقيمين و غير المقيمين ،لأنها تتيح قياس كمية من تقاسم المخاطر الدولية ،و آثار التغيرات في الدخل من الأوراق المالية من الديون ،و إلى تقييم التكلفة السياسية في حالة وجود تقصير في الدين ،وهذا التعريف يستحيل تطبيقه في البيئة الحالية لأن نسبة كبيرة من الديون الخارجية المستحقة لدائنين القطاع الخاص يأخذ شكل سندات.

و نتيجة لذلك فإن معظم البلدان في نهاية المطاف تستند في الإبلاغ عن الأرقام إلى التعريف الثالث،و المشكلة في هذا التعريف أن المعلومات مظللة لأنها لا تقيس ما يتم به نقل الموارد من المقيمين إلى غير المقيمين .

إلا أنه يبدو أن هناك علاقة وثيقة بين مكان صدور الدين و الإقامة لصاحبه حيث أن المستثمرين الدوليين يتجهون إلى المزيد من الدخول في الأسواق المحلية للبلدان النامية ،و أن أغلب المستثمرين المحليين يبرمون أغلب السندات الصادرة في الأسواق الدولية.

وتختلف الديون السيادية عن الديون الخاصة لسببين هما :[2]

- ليس هناك محكمة إفلاس دولية و التي بموجبها يتم فرض عقود الدين بين المستثمرين من القطاع الخاص و الحكومات ذات السيادة ،بحيث أنه في حالة القروض بين القطاع الخاص فإنه يتم عن طريق إجراءات الإفلاس على العكس من ذلك لا توجد قوانين مقبولة دوليا أو محاكم إفلاس يتم بها تقديم الحكومات التي ترفض سداد ديونها أمام الدائنين.

- الدين العام يختلف عن ديون القطاع الخاص من حيث أن الديون السيادية غير مضمونة و هذا يتناقض مع القطاع الخاص حيث كثيرا ما تكون بضمانات،هذا لا يعني أن الدين السيادي بطبيعته أكثر خطورة من ديون القطاع الخاص ،فوجود وكالات التصنيف الائتماني تعطي صورة عن مدى قدرة الدولة على السداد ،إضافة إلى قدرة الدولة على فرض الضرائب لجمع الأموال لخدمة الدين.

إن معظم البحوث حول مشاكل الديون في البلدان النامية و الناشئة ركزت على الديون الخارجية , وهي تعكس حقيقة أن الكثير من النظريات الاقتصادية نظرت إلى الدين المملوك كدين وطني في حين المستحقة لغير المقيمين ،و مع ذلك فإن التركيز على الديون الخارجية إشكالية لعدة أسباب ،حيث تبين خلال السنوات الأخيرة أن هناك عدة بلدان اعتمدت سياسات تهدف إلى استبدال الدين العام الخارجي بالدين الصادر محليا .[1]

---

[2]Rebecca Nelson**, Sovereign Debt in Advanced Economies** :Overview and Issues For. Congress, congressional research service,7-5700,p9.www.crs.gov

[1] .Sovereign debt definition from financial times lexicers , www.lexicon.ft.com.06/06/2012

و في الوقت الحالي نشأت أزمة الديون السيادية لبعض الدول الأوروبية نتيجة التراكم المفرط للديون المحلية ،لهذا اهتمت البحوث بزيادة الاهتمام بالدين المحلي ،ومع ذلك فإن البلدان النامية لا تزال تركز على الديون الخارجية و عادة فإن ترشيد الديون السيادية في النماذج التقليدية لا تتفق مع الحقائق الأساسية ،حيث أن تنبؤ نظريات الديون السيادية يكون لمواجهة التقلبات الدورية عن طريق الاقتراض في الأوقات الأزمات و السداد عند الأوقات الجيدة ،و هذا ما نجده في البلدان النامية مسايرا للاتجاهات الدورية .

وتحدث أزمة الديون السيادية عند فشل الحكومة في أن تقوم بخدمة ديونها المقومة بالعملات الأجنبية لعدم قدرتها على تدبير العملات اللازمة لسداد التزاماتها المستحقة عليها بموجب الدين السيادي ،بمعنى أنها لا تستطيع أن تؤمن موارد مستمرة و ثابتة من العملات الأجنبية و أساءت تقدير هيكل التدفقات النقدية من العملات الأجنبية ،أو صدمة خارجية تؤدي إلى تعرض أرصدة النقد الأجنبي للهبوط أو عندما تنخفض إيراداتها المخطط لها من العملات الأجنبية ،و مثال ذلك الدول التي تعتمد في صادراتها على سلعة أو سلعتين كمورد أساسي لدخلها الأساسي ،كالنفط مثلا فعندما يحدث انخفاض عالمي حاد في سعره أو عندما تنخفض تحويلات العاملين بالخارج بالعملات الأجنبية عند الدول الأخرى يؤدي إلى فشل الحكومة في خدمة ديونها المقومة بالعملات الأجنبية.

و تتميز الديون السيادية بإقبال المستثمرين العالميين عليها لانخفاض مستويات المخاطر المرتبطة بالاقتراض لدول العالم بشكل عام ،مقارنة بديون مؤسسات الأعمال الخاصة ،غير أن أزمة الديون السيادية في منطقة الأورو قد غيرت إلى حد كبير هذا المفهوم ،بحيث أصبح خطر تخوف الحكومات في دول العالم عن السداد أحد أهم المخاوف التي تنتشر في أوساط أسواق المال العالمي.

و لهذا على الدولة أن تكون قادرة على الوفاء بديونها المقومة بشكل سندات بالعملة الأجنبية و أن تكون لديها هيكل تدفقات نقدية من النقد الأجنبي ،و هو ما يسمح لها بتكوين رؤية واضحة لدى المستثمرين الأجانب ،و الحفاظ على تصنيفها الائتماني في سوق الإقراض و تتراكم الديون عندما تعجز الحكومة عن تمويل موازناتها لمواردها الذاتية فتضطر إلى الاستدانة عن طريق إصدار سندات الخزينة .

و بمعنى آخر أن تسعى الحكومة للتأكد من قدرة اقتصادها على تحمل مستوى الدين العام و معدل نموه،مع القدرة على خدمة هذا الدين في ظل مجموعة من الظروف المختلفة ،و القدرة في نفس الوقت على تحقيق الأهداف المتعلقة بالتكلفة و المخاطر ،بحيث تظل مديونية القطاع العام عند مستوى يمكن

تحمله و بوجود استراتيجيه لتخفيض مستويات الدين مع الإدراك باحتياجات الحكومة التمويلية و مستوى ديونها على تكلفة الاقتراض.

كثير من الخبراء يحذرون من أنه يجب أن تستخدم بيانات الديون الحكومية بحذر شديد بحيث أنه كثير من الحكومات لا تصرح بشكل صحيح عن التزاماتها المالية قد تكون أعلى أو أقل و بالرغم من وجود معايير دولية لتوضيح بيانات الديون الحكومية ،فالحكومة لديها بعض التحفظ حول ما هو مدرج في الميزانية العامة ،و بالتالي قد لا توجد لديها ضمانات للقروض الخاصة بالمقرضين.

و من ثم يبدأ القلق ينتاب حملة السندات الحكومية عند الشك في عدم قدرة الدولة على تسديد ديونها و من ثم يطالبون بمعدل فائدة أعلى من قسط التأمين عن مخاطر التخلف عن السداد و تكون الدولة معرضة بشكل خاص للازمات عندما تكون نفقاتها موجهة إلى التمويل قصير الأجل .

2- اسباب اللجوء للاستدانة:

كثيرا ما تقوم الدولة بالاستدانة رغم ما يترتب عليها من تبعات لا تؤدي في أغلب الأحيان إلى تحقيق أهدافها مما يؤدي إلى نشأة المديونية ،وترجع أسباب التخلف عن السداد إلى عدد من العوامل الاقتصادية و السياسية كالركود الاقتصادي ،و التقلبات في أسعار الواردات و الصادرات و انخفاض قيمة العملة و هذا في حالة أن الدين لا يدفع بالعملة المحلية ، الحروب و التغيرات في القيادة السياسية عادة ما يطرح الجدل حول عدم قدرة الحكومة على السداد ،و قد تكون غير قادرة على سداد الديون المقومة بالعملة الأجنبية إذا لم يكن لديها ما يكفي للحصول على النقد الأجنبي ،كما أنه قد تكون الحكومة غير مستعدة لتسديد الديون التي تكبدها النظام السابق للحكم حتى لو كان لديها من الموارد ما يكفي لذلك و من أهمها ما يلي :

2-1-الأسباب الداخلية:

1- تغطية العجز في الميزانية العامة ،خصوصا في الاقتصاديات التي تتصف بعدم التنوع وضعف قاعدة الموارد و عدم كفاءة النظام المصرفي في توفير المدخرات،أو مقابلة بعض الظروف الطارئة و غير المتوقعة و تمويل العجز في موازين المدفوعات الخارجية .[1]

2- الحاجة إلى تمويل مشاريع مستقبلية تتطلب كثافة رأسمالية و تكنولوجية متقدمة لا قدرة لدولة ماليا بتحمل نفقاتها ،مما يضطرها إلى الاقتراض الخارجي لشراء الآلات و المعدات و التعاقد مع الخبراء الأجانب و شراء براءات الاختراع و حقوق الصنع .[1]

---

(1) معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني,**مراجعة نقدية لمشروع قانون الدين العام الفلسطيني**,شباط2005 www.mas.org.ps.01/01/2012

[1] خبراء صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء و التعمير,**المبادئ التوجيهية لإدارة الدين العام** 21 مارس 2001 banks.org./…/pdmguide line2001www.treasury.worled

3- سوء التخطيط و التغيير في السياسات الاقتصادية و إتباعها لمناهج اقتصادية مختلفة ,إضافة إلى فساد الحكومات التي تقترض كثيرا لرفع مستوى معيشة شعوبها و اقترن ذلك في العديد من الأحيان بزيادة كبيرة في الاستهلاك .[2]

4- الاقتراض لأسباب مختلفة مثل الصحة و التعليم و الدفاع و البنية التحتية و البحوث ,و القيام بسياسات مالية توسعية بزيادة الإنفاق و خفض الضرائب ،و ذلك بهدف زيادة النشاط الاقتصادي و حفز النمو و خفض معدلات البطالة .[3]

5- الفساد الإداري و المالي و السياسي في معظم أجهزة الدولة و مؤسساتها , حيث أدى ذلك إلى تهريب جزء كبير من رؤوس الأموال إلى الخارج.

6- في حالة ما إذا كانت تكلفة الاقتراض الداخلي أعلى من تكلفة الاقتراض الخارجي مما يغري الدولة على الاستدانة.

7- ارتفاع معدل التضخم في الدولة مما يزيد من تكلفة الاقتراض بالسوق المحلي لارتفاع معدلات السندات على العملة المحلية.

2-2-الأسباب الخارجية:

1- أدى الارتفاع الشديد في أسعار الفائدة في الأسواق الدولية إلى زيادة أزمة الديون حيث وصل الأمر في العديد من البلدان بلوغ مقدار الفوائد الزائدة مستوى يزيد عن قيمة التمويل و أصبح خدمة الدين يمثل نصيب مهما من صافي الديون و يستحوذ على مبالغ كبيرة من النقد الأجنبي.

2- تدهور شروط التبادل التجاري للبلدان المصدرة للمواد الأولية أدى إلى تفاقم عجز ميزان مدفوعاتها ،إضافة إلى تغيير أسعار الصرف فاستمرار سعر صرف الدولار في الانخفاض أمام العملات الرئيسية يؤدي إلى ارتفاع قيمة المديونية و كلفة خدمة الدين خصوصا أن معظم العقود تتم بالدولار .[4]

3- أفرزت السياسات الانكماشية التي طبقتها معظم الدول الرأسمالية الصناعية منذ بداية الثمانينيات إلى حالة من الركود الاقتصادي مصحوبة بالتضخم الركودي إلى التأثير في الأوضاع المالية و انخفاض حجم المعاملات الأجنبية فيها.

3-المشاكل الناجمة عن الاستدانة:

معظم خبراء الاقتصاد يرون أن الدين يمكن أن يلعب دورا في زيادة الإنتاجية في إطار معين و مثال ذلك الاقتراض من قبل الحكومات يمكن أن تساعد في تحفيز الاقتصاد خلال ركود الاستثمار ،أو

---

[2] قسم البحوث و الدراسات الاقتصادية, **الديون الدولية..عوامل للتنمية أم عوائق لها**, منتدى الأعمال الفلسطيني أغسطس 2011....www.pdf.org.ps/site

[3] Rebecca Nelson,op,cit,p4

[4] عبد الهادي عبد القادر سويفي ،**قراءات في اقتصاديات الوطن العربي** ،معهد البحوث و الدراسات العربية،الطبعة الثانية 2008/2007.القاهرة,ص ص 191-192.

الاقتراض من أجل مشاريع طويلة الأجل التي تزيد من الناتج الاقتصادي في المستقبل و لكن يتطلب ذلك ترشيد استخدام الديون من قبل الحكومات .[1]

كما يرى العديد منهم أن الحكومة حتى خلال فترة الازدهار الاقتصادي قد تحجم عن زيادة الضرائب و خفض الإنفاق العام من أجل تسديد الديون التي تكبدتها خلال مرحلة الركود الاقتصادي ,مما يؤدي إلى تزايد مستويات الديون مع مرور الوقت كما أنهم يحذرون من أن الاقتراض الموجه لأغراض الاستهلاك قد يخلق صعوبات في تسديد الدين مع وصول آجال الاستحقاق ،و بالتالي فهو لا يحقق منافع اقتصادية مستقبلية و بالتالي تظهر مشاكل عن الديون السيادية نتيجة لما يلي:

1- المغلات في تقدير التدفقات النقدية المتوقعة و إعطائها قيمة متوقعة أكبر من حقيقتها.
2- تعرض البلد لمخاطر سيادية أو اقتصادية تؤثر على التدفقات النقدية.
3- عدم هيكلة و جدولة الديون بالأسلوب الذي يساعد على الوفاء بها.
4- عدم الاحتفاظ النقدي لقدر من عملات الديون تحسبا لتغيير أسعار الصرف.
5- فقدان ثقة المستثمرين الأجانب في تلك الدولة و العزوف عن الاستثمار فيها أو شراء سنداتها.
6- سوء التصنيف الائتماني لدولة .
7- سحب المستثمرين الذين لا يملكون سندات استثماراتهم في تلك البلد خوفا،فرأس المال جبان مما يؤثر على الاستثمارات المستقبلية و على استغلال الموارد المالية المتاحة.
8- عدم السداد في المواعيد المحددة و محاولة التغلب عليها بديون جديدة و أعباء أخرى.
9- التأثير على التدفقات النقدية و تدبير النقد الأجنبي اللازم للسداد،مما يؤدي بالدولة إلى إعلان إفلاسها.
10-الإساءة إلى الأجيال القادمة التي ستقلل من الدخل المتاح لهم مستقبلا و هذا ما ينجم عنه انخفاض في الاستهلاك و الاستثمار مستقبلا.
11 - زيادة معدلات الضرائب وهي إساءة إلى مصداقية سندات الخزينة لاحقا.

أما بخصوص المعيار الاقتصادي أو المؤشر المستخدم للتعبير عن حجم المشكلة يتضح في الأعباء المترتبة عليها من خلال مصطلح عبء الدين العام و يعبر عن نسبة الدين الخارجي إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي ،و الدولة المدينة تجد نفسها أمام وقف النمو في ديونها العامة ،من خلال السيطرة على العجز المالي لديها ،وهو أمر لا يمكن تقبله في ظل وجود الأزمات المالية ، فمحاولة الدولة السيطرة على العجز في الميزانية من خلال تقليل الإنفاق و زيادة فرض الضرائب تؤدي إلى تباطؤ في النمو الاقتصادي مما تحد من قدرتها على مواجهة ضغوط الأزمة .

[1]Rebecca Nelson ,op, cit,p12

و من جهة أخرى فإن محاولة تجنب الركود المحتمل لابد و أن يصاحبها مزيد من جهود التحفيز المالي لدفع مستويات الطلب الكلي،و من ثم رفع معدلات النمو و التوظف و تخفيض مستويات البطالة و هذا لا يمكن أن يتم إلا من خلال زيادة العجز في الميزانيات العامة لدول العالم و بالتالي ارتفاع مستويات الدين .[1]

كذلك يمكن للاقتراض أن يكون له آثار سلبية على التجارة الدولية و النمو الاقتصادي مما يتوجب على الحكومة تقديم حوافز أخرى لسداد مديونياتهم و على الرغم من هذه الحوافز فإن هناك تاريخ طويل لتخلف عن السداد أو تعليق الديون.

4- وكالات التصنيف الائتمانية:

قبل إقراض أي دولة تأخذ المؤسسات الدولية و الدائنون في الأسواق الدولية بعين الاعتبار مستوى قدرة حكومتها على سداد ديونها بناء على وضع موازناتها من حيث معدلات العجز الناتجة عن الفارق بين الإيرادات و النفقات و حجم العجز مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي .[2]

و يبقى الضمان الوحيد لحماية حقوق الدائنين للحكومة هو المخاطر التي تهدد هذه الأخيرة بفقدانها المصداقية والاستجابة للمعايير الدولية للحصول على القروض ،و هي مرتبطة بالأساس بتنقيط دائنية الدولة و يؤدي بلوغها مستوى متدني إلى احتمال عجز الحكومة المعنية عن الاستدانة مستقبلا مما يرفع من سعر الفائدة على القروض .

و تستحوذ كل من "ستاندرد آند بورز" و"موديز" على تصنيف أكثر من 80 % من إصدارات الدين حول العالم فيما تعد "فيتش" أقل سمعة نسبيا منهما ،و الثلاثة تسيطر على ما يراوح بين 90 و 95 % من سوق إصدار الديون في العالم. و هي تستعمل رموزا لوصف الجدارة الائتمانية تبدأ من AAA كأعلى تصنيف ائتماني نزولا للتصنيفات الأقل جدارة عبر الحروف AA و A و BBB و مخاطرة عالية-CCC و هكذا.

و تختلف انواع التصنيفات الائتمانية بحسب الفترة الزمنية و معيار الاداة المصنفة و معيار الجهة المصنفة و معيار طالب التصنيف ،إلا انه يعتمد على نوعين من التصنيف هما التصنيف الائتماني السيادي الذي تقوم به وكالة التصنيف الائتماني في اظهار قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية اتجاه الدائنين عند انتهاء اجال الاستحقاق ،فكلما كان تصنيفها السيادي مرتفع كلما انخفضت اسعار الفائدة .و عادة يتم مراعاة اثر القدرة الضريبية على قدرة السداد و المستوى الاعلى المقبول للاستدانة ،و التصنيف الائتماني للمصارف الذي يبرز رأي الوكالة حول قدرة المصرف تجنب الصعوبات المالية و ذلك عن طريق تحليل البيئة الاقتصادية التشغيلية له .

5-تسوية الديون السيادية :

---

(1) محمد إبراهيم السقا,**تصنيف الديون السيادية لدول العالم.** www.scoopchart.com 02/4/2012 .

(2) الاقتصاد و الأعمال,**الديون السيادية**...www.aljzeera.net

يؤدي توقف الحكومة المدينة على الوفاء بالتزاماتها المالية إلى إفلاسها مما يضطر الدول و المؤسسات الدائنة إلى الدخول في سلسلة من المفاوضات الطويلة لإعادة جدولة ديونها أو إلغاء جانب منها أو إعادة هيكلة ديونها مما يؤدي إلى خسائر تلحق بالمؤسسات المالية الدائنة ،و قد تنتهي بإفلاسها أحيانا.

و كان يتم تخفيض الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي تاريخيا بواسطة تحقيق النمو الاقتصادي , إجراء إصلاحات مالية مثل خطط التقشف ،عدم السداد الصريح للدين أو إعادة هيكلة الديون ،زيادات كبيرة في معدلات التضخم أو عن طريق الكبح المالي و التي يقصد بها السياسات الرسمية التي توجه أموالا لاستخدام الحكومة كانت ستذهب إلى مقترضين آخرين ،و عادة فإن عمليات تخفيض الديون تجمع بين أكثر من وسيلة من هذه الوسائل. [1]

وعادة ما تلجأ الدولة إلى تدبير العملات الأجنبية من خلال طرقها الخاصة ،و إذا فشلت في ذلك فإنها تلجأ إلى مؤسسات غير رسمية مثل نادي باريس ،أو اللجوء إلى صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للانتشاء و التعمير.

5-1-نادي باريس:

و هو عبارة عن ملتقى يتم في إطار وزارة التعاون الفرنسية بناءا على طلب الدولة المدينة للاجتماع بالدولة الدائنة لها بحضور ممثلي البنك الدولي و الصندوق النقد الدولي ،و يتم فيه مناقشة الديون الحكومية ذات الطابع الثنائي و يكمن هدفه في إعادة جدولة الديون إما إسقاط بعض الديون القديمة ،أو أخد فترات سماح جديدة ،أو تخفيض أسعار الفائدة على الديون الجارية ،أو تحويل بعض الديون العاجلة المستحقة إلى ديون آجلة ،أو الحصول على قروض جديدة بغرض التنمية الاقتصادية و بشروط ميسرة.

يملكان البنكين طابع الدعم و التأييد بحيث يمكن لهما أن يشجعا الدول الدائنة على التعاون من عدمه في ظل النهج الاقتصادي المتبع في الدولة المدينة،و بعض الاقتصاديين يرى أن نادي باريس أنشئ أساسا لمصلحة الدول الدائنة و التي تتوافر فيها سيولة نقدية كبيرة ،حيث يلاحظ في العقدين الأخيرين من القرن العشرين زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية في قطاع الصناعات التحويلية ،و يبقى الهدف الاساسي هو إعادة تدوير أموال غربية فائضة لخدمة الاقتصاد الغربي و لفتح أسواق العالم الثالث أمام المنتجات الأوروبية ،وتكاد تكون المؤسسات النقدية الدولية تحقق مصالح الدول المتقدمة في الوقت الحالي بدرجة عالية.

5-2-صندوق النقد الدولي:

---

[1] كارمن راينهارت,جاكوب كيركغارد,ماريا بيلين سبرانسيا,**الكبح المالي من الحكومات تلتمس طرقا جديدة للتلاعب بالأسواق لاحتواء تكلفة تمويل الديون**,مجلة التمويل و التنمية جويلية 2011,ص 22. www.imf.org/fandd.

قد تلجأ الدولة إلى مؤسسات رسمية مثل صندوق النقد الدولي لسداد ديونها فيقوم الصندوق بتقييم أوضاع الدولة فإذا كان السداد ناجم عن ظروف طارئة مثل انخفاض أسعار الصادرات للدولة ،فإنه يعقد معها ما يسمى باتفاق المساندة ،و التي بمقتضاها يتم منح الدولة التسهيلات النقدية بالعملات الأجنبية في صورة محددة من حصتها في الصندوق على صورة شرائح دون أن يفرض على الدولة إجراءات لتصحيح هيكلها الاقتصادي و المالي.

أما إذا كان التوقف عن السداد ذو طبيعة هيكلية بضعف هيكل إيرادات الدولة أو سوء عملية تسعير السلع و الحاجات العامة أو عدم مناسبة عملية تقييم معدل صرف عملتها ...الخ ،فإن الصندوق يشترط في هذه الحالة أن شريطة عملية تقديم المساعدة بضرورة إتباع الدولة لبرامج إصلاح هيكلي يتضمن مجموعة من الإجراءات المقترحة أن تتبعها الدولة.

6-تاريخ أزمات الديون السيادية:

بدأت أزمة الديون و التخلف عن السداد من قبل الدول ذات السيادة منذ دول المماليك و الإمبراطوريات القديمة ،و يعود أول التقصير إلى القرن الرابع عشر قبل الميلاد ،حيث كان هناك تاريخ طويل من مشاكل التخلف و إعادة هيكلة الديون و الأزمات ،وقد وجدت بصفة أكبر في الدول النامية و تعتبر أمريكا اللاتينية هي الأكثر من حيث مشاكل التخلف عن السداد و يمكن أن تعود إلى 1914 عندما غرقت المكسيك في سداد ديون مدفوعاتها. [1]

و يضم هذا ما يملكه القطاع الخاص من ديون سيادية منذ أوائل القرن التاسع عشر ،و في بعض الحالات كان ذلك نتيجة للاضطرابات الأوضاع السياسية و الاجتماعية مثل ،الحروب و الثورات و الصراعات الأهلية ،التي جعلت الحكومات مدينة وغير قادرة على الدفع إضافة إلى الأسباب الاقتصادية التي لعبت دورا في تحريك الأحداث السياسية.

و قد تعرضت الدول المتخلفة و الرافضة للسداد إلى مخاطر إعلان الحرب مثل غزو مصر عام 1882 ،احتلال الولايات المتحدة "لتهاتي" عام 1915 و مصادرة أصولها في الخارج مثل مناجم النحاس في تشيلي من قبلها عام 1977 و ضغوط على حاملي الصكوك الوطنية ،وبدلا من هذا فإنه يتم في كثير من الأحيان عملية التفاوض مع الدائنين إلى اتفاق على إعادة جدولة الديون .

وأدت التغيرات الاقتصادية في البلدان المدينة بسبب التقدم التقني و سياسات الإصلاح الاقتصادي و تحسن معدلات التبادل التجاري إلى زيادة عملية الاقتراض ،حيث وجهت إلى البنية التحتية.

و يرجع الانخفاض في الإقراض إلى تعثر المدينين عن دفع الديون أو إعادة جدولتها ،نتيجة تدهور شروط التبادل التجاري للبلدان المدينة و حالة الركود الاقتصادي في البلدان الدائنة للقروض و ارتفاع تكاليف الاقتراض الدولي عن طريف أسعار الفائدة.

---

[1] Randall Dodd ,**sovereign debt restructuring the financier**, vol 9 nos 1-4,2002.www.the financier.com.

6-1-أزمة عام 1866 :

تعد هذه الأزمة أقدم الأزمات المالية التي شهدها الاقتصاد الرأسمالي ،حيث تعرضت البنوك الانجليزية للإفلاس ،أدت إلى زعزعت استقرار النظام المالي البريطاني باعتباره المركز العالمي الأساسي آنذاك .[1]

6-2-أزمة الكساد الكبير 1929:

ترجع بداية الأزمة إلى يوم 3 سبتمبر 1929 حينما اقفل مؤشر 'داو جونز' لمتوسط الصناعة عند 381 نقطة و في 2 أكتوبر 1929 انخفض بـ 49 نقطة ثم انخفاض في اليوم التالي بـ 43 نقطة جعلت بذلك بداية الكساد الكبير .

ارتفعت بورصة نيويورك "Wall Street"على مدى خمس سنوات و وصلت إلى أعلى مستوى لها في 29 أكتوبر 1929 ثم بدأ بالانحدار نجم عن خسارة لدى المستثمرين تقدر بحوالي 200 مليون دولار ،و إفلاس حوالي 3500 بنك في يوم واحد و كان من ابرز خصائص هذه الأزمة صفة الدورية و استمرارها مدة طويلة حوالي 4 سنوات إضافة إلى الانخفاض الكبير لأسعار الفائدة من 5.2 % إلى 2.6% خلال فترة الأزمة ،وكذا عمق و حدت الأزمة ،حيث انخفضت الودائع لدى البنوك بمقدار 33% و إفلاس حوالي 1000 بنك أي حوالي 10% من إجمالي عدد البنوك الأمريكية ، تغيرات كبيرة في أسعار صرف العملات و تدهور القوة الشرائية للعملات بسبب العجز في ميزان المدفوعات و حجم الاحتياطيات الذهبية الرسمية .[2]

و خلال هذه الفترة أفلست العديد من الشركات و انتشرت البطالة فانخفض الطلب على السلع و الخدمات كما انخفضت أسعارها لذلك فشل المدينون في الوفاء بالتزاماتهم فأحجم المقرضون عن تقديم الائتمان مما تسبب في انخفاض حجم الاستثمار وواجهت البنوك صعوبة في تحصيل مستحقاتها ففشلت في تلبية مستحقات العملاء ،مما اضطر بالرئيس الأمريكي 'روزفلت' إعلان إغلاق جميع البنوك ابتداء من 6 مارس 1933 ثم سمح للبنوك التي لها قدر من السيولة من متابعة عملها بعد أسبوع .

وقد كشفت التحقيقات عن وجود انحرافات في أسواق المال يعتقد أنها السبب في حدوث الأزمة تتمثل في البيع الصوري أو المظهري والشراء لغرض الاحتكار واستغلال ثقة العملاء و اتفاقيات التلاعب.

ويقصد بالبيع الصوري هو خلق تعامل مظهري على سهم في الوقت الذي لا يوجد فيه تعامل يذكر عليه ،مثل قيام شخص ببيع أو شراء أوراق مالية صورية لأحد أقربائه أو يتفق مع شخص على

---

(1) فريد كورتل ,**الأزمة المالية العالمية التنبؤ بالازمة فرص الاستثمار المتاحة فى ظلها و الحلول الممكنة لمواجهتها**,المؤتمر الدولي :الأزمة المالية الاقتصادية و الحوكمة العالمية 20-21 أكتوبر 2009,جامعة فرحات عباس سطيف ,www.kantakji.com

(2) بودي عبد القادر ,بحوصي مجذوب, **مفهوم الأزمة المالية بين الاقتصاد الوضعي و الاقتصاد الإسلامي**, جامعة بشار-الجزائر.

ذلك ،ثم إعادة بيع الورق لنفس الشخص الذي اشتراها منه في اليوم ذاته و بسعر أكبر أو أقل حسب الاتفاق.

ومن تم يحدث إيهام للمتعاملين أن تغيرات قد حدثت على الورقة المالية و أن تعاملا نشطا يجري عليها فالمستثمر المحتال الذي يرغب في شراء أسهم لشركة سوق أسهمها غير نشط بأقل من سعرها الجاري أن يمارس البيع المظهري ،و بما أن إحدى سمات أسواق رأس المال هي نشر المعلومات بشأن الصفقات التي تبرم فإن سلسلة من البيوع للأسهم يؤدي إلى انخفاض قيمتها السوقية مما يوحي للمتعاملين بتدهور حالة الشركة ،و من تم يحدث للمستثمرين حسني النية التخلص مما يتكون من هذه الأسهم و هو ما يؤدي إلى هبوط أسعارها ومن تم يدخل المستثمر المخادع مشتريا .[1]

و الشراء لغرض الاحتكار هو قيام شخص بشراء كل الكميات المعروضة من ورقة مالية ما و ذلك بغرض تحقيق نوع من الاحتكار يمكنه فيما بعد من بيع الورقة للراغبين بالسعر الذي يراه ،و في بعض الحالات يحصر المحتكر نشاطه في شراء الأسهم التي يبيعها الآخرون على المكشوف حتى يحتكر تداولها فترتفع قيمتها السوقية و يحقق بذلك ربحا.

أما استغلال ثقة العملاء وهي الممارسات التي يقوم بها السمسار تجاه عملائه و ذلك بإبرام صفقات نيابة عنه ،أو تشجيعه على إبرام صفقات دون أن يكون له مصلحة في ذلك ،و يهدف السمسار من خلال هذه الممارسات ابتزاز العميل وحصوله على عمولة السمسرة وتزداد حصيلته بزيادة عدد الصفقات.

و تتم اتفاقية التلاعب في الأوراق المالية بين شخصين أو أكثر و تستهدف إحداث تغييرات مفتعلة في الأوراق المالية بغرض تحقيق الربح ،وقد تشمل العضوية في مثل هذه الاتفاقيات سماسرة عاملين في بعض المؤسسات التي لها أوراق مالية .

امتدت آثار هذه الأزمة إلى خارج الولايات المتحدة لتضرب دول أوروبا الغربية على نحو هدد أركان النظام الرأسمالي وترتب على ذلك ما يلي :

1- ظهرت النظرية الكينزية لتؤكد على ضرورية تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.
2- هبوط جميع المؤشرات الاقتصادية لجميع القطاعات الاقتصادية (مؤشرات البورصة القطاعية).
3- انخفاض معدلات البطالة و النمو الاقتصادي إلى مستويات قياسية.
4- تقاطر الناس على البنوك لسحب أموالهم.
5- إفلاس ما يقرب عن تسعة آلاف بنك في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها .

---

[1] رمضان علي الشراح,**الأزمة المالية العالمية أسبابها آثارها انعكاساتها على الاستثمار بدولة الكويت**,ورقة مقدمة للملتقى الدولي لآفاق الاستثمار "الدورة الثالثة"معا لمواجهة التحديات,الكويت,ص2.

6- استمرار الأزمة وتفاعلها لسنوات عديدة حيث لم يخرج الاقتصاد الرأسمالي إلا بحدوث الحرب العالمية الثانية (1939-1945) .

7- انتقلت أزمة "وول ستريت" بعد ذلك إلى دول العالم بحكم الصلة بين الأسواق المالية.

3-6-أزمة المديونية العالمية:

مع بداية السبعينات أصبح نظام "بريتن ووذز"غير قادر على تحقيق الاستقرار في النظام النقدي الدولي نتيجة توسع التجارة الدولية و حدوث زيادة في السيولة ،و بما أن القسم الأكبر من الذهب و الدولار في حوزة الولايات المتحدة ،فإن توفر السيولة لا يتم إلا عن طريق تدفق الذهب و الدولار منها ،و هذا ما حدث من خلال الإنفاق العسكري في شتى مناطق العالم خصوصا ما أدت إليه حرب "فييتنام"من استنزاف مقدار كبير من احتياطاتها ،القروض و المساعدات التي يقدمها البنك الدولي للإنشاء و التعمير ،الاستثمارات الأجنبية من خلال عمل الشركات و المساعدات المالية المقدمة لبعض الأقطار .[1]

و بالتالي ارتبط العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي بزيادة السيولة الدولية ،حيث وجدت أمريكا نفسها غير قادرة على تبديل الدولار بالذهب ،حصل اضطرابات في أسواق الصرف الأجنبي بانخفاض قيمة الدولار الأمريكي و تم التخلي عن نظام "بريتن وذز"و إتباع نظام أسعار الصرف العائمة ،ونتج عن هذا تعرض العديد من الدول النامية إلى اختلال في موازين مدفوعاتها .[2]

وفي ظل تحرير القطاع المالي و المصرفي و حرية حركة رؤوس الأموال توسعت البنوك التجارية العالمية في الاقتراض لحكومات دول العالم الثالث وقد اقترنت حركت التوسع بتعثرها وإعلان الدول المدينة عدم قدرتها على الوفاء بأعباء الديون و خدمتها كما فعلت المكسيك في عام 1982 وتبعتها عدد من الدول.

و بدأت مشاكل الديون الخارجية مع بداية السبعينيات حينما تخلفت عدة بلدان عن سداد ديونها ،حيث قامت المصارف الدولية بتقديم القروض للبلدان النامية على أساس اعتقاد بأن الحكومات ذات السيادة تفي بديونها ،وواجهت عدد من البلدان النامية مشاكل تتعلق بخدمة الدين و ساهمت عدة عوامل خارجية تتمثل فيما يلي [1]:

- ارتفاع شديد و مفاجئ في أسعار النفط .
- كساد في البلدان الصناعية.
- ارتفاع في أسعار الفائدة.

---

[1] عرفات تقي الحسني,**التمويل الدولي**,دار مجداوي للنشر,عمان الأردن,الطبعة الأولى,1999,ص ص 224-225

[2] لقمان معزوز, شريف بودري,**المنافسة بين الدولار والأورو في ظل لا استقرار النظام النقدي الدولي**,مجلة الباحث,العدد09,2011,ص 74 www.univ-ouargla.dz/Pagesweb/.../doc/.../R0906.pdf

[1] اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا, **إدارة الدين الخارجي و حالة الدين في منطقة الاسكو** .دراستا حالة عن الأردن لبنان , الأمم المتحدة, نيويورك,2004,ص ..www.diconline.org

- انخفاض أسعار السلع الأساسية

وعوامل داخلية تتمثل أساسا في:

- زيادة العجز في الموازنة.

- سوء أداء المشاريع الاستثمارية الممولة بالدين.

- انخفاض معدلات المدخرات.

- الهروب الجماعي لرؤوس الأموال.

كان هناك عجز من بعض البلدان في الوفاء بمتطلبات خدمة ديونها و فرضت ضغوطا على القطاع المصرفي الدولي حيث هددت بتحولها إلى أزمة مصرفية دولية ،ومع ذلك استنبطت خطط لمعالجة المشكلة من بينها خطة 'بيكر' عام 1955 ،والتي تضمنت إعادة جدولة الديون وتقديم قروض جديدة لمنع وقوع الأزمة المصرفية الدولية.

تراكمت لدى الدول النامية ديون تقدر بـ 1.4تريليون دولار وجدت صعوبات في خدمتها أثرت على خطط التنمية الاقتصادية و تصاعدت هذه الديون بغرض تمويل احتياجاتها الرأسمالية و الاستهلاكية و تسديد فواتير النفط المرتفعة خلال 73-1979 حيث ارتفع من 14 دولار للبرميل عام 1979 الى 30 دولار عام 1980 .[2]

كما أدى انخفاض أسعار المواد الأولية المصدرة من طرف الدول النامية مقابل ارتفاع كبير في أسعار السلع الصناعية إلى تدهور معدل التبادل الدولي ،و كانت الدول الصناعية تعاني من كساد شديد لجأت إلى معالجة الأزمة من خلال سياسات نقدية متشددة من مظاهرها ارتفاع أسعار الفائدة و العجز في الموازنات العامة ،إذ أدى إلى تراجع في صادرات الدول النامية و من أكثر الدول التي أثقلت بالديون الخارجية دول أمريكا اللاتينية حيث أعلنت المكسيك في عام 1982 عدم قدرتها على خدمت ديونها و حدثت أزمة المديونية و اتسع نطاقها لتشمل عدد أكبر من الدول مثل البرازيل الأرجنتين فنزويلا الجزائر بوليفيا بلغاريا الكونغو المغرب و بولندا.

و قد أدت هذه الأزمة إلى تدخل حكومات الدول الدائنة لاحتوائها و انقاد مؤسساتها المالية من الإفلاس بخضوع الدول المدينة إلى ما يعرف ببرامج التعديل و الإصلاح الهيكلي في إطار صندوق النقد الدولي والتي كانت لها آثار اقتصادية و اجتماعية على الدول الدائنة.

يتضح مما سبق أن الدين المبالغ فيه والذي يرتبط بنمو الدين نفسه والذي لا يستند على نمو الاقتصاد الحقيقي بسبب الأزمات المالية ،حيث ينتج عنها مشاكل اقتصادية تؤدي إلى الركود وانخفاض الإنتاج و انتشار البطالة وعادة ما يكون التدخل الحكومي عن طريق ضخ مبالغ مالية لانقاد النظام المصرفي المتعثر.

---

[2] اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا,نفس المرجع:ص 109

- وتكون أزمات العملة والأزمات المصرفية في الاقتصاديات الناشئة على الأقل ضعف الأزمات في الدول الصناعية.

- يمكن أن يشهد الاقتصاد الكلي كلا النوعين من الأزمات في نفس الوقت بحيث تغدي كل منهما الأخرى عادة ما تسبق الأزمات المصرفية أزمة العملة بعام أو عامين.

6-4-الأزمة الأرجنتينية:

قامت الحكومة الأرجنتينية بعد النصف من سبعينات القرن الماضي بانفتاح شديد على العالم الخارجي للأنشطة الاقتصادية و الإنتاجية و الاستهلاكية معتمدة في ذلك على التمويل الخارجي من خلال الاعتماد على القروض بشكل كبير في تحقيق أرباحها تفوق قدرة الأرجنتين على مواجهة أعباء سداد فوائدها دون تنوع ملحوظ في تركيبة محافظها الاستثمارية ،حيث كان لابد على البنوك الأرجنتينية الأخذ بتنويع المخاطر من حيث النوع و المدة الزمنية التي تستلمها استثماراتها المختلفة .[1]

يتبين أنه كان على البنوك الأرجنتينية من الأخذ بمبدأ المخاطرة من حيث النوع و المدة الزمنية التي تستلمها استثماراتها المختلفة ،كما أنه أدى التخطيط الحكومي إلى وقوع الاقتصاد الأرجنتيني مند منتصف عام 1998 في حالة ركود قوي ،حيث قامت بتطبيق نظام مجلس العملة بربط البيزو بالدولار الأمريكي على أساس 1بيزو= 1 دولار و في مارس 1991 .[2] و هذا للخروج من الارتفاع الكبير للأسعار الذي وصل إلى 3000% في نفس العام ،و كانت تستخدم الحكومة الأموال التي حصلت عليها من بيع شركات القطاع العام في تمويل تخفيض التضخم حيث كانت الربط ملائمة إلا أن جزء كبير منها ضاع بسبب الرشوة و الفساد الإداري.

و تبين أن غطاء العملة الأرجنتينية مقابل الدولار لم يتم حسابه بشكل دقيق فالاقتصاد الأرجنتيني لم يكن بقوة الاقتصاد الأمريكي التي تسمح له بتغطية أي عجز في الدولار و توفير الغطاء إلى فترات طويلة ،إذ كانت تعاني من عجز ضخم في ميزانياتها نجم عن ضعف في الموارد مقارنة مع الحاجة المتزايدة للإنفاق الذي تم تمويله بالدولار ،و نتيجة انخفاض نسب الفائدة على القروض الدولارية مقارنة "بالبيزو" زاد التعامل مع الدولار على حساب العملة الأرجنتينية.

و لم يتم تغطية العجز من خلال الدين العام الخارجي مما دفع بالحكومة الاعتماد على مصادر مالية داخلية ،حيث أجبرت البنوك على تمويل العجز من خلال إجبار بنوكها المحلية على شراء السندات الحكومية على نطاق واسع ،و مما جعل المشكلة تتفاقم أن تلك البنوك كانت مملوكة برأس مال

---

(1) وهيبة كواش,فتيحة بن حاج جيلاني مغرارة,**الأزمة المالية و علاقتها بسعر الفائدة** ,الملتقى الدولي الثاني 6/5 ماي حول الأزمة المالية الراهنة و البدائل المالية و المصرفية-النظام الإسلامي نمودجا,المركز الجامعي خميس مليانة 2009.

(2) جبوري محمد, **جودة العلاقة و التواصل مع عملاء المنظمة كمدخل للميزة التنافسية** الملتقى الوطني بعنوان استراتيجيات التدريب في ظل إدارة الجودة الشاملة كمدخل لتحقيق الميزة التنافسية كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير,جامعة طاهر مولاي سعيدة,الجزائر. *forum.univbiskra.net/index.php?topic=26845.0;..*

أجنبي فعندما أحس المستثمرون الأجانب أن الحكومة لن توفي بتعهداتها المالية اتجاه البنوك دفع بهم ذلك إلى سحب استثماراتهم من هذه البنوك.

بدأت الشركات الأجنبية غير القادرة على الاقتراض بالاقتطاع من الإنتاج و خفض العاملين و الأجور لحماية أرباحها و أجهدت ميزانية الدولة تحت ضغط ارتفاع معدل البطالة بوصول معدل الفائدة إلى 20% و ارتفعت قيمة الدولار أمام "البيزو"و حدث هبوط في الأجور و الأسعار و من ثم انعكس ذلك على انخفاض القدرة التنافسية للأرجنتين .[1]

انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 15% في عام 2002 و أثر الفقر على 50% من السكان خلال الفصل الأخير ثم السنة ذاتها و بلغت نسبة البطالة 20% بعد حوالي أربع سنوات من ركود في النتاج المحلي الإجمالي و حدثت أزمة كبيرة في قطاع المصارف حيث سحب حوالي 30 مليار دولار خلال 6 أشهر الأخيرة من عام 2001 و وصول العملة إلى حوالي 300 % في نهاية الربع الأول من 2002 و وصل الدين الحكومي على شكل سندات تقدر بحوالي 90مليار دولار في حالة عدم سداد .[2]

- زادت أعباء تمويل الإنفاق الحكومي رغم فرض ضرائب جديدة ،حيث أدى ذلك إلى حالات من التهرب الضريبي و ضعف في الاستثمار الخاص مما حرم الخزينة من نصف ما كان يجب أن تحصل عليه و حدث ضعف في أداء الصادرات .

- كما عملت أزمة البرازيل عام 1999 حيث أدى تعويم العملة البرازيلية إلى فقدان الأرجنتين جزء كبير من دخل العملة الأجنبية كون البرازيل الشريك التجاري الأول لها ،ومع استمرار الأزمة البرازيلية أدى إلى تخفيض قيمة عملتها مما أدى إلى ضعف تنافس صادرات الأرجنتين ،ومن ثم فقدان حوالي 11 %من دخل صادراتها سنويا .

- أدى فرض ضرائب على بعض المواد المستخدمة في الصناعات الأرجنتينية إلى ضعف الإنتاج و فتح الأسواق أمام السلع الاستهلاكية المستوردة لتغطية احتياجات السوق المحلي.

- تبديل الديون المنتظمة ذات الشروط الإجبارية بتكلفة منخفضة بأخرى لها شروط اختيارية و تكلفة مرتفعة.

و قد قررت الأرجنتين تخفيض العملة و التخلي عن مجالس العملة في 6جانفي 2002 و تبني سعر صرف ثابت للمعاملات الخارجية و سعر صرف عائم للمعاملات الداخلية ،و يجدر بنا معرفة أن الأزمات التي عرفتها سنوات التسعينات تميزت بخروج سريع و معتبر لرؤوس الأموال من البلدان المعنية بالأزمة و كذا بتقلبات سريعة لسعر عملتها الوطنية ،و كان هذا في سياق العولمة المالية لهذا

---

(1) كريس هارمن, **الأرجنتين الثورة على حافة الأزمة العالمية**,ترجمة رقية حجازي,مركز الدراسات الإستراتيجية,مصر,2004. www.socialists.net. 19/06/2012

(2) الصندوق الوطني للتنمية الزراعية , **جمهورية الأرجنتين ,وثيقة القرض الإستراتيجية القطرية**،المجلس التنفيذي الدورة الحادية و الثمانون روما 21-22 أبريل 2004 www.ilo-mirror.library-cornell.edu/public/…2012/06/19

استلزم خروج البلد المعني من الأزمة يتطلب انتهاج سياسات اقتصادية كفيلة بذلك في المقابل فلابد أن ترافق هذه السياسات تدابير صارمة من البلدان الأخرى الأمر الذي قد يترجم بضرورة وجود نظام نقدي دولي من شأنه أن يكون إطار لهذا التعاون.

6-5-أزمة الرهن العقاري: Mortgage Crisis

انفجرت أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة في بداية عام 2007 ،و أثرت على الأسواق المالية الدولية و الوطنية و البنوك و المؤسسات المالية ،حيث كان هناك ندرة في السيولة في أسواق الائتمان و الأجهزة المصرفية العالمية ،كان هناك تنظيم مالي بمستوى أدنى و كان شيء بذا بشكله الظاهر للشعب الأمريكي على أنه نعمة و هي ملكية السكنات ،حيث ظهر جيل جديد من الشركات هدفها مالكي البيوت الذين لهم معدلات ائتمان ضعيفة دون أن تكون لهم ضمانات كافية،حيث توسعت المؤسسات المالية الأمريكية في منح قروض سكنية لعدد كبير من الأفراد ،و الذين يمكن تغريمهم بمعدلات فائدة أعلى،و بالنسبة للمصارف عرفت هذه القروض بأنها عالية المخاطر حيث كانوا يستدينون المال بفائدة 2% إلى 3% و يقرضونه بمعدلات تصل إلى 8% و يتبين أن هامش الربح كبير هو 5% ،و لهذا ازدهر هذا المجال.

حيث تم تسويق العقارات لهم بطريقة ملتوية تمت بعقود تضمنت أن القسط يرتفع مع طول المدة و في حالة عدم السداد لمرة واحدة تؤخذ فوائد القسط ثلاثة أضعاف من الشهر الذي لم يتم سداده إضافة إلى أن الفائدة ترتفع عند قيام البنك الفدرالي الأمريكي بتغييرها و لهذا سميت بالرهن العقاري ذي الفائدة القابلة لتغييرAdjustable Rate Mortgages، و قد تم تشجيع هذه العملية من قبل الحكومة الأمريكية بمقتضى القانون الصادر سنة 1977 ،و الذي ينص على إمكانية أن تحصل أي مؤسسة مالية على ضمانات لودائعها المالية من الهيئة الفدرالية للتأمين على الودائع إذا التزمت بالإقراض لمحدودي الدخل. [1]

و قام النظام الاحتياطي الفدرالي الأمريكي منذ 2001 على إتباع سياسة نقدية توسعية هدفت إلى زيادة النشاط الاقتصادي ،حيث تم تخفيض أسعار الفائدة ،إضافة إلى زيادة السيولة في الأسواق المالية ،أدى إلى توسع المؤسسات المالية في منح القروض أثر لاحقا على قدرتها المالية رغم محاولة الاقتراض من بنوك أخرى ،حيث شهدت السنوات السابقة للأزمة تساهلا في شروط الإقراض مع ارتفاع العقارات إلى ما يقرب 124% خلال الفترة 1997-2006. أدى هذا الوضع إلى زيادة الاقتراض لتمويل شراء المساكن و في ظل ارتفاع قيمتها أخذ الكثير في الاقتراض بضمان قيمتها التي

---

[1] - فريد كورتل , مرجع سابق,ص8

- عبد الله شحاتة, **الأزمة المالية المفهوم و الأسباب**. wwwpidegypt.org.25/09/2012

لم تسدد في الأصل ،حيث كان الاعتماد على هذه القروض بشكل أساسي على قيمة العقار التي تتزايد باستمرار في السوق كضمان .[2]

قام مجموعة كبيرة من الباحثين بتحديد أسباب حدوث الأزمة فتبين أنها متعددة ولا يمكن حصرها غير أن أهم أسبابها تتمثل فيما يلي:

1- إقدام المصارف و البنوك على منح القروض لذوي الدخل المحدود دون الحذر وتقييم المخاطر مما أدى إلى ظهور حالات الإفلاس حيث بلغ عدد المؤسسات الأمريكية المفلسة حوالي 120 مؤسسة مالية منها مؤسستي "ليمان براذرز"و"ميرل لينش"،كما أن قيام البنوك بتقديم المساعدات لم يجدي نفعا نظرا لاتساع البنوك التي تعاني عجز في السيولة النقدية. [3]

2- يؤدي بيع أو شراء كميات كبيرة من الأصول المالية أو المادية كالعقارات و الأسهم بأسعار تزيد عن أسعارها الحقيقية (الفقاعة) إلى حدوث خلل في الأسعار يؤدي إلى حدوث الأزمة المالية ،و من ثم فإن الكتاب أجمعوا على أن السبب الرئيسي لحدوث الأزمة يعود إلى سوق العقارات من خلال التمويل و الرهانات العقارية التي منحت إلى المستهلكين أو الأفراد.

3- الارتفاع المتوالي لأسعار الفائدة من قبل البنك المركزي الأمريكي ابتداء من 2004 و هو ما أدى إلى زيادة أعباء القروض حتى بلغت حوالي 1,3تريليون دولار في مارس 2007 .[4]

4- قيام المؤسسات المالية بالاقتراض من مؤسسات مالية أخرى بنسب تصل إلى 30% ضعف حقوق ملكياتها ،بحيث كان يتم تمويل العقارات بنسب تصل إلى 100%. و من دون وجود رهن عقاري حقيقي على عقار المقترض، وإنما كان يتم تأمين القروض السكنية من قبل مؤسسات التمويل العقاري التي تقوم بإصدار سندات مقابلة مضمونة بتلك الرهانات بحيث كان يتم تأمين القروض السكنية من دون الاعتماد على الأهلية الائتماني للمقترض ،و تم بيع و تداول السندات في السوق الثانوي للرهن العقاري .[1]

5- السيولة المفرطة و التوسع في الائتمان حيث شهدت الولايات المتحدة تدفقات ضخمة من رأس المال لتمويل حسابها الجاري، و قد قامت المؤسسات المالية بتحويل هذه السيولة إلى ائتمان للمستهلكين أثرت سلبا على قدرتها المالية .

6- عدم قدرة مؤسسات التمويل العقاري على القيام بعمليات الاستحواذ، بسبب عدم توافر التمويل اللازم للقيام بهذه العمليات ،وهو ما أعطى مؤشرا سلبيا لأداء الاقتصاد الأمريكي ،كما أن

---

(2) - التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010.*www.**arab**monetaryfund.org/ar/jointrep*

(3) الداوي الشيخ ، **الأزمة المالية العالمية انعكاساتها و حلولها**,كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر في مؤتمر الأزمة المالية العالمية و كيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي و الإسلامي، جامعة الجنان،طرابلس، لبنان 13-14 مارس 2009، ص.8……www.jinan.edu.ib/conf/money

(4) نزهان محمد سهو،**أسواق الأوراق المالية في ظل تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية المجلد 26, العدد الثاني 2010،ص ص660-662.*www.damascusuniversity.edu.sy/mag/.../651-673.pd*

(1) سامر سنقرط،**تأثير الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الأردني** ،جمعية البنوك في الأردن،*alghad.com/?news=473757*

عجز الحكومة عن توفير فرص العمل التي أعلنت عنها سابقا ،ولد شعورا لدى المستثمرين بأن الاقتصاد الأمريكي يمر بأزمة حقيقية ،وبما أن أسواق المال بالغة الحساسية لمثل هذه المؤشرات أدى إلى تراجع حاد في كافة مؤشرات البورصات الأمريكية .[2]

المبحث الثاني: التكامل النقدي و منطقة الأورو

يتطلب قيام وحدة اقتصادية بين اقتصادات مجموعة من الدول تحرير حركة عناصر الإنتاج بإقامة السوق المشتركة و التنسيق بين السياسات الاقتصادية للدول المنظمة وصولا إلى توحيدها ،حيث تسعى الدول المنتمية إلى تحقيق غايات متشابهة تتناول معالجة مشاكل ذات طبيعة متماثلة على نحو يساعدها على تحسين أوضاعها عما يتيح لها الانفراد في ظل النظام العالمي ،أو على نحو يؤدي إلى نزاعات فيما بينها ،وقد يكون الهدف هو التعاون على حل القضايا أو بلوغ الأهداف ذات الطابع المشترك،أو تكامل إقليمي يتم فيه تطويرا للعلاقات فيما بينها إلى أن يصل إلى حالة اندماج كامل ،وهو ما يقتضي الدخول في عملية تكاملية يمكن أن تأخذ شكل سلسلة من الحالات التي يمثل كل منها تكاملا من نوع معين ،وقد تأخذ الحالة النهائية شكل وحدة اقتصادية تندمج فيها اقتصادات الدول الأعضاء في نطاق اقتصاد واحد .

كما لا يمكن تهميش التدفقات النقدية باعتبارها المقابل لانتقال السلع و الخدمات و عناصر الإنتاج بين الدول، ومن الواضح أنه لا يمكن الحديث عن وحدة اقتصادية دون التطرق الى الوحدة النقدية ،لذلك نجد اهتمام نظريات التكامل بموقع السياسات النقدية و التكامل النقدي عبر مراحل التكامل الاقتصادية المختلفة .

. المطلب الأول: التكامل النقدي

بدأت محاولات التكامل الاقتصادي بين دول الاتحاد الاوروبي عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، و بعد أن استكملت بناء اتحادها الجمركي توجهت نحو الاتحاد الاقتصادي في ظل الاعتماد على القدرات الداخلية بسوقها الموحد كبديل للأسواق الدولية ،و قد انتهجت مسارات مختلفة للتكامل لم يكتب لها النجاح إلا للصيغة التي انتهت إلى الاتحاد الأوروبي الذي وضع خطوات أساسية للتكامل الموجه للاندماج في الاقتصاد العالمي وكان الهدف منه تقريب التكامل السياسي عن طريق المضي في التكامل الاقتصادي .

1- مفهوم التكامل النقدي:

[2] حازم الببلاوي, مرجع سابق,ص 9 .,www.iid-alraid.comx

لمفهوم التكامل النقدي عدة تعريفات في الفكر الاقتصادي أغلبها يرى على أنه مجموعة من الترتيبات التي تسعى إلى تسهيل المدفوعات الدولية و ذلك بإحلال عملة واحدة محل عملات الدول الأعضاء، وقد شهد الاقتصاد العالمي صيغ من التعاون النقدي، كنظام "بريتن وودز" القائم بذاته الذي ضم العالم كله ،أو شكل تكامل نقدي إقليمي ،كأقاليم الإسترليني و الفرنك ،الذي كان الهدف منه تحرير المدفوعات بين الدول و استقرار أوضاعها لتسهيل المعاملات الاقتصادية .

و ينظر بعض الاقتصاديين كماخلوب F.Machlup إلى التكامل النقدي على أنه أهم الترتيبات المؤسسية لإتاحة السبل أمام حرية السفر و الهجرة و انتقال رأس المال و التجارة ،بمعنى مجموع الإجراءات و السياسات و العمليات التي تسهل المعاملات النقدية لجميع الأشخاص و لكل الأغراض بين الأقطار في هذا التكامل ،و هو يتفق مع معظم الكتاب على تعريف التكامل النقدي على أساس إنشاء عملة مشتركة .

و يعتبر الاتحاد النقدي المرحلة الخامسة و الأخيرة من التكامل الاقتصادي الذي ينتهي بإنشاء عملة موحدة حيث يسبق عادة بقيام منطقة تجارة حرة يتم فيها إلغاء الرسوم الجمركية و القيود الكمية على الواردات بين الدول الأعضاء، ثم اتحاد جمركي يتم فيه حرية التجارة وتوحيد التعريفات الجمركية مع العالم الخارجي ،ثم السوق المشتركة يتم فيها حرية انتقال عناصر الإنتاج ،وبعدها مرحلة الاتحاد الاقتصادي التي يتم فيها إزالة الحدود بالكامل بين الدول الأعضاء و تنسيق السياسات الاقتصادية. [1]

ويمكن النظر إلى التكامل النقدي كما عرفه الاقتصادي **"بيلا بلاسا"** على أنه حالة أو عملية، فالحالة هي مرحلة من بين عدد المراحل التي تنتهي إلى حالة التكامل النقدي التام ويطلق عليها الاتحاد النقدي، أما التكامل النقدي كعملية فيقصد به التحرك من صيغة إلى أخرى من صيغ التكامل النقدي. و بما أن معظم الاقتصاديين يتفقون على مراحل التكامل الاقتصادي ،فإن هناك اختلافا بالنسبة لمفهوم التكامل النقدي على العموم.[1]

و يعتبر التكامل النقدي أحد أشكال التعاون و التنسيق في مجال السياسة الاقتصادية ،كما تعتبر السياسات النقدية من السياسات الرئيسية التي يتوجب إحداث تنسيق بينها في المراحل المتقدمة من التكامل الاقتصادي ،و يتكون التكامل النقدي من اتجاهان رئيسيان ،يتعلق الاتجاه الأول بتغليب الوحدة المالية على باقي مكونات الوحدة الاقتصادية و هذا ما نادى به الفكر الكينزي الذي يعتقد في كفاءة السياسة المالية و أدوات السياسة النقدية ،و لم يلقى هذا الاتجاه نجاحا كبيرا في مجال صياغة مكونات

---

[1] l'encyclopédie libre Wikipédia , Union économique et monétaire ,www.fr.wikipedia.org.04/03/013
- عيسى محمد الغزالي,**التجارة الخارجية و التكامل الاقتصادي الإقليمي**,المعهد العربي لتخطيط,,دورية اقتصادية العدد 81 مارس 2009 ,ص 08

[1] محمد محمود الإمام ،التكامل النقدي الاقليمي بين النظرية و التطبيق ،معهد البحوث و الدراسات العربية ،القاهرة 2000 ،ص ص 115-118

الوحدة الاقتصادية الأوروبية،أما الاتجاه الثاني فيغلب مكونات الوحدة النقدية على باقي مكونات الوحدة الاقتصادية ،حيث جاءت اتفاقية "ماستريخت" 1992 مؤيدة لتغليب الوحدة النقدية على الوحدة المالية.[2]

وتتفاوت الحاجة لاستخدام الأدوات النقدية في المراحل المختلفة للتكامل فمثلا خلال مرحلة تحرير التجارة عادة ما يتم تسهيل قابلية العملات للتحويل، أما خلال إقامة السوق المشتركة فيجري تيسير عملية انتقال رؤوس الأموال.

2- أنواع التكامل النقدي:

يمر التكامل النقدي بين الدول الأعضاء بعدة مراحل للوصول إلى عملة موحدة ،تتضمن إزالة القيود على المعاملات النقدية بجميع أنواعها و تحقيق حرية حركة رؤوس الأموال ،و القيام بتنسيق السياسات النقدية و المالية بين الدول الأعضاء من أجل تحقيق درجة عالية من التقارب الاقتصادي بين هذه الدول و المحافظة على قوة و استقرار العملة ،وهذا يتطلب ضرورة إنشاء سلطة نقدية مركزية لإدارة العملة الموحدة على مستوى الدول الأعضاء ،و عادة ما تتخذ السلطة شكل المصرف المركزي،و يفرق الاقتصاديون بين شكلين من التكامل النقدي بين التكامل النقدي الجزئي و التكامل النقدي الكامل أو منطقة العملة المثلى و فيما يلي توضيح لذلك:

2-1-التكامل النقدي الجزئي:

يمكن تعريفه على أنه نوع من التعاون النقدي بين مجموعة من الدول ذات العملات المختلفة، وهو لا يرقى في أقصى تعاونه إلى مستوى إنشاء عملة واحدة أو تثبيت أسعار صرف العملات بطريقة لا رجعة فيها، بمعنى آخر تمثل حالات التكامل النقدي الجزئي تلك الحالات التي تمر بها عملية التكامل النقدي قبل وصوله إلى مرحلته النهائية وتأخذ شكل عمل نقدي مشترك بأحد الصيغ الآتية:

2-1-1-اتحاد المدفوعات:

يتم اللجوء إلى هذا الاتحاد في دول ذات عملات غير قابلة للتحويل لتسوية المدفوعات الجارية فيما بينها من خلال المقاصة متعددة الأطراف، وهذا عن طريق حساب الرصيد بين مجمل العمليات الدائنة والمدينة لكل دولة اتجاه الآخرين خلال فترة زمنية معينة، و يتم استخدام العمليات القابلة للتحويل فقط لسداد أو سحب الرصيد المدين بدلا من سداد قيمة كل معاملة بهذه العملات، يؤدي هذا إلى تعزيز التكامل من خلال تجميع الاحتياطيات النقدية و عدم اضطرار الدولة للحد من وارداتها بحيث لا تنشئ عائقا أمام التجارة البينية.

2-1-2-تجميع الاحتياطي:

[2] محمد محمود الإمام ،نفس المرجع ، ص ص 120-121

تقوم الدول الأعضاء بالتنازل عن قسط من احتياطياتها لمؤسسة تعمل على إدارة هذه الموارد لحسابهم، حيث يكون لكل من الدول الأعضاء الحق في استخدام جزء من الاحتياطي عن طريق قروض قصيرة أو طويلة الأجل، تلقائية أو مشروطة، ويتوقف نجاح هذا الأسلوب على مجال تواريخ احتياجات الدول، إضافة إلى وضع حدود للسحب لا تفوق قدرة الدول الأعضاء على مواجهتها بأكثر مما أودعته الدول فيها.

و لنجاح هذا الأسلوب يستبعد أن تكون جميع الدول تعاني من عجز مزمن في موازين مدفوعاتها، ولكن تظهر ميزته في تقليل الحاجة للاحتفاظ باحتياطيات كبيرة تحسبا لحدوث طوارئ، ومن ثم يوجه جزء من مواردها إلى استثمارات تعزز من نشاطها الاقتصادي، و يعتبر تجميع الاحتياطيات من الأدوات المصاحبة لعمليات تنسيق أسعار الصرف أو الأخذ بعملة موازية، إلا أنه لا يؤثر بصورة مباشرة في الدفع إلى مزيد من التكامل النقدي.

2-1-3-تنسيق أسعار الصرف:

يتم الاتفاق في هذا النوع من التكامل على المحافظة على تقلبات أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء ضمن نطاق محدود ،و بالتالي ينشأ نوع من الاطمئنان بين المتعاملين الاقتصاديين خصوصا ما يتعلق بعمليات الاستثمار وهذا بتقليل المخاطر المترتبة عن عدم استقرار أسعار الصرف ،و تعتبر حالة تثبيت أسعار الصرف الحالة النهائية لهذا التنسيق،إلا أنه يصعب تطبيقه لذا يتفق على أسعار مركزية للصرف و تحدد هوامش ضيقة للتقلب حولها ،وبالتالي يفرض على الدول الأعضاء اتخاذ ما يلزم من السياسات الاقتصادية لتصحيح تغير عملاتها إذا بدأت في التقلب متجاوزة الحدود المسموح بها .

وتتضمن هذه السياسات بيع و شراء عملات شركائها بعملتها الوطنية للتأثير في حالة العرض و الطلب و عند حدوث ضغوط على الوضع الاقتصادي للدولة يتوجب تصحيح السعر المركزي و قد كانت التجربة الأوروبية سباقة في هذا النوع من التنسيق، ولكن يجري التأكيد على عدم استخدام أدوات الرقابة على الصرف كأسلوب لحماية سعر الصرف من التقلب إذ أنه قد يحدث عقبة أمام التكامل النقدي.

2-1-4-التنسيق النقدي:

حيث يتم تنسيق السياسات النقدية بين الدول الأعضاء إما وفق المنهج الكينزي عن طريق إدارة سعر الفائدة ،أو وفق المنهج النقدي بواسطة الإجماليات النقدية ،و يراعى في هذا التنسيق الأوضاع و التغيرات الكلية للاقتصادات الدول الأعضاء،فإذا كانت أسعار الصرف معومة يتم في الغالب التنسيق حول التحكم في عرض النقد المحلي و مدى التوسع في الائتمان ،أما إذا كانت العملات مرتبطة بعملات أخرى فيتم التنسيق حول كيفية التوسع في الائتمان إلا أن هذا يرتبط بمرحلة الدورة التي يمر

بها النشاط الاقتصادي ،فإذا تزامنت مراحل الدورة الاقتصادية في جميع الدول الأعضاء فالتنسيق يمكن أن يؤدي إلى حالة عدم الاستقرار لأن أثر السياسات النقدية و الائتمانية يأخذ بعض الوقت حتى يتحقق،ولذلك فقد يتعرض التنسيق إحداث فوارق في تعرض الدول الأعضاء إلى المراحل المختلفة للدورة الاقتصادية.

2-1-5-تأثير العملة الموازية:

تستخدم العملة الموازية من قبل الدول الأعضاء لغرض تسوية العمليات التجارية الدولية و البينية ,و تتميز هذه العملة بأنها قابلة للتحويل و مقبولة من طرف الجميع ،يعطي هذا للمتعاملين فرصة التعامل بها و تفادي مخاطر أسعار الصرف التي تتعرض لها عملات الدول الأعضاء ،و في حالة تنسيق أسعار الصرف فيتم الرجوع إلى هذه العملة التي يمكن أن تصبح العملة الموحدة في مرحلة الاتحاد النقدي.

2-1-6-تكامل الأسواق المالية:

تقوم الأسواق المالية بتمويل مختلف الأنشطة الاقتصادية وتسهيل انتقال رؤوس الأموال بين المتعاملين الاقتصاديين ،فإحداث ترابط بين الأسواق المالية للدول الأعضاء يساعد على انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود مع ضرورة وجود تنسيق بين الإجراءات الإدارية المطبقة في الأسواق المالية المختلفة ،مما تسمح بعرض فرص استثمارية كبيرة وتخصيص أفضل لرأس المال لاستخدامات أكثر إنتاجية و ارتفاع في العائد على الاستثمار في البلدان التي تواجه نقص في رأس المال الاستثماري ،مما يعزز النمو الاقتصادي ،و تقاسم المخاطر بشكل أكثر كفاءة مع تنويع المحافظ للمستثمرين و انخفاض تكلفة رأس المال ،كما يمكن الشركات من توسيع في قاعدتها الإنتاجية و تعزيز السيولة للمساهمين. [1]

و لكن هذا النوع من التكامل يمكن أن يؤدي إلى خطر هروب رأس المال مما ينشأ عواقب سلبية محتملة على الاقتصاد المحلي ،فمثلا هروب رؤوس الأموال لصدمة محلية مؤقتة يقلل البلد من جاذبيته كوجهة استثمارية و ينشأ ضغطا على عملتها و أسعار الفائدة الأمر الذي قد يؤدي إلى أزمة ائتمان،إضافة إلى تسهيل الفساد حيث من الصعب إخفاء الكسب غير المشروع في الداخل كذلك أصبح أكثر ضرورة تهريبه إلى الخارج بمساعدة التكامل وهذا يتطلب تحسين النظم القانونية .[1]

2-1-7-السياسات المشتركة للتدفقات الخارجية لرأس المال:

تقوم الدول الأعضاء في التكامل بتوحيد القيود المفروضة على التحويلات مع العالم الخارجي و هذا لتحقيق تكافؤ في المعاملات الداخلية ،كما يمكن أن تطبق سياسات مشتركة إزاء تدفقات رؤوس

---

[1]Glenn Boyle, Capital Market Integration A Review of the Issues and an Assessment of New Zealand's Position, A report prepared for the Ministry of Economic Development and the Capital Market Development Taskforce, University of Canterbury, March 27, 2009,pp 2-6 www.canterbury.ac.nz.net/.09/03/2013

[2] Glenn Boyle ,ibid .,pp 6-7 [1]

الأموال الأجنبية و هو ما يرتبط بتكامل الأسواق المالية ،و لكن يراعي في تنسيق سياسات الرقابة على المعاملات الخارجية عدم تحول رأس المال الأجنبي نحو الاقتصادات المتساهلة في نظمها الرقابية ،كما يترتب عن هذا التنسيق اجتذاب استثمارات أجنبية لتستفيد من عملية التكامل بفضل التوسع في النشاط الاقتصادي و تحقيق تقسيم أفضل للعمل .

كما يمكن التعاون في استثمار رؤوس الأموال للدول الأعضاء في الخارج على كسب أفضل الشروط لهذه الاستثمارات بالاستعانة باقتصاديات الحجم في إدارة الأموال و الحصول على موقع متميز في الأسواق المالية ،ويعتبر التنسيق في هذه السياسات من الإجراءات المهمة للتكامل في مراحله المبكرة و لكنها لا تدفعه بالضرورة نحو مزيد من التكامل.

2-2- توحيد العملة و نظرية منطقة العملة المثلى:

يتحقق التكامل النقدي الكامل بين نوعين من الدول عندما تصل هذه الدول إلى مرحلة إنشاء عملة واحدة فيما بينها لتحل محل عملاتها المحلية في أداء كافة وظائف النقود الثلاثة المعروفة ،ومن هنا يمكن القول أن التكامل النقدي الكامل هو في جوهره إنشاء لمنطقة عملة مثلى و تحقيق وحدة نقدية بين الدول الأطراف في التكامل.

و يترتب على إنشاء الاتحاد النقدي نتيجتان هامتان أولاهما ضرورة وجود سلطة نقدية مركزية تأخذ عادة شكل بنك مركزي ،و ثانيهما إلغاء الرقابة على الصرف داخل المنطقة الواحدة نقديا نظرا لما تنطوي عليه عملية الرقابة على الصرف من قيود قابلية العملة للتحويل.

و يتضمن التوحيد النقدي بعدين أساسيين هما توحيد السعر و تحقيق الاندماج الكامل لأسواق رأس المال ،أما إذا نظرنا إلى مضمون نظرية منطقة العملة المثلى فنجد أنها تفسر المعايير الواجب توفرها في مجموعة من الدول التي تقوم بتنظيم الجهود من أجل الوصول إلى ذلك.

و نجد من الناحية العملية أن هناك اختلافا كبيرا بين كلا من التوحيد النقدي و تثبيت سعر الصرف ،فالتوحيد النقدي يشكل التزام دائم من جانب الدول الأعضاء بربط سعر الصرف ،و هو بالتالي يؤدي إلى ظهور عملة موحدة ،أما تثبيت سعر الصرف فإنه يسمح بدرجة ما من إعادة ترتيب التبادلية لسعر الصرف و في نفس الوقت يسمح بوجود هامش تقلب في صورة حدود عليا و دنيا يكون لعملات الدول الأعضاء التقلب داخل هذا المجال و بعيدا عن وضع التوازن ،فضلا عن ذلك فإن الوحدة النقدية تحتاج إلى توافر إطار مؤسسي قوي و راسخ مع إلغاء كافة صور الرقابة على رأس المال .[1]

و يؤدي التوحيد النقدي إلى العديد من المزايا على الدول الأعضاء و في نفس الوقت قد يحملها العديد من الخسائر ،و من هذه الزاوية حاولت نظرية منطقة العملة المثلى صياغة الأساس العلمي

---

[1] – عبد الرزاق محمود حامد محمود , **دور النظام النقدي الأوروبي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي لدول الجماعة الاقتصادية الأوروبية** رسالة ماجستير ,جامعة حلوان مصر ,ص 33

لظاهرة لجوء مجموعة من الدول إلى التفكير في تكوين منطقة مشتركة للعملة ،و تقديم عملة موحدة أو ما يطلق عليه الوحدة النقدية و قد اهتم الأدب الاقتصادي بإبراز المزايا التي تعود على الأطراف الأعضاء في منطقة عملة موحدة ،وفي نفس الوقت محاولة تقدير الأعباء التي تقع على دولة عضو نتيجة للدخول في منطقة العملة ،و ذلك في إطار صياغة الشروط الواجب توفرها لتحقيق ذلك ،ومع هذا فإن قرار أي طرف بالدخول في مثل هذه النوعية من الاتفاقيات يتوقف إلى حد بعيد على حسابات التكلفة و العائد لمثل هذا القرار .

2-2-1- الآثار المترتبة عن الدخول في اتحاد نقدي:

يمكن تلخيص الآثار الايجابية عن الدخول في اتحاد نقدي فيما يلي:

- استبعاد مخاطر أسعار الصرف و إلغاء تكاليف تحويل العملة في المعاملات داخل الاتحاد.
- زيادة النطاق الجغرافي لشفافية الأسواق عند الأخذ بوحدة حسابية أو نقدية مشتركة.
- يؤدي تجميع أسواق العملات الوطنية في سوق واحدة للعملة الموحدة إلى ارتفاع درجة السيولة في أسواق الصرف و في أسواق مشتقات العملة ،مما يسمح بزيادة حجم المعاملات في وقت واحد ودون التأثير على الأسعار بسبب اتساع حجم السوق .[2]
- تخفيض الحاجة إلى الاحتياطيات النقدية الدولية نظرا لعدم وجود حاجة ملحة لتغطية ما تتعرض له موازين المدفوعات فيما بين الدول الأعضاء من اختلالات.
- تقوم السوق المالية بتغطية المخاطر التي تتصف بها أسواق دول الاتحاد عند إقامة الاتحاد حول عملة أحد الأعضاء كعملة الارتباط.
- يجري تجنب انتقال رؤوس الأموال بدافع المضاربة داخل الاتحاد ،فإذا تم استبدال العملات الوطنية بعملة موحدة انتفت احتمالات نزوح الأموال من سوق دولة عضو إلى أخرى.
- تساعد مؤسسات الاتحاد النقدي على المساهمة في مواجهة التضخم ،أكثر مما تستطيعه كل دولة على حدا مما ينعكس بصورة ايجابية على باقي دول الاتحاد.

أما فيما يخص الآثار السلبية في فقدان السيادة على السياسة النقدية للدولة و تحويلها إلى الإدارة المركزية التي تكون مسئولة على إدارة العملة و رسم السياسة النقدية و الإشراف على تنفيذها،و عدم القدرة على استخدام سعر الصرف كأداة لمواجهة الاختلالات الاقتصادية الخارجية،والاعتماد على السياسة المالية في مواجهة الاختلالات مما يؤثر على الوضع التنافسي للدولة ،إضافة إلى احتمال تحسن الوضع الاقتصادي لبعض الدول على حساب دول أخرى نتيجة حرية انتقال عناصر الإنتاج يؤدي إلى استفادة العمالة و رأس المال الوافدين على حساب العمالة و رأس المال الأصليين.

2-2-2- نظرية منطقة العملة المثلى:

---

[2] مركز البحوث بنك مصر,العملة الأوروبية الموحدة "اليورو",أوراق بنك مصر البحثية,العدد 7 سنة 1999,ص ص 15-16

يشير مفهوم العملة في المفهوم الاقتصادي إلى المنطقة الجغرافية المثالية التي تثبت أسعار صرف عملاتها بشكل غير قابل لنقض أو بتبني عملة موحدة تزيد في كفاءاتها الاقتصادية ،و هي تعني بإبراز المزايا المثلى لاندماج العملات أو إنشاء عملة جديدة،تحددها مجموعة من العوامل أهمها قدرة اليد العاملة والعوامل الإنتاج الأخرى على التنقل ،وجود مرونة في الأجور والأسعار وانفتاح اقتصادي وتنويع في الإنتاج و الاستهلاك،و تشابه في نسب التضخم [1].

أوهي عبارة عن منطقة اقتصادية تستخدم عملة واحدة أو عملتين أو أكثر ترتبط قيمة هذه العملات ببعضها البعض ،بمعنى أن يكون سعر الصرف بين العملات ثابت و غير قابل للتغيير مع ضمان سهولة التحويل بين العملات ،بحيث توفر أفضل عمليات التكيف في كفاءة استجابتها للاضطرابات الداخلية و الخارجية.

و تتحدد جدوى الانضمام إلى منطقة العملة المثلى إذا كانت المكاسب تفوق التكاليف ،و تتمثل المكاسب في المردودات الناشئة عن إزالة العوائق أمام المعاملات الخاصة في حقل الصيرفة و الصرف الأجنبي التي تشمل تكاليف الصرف و مخاطره و الرقابة عليه و الحد من المضاربة ،و المردودات الناشئة عن إعادة توزيع الموارد الناتجة عن تجميع الاحتياطيات في منطقة العملة و عن ارتفاع التبادل التجاري بين الدول الأعضاء،بالإضافة إلى المردودات الناشئة عن ارتفاع الكفاءة النقدية التي تشمل خفض تكلفة الإدارة المالية و تجميع المخاطر و الوساطة و توفير جانب من التكاليف المتعلقة بالمعلومات ،تحقيق الاستقرار في الأسعار ،و تخفيض ظاهرة عدم التأكد و زيادة كفاءة تخصيص الموارد ،بحيث تفوق التكاليف المتمثلة في فقدان إمكانية استخدام السياسة النقدية ،و سعر الصرف كأداة لتكييف الأوضاع الاقتصادية .[2]

و رغم كثرة المكاسب إلا أن هاتين السياستين قد تكون أكثر خطورة ،كما أن انتقال السيطرة على السياسة النقدية من دولة صغيرة إلى الاتحاد النقدي ذي العملة الموحدة لا يختلف عما يترتب عليها من إتباع سياسة سعر صرف ثابت ،فإذا كانت جميع الدول الأعضاء تواجه نفس سياق دورة النشاط الاقتصادي و تستخدم السلطة المركزية أدوات التعديل بما فيها أسعار الصرف تجاه العالم الخارجي على نفس طريقة الدول الأعضاء منفردة ،وتظهر أهمية استخدام أسعار الصرف كأداة للتعديل عندما تختلف دورة النشاط الاقتصادي للدولة عما هو في باقي دول الاتحاد .

2-2-3- أهم نظريات منطقة العملة المثلى:

---

[1]Francesco Paolo Mongelli. New Views on the Optimum Currency Area theory :what is emu telling us?, Working paper no.138,european central bank , April 2002,p7.www.ecb.int.26/04/2013

[2] هيل عجمي جميل,مرجع سابق,ص

لقد أدى تصدع نظام "بريتن وودز" و التحول إلى نظام التعويم الذي لم يؤدي إلى تطورات ايجابية لصالح الدول المتقدمة ،وألقت عبء عدم استقرار اقتصادياتها إلى فشل سعر الصرف الحر،و ترتب عن ذلك زيادة الدراسات المرتبطة بالمناطق المثلى للعملات ،ويمكن عرضها كما يلي:

2-2-3-1- نظرية روبرت مندل (1961):

يعتبر "مندل" الأب المؤسس لنظرية منطقة العملة المثلى ومنشأها أفكار "كينز" ،حيث حدد مجموعة من العوامل لتحقيق ذلك يأتي في مقدمتها قابلية عوامل الإنتاج على الانتقال بين دول الاتحاد و بالأخص عنصر العمل،و درجة انفتاح الاقتصاد،ومعدل التبادل التجاري بين دول المنطقة ،ومستوى وتشابه التنوع في القواعد الإنتاجية و التقارب في معدلات التضخم و مرونة الأجور و درجة الاتساق بين السياسات الاقتصادية لدول الاتحاد النقدي ،مع وجود أهمية الدور السياسي .[1]

و يرى "مندل" أن نظام سعر الصرف يصبح نظاما أمثل إذا كان يستطيع تحقيق التوازن الخارجي للدول دون المساس بحقيقة التوازن الداخلي و الذي يتمثل في استقرار المستوى العام للأسعار و تحقيق التشغيل الكامل .أما إذا أدى نظام الصرف السائد داخل منطقة معينة إلى مشكلة بطالة في أي مكان داخل تلك المنطقة ،أو إذا لزم إحدى الدول الأعضاء قبول قدر كبير من التضخم فإنه يعتبر نظاما غير مثالي .[2]

و لقد فرق مندل بين منطقة عملة مثلى تحتفظ كل دولة من الدول الأعضاء فيها بعملته الوطنية و يسود نظام ثابت لسعر الصرف فيما بينها ،و بين منطقة عملة مثلى تقوم على أساس وجود عملة واحدة فقط ،فبالنسبة للمنطقة الأولى يتحدد معدل البطالة لدى دولة العجز بمدى استعداد الدولة التي بها فائض لقبول معدل إضافي من التضخم ،أما بالنسبة للمنطقة الثانية فإن معدل التضخم و البطالة يتم تحديدها من قبل السلطة المركزية ،وبناءا على ذلك فإن معدل التضخم في منطقة الفائض يتحدد بمدى استعداد السلطة المركزية للسماح بمعدل معين في منطقة العجز.

و تشير النظرية إلى أن الدول الأعضاء يمكن أن تتأثر بصدمات خارجية مشتركة و متماثلة مثل ارتفاع أسعار الطاقة أو صدمة داخلية مثل الركود ،البطالة،التضخم،وقد اعتمد "مندل" على معيار حرية انتقال عناصر الإنتاج كأساس لقيام منطقة عملة مثلى مفترضا أن تغير الطلب الكلي هو السبب

---

[1]Manix W. Hédreville , La théorie des zones monétaires optimales et la thèse de l'endogénéité des critères d'optimalité : Les enseignements de l'Union Monétaire Scandinave,(1914-1873), Université Paris X Nanterre ,p4 –www.unv.orieas.fr 09/03/2013

(2)- Nicolas Rouillot, La théorie des zones monétaires optimales, 15 septembre 2010, Science économique,wwwsience-economique.dlogspot.com.23/04/2013.

- عزت ملوك قناوي,مستقبل العملة الأوروبية الموحدة في مواجهة الدولار الأمريكي ,مجلة الدراسات المالية و التجارية,كلية التجارة ,فرع بني سويف,جامعة القاهرة,ص 118.

في اختلال التوازن الخارجي ،حيث أقام تحليله على كيفية تصحيح التوازن الخارجي بأقل عبء ممكن على الدولة التي ينخفض الطلب الكلي على منتجاتها و ذلك من خلال توافر حرية انتقال عناصر الإنتاج بين دول المنطقة ،و أنه كلما ارتفعت درجة التكامل التمويلي و النقدي لدول منطقة العملة الواحدة ،بمعنى كلما زادت حركة رأس المال كلما سهلت مهمة نقل الأرصدة ،و بذلك يمكن علاج مشكلة عدم التوازن في ميزان المدفوعات بدون إحداث أي تغيير في سعر الصرف بين عملة الدولتين و لتكن "أ"و"ب" ،وهذا يعني أن حرية انتقال عنصر رأس المال تساعد على تشكيل عملة مثلى و العكس صحيح ،أما إذا تعلق الأمر بحرية انتقال عنصر العمل بين الدولتين ،فإن انخفاض الطلب الكلي على منتجات الدولة "أ" سيترتب عليه انتقال عنصر العمل من الدولة "أ" إلى الدولة "ب" مما يساهم في حل مشكلة البطالة في الدولة "أ" لذا فإن القدرة على التكيف مع الصدمات الاقتصادية الكلية يحدد بمدى حجم منطقة العملة المثلى و مستوى أداءها ،ومن هنا توصل "مندل" إلى أن ما يعوض مرونة أسعار الصرف في منطقة العملة المثلى هو حرية انتقال عناصر الإنتاج و ذلك حتى يحقق نظام الصرف الثابت أهداف التوازن الخارجي و استقرار المستوى العام بالداخل و تحقيق التشغيل الكامل ،ومن هنا تقل الحاجة إلى تغيير سعر الصرف لعلاج الخلل في ميزان المدفوعات .[1]

إلا أنه من الملاحظ أن تمويل الاختلال في ميزان المدفوعات عن طريق رأس المال من الدولة ذات الفائض إلى الدولة ذات العجز هو إجراء مؤقت ،لذلك فإنه يجب على الدولة ذات العجز أن تحاول موازنة مدفوعاتها بشكل حقيقي ،بمعنى علاج الأسباب الرئيسية لعدم التوازن مثل انخفاض الطاقة الإنتاجية و ليس بيع الأصول المالية للحصول على أرصدة من دول الفائض ،لأن هذا يشكل حلا مؤقتا لخلل ميزان المدفوعات.

نقد نظرية مندل:

لقد اعتمد مندل في تشكيل منطقة عملة مثلى على معيار أساسي هو انتقال عناصر الإنتاج إلا أنه يمكن أن ترد عليه بعض الانتقادات و التي منها :

قد يتطلب انتقال عنصر العمل بين دول المنطقة تكاليف مرتفعة وقتا طويلا لإعادة تدريبها نظرا لاختلاف ظروف الإنتاج في دول منطقة العملة ،فضلا عن انتقال عنصر العمل بين الدولتين يؤثر

---

(1) صديقي أحمد,مشروع العملة الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي "دراسة مقارنة لمعايير التقارب الاقتصادي",مجلة الباحث عدد 2011/09,جامعة ادرار,الجزائر,ص ص 244-245.www.univ-ouargla.dz/Pagesweb/.../doc/.../R0920.pdf
- Marie France Jarret, Les théories de la zone monétaire optimale, et les critères de convergence, Université du Maine, www.ethique.perso.sfr.fr/zmo.hfml.04/02/2013

تأثيرا سلبيا على الاستقرار أي تعميق عدم التوازن بين الدول يسبب إضعاف القدرة التنافسية لدولة العجز ،و من هنا يمكن اعتباره عامل استقرار في المدى القصير و ويرسخ عدم التوازن في المدى البعيد ،بالإضافة إلى الآثار الجانبية لانتقال عنصر العمل و التي تتمثل في التكاليف الاجتماعية المرتبطة باللغة و تكاليف الانتقال و التوافق البيئي[1].

كذلك هناك عدة صعوبات تعوق انتقال رأس المال من دولة لأخرى ،وقد أشار الاقتصادي "فلمنج" إلى أن افتراض حرية انتقال رأس المال كشرط مسبق للدول للانضمام إلى منطقة عملة مثلى يتوقف على طبيعة اختلال التوازن القائم بين هذه الدول و على درجة حساسية معدلات الاستثمار كما أوضح "انجرام"1969 ،أن هناك شرط لابد من وضعه مسبقا لحرية الانتقال لعنصر رأس المال ،و هو التكامل المالي لأسواق المال في دول الأعضاء كمعيار أساسي لمنطقة العملة المثلى حيث تختفي في ظله الفوارق في أسعار الفائدة و بالتالي يتمتع عنصر رأس المال بحرية كاملة في الانتقال من دولة لأخرى داخل منطقة العملة.

و بالرغم من النقد الموجه إلى النظرية إلا أن حرية انتقال عناصر الإنتاج يبقى لها دور لمنطقة العملة المثلى في تحقيق الاستقرار الداخلي و الخارجي للدول الأعضاء ،و لقد دفع بهذا دول الجماعة الاقتصادية الأوروبية إلى استكمال حرية انتقال عناصر الإنتاج .

2-2-3-2- نظرية "ماكينون":(1963)

يرى ماكنون في دراسته أن المؤشر الرئيسي لإقامة اتحاد نقدي في منطقة ما لابد و أن يعتمد على درجة الانفتاح الاقتصادي لهذه المنطقة على العالم الخارجي ،فكلما كانت درجة الانفتاح كبيرة كانت المنطقة مهيأة للاندماج في الاتحاد النقدي و العكس صحيح ،موضحا أن الإنتاج الوطني الإجمالي ينقسم إلى سلع تجارية تشمل الصادرات و الواردات و سلع أخرى غير تجارية ،و عليه فإن درجة انفتاح الاقتصاد الوطني تقاس بالعلاقة النسبية بين السلع التجارية و السلع غير التجارية ،وفي حالة ارتفاع نسبة السلع التجارية إلى السلع غير التجارية يكون الاقتصاد منفتحا و العكس صحيح .[1]

---

[1]Brahim Razgallah, LA THEORIE DES ZONES MONETAIRES OPTIMALES S ADRESSE-T-ELLE AUX PAYS EN DEVELOPPEMENT ? Université Panthéon-Assas (Paris 2,pp 2-3.www. *ideas.repec.org/p/wpa/wuwpif/0403003.html* 04/02/2013

[1]Michel Beine, L'UNION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EUROPEENNE A LA LUMIERE DE LA THEORIEDES ZONES MONETAIRES OPTIMALES, Service des Etudes et de la Statistique et CADRE, Université de Lille II, Aout 1998,pp 8-9 www.dipot.ulb.ac.be/dspace/bistream.04/02/2013.

و يرى "ماكنون" أن معيار درجة انفتاح الاقتصاد الوطني يمكن للدولة من المفاضلة بين إتباع نظام مرن أو نظام ثابت لسعر الصرف و يتوقف تقييم هذا المعيار على مدى تحقيقه لأهداف التوازن المتمثلة في استقرار مستوى الأسعار و العمالة الكاملة و توازن ميزان المدفوعات .[2]

و قد ربطت هذه النظرية منطقة العملة المثلى بسوق العمالة ،بمعنى قدرة نظام سعر الصرف السائد في الحفاظ على التوازن الخارجي دون المساس بمستوى العمالة السائد بالداخل،وقد عرف منطقة النقد المثلى بأنها تقوم على التنسيق بين السياسات النقدية و المالية للدول الأعضاء بما يحقق أفضل التوليفات بين الأهداف الثلاث للاقتصاد الوطني .

و يرى أن إتباع الدولة لنظام سعر صرف مرن بصفة عامة قد يخلق تناقضا بين هدف الحفاظ على معدلات العمالة الكاملة و هدف استقرار مستوى الأسعار و أن خفض قيمة العملة للدولة من شأنه أن يرفع الطلب على منتجات قطاع السلع التجارية بالنسبة لكل من السلع المصدرة ،لانخفاض ثمنها بالمقارنة بالسوق الخارجي ،و السلع التي تحل محل الواردات بالسوق الداخلي ،و هذا يؤدي إلى جذب مزيد من العمالة في هذا القطاع و ما يتبعه من ارتفاع الأجور و الأسعار بما يخل بتحقيق هدف التوازن الداخلي ،و بالتالي تتضح أهمية انفتاح الاقتصاد الوطني على العالم الخارجي في تحديد قرار الدولة في الانضمام إلى منطقة نقدية من عدمه.

فإذا كان اقتصاد الدولة مفتوحا يتسم بمرونة قطاع التجارة الخارجية فإن التجاء الدولة إلى نظام أسعار الصرف المرنة عند تغيير هيكل الطلب الكلي يؤثر على الأسعار الداخلية للسلع التجارية بدرجة أكبر من التغيير في سعر صرف العملة.

أما عند لجوء الدولة إلى خفض في قيمة عملتها لتصحيح الخلل في ميزان المدفوعات فإن ذلك سوف يؤدي إلى خفض قيمة صادراتها و بالتالي زيادة قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية مما قد يعوض العجز في الميزان التجاري ،والى رفع في أسعار الواردات بالداخل من ناحية أخرى بدرجة أكبر من خفض قيمة العملة ،و إذا افترضنا اقتصاد مفتوح يرتفع فيه الميل الحدي للاستيراد و يضعف فيه الهيكل الإنتاجي بالداخل للسلع التي تحل محل الواردات فإن التحسن النسبي الذي يطرأ على الميزان التجاري من شأنه أن ينكمش ،وعليه كلما كان الاقتصاد أكثر انفتاحا تطلب ذلك خفض أكبر في قيمة العملة لإحداث أثرها التوازني ،بمعنى يفقد سعر الصرف قوته التأثيرية كلما زادت درجة انفتاح الاقتصاد القومي و قلت فاعليته كأداة لتحقيق التوازن الخارجي و ازدادت أضراره بالنسبة لاستقرار مستوى الأسعار الداخلي.

[2]Marie France Jarret, Les théories de la zone. ethique.perso.sfr.fr/ZMO.html 04/02/2013

و عليه فإن ماكنون يرى أن استخدام السياسة النقدية التقشفية في امتصاص القوة الشرائية الحقيقية بالداخل ،تساهم في خفض الطلب على الواردات و تصبح مرونة سعر الصرف ليست أفضل البدائل المطروحة لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات الناجم عن التغير في هيكل الطلب في الاقتصاديات المفتوحة ،لما يكون له من آثار سلبية على كل من العمالة و استقرار الأسعار و عليه فإن الأفضل للاقتصاد المفتوح الأخذ بأسعار الصرف الثابتة بدلا عن المرنة ،أما الاقتصاد ضعيف الانفتاح فلا يتأثر بهذه التغيرات السعرية و يستفيد من عملية توسيع إنتاج السلع التجارية لارتفاع أسعارها النسبية و من ثم دخول الدول في منطقة عملة مع شركائها التجاريين.

كما يرى أن الاقتصاديات المفتوحة ينعدم فيها تأثير سعر الصرف على تحسين ميزان المدفوعات،لأن خفض سعر صرف العملة يؤدي إلى زيادة صادرات الدولة و من ثم زيادة في الدخول النقدية ،و بما أن الاقتصاد المفتوح يتصف بارتفاع نسبة الواردات في الاستهلاك المحلي فإن هذه الزيادة تقابلها زيادة مماثلة في الأسعار بالداخل قد تمتص أي زيادة في الدخل النقدي و هو ما يعرف بالوهم النقدي.بمعنى أي تغيير في سعر الصرف لا يؤدي إلى تغيير حقيقي . [1]

نقد نظرية ماكنون:

يرى بعض الاقتصاديين أن الاقتصاديات المفتوحة يجدر بها إتباع نظام أسعار الصرف المرنة أكثر من الاقتصاديات المغلقة ،على اعتبار أن الاقتصاديات المفتوحة في حاجة إلى خفض في الأجور الحقيقية لتصحيح معدل معين من البطالة بها ،بمعنى ارتفاع الأسعار بنسبة أكبر من الارتفاع في الأجور عند خفض سعر الصرف،و أنها عرضة أكثر من غيرها لاضطرابات خارجية و عليه فهي في حاجة إلى مرونة في أسعار صرفها للتخفيف من حدة الاضطرابات ،كما أنها لا تفضل استخدام السياسة النقدية لمحاربة التضخم في ظل أسعار الصرف الثابتة وعليه فهي في حاجة إلى مرونة أسعار الصرف .[2]

كما أن هناك نقد آخر موجه إلى نظريته في تعميم حجة انفتاح الاقتصاد على العالم الخارجي في تحديد قرار الدولة في الانضمام إلى منطقة نقدية من عدمه،كما يمكن التمييز بين اختلال التوازن في ميزان المدفوعات في ظل اقتصاد مفتوح ناجم عن تغيرات في هيكل الطلب الكلي ،أو بسبب اضطرابات خارجية .

---

[1] محمد محمود عبد الرحمن خليل ,تحرير أسعار الصرف في مصر و اثر نظام النقد الأوروبي على الجنيه المصري, رسالة ماجستير , كلية التجارة,جامعة عين شمس ,مصر 2002,ص 10

[2]-Manix W. Hédreville,ip ,p 05

- Marie France Jarret, Les théories de la zone. ethique.perso.sfr.fr/ZMO.html 04/02/2013

كما أن هناك العديد من الدراسات في هذا المجال و التي اقتربت من التركيز على الخصائص الاقتصادية المتشابهة أو المتجانسة لمجموعة من الدول حتى يمكنها تكوين منطقة عملة بنجاح.

2-2-3-3- نظرية كينين:(1969)

بينما أوضح كينين أن المعيار الأساسي لانضمام دولة معينة إلى الاتحاد النقدي لابد و أن يعتمد في الأساس على درجة تنوع هياكلها الإنتاجية ،حيث يشير إلى أن الدول ذات الاقتصاديات المتنوعة في هياكلها الإنتاجية تكون أكثر ملائمة من غيرها لتكوين منطقة عملة مثلى .[1]

بمعنى تنوع الهيكل الإنتاجي و هيكل الصادرات و زيادة تنوع الهيكل الإنتاجي و هيكل الصادرات يدفع الدولة لإتباع سياسة سعر الصرف الثابت و بالتالي تأييد فكرة الانضمام إلى منطقة عملة واحدة،والفكرة التي بنى عليها كينين نظريته تتمثل في أن تنوع الهيكل الإنتاجي ،و بالتالي تنوع هيكل الصادرات يجعل تغير هيكل الطلب الخارجي لا ينعكس بطبيعة الحال على كل السلع المصدرة ذات الأنواع المتباينة ،و بالتالي لا يترتب عليه زيادة العجز في ميزان المدفوعات و من هنا لا تكون هناك حاجة إلى تغيير سعر الصرف لتحقيق التوازن الخارجي.

نقد نظرية كينين:

تنتقد هذه النظرية من حيث اعتمادها على درجة تنوع الاقتصاد القومي كوسيلة تشجع على قيام منطقة عملة،حيث يرى هؤلاء على عكس كينين أن الاقتصاديات المتنوعة سوف تجد نظام سعر الصرف المرن في صالحها و ذلك لأن ارتفاع درجة تنوع الاقتصاد من شأنه الإقلال من اعتماد الدولة على التجارة بالنسبة لمجموعة من السلع حيث سيتحقق لها قدر كبير من الاكتفاء الذاتي في مجموعة السلع الاستهلاكية.

2-2-3-4- نظرية درجة التكامل المالي"انجرام"1969:

تقوم هذه النظرية على درجة التكامل المالي بين مجموعة الدول المشكلة لمنطقة العملة المثلى حيث ترى أن درجة التكامل المالي المرتفعة لا تجعل هناك حاجة لسياسة سعر الصرف المرن ،و أنه سيكتفي في هذه الحالة بتغيير أسعار الفائدة التي من شأنها موازنة حركة رؤوس الأموال بين الدول المشكلة لمنطقة العملة .[2]

نقد النظرية:

---

[1] عبد الرزاق محمود حامد محمود,مرجع سابق,ص

[2]Marie France Jarret, Les théories de la zone. ethique.perso.sfr.fr/ZMO.html 04/02/2013

لا تختلف هذه النظرية كثيرا عن نظرية "مندل" في دور حرية حركة عناصر الإنتاج في تحقيق التوازن الخارجي دون المساس بالتوازن الداخلي ،و ذلك دون الحاجة إلى تغيير أسعار الصرف و بالتالي إمكانية تثبيت أسعار الصرف بين الدول المنظمة لمنطقة العملة المثلى.

2-2-3-5- نظرية فليمنج :

يرى فلمنج أن المعيار الأساسي لإنشاء اتحاد نقدي هو تقارب معدلات التضخم بين الدول الأعضاء ،و أن عدم وجود هذا التقارب يعتبر عقبة أمام تحقيق التوازن الخارجي ،كما أن اللجوء إلى سياسة سعر الصرف المرن في هذه الحالة لتحقيق التوازن الخارجي سببا في زيادة الفرق بين معدلات التضخم بين الدول الهادفة لتوحيد العملة ،ولذا فإن تقارب معدلات التضخم يعتبر بديلا عن تغيير أسعار الصرف ،و بالتالي تشجيع انتهاج سياسة ثابتة لأسعار صرف عملات الدول الأعضاء في منطقة العملة.

نقد النظرية:

يعتبر هذا النموذج غير ملائم لصناع السياسة ،و يلاحظ أن هذه النظرية أهملت عنصر البطالة و علاقته بالتضخم و أثر ذلك على تشجيع الدولة على إقامة منطقة عملة مثلى.

2-2-3-6- نظرية تشابه الأهداف الاقتصادية :

تقوم هذه النظرية على فرضية أساسها أن الدول أو المناطق التي ترغب في إقامة منطقة عملة واحدة يفترض أن تكون لها أهداف اقتصادية متشابهة لاسيما أهداف التوازن الداخلي و التي تشمل المستوى العام للأسعار و معدل التشغيل و لتوضيح ذلك نفترض أن إحدى الدول الداخلة في اتحاد نقدي مع دول أخرى تعلق أهمية كبيرة على هدف التشغيل مع شركائها ،وأنها ترغب في الحفاظ على معدلات تضخم عالية لتحقيق هدفها أكثر من قدرة بقية الدول الأخرى المشتركة معها في منطقة العملة .

من المتوقع طبقا لذلك أن تواجه الدولة التي تحاول جاهدة الحفاظ على معدل تشغيل مرتفع عجزا في ميزان مدفوعاتها مع الدولة الأخرى ،فإذا كانت الدولتان مشتركتين في اتحاد نقدي سيترتب على ذلك مشاكل من بينها المحافظة على استقرار سعر الصرف ،حيث يجب على البنوك المركزية في كلتا الدولتين أن تتدخل في سوق المعاملات الأجنبي و هذا التدخل سيؤدي إلى تغيير في عرض النقود داخل هذه الدولة المتدخلة و يؤدي بذلك إلى خلل في أسواقها.

بالرغم من إمكانية موازنة الاختلال عن طريق السياسة المالية و النقدية في كل دولة إلا أن هذا يتطلب من الدولة ذات العجز أن تتخذ إجراءات انكماشية في سياساتها الاقتصادية الكلية وأن تسمح الدولة ذات الفائض بتضخيم اقتصادها ،وبالتالي يؤدي ذلك إلى عكس ما ترغبه كل دولة و سيكون من الصعب على كلتا الدولتين الحفاظ على منطقة عملة مثلى.

2-2-4-محددات إنشاء منطقة العمة المثلى:

لضمان نجاح إنشاء منطقة عملة مثلى يتطلب توفر مجموعة من المعايير في مجموعة من الدول التي توجه جهودها من أجل الوصول إلى عملة مشتركة ،و كلما توفر عدد أكبر منها أدى ذلك إلى نجاح إنشائها و فيما يلي توضيح ذلك:

2-2-4-1- ندرة الصدمات غير المتماثلة :

تكون الدول الأعضاء في وضع أفضل في حالة ندرة الصدمات غير المتماثلة حيث يتطلب ذلك وجود تشابه في هياكل اقتصادياتها وفي الدورات لاقتصادية ،مما يترتب عليه أن حدوث أي صدمة يؤثر نفس التأثير على الدول الأعضاء مما يساعد على مواجهتها على العكس من ذلك أن اختلاف تأثير الصدمات يعيق في إتباع حل يساعد جميع الدول الأعضاء .[1]

2-2-4-2- انتقالية عنصر العمل:

يؤدي سهولة انتقال عنصر العمل في دول تتماثل في هياكلها الإنتاجية و في حالة اختلاف اتجاهات النشاط الاقتصادي إلى حدوث توازن في بلد يتعرض للبطالة فيزيد الطلب على اليد العاملة من قبل الدول الأعضاء الأخرى ،دون الحاجة إلى تعديل أسعار الصرف لمواجهة الخلل في ميزان المدفوعات عكس تعذر انتقال عنصر العمل .[2]

و من ثم فالدول تستطيع أن تكون منطقة عملة مثلى تتبع نظام سعر صرف ثابت فيما بينها و تطبق نظام مرن مع الدول الأخرى التي يتعذر فيها انتقال عنصر العمل و تتوقف فاعلية انتقال عنصر العمل على تقارب كثافة استخدام العمل في الإنتاج في الأنشطة المتأثرة بالتغير .[3]

إن حدوث التغيرات في النشاط الاقتصادي مع وجود مرونة في الأسعار و الأجور على نحو ينشئ حركة العمالة تؤدي هذه الحركة إلى إعادة التوازن مرة أخرى ،وغير هذا فإن على الدول أن تستخدم سعر الصرف لإعادة التوازن و هذا ما يتعارض مع ثبات أسعار الصرف فيما بينها و بالتالي فهي لا تشكل منطقة عملة مثلى .[1]

2-2-4-3- انتقال رأس المال:

---

[1]- l'encyclopédie libre Wikipédia ,Zone monétaire optimal ,www. Wikipédia, com.04/02/2013
- Cyriac GUILLAUMIN, L'Asie de l'Est remplit-elle les conditions d.une zone monétaire optimale ? analyse des chocs macroéconomiques, Université Paris XIII-Villetaneuse, Janvier 2006,p p2-'L ……. rief.univ-paris1.fr/Rennes2007/06-Guillaumin.pdf ……..4www

[2] محمد محمود الإمام,مرجع سابق,ص 129

- مقال : اندري كارتابانيس ,عملية الاندماج غير المكتملة في الاتحاد الأوروبي ،ترجمة : سمير بغدادي ,مركز الدراسات و البحوث الدولية العربية النسخة رقم 25 ,جامعة باريس 01,*www.chaos-international.org/index.php?...*

[3] عمر سلمان,التمويل الدولي:دراسة في منهجية و آليات النظام النقدي الدولي المعاصر,الدار المصرية اللبنانية,القاهرة 1993,ص ص 185-186

Wikipédia l'encyclopédie libre, Zone monétaire optimal ,www. Wikipédia, com.04/02/2013 -

[1] -جورج تافلاس, مرجع سابق,ص 33

- Wikipédia l'encyclopédie libre ,Zone monétaire optimal ,www. Wikipédia, com,04/02/2013

لا يستطيع رأس المال العيني الانتقال بسهولة مثل انتقال عنصر العمل ،و في حالة تعطل جزء من رأس المال لانخفاض العائد عليه فسوف يتجه إلى المنطقة التي يزيد الطلب عليه فيها ،و هذا ما يؤدي إلى مزيد من الخلل في ظل ثبات أسعار الصرف ،بينما يرى" انجرام "و آخرين أن انتقال رأس المال النقدي عامل مهم في إحداث توازن على نحو أفضل من تعديل أسعار الصرف ،فالدولة تستطيع مواجهة العجز الجاري برفع بسيط في سعر الفائدة مما يحث انتقال لرأس المال من الدولة ذات الفائض ،و بالتالي يكون بمثابة إقراض من الأخيرة للأولى مما يصحح الخلل في ميزان مدفوعاتهما و هذه الحالة تتطلب ارتفاع درجة التكامل النقدي حتى يتم نقل الأرصدة من دولة إلى أخرى دون الحاجة إلى تعديل أسعار الصرف ،غير أنه إذا قامت الدولة ذات الفائض باستخدام السياسة النقدية لأغراض التوازن الداخلي فسوف تقوم برفع سعر الفائدة للحد من التوسع و ما يسببه من تضخم مما يؤدي لجذب رأس المال من الدول التي تعاني من عجز و هو يزيد من خلل موازينها .

2-2-4-4- درجة تنوع الاقتصاد:

يعد تنوع الهياكل الاقتصادية للدول الأعضاء في الاتحاد النقدي شرطا هاما لقيام اتحاد نقدي ناجح ،حيث أن تنوع هياكلها الاقتصادية و بصفة خاصة هياكل الإنتاج ،يساعد منطقة الاتحاد النقدي على التكيف مع الصدمات التي تواجهها بسهولة ،و تنتفي معه الحاجة لاستخدام التغيرات في أسعار الصرف .[2]

2-2-4-5- درجة انفتاح الاقتصادات :

كلما كان الاقتصاد أكثر انفتاحا زاد احتمال تغيرات الأسعار المحلية ،فإذا قام بلد بخفض عملته سيؤدي ذلك إلى زيادة في الأسعار المحلية للواردات و من ثم للسلع المنافسة لها و خفض في الأسعار المحلية للصادرات ،وإذا كان البلد شديد الانفتاح فإن ارتفاع أسعار السلع التجارية يؤدي إلى تضخم محلي بنسبة تقارب نسبة التخفيض يزيد في حالة غياب الوهم النقدي*،حيث يؤدي إلى تسابق الأجور و الأسعار في الارتفاع دون حدوث معالجة في خلل ميزان المدفوعات ،ويكون من الأفضل لهذا البلد الأخذ بأسعار صرف ثابتة لا مرنة ،وفي حالة بلد ضعيف الانفتاح فلا يتأثر بهذه التغيرات السعرية و يستفيد في توسع إنتاج السلع التجارية لارتفاع أسعارها النسبية و من ثم يمكن الدخول في اتحاد نقدي.[1]

2-2-4-6- تكامل الإنفاق المالي:

---

[2]Wikipédia, l'encyclopédie libre ,Zone monétaire optimal ,www. Wikipédia, com.04/02/2013

* و هو تقبل الأفراد انخفاض في دخلهم الحقيقي نتيجة تغير الأسعار و رفضهم حدوث تخفيض في دخلهم الاسمي مع ثبات الأسعار.

[1] عباس بلفاطمي ،هل تشكل دول مجلس التعاون الخليجي منطقة عملة مثلى ،مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير برج بوعريريج ،العدد 10 سنة 2011 ،ص ص 47-48.

يؤدي ارتفاع مستوى التكامل المالي بين الدول الأعضاء إلى زيادة قدرتهما على مواجهة الصدمات المختلفة ،فإذا حدثت انكماش في دولة قامت الدولة التي استفادت من توسع نتيجة لذلك بتحويل حصيلتها الضريبية إلى الدولة التي ظهرت فيها عوامل انكماشية مساهمة في تمويل إعانة البطالة ،و قد كان هذا العمل من العوامل التي دفعت بالجماعة الأوروبية لإنشاء صندوق اجتماعي و التأكيد على أهمية دوره في مرحلة التحول إلى اتحاد اقتصادي و نقدي. [2]

2-2-4-7- التشابه في معدلات التضخم:

يؤدي حدوث تغيرات في معدل التضخم إلى زيادة التكلفة فإذا كانت إحدى الدول تسعى إلى رفع مستوى التوظيف عن طريق الأخذ بمعدل أعلى مما توافق عليه دولة أخرى تعذر اشتراكهما معا في منطقة عملة مثلى ،حيث يتطلب المحافظة على ثبات سعر الصرف بينهما تدخل كبيرا في أسواق عملات الاحتياط مما يؤدي إلى تغيير المعروض النقدي إذا لم يتم صد آثار هذا التدخل ،وإذا حاولت الدولتان استخدام السياسات الاقتصادية الكلية لتصحيح الاختلال فسوف تتبع الدولة ذات العجز سياسة انكماشية بينما تتبع الدولة الأخرى ذات الفائض سياسة توسعية مما قد يؤدي إلى تعارض أهدافهما الأولية.

2-2-4-8- الانتماء إلى منطقة موحدة السياسات:

يرى الكتاب النقديين أن المبادرة بإيجاد الاتحاد النقدي ستؤدي إلى مزيد من تنسيق السياسات ،و أن الدخول في منطقة تمتاز بسياسات موحدة يعتبر ذلك شرط أساسي لتكوين اتحاد نقدي،و يعد هذا العامل هام لأن نجاح أي اتحاد نقدي يتوقف بدوره على الالتزام السياسي إلى جانب العوامل الأخرى.[3]

2-2-4-9- ضرورة وجود نظام للتحويلات المالية بين الدول الأعضاء

يساعد نظام التحويلات المالية خصوصا في أوقات الأزمات الاتحاد النقدي على التخفيف من أثر أي أزمة تلحق بالدول الأعضاء وتمكين هذه الدول من التكيف مع الأزمة من خلال التحويلات المالية التي تقدم إليها.

المطلب الثاني : الخطوات العلمية نحو الاتحاد النقدي الأوروبي:

أدت النقود الذهبية دورا كبيرا في التسويات النهائية للمطالب و الالتزامات فيما بين الدول ،و قد أدى تطور الرأسمالية و النمو الكبير في إنتاج السلع و الخدمات إلى انتشار العمليات التسليفية بينها ،و عند خروج الذهب من التداول العالمي ظهرت أربع عملات تتمثل في الدولار الأمريكي و الجنيه الإسترليني و المارك الألماني و الفرنك الفرنسي للقيام بوظائف النقود العالمية ،وقد أخذ الدولار

---

[2] محمد محمود الإمام ،مرجع سابق ،ص 131.

[3] عباس بلفاطمي ،مرجع سابق ،ص 49.

الأمريكي وزنه الدولي بعد اتفاقية "بريتن ووذز" إذ نص النظام الأساسي لصندوق النقد الدولي على أن معادلة عملة كل بلد من البلدان الأعضاء سيعبر عنه بالذهب أو الدولار الأمريكي الذي أصبح العملة الأولى التي تقوم بها النقود العالمية و تسعر بها السلع العالمية و أن أغلب الاحتياطيات العالمية تتم به و أصبحت معظم دول العالم تدافع عن سعر صرفه.

أدى تصدع نظام "بريتون ووذز" وإعلان الولايات المتحدة سنة 1971 عن عدم قدرتها تغيير الذهب بالدولار إلى أزمة أسعار الصرف العالمية ،ومشكلة الركود التضخمي التي شهدها الاقتصاد العالمي مما كان لها آثار كبيرة على الاقتصاد الأوروبي ،دفع بها إلى التفكير في إنشاء النظام النقدي الأوروبي ،و كان الهدف الأول لإنشاء عملة موحدة هو الحفاظ على الاستقرار و الحد من المضاربات و ضمان سياسة نقدية و مالية و اقتصاد مستقر .[1]

1- النشأة التاريخية للعملة الأوروبية الموحدة "الأورو":

لقد ظهرت عدة أنماط مختلفة للاتحاد النقدي في أوروبا قبل الحرب العالمية الأولى ،كان أهمها الاتحاد النقدي اللاتيني 1865-1927 المتكون من فرنسا – بلجيكا – ايطاليا – سويسرا - اليونان،و كذا الاتحاد الاسكندينافي للعملة عام 1872- 1924 المتكون من السويد - النرويج – الدنمرك و التي لم يكتب لها النجاح بسبب تصاعد الخلافات الإجرائية بين الدول الأعضاء و الظروف التي واكبت الحرب العالمية الأولى[2]،غير أنه و بعد الحرب العالمية الثانية تجددت الدعوة لإقامة اتحاد اقتصادي،و يبقى الهدف النهائي هو الوصول إلى تكامل سياسي ،وربما يكون من المناسب أن نشير بإيجاز إلى نشأة و تطور النظام النقدي الأوروبي للتعرف على مراحل تطوره ،حيث يتمثل تاريخ الوحدة الأوروبية في عدد من الخطوات الإجرائية الهامة التي استخدمت في توحيد الأسواق أولا ثم توحيد العملة بعد ذلك.

1-1- اتحاد "البنلوكس" 1948:

لعل أول تجربة في ميدان الوحدة الاقتصادية هو الاتحاد المعقود بين بلجيكا و هولندا و لوكسمبورج ،و الذي أطلق عليه اتحاد "البنلوكس" ،و قد كان نتيجة مجهودات كبيرة تمت خلال

-[1]L'Union Economique et Monétaire - RPUE – Représentation. www.rpfrance.eu/L-Union-Economique-et-Monetair...,15/03/2013

[2] عزت ملوك قناوي,**مستقبل العملة الأوروبية في مواجهة الدولار الأمريكي** ,مجلة الدراسات المالية و التجارية,كلية التجارة جامعة القاهرة 2003,ص 113.

- Manix W. Hédreville ,ip,p6

سنوات عديدة متعاقبة ،ولم يتيسر البدء في تنفيذه إلا في أول جانفي 1948 ،و فيما يلي نبين المراحل التي تم بها الاتحاد على الوجه الآتي :[1]

- اتفاق الوحدة الاقتصادية بين بلجيكا و لوكسمبورج في 25 جويلية 1921.
- اتفاق أوشي سنة 1932 و الذي ينص على عدم رفع الرسوم و تخفيض الرسوم المطبقة في1932 تدريجيا بحيث تنخفض إلى النصف في 4 سنوات.
- الاتفاقان اللذان عقدا خلال الحرب العالمية الثانية و هما اتفاق نقدي في 21 أكتوبر 1943،واتفاق جمركي في 5 سبتمبر 1944 من طرف الدول الثلاث في لندن خلال الحرب.
- الإجراءات المتخذة بعد الحرب حيث رأت الدول الثلاث أنه لا يمكن التصديق على الاتفاق لوجود خسائر فادحة لذلك تم عمل مذكرات في 1945 بين الحكومات الثلاث لتأجيل الاتفاق بما في ذلك التعريفة الموحدة و إلغاء الرسوم فيما بينها.

و قد تبين أن تحقيق مزايا الوحدة الاقتصادية كان يتطلب إزالة ما أحدثته الحرب من تباين الظروف الاقتصادية ،وما حدث من تفاوتات في السياسات الاقتصادية ،فكان لازما حل مشاكل المدفوعات الخارجية و أسعار الصرف التي أعاقت تنفيذ الاتفاقية الجمركية التي عقدت في 1944 ،فأعد بروتوكول في 1947/3/14 لينشأ اتحاد جمركي بدأ تنفيذه في 1948 كان مقدمة لوضع سياسة زراعية مشتركة ،ثم تحرير التجارة بين الدول الثلاث و تبادل الأخطار بالبرامج الاستثمارية وتسوية الفروق في الأجور و الأسعار و تحرير انتقال الأيدي العاملة وإتباع سياسات تجارية موحدة تجاه العالم الخارجي .[2]

لقد ظل التنسيق في العلاقات الاقتصادية محدودا رغم تبنيها لفكرة سوق أوروبية مشتركة ،حيث لم تحاول أن تكتسب بوحدتها قوة داخل الجماعة ،كما أن قيامها لم يكن مرجعه تحمس دول "البنلوكس" بل كان اندماجها راجع لأهمية العلاقات الاقتصادية مع الدول الأكبر اقتصاديا ،وتكمن أهمية "البنلوكس" كونها وضعت عملية بناء اتحاد اقتصادي موضع التجربة العملية .

1-2- الجماعة الاقتصادية للفحم و الصلب 1951:

---

[1] عبد الحكيم الرفاعي,**السياسات الجمركية الدولية و التكتلات الاقتصادية**, الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي و الإحصاء و التشريع, القاهرة 1976,ص ص 142-147.
- لبنة جديد,السوق الأوربية المشتركة والسوق العربية المشتركة تشابه المقدمات و اختلاف النتائج,جامعة تشرين كلية الاقتصاد,رسالة ماجستير 2004,ص 6.

[2] محمد محمود الإمام,إمرجع سابق,ص ص 175-178

في محطة أخرى شهدت عدد من الدول التي كانت أعداء بالأمس القريب ظهور الجماعة الاقتصادية للفحم و الصلب التي ضمت إلى جانب جماعة البنلوكس السابقة ،ثلاث دول أخرى ،لتتكون الجماعة من هولندا،بلجيكا،لوكسمبورج،فرنسا ألمانيا ،ايطاليا،عند إعلان روبرت شومان في 1950 ضرورة وضع إنتاج الفحم و الصلب تحت سلطة أوروبية مشتركة[1].

و لعل اختيار قطاع الفحم و الصلب باعتباره قطاع قائد يرتبط بقوة دفع للأمام نحو الصناعات التحويلية الأساسية ،ونحو صناعات الإعمار و مواد البناء ،كما يرتبط بقوة دفع للخلف حيث الصناعات الاستخراجية سواء كانت ذلك من خلال التجارة الخارجية أو من خلال سيطرة شركات متعددة الجنسية للدول الست .

و لننظر كيف تؤثر قرارات اتحاد الفحم و الصلب في كافة القرارات الاقتصادية للقطاعات الأخرى ،بل و في عملية تأسيس الشركات ،وأكثر من ذلك في السياسات الاقتصادية للدول الست بشأن التعامل مع الأسواق المختلفة الأمر الذي خلق نوعا من التنسيق المستمر ،و اللقاءات و التفاعلات بين مسئولي تلك الدول مما ساهم في إنشاء محطة تالية هامة.

1-3- معاهدة روما 1957:

في مارس 1957 وقعت ست دول أوروبية على معاهدة روما فيما يتعلق بإقامة الجماعة الاقتصادية و التي عرفت اختصارا باسم السوق الأوروبية المشتركة ،حيث تم إلغاء التعريفات بينها و إقامة تعريفة موحدة بين المجموعة من ناحية ّ،وبين دول العالم من ناحية أخرى ،و من الملاحظ أن البلدان الستة المؤسسة للجماعة الأوروبية و هي ايطاليا،و فرنسا ،وألمانيا الغربية ،و هولندا ،و بلجيكا،و لوكسمبورج ،انضمت إليها كل من ايرلندا،والدنمرك ،وبريطانيا في عام 1973 ،وتبعتها اليونان في عام 1981 ،بينما انضمت كل من اسبانيا و البرتغال إلى الجماعة في عام 1986 .[2]

كما تم عمل آليات ميسرة لتحرير انتقال رؤوس الأموال و العمالة بين الدول الأعضاء ،مما دفع حركة الاستثمار المشترك لتحقيق معدلات نمو عالية داخل تلك الدول ،كما تم إنشاء الجماعة الأوروبية للطاقة النووية ،حيث تقوم تلك الجماعة بتمويل البحوث العلمية الخاصة بالطاقة ،واستخداماتها السلمية و الصناعية ،مما ساهم في دعم التعاون العلمي بين جامعات أوروبا الغربية و مراكزها الإنتاجية ،حيث كان تمويل تلك البحوث يعتمد أساسا على الشركات العاملة في مختلف المجالات ،و التي ترغب في تخفيض تكلفة الطاقة مما شجع على المزيد من التعاون العلمي في مجالات أخرى ،ومن ثم جاءت

---

(1) عيسى محمد الغزالي,مرجع سابق,ص 20.

(2) أبو الوفا فهمى شلش,مولد العملة الأوروبية الموحدة,النشرة الاقتصادية السنة 42 العدد الأول , بنك مصر,1999,ص 43

اتفاقية براءة الاختراع الأوروبية سنة 1962 و التي يتم فيها تسجيل البراءات المشتركة بين الدول الست و مما أسهم مباشرة في تطوير الإنتاج الأوروبي في إطار المنافسة في الأسواق الدولية. [1]

و من المفيد أن نذكر أن معاهدة روما لم تتضمن نصوص تتعلق بنظام نقدي ،حيث أنه كان من المنظور أن يتم التكامل الاقتصادي بتكوين منطقة تجارية أوروبية لا تقيدها التعريفات الجمركية ،كما كان الاهتمام السياسي بالوحدة النقدية محدودا لأن الاستقرار النقدي كان من المسلمات به في ذلك الوقت نظرا لأن النظام النقدي العالمي يعتمد على أرصدة الذهب و الدولار الأمريكي باعتباره عملة الاحتياطيات الدولية .[2]

1-4- الجماعة الاقتصادية الأوروبية:

في سنة 1967 أقرت الدول الست اتفاق إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية ،وتهدف إلى إنشاء السوق الموحدة ،وتدعيم التنمية المتجانسة والمتوازنة للأنشطة الاقتصادية ،وإلى ارتفاع سريع لمستوى المعيشة ،وعلاقات أكثر تقارباً بين الدول الأعضاء لتشمل على التنسيق بين السياسات المالية و النقدية ،وإنشاء آليات عملية لتسوية المدفوعات بين الدول الأعضاء ،ثم لتسوية مديونيات الدول الأعضاء للخارج ،ولم يكن إنشاء الجماعة و استمرارها و نجاحها نتيجة لجهود وزارية فوقية و إنما كان استجابة فعلية لما تحققه بين منظمات الأعمال و في الأسواق و فيما بين الأفراد أي أن القرارات الوزارية كانت تتم بعد تغذية استرجاعية بين القمة و القاعدة حيث الحكومات من ناحية و منظمات الأعمال من ناحية ثانية.

كانت الجماعة الاقتصادية الأوروبية تدار بواسطة مجلس وزاري مشترك تسانده مفوضية أوروبية تضع التقارير الاقتصادية و تحليلاتها و مشروعات القوانين أولا بأول و يقوم التشاور بين الدول الأعضاء من خلال برلمان أوروبي ،و إلى جانب ذلك يتم فض المنازعات وفقا لقوانين ارتضتها الجماعة الأوروبية و ليتم تنفيذها بواسطة محكمة العدل الأوروبية .

كان هذا التدرج العلمي و العملي سببا للنجاح المستمر بحيث أن مراجعة كل خطوة كان يترتب عليها خطوة جديدة أكثر اتجاها نحو الوحدة و نحو النمو و مراعاة لمصلحة كل دولة عضو ،و أدت هذه النجاحات في الجماعة الاقتصادية الأوروبية و التي تشمل على الدول الست إلى :

- انضمام بريطانيا و ايرلندا و الدنمرك سنة 1972.

---

[1] Ministère de l'éducation nationale, Mondialisation, finance internationale et intégration Européenne, http://eduscol.education.fr/prog,../03/2013.

[2] l'encyclopédie libre Wikipédia , Union économique et monétaire de l'Union européenne, juillet 1990 , . www. fr.wikipedia.org,18/03/2013

-Gérard BOSSUAT, L'Union économique et monétaire, un défi pour l'identité européenne, UMIFRE 19 CNRS- MAEE Working paper - Série C : Conférences à la Maison Franco Japonaise, le 25 septembre 2009, http://www.mfj.gr.jp/

- انضمام اليونان سنة 1981. انضمام البرتغال و اسبانيا سنة 1986.

ليصبح عدد الدول 12 و ليتم إعلان الاتحاد الأوروبي كتسمية عملية في سنة 1991 ،و عشية توقيع معاهدة "ماستريخت" التي دخلت بالاتحاد إلى منعطف جديد نحو الوحدة النقدية.

2- الوحدة النقدية الأوروبية:

و بالتوازي مع الاتحاد الاقتصادي في مجالات الاستثمار و الإنتاج و التجارة و التبادل الحر ،كان هناك و بنفس النهج العلمي خطوات مماثلة نحو الاتحاد النقدي الذي تدرج من مجرد التنسيق بين السياسات النقدية للدول الأعضاء إلى إقرار عملة أوروبية موحدة الذي انطلق العمل به في مرحلة أولى كعملة حسابية في جانفي 1999 ثم كعملة متداولة تحل محل عملات 12دولة في جانفي 2002،ثم شهدت العملة خمس توسعات بدأ بانضمام اليونان عام 2001 ،سلوفينيا عام 2007 ،قبرص و مالطا عام 2008 ،ثم استونيا عام 2011 ليصبح عدد الدول 17 دولة ،ويمكن عرض الملامح الأساسية لخطوات الوحدة النقدية على النحو التالي:

2-1- اتحاد المدفوعات الأوروبي:

تم إنشاء اتحاد المدفوعات الأوروبي في سنة 1950 لتسوية حقوق و ديون الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي على مستوى متعدد الأطراف بدلا من إجراء تسويات ثنائية ،و تحقيقا لهذا الإجراء كان كل بنك مركزي يقوم في فترات دورية بإبلاغ بنك التسويات الدولية عن حساباته الدائنة و المدينة ،حيث يقوم البنك باحتساب الفائض أو العجز بالنسبة لكل الدول على أساس الدولار الأمريكي ،فإذا نتج عن التسوية فائض تحصل الدولة على جزء منه ذهبا ،وتقترض الجزء الباقي للاتحاد ،أما في حالة العجز فيسدد جزء منه بالذهب و الباقي تتم تسويته بتسهيلات ائتمانية ،[1]و يمكن القول أن اتحاد المدفوعات الأوروبي قد أدى خدمات كبيرة في توسيع التجارة الخارجية بين الدول الأوروبية في وقت كانت فيه العملات غير قابلة للتحويل ،وقد حددت له ثلاثة أهداف تتمثل في ما يلي:

- إزالة العوائق أمام قابلية العملات الأوروبية للتحويل .
- إزالة العوائق الكمية.
- إيقاف الممارسات التجارية الثنائية.

وقد أدى فشل بريطانيا في استعادة قابلية التحويل للجنيه الإسترليني في 1948،إلى القيام مع باقي الدول الأوروبية التي خرجت من الحرب العالمية الثانية بأجهزة إنتاجية مدمرة و تراكم كبير لديونها ، إلى تقييد تصدير السلع الضرورية و الحد من استيراد السلع الكمالية ،و تقييد تحويل المدفوعات الجارية لتجنب انخفاض مواردها من النقد الأجنبي ،ولم يخفف من وضعها قيامها بعقد اتفاقيات للدفع

(1) عبد الحكيم الرفاعي,مرجع سابق,ص 151

و التجارة فيما بينها و تبادل منح ائتمانات عن مستوى معين لأرصدة للتعاملات يسدد ما تجاوزها بالذهب أو الدولار ،إذ حالت عدم قابلية للتحويل دون الاستفادة من الأرصدة الدائنة التي تراكمت لدى بعضها على البعض الآخر ،ومن ثم كان لابد من الالتجاء إلى الولايات المتحدة لتمويل التجارة الأوروبية المعرضة للانكماش ،حيث تم أخذ إجراءات تنتقص إلى الكفاءة الاقتصادية ،مثل فرض قيود على الاستيراد و توجيه قدر أكبر من الإنتاج المحلي للتصدير ،و فرض ضرائب مرتفعة للحد من الإنفاق الاستهلاكي المحلي ،وتوفير موارد محلية و أجنبية لأغراض الاستثمار مع إعفاء الصادرات من الضرائب المفروضة على الإنتاج المحلي ،و إعفاء مستلزماتها المستوردة من الرسوم الجمركية ،ومنح المنتجات المصدرة دعما .[1]

كما رأينا سابقا فإن إتباع نظام متعدد الأطراف للمقاصة في شكل اتحاد مدفوعات يخفف حاجة الدول لاستخدام احتياطياتها من العملات الأجنبية ،ومن ثم يمكن توجيه جزء منها لأغراض التوسع في الإنتاج و بالتالي تحرص الدولة في تعاملها مع بقية الدول الأعضاء على الرصيد الكلي لا الثنائي ،و يقل الحافز للتمييز في المعاملة بإحداث دائنيات مع الدول القادرة على السداد بعملات قابلة للتحويل و قبول مديونيات تجاه الدول الأخرى ذات العملات الضعيفة ،فإذا حدث عجز لدولة أمكن إقراضها حتى تستمر في الاستيراد دون الإضرار بصادرات بقية دول المجموعة إليها.

غير أن نظام تسوية المدفوعات الذي وفره الاتحاد لا يعد كافيا بصورة تامة لتفادي عمليات التمييز فقد تتوسع دولتان في الاستيراد من بعضهما البعض من خلال مقاصة مباشرة ،مما يؤدي بالتمييز ضد الدول الأخرى لذلك اقترن الاتحاد بجهود أخرى لتحرير التجارة منها قانون الممارسات التجارية الذي وضعته منظمة التعاون والتنمية لإزالة الأساليب الملتوية.

و قد سجلت المعاملات بالوحدة الحسابية الأوروبية EUA التي حددت قيمتها بما يساوي قيمة الذهب بالدولار ،لتجنب تأثير تغيرات الصرف على الأرصدة السابقة وقد أسهمت الولايات المتحدة بمبلغ 350 مليون دولار كرأسمال للاتحاد لتمكينه من السداد إلى الدول الدائنة بما يفوق ما تحصل عليه من مدفوعات من الدول المدينة و تجدد العمل بالاتحاد بعد انتهاء السنتين المحددتين لأجله ،واتفق في 1952 على إمكان مطالبة جميع الأعضاء بدفع مبالغ مؤقتة للاتحاد إذا كان هذا لازما لتسيير أعماله.

و في 1954 اتفق على أن تقوم الدول بالتفاوض معا مباشرة لتخفيض المديونية بأن تقوم الدول المدينة بتسديد ربع مديونيتها مباشرة و تقسيط الباقي على عدة سنوات ،و بدءا من منتصف 1954 زيدت الحصص بنسبة 20 بينما جرى تسديد نصف الأرصدة ذهبا والباقي بائتمان ،ثم زيدت الحصص

[1] محمد محمود الإمام , مرجع سابق,ص 150-151

في منتصف 1955 ،ورفعت النسبة المسددة ذهبا إلى 75 ،وفي أواخر 1958 حل العمل بالاتفاقية النقدية الأوروبية محل الاتحاد .[1]

2-2- الاتفاقية النقدية الأوروبية :

تم توقيع هذه الاتفاقية في 1955 خلفا لاتحاد المدفوعات و دخلت حيز التنفيذي في أواخر 1958 حيث كانت تتجدد سنويا في ظل منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية ،وبعدها لمدت ثلاث سنوات ،وأتيح لأعضاء المنظمة الانضمام إليها وتصبح ملزمة من تاريخ التحاقها و يحق إسقاط العضوية للدولة التي لا تفي بالتزاماتها ،وقد أنشأ الصندوق الأوروبي برأسمال 600 مليون دولار تم رفع قيمته عام 1959 بانضمام اسبانيا إليه جزء منه 271.6 مليون بتحويل رصيد رأسمال اتحاد المدفوعات إليه و الباقي من مساهمات الأعضاء تسدد على دفعات لم يسدد منها سوى 38 مليون حتى 1970 .

ويدير الاتفاقية مجلس إدارة تحت إشراف المنظمة من 8 أعضاء على الأكثر يعينهم مجلس المنظمة لسنة قابلة لتجديد ،وتقرر المنظمة منح التسهيلات بموجب هذه الاتفاقية إلى أن أعطي سنة 1966 لمجلس الإدارة سلطة منح التسهيلات التي لا تتجاوز السنة و قيمتها لا تزيد عن 50 مليون دولار ،و تلزم الاتفاقية الأعضاء بما يلي[2] :

- تثبيت أسعار بيع وشراء عملاتها بالذهب أو بالدولار تفاديا لتقلب أسعار صرف عملاتها ببعضها البعض و استخدامها كأساس للتسوية الشهرية.
- تمكين الدول الأعضاء من الحصول على مبالغ بعملاتها خلال فترات تواريخ التسوية عند الطلب دون المطالبة بدفع قيمتها ذهبا أو بعملة أجنبية ،مع إمكانية المطالبة بدفع مبالغ مساوية من عملاتها و تحصيل الفوائد على هذه المبالغ.
- القيام بإخطار المنظمة بالمبالغ المقدمة وفق التسويات الائتمانية البينية و ما يدخل من عملات الدول الأعضاء و الأرصدة الناتجة عن اتفاقيات ثنائية ،حيث كان يجري تسويتها حسب أسعار الصرف اليومية .

و قد كان أكبر المستفيدين من الائتمان كل من تركيا و اليونان و أيسلندا ،وقد تضاءلت عمليات التسويات المتعددة من 14.6 مليون وحدة حسابية في 1959 إلى 0.9 مليونا في 1964 و ظل دور الاتفاقية محدودا بعكس الدور الذي قام به اتحاد المدفوعات ومن ثم تركز دور منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية على تنسيق السياسات الاقتصادية.

لقد تم إنشاء الاتحاد الجمركي عام 1968 ،وتبعه إنشاء مخطط "بار"عام 1969 و الذي يهدف إلى تنسيق السياسات الاقتصادية على المدى المتوسط و القصير مع زيادة التضامن المالي بين الدول

---

[1] محمد محمود الإمام ،نفس المرجع ،ص 153

[2] محمد محمود الإمام ،مرجع سابق ،ص ص 153-154

الأعضاء ،وفي 1970 تم إقرار إقامة اتحاد نقدي وهو ما عرف بقرار "ورنر"الذي فشل في تحقيق التقارب الاقتصادي.

2-3- الثعبان الأوروبي:

أسفر البحث العلمي الأوروبي عن نظام جديد في سنة 1972 عرف باسم الثعبان الأوروبي داخل النفق ،حيث اتفق محافظو البنوك المركزية الأوروبية إلى إقرار هوامش ملزمة لتقلبات أسعار صرف العملات الأوروبية للدول الأعضاء أمام الدولار الأمريكي في حدود ± 2.25% ،ثم هامش آخر للتقلبات عملات الدول الأعضاء بعضها البعض في حدود± 1.25 %. [1]و قد أطلق على هذه الآلية نظام الثعبان داخل النفق و تحولت اسم الثعبان باعتبار أن تحركات أسعار صرف العملات في هامش محدد في إطار هذا النظام خلقت نموذجا شبيه بالثعبان.

و لكي تحافظ دول هذا التنظيم على هذا النظام يتقرر سلطاتها النقدية الدخول في أسواق الصرف بائعة و مشترية للعملات الأوروبية ،في حين يتعين عليها الدخول باستخدام الدولار لإبقاء الثعبان داخل النفق ،وتم إقرار هذا المبدأ بطلب من ألمانيا التي تخشى من تراكم كمية كبيرة من الدولارات عند تدخلها لدعم سائر العملات الأوروبية ،وفرنسا التي كانت تهدف لإقصاء مكانة الدولار كعملة احتياط.

وقد انضمت بعض العملات الأوروبية إلى هذا النظام ،كالجنيه الإسترليني و الجنيه الايرلندي و الكرونة الدنمركية في ماي 1972 ،غير أن انجلترا و الدنمرك تركتا التنظيم في 23 جويلية 1972 ،و لحقت بهم الدنمرك في 29 جويلية 1972 ثم عاودت الانضمام في 10 أكتوبر 1972،وفي 13 فيفري 1973 انسحبت ايطاليا من التنظيم لعدم قدرتها الحفاظ على سعر صرف الليرة داخل الهوامش المحددة لنظام الثعبان ،في حين انضم إليه كل من الكرونة السويدية و الكرونة النرويجية في 14 مارس 1973 كعضوين مشاركين. [2]غير أن نظام الثعبان قد تقلص بسرعة ليكون مقصورا على منطقة المارك الألماني التي تجمعت فيها حول المارك عملات بعض البلدان الأوروبية الصغيرة مثل بلجيكا،لوكسمبورج،هولندا،السويد،والنمسا.

كما أقدمت الولايات المتحدة في 13 فيفري 1973 على تخفيض قيمة الدولار الأمريكي للمرة الثانية بنسبة 10%،كما أعلنت السلطات النقدية الأمريكية أنها لن تتدخل في دعم قيمة الدولار في أسواق الصرف الأجنبي و فك ارتباط الدولار بالذهب و تعويم العملة في مواجهة العرض و الطلب ،إضافة إلى عدم الاستقرار الناجم عن ارتفاع أسعار البترول في الفترة 73-1974 أدى إلى انهيار

---

(1) سامي عفيفي حاتم,**التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم**,الكتاب الثاني,الدار المصرية اللبنانية,القاهرة 1991,ص 203

-Gerard Bossuat ,l'Union économique et monétaire, un défi pour l'd'entité européenne ,UMIFRE 19 CNRS-MAEE INSTITUT DE RECHERCHE ,Working paper –Serie C,p 5, www.mfj.gr.jp,../03/2013

(2)) محمد محمود عبد الرحمن خليل: **تحرير أسعار الصرف في مصر واثر نظام النقد الأوروبي على الجنيه المصري**,رسالة ماجستير,كلية التجارة جامعة عين شمس,2002, ص 22

مرحلة الاستقرار النقدي ،و بالتالي فقدان شرط هام من شروط تحقيق السوق الموحدة مما أعاق العمل على تحقيق تكامل نقدي أكبر .[1]

لذلك قررت كل من ألمانيا,فرنسا,الدنمرك,بلجيكا,هولندا,ولوكسمبورج بالسماح بالتعويم المشترك لعملاتها ،بحيث تستمر هذه الدول في الإبقاء على هامش التقلب المسموح به بين أسعار صرف عملاتها عند نسبة 2.25 % كحد أقصى ،وقررت إعفاء بنوكها من التزاماتها بالتدخل في أسواق الصرف الأجنبي لتدعيم سعر صرف الدولار و عدم السماح لسعره بالانخفاض عن نسبة 2.25% عن سعر التعادل،وبالتالي انتهى دور النفق الذي انضمت إليه كل من السويد و النرويج في 14 مارس 1973 ،أما انجلترا وايرلندا وايطاليا استمرت في تعويم عملاتها بصفة مستقلة عن نظام الثعبان.

و قد صادفت الدول التي ظلت في تنظيم الثعبان و وافقت على التعويم المشترك لعملاتها صعوبات جراء تذبذب عملاتها عن سعر التعادل المركزي بسبب اختلاف معدلات النمو الاقتصادي و معدلات التضخم في كل منها ،إضافة إلى الأزمة البترولية في 1973 و ما سببته من ضغوط تضخمية و اختلال في موازين مدفوعات الدول المستوردة له،و من جهة أخرى فقد حدثت عدة تعديلات في أسعار التكافؤ لبعض عملات دول الثعبان بخفض بعضها و رفع البعض الأخر ،وقد تركت بعض الدول هذا النظام رغبة منها في السماح لسعر صرفها بالانخفاض إلى مستوى أدنى من الحد الذي يسمح به تنظيم الثعبان لتشجيع صادراتها و زيادة تنافسية منتجاتها و الاحتفاظ باحتياطيات نقدية .

و من ثم لم يلقى كثيرا من القبول من جانب الدول الأعضاء ،نظرا لافتقاره الواضح لتوزيع حقيقي متسق لأعباء التكيف،كما أن خسارة الاحتياطي ذو الحجم المحدود تفرض على البلد المعني أن يتخذ تدابير تصحيحية أسبق بكثير من تلك التي تتخذ في حالة وجود فائض في ميزان المدفوعات .[2] وقد عكست هذه التغيرات في أن بلوغ الوحدة النقدية التي كانت تطمح إليها الدول التي اجتمعت في قمة لاهاي عام 1969 مازالت أمرا يتطلب وقتا أطول مما كان متصور.

2-4- النظام النقدي الأوروبي:

في ظل الاضطرابات التي اجتاحت النشاط الاقتصادي العالمي في منتصف السبعينات ،وعدم جدوى نظام الثعبان الأوروبي فقد تم إلغائه و استبداله بالنظام النقدي الأوروبي،حيث قامت مجموعة من دول أوروبا الغربية و على رأسها ألمانيا و فرنسا بتصميم هذا النظام على غرار "نظام برين ووذز" Bretton woods.

---

[1] أبو الوفاء فهمي شلش,مرجع سابق,ص ص 43-44

[2] رينيه ماسيرا و سلفاتوري روسي, **النظام النقدي الأوروبي** في التكامل النقدي العربي,مركز دراسات الوحدة العربية و صندوق النقد العربي ص,379

و قد تم العمل بالنظام الجديد اعتبارا من عام 1979 و يعتبر أحد المحاولات الأساسية و الهامة على طريق التكامل الاقتصادي والنقدي بين دول أوروبا الغربية ،حيث هدف هذا النظام إلى إيجاد منطقة استقرار نقدي في أوروبا ،وذلك من خلال تنسيق السياسات النقدية و المالية و الاقتصادية فيما بين الدول الأعضاء،و ارتكز هذا النظام على ثلاث آليات هي ،آلية أسعار الصرف ،وحدة النقد الأوروبية ،آليات الائتمان،وصندوق النقد الأوروبي.

2-4-1- آلية أسعار الصرف:

و اعتمدت آلية تفصيلية لتدخل في أسواق النقد بهدف التحكم بأسعار الصرف لعملات الدول الأعضاء ،و تقديم الدعم للعملات التي تتعرض إلى الضعف و التذبذب و قد تضمن ثماني عملات هي : الفرنك الفرنسي،الفرنك البلجيكي ،الجيلدر الهولندي،الكرون الدنمركي،الليرة الايطالية،الجنيه الايرلندي،فرنك لكسمبورج،و تركت قابلية الانضمام مفتوحة لبقية الدول الأوروبية الراغبة في ذلك،و استهدف هذا النظام تحقيق الاستقرار النقدي في دول السوق بعد أن شهدت تجربة نظام أسعار الصرف القائمة آثار سلبية على اقتصاديات السوق الأوروبية .[1]

وفقا لآلية سعر الصرف يكون لكل عملة من العملات الداخلة في هذا النظام سعرين الأول هو السعر المركزي وهو الذي يحدد علاقة كل عملة من عملات الدول الأعضاء بوحدة النقد الأوروبية "الايكو" ويسمح لأسعار العملات بالتذبذب في حدود ±2.25% من السعر المركزي،أما السعر الثاني فهو سعر التعادل وهو السعر الذي يحدد العلاقة بين كل عملة و العملات الأخرى في هذا النظام و تقوم آلية أسعار الصرف على مبدأين أساسين هما :

- يجب ألا يزيد هامش التغير في سعر صرف عملة أي دولة عضو من دول المجموعة الأوروبية مقابل عملات بقية الدول الأعضاء في النظام عن±2.25% عن السعر المركزي.
- ينبغي ألا يتم تعديل الأسعار المركزية إلا باتفاق جميع الدول الأعضاء و ذلك ضمانا لاستقرار وحدة النقد الأوروبية "الايكو".

2-4-2-وحدة النقد الأوروبية:

و تعتبر وحدة النقد الأوروبية "الايكو" من الركائز الأساسية للنظام النقدي الأوروبي كوحدة نقد تدور حولها باقي عملات الدول الأعضاء في هذا النظام وهي تعبر عن سلة عملات تتكون من كميات محددة من عملة كل دولة عضو ،و الوزن النسبي لكل دولة يختلف باختلاف الوضع الاقتصادي لديها

[1] صلاح الدين أحمد السيسى,**الاتحاد الأوروبى و العملة الأوروبية الموحدة(اليورو)**,قضايا اقتصادية, مكتبة الأسرة,2003,ص ص 14-15

و قوته ودرجة استقرار العملة بالنسبة لكل دولة ،ويتحدد لكل عملة وطنية من عملات الدول الأعضاء في النظام سعر مركزي مقابل "الايكو" .[1]

و لا يتغير الوزن النسبي أو الترجيحي للعملات الخاصة بالدول الأعضاء إلا إذا حدث تغير في الأوضاع الاقتصادية للدولة المعنية بما يؤدي إلى تغيير في قيمة عملتها ،حيث يتم مراجعة أوزان عملات الدول الأعضاء كل خمس سنوات،وقد حقق "الايكو" عن باقي عملات الدول الأعضاء مزايا تمثلت في تجنب مخاطر تقلبات أسعار الصرف ،واستقرار أسعار الفائدة ،واستقرار تكلفة التمويل.

و قد تتضمن تلك الإجراءات التصحيحية تدخل المصرف المركزي في أسواق الصرف بواسطة تغيير أسعار الفائدة المحلية و تعديل السياسات المالية و النقدية المحلية على نحو يترك استقرار العملة في الحدود المصرح بها، كما تلتزم جميع الدول المشتركة في النظام بالتدخل في أسواق الصرف لمساندة أي عملة داخل النظام ،و أن الدول التي قد تواجه مشاكل اقتصادية معينة مثل ايطالية التي عانت من ارتفاع في معدل التضخم سمح لعملاتها بالتذبذب على نطاق أوسع ريثما تتمكن من السيطرة على مشاكلها الداخلية .

2-4-3- آليات الائتمان:

أدركت دول المجموعة الأوروبية معاونة الدول الأعضاء التي تواجه مشاكل اقتصادية خصوصا التي تواجه اختلال في ميزان المدفوعات ضرورة توفير تسهيلات ائتمانية قصيرة و متوسطة الأجل إضافة إلى تقديم دعم نقدي قصير الأجل،و شملت التسهيلات التمويلية لهذا النظام ثلاثة أنواع رئيسية تتمثل فيما يلي:

- التسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل جدا لمدة 40 يوما من نهاية الشهر الذي يتم فيه التدخل في أسواق الصرف الوطنية يجوز مد هذه الفترة لمدة ثلاثة اشهر و تتميز هذه التسهيلات بتلقائيتها و بدون شروط.
- التسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل لتمويل عجز مؤقت في ميزان المدفوعات لدولة عضو في النظام النقدي الأوروبي بهدف إيقاف انخفاض سعر صرف العملات داخل النظام ،وفي هذه الحالة لا تلتزم الدولة بإجراء تصحيحات معينة في سياساتها الاقتصادية الكلية،و تكون الفترة في هذا النوع من التسهيلات من 90 يوما إلى 270 يوما.
- التسهيلات الائتمانية متوسطة الأجل وهي تمنح للدولة العضو التي تعاني من مشاكل في ميزان المدفوعات متوسطة و طويلة الأجل ،والانخفاض في احتياطياتها من النقد الأجنبي

---

[1] عمر سالمان,**تحقيق الوحدة النقدية الأوروبية و مستقبل اليورو كعملة دولية**, مجلة كلية التجارة و إدارة الأعمال' جامعة حلوان, السنة الثانية عشر, العدد الأول و الثاني 1999, ص 22

و عليه فإن هذه الدول يتوجب عليها إجراء تصحيحات في سياساتها الاقتصادية الكلية ،وتقدر الفترة الزمنية لهذه التسهيلات ما بين 2 إلى 3 سنوات.

2-5-معاهدة "ماستريخت" و التحول من "الايكو" إلى" الأورو" :

تضمنت المعاهدة ثلاث مواد تتعلق بشكل مباشر بعملية الانتقال إلى العملة الأوروبية الموحدة تتمثل المادة الأولى في حق المكية للبنك المركزي الأوروبي ،و حددت المادة الثانية بمهام مؤسسة النقد الأوروبية للإعداد للمرحلة الثالثة ،في حين تعلقت المادة الثالثة بتأهيل الدول الأعضاء للمشاركة في الاتحاد النقدي و الاقتصادي من خلال معايير تقارب الأداء الاقتصادي فيما بينها و شروط إقرار الدخول في المرحلة الثالثة و كانت أهم شروط هذه المادة الدخول في المرحلة الثالثة هي:[1]

- توافق التشريعات الوطنية لكل دولة عضو بما في ذلك قوانين بنوكها المركزية
- تحقيق تقارب مستمر في الأداء الاقتصادي مع الاستجابة للمعايير التالية :

أ- استقرار الأسعار بحيث لا يزيد معدل التضخم عن 1.5 %عن ما هو عليه في الدول الثلاث الأكثر استقرارا ،علما بأن القيمة المرجعية كانت 2.7% و تبين أن جميع الدول حققت هذا المعيار ما عدا اليونان.

ب- أسعار الفائدة طويلة الأجل لا تتعدى 2 %عن متوسط فوائد الدول الثلاث الأكثر استقرارا في أسعارها ،وكانت القيمة المرجعية 7.7 %و أن جميع الدول قد حققت هذا المعيار إلا اليونان.

ت- وضع حدود قصوى لنسبة عجز الميزانية العامة بحيث لا تزيد عن 3 % من الناتج المحلي الإجمالي ،و قد حققت جميع الدول الأعضاء هذا الشرط ماعدا اليونان.

ث- و لا يجب أن تتجاوز نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي 60%،و في حالات المخالفة تفرض غرامات مالية على الدول الأعضاء المخالفة،يتم إيداعها في البنك الأوروبي،و لا ترد الغرامات إلا في حالة قيام الإصلاح النقدي و المالي.

ج- تحديد أسعار الصرف بشكل لا رجعة فيه لإصدار عملة موحدة تحت متابعة سياسات الدول الاقتصادية ضمن خطوط إرشادية ،وإنشاء جهاز المتابعة و المراقبة مع صندوق مالي تماسكي لمساعدة الأقطار الأكثر فقرا ضمن المجموعة تسمى صندوق التلاحم .

---

[1] محمد محمود عبد الرحمن خليل,مرجع سابق, ص ص 30-31

- Banque du Canada, L'Union économique et monétaire européenne: Généralités et implications, p7 www.banqueducanada.ca/wp-content/.../r974a.pdf../03/2013.

- Gerard Bossuat,idip,p7

و قد أقر المجتمعون في معاهدة ماستريخت ثلاث مراحل لوصول إلى الوحدة المالية و الاقتصادية كما يلي :[1]

1- تعزيز التعاون الاقتصادي تدريجيا و إدخال عمولات الدول الأعضاء ضمن آلية النظام النقدي الأوروبي تمهيدا لإصدار العملة الأوروبية الموحدة ،وإقامة مصرف مركزي أوروبي في المرحلتين التاليتين.

2- إنشاء المركز النقدي الأوروبي المعني بمراقبة النظام المالي الأوروبي والتعاون النقدي الأوروبي في 1994/1/1 والمؤسسة النقدية الأوروبية والتي تمثل نواة المصرف المركزي الأوروبي.

3- ترفع المفوضية العامة في موعد لا يتجاوز 1996/12/31 تقريرا لرؤساء حكومات المجموعة حول مدى التزام الدول الأعضاء بمعايير أربعة محددة للانضمام إلى الوحدة النقدية و الاقتصادية الكاملة.

و لاشك بأن الوحدة الاقتصادية في المجموعة الأوروبية في ظل تحديد أسعار الصرف ،واستقرار قيمة العملة ،تجعل الاقتصاد الأوروبي مستقرا غير خاضع لتقلبات الدولار الأمريكي أو تقلبات النظام النقدي العالمي .

و في 1992/12/10 تم زيادة الموازنة عن طريق زيادة حصة كل دولة فيها من 1.2% إلى 1.27 %من الدخل القومي –زيادة الاستثمارات الأوروبية المشتركة في مجالات النقل و الاتصالات لمكافحة معدلات البطالة –الموافقة على فتح باب التفاوض مع كل من النمسا السويد فنلندا النرويج الانضمام إلى المجموعة الأوروبية .

- في 19936/1/1 بدأ تطبيق معاهدة ماستريخت و اتخذ الاتحاد الأوربي عدة خطوات للدخول إلى مرحلة ما بعد هذه المعاهدة في ميادين الاقتصاد و النقد و السياسة الخارجية و الأمن و الدفاع المشترك والمواطنة الأوروبية وصولا إلى حكومة فيدرالية أو كونفدرالية للدول الأعضاء .
- في 1663/10/12 قررت المحكمة الدستورية الألمانية الموافقة للحكومة على التصديق لمعاهدة ماستريخت .
- في 1993/10/29 قرر رؤساء حكومات الدول 12 في مؤتمر القمة الطارئ في بروكسل أن تكون فرانكفورت مقرا للمصرف المركزي الأوروبي و أن تبدأ المؤسسة النقدية الأوروبية إعداد التحضيرات اللازمة لتأسيس المصرف المركزي الأوروبي و الذي يعني تأسيس مؤسسة ستتولى في المستقبل قيادة السياسة النقدية الأوربية بالكامل وعليه فإنها ستقرر مصير

[1] صلاح الدين حسن السيسي ,مرجع سابق,ص ص 18-19

الاقتصاد في أوروبا ،إضافة إلى أنها ستصدر العملة الأوروبية الموحدة في جميع دول أوروبا الموحدة ،كما ستتولى مسؤولية المحافظة على استقرار قيمة العملة أيضا .

- في 1994/15/1 تم التوصل بين ممثلي الاتحاد الأوربي و كل من السويد ،فنلندا ،النمسا النرويج ،إلى الاتفاق على الترتيبات المتعلقة بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في 1995/1/1.و الجدول التالي يوضح الدول في عضوية النظام النقدي منذ 1957 إلى 2012 .

جدول رقم (1)

الدول الداخلة في عضوية النظام النقدي منذ 1957 إلى 2012

تاريخ الانضمام في الاتحاد الأوروبي	الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي	الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي	العملات المشتركة في الأورو	العملات التي مازالت خارج الأورو
1957	فرنسا,ألمانيا,ايطاليا,بلجيكا ,هولندا,لكسمبورج	فرنسا,ألمانيا,ايطاليا ,بلجيكا,هولندا,لكسمبورج	الفرنك الفرنسي,المارك الألماني,الليرة الايطالية,الفرنك البلجيكي,الفلورين الهولندي,الفرنك الليكسمبورجي	
1973	المملكة المتحدة,ايرلندا,الدنمرك	ايرلندا	الجنيه الايرلندي	الجنيه الإسترليني,الكرون الدنمركي
1981	اليونان	اليونان	الدراخمة اليونانية	
1986	اسبانيا,البرتغال	اسبانيا, البرتغال	البسينا الاسباني,الاسكومو البرتغالي	
1995	النمسا,السويد,فنلندا	النمسا,فنلندا	الشلن النمساوي,المارك الفنلندي	الكرونة السويدي
1999-2002		ألمانيا,-فرنسا,ايطاليا,أسبانيا,هولندا,بلجيكا النمسا,فنلندا,البرتغال,ايرلندا,لكسمبورغ,اليونان	فترة التعامل المزدوج بين الأورو و العملات الوطنية	
2004	بولندا,المجر ,ليتوانيا, التشيك,سلوفاكيا, سلوفينيا لاتيفيا, استونيا, مالطا قبرص,	-	-التعامل بالأورو	
2007-2012	بلغاريا ,رومانيا	إضافة إلى 12 دولة أعلاه سلوفينيا ,ماطا, قبرص, سلوفاكيا, استونيا	التولار,الجنيه القبرصي,	

المصدر: من إعداد الباحث - مغاوري شلبي علي,اليورو و الأثر على مصر و العالم , ملحق الأهرام,العدد 132,عام 1999

1- Wikipédia ,Zone monétaire optimal ,www. Wikipédia, com.04/02/2013

3- الكتاب الأخضر للمفوضية الأوروبية:

لم توضح معاهدة "ماستريخت" البعد الزمني و إجراءات الانتقال إلى الأورو و لذلك صدرت المفوضية الأوروبية في نهاية ماي 1995 الكتاب الأخضر الذي يوضح إجراءات الانتقال إلى الأورو المكونة من ثلاث مراحل على الوجه الأتي :[1]

[1] مغاوري شلبي علي,اليورو و الأثر على مصر و العالم , ملحق الأهرام,العدد 132,عام 1999,ص 13

3-1-المرحلة الأولى : من عام 1997 إلى 1998 و هي المرحلة التحضيرية و التي يتم فيها إنشاء البنك المركزي الأوروبي و نظام الحاسب الآلي الخاص بالمقاصة و ربط الدول الأعضاء و تدريب العاملين على عمليات المقاصة.

3-2- المرحلة الثانية : من عام 1999 إلى عام 2002 و هي المرحلة الانتقالية التي تتحول فيها أسواق العملات إلى الأورو .

3-3-المرحلة الثالثة : بدءا من عام 2002 و هي المرحلة الإستكمالية التي تتم فيها كل العمليات بالأورو ،حيث تم إصداره ليحل محل العملات الوطنية للدول الأعضاء ،و الجدول التالي يوضح الدول الداخلة في عضوية النظام النقدي منذ 1957 إلى الوقت الحالي.

4- دوافع قيام الاتحاد النقدي الأوروبي:

تتلخص دوافع قيام الاتحاد النقدي الأوروبي في النقاط التالية:

1- تقوية دور اوروبا في النظام النقدي الدولي ،و تخفيض الحاجة إلى الاحتياطيات النقدية الدولية نظرا لعدم وجود حاجة إلى موارد تخصص لمواجهة ما تتعرض له موازين المدفوعات فيما بين دول أعضاء الاتحاد من اختلالات .[1]

2- تجنب انتقال رؤوس الأموال داخل الاتحاد بدافع المضاربة ،فالاستعاضة عن العملات الوطنية بعملة واحدة قلل من نزوح رؤوس الأموال من سوق دولة عضو إلى أخرى.

3- اتخاذ الاتحاد النقدي الأوروبي وسيلة لدعم الاستقرار الداخلي و الخارجي الأوروبي ،حيث اشترطت معاهدة "ماستريخت" العديد من المعايير التي تضمن تحقيق هذا الاستقرار.

4- انخفاض تكاليف تحويل عملات دول الاتحاد الأوروبي بعضها البعض ومع العالم الخارجي مما ساهم في زيادة حركة التجارة الخارجية بين الدول الأعضاء وانخفاض تكاليفها وزيادة أرباحها المتوقعة ،حيث أن أكثر من 60% من تجارتها أصبحت تجارة محلية، وبالتالي انخفاض احتياطياتها من النقد الأجنبي ،كما أن الصادرات مع بقية العالم قد انخفضت من32.7 % عام 2002 إلى 26.5 % عام 2009،و نفس الشيء بالنسبة للواردات ،وفي عام 2009 بلغ إجمالي حجم التجارة الخارجية صادرات و واردات دول منطقة الأورو مع العالم حولي 10.1775 تريليون دولار ،في حين بلغ حجم تجارة الولايات المتحدة الأمريكية نحو 2.661 تريليون و حجم تجارة اليابان حوالي 1.1327 تريليون دولار لنفس العام .[2]

5- سهول انتقال رؤوس الأموال بين دول الاتحاد الأوروبي في ظل عملة موحدة مما ساهم في تقدم أوروبا على مثيلاتها من دول العالم من حيث القدرة على المنافسة و زيادة التصدير .

---

[1]Paul Krugmane ,Maurice Obstfeld, Marc Melitz ,Gunther Capelle-Blancard, Matthieu Crozet ,Economie internationale ,Pearson Education France,9 édition 2012, , p615

[2]International Trade Statistics 2003,2010 ,WTO,pp205-207 www.wto.org/english/res.

6- إيجاد سوق مالية أكثر جذبا للمستثمرين مما ساهم في رفع معدل النمو الاقتصادي لدول منطقة الاورو .

7- مساعدة مؤسسات الاتحاد النقدي على المساهمة بشكل فعال في مواجهة التضخم،أكثر مما تستطيعه كل من المؤسسات القطرية منفردة،مما ينعكس بصورة ايجابية على باقي دول أعضاء الاتحاد.

8- جعل أوروبا ثاني قوة اقتصادية في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية.

9- خروج أغلب الدول الأوربية من الحرب العالمية الثانية منهكة ،حيث دمرت مرافقها تدميرا شاملا وأصيبت باختلال شديد في اقتصادياتها ،وقد تميز اقتصادها ما بعد الحرب العالمية الثانية بما يلي :

- إصابة تجارة أوربا مع بقية العالم باختلال شديد مع الانخفاض الشديد في أرصدتها الذهبية،و عجز في ميزان مدفوعاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية نظرا لارتباط اقتصاديات بشكل كبير بها.

- فقدت الكثير من الدول الأوربية الفوائد التي كانت تجنيها من استثماراتها في الخارج ،إضافة إلى تراكم ديونها،حيث أصبحت تبذل جهودا للاستثمار في مستعمراتها ،ولكن كان عائدها ضعيف.

كان للدافع السياسي له دور في قيام الاتحاد الأوربي ،فقد كانت ترمي الدول الأوربية من خلال تكاملها الاقتصادي إلى إحلال السلام بينها ،وإيقاف الحرب والنزاعات ،كما كانت تطمح إلى الوصول إلى وحدتها السياسية ،كما أن هناك العديد من الفرص التي أتاحها الاتحاد النقدي الأوروبي للدول الأعضاء مثل:

1- خلق تكامل اقتصادي بين دول منطقة الأورو زاد من مكانتها الدولية اقتصاديا و سياسيا.

2- الحد من مخاطر تغير أسعار الصرف بين الدول المشاركة في منطقة الأورو مما سهل حركة تبادل السلع و الخدمات،كما شجعت التجارة و الاستثمار طويل الأجل،وخفض تكاليف التأمين للشركات المتعاملة بالأورو.

3- تمتع المستهلكين بأسعار أكثر انخفاضا للسلع داخل منطقة الأورو نتيجة اختفاء تكلفة التحويل من عملة لأخرى.

4- أدى الاتحاد النقدي إلى خلق أسواق مالية أكثر اتساعا وسيولة ،حيث تتلقى المزيد من الاستثمارات الأجنبية ،و تمويل العديد من الفرص بصورة أكثر من صورتها في شكل أسواق مالية محلية مجزأة .

5- اتساع دائرة التنافس بين الأسواق المالية (بين المراكز المالية و بين البنوك و شركات التأمين) وهذه التنافسية سوف تزيد التحدي القائم أمام المؤسسات المالية اتجاه المؤسسات المالية و المقترضين.

6- أدى الأورو دورا في تغيير عملة الاحتياطي بشكل أكبر من الدولار الأمريكي و الين الياباني حيث كان أحد المكونات الرئيسية لاحتياطيات الدولية .

7- أتاح الاتحاد النقدي الأوروبي فرص تحويل الأصول النقدية و الخصوم النقدية إلى الأورو بدون تغيير في القيمة حيث لا يكون هناك مخاطر في فقدان أي قوة شرائية عن عملية التحول إلى الأورو.

8- يعتبر استقرار الأسعار أحد المظاهر الأساسية لأي سوق كفء و فعال لذا فإن هذا الاتحاد أتاح فرصة هذا الاستقرار نتيجة انخفاض معدلات التضخم في دول منطقة الأورو ،حيث نجد أنه خلال عام 1997 كان متوسط معدل التضخم في منطقة الأورو 1.6% و يعتبر هذا أدنى معدل للتضخم منذ حوالي 30 سنة في هذه المنطقة .[1]

5- الإطار المؤسسي لهيكل الاتحاد النقدي الأوروبي :[2]

تعددت عناصر النظام النقدي الأوروبي والتي تتمثل في البنك المركزي الأوروبي و البنوك المركزية الوطنية للدول الأعضاء ومجلس وزراء الاقتصاد والمالية الأوروبي واللجنة المالية الاقتصادية والمفوضية الأوروبية والبرلمان الأوروبي و فيما يلي شرح موجز لكل هذه العناصر:

5-1-البنك المركزي الأوروبي:

تم إنشاء البنك المركزي الأوروبي في عام 1998 في فرانكفورت و يتكون المجلس التنفيذي للبنك من رئيس البنك و نائبه وأربعة أعضاء آخرين من الدول الأعضاء في المنطقة ،و تتلخص مهام البنك المركزي الأوروبي في ما يلي : [3]

- رسم السياسة الائتمانية للدول الأوروبية الأعضاء ،وتقديم النصح و الإرشاد لمؤسسات و حكومات الاتحاد الأوروبي فيما يخص النظم المالية و النقدية .
- وضع السياسات الخاصة بإدارة الدين العام للدول الأعضاء ،وتحديد معدلات الفائدة .
- رسم سياسة سعر صرف الأورو ،و إدارة الاحتياطيات النقدية للدول الأعضاء.

---

[1] مركز البحوث - بنك مصر,العملة الأوروبية الموحدة اليورو , أوراق بنك مصر البحثية , العدد 7 سنة 1999,ص 17

[2]-Obstfeld ,mourisse, A Strategy for launching the Euro ,working paper,no6233,October,www.nber.org/papers/w6233.27/11/2012

- Paul Krugmane ,Maurice Obstfeld, Marc Melitz ,Gunther Capelle-Blancard, Matthieu Crozet,idip,p622

[3] – مركز البحوث- بنك مصر,مرجع سابق,ص 22.

- إدارة البحوث,العملة الأوروبية الموحدة,البنك الأهلي المصري , النشرة الاقتصادية , المجلد 51,سنة 1998 ،القاهرة,ص 13.

- تولي عملية إصدار و تداول الأورو و إدارة المعروض النقدي منها ،واتخاذ الإجراءات اللازمة لطباعة وسك العملة ،واستبدال العملات الأوروبية للدول المشاركة.
- السيطرة و المحافظة على معدلات التضخم عند النسب المتفق عليها من خلال استخدام آليات اسعار الفائدة ،التأثير التدريجي على مستويات المعروض النقدي،ويعتبر ذلك من أولويات المسؤوليات الملقاة على عاتق البنك.

5-2- البنوك المركزية الوطنية للدول الأعضاء:

تقوم هذه البنوك بتنفيذ السياسة النقدية التي يضعها البنك المركزي الأوروبي و المتمثلة في الحفاظ على استقرار الأسعار،و دعم السياسات العامة في الاتحاد من اجل المساهمة في تحقيق مستوى عال من العمالة و النمو المستدام وغير التضخمي ،و بالتالي يكون هناك تعاون مشترك بين البنك المركزي الذي يضع السياسة النقدية العامة و بين البنوك الوطنية التي تضطلع بالمسؤولية العملية في تنفيذ هذه السياسة و في إمداد النظام المالي بالسيولة المطلوبة ،تسوية مستوى أسعار الفائدة من خلال البرلمانات المقامة بواسطة المجلس الحكومي للبنك الأوروبي مع التدخل في أسواق الصرف الأجنبي و إدارته بواسطة البنوك المركزية المحلية .[1]

5-3- مجلس وزراء الاقتصاد و المالية الأوروبي:

يضم هذا المجلس وزراء المالية الأعضاء في الاتحاد الأوروبي و يعقد اجتماعه كل شهر بصفة دورية و يكون هذا المجلس مسئولا عن الخطوط العريضة للاقتصاد بصفة عامة على الاستمرار في استخدام الضغط لتشجيع تجنب العجز في الميزانيات للدول الأعضاء .

5-4- اللجنة المالية والاقتصادية:

تعد إحدى لجان مجلس وزراء الاقتصاد و المالية الأوروبي و تعرف أيضا باللجنة النقدية ،حيث تتكون من الأعضاء الرسميين في الاتحاد الأوروبي وعدد كبير من ممثلي البنوك المركزية الوطنية لهذه الدول وعضوين من المفوضية الأوروبية ،وتقوم هذه اللجنة بضمان تحقيق التناسق بين السياسات الاقتصادية اللامركزية للدول الأعضاء و السياسات النقدية المركزية الموحدة ،كما تقوم اللجنة بالإعداد لاجتماعات مجلس وزراء الاقتصاد و المالية الأوروبي .

5-5- المفوضية الأوروبية:

تعد المفوضية الأوروبية بمثابة الكيان التنفيذي للاتحاد الأوروبي ،ويتم تعيين أعضائها من قبل حكومات دول أعضاء الاتحاد ،وتختص المفوضية بالتأكد من احترام الدول الأعضاء لمعاهدات

---

[1] ابتسام محمد عبده فراج,العملة الأوروبية الموحدة" اليورو" و استقرار معدلات الصرف"دراسة مقارنة",رسالة ماجستير , كلية التجارة و إدارة الأعمال, جامعة حلوان2002, مصر,ص38.

-Représentation Permanente de la France auprès de l'Union européenne ,L'Union Economique et Monétaire, www.rpfrance.eu,15/03/2013

المنشئة للاتحاد الأوروبي و تطبيق قواعدها بطريقة سليمة و تراقب أثر النمو و الاستقرار الذي أقرته معاهدة "ماستريخت" وإقرار أي جزاءات نقدية على المخالفين،و إعداد برامج لتقارب الدول الأعضاء مع إعطاء التوصيات ،كما تقوم بإصدار القوانين و القرارات اللازمة لتنفيذ بنود معينة في المعاهدات.

5-6- البرلمان الأوروبي:

يعد البرلمان الأوروبي الجهة المسئولة لإعطاء الموافقة النهائية على ميزانية الاتحاد الأوروبي بالرغم من قدرته المحدودة على تعديلها ،ومن أهم وظائفه مناقشة التقرير السنوي الذي تقدمه المفوضية الأوروبية عن أداء الدول الأعضاء التي انضمت للوحدة النقدية ،اختيار المترشحين لعضوية المجلس التنفيذي في البنك المركزي الأوروبي ،المناقشة العامة للتقرير البنك السنوي ،وقد أسندت للبرلمانات سلطات استشارية و إشرافية على عمل المفوضية الأوروبية .[1]

6- الأزمات التي مر بها الاتحاد الأوروبي:

إن فقدان السيطرة على السياسة النقدية خلال الظروف العادية لا يعد أمرا ذا أهمية ،أما خلال الأزمات فإن انحرافها بشكل جذري يؤدي إلى نتائج عكسية ،و هذا ما حدث خلال الفترة 1989 و 1993 ،حيث كاد هذا الانحراف أن يسقط العمل بالنظام النقدي الأوروبي ،إلا أنه أدى في نهاية المطاف إلى ظهور الاتحاد النقدي الأوروبي،حيث رأى الاقتصاديون في تجربة الاتحاد النقدي الأوروبي إحدى الخبرات الاقتصادية الأكثر ثراء قامت تلك المجموعة الكبيرة بإيداع ثرواتها الاقتصادية في كيان كبير متعدد الجنسيات مثل البنك المركزي الأوروبي و ظهر على الساحة رأيان أحدهما يشيد بالمزايا القائمة على مستوى الاقتصاد الجزئي المتمثلة في السوق الضخمة و انخفاض تكلفة العمليات الجارية ،والآخرين محذرين من أن يؤدي الاتحاد النقدي إلى حالة من الركود و البطالة.

1-6- الأزمات التي مرت بها منطقة الأورو:

يعد نظام سعر الصرف الأمثل ذلك النظام الذي يتيح مستويات عالية للتنبؤ بالأسعار النسبية و يضمن سهولة التكيف مع الصدمات الاقتصادية ،وفي ظل نظام جيد الأداء يمكن أن يحقق القيام بالتجارة و الاستثمار دون القلق من تغير أسعار الصرف بشكل مفاجئ يهدد أرباحهم المنشودة ،ويبدو أن هذا النموذج الأمثل تم تحقيقه في ظل نظام "بريتن ووذز" عندما قلت تغيرات أسعار الصرف.

وقد شكلت أنظمة الصرف الثابتة مصدر إزعاج أكثر مما اعتبرت عوامل لتحقيق الاستقرار ، حيث أصبحت مادة خصبة لمخاطر المضاربات المكثفة التي خيمت على ثلاثة من الأحداث الدولية إبان فترة التسعينات ،في أوروبا من عام 1990-1993 ،و المكسيك بين عامي 94-1995،و أخيرا في شرق آسيا بين 97-1998 .

---

[1] مركز البحوث بنك مصر , مرجع سابق , ص 24

و بالرغم من النجاح الكبير للنظام النقدي الأوروبي في تحقيق الاستقرار في أسعار صرف عملات الدول الأعضاء منذ أوائل الثمانينات فقد تعرض إلى عدة أزمات في التسعينات كان أهمها أزمتي سبتمبر 1992 و 1993 ،حيث شكلت هاتين الأزمتين عقبتين أمام استكمال خطوات و مراحل الوحدة النقدية الأوروبية .

1-6- أزمة سبتمبر 1992:

يتمثل العامل الرئيسي للأزمة في إعادة توحيد ألمانيا عام 1990 ،حيث تحولت السياسة المالية لألمانيا بصورة كبيرة إلى سياسة توسعية تمثلت في ضخ الأموال إلى ألمانيا الشرقية ،وقد أدى هذا التوسع إلى ارتفاع معدل التضخم ،مما أدى برفع أسعار الفائدة من قبل البنك المركزي الألماني لكبح زيادة الطلب المحلي و تقليصه ،كما تم إرجاع تأثيرات الإجراءات على الشركاء التجاريين لألمانيا إلى مرتبة تالية في قائمة الاهتمامات الاقتصادية المحلية ،وأمام ارتفاع أسعار الفائدة الألمانية كان على الدول الأعضاء رفع أسعار فائدتهم للحفاظ على قيمة عملاتهم أمام المارك الألماني من الانخفاض ،وعليه تم المبالغة في تقييم أسعار الصرف الخاصة بالعديد من الدول،وقد أدى ذلك الارتفاع الى ارتفاع لأسعار الفائدة إلى جانب الركود العالمي و تراجع الإنتاج إلى حدوث فترة من الركود .[1] و تتلخص هذه الأزمة فيما يلي :

- حدوث حالة في عدم الاستقرار في آلية سعر الصرف (ERM) داخل النظام الأوروبي ،حيث انخفض الجنيه الإسترليني بمقدار 15% من قيمته مقابل المارك الألماني ،وانخفضت الليرة الايطالية بمقدار 7% مما ترتب عليه خروج كل من " البيزيتا الإسبانية "بنسبة 5%و انخفض الجنيه الايرلندي بنسبة 10%.[2]
- بدأت مشكلة الجنيه الإسترليني في أوت 1992 بسبب تدفق للأموال من الولايات المتحدة الأمريكية إلى ألمانيا مما أدى إلى ارتفاع في قيمة المارك الألماني بدرجة كبيرة حيث بلغ سعر صرف المارك مقابل الدولار الأمريكي 1.443 ،و هو أدني سعر مقابل المارك منذ الحرب العالمية الثانية ،ولقد أعقب ذلك إعلان وزير المالية الأمريكي خفض أسعر الفائدة على الدولار بهدف إنعاش الاقتصاد الأمريكي ،إذ أن الاقتصاد البريطاني أثناء تلك الفترة كان يعاني من مشاكل كان أهمها حالة الركود و ارتفاع معدلات البطالة ،وقد أدى ارتفاع المارك إلى تدهور الإسترليني ،و لمنع تدهور قيمة الإسترليني و المحافظة على مكانته في آلية سعر الصرف الأوروبي قام البنك المركزي البريطاني في 1992/9/16 بشراء ما يقارب من عشرة مليارات

---

(1) ساموبلسون و نورد هاوس ,مرجع سابق,ص 674

(2) عمر سالمان,مرجع سابق,ص ص 26-27

- L'ÉVOLUTION DE L'UNION ÉCONOMIQUE ET MONETAIRE, www.europarl.europa.eu/ftu/pdf/fr/FTU_5.1.pdf,../03/2013

من الجنيهات الإسترلينية ،كذلك تم رفع سعر الفائدة على الإسترليني مرتين ،إلا أن هذه المحاولات لم تستطع الحفاظ على قيمة الإسترليني ضمن آلية سعر الصرف الأوروبي ،و إزاء هذا الموقف قررت الحكومة البريطانية الخروج من آلية سعر الصرف .[1]

- و فيما يخص وضع قيمة الليرة الايطالية فقد انخفضت قيمتها بحوالي 7 % و ترجع بداية الأزمة التي واجهتها الليرة الايطالية إلى أكتوبر 1991 ،وذلك عندما قام البنك المركزي الألماني برفع أسعار الفائدة على المارك بغرض مواجهة التضخم وكذا زيادة الاقتراض لمواجهة تكاليف الوحدة مع ألمانيا الشرقية ،وقد أدى رفع سعر الفائدة إلى تدفق الأموال إلى ألمانيا و في نفس الوقت أدى ذلك إلى عجز ميزان المدفوعات الايطالي نظرا لأن الأموال التي كانت تتدفق على البنوك الايطالية اتجهت إلى البنوك الألمانية ،و لمواجهة ذلك قام البنك الايطالي برفع سعر الخصم أكثر من مرة للمحافظة على سعر صرف الليرة ،إضافة إلى أن ظروف الاقتصاد الايطالي الداخلية ساعدت على خفض سعر الليرة ،حيث انخفض معدل النمو إلى الناتج المحلي الإجمالي 1.2 % عام 1992،و كذلك ارتفاع معدل التضخم إلى 5.4 % و ارتفع معدل البطالة إلى 11.1% و ارتفع عجز الموازنة العامة إلى 11% من الناتج المحلي الإجمالي ،وقد أدت هذه الظروف الداخلية و الخارجية إلى تخفيض سعر الليرة و تجميد عضويتها في آلية سعر الصرف الأوروبي.

2-6- أزمة أوت 1993:

تعرضت آلية سعر الصرف الأوربي لأزمة خطيرة عام 1993 عند تعرض الفرنك الفرنسي خلال جويلية 1993 للعديد من المشاكل ،حيث تراجع سعره بشكل مفاجئ أمام المارك الألماني إلى مستوى 3.42 فرنك للمارك مقتربا من أدنى مستوى له داخل آلية سعر الصرف الأوروبي ،وفي نفس الوقت كانت أسعار الفائدة على الفرنك الفرنسي تشهد ارتفاعا بالمقارنة بالفائدة على المارك الألماني ،و يرجع الانخفاض في المارك الألماني إلى التوقعات المتشائمة بخصوص مستقبل الاقتصاد الفرنسي خاصة فيما يتعلق بمعدلات البطالة و النمو الاقتصادي.

ثم جاء قرار البنك المركزي الألماني بعدم تغيير سعر الخصم البالغ 6.75% في 29 جويليه 1993،ولقد تعرضت أسواق العملات الأوروبية بسبب هذا القرار لتذبذبات شديدة حيث أدى إلى اندفاع المستثمرين في العملات الأوروبية إلى بيع العملات الضعيفة مثل الفرنك الفرنسي و البيزيتا الاسبانية و الاسكودا البرتغالية و الكرون الدنمركي.

وبذلت البنوك المركزية بالجماعة الأوروبية جهدها لمنع المضاربين بأسواق العملات من القضاء على آلية سعر الصرف الأوروبي ،ولقد توصل وزراء المالية للجماعة الأوروبية في

---

[1] محمد محمود عبد الرحمن خليل,تحرير أسعار الصرف في مصر واثر نظام النقد الأوروبي على الجنيه المصري,رسالة ماجستير ,كلية التجارة جامعة عين شمس,2002,ص ص 28-29.

1993/8/2 إلى اتفاق يتم بمقتضاه توسيع هامش أسعار العملات في النظام الأوروبي فيما عدا المارك و الجيلدر الهولندي إلى نسبة 15% بدلا من النسبة السابقة 2.25% للعملات القوية و 6% للعملات الضعيفة ،وبعد هذا الاتفاق فإن صورة النظام أصبحت كما يلي :[1]

1- نظام الصرف الأوروبي القديم:و يضم كل من المارك الألماني و الجيلدر الهولندي.

2- نظام الصرف الأوروبي الجديد : يتضمن هامش تغير الأسعار بمقدار 15% و يضم كل من الفرنك الفرنسي و الفرنك البلجيكي و الكرونة الدانمركية والبيزيتا الاسبانية و الجنيه الايرلندي و الاسكودا البرتغالي و الدراخما اليونانية.

3- خروج الجنيه الإسترليني بالكامل من(ERM2)،كما أدت هذه النوعية من الأزمات التي تعرض لها النظام النقدي الأوروبي إلى قيام جهات الاختصاص في الاتحاد الأوروبي بمحاولة التعرف على الأسباب الحقيقية التي تسبب هذه الأزمات و كيفية تلافيها في المستقبل .

وقد أجمعت معظم الآراء على أن هناك مجموعة من العوامل أدت إلى هذه الأزمات و هي:

1- حالة الركود العام الذي أصاب الاقتصاد العالمي ،مما ادى إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية و خاصة المرتبطة بالتجارة العالمية و معدلات النمو الاقتصادي و امتداد أثرها في النهاية إلى أسعار صرف العملات الأوروبية.

2- النشاط الزائد لعمليات المضاربة في أسواق المال الدولية على عملات دول الاتحاد الأوروبي لتحقيق الربح.

3- وجود عدم اقتناع من بعض دول الاتحاد الأوروبي بالجدول الزمني لانتقال سلطة التحكم في السياسة النقدية من السلطات الوطنية إلى المفوضية الأوروبية ،وكذلك وجود تخوف من التأثير على السلطة الوطنية للدول الأوروبية.

4- عدم قدرة بعض الدول الأعضاء على تحمل الآثار السلبية لانخفاض قيمة عملاتها إلى أقل من الحد الأدنى لهوامش التذبذب داخل نظام النقد الأوروبي وهو ما حدث مع كل من بريطانيا و ايطاليا في عام 1992 و انتهى بخروجهما من النظام النقدي الأوروبي.

5- وجود تفاوت ملحوظ في الأداء الاقتصادي للدول الأعضاء انعكس في تفاوت كبير بين مؤشراتها الاقتصادية مثل التضخم و عجز الموازنة و سعر الفائدة ،و بالتالي كان هناك تناقض بين أهداف السياسة الاقتصادية في الدول الأعضاء ،وكان هناك صعوبة في التنسيق بين هذه السياسات ،وهو ما جعل حتمية لانجاز نوع من التقارب في الأداء الاقتصادي للدول الأعضاء قبل دخولها في النظام النقدي الأوروبي لتلافي مثل هذه الأزمات و ليسهل التنسيق بين سياساتها الاقتصادية و خاصة في المجال المالي و النقدي.

---

[1] مغاوري شلبي علي ،مرجع سابق,ص 16

خلاصة الفصل الأول:

تم في هذا الفصل دراسة الأزمات المالية من خلال التطرق إلى مفهومها و أنواعها و مظاهرها و أعراضها و الأسباب المؤدية إليها ،ثم إلى مفهوم أزمة الديون السيادية و أسباب نشوئها و المشاكل الناجمة عنها ،إضافة إلى طرق تسويتها .

و قد زادت ازمة الديون السيادية بشكل كبير في الاونة الاخيرة فمع تصاعد ارقام الديون السيادية ومع تفاقم اعباء خدماتها تتزايد مصاعب تسديد هذه الديون و ترتفع حالات توقف البلدان المدينة عن السداد و يزداد عدم الاطمئنان من قبل الدول و المؤسسات الدولية الدائنة على اموالهم مما ينعكس بالطبع على قيمة القروض المقدمة الى البلد المدين بصفة خاصة ،و لم يكن تزايد الاهتمام بمشاكل الديون للدول المتقدمة نتيجة الشعور بعدم قدرتها على خدمة ديونها ،و انما بسبب ما قد يترتب عليه من اثار على الاقتصاد العالمي ككل ،حيث اصبح المجتمع الدولي ينظر الى مشكلة الديون ليست فقط على انها مشكلة بين الدولة الدائنة و المدينة و انما مشكلة تهم الاقتصاد الدولي بصفة عامة.

كما تم في هذا الفصل دراسة نظرية منطقة العملة المثلى حيث تم تحديد مفهومها و مراحل تطورها , ففي الستينات و السبعينات من القرن الماضي ركزت النظرية على ثلاث معايير تتمثل في سهولة حركة عنصر العمل و رأس المال ،وتميز المنطقة بدرجة عالية من الانفتاح الاقتصادي و بتنوع الهيكل الاقتصادي ،وقد تم إضافة معايير أخرى من أهمها معيار تشابه الصدمات التي تتعرض لها الدول المعنية و معيار تشابه الأهداف الاقتصادية .

و قد تم عرض كل معيار من هذه المعايير من خلال الإطار النظري الذي يستند إليه مع توضيح أهم الانتقادات الموجهة إليه , فمن ناحية تتمثل في عدم واقعية الافتراضات ،ومن ناحية أخرى تعرضت منطقة العملة المثلى إلى انتقادات تتمثل في تداخل بعض المعايير فيصعب التفرقة بين معيار تشابه الصدمات و معيار تشابه الأهداف الاقتصادية ،كما أن "ماكينون" ربط بين معيار حجم الاقتصاد و درجة الانفتاح ،أما كينين فقد ربط بين درجة تنوع هيكل الإنتاج و حركة عنصر العمل .

و لا تكمل المعايير السابقة بعضها البعض لوجود تناقض بين بعض المعايير و مثال ذلك أن ماكنون يرشح الدول الصغيرة لتكوين اتحاد العملة و تبني نظام ثابت للصرف على أساس معيار درجة الانفتاح الاقتصادي غير آن كينين يرى أن الاقتصادات الصغيرة أقل تنوعا و بالتالي تفضل نظام سعر الصرف المرن.كما تم عرض أهم مزايا و تكاليف العملة و المراحل التي يمكن لاتحاد نقدي المرور بها و محددات إنشاء منطقة عملة مثلى

من خلال دراسة هذا الفصل يتضح أهمية دراسة العلاقات الاقتصادية الدولية على النطاق العالمي و الإقليمي نظرا للآثار المتبادلة بين الدول و للتغيرات الاقتصادية و السياسية العالمية حيث أن الاندماج و التكتل الاقتصادي من أهم ما تسعى إليه دول العالم خصوصا مرحلة ما بعد الستينات حيث

الانتقال من صيغة التكتلات العسكرية إلى عمليات التكامل الاقتصادي ،ويضرب النموذج الأوروبي المثال على ذلك,حيث أصبح يمثل احد الجوانب الأساسية في النظام النقدي العالمي,الذي نتج عنه منطقة اقتصادية تضم 17 دولة قامت بتثبيت أسعار صرف عملاتها.

ففكرة التكامل الأوروبي نشأت عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية بين البلدان المتخاصمة وتمثلت خطوتها الأولى في إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم و الصلب و التي كانت مقدمة لتوقيع معاهدة روما عام 1957 بين كل من بلجيكا،و فرنسا ،وألمانيا ،وايطاليا،وهولندا ،و لوكسمبورغ،تم على أثرها إنشاء سوق أوروبية مشتركة .

ففي عام 1958 بدأ التفكير في إنشاء نظام نقدي يضمن استقرار أسعار الصرف و يساعد على اندماج اقتصادياتها ،خاصة بعد المشاكل التي شهدتها السياسة الزراعية المشتركة التي أعاقت التعاون النقدي الأوروبي ،و ما زاد من إصرار الدول الأوروبية على إنشاء اتحاد نقدي هو التقلبات التي شهدها النظام النقد الدولي في فترة السبعينات وبذلك ظهرت الحاجة لإصدار عملة موحدة بدأت بإنشاء الثعبان الأوروبي ثم النظام النقدي الأوروبي .

كما تعد معاهدة "ماستريخت" نقطة التحول نحو تحقيق الاتحاد الاقتصادي و النقدي التي تم التصديق عليها من قبل دول الاتحاد الأوروبي عام 1993 حيث نقلت المعاهدة التكامل الاقتصادي بين دول الاتحاد إلى مرحلة أعلى بوضعها شروطا و جدولا زمنيا ،إلا أنه سرعان ما واجهت صعوبات عديدة تتمثل أساسا في أزمتي سبتمبر عام 1992 وأزمة أوت 1993.

استطاعت دول منطقة الأورو من خلال الاتحاد النقدي و الاقتصادي اجتياز العديد من الصعاب و الاقتراب من تحقيق وحدة اقتصادية ،و ذلك من خلال إقامة اتحاد جمركي ،ثم سوق مشتركة ،ثم نحو بناء اتحاد اقتصادي و نقدي يكون قاعدة لتحقيق وحدة سياسية ،حيث تحركت في هذا المسار من تكامل إقليمي كبير متزايد عبر الزمن ،الى كيان اصبح فيه من يرغب بالخروج من الوحدة النقدية ،و قد غيرت الأزمة المالية الحالية لمنطقة الاورو من هذا الاتجاه .

الفصـــــــــــــــل الثـــانـــي:

أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو المظاهر،الأسباب،التداعيات

،وسبل العلاج

المبحث الأول: مظاهر تطور أزمة الديون السيادية في بلدان أعضاء منطقة الأورو

المبحث الثاني: أسباب تفاقم أزمة الديون السيادية في منطقة الأورو

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية للازمة الديون السيادية على بعض الدول المتقدمة و النامية و منطقة الأورو

المبحث الرابع: جهود المنطقة لاحتواء الأزمة و سبل مواجهتها

مقدمة الفصل الثاني:

زادت حالات العجز في الميزانيات العامة على المستوى العالم بعد الأزمة العالمية بصورة كبيرة ،وأثرت على مستوى النشاط الاقتصادي في أغلب البلدان المتقدمة و النامية ،كما أضرت بالموارد العامة و حدث تراجع كبير في أوضاعها المالية بسبب ارتفاع الدين السيادي الذي يتوقع أن يستمر لسنوات متتالية .

و قد تأثرت منطقة الأورو بأزمة الديون السيادية و تركزت في عدد قليل منها و التي كان لها تأثير على الأسواق المالية في كافة المنطقة ،ولسوء الحظ فإن التكامل الاقتصادي و المالي الذي ساعد هذه الدول للحاق بأوروبا المتقدمة قد جعلها اليوم عرضة لمخاطر الأزمة ،و أصبحت الأسواق المالية غير مستقرة بشكل متزايد نتيجة للزيادات الكبيرة في مستويات الديون و عدم اليقين بشأن مستقبل السياسات المالية و النقدية ،و مع وصول الديون إلى مستويات قياسية لم تسجلها في أي وقت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية يظل تخفيض معدلات العجز من أولوياتها ،و من أولويات معظم الاقتصادات المتقدمة بوضع سياسات لتخفيضها إلى مستويات مقبولة في ظل مناخ اقتصادي عالمي متردي تسوده درجة عالية من عدم اليقين.

إن إنشاء العملة الأوروبية الموحدة وضع حدا لتخفيض قيمة عملات دولها الأعضاء ،و أتاحت إقامة الاستقرار الاقتصادي و النقدي للاقتصاداتها ،و تم تعزيز التجارة البينية في المنطقة حيث زادت بنسبة 10%-15% ،واستفادت اقتصادات الفائض على الخصوص ألمانيا من التنافسية في الشمال ،و سهلت العملة إلى حد كبير حركة التجارة الخارجية و الخدمات و العمالة و رأس المال ،وألغت تكاليف المعاملات و تحويل العملة ،ومن ثم عمقت التكامل الاقتصادي و حققت طموح أوروبا في أن تصبح قوة اقتصادية عالمية في مواجهة الولايات المتحدة ،و كعملة احتياط في العالم بالتوازي مع الدولار الأمريكي ،وعند بداية الأزمة العالمية عام 2008 جاءت تأثيرات الأزمة أخف عليها بالمقارنة باقتصادات أوروبا غير المنظمة في الوحدة النقدية .

إن ضخامة الديون السيادية في بعض دول أعضائها حالت دون تحقيق كامل طموحاتها ،و تحاول في الوضع الراهن وضع ديونها السيادية تحت السيطرة ،غير أن استجابة هذه المحاولات من قبل الأسواق المالية لا تزال ضعيفة ،في ظل التوقعات بارتفاع مخاطر التوقف عن السداد في كل من اليونان و البرتغال و ايرلندا واسبانيا و ايطاليا ،وبذلك تواجه منطقة الأورو تحديات مالية خطيرة ،إضافة إلى الركود وما يفرضه من تأثير مباشر أو غير مباشر على المالية العامة ،حيث يتضمن التأثير المباشر تكلفة الدفعة التنشيطية من المالية العامة التي أبدلت الطلب الخاص بالطلب العام و

دعم القطاع المالي ،بينما التأثير غير المباشر يتضمن خسارة إيرادات المنطقة من الضرائب واشتراكات الضمان الاجتماعي ،و تكلفة التثبيت التلقائي مثل إعانات البطالة ،والخسارة في الناتج و التي ترفع الدين العام أكبر حجما من الدخل القومي.

تم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث ،يتطرق المبحث الأول إلى مظاهر تطور أزمة الديون السيادية في البلدان الأعضاء في منطقة الأورو ،أما المبحث الثاني فيتناول الأسباب التي أدت إلى الأزمة ،و يقدم المبحث الثالث الآثار الاقتصادية للازمة على الدول المتقدمة و النامية والآثار الاقتصادية على منطقة الأورو ،و أما المبحث الرابع فيعرض جهود المنطقة لاحتواء الأزمة و سبل مواجهتها.

المبحث الأول : مظاهر تطور أزمة الديون السيادية في بلدان أعضاء منطقة الأورو:

أثرت أزمة الديون السيادية على منطقة الأورو في معظم متغيراتها الاقتصادية بوجه عام ،و على دولها الأعضاء منفردة بصفة خاصة ،خصوصا منها دول الجنوب (اليونان ،البرتغال ،ايطاليا ،ايرلندا ،اسبانيا)،التي لم تستطع اللحاق بدول الشمال الأكثر تطورا(ألمانيا ،بلجيكا ،فرنسا ،هولندا ،النمسا ،فنلندا) ،و تعد مظاهر الأزمة هي نتيجة في نفس الوقت ،حيث جاءت مشكلة العثور على حلول من قبل صناع السياسة الأوربيين للخروج من الأزمة بمثابة مشكلة يصعب حلها.

المطلب الأول :مظاهر أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو

تميل احتمالات النمو في منطقة الأورو نحو الجانب السلبي في دول الجنوب اكبر منها في دول الشمال ،و من ثم هل يمكن للاستثمار أن يقدم دفعة نحو النمو في ظل ارتفاع مستويات البطالة والزيادة في عائدات السندات المصرفية و الحكومية في مختلف دولها الأعضاء خصوصا أن هذه الزيادات تنتقل إلى تكاليف تمويل الشركات؟

1- انخفاض معدل النمو في منطقة الأورو:

على الرغم من الارتفاع المستمر للناتج المحلي الإجمالي لمنطقة الأورو منذ 2003 ،فقد انخفض معدل النمو من 2.7 %عام 2007 إلى 0.9% عام 2008 ،ثم إلى انكماش بلغ معدله في حدود 6% عام 2009 [1] ،نتيجة تأثر المنطقة بالخسائر التي تحملتها المصارف الأوروبية ،و الخسائر الناجمة عن أزمة الرهن العقاري - فاستثماراتها ترتبط بنسبة اكبر مع الولايات المتحدة الأمريكية - و الآثار الانكماشية على أسواق الأوراق المالية العالمية ،إضافة إلى ارتفاع قيمة سعر صرف الأورو .

إن ارتفاع النمو في منطقة الأورو في الربع الأول من عام 2011 يرجع في أساسه إلى عمليات التحفيز النقدي و ليس إلى العوامل الذاتية ،إذ سجل في الربع الثاني من نفس العام انخفاضا ناتجا عن ارتفاع أسعار السلع الأولية مقارنة بالدخول المتاحة الحقيقية و استمرار التقشف المالي ،و لم تحقق منطقة الأورو أي نمو ايجابي في عام 2012 ،و توقف النمو في الربع الأول و تبعه انكماش لربعين

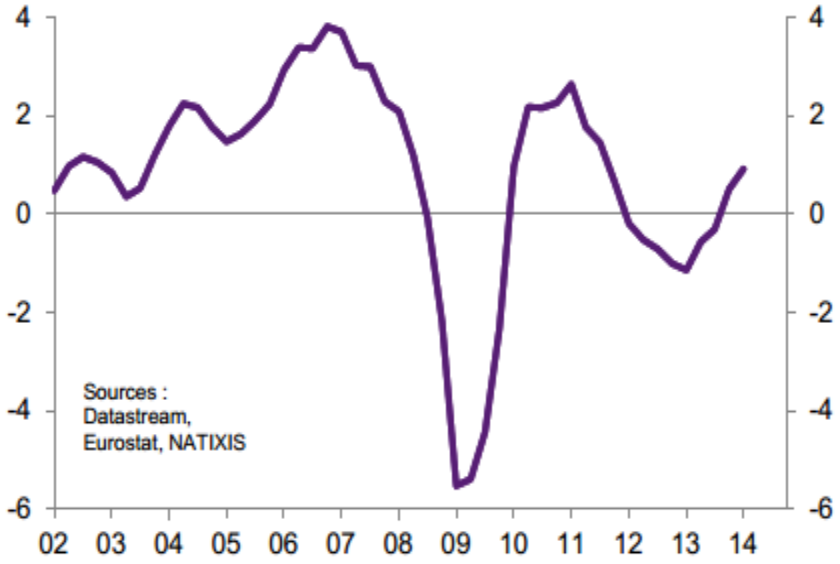
---

[1]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010 ,ص 04.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011,ص 3

متتاليين بنسبة -0.2% و -0.1% للربع الثاني و الثالث على التوالي ،و تبع ذلك عام 2013 و بحلول عام 2014 بدأت المنطقة تحقق نمو ايجابي لا يتعدى معدله 2 %،و الشكل الآتي يوضح ذلك .

شكل رقم (1)

نمو الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة الأورو %



Source :Patrick Artus,2015:la grande désillusion ,Flash marches recherche économique Natixis ,5aout 2014-n 623,p05.

ووفقا إلى إحصائيات صندوق النقد الدولي فقد اقتصر معدل النمو في منطقة الأورو على 1.4%عام 2011 ،وذلك مقارنة بمعدل نمو 1.9% في عام 2010 ،و أكبر تراجع في معدلات نمو الناتج في الدول منفردة تحقق في الدول المعروفة بمجموعة دول الجنوب ،فقد حققت اليونان أكبر معدل نمو سالب في الربع الرابع من 2011 الذي بلغ 7% ،وهي نسبة مرتفعة للغاية ،كذلك حققت البرتغال معدل نمو سالب بنسبة 2.7 %، وفي أيرلندا بلغ معدل النمو -1.9% (في الربع الثالث من 2011) ،كما حققت إيطاليا معدل نمو سالب بنسبة 0.5%،[1] و تعتبر اسبانيا الدولة الوحيدة التي حقت نمو موجب بمعدل نمو قدره 0.3% في هذه المجموعة.

و تتضمن بقية المنطقة اقتصادات متنوعة كان معظم نموها بمعدلات أقل من متوسطات ما قبل الأزمة ،و تعاني كل من ايطاليا و اسبانيا تزايد التقلبات السوقية و استمرار ارتفاع الفروق على عائد السندات ،و لقد شكلت الاضطرابات المالية الحالية عبئا على النشاط الاقتصادي من خلال انخفاض الثقة حيث أصبحت المصارف و البنوك تميز بين ما تقدمه من قروض للمستثمرين و للحكومات ،إذ

[1]EMBARGO ,situation et perspectives de l économie mondial 2013,p02,www.un.org.

نلاحظ تحيز في الأموال باتجاه الأماكن الأقل خطورة ،وبالتالي انخفاض في تمويل المشروعات العامة و الخاصة و ارتفاع العائد على السندات في البلدان الواقعة في الأزمة.

ففي كل من اليونان و ايرلندا و البرتغال حققت معدلات نمو أقل بكثير من معدلات ما قبل الأزمة بسبب التصحيحات الاقتصادية المطبقة ،ولقد كان هناك اختلاف بين دول أعضاء الشمال الأكثر تطورا و الجنوب الأقل تقدما ،من حيث تحقيق النمو فقد اعتمدت بلدان الشمال على الصادرات بينما دول الجنوب على الطلب المحلي الذي تم تمويله عن طريق الاقتراض من بلدان الشمال .

و بخصوص الأداء الاقتصادي في كل من ألمانيا و هولندا و ايرلندا فسجل معدلات قريبة من المتوسط السائد قبل الأزمة و بزيادة طفيفة في الطاقة الإنتاجية أو بدون زيادة ،و هناك بعض اقتصاداتها تتعافى من الأزمة الأخيرة لتصديها للنظم المصرفية الضعيفة .[1] و يرجع هذا الركود الكبير في الغالب -وهو نتيجة وسبب في آن واحد - إلى نقص كبير في إيرادات الضرائب الناتج عن انخفاض في الدخول المترتب على سياسات التقشف المالي .

و في ظل المناخ الراهن فإن البنوك المركزية في كثير من اقتصادات منطقة الأورو غير قادرة على تقديم دفعة تنشيطية نقدية معتبرة نظرا لارتفاع أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية ،و في نفس الوقت فإن الأخذ بالتقشف المالي من جانب كثير من الدول الأعضاء أضر بالطلب المحلي ،وأدى إلى انخفاض أكبر في الدخول نظرا لعدم استطاعة كافة الدول الأعضاء من تقليل قيمة عملتها لزيادة صافي الصادرات.

2- ارتفاع مستويات الديون لدول أعضاء منطقة الأورو:

و من الملاحظ خلال هذه الأزمة ارتفاع مستويات الديون لدى أغلب دول منطقة الأورو ،بسبب تكدس التزامات مالية حكومية في ظل مناخ اقتصادي متردي ،و درجة كبيرة من عدم الثقة إلى رفع مخاطر الملاءة المالية و تكلفة الاقتراض ،وحد من قدرة الحكومة على استخدام السياسة المالية العامة كأداة لمعالجة الأزمة .

إن ارتفاع أسعار الفائدة الناتج عن ارتفاع الديون كانت لها آثار سلبية على النمو الاقتصادي في ظل غياب تخفيض أسعار صرف العملة لزيادة صافي الصادرات وتقليل قيمة الواردات ،إضافة إلى عدم توفر الوقت المناسب لانتهاج سياسة نقدية توسعية أدت إلى الإضرار بالطلب الكلي ،و الجدول التالي يوضح نسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي لدول منطقة الأورو.

[1] آفاق الاقتصاد العالمي ,تباطؤ النمو و تصاعد في المخاطر,صندوق النقد الدولي ,سبتمبر 2011,ص 78

جدول رقم(2)

النسبة المئوية للدين الحكومي الصافي من الناتج المحلي الإجمالي لدول منطقة الأورو 03-2013

الدولة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
النمسا	43.051	45.134	44.389	43.094	40.877	42.030	49.192	52.791	52.202	53.292	53.405
بلجيكا	90.143	83.606	81.963	77.029	73.068	73.314	79.518	79.671	81.175	81.817	82.030
قبرص	69.587	71.579	70.815	65.443	58.796	48.891	58.532	61.339	71.068	85.547	112.011
استونيا	-5.519	-6.580	-7.449	-8.753	-8.598	-5.739	-6.880	-5.590	-3.831	-0.254	-0.825
فنلندا	-38.443	-46.674	-58.591	-69.424	-72.521	-52.292	-62.848	-65.561	-54.255	-55.422	-52.473
فرنسا	56.748	58.663	60.615	59.612	59.551	62.270	72.040	76.098	78.590	83.975	87.618
ألمانيا	48.331	50.606	53.236	52.826	50.001	50.006	56.537	58.226	56.518	58.072	55.716
اليونان	97.444	98.862	101.22	107.469	107.232	112.90	129.688	148.329	170.32	153.496	168.467
ايرلندا	30.749	29.465	27.260	24.625	24.988	44.489	64.859	92.175	106.46	117.12	100.311
ايطاليا	104.13	103.71	105.72	106.34	103.27	106.08	116.42	119.28	120.80	126.97	110.705
لوكسمبورغ	6.216	6.352	6.070	6.681	6.673	14.436	15.338	19.227	18.309	21.138	22.870
مالطا	65.994	69.792	67.950	62.488	60.715	60.913	66.381	67.404	70.273	70.799	71.723
هولندا	52.000	52.400	51.822	47.373	45.295	58.459	60.758	63.149	65.484	32.389	35.345
البرتغال	55.700	57.459	62.533	63.685	68.266	71.582	83.051	93.231	107.98	114.022	118.397
سلوفاكيا	41.829	42.488	34.155	30.489	29.378	27.862	35.563	40.988	43.282	52.386	54.867
سلوفينيا	27.551	27.335	26.764	26.427	23.070	21.963	35.014	38.579	46.872	54.332	73.024
اسبانيا	48.786	46.255	43.165	39.679	36.301	40.172	53.917	61.316	69.117	52.692	60.444

Source : The International Monetary Fund IMF, World Economic and Financial Surveys World Economic Outlook Database 2014,http:/ *www.**imf**.org/external/pubs/ft/weo/2014/weodata /index.aspx*

نلاحظ من الجدول أن كل من قبرص ،فرنسا اليونان ،ايرلندا ،ايطاليا ،مالطا ،هولندا البرتغال ،سلوفاكيا ،سلوفينيا ،اسبانيا قد ارتفعت نسبة ديونها الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي أثناء حدوث الأزمة ،و باستثناء ألمانيا و سلوفاكيا و استونيا ،وظلت نسبة الديون الحكومية في بلدن أخرى من منطقة الأورو في انخفاض قبل عام 2008 ،غير أن كل من قبرص ،بلجيكا و اسبانيا فترجع نسبة ديونها العالية إلى ما قبل الأزمة ،وكان متوسط العجز المالي في منطقة الأورو عام 2007 يقدر بـ 0,6 % فقط قبل أن يرتفع إلى 7 %خلال أزمتها المالية.

و قد حاول المصرف الأمريكي "ويليز فارغر" تقدير حجم الدين الأوروبي عام 2011 ،حيث وجد ديونها السيادية لدول الجنوب قد بلغت 3 تريليون أورو ما يعادل 4 تريليون دولار ،وتنفرد ايطاليا

بدين يقدر بـ 60 %منه ،و اسبانيا بالنصف المتبقي و يتوزع الرصيد المتبقي بين كل من ايرلندا و البرتغال و اليونان .[1]

لقد أضرت الشروط التقشفية بالنمو والدين السـيادي في منطقة الأورو خصوصا في اليونان إذ ارتفعت نسبة دينـها الحكومي إلى ناتجها المحلي الإجمالي من 129.264%عـام 2009 إلى حدود 170% عـام 2013 ،و قد تلقى اليونان حزمة مساعدات في الربع الثاني من عام 2010 مقابل التزامـه بالقيام بإصلاحـات لتحـسين وضعيته المالية ،إلا أنها عكست المطلوب وألزمته بالسعي إلى حزمة مساعدات ثانية وأكبر في منتصف عام 2011،كما أدت إلى عجز متواصل ومستمر في الموازنة ،وانخفاض حاد في النمو المالي لعدد من دولها الأعضاء ،بحيث إن نسبة ديونها الحكومية إزاء الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفعت بحدة نتيجة هذه الشروط كما يظهره الجدول أعلاه.

و في ظل الارتفاع في معدلات البطالة و مستويات الديون السيادية بصورة غير مسبوقة منذ الحرب العالمية الثانية ،والذي يرجع في الأساس إلى انخفاض في معدل الاستثمار وهو ما سنتناوله في العنصر الأتي.

3- انخفاض معدل الاستثمار في معظم دول منطقة الأورو:

إن انخفاض النمو واستمرار ارتفاع نسبة الديون ومعدلات البطالة يوضح مدى المشكلة التي تواجه صانعي السياسة في المنطقة ،فالتخفيف من معدلات البطالة يقتضي ضرورة زيادة معدلات الاستثمار لفتح المزيد من الوظائف الجديدة للشباب خاصة من الداخلين الجدد لسوق العمل ،فتراجع معدل الاستثمار إلى الناتج في أغلب دول المنطقة ينذر باستمرار الأزمة ،ففي اسبانيا تراجع من30.977 %عام 2007 إلى 19.636 %عام 2012 ،كما قدر هذا المعدل بـ 13.595% مقارنة بنسبة 26.647% في عام 2007 ،و الجدول التالي يوضح ذلك.

و أدت الوحدة النقدية في بدايتها إلى تقارب في أسعار الفائدة على السندات السيادية ،و تحقق انخفاض تكلفة الاقتراض في دول الجنوب آليا من دون الرجوع إلى العجز في أوضاعها الاستثمارية ،وبحلول عام 2005 انخفضت العائدات الاستثمارية لدول منطقة الأورو و تراوحت حول مستوى 2.5%.

و يعتبر انخفاض أسعار الفائدة ميزة نتيجة للوحدة النقدية لدورها في زيادة النشاط الاقتصادي و تخفيض أعباء الدين و خدمته ،و تعتبر عكس ذلك إذا قامت الدول الأعضاء في الإسراف في الإنفاق

---

(1) أزمة الديون في منطقة اليورو: 3 قواسم مشتركة مهدت للانفجار،2012/05/02
ww.almanar.com.lb/wap/edetails.php?cid=41&eid=229609

حيث أنها تغري قطاعات مثل المصارف على زيادة التمويل خصوصا من المصارف الخارجية و إعادة ضخها في شكل استثمارات محلية .

جدول رقم (3)

مجمل الاستثمارات من الناتج المحلي الإجمالي في منطقة الأورو من 2000-2013

الدولة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
النمسا	**32.289**	**33.148**	**33.066**	**33.785**	**38.697**	**38.637**	**29.970**	**18.452**	**20.254**	**24.757**	**27.629**	**21.556**
بلجيكا	**19.159**	**19.359**	**20.895**	**21.932**	**22.450**	**22.978**	**24.004**	**19.812**	**20.566**	**21.764**	**21.242**	**19.859**
قبرص	**18.213**	**15.905**	**19.375**	**19.720**	**20.506**	**21.685**	**23.337**	**19.637**	**19.730**	**17.303**	**14.896**	**11.466**
استونيا	**32.289**	**33.148**	**33.066**	**33.785**	**38.697**	**38.637**	**29.970**	**18.452**	**20.254**	**24.757**	**28.182**	**26.883**
فنلندا	**19.101**	**19.371**	**19.949**	**21.798**	**21.264**	**22.852**	**22.224**	**18.518**	**18.507**	**20.896**	**19.849**	**18.744**
فرنسا	**18.582**	**18.458**	**19.214**	**19.971**	**20.866**	**21.958**	**21.948**	**18.952**	**19.264**	**20.640**	**19.797**	**19.362**
ألمانيا	**18.072**	**17.853**	**17.631**	**17.269**	**18.135**	**19.261**	**19.259**	**16.455**	**17.488**	**18.264**	**17.262**	**16.748**
لاتيفيا	**32.289**	**33.148**	**33.066**	**33.785**	**38.697**	**38.637**	**29.970**	**18.452**	**20.254**	**24.757**	**25.532**	**22.857**
اليونان	**22.308**	**24.476**	**22.507**	**21.405**	**24.647**	**26.721**	**24.012**	**18.575**	**17.535**	**16.109**	**13.685**	**13.008**
ايرلندا	**22.121**	**23.293**	**24.683**	**27.210**	**28.084**	**26.176**	**21.799**	**14.950**	**11.625**	**10.276**	**10.864**	**11.507**
ايطاليا	**21.318**	**20.882**	**20.995**	**20.893**	**21.806**	**22.116**	**21.639**	**18.851**	**20.051**	**19.494**	**17.957**	**17.055**
لوكسمبورغ	**21.935**	**22.066**	**21.679**	**22.443**	**20.287**	**20.963**	**21.521**	**16.476**	**19.401**	**21.106**	**21.301**	**21.537**
مالطا	**15.353**	**17.680**	**18.238**	**20.968**	**21.850**	**21.577**	**20.022**	**18.185**	**16.896**	**12.911**	**13.512**	**13.477**
هولندا	**19.687**	**19.308**	**18.984**	**19.013**	**20.009**	**20.429**	**20.498**	**18.403**	**17.981**	**18.092**	**17.533**	**16.218**
البرتغال	**25.741**	**23.489**	**23.984**	**23.547**	**23.051**	**22.828**	**23.152**	**20.208**	**20.178**	**17.798**	**16.707**	**15.517**
سلوفاكيا	**29.083**	**24.605**	**26.343**	**28.874**	**28.016**	**27.820**	**27.688**	**19.546**	**22.563**	**23.931**	**19.430**	**18.316**
سلوفينيا	**23.968**	**25.380**	**27.483**	**27.159**	**28.917**	**31.950**	**31.792**	**22.149**	**21.067**	**20.128**	**17.498**	**17.127**
اسبانيا	**26.635**	**27.408**	**28.302**	**29.537**	**30.942**	**30.977**	**29.114**	**24.004**	**22.812**	**21.541**	**19.752**	**18.246**

Source :The International Monetary Fund IMF, World Economic and Financial Surveys World Economic Outlook Database 2014,http:/ *www.**imf**.org/external/pubs/ft/weo/2014/ weodata /index.aspx.*

و قد قامت دول الجنوب التي عانت من عجوزات ضخمة في موازين أوضاعها الاستثمارية الدولية في الفترة التي سبقت قيام الوحدة النقدية إلى تقديم عائدات استثمارية مغرية تراوحت بين 7% و 10 % مقارنة بـ 4% في بلجيكا ذات الفائض الاستثماري .

كما تراجعت حصة أرباح قطاع الأعمال إلى إجمالي القيمة المضافة من 38.4 %في الربع الثالث إلى 38.1% في الربع الرابع من عام 2011 ،كما أن بيانات الناتج في قطاع الإنشاءات في منطقة الأورو في فيفري عام 2012 تشير إلى تراجع الناتج في هذا القطاع بنسبة 7.1 % مقارنة

بمستويات الناتج في جانفي من نفس العام .[1] كذلك حدث انخفاض في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول الاتحاد الأوروبي حيث مثلت لوحدها ثلثي الانخفاض المسجل عام 2012 ،وهو مستوى من الانخفاض لم يسجل منذ ما يقرب من 10 سنوات في اقتصاديات الدول المتقدمة[2].

4- العجز في الحساب الجاري لمنطقة الأورو:

بعد إفلاس بنك "ليمان برادرز" في سبتمبر 2008 توقفت بنوك بلدان منطقة الأورو عن تقديم أي قروض جديدة مما أدى إلى تقلص في الطلب المحلي ،و انخفاض في التجارة الخارجية أدى إلى تفاقم الأزمة حيث انخفضت واردات و صادرات المنطقة ،و هذا ما يتبن من خلال الجدول التالي .

جدول رقم (4)

ميزان الحساب الجاري لمنطقة الأورو بـ مليار دولار خلال الفترة 2003-2013

الدولة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
النمسا	4.269	6.404	6.615	9.112	13.184	20.246	10.428	12.924	2.420	7.026	12.473
بلجيكا	10.67	11.522	7.465	7.447	8.710	-6.704	-6.690	9.028	-7.294	-9.734	-8.612
استونيا	-1.113	-1.360	-1.388	-2.577	-3.512	-2.185	0.656	0.557	0.472	-0.399	-0.244
قبرص	-0.297	-0.788	-0.995	-1.283	-2.565	-3.943	-2.518	-2.270	-1.181	-1.565	-0.317
فنلندا	7.945	11.734	6.571	8.653	10.513	7.179	4.210	3.601	-4.245	-4.113	-2.134
فرنسا	12.98	11.141	-10.375	-12.995	-25.931	-49.632	-35.016	-40.042	-54.169	-57.114	-44.161
ألمانيا	45.82	127.27	140.26	181.74	247.96	226.10	197.13	206.98	224.29	255.27	273.54
اليونان	-12.73	-13.325	-18.366	-29.832	-44.686	-51.212	-35.960	-29.863	-28.709	-5.933	1.653
ايرلندا	-0.002	-1.078	-7.088	-7.916	-13.876	-14.966	-5.241	2.365	2.484	9.320	14.412
ايطاليا	-11.77	-5.778	-15.700	-28.054	-27.296	-66.079	-42.029	-72.556	-67.408	-7.717	16.109
لاتيفيا	-1.113	-1.360	-1.388	-2.577	-3.512	-2.185	0.656	0.557	0.472	-0.705	-0.254
لوكسمبورغ	2.378	4.046	4.353	4.415	5.186	2.946	3.599	4.355	4.214	3.642	3.996
مالطا	-0.156	-0.332	-0.523	-0.635	-0.307	-0.427	-0.650	-0.383	-0.383	0.186	0.089
هولندا	29.89	46.583	47.331	63.332	52.667	37.520	41.325	59.909	81.590	72.632	83.152
البرتغال	-10.43	-15.457	-19.838	-21.581	-23.445	-31.989	-25.631	-24.241	-16.673	-4.283	1.170
سلوفاكيا	24.60	26.343	28.874	28.016	27.820	27.688	19.546	22.563	23.931	2.048	2.292
سلوفينيا	-0.227	-0.897	-0.620	-0.968	-2.256	-3.378	-0.343	-0.277	0.002	1.490	3.027
اسبانيا	-31.06	-54.897	-83.289	-110.89	-144.28	-154.05	-70.395	-62.314	-55.356	-14.814	9.543

Source: The International Monetary Fund IMF, World Economic and Financial Surveys World Economic Outlook Database 2014,http:/ www.**imf**.org/external/pubs/ft/weo/2014/ weodata /index.asp*x*.

[1] محمد إبراهيم السقا, منطقة اليورو بين الحاجة إلى النمو وضرورة التقشف,الاقتصادية الإلكترونية 08 ماي 2012 العدد www.aleqt.com/2012/05/08/article_654648.html6784

[2]) الأونكتاد ،تقرير الاستثمار العالمي 2013،الأمم المتحدة نيويورك 2013.ص 05.

من خلال الجدول نلاحظ باستثناء ألمانيا و لوكسمبورغ و سلوفاكيا و هولندا و ايرلندا و النمسا فإن معظم دول منطقة الأورو تحقق فيها عجز في موازينها الجارية ،و نجد أعلى نسبة حققتها اسبانيا مقارنة ببقية الدول الأعضاء الأخرى.

إن هذا العجز راجع إلى حالة الركود الاقتصادي التي تشهدها المنطقة و الاختلالات الشديدة في التدفقات التجارية و المالية التي تراكمت بعد اعتماد العملة ،و إلى ضعف القدرة التنافسية لاسيما على صعيد العمل ،حيث ساعد على ذلك ارتفاع الأسعار و تكاليف العمل في بلدان الجنوب منذ بدأ الاتحاد ،و بفعل انخفاض سعر صرف الأورو ،و ارتفاع أسعار النفط ،و لما حلت الأزمة تضررت بلدان الجنوب بفعل الاختلالات المتراكمة ،و تباطؤ التدفقات الرأسمالية ،و النمو الائتماني مما أضر بالنمو الاقتصادي ،حيث بدأت الأسواق في التمييز بين دول الفائض و العجز في المنطقة ،و هذا من أسباب ارتفاع في تكاليف الاقتراض .

5- العجز في الميزانية العامة لدول منطقة الأورو:

شهدت منطقة الأورو عجز في الميزانية عام 2009 بـ 6.3 %من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي و تتجاوز هذه النسبة 10% في الدول الأعضاء في كل من ايرلندا و اسبانيا و اليونان مرتفعا عن مستواه عام 2008 بنسبة 2%. وكان عجز الميزانية قد زاد نتيجة لانخفاض الإيرادات الحكومية ،حيث أن تخفيض العجز في الميزانية يتطلب زيادة إيرادات الضرائب و تقليل الإنفاق و هي سياسات تحد من النمو الاقتصادي و بالتالي التأثير على الميزانية كما يبين الجدول التالي.

جدول رقم (5)

نسبة العجز في الميزانية من الناتج المحلي الإجمالي في دول منطقة الأورو لعام 2008-2013

الدولة	نسبة العجز في الميزانية%2008	نسبة العجز في الميزانية%2013	الدولة	نسبة العجز في الميزانية%2008	نسبة العجز في الميزانية% 2003
بلجيكا	-1.056	0.381	قبرص	0.936	-4.691
اليونان	-9.925	1.454	النمسا	-1.004	0.163
ألمانيا	-0.074	0.009	فنلندا	4.345	-2.629
فرنسا	-3.343	-4.202			
استونيا	-2.949	-0.374			

Source: The International Monetary Fund IMF, World Economic and Financial Surveys World Economic Outlook Database 2014,http:/ *www.**imf**.org/external/pubs/ft/weo/2014/ weodata /index.aspx*

شهدت البرتغال و ايرلندا صعوبات في العثور على تمويل العجز بتكاليف معقولة و لطمأنة الأسواق المالية قامت بضبط الأوضاع المالية العامة ،حيث وضعت عدة برامج للتقشف و لكن بسبب أثارها التي تؤدي إلى تقليل عائدات الضرائب تؤدي إلى إبطاء جهود إعادة الهيكلة المالية و تأثيرها على النشاط الاقتصادي ،إضافة إلى ردود الفعل الاجتماعية وعدم التوصل إلى نتائج كافية في الوقت المناسب ،و لا تزال وكالات التصنيف الائتماني تخفض قدرتها على السداد ،و قد حاولت البرتغال تجنب استخدام المساعدات الأوروبية التي أنشأتها تباعا لثلاث برامج للتقشف أدت إلى سقوط الحكومة بسبب الآثار الاقتصادية و الاجتماعية ،وواصلت وكالات التصنيف الائتماني تخفيض الدين للبرتغال الأمر الذي زاد من تكلفة الاقتراض إلى مستوى لا يمكن تحمله .

جدول رقم (6)
الحساب الجاري وعجز الديون العامة لبعض الدول الأعضاء في منطقة الأورو بـ % 2007-2010

	الحساب الجاري		دين بمعنى ماستريخت		الدين الصافي		
السنة	2007	2010	2007	2010	2007	2010	الارتفاع
و.م.أ	2.8-	11.3-	62.5	92	42.5	68	25.5
منطقة الأورو	0.6-	6.3-	66.5	85	42	59	17
ألمانيا	0.3	3.7-	65	76	42	50.5	8.5
فرنسا	2.7-	7.7-	64	83	34	57	23
ايطاليا	1.5-	5.3-	103.5	119	87	103	16
اسبانيا	1.9	11.1-	36	64.5	18.5	43.5	25

المصدر : مركز البحوث و الدراسات ,الاقتصاد العالمي رهن الديون الأمريكية و الأوروبية , التقرير الاقتصادي السنوي , العدد 19 السعودية عام 2011.

يتضح من الجدول أعلاه مدى الارتفاع البالغ في ديون كل من اسبانيا وفرنسا و ايطاليا و هو ما انعكس على العائد على السندات إذ ارتفعت إلى مستويات لا يمكن تحملها أدى هذا الوضع إلى انخفاض ثقة المستثمرين ،و من خلال الجدول التالي نلاحظ أن ايطاليا تحتل المرتبة الأولى في عجز ميزانيتها البالغ 1.4 تريليون دولار حيث شكلت فرنسا المقرض الأول لايطاليا بقيمة قروض بلغت 511 مليار دولار أمريكي بنسبة 37% من ديونها %[1].و تقوم ألمانيا بالاقتراض من الأسواق المالية العالمية بمعدلات منخفضة ثم تعيد قرضها إلى الدول الأعضاء الواقعة في الأزمة و بالتالي تستفيد من الفارق في العائد على الديون و الجدول التالي يبين الدول الأوروبية المقرضة و المقترضة.

[1] بحوث كامكو,تقرير عن ديون الدول الأوروبية ...*www.kamconline.com/NewsPrint.aspx?newsId...ar* .

جدول رقم (7)

الدول الأوروبية المقرضة و المقترضة 2011 مليار دولار

		الدول المقترضة				
		اليونان	ايطاليا	البرتغال	اسبانيا	ايرلندا
الدول المقرضة	ألمانيا	45	190	47	238	184
	فرنسا	75	511	45	220	60
	بريطانيا	15	77	24	114	188
	اليونان	-	01	0	0	01
	ايطاليا	07	-	07	31	18
	البرتغال	10	05	-	28	22
	اسبانيا	01	47	86	-	16
	ايرلندا	09	46	05	30	-
	المجموع	161	877	214	661	489
إجمالي الديون		236	1400	286	1100	867

Source: Bank for International Entitlements. *www.bis.org*

و بخصوص وضع القطاع المصرفي فإن عمليات الإقراض إلى القطاع العائلي و الشركات مازالت ضمن مستويات متدنية ،و ذلك بسبب ضعف الوضع المالي للبنوك في ظل احتياج الكثير منها لعمليات إعادة هيكلة كاملة.

يعتبر وجود اتحاد مصرفي في منطقة تتعامل بعملة واحدة أمراً مهماً فمن ناحية يدعم متانة النظام المصرفي من خلال إيجاد هيئة تنظيمية مركزية للمنطقة لا تخضع للضغوط السياسية من الدول الأعضاء ،و من ناحية أخرى يعمل على تقليص الارتباط بين البنوك المتعثرة وديون الحكومات ، وبالتالي لا تؤدي الأزمات المالية إلى أزمات في الديون السيادية .

6- ارتفاع العائد على سندات عدد من دول منطقة الأورو :

تعد أسواق السندات الحكومية المصدر الأساسي لتمويل الحكومات على المستوى المحلي و تمويل مجموع حكومات دول الاتحاد على المستوى المركزي ،و يلعب هذا السوق دورا أساسيا في تحقيق وظائف النظام المالي و تمثل هذه السندات أصولا مرجعية يمكن الاسترشاد بها عند تسعير أي أوراق مالية أخرى كما تعمل كضمانات إضافية في مختلف المعاملات المالية .[1]

و قد أدى تكامل أسواق السندات إلى العديد من المكاسب أهمها :

1- إن الحكومات يمكن أن تخفض من تكاليف خدمة ديونها من خلال التنويع الناتج عن التكامل و انخفاض تكلفة المعاملات .

[1] رفعت محمد الصغير احمد محمد,**الآثار الاقتصادية المتوقعة للتكامل المالي على الأداء الاقتصادي للاتحاد الأوروبي** ,رسالة دكتوراه ,كلية التجارة جامعة حلوان.2006,ص 81.

2- يسهل على المستثمرين القيام بعملية التنويع الجغرافي لمحافظهم المالية من السندات في حالة تكامل سوق السندات الحكومية و الذي يعمل على تخفيض العوائد المطلوبة من قبل المستثمرين ،و بالتالي تخفيض مدفوعات الفائدة التي تدفعها الحكومات .

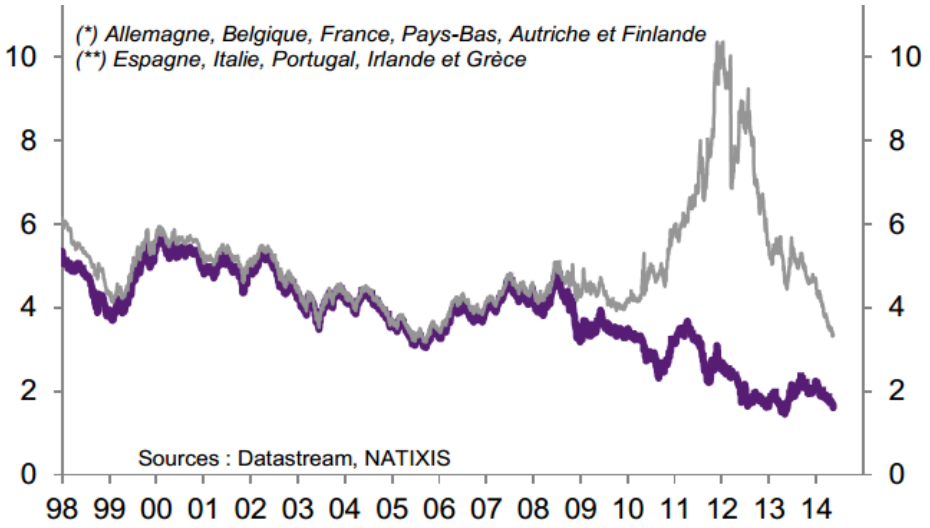
3- تعمل الحكومة على تحسين سيولة السندات غير المدفوعة لديها و بالتالي يطلب المستثمرون علاوة بسيولة أقل مما تم تخفيضه من تكاليف خدمة الدين.

أما على مستوى أسواق السندات فإن العائد عليها كان مرتفعا في معظم أوقات السنة لاسيما في الدول المتعثرة ماليا و على وشك الوقوع في الإفلاس ،خصوصا في السوق الثانوي الذي ارتفع العائد فيه إلى مستويات تاريخية و انصب تركيز المستثمرين على مستوى العائد في المزادات التي تقوم بها الحكومة خاصة أنها تؤثر على العائد في دول أخرى أكثر ارتباطا بالأزمة.

و في الوقت الذي اشتدت فيه الأزمة خلال شهر أكتوبر 2011 ،أدت المخاوف المتزايدة و فرص شطب الدين مخاطر انتقال العدوى بين الدول الأعضاء مما عزز بحدة العائدات على السندات الإيطالية بالرغم من عمليات الشراء المتزايدة للبنك المركزي الأوروبي للسندات الإيطالية ،فقد ارتفعت نسب الفائدة على سنداتها لمدة عشر سنوات من 6 %إلى أكثر من 7 %، مقارنة بعائدات تقدر بـ1.7 %على السندات الألمانية لعشر سنوات كما يوضحه الشكل التالي .

شكل رقم(2)

العائد على السندات الحكومية لمنطقة الأورو لمدة 10 سنوات 98-2014



دول الشمال(ألمانيا ،بلجيكا،فرنسا،هولندا،النمسا ،فنلندا)

دول الجنوب(اسبانيا ،ايطاليا ،البرتغال ،ايرلندا ،اليونان)

Source: Patruck Artus, L'équilibre entre le nord et le sud de la zone euro ,recherche économique, natixis,21 mai 2014-n 10,p 06.

لم يكن العائد على السندات لمنطقة الأورو قبل وقوع الأزمة يعرف تميزا بين دولها لقد كان متطابقا ولم يزد عن 5% في معظم الأحوال ،لكنه ارتفع بشدة في دول الجنوب بوقوع الأزمة المالية في منطقة الأورو ،إن هذه النسب لا تعكس عمل الاتحاد النقدي فالهوامش بين نسب الفائدة لدول الشمال و الجنوب ينبغي أن تكون قريبة من الصفر بما أن كلاً منها تهيمن عليها عملة واحدة ،ويفترض بالبنك المركزي الأوروبي معاملتها كبدائل ممتازة ،وفي حين اشتدت العدوى وبرزت أزمة منهجية حادة بناءً على احتمال حصول انهيار في الوحدة النقدية الأوروبية ارتفعت العائدات بشكل حقيقي على كل السندات الحكومية الأوروبية ما عدا السندات الألمانية ،كما ارتفعت عائدات السندات الفرنسية لمدة عشر سنوات أكثر من نقطتين مئويتين فوق العائدات الألمانية بعدما كانت أقل بنقطة مئوية فوق عائدات السندات.

فقد تزامن ارتفاع نسب الفائدة على السندات الإيطالية ،الفرنسية والإسبانية مع انخفاض في قيمة السوق لتلك السندات ونتيجة لذلك ،انخفضت أسعار أسهم المصارف الأوروبية بشكل حاد ،في الوقت الذي ارتفعت فيه كلفة الإقراض والاقتراض في سوق "الإنتربنك" فيما بين المصارف ،إن عدم الثقة بخصوص السيولة والقدرة على إيفاء جميع الديون لدى مصارف أوروبا أدى إلى بطء النمو في قسم كبير من أوروبا ،بما فيها ألمانيا ،مما يزيد من صعوبة إدارة أعباء الدين المتنامي ،وقد تراجعت مستويات العائد إلى مناطق مستقرة نوعا ما بعد إعلان البنك المركزي الأوروبي شراء السندات في سبتمبر 2012.

المطلب الثاني : البلدان الواقعة في الأزمة:

بدأت هذه الأزمة في اليونان و بفعل الترابط و الاندماج المالي العالمي انتقلت إلى دول منطقة الأورو ،و قد أدت هذه الأزمة إلى سلسلة من ردود الفعل أشبه بحركة "الدومينو" انتقلت من بلد صغير إلى معظم الأسواق المالية العالمية ،و هو ما يعرف بأثر المضاعف الذي يضخم الآثار النهائية نتيجة تغير أولي محدود و الذي يطلق عليها بالمخاطر النظامية ،كما أن الأسواق المالية تتأثر بموجات من التفاؤل أو التشاؤم يغلب عليها سلوك القطيع ما أن تصيب فرد أو مؤسسة حتى تتأثر بها كافة المؤسسات الأخرى و يزيد من حدة هذه التقلبات ما يقوم به المضاربون في الأسواق المالية.

و قد بدأت الحكومات تشعر بخطورة الوضع ،حيث أدى انفتاح الأسواق المالية الأوروبية على الأسواق المالية الدولية إلى تحمل الجهاز المصرفي التزامات مالية دولية تفوق قدرة اقتصاداتها مما أدى إلى إضعاف الثقة في أداء معظمها و في جدوى الاستثمارات فيها وشرعت باتخاذ سياسات اقتصادية كرفع الضرائب وترشيد الاستهلاك ،غير أن إجراءاتها كانت ضعيفة بسبب الحجم الكبير للدين .

1- اليونان:

يتصف الاقتصاد اليوناني بمستوى دخل عالي مثل كندا ،السويد،أمريكا،ألمانيا،و تشير دراسات كل من camen Reinbart وKennet Rogoff في This Time is Different أن لليونان تاريخ طويل مع الأزمات المالية"،وتعد أزمته المالية أخطر أزمة تتعرض لها منطقة الأورو من حيث تأثيراتها و تداعياتها على المنطقة ،و رغم أن الناتج المحلي الإجمالي لليونان لا يتعدى 2.5 % من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة إلا أن تعثرها يمكن أن يخفض الثقة في العملة الموحدة و يخلق ضغوط على الدول الواقعة في الأزمة مثل البرتغال و اسبانيا و ايرلندا و تؤدي إلى مضاعفات خطيرة على البنوك الأوربية حيث أن 35.1 مليار أورو ديون عائدة إلى بنوك فرنسية و ألمانية .[1]

لقد حققت العضوية لليونان ميزة إعادة تمويل ديونها بشروط أخف حيث انخفضت نسبة صافي تكاليف الفائدة إلى الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 6.5% في العقد الذي تلا عام 1995 و سمح لليونان بالحصول على القروض طويلة الأجل و أسعار فائدة منخفضة و نما الاقتصاد بنسبة 4%عام 2008.

و في الأشهر التي تلت انهيار بنك "ليمان برادرز" كانت اليونان قادرة على الاقتراض بسهولة في سوق السندات في ظل وجودها في منطقة الأورو على الرغم من نفور المستثمرين من الأصول الخطرة ،و كانت البنوك اليونانية خالية من القروض العقارية عالية المخاطر التي تسببت في انهيار بنوك أخرى ،وبعد تولي الحكومة الجديدة أعلنت عن عجز يقدر بـ 12.7% من الناتج المحلي الإجمالي ،وأدى الانكماش إلى انخفاض في الإيرادات الضريبية ،حيث انخفض الإنفاق الاستهلاكي بنسبة أكبر ،و تقلصت ضرائب القيمة المضافة التي لم تعد مصدرا حقيقيا للدخل ،و تم تخفيف ضوابط الإنفاق العام خلال الفترة التي سبقت الانتخابات مما زاد من العجز.

و قد تجاوز عجز ميزانيتها العامة 13% من الناتج المحلي الإجمالي و هو أكثر من أربعة أضعاف ما هو مسموح به في معاهدة النمو و الاستقرار حيث يقدر العجز بـ 350 مليار أورو حوالي 120%من الناتج المحلي الإجمالي .[2] و ترجع أهم أسباب تفاقم هذا الوضع إلى ما يلي :

- عدم وجود الشفافية التي أظهرتها الدولة في عرضها للديون والعجز فقد تم التلاعب في السجلات المالية لإخفاء العجز في الميزانية ،و هذا بمساعدة مصارف عالمية مثل شركة "جولدمان ساكس"و غيره من المصارف بدفع رسوم مقابل ترتيب عملية إخفاء الدين الحقيقي باستعمال أدوات مالية مشتقة و معقدة ،حيث تبين خلال 2004 بأن اليونان قامت بخفض قيمة

[1] جدوى الاستثمار,أزمة اليورو و تداعياتها على السعودية,نشرة اقتصادية , ماي 2010,ص www.jadwa.com.02
[2] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012,ص 4.

نسبة عجز الموازنة إلى 3%عن النسبة الحقيقية 3.8 %.[3] لذلك انتشرت المخاوف في الأسواق المالية حول قدرة اليونان على تدبير المال اللازم لتمويل العجز في ميزانيتها مما دفع بالأسواق المالية إلى رفع أسعار الفائدة التي يتوجب على اليونان دفعها مقابل الاقتراض مما رفع احتمال تعثر اليونان على السداد .

- الموقف السلبي لبعض دول الاتحاد الأوروبي في بداية الأزمة اتجاه اليونان إذ أعلنت بعضها عدم تقديم أي عون لها رغم أن ديونها لم تتجاوز 300 مليار أورو ،مما انعكس أثره على جميع الأسواق الأوروبية.
- نما الاقتصاد اليوناني بنسبة 4 % بتحقيقه انتعاش خلال 2001-2007 وساهم في هذا النمو تسهيل التوسع في منح القروض والتسهيلات الائتمانية من قبل البنوك ،مما أدى إلى زيادة استهلاك القطاع الخاص ،وزاد الإنفاق خلال هذه الفترة بنسبة 87% بينما زادت الإيرادات بنسبة 31% ،و أدى ضعف التحصيل الضريبي إلى زيادة عجز ميزان المدفوعات ،بسبب الفساد المتفشي في جهاز القطاع العام ،وتقدر قيمة التهرب الضريبي بمبلغ 20 مليار أورو سنوياً.
- الاختلالات الموجودة في الاقتصاد اليوناني ذات طبيعة هيكلية حيث يستحوذ قطاع الخدمات على 75.5% من الناتج المحلي الإجمالي ،كما يستوعب 68%من قوة العمل مقارنة بالقطاع الصناعي الذي يساهم بـ 20.6% من الناتج المحلي الإجمالي و 20% من قوة العمل ،والقطاع الزراعي الذي يستوعب حوالي 3.7%من الناتج المحلي الإجمالي و يستوعب 12% من قوة العمل ,و بالتالي يتبين أن قطاع الخدمات أكثر حجما من قطاع الإنتاج الحقيقي.[1] و نتيجة لذلك تأثر كل من قطاع السياحة و النقل البحري بالأزمة المالية العالمية ،و في بداية 2010 بدأ نمو الدين الحكومي في تزايد مما أثر على تصنيفها الائتماني و العائد على سنداتها.
- ارتفاع نسبة البطالة حيث بلغت 24.23 % عام 2012 ،و هي نسبة عالية إذا قورنت بمعدلات البطالة السائدة في منطقة الأورو مما يوحي بعدم قدرة الاقتصاد اليوناني على خلق فرص عمل و هو مؤشر على ضعف الاستثمارات و عدم قدرة الاقتصاد اليوناني على جذب تدفقات استثمارية محلية أو أجنبية .
- انتشار الفساد حيث تشير المعطيات إلى بؤرة الأزمة الاقتصادية اليونانية تطورت بشكل خفي لفترة امتدت أكثر من 10 سنوات أخفت فيها الحكومات المتتابعة تداعيات الأزمة ،و ذلك

---

(3) ايروين ستيلزر,الأزمة المالية في اليونان.....مأساة م مهزلة,ترجمة علي الحارس ,مجلة ويكلي ستاندارد ,8 مارس 2010,ص 2 -www.iraq.futere.net..

- محمد حبش, الأزمة المالية اليونانية إلى أين ؟ مجلة الدراسات المالية و المصرفية ,العددين الثالث و الرابع ديسمبر 2011,ص 13. *www.aabfs.org/ar/pdf/JournalVol3a42011.pdf*..

(1) محمد عبد العزيز توتي,الأزمة الاقتصادية اليونانية.....www. *elarkam.boardeducation.net*

باللجوء إلى الاستدانة بما أدى إلى ارتفاع معدلات الدين بمستوى يعادل 113%من مستوى الادخار.

- سوء إدارة القطاع العام و ما نتج عنه من انخفاض في الناتج المحلي منذ عام 2009 ،وعدم مرونة الاقتصاد المحلي ،و استئثاره على حصة معتبرة من التدفقات المالية الدولية الواردة مقارنة بدول أوروبية أخرى.
- تزايد ضغوط الأزمة المالية العالمية حيث جفت منابع الائتمان و تزايد معاناة المنشآت في الحصول على القروض ،و التي ترافقت بعدم قدرة البنوك على منح الائتمان بسبب قلة الحصول على المدخرات و عائدات القروض التي سبق منحها للأفراد و الشركات حيث أصبحوا في حالة تعثر و عدم القدرة على الإيفاء بالالتزامات و سداد القروض.
- الاعتماد على المعونات الأوروبية باعتبار أن المفوضية الأوروبية تقوم بتقديمها للدول التي تعاني من مشاكل اقتصادية .
- هناك من المحللين يرجعون سبب تفاقم الأزمة اليونانية إلى أسباب سياسية فقد أوضح جوزيف ستيجلتر" أن الاقتصاد الأوروبي يبلغ حجمه 16 ألف مليار دولار حيث يستطيع استيعاب الدين اليوناني بأكمله إذا توافر للإدارة السياسية لذلك يمكن للبنك المركزي الأوروبي من طرح سندات بفوائد منخفضة مدعومة من كل الحكومات الأوروبية .[1]

جدول رقم (8)

نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة الأورو و بعض الدول الأعضاء

الدولة	2006	2007	2008	2009	2010
منطقة الأورو	68.4	66.2	69.9	79.3	85.1
ألمانيا	67.6	64.9	66.3	73.5	83.2
فرنسا	63.7	63.9	67.7	78.3	81.7
ايرلندا	24.8	25.0	44.4	65.6	96.2
اليونان	106.1	105.4	110.7	127.1	142.8
اسبانيا	39.6	36.1	39.8	53.3	60.1
ايطاليا	106.6	103.6	106.3	116.1	119
البرتغال	63.9	68.3	71.6	83.0	93.0

Source, Ranjan Dash , GL Gupta R Anand, The Euro Zone Crisis Its dimensions and implications, January 2012,p20 *ideas.repec.org/p/ess/wpaper/id4764.htm*

لقد لوحظ طبقا لإحصائيات صندوق النقد الدولي أن الطلب المحلي لليونان قد حقق نمو قدره 4.2% بالمقارنة مع منطقة الأورو التي حققت 1.8% ،و يرجع السبب في هذا النمو إلى قيام اليونان

[1] كارن أبو الخير,عاصفة الديون السيادية , مجلة السياسة الدولية,الأهرام 6/جوان/2013.www.siyassa.org.eg

بالاقتراض من الخارج قصد تمويل مشاريعها الاستثمارية دون اتخاذ التدابير اللازمة للوفاء بتلك القروض .[2]

أدت هذه الأسباب إلى حدوث عجز في الحساب الجاري الذي ارتفع من 5.8%عام 2004 إلى 14.4%عام 2008 كما بلغ العجز في الميزانية لنفس السنة 7.7% من الناتج المحلي الإجمالي ،و وصل إلى 13.6%عام 2010 و حجم الدين العام إلى 120 %عام 2010 .[1]

كما ارتفعت نسبة الفائدة على الديون المستحقة و ارتفع العجز الائتماني للحكومة إلى 18 مليار دولار عام 2011 ،و إلى 12.7%عام 2009 كما ارتفع العائد على سنداتها لمدة 10 سنوات إلى 7.1% و هي النسبة الأعلى منذ انضمامها إلى الأورو و أكثر بـ 4 نقاط سنوية منه على سندات الحكومة الألمانية كما يبين الجدول التالي.

جدول رقم(9)

النمو الفعلي و المتوقع للناتج المحلي الإجمالي و الدين و الميزان الجاري باليونان 2009-2015

البيان	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
النمو الفعلي لناتج المحلي الإجمالي	2.0-	4-	**2.6-**	**1.1**	**2.1**	**2.1**	**2.7**
إجمالي الدين % من الناتج المحلي الإجمالي	115-	133	**145**	**149**	**149**	**146**	**140**
ميزان الحساب الجاري	8.6-	2.4-	**0.9-**	**1.0**	**3.1**	**5.9**	**6.0**

source ; The International Monetary Fund IMF World Economic Outlook Database September 2011. www.**imf**.org.

تتناقض حزم الإنقاذ التي طبقت مع قوانين البنك المركزي الأوروبي حيث تهدد باستقلاليته من خلال مطالبته بشراء سندات حكومية ،وعلى الرغم من أن الأزمة كشفت الحاجة إلى العمل الجماعي بين الدول الأعضاء إلا أن هناك توترات بين الدول الفاعلة كألمانيا و فرنسا ،كما أن الطريقة التي اتخذت بها قرار حزمة الضمانات تشير إلى صعوبة الإنفاق السريع في حالة الأزمات عندما تكون صلاحية اتخاذ القرار بيد الدول الفاعلة بدلا عن الحكومات الوطنية ،و تبين غياب المؤسسات المركزية التي تتمتع بصلاحيات كافية مثل انعدام السلطة المالية المركزية ،حيث نجد أن الاقتصاد الأمريكي رغم ضخامته يتيح وجود نظام لتحويل الأموال بين مختلف الولايات من خلال الإنفاق الحكومي ،إلا

---

[2] مركز البحوث و الدراسات ,الاقتصاد العالمي رهن الديون الأمريكية و الأوروبية , التقرير الاقتصادي السنوي , العدد 19 السعودية عام 2011,ص03. www.bct.gov.tn/bct/siteprod/documents/rapport_annuel_arabe.pdf

[1] سالي ماكنامارا ,حي دي فوستر ,من أسباب ضعف خطة الانقاذ لليونان ،ترجمة على الحارس،مركز هيرتيج ،6 ماي 2010,ص 2. www.iraqfuture.net/0v4/translations/.../183-SMJF.pdf

أنه من الصعب تطبيق هذا لعدم وجود قناعة لاستخدام أموالهم لدعم دول أخرى تنفق بإسراف و يتمتع مواطنوها بظروف عمل مريحة. [2]

1-1- حزمة الانقاد الأولى : ماي 2010 - جوان 2011

تتضمن هذه الخطة قروض من دول الاتحاد الأوروبي و صندوق النقد بقيمة 45 مليار أورو قصد سد النفقات الجارية ،و تسديد 16 مليار أورو لسندات حل آجالها و بسبب ارتفاع معدلات الفائدة إلى 8.3%.عام 2012 ،وافقت دول الاتحاد الأوربي إضافة إلى صندوق النقد الأوروبي على منح اليونان سلسلة من القروض المالية بمجموع 110 مليار أورو على مدة ثلاث سنوات من ماي 2010 إلى جوان 2013 ،حيث يتم تقديم 80 مليار أورو من قبل دول الاتحاد الأوروبي و الباقي من طرف صندوق النقد الدولي بفائدة 4.2% و مدة السداد بسبع سنوات على أن تقوم اليونان بإجراء خطط التقشف ،حيث يتم خفض العجز في الميزانية إلى 8.1% من الناتج المحلي الإجمالي في 2010 و 7.6% في 2011 و 6.5 % في 2012.

لقد كان من المتوقع بموجب البرنامج الاقتصادي المصاحب لحزمة الإنقاذ الأولى أن ينخفض النمو الاقتصادي بمعدل 4%بالقيمة الفعلية عام 2010 و بنسبة 2.6% في عام 2011 و ألا يرتفع معدل البطالة حتى عام 2012 بحيث يبلغ 14.8%كحد أقصى ،و رغم تطبيق تلك السياسات لا يزال الأمر يتطلب وقتا حيث أثرت على ثقة المستهلك التي سجلت ثاني أدنى مستوى لها خلال 20 عاما .[1]

2-1- حزمة الإنقاذ الثانية:

أقرت دول منطقة الأورو في فيفري 2012 حزمة انقاد ثانية بقيمة 130 مليار أورو تم الاتفاق على تبادل سندات ديون اليونان مع دائنها من القطاع الخاص ينص على شطب 107 مليار أورو من خلال إنفاق مبادلة مع المؤسسات المالية الخاصة ينص على شطب 53.5% من قيمة سندات اليونان التي تملكها المؤسسات ،و باعتبار أن الاقتصاد اليوناني يعتمد على القطاع الخدمي فمن الطبيعي أن يتأثر بشدة نتيجة تداعيات الأزمة العالمية حيث تضررت حصيلتها من النقد الأجنبي .

من الجدول السابق نلاحظ أن حجم الدين الحكومي لليونان قد وصل إلى 115 % عام 2009 و وصل 158.54 % في عام 2012 ،و تشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى أن تلك النسبة تقترب من 150 % عام 2015 ،و بحلول عام 2014 من المتوقع أن بداية انخفاض الدين و تحقيق فائض في الحساب الجاري إضافة إلى تحسن النمو الاقتصادي إلا انه في الوقت الحالي و رغم إعلان البنك

---

[2] جدوى الاستثمار,مرجع سابق ،ص 03.

[1] - جدوى الاستثمار ، نفس المرجع ,ص 03.

المركزي الأوروبي شراء السندات اليونانية و الايطالية فإن الخوف و القلق لا زال ينتاب الأسواق المالية العالمية .

2-ايرلندا:

كانت ايرلندا تتمتع بالازدهار الاقتصادي وانتعاش النمو في القطاع الصناعي وقطاع الخدمات منذ سنين عديدة ،ما يدل على ذلك أنها سجلت معدلا للنمو الاقتصادي قدره 6 % خلال الفترة 1996 – 2007. و تكاد عوامل أزمة الديون في ايرلندا تختلف عما هي عليه في اليونان .

إلا أنها تعرضت للأزمة الاقتصادية نتيجة تأثرها الشديد بالأزمة المالية الدولية عام 2008 ،و نتيجة لإفراط البنوك الايرلندية في تقديم القروض العقارية الأمريكية ،والذي نجم عن تراكم ديون القطاع المصرفي الايرلندي حتى بلغت 45 مليار أورو في نهاية عام 2008 ،و هو ما دفع الحكومة الايرلندية إلى تقديم القروض بمبلغ 50 مليار اورو لإنقاذ بنوكها ،و لم تنجح المحاولة في معالجة الأزمة .

و قد اضطرت الحكومة الايرلندية إلى شراء الأصول المالية المصرفية المعرضة للخطر لغرض حماية الودائع في تلك البنوك ،والحيلولة دون لجوء المستثمرين إلى سحب ودائعهم ،ولمنع ظهور حالة من الذعر المالي التي يتعذر معالجتها عند حصولها ،إلا انه وبعد ذلك أفلس بنك "انكلو آيرش" المشهور في ايرلندا اضطر بالحكومة الايرلندية إلى تأميمه تلافيا لإفلاسه.

و عند انخفاض مستوى التصنيف الائتماني لدولة ايرلندا الذي يشير إلى احتمال عجزها عن وفائها بديونها ،اضطرت الحكومة الايرلندية إلى طلب المساعدة من الاتحاد الأوروبي لإنقاذ اقتصادها من الانهيار ،وقد استجاب الاتحاد الأوروبي لهذا الطلب فقدم قرضا إلى ايرلندا بمبلغ 90 مليار أورو على أن تلتزم بتطبيق الإجراءات التقشفية المعهودة في قطاعات الصحة والتعليم والإعالة الاجتماعية ورواتب المتقاعدين ،وفي أعقاب تلك الأزمة قرر الاتحاد الأوروبي بالاشتراك مع صندوق النقد الدولي إقرار حزمة من المساعدات لإنقاذ دول الاتحاد الأوروبي المتضررة من العجز الشديد في موازينها المالية وازدياد حجم ديونها الخارجية بمبلغ يصل إلى (750) مليار دولار .[1]

و تعتبر ايرلندا ثاني دولة بعد اليونان حيث انفجرت الأزمة في نوفمبر 2010 ،و تشير البيانات أن النمو الاقتصادي قد تسارع في الارتفاع بلغ 9.6% في الفترة 1996-2000 ،و قد وصل سعر

[1] عبد الأمير رحيمة العبود,أزمة الديون الدولية و أبعادها و آثارها على العالم,الحوار المتمدن ,العدد 3476-3/9/2011-الإدارة و الاقتصاد, www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=274131

الفائدة على مديونياتها من ألمانيا إلى أدنى مستوياتها عام 2005 ،و زادت الأجور بنسبة 13 % و أدى النمو السريع لمنطقة الأورو ،و تأثير الأزمة المالية إلى ضخ المزيد من النقد الأجنبي في القطاع المالي ،مما أدى إلى زيادة الاقتراض حيث وصلت الديون إلى 200 %كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2008.[2]

و بلغت نسبة العجز في الميزانية الايرلندية نحو 14.7% من الناتج المحلي الإجمالي حيث اعتمدت على القروض الدولية قصيرة الأجل في تمويل إنفاقها الاجتماعي فاق قدرة اقتصادها على أداء ديونها [3] ،مما أدى إلى ارتفاع في حجم الالتزامات الخارجية للمصارف التجارية ،كما ارتفعت نسبة المطلوبات الأجنبية إلى مجمل مطلوبات المصارف التجارية بشكل ملحوظ و من ثم ارتفاع في حجم الائتمان المحلي المقدم و خاصة القطاع الخاص .

و قد تحول الاقتصاد الايرلندي من اقتصاد صناعي إلى اقتصاد خدمي يعتمد على الإسكان و الوساطة المالية و العقارات إذ تأثر نتيجة ذلك بالأزمة ،حيث تراجع الطلب المحلي العام بنسبة 16 % وانخفاض حركة الاستثمار بـ 40% ،و تتصدر ايرلندا دول العجز في الميزانية في المنطقة بـ 14.7 % ثم تليها اليونان .

لقد تم تقديم ضمانات حكومية للبنوك الأيرلندية لتغطية القروض العقارية و ليس في الإنفاق الحكومي و من ثم خسرت البنوك حوالي 100 مليار أورو مما أدى إلى انتقال الخسارة إلى الدولة كضامن لتلك القروض تبعها انهيار اقتصادي وارتفاع في معدل البطالة من 4٪ عام 2006 إلى 14٪ عام 2010 ، ووصلت نسبة العجز إلى 32 ٪ من الدخل القومي ،و في جويلية 2011 اتفق الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي على خفض سعر الفائدة من 6٪ إلى 3.5 % ،و تمت مضاعفة مدة سداد الديون حتى وصلت إلى 15 عامًا ،وقد ساعد الإجراء في إعفاء الاقتصاد الايرلندي من مبلغ 600 إلى 700 مليون أورو.

3-البرتغال :

احتلت البرتغال المرتبة الثانية بعد اليونان من حيث أعلى عجز في ميزان الحسابات الجارية ،وتعتبر من أوائل الدول التي تعاني من أزمة الديون السيادية ،ويرجع ذلك لما يعانيه اقتصادها من تباطؤ في النمو و انخفاض في الإنتاجية ،مما دفعها لزيادة الاستيراد من الخارج ،و هو ما تسبب في عجز التدفقات النقدية الأجنبية ،مما أدى إلى عجزها عن الوفاء بديونها السيادية.

---

[2]) التقرير الاقتصادي ,الاقتصاد العالمي رهن الديون الأمريكية و الأوروبية , العدد 19 سنة 2011 , جانفي 2012,ص ص 19-20

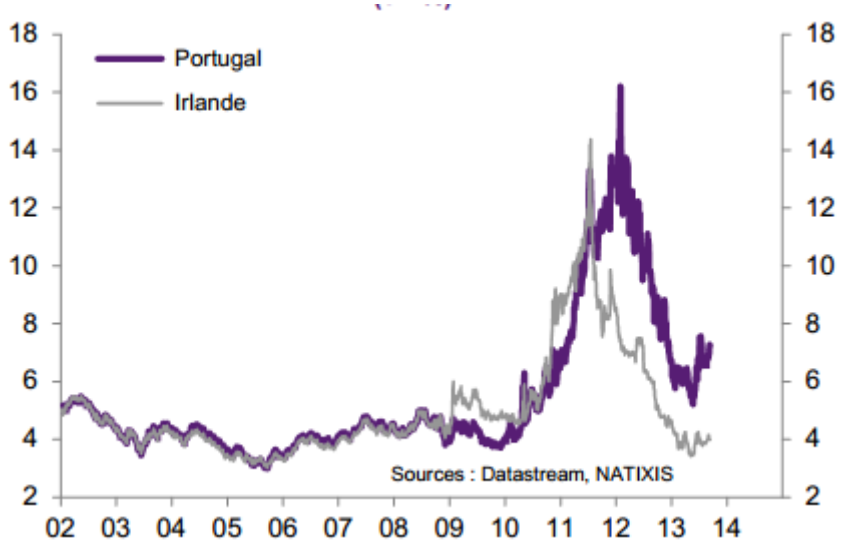
[3] فاطمة الزهراء رقايقية,أزمة الديون السيادية الأوروبية و آليات التعامل معها , مجلة المستقبل العربي العدد 408 ,21013,'ص 126 ‹ www.caus.org.lb.

و في النصف الأول من عام 2010 تقدمت البرتغال بطلب قرض قدره 78 مليار أورو من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي ،وكان هذا العجز نتيجة لسنوات من التغطية والإنفاق على القطاع الخدمي ،وطلب من الحكومة اتخاذ بعض إجراءات التقشف ،على إثرها ارتفعت البطالة إلى 14.8%، وتصل نسبة العجز إلى 4.5 %.

و يظهر من خلال الشكل أسفله ارتفاع في أسعار الفائدة على السندات الحكومية للبرتغال الى مستويات عالية وصلت عام 2012 إلى 16% مقابل 4 في المائة في عام 2008 ،ما يعكس الضغوط المكثفة من الأسواق التي تتعرض لها البرتغال ،و يرجع أهم الأسباب في ذلك إلى خفض وكالة «ستاندارد آند بورز» الأميركية تصنيف السندات البرتغالية إلى درجة عالية المخاطر ،إضافة إلى التوقعات الاقتصادية للبرتغال بتوقع انكماش اقتصادها بنحو 3 % ،كما أن القروض المصرفية المقدمة إلى القطاع الخاص تراجعت بشكل حاد في منطقة الأورو ،مما يغذي المخاوف من مخاطر حدوث أزمة ائتمان في المنطقة.

شكل رقم (3)

أسعار الفائدة على السندات الحكومية للبرتغال و ايرلندا لمدة 10 سنوات



البرتغال
ايرلندا

Source : Patrick Artus ,Zone euro : le mythe de la sortie de crise?, flash économie natixis ,23sept 2013-n 646.p02

بعد الموافقة على خطة إنقاذ بقيمة 115.5 مليار دولار ،اضطرت البرتغال لرفع معدلات الفائدة على ديونها ،مما يزيد من استمرار تصاعد تكاليف التمويل في البلاد ،مثلما كان الحال في اليونان و ايرلندا ،بعدما تم الاتفاق على تقديم المعونة لهما .

إن الاستمرار في زيادة التمويل قصير الأجل المقدم من المستثمرين الدوليين تعتبر أمرا ضروريا و لكن ارتفعت معه تكاليف الفائدة ،و تؤدي تدابير التقشف الصارمة والمدرجة في خطط الإنقاذ إلى زيادة الركود الاقتصادي ،وتجعل من الصعب عليهما تحقيق التوازن في الميزانيات وسداد الديون ،ونتيجة لعدم قدرة قطاع التصدير على المنافسة فمن الصعب أن تعود البرتغال إلى النمو ولكن على مدى طويل وبصورة بطيئة ،لأن أسعار الفائدة تتجه نحو الارتفاع.

كما ان قيام المركزي الأوروبي بضخ المزيد من المليارات في النظام المالي سيسهم في تخفيف ضغوط التمويل التي تواجه أجزاء من القطاع المصرف ،وقد أظهرت بياناته تراجع الضغوط التضخمية بعد أن تباطأ النمو الاقتصادي في منطقة الأورو عقب أزمة الديون ،ويمكن أن تقدم المؤشرات بتراجع حدة ضغوط أسعار المستهلكين هامشا للبنك المركزي الأوروبي لمواصلة خفض أسعار الفائدة في محاولة لتنشيط النمو في تكتل العملة الموحدة.[1]

وفي مقابل هذه المساعدات تعهدت البرتغال ببيع أصول مملوكة للدولة بهدف جمع 5.5 مليار اورو ،و بيع أسهم في شركة الطاقة «إي دي بي» وشركة الخطوط الجوية «تي إيه بي» ،كما يتوقع رفع قيمة ضريبة المبيعات ،في حين تقوم بخفض الإعفاءات الضريبية للشركات ،وكجزء من مراجعتها الشاملة لتشريعات العمل سيتم تخفيض مدفوعات الفصل من العمل ،في حين يتوقع أن يتم إلغاء إعانات البطالة بعد 18 شهرا بدلا من ثلاث سنوات ،إضافة إلى خفض أجور القطاع العام ،و بخفض عدد العاملين بالإدارة المركزية بنسبة 1% سنويا بين عامي 2012 و 2014 ،وبنسبة 2 % في الإدارات الإقليمية والمحلية. [2]

4-اسبانيا:

لقد كان لاسبانيا بشكل خاص فائض في الميزانية و ديون قليلة قبل الأزمة المالية العالمية ،و مع أنها عانت من قلة النشاط في مجال الإسكان إلا أن ديونها منخفضة نسبيا ،و تعاني الدولة من ديون ضخمة مع أن عجز ميزانيتها قليل حيث تواجه سحب متزايد لودائع العملاء ،فالمستثمرون غير راغبين في شراء سندات الحكومة أو مؤسساتها المالية خشية التخلف عن السداد ،أو على الأقل يشترون بسعر فائدة مرتفع ، و هذا ما يضطر بالدولة إلى للاستدانة بسعر فائدة مرتفع لتسديد ديونها ،و قد فضلت الحكومة خفض الإنفاق بدلا من زيادة الضرائب.

و يحتل الاقتصاد الإسباني المرتبة الرابعة في منطقة الاورو وقد وصلت ديونها إلى 820 مليار دولار في عام 2010 و بلغ حجمها 1.1 تريليون دولار ما يعادل 75% من الناتج المحلي الإجمالي

---

[1] هل تصبح البرتغال الضحية الثانية بعد اليونان؟جريدة العرب الدولية 28 يناير 2012 العدد 12114،6=section?asp.details/com.aawsat.classic.

[2] لاندون توماس ورافاييل مايندر ،الأسواق تفقد ثقتها في البرتغال وسط مخاوف من استمرار تكاليف التمويل في البلاد، classic.aawsat.com

،و تعتبر كل من ألمانيا و فرنسا و بريطانيا المقرضون الأساسين لها و أثرت الظروف الاقتصادية والمالية على أسواق السندات حيث ارتفع العائد على السند الاسباني لأجل 10 سنوات إلى 7% ،وهي ناتجة عن الإنفاق العالي على القطاع العام.

و واجهت إسبانيا ضغوطًا من الدائنين لخفض العجز ،وقد تفادت الحكومة ذلك في البداية لكنها أقرت تطبيق إجراءات التقشف ، ونجحت في خفض العجز من 11.2%في عام 2009 إلى 9.2 % عام 2010 وإلى 8.5 %عام 2011 ،و لم تنجح إسبانيا في إيصال العجز إلى 6٪ وهو الهدف المقصود نتيجة لأزمة العقار وعجز مصارف القطاع الخاص عن مواجهة الأزمة واضطرت الحكومة الإسبانية إلى اقتراض 110 مليار دولار من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي . [3]

و أثرت الأزمة على النمو الاقتصادي بانخفاض الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الأول لسنة 2013 بنسبة بلغت 0.5% مقارنة بالربع الأخير من عام 2012 ،و انخفض على أساس سنوي بـ 2% مقارنة بالربع الأول لعام 2013 ،و قد سجل الاقتصاد انكماش بـ 0.8%في نهاية 2012 ،و قد تراجع الطلب المحلي بالربع الأول ،ولكن تم تعويضه بارتفاع الصادرات ،و تتوقع الحكومة تراجع الاقتصاد بنسبة 1.3%في 2013 ,و تعتزم الحكومة تقليص عدد الموظفين بالإدارة العامة بهدف توفير 8 مليار أورو .[1]

5-ايطاليا:

يصل حجم الدين الايطالي إلى 119 % من الناتج المحلي الإجمالي بعد اليونان عام 2010 ما قيمته 2.1 تريليون دولار ،و يأتي في المرتبة الثامنة عالميا و تعتبر ايطاليا أكبر أسواق العالم من حيث إصدار السندات الحكومية .

و بالتالي لها تأثير كبير على الأسواق الأوروبية ،و أدى ارتفاع مستوى الديون السيادية إلى ارتفاع أسعار الفائدة إلى أكثر من 12% و زاد من ارتفاع حجم الدين الذي وصل إلى 120% ،إضافة إلى تخفيض "ستاندر اندربور"لتصنيف ايطاليا بمستوى واحد من A^{+1}/A^{-1+} إلى A/A^{-1} سبب عدم قدرة اقتصادها على تجاوز الأزمة وبقي مستوى النمو منخفضا أقل من المستوى الأوروبي .

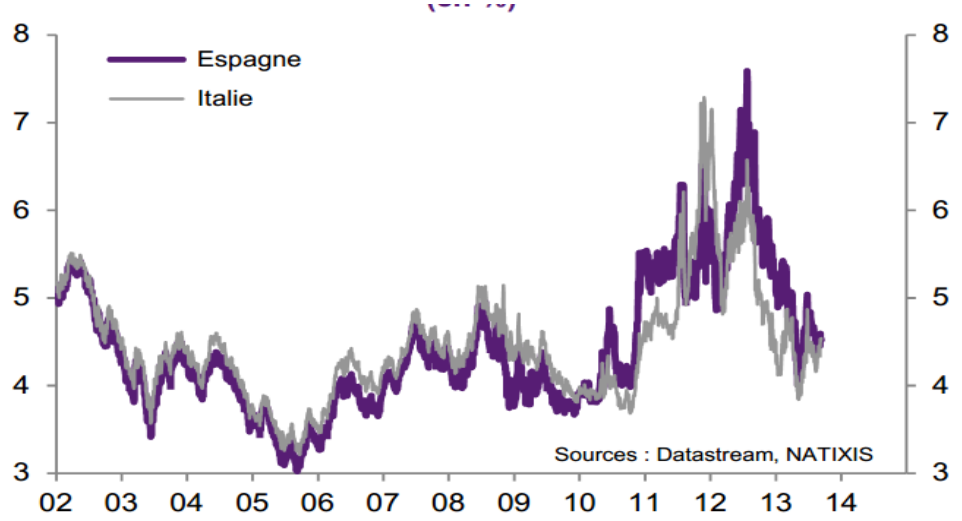
شكل رقم (4)

سعر الفائدة للسندات الحكومية لمدة 10 سنوات -اسبانيا و ايطاليا-

---

[3] عبد اللطيف درويش,اليورو في مواجهة التحديات ,تقرير مركز الجزيرة للدراسات,12 أغسطس /آب 2012 ,
studies.aljazeera.net/reports/.../201281210255678375

[1] محمد عاطف, الاقتصاد الاسباني يواصل انكماشه بفعل تأثير أزمة الديون السيادية ,
www.elyaom.com/2013/04/30/economy/9256.html



اسبانيا
ايطاليا

Source :Patrick Artus, zone euro :le mythe de la sortir de crise ,recherche économique, natixis ,23septembre 2013-n 646,p

كما ارتفعت أسعار الفائدة على السندات الايطالية لتتجاوز نسبة الـ 7 % و هو الحد الحرج بالنسبة لاقتصاد الدولة ،حيث وصلت إلى أعلى مستوى لها منذ اعتماد الأورو ،مما يعكس نمو تكاليف الاقتراض التي ستتحملها الحكومة الايطالية ،ولكن في الوقت ذاته لديها صادرات كبيرة يمكنها من الصمود أمام الأزمة.

6- قبرص:

رغم أن عدد سكان قبرص يقل عن المليون نسمة ،ورغم أن النظام المصرفي والتجارة يوفران لقبرص مداخيل عالية ،إلا أنها تأثرت بالأزمة المالية العالمية و الأزمة اليونانية ،و يُقدَّر قيمة ما لديها من سندات يونانية بحوالي 22 مليار أورو ،ومن أجل المحافظة على المستوى الائتماني لمصارفها ،سعت قبرص إلى الحصول على 1.2 مليار من المؤسسات المالية الدولية.

لقد أفرزت الأزمة الاقتصادية العالمية نتائج تكشف مدى الآثار التي أحدثتها ،و كان من المتوقع أن يتم التعامل مع أزمة قبرص مثل كل من إسبانيا وإيطاليا والبرتغال واليونان ،إلا أنها لم تقم بذلك رغم أن إنقاذها كان سيكلف ما لا يزيد على عشرة مليارات أورو ،وفضلت أن تكون قبرص نموذج لبقية دول منطقة الأورو المهددة بأزمة مالية.

لقد أثارت أزمة قبرص مسألة مستقبل منطقة الأورو ومسيرة الاندماج الأوروبي والعقبات التي تعترض طريقها و من المتوقع أن ينكمش الاقتصاد القبرصي ،وأن تزداد معدلات هجرة الشباب

بسبب استمرار تدهور أوضاع البطالة لتصل إلى المستوى الذي تدنت إليه إسبانيا ،خاصة و أن نسبة كبيرة من الوظائف القبرصية كانت في قطاعي المصارف والسياحة.

المطلب الثالث : البلدان المعرضة للخطر:

لعل الأزمة التي امتدت ظلالها على اليونان قد تشعبت في أنحاء أخرى من دول منطقة الأورو ، و من المحتمل أن تؤثر أزمة الديون الأوروبية على قدرة الدول التي تفاقمت بها الأزمة ،و تؤثر على الدول الفاعلة في المنطقة.

1- بلجيكا:

وصل الديْن السيادي لبلجيكا إلى 100 % من الدخل القومي ،وهي أعلى نسبة ديْن بعد اليونان وإيطاليا ،وتصل نسبة العجز في الميزانية إلى 5% ،و قد قامت الحكومة بتمويل الدين الخارجي من صناديق التأمين مما حافظ على سمعتها في الأسواق المالية العالمية ،و من ثم لم تلجأ إلى قروض خارجية ،و أن عليها إتباع خطة تقشف لتوفير 11 مليار وخفض نسبة العجز إلى 2.8 %من الدخل القومي.

و هي تواجه ظرفا استثنائيا يتمثل في وجود حكومة غير قادرة على اتخاذ قرارات اقتصادية ومالية ،مما عكس المخاوف من احتمال تعرضها لصعوبات ،وهو الأمر الذي جعل البعض يطالب القوى السياسية في البلاد بتسريع وتيرة المفاوضات ،والتوصل لاتفاق في أقرب وقت يقضي بتشكيل حكومة جديدة تقود البلاد السنوات القادمة ،وتركز على الملفات الاقتصادية و الاجتماعية .[1]

وقد بلغ تكلفة الاقتراض البلجيكي نسبة قياسية من حيث الفجوة بين العائد على السندات البلجيكية و على السندات الألمانية التي تعبر المرجع في مجال الاقتراض في منطقة الأورو ،مما يغذي المخاوف من أن السوق سوف تصنف بلجيكا مع الدول الأكثر عرضة للازمة داخل منطقة الأورو .

إن الاقتصاد في بلجيكا هو أكثر قدرة على المنافسة من الاقتصاد اليوناني والبرتغالي والاسباني ،لكن توقعات البنك المركزي البلجيكي أكدت في الآونة الأخيرة أنه وبدون تدابير إضافية فان الدين العام سيرتفع إلى 99،8% من الناتج المحلى الإجمالي ،وقد أمهل وزراء مالية الاتحاد الأوروبي بلجيكا حتى نهاية عام 2012 لخفض عجز ميزانيتها إلى ما تحت النسبة المحددة أوروبيا أي 3 %من الناتج المحلي بدل نسبة 4،8 %.

2- فرنسا:

---

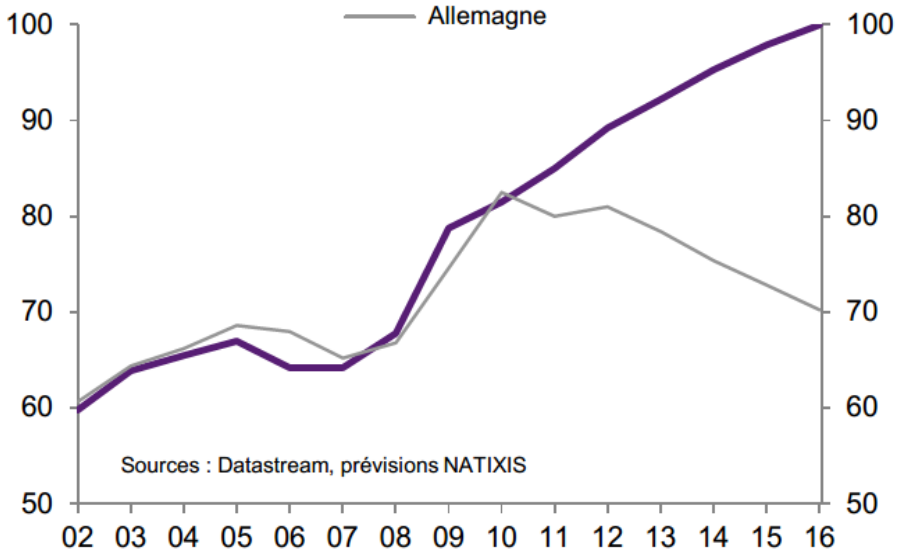
[1] عبد الله مصطفى ،ارتفاع أسعار الفائدة على السندات الحكومية في دول بمنطقة اليورو وأرقام البطالة والتضخم فوق المستويات المطلوبة ، جريدة العرب الدولية ،2011/11/1 العدد 12026،
...classic.aawsat.com/details.asp?section=6sueno

يحتل اقتصاد فرنسا المركز الثاني بين اقتصادات دول منطقة الأورو ،ويصل دينها العام إلى 2.1 تريليون دولار أي حوالي 83 %من الدخل القومي ،وتصل نسبة العجز إلى 7 %في عام 2011 ،وهي من بين المرشحين لحزمة المساعدة المالية بعد إسبانيا وإيطاليا ،لذلك تبنت الحكومة الفرنسية خطة تقشف قاسية لتفادي الأزمة.

لقد أدى ضعف الطلب المحلي و التعافي البطيء لشركائها التجاريين في أوروبا و بلدان أخرى إلى تباطؤ الانتعاش وارتفاع نسبة البطالة ،ولم تكن المواد العامة هي وحدها التي تأثرت بالأزمة ، فشيخوخة السكان و ما صاحبها من تكاليف صحية و معاشات تقاعد شكلت ضغطا على المستقبل المالي لفرنسا ،و وفقا لدراسة أجرتها منظمة التعاون و التنمية فإن نسبة إعالة كبار السن الذي تتجاوز أعمارهم 65 عاما بالنسبة إلى السكان في سن العمل قدرت عام 2007 بحوالي 27 % ،و من المتوقع أن تزيد هذه النسبة إلى 42% بحلول عام 2025 ،و قد تصل إلى 58% عام 2050 .[1]

شكل رقم (5)

نسبة الدين العمومي إلى الناتج المحلي الإجمالي لفرنسا و ألمانيا



فرنسا

ألمانيا

Source :Patrick Artus, Repousser l'ajustement budgétaire de deux ans en France :c'est possible ,mais c'est une mauvaise idée, recherche économique, natixis ,26 février 2015-n 170,p4

بدأ الدين العام الفرنسي في الارتفاع ابتداء من عام 2008 و قاومت فرنسا أفضل من غيرها تبعات الأزمة العالمية و تفادت في الأسواق حركة إعادة تقييم مخاطر الائتمان التي طالت بعض البلدان الأعضاء ،و ظهرت كمصدر يتمتع بأفضل الضمانات و هذا للطابع المتنوع لاقتصادها و تدني

[1] كيفن شينغ ,ايريك دي فراير ,ايرينا ياكادينا,المدى الطويل قريب ,مجلة التمويل و التنمية عدد سبتمبر 2010,ص 36.

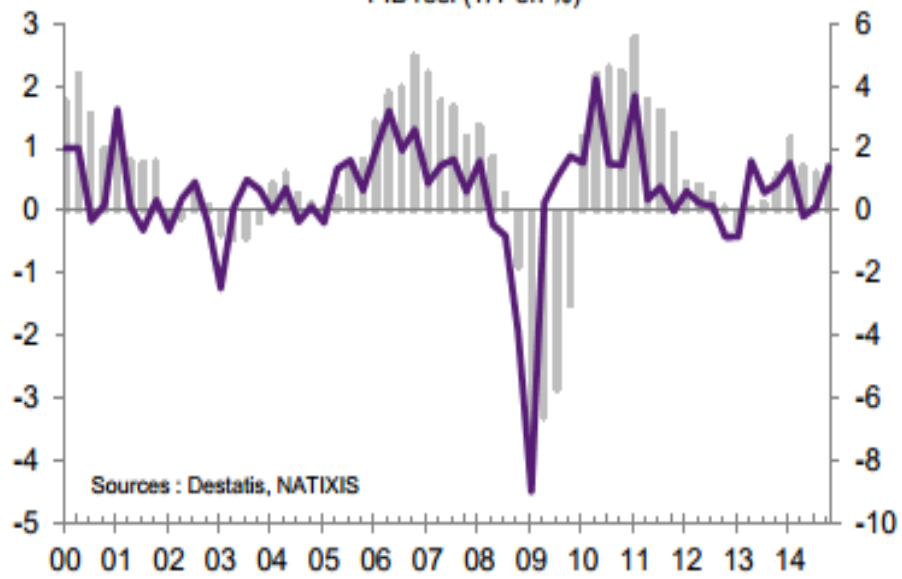
مستوى مديونية القطاع الخاص بالنسبة للشركات ،و كذا الأسر حيث أدى الطلب على الأصول الأكثر أمنا و سيولة حركة انفراج عائدات السندات ،حيث نجد أن شروط التمويل المتوسطة و الطويلة الأجل انخفضت بشكل ملموس ،كما يدل على ذلك تقلص متوسط أسعار الفائدة المرجح بالنسبة لإصدار السندات الاسمية المتوسطة و الطويلة الأجل من 4.13% إلى 2.95 % ما بين 2008 - 2009 .[2]

3- ألمانيا:

يحتل الاقتصاد الألماني المرتبة الأولى بين اقتصادات دول منطقة الأورو ،وهو اقتصاد قوي ومنظم يساعده في الحصول على قروض من مؤسسات دولية ،كما يمكنه إعادة إقراضها لدول منطقة الأورو يحقق له أرباحًا معتبرة ،وقد استفادت من الوحدة النقدية الأوروبية بتسهيل الاستحواذ على الأسواق الأوروبية ،فثلثا إنتاجها يسوق في أوروبا ،وقد نجحت في إبقاء السوق الداخلية ونظامها المصرفي في منأىً عن الأزمات الاقتصادية وتداعياتها [1] ،و يشكل القطاع الصناعي أهمية بالغة حيث تستند القدرة الصناعية التنافسية على المستوى الدولي إلى الشركات الضخمة الثلاثين المكونة لمؤشر الأسهم الألماني "داكس" إضافة إلى آلاف الشركات الصغيرة و المتوسطة الحجم حيث تشغل أكبر عدد من فرص العمل حوالي 25 مليون عامل .

شكل رقم (6)

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لألمانيا 2000-2014



Source : Marie-Pierre Ripert, fed :Pourquoi les marches ne veulent pas y croire ?Recherche économique Bank, natixis ,27 février 2015 n 08.p 02

[2]Bank of *international Settlements.* www.bis.org

[1] درويش عبد اللطيف , اليورو في مواجهة التحديات , تقارير مركز الجزيرة لدراسات أغسطس2012

يعتبر 0.1% من النمو في ألمانيا تحقق بفضل الاستهلاك الداخلي عام 2012 ،وقد سجل الاقتصاد الألماني انخفاض في معدل البطالة في شهر أفريل 2013 بـ 3 ملايين و مائتي ألف عاطل عن العمل بانخفاض بلغ 78 ألف عن شهر مارس 2013 ،و تراجع معدل البطالة من 7.3% إلى 7.1% مما يعطي دلالة قوية على زيادة النشاط الاقتصادي عكس ما هو موجود في بلدان منطقة الأورو ،وهذا ما يتبين في أسعار أسهم مؤشر "داكس" في بورصة فرانكفورت تشكل أحد معالم النشاط و النمو حيث قفز إلى 8362 نقطة في شهر أفريل متجاوزا الرقم القياسي الذي سجل عام 2007 و بلغ 8105 نقطة ،ويرى خبراء الاقتصاد في ألمانيا إمكانية نشوء ظروف اقتصادية مناسبة تساعد على استمرار صعود أسهم مؤشر "داكس" إلى مستوى أعلى .[2]

و في ظل الظروف الاقتصادية الضعيفة و تقلص معدل الإقراض تراجعت الاستثمارات في منطقة الأورو ،بينما تتزايد في قطاع العقارات الألمانية سنة تلوى الأخرى حيث ينتظر خبراء القطاع أن تستثمر الصناديق و الشركات ذات السيولة الكبيرة الباحثة عن أماكن آمنة ومستقرة في الإقبال على شراء العقارات الألمانية رغم تزايد المخاوف من أزمة الديون السيادية الأوروبية.

كما شهدت حصة الصناعة في الناتج القومي السنوي انخفاضا في دول منطقة الأورو ،عكس ذلك حصة الصناعة الألمانية لا تزال مستقرة على معدل 26.2 % ،في حين انخفضت في فرنسا و ايطاليا على التوالي 12.6% ,17.8% بعد تسجيلها 17.8 %,16.5% عام 2000. [1]

و تصر ألمانيا على أن يتماشى التكامل المالي مع التكامل السياسي و أنه ليس هناك من يقدم قروض من دون أن تكون له سيطرة على استخدامها و تبين التجارب أن الإصلاح الهيكلي الذي يكون صعبا في تطبيقه يكون أكثر صعوبة في حالة الانكماش حيث لا تملك قطاعاته القدرة على استيعاب عدد العاطلين بسبب الإصلاح.[2]

و على الرغم من تجنب ألمانيا الركود ظل تباطؤ النمو في الناتج المحلي في الربع الثالث لعام 2014 إلى جانب ضعف الاستثمار ،و وفقا لتقديرات أولية لمكتب إحصاءات الاتحادي في ألمانيا أن ينتعش النشاط و نمو الناتج إلى 1.7% لعام 2015 مع الزيادة المستمرة في الأجور الحقيقية ،حيث ينبغي للاستهلاك الخاص أن يساعد على النمو مع انتعاش الاستثمار و الزيادة في الصادرات .

---

(2) غرفة التجارة و الصناعة العربية الألمانية , اقتصاد ألمانيا يتفادى الركود , مجلة السوق العدد 2013/02 , ص 06 .
www.ghorfa.de/fileadmin/.../ar_souq_2_2013_web.p.

(1) مجلة غرفة التجارة و صناعة العربية الألمانية , مرجع سابق ,ص 7
www.ghorfa.de/fileadmin/.../ar_souq_2_2013_web.p.

(2) علي الفقيه,محاولات لانقاذ العملة الأوروبية الموحدة و الأزمة اليونانية,مجلة المالية العدد 144 جويلية 2012,ص
www.mof.gov.ye.17

المبحث الثاني : أسباب تفاقم أزمة الديون السيادية في منطقة الأورو

لم تكن مشكلة الدين السيادي ذات أهمية قبل أن تظهر منطقة الأورو ،و كان في الغالب الحفاظ على القيمة الاسمية للدين بواسطة عدة طرق منها التمويل التضخمي ،و لكن مع إنشاء منطقة الأورو افتقدت هذه الآلية و لم يكن هناك بنك مركزي محلي ينفذ هذه العملية ،وقد احتفظت الدول الأعضاء بالسيطرة على السياسة المالية فقط ،و كان مؤسسو منطقة الأورو مدركين أهمية الحفاظ على الانضباط المالي عن طريق معاهدة الاستقرار و النمو و انضباط السوق ،غير أن نشوب الأزمة المالية كشف عن ضعف في هاته الآلية و مهد سقوط بنك "ليمان برادرز" إلى توقف الأسواق المالية في تمويل بلدان الجنوب ،مما أسفر عن صعوبة استمرار بنوكها في تمويل النمو الذي يحركه الائتمان فظهرت مشكلات أساسية تتمثل في تباين القدرة التنافسية بين الدول الأعضاء و معوقات هيكلية للنمو خاصة في اليونان و البرتغال و حدث عجز في الميزانية العامة نتيجة نضوب في الإيرادات المالية العامة كشفت عن ضعف في الموارد الأساسية .

الطلب الأول:أسباب تتعلق بمنطقة العملة المثلى

كان يعتبر في الفترة التي سبقت معاهدة "ماستريخت" أن قيام اتحاد نقدي دون اتحاد مالي يمكن أن يعمل تحدي للمنطقة ،و قد أشار تقرير "فيرنر" عام 1970 أن الاتحاد النقدي يتطلب أن تكون الميزانيات الوطنية للدول الأعضاء بين 2 و 5% من الناتج المحلي الإجمالي في الحالات العادية ،و من 5 % إلى 7 % في حالة الصدمات الاقتصادية مع توفير أرضية لتقارب الأجور و ،وقد فشلت التقارير الفنية و تم جمع ما يكفي من الدعم السياسي لتحقيق الوحدة.

و قد انتخب "جاك ديلور" عام 1988 لإحياء عملية التكامل و التوحيد النقدي ،حيث كان هناك توافق في الآراء في الإعداد للوحدة النقدية دون الشروع في التكامل المالي الذي يتطلب على الأقل سلطة مشتركة مسئولة عن الميزانية العامة و استقرار الاقتصاد ،بحيث يتم التنسيق في السياسات الاقتصادية وتخضع لقواعد تهدف منع حدوث تطورات سلبية في المالية العامة للدول الأعضاء ،و منذ ظهور الأورو كان التنسيق في السياسات المالية ضعيف ،و لم يسمح للدول الأعضاء بتحقيق أقصى قدر من فعالية السياسة المالية في إدارة الاقتصاد الكلي ،و مع بداية الأزمة لم تكن هناك أداة حقيقية للتعامل مع الصدمات اللامتماثلة الناتجة عن طبيعة الدورات الاقتصادية ،و تبين أن عوامل الاستقرار التلقائية على المستوى الوطني غير كافية حيث كانت عملية التنشيط من قبل الدول الأعضاء محدودة و غير كافية .

لقد توقع منشئو منطقة الأورو وقوع أزمات مالية لذلك اشترطوا على الدول الأوروبية الداخلة في العملة توقيع معاهدة الاستقرار و النمو ،و هذا لعدم السماح لعجز الميزانية للدول الراغبة في الانضمام أن تتعدى 3% من الناتج المحلي الإجمالي ،و أن لا يصل الدين إلى أكثر من 60 % من الناتج المحلي الإجمالي ،و قد كانوا ينظرون إلى هذا الشرط على أنه إجراء مؤقت للوصول إلى اتحاد سياسي.[1]

و قد عملت معاهدة الاستقرار و النمو على مراقبة تقييم الميزانيات للدول الأعضاء من طرف المؤسسات المالية عن طريق إجراء عمليات تقييم سنوية بحيث تنشأ انضباط مالي يمكن معه التعامل مع الصدمات القطرية .

و لما تراكم الدين الحكومي في كل من اليونان و ايرلندا و البرتغال بدأ صناع السياسة الأوروبية بالاعتراف بهشاشة بنية الاتحاد النقدي في ربيع 2012 ،حيث تبينت مساوئ الاتحاد في عدم قدرة وجود إطار لإدارة إخفاقات البنوك ،و عدم قدرة الدول الأعضاء على الاقتراض من الأسواق المالية ،حيث تبين أن الاتحاد الأوروبي ركز على معالجة الأعراض بدلا من معالجة الأسباب الحقيقية ،و قامت السياسات العامة على تنفيذ تعديلات مالية في المنطقة ،ولم تقم منطقة الأورو بتحديد السياسات الاقتصادية التي يتعين على الدول الأعضاء إتباعها في حالة حدوث الأزمات.

و قد سمحت جهات الرقابة المالية الوطنية للأجهزة المصرفية بالنمو في منح الاقتراض بشكل غير مناسب مع حجم الاقتصاد ،حيث ارتفع خطره مع تزايد عبئهم عدم قدرة الحكومات على تحمله في ظل الأزمة المالية العالمية ،و في ظل عدم وجود هيئة رقابية أوروبية زادت المخاطر الناتجة على الترابط المتنامي بواسطة القروض الضخمة المقدمة للبنوك عبر الحدود.

و إذا كانت نسبة البطالة قد وصلت إلى حوالي 50% بين الشباب في بعض الدول الأعضاء مثل اسبانيا و اليونان في حين نجد معدلها في ألمانيا دون 7 % ،فوفقا لنظرية العملة المثلى لـ"مندل" أن هذه الوضعية ستؤدي بحركة العمالة إلى إعادة التوازن لاقتصادات المنطقة بالانتقال العمالة من الدول الأعضاء مرتفعة البطالة (دول الجنوب) إلى الدول الأعضاء الأكثر تقدما والأقل في معدلات البطالة(دول الشمال) في ظل الأزمة أكثر من أي وقت مضى[1] ،بحيث يمكن اعتبار أن العمال قادرين على الانتقال داخل منطقة العملة حيث تتوفر الوظائف و باستطاعة منطقة الأورو التخلي على آلية التوازن القائمة على تعديل أسعار الصرف .

---

[1] ايروين ستيلزر,الأزمة المالية في اليونان.....مأساة أم مهزلة,ترجمة علي الحارس ,
*www.iraqfuture.net/0v4/translations/151.../152-IS.pdf*2
[1] كينيث رقوف ،يورو بلا مركز، كيان غير قادر على البقاء ,جامعة كمبريدج ,www.project-syndicate.org

و بالتالي من المفترض أن تؤدي حركة العمالة إلى إعادة التوازن ،غير أنه ثبت عكس ذلك تماما إذ نجد العمال الايرلنديون يتجهون ناحية كندا و استراليا و الولايات المتحدة الأمريكية ،كما أن العمال الاسبانيين يتدفقون ناحية رومانيا التي كانت في زمن قريب فيها مصدر العمالة الزراعية ،و من هنا يتبين أن هناك معايير أساسية ينبغي أن يكون في اتحاد العملة الناجح ،إلا أنه يصعب تحقيقه في ظل عدم وجود تكامل سياسي يضم مجموعة من البلدان شديدة التنوع.

كما أن للأنظمة الضريبية دورها الفعال في ظل وجود سلطة مركزية ،حيث تساهم المناطق التي ترتفع فيها الدخول بعائدات ضريبية أعلى في الميزانية العامة للدول الأعضاء عن الدول التي تنخفض فيها الدخول ،و بالتالي تساعد بقية الدول الأعضاء و تعمل على تحقيق استقرار تلقائي مؤثر عبر الدول الأعضاء و لا شك أن أوروبا تفتقر إلى هذا العامل الرئيسي الذي لا يتفق مع تصور الزعماء الأوروبيين .[2] كما أن للتحويلات المالية دورها في تقاسم المخاطر فالأسواق المالية قد تكون ضعيفة و لا توفر القدرة على تقاسم المخاطر المرتبطة بدخول العمالة ،إن الاعتماد على الأسواق المالية في توفير الكثير من تقاسم المخاطر و عدم الحاجة إلى تحويلات مالية غير كاف فقد تكون الأسواق المالية هشة و لا تستطيع القيام بذلك.

لقد تبين أن منطقة الأورو منطقة يتصف أعضائها بالتنوع الشديد في الدخول و في مستويات التنمية فالدول الأعضاء أصحاب الدخول الرئيسية ليس لهم الاستعداد الكافي لصرف تحويلات مالية للدول الواقعة في الأزمة ،و هذا للتخفيف من حدة التقلبات الدورية خشية أن يتحول ذلك إلى تحويلات دائمة كالتكاليف المترتبة لدعم ايطاليا لجنوبها و ألمانيا الغربية لتوحيد شطري ألمانيا.[1]

و قد أثار "موريس اوبستفيلد" أن الاتحاد النقدي يحتاج إضافة إلى التحويلات المالية قواعد محددة ،وواضحة لمقرض الملاذ الأخير يمنع من انتشار أزمات الديون ،و حالة فرار الودائع من البنوك ،و النتيجة المستخلصة حول المعايير التي حددها كل من كينين ،واوبتسفيلد ،ومعايير مندل لحركة العمالة ،أن الاتحادات النقدية لا يمكنها العمل بشكل صحيح في ظل غياب تكامل سياسي فلا تصميم لعملة بلا دولة ،و هذا ما يتبين من خلال منطقة الأورو عدم إمكانية إجراء تحويلات مالية ضخمة في كل أزمة عبر دول المنطقة في ظل غياب إطار سياسي أوروبي متماسك تكون قادرة على تحمل الصدمات الكبيرة مثل الأزمة المالية العالمية .[2]

---

[2] كينيث رقوف ,مرجع سابق , www.project-syndicate.org

[1]Shahin VALLÉE , idip, 22 janvier 2013.wwwlaviedesidees.fr .

[2] كينيث رقوف,مرجع سابق,www.project-syndicate.org

و قد جاءت أغلب التدفقات الوافدة للدول الأعضاء الجنوبية في شكل ديون إلى البنوك مما جعلها أكثر اعتمادا على التمويل من الأسواق بدلا من الاعتماد على الودائع المصرفية في تمويل الائتمان المحلي ،حيث أن تدفقات أسهم رأس المال ضئيلة مثل تلك الناتجة عن عمليات الاندماج و الاستحواذ عبر الحدود و يتم فيها تقاسم المخاطر و من ثم مراقبتها بشكل جيد من قبل المستثمرين .

و من ثم تحولت مشكلة الديون الخاصة للمستثمرين إلى أزمة ديون سيادية و يرجع السبب في الأزمة ليس إلى إحجام المستثمرون على الاستثمار بفعل قلقهم على اثر العجز الحكومي على مستقبل الاقتصاد ،و إنما لضعف الطلب و عدم التنبؤ بانتعاشه في المستقبل ،و مع استمرار البنوك في تمويل ديونها السيادية الوطنية ضعفت الثقة بشأن ملاءتها المالية ،مما أدى إلى زيادة تكاليف الاقتراض عجزت عنها الحكومات و البنوك خصوصا في اليونان و ايرلندا و البرتغال ،و انتقلت الأزمة إلى ايطاليا و اسبانيا بداية من صيف 2011 ،ثم طالت الأزمة البلدان الرئيسية في منطقة الأورو حيث تعرضت بنوكها للمخاطر وجود الأصول إلى تأخير استعادة الثقة.

المطلب الثاني:الاختلاف في القدرة التنافسية بين دول منطقة الأورو

أدى انتهاج سياسة نقدية موحدة بدون سياسة مالية موحدة إلى خلق منطقة نقدية ذات طابع تنافسي بين الدول الرئيسية في الاتحاد بين دول الجنوب و دول الشمال ،حيث لم يتوقع في ظل وجود سوق مشتركة أن يكون هناك فارق شاسع بين إنتاجية الدول الأعضاء فقد تعمق الفارق في التنافسية بينهما ،و ظهرت في التخصص العالمي و مستوى التطور الصناعي و التقني ،فبينما كانت دول الشمال و على رأسها ألمانيا تعيد تجهيز نموذجها للإنتاج بما يسمح بمنافسة نمو الصناعات التحويلية الأقل تكلفة في آسيا كانت دول الجنوب غافلة عن ارتفاع تكاليف إنتاجها ،و أدت زيادة النشاط الاقتصادي إلى زيادات كبيرة في الأجور ،حيث زادت الرواتب بمعدل 5 %سنوياً ،بينما بلغت الزيادة في الإتحاد الأوروبي نصف هذه النسبة ،مما أدى إلى ضعف التنافسية ،وزيادة عجز الميزان التجاري ،إن هذا التفاوت في القدرة التنافسية انعكس في وضع الحساب الجاري ،حيث تراكمت عند بعض الدول الأعضاء الديون و البعض الآخر الفوائض.

و لم تقم دول الجنوب بالإصلاحات المهمة في سوق العمل و التقاعد و التنظيم لفرض ضرائب ،حيث تركت ارتفاع الأجور أكبر من ارتفاع الإنتاجية ،و من ثم نرى انخفاض في القدرة التنافسية

أدت إلى حدوث عجز في الميزان التجاري ،ونجد أن التنافسية لكل من ايرلندا ،ايطاليا،البرتغال ،اسبانيا انخفضت بـ 20 % إلى 30 % مقارنة بألمانيا منذ عشر سنوات .[1]

و تبين عدم قدرة دول الجنوب على سداد الدين المتراكم الناتج في اغلبه عن إنفاق غير منتج مثل الاستثمار في العقارات ،حيث تجاهل المستثمرون الأجانب و صناع السياسة هذا التدهور الحاد ،و لاسيما على صعيد التكلفة الاسمية لوحدة العمل التي ارتفعت بمستويات عالية في دول الجنوب ،و كان نمو سعر وحدة العمل أسرع من نمو إنتاجية العمل ،على العكس من ذلك كانت تكلفة وحدة العمل الاسمية شبه ثابتة في دول الجنوب أقل من نمو الإنتاجية .

و قد أدى زيادة النشاط الاقتصادي إلى زيادات كبيرة في الأجور ،و من ثم يستنتج أن من أسباب الأزمة مستويات الأجور العالية في بلدان الشمال مقارنة بمستويات الأجور المنخفضة في دول الجنوب ،و تتضح هذه الصورة في الاقتصاد الألماني ،حيث انخفضت نسبة نمو الأجور المعدلة بالتضخم 0.11 % مقابل نمو بالإنتاجية بنسبة 1.57% خلال 1999-2007 ،وعلى صعيد منطقة الأورو كانت نسبة نمو الأجور خلال نفس الفترة 2.6% في حين كان يفترض أن تكون 3.1% مع الأخذ في الاعتبار معدلات الإنتاجية و معدل التضخم .

المطلب الثالث :زيادة ديون قطاع الأسر

لقد تبين خلال كثير من الأزمات الماضية و التي أدت فيها الزيادة في التمويل بالديون في القطاع الخاص إلى وقوع أزمات مالية مثل البلدان الاسكندينافية ،و بلدان شرق آسيا في تسعينات القرن الماضي ،وأوضحت الأبحاث أن هذا النوع من الأزمات عادة ما يكون أطول و أعمق بكثير مما تستغرق فترة الركود العادي ،و كان الخروج من الأزمة عادة يتم بفضل قدرة الحكومات على القيام بزيادة الإنفاق ،وعلى الرغم من تسجيلها عجزا كبيرا في المالية العامة تقوم في نفس الوقت بإعادة هيكلت النظام المالي ،والقيام بتخفيض أسعار الفائدة ،و تعديل سعر الصرف ،ومن ثم وقف انخفاض النشاط و تعافي الاقتصاد ،حيث تستطيع بعدها الحكومة تخفيض ديونها .

إلا أن هذا الإجراء غير متاح في كثير من اقتصاديات منطقة الأورو و بنفس السهولة خلال الأزمات السابقة ،وهذا بسبب ارتفاع الديون قبل حدوث الأزمة ،حيث كانت أغلبية الدول الأعضاء و المؤسسات المالية و قطاع الأسر تقترض بدون مراعاة قدرتها على السداد ،فارتفعت نسبة المديونية إلى حصص الملكية في المؤسسات المالية أعلى بكثير من النسب التي بلغتها في الفترات السابقة ،وقد

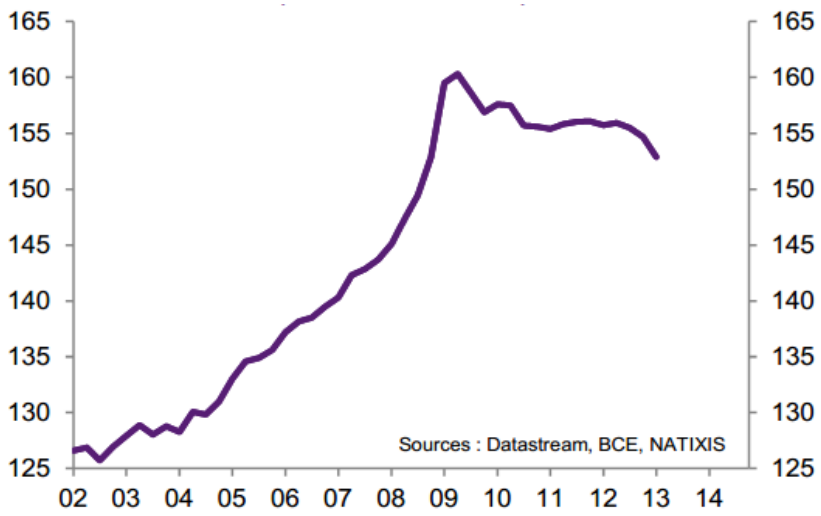
[1]Jean Tirole ,La crise de l euro :quelques élément de réflexion sur la reforme institutionnelle , école d économie de Toulouse ,p 254. www. banque-france.fr/fileadmin/user.../RSF16-etude-22.pd …

بلغ التمويل بالديون في أغلب البنوك الأوروبية 30 مرة ضعف حصص الملكية ، بسبب ارتفاع نفقات التقاعد و خدمات الرعاية الطبية و غيرها من الخدمات الاجتماعية الأخرى ،إضافة إلى حالة الركود بسبب بطئ النشاط الاقتصادي ،و إعادة رسملة البنوك ،و هذا عندما ضخت الحكومات قدر من السيولة على البنوك و المؤسسات المالية لتجنب الإفلاس ،و بالتالي أصبحت الجدارة الائتمانية لمعظم الدول الأعضاء ضعيفة ،و لا تستطيع معظمها زيادة الإنفاق بسهولة لحماية الاقتصاد من تقليص الإنفاق في القطاع الخاص[1].

و قد سجل قطاع الأسر معدلات ارتفاع كبيرة في الديون في ظل تفاؤلها حول استطاعتها تحمل تكاليف معيشية أعلى من قدرتها ،حيث ظهر إقبال على الشراء معتمدة على الاقتراض كانت أغلبها بغرض السكن و الاستهلاك .

شكل رقم (7)

ديون القطاع العائلي و الشركات لمنطقة الأورو نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي



Source :Patrick Artus, zone euro :le mythe de la sortir de crise ,recherche économique, natixis ,23septembre 2013-n 646,p

[1] ستين كلايسنز,تخفيض الديون, مجلة التمويل و التنمية العدد جويلية 2012, ص ص 20-23
www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/fandd/fda.htm

لقد ارتفعت نسب الديون إلى الدخل المتاح في قطاع الأسر خلال السنوات السابقة للأزمة ،و بقية المديونية في هذا القطاع ثابتة نوعا ما كنسبة من الأصول خصوصا أسعار المساكن ،إلى أن تجاوز القرض قيمة المسكن أدى إلى انخفاض حاد في صافي الثروة لدى قطاع الأسر مما اضطر بهم إلى محاولة تخفيض مستوى مديونيتهم ،إلا أن هذا التخفيض يستغرق وقتا أطول فقد تقضي الأسرة سنوات كثيرة لادخار قدر من المال يكفي لتسديد دفعة مقدمة بغرض شراء أول سكن ،إضافة إلى تفاقم المشكلة عند زيادة البطالة و تراجع الدخل ،و من ثم يواجهون صعوبة في سداد مدفوعات قروضهم رغم انخفاض أسعار الفائدة إلى مستويات متدنية.

و في حالة الأسر التي اضطرت لتوقف عن السداد فإعادة هيكلة ديونها مع مقرضيها قد يستغرق سنة أو أكثر ،كما أنها في حاجة إلى فترة لاستعادة جدارتها الائتمانية حتى تستطيع إعادة التمويل بشروط ميسرة.

أما على مستوى الاقتصاد الكلي فإن حدوث العجز لدى الأسر أدى إلى تقليص الإنفاق و زيادة الادخار بقدر أكبر و قد أثرت الأزمة على ثقة المستهلكين و دوائر الأعمال ،مما أدى إلى انخفاض حاد في الطلب ترجم بتراجع في الناتج الذي أدى إلى ارتفاع في البطالة و انخفاض في الدخل ،مما اضطر بالأسر إلى الحد من التمويل بالديون .

إن استعادة السيولة عن طريق بيع المساكن و التي تشهد أسعارها انخفاض كبير و تزداد معها حالات عدم السداد و التشديد في منح القروض و ارتفاع التمويل بالديون ،تؤدي إلى زيادة حدة الانكماش حيث تراجع استهلاك قطاع الأسر بصفة خاصة في دول منطقة الأورو عالية المديونية .

و مع هذا يمكن للحكومات أن تقوم بإعادة هيكلة قطاع الأسر كالتي طبقت في الولايات المتحدة الأمريكية في ثلاثينيات القرن الماضي ،حيث تحملت الحكومة الأمريكية واحد على خمسة قروض عقارية كما قامت بتمديد آجال الاستحقاق ،و خفضت أسعار الفائدة ،و شطبت اصل الدين في عدد من الحالات ،مما أدى إلى تخفيض أعباء سداد الديون ،و تقليل عدد حالات عدم السداد ،فمن شأن هذه السياسات أن تعمل على تراجع زيادة انكماش الناتج.

المطلب الرابع:انتقال اثر أزمة الرهن العقاري إلى منطقة الأورو

للأزمة بعد تاريخي بدأت في أوائل السبعينات شهدت هذه الفترة معدلات البطالة و التضخم معدلات عالية و تراجع فيها أسعار الأسهم و انهيار البنوك ،وقد اتخذت الحكومة سلسلة من السياسات تتمثل أساسا في تحرير الأسواق المالية ،و القطاع الخاص من الرقابة ،و خفض الإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية ،وخفض الضرائب على الأثرياء ،و إزالة القيود التي تحكم انتقال رأس المال ،و الاستثمارات بين الدول ،و قد كانت حصيلة هذه السياسات معدلات نمو بطيئة ،و زيادة في

معدلات البطالة و ارتفاع مستوى الديون العامة ،وانخفاض معدل المساواة بين الدخول ،غير أنه يرجع النمو الاقتصادي في فترة التسعينات إلى استدانة الأسر الأمريكية للحفاظ على مستوى استهلاكهم في ظل تجمد الدخول.

و قد قامت شركات التمويل بتوليد كمية هائلة من الأصول المالية الخطرة حيث كانت أسعارها مرتفعة و بنية على فرضية أن قطاع التمويل و القطاعات غير المالية يستمرون في النمو و الاستقرار إلى أجل غير محدود ،وقد انفجرت فقاعة المضاربات في قطاع البناء الأمريكي و أدت إلى زيادة معدلات الإفلاس وارتفاع معدل الفائدة ،مما نتج عنه خسائر أجبرت العديد من الشركات على بيع أصولها المالية التي انهارت نتيجة الزيادة الضخمة في عرضها ،و أدت أزمة قروض الرهن العقاري إلى إضعاف البنوك وإفلاس بعضها و سقوط مؤشرات الأسهم و انخفاض في الاقتصاد الحقيقي من خلال قنوات مختلفة ،و إذا كانت الولايات المتحدة أول المتضررين فقد انتقلت الأزمة إلى منطقة الأورو بفعل الروابط المالية و التجارية تكبدت البنوك خسائر كبيرة و حدثت أزمة سوق الإسكان ،فدخلت في الركود الاقتصادي و حدثت انخفاض في النمو الاقتصادي و تكبدت الأسواق المالية خسائر معتبرة.

و على الرغم من التدخلات المتكررة من قبل البنك المركزي الأوروبي لتفادي حدوث أزمة سيولة و عدم الثقة في سوق ما بين البنوك فقد عانت البنوك الأوروبية خسائر كبيرة و الجدول التالي يبين ذلك.

جدول رقم (10)

خسائر بعض البنوك الأوروبية المتأثرة بأزمة الرهن العقاري سنة

البنك	خسائر بالمليار دولار
يوبي أسUSB	18.7
كريدي اكريكول	4.8
HSBC	3.4
دوتش بنك Deutsche Bank	3.1
سوسيتي جنرال	3
بنك باركليز	2.7

Source: La Fondation Robert Schuman, L'Europe face à la crise financière ,Questions d'Europe://www.robert-schuman.eu/fr/questions-d-europe/0089-l-europe-face-a-la-crise-financiere.

قرر مصرف "كوميرتس بنك" ثاني أكبر البنوك الألمانية الاستغناء عن تسعة آلاف وظيفة في إطار صفقة شراء منافسه "دريسدنر بنك" وبلغت قيمة الصفقة 14.5 مليار دولار ،و هو يمثل أكبر عملية إعادة هيكلة في القطاع المصرفي الألماني ،كما قامت بلجيكا بتأميم مصرف "فورتيس" الذي

تأثرا كثيرا بآثار أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة ،مما أدى إلى حالة من التوتر والترقب في الأسواق المالية الأوروبية .[1]

و قد كان التراجع في الأسواق المالية أقوى في أوروبا منه في الولايات المتحدة ،فقد خسرت بورصة باريس من يونيو 2007 إلى يناير 2008 في سوق الأسهم 33% وفي لندن بـ 21% و في فرانكفورت بـ 25%.[2]

المطلب الخامس : التحرير المالي و التوسع في منح الائتمان

كان النظام المالي ما بعد الحرب العالمية الثانية يتميز بتدخل الدولة المباشر من أجل توجيه موارد مالية لقطاعات ذات أولوية حيوية للتنمية وكانت هذه الإستراتيجية شائعة الاستخدام من قبل البلدان منخفضة و متوسطة الدخل ،و إلى حد كبير في العديد من الدول المتقدمة ،و اعتمدت هذه الإستراتيجية التي تقودها الحكومة على البنوك المملوكة للدولة ،و على فرض مجموعة من القيود على المؤسسات المالية مثل الحدود على أسعار الفائدة و الحدود القصوى على الائتمان و الحدود الصارمة للدخول للقطاع .

إلا أن هذه الإستراتيجية كان لها آثارها السلبية على النمو و التطور الاقتصادي ،إضافة إلى التخصيص الأسوأ لرأس المال و انتشار الفساد و تثبيط الادخار و قد تم التخلي عن هذه الإستراتيجية و المسماة بالكبح المالي إلى التحرير المالي بإلغاء القيود الإدارية على المؤسسات المالية.

ومن ثم توسعت البنوك و المؤسسات المالية في الاقتصادات المتقدمة في منح الائتمان و تحرك الكثير منها عن نموذج العمل المصرفي التقليدي بتلقيها الودائع و القيام بالإقراض على المستوى المحلي ،لتصبح مؤسسات مالية كبيرة و معقدة تقوم بضمان السندات و الأوراق المالية و إبرام و بيع عقود الائتمان و المشتقات الأخرى و المشاركة في التوريق و المتاجرة في العقارات في الداخل و الخارج ،غير أن فشلها في تحقيق أهدافها أدى إلى انهيار أسعار الأصول و اضطراب الأسواق المالية مما هدد النظام المالي بأسره [1].

و من عيوب تصميم هذا النظام المصرفي إضافة إلى ذلك هو صعوبة تسييل الأصول بسرعة ،إلا أنه جزء من عمل البنوك و هو توفير خدمة السيولة و توجيه الأموال من المدخرين الذين قد يرغبون في الحصول على أموالهم للمقترضين الذين يحتاجون إلى أموال أكثر على المدى الطويل ،و بالتالي فالمشكلة في القطاع المصرفي تأتي ،إما من نقص السيولة حيث لا يمكن الحصول على الأموال ،أو الملاءة المالية حيث أن البنوك لا تملك ما يكفي من الأصول لسداد الدائنين ،و إذا كان

---

[1] ويكيبيديا ، الموسوعة الحرة ،أزمة الرهن العقاري ،wikipedia.org/

[2]La Fondation Robert Schuman, L'Europe face à la crise financière ,Questions d'Europe://www.robert-schuman.eu/fr/questions-d-europe/0089-l-europe-face-a-la-crise-financiere.

[1] ايجي اوتكر,و روب,و سيلابا سيونلو,مجال محفوف بالمخاطر,مجلة التمويل و التنمية ديسمبر 2010,ص 38.
www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/fandd/fda.htm

هناك ضغط على البنك فإنه يعمد إلى بيع أصوله أو الاقتراض بمعدلات مرتفعة ،ثم يأتي دور الصناديق السيادية ،كما أنه يمكن للبنك المركزي أن يكون الملاذ الأخير لتوفير السيولة إذا كان السوق غير قادر على توفيره .

المطلب السادس :عامل الشيخوخة

أدى زيادة طول العمر في هذا العصر إلى تحسن رفاهية الفرد إلا أن هناك تكاليف مالية ناتجة عن ارتفاعه تتمثل في الأعباء الإضافية التي تتحملها الحكومات من خلال التقاعد و نظم الضمان الاجتماعي للموظفين ،و يؤدي تقدم السكان في العمر إلى استهلاك الأفراد المتقدمون في السن نسبة متزايدة من الموارد مما يؤدي إلى ضغوط على الميزانية العامة سواء في القطاع الخاص أو العام ,و تواصل الحكومات استعدادها للعواقب المالية الناجمة عن زيادة الشيخوخة ،فإذا زاد مثلا متوسط العمر بحلول عام 2050 بواقع ثلاث سنوات عن المتوقع حاليا سيؤدي إلى ارتفاع في تكلفة التقدم في العمر بنسبة 50 %عن مستواها حاليا. [2]

و يتضح في الدول الأوروبية أن شيخوخة السكان تحركها الخصوبة المنخفضة أكثر من طول العمر و من ثم لها انعكاسات على قوة العمل ،حيث يتولى تمويل استهلاكهم من أعضاء الأسر الأقل سنا و هذا عن طريق المعاشات العامة أو الخاصة أو حيازتهم المتراكمة من الأصول .

جدول رقم (11)

تكلفة الشيخوخة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لدول منطقة الأورو

الدولة	نسبة من الناتج.م.إ	الدولة	نسبة من الناتج.م.إ
لوكسبورغ	5.6	سلوفينيا	3.2
اليونان	5.5	النرويج	3.1
قبرص	3.9	هولندا	2.8
بلجيكا	3.6	اسبانيا	2.9
فنلندا	3.2	ألمانيا	1.1
ايرلندا	1.1	ايطاليا	0.6
الدنمرك	1.05	فرنسا	0.5
مالطا	0.9	البرتغال	0.5
ليتوانيا	1.8	التشيك	-
لاتيفيا	0.9	استونيا	0.9

المصدر,فليب كرم و آخرون,ابعد من المتقاعدين ,مجلة التمويل و التنمية جويلية 2011.

[2] ستيفان ايريك أوبرز,كن شيكادا,فرانك ايك,باتريكط إمام,جون كيف ,مايكل كيسر,موريشيو سوتو,تاو سن,تأثير مخاطر طول العمر من المنظور المالي,تقرير الاقتصاد العالمي ,أفريل 2012,ص ص 1-2*www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/fandd/fda.htm*

يتضح من الجدول أن تكلفة الشيخوخة كنسبة من الناتج المحي الإجمالي في كل من لوكسمبورغ و اليونان و قبرص و إلى حد ما بلجيكا و سلوفينيا و هي الأعلى في منطقة الأورو ،و من ثم فالدولة التي لديها مشكلة في سداد ديونها السيادية يؤثر عليها هذا العامل إلى حد ما.

و يمثل امتداد العمر خطرا على الحكومات و الجهات التي تقدم معاشات تعاقدية إذ يتطلب منها صرف مبالغ مالية أكبر من مستحقات ضمان اجتماعي و معاشات تقاعد غير أن الأفراد يستفيدون من طول العمر ،و من ثم يواجهون خطر نفاذ مواردهم التقاعدية ،حيث تتراكم هذه المخاطر مع الوقت و تؤدي إلى آثار سلبية على الميزانيات العمومية الضعيفة في حالة عدم معالجتها مما قد يتركها عرضة لصدمات تؤثر على الاستقرار المالي.

فارتفاع نسبة كبار السن إلى السكان في سن العمل يصعب تلبية احتياجاتهم عن طريق التحويلات العامة و الخاصة ،اذ أن نسبة الدعم آخذة في الانخفاض و تشير التوقعات بين الفترة 2010-2050 أن يؤدي انخفاض نسب الدعم إلى كبح النمو الاقتصادي بنسبة 0.7% سنويا في ألمانيا و اسبانيا .[1]

و من ثم فعل الدولة التي تزيد فيها الشيخوخة و تقل جدارتها الائتمانية و يحدث تراجع في الإقراض الخارجي و زيادة معدل التخلف عن سداد الديون السيادية و صعوبة استردادها من قبل الدائنين ،وجب عليهم الاعتماد بشكل كبير على الجدارة الائتمانية للكيانات السيادية عند اتخاذ قرار منح القروض و من ثم إدخال عنصر الشيخوخة كأحد العوامل المؤثرة على الجدارة الائتمانية للدولة ،إضافة إلى العوامل الهيكلية و التزاماتها في سداد الديون القديمة.

إن هناك أدلة تستند إلى أن الشيخوخة تزيد من احتمالات التخلف عن سداد الديون السيادية إلا أنه مازال الوقت للحكم على ذلك بقوة ،حيث تشير دراسة "علي عليجي" سنة 2008 التي تتخذ سلسلة زمنية مقطعية على 7 بلدان شهدت على الأقل تخلف عن سداد الديون السيادية خلال الفترة 1975-2003 حيث توضح هذه الدراسة انخفاض احتمال التخلف عن السداد في المتوسط في البلدان الشابة [1].

و بالنسبة إلى الاقتصادات التي لم تغير من نظمها التقليدية لمعاشات التقاعد القائمة على الخصم من المنبع ،فمن المتوقع أن تشهد زيادات أكبر في الإنفاق و قد أجرى عديد من الدول إصلاحات في نظم التقاعد إلا أن زيادة ضغوط الإنفاق ستجبر الدول الأخرى على القيام بذلك ،و الجدول أعلاه يبين تكلفة الشيخوخة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.

المطلب السابع : وكالات التصنيف الائتماني:

---

[1] رونلد لي,اندرو ميسون,ثمن النضج,مجلة التمويل و التنمية العدد01 جوان 2011,ص 7.

[1] علي عليجي, الهاربون الكبار,.مجلة التمويل و التنمية, العدد 02,جويلية 2011,ص 11.

تقوم شركات التصنيف الائتماني بتقييم المخاطر الائتمانية التي تواجه الشركات أو الحكومات الراغبة في الاقتراض و إصدار أوراق مالية ،و التي يسترشد بها المقرضون لمعرفة قدرة المقترض على السداد مما يساهم في تحديد سعر الفائدة الخاص حسب قدرته على السداد مقابل الحصول على التمويل ،وقد زاد الاعتماد على هذه الوكالات بشكل جعل المقترضين مجبرين على تقديم مراتبهم الائتمانية قبل محاولة تدبير الأموال اللازمة في أسواق المال.

لقد أصبحت وكالات التصنيف الائتماني تستخدم على نطاق واسع و كانت توضع للأسواق المالية من قبل الأجهزة التنظيمية في مختلف أنحاء العالم ،ولقد تغيرت طبيعة التنظيم المصرفي بإدخال هيئات التصنيف الائتماني المتمثلة أساسا في "ستاندر اندربورز" ,و" موديز" ,و "فيتش" من الاعتماد على نسب مئوية إلى استخدام درجات ديناميكية يمكن أن تتغير حسب تقييم هيئات التصنيف للمخاطر الائتمانية.

و ارتفع الدين الحكومي في المتوسط من 66% إلى 84 %من الناتج المحلي الإجمالي ،وفي سنة 2012 خفّضت "ستاندرد اند بورز" تصنيف فرنسا والنمسا من تصنيف (AAA) ،وزادت من خفض اسبانيا وايطاليا (وخمسة بلدان أخرى) ،وحافظت على التصنيف الائتماني العالي لفنلندا ،وألمانيا ولوكسمبورغ ،وهولندا ،وبعد فترة وجيزة ،خفضت "ستاندر أند بورز" أيضاً مرفق الاستقرار المالي الأوروبي من " AAA " إلى " AA +".[2]

جدول رقم(12)

سعر الفائدة طويل الأجل و التصنيف الائتماني لبعض دول منطقة الأورو

	جوان 2007	17 مارس 2011	تصنيف مودي 2009	تصنيف"ستاندر اندربورز "S&P" 17. مارس 2011
	سعر الفائدة لـ 10 سنوات	سعر الفائدة لـ 10 سنوات		
ألمانيا	4.5	3.15	Aaa	AAA
فرنسا	4.55	3.5	Aaa	AAA
ايطاليا	4.65	4.75	Aa2	A+
اسبانيا	4.55	5.2	Aaa	AA
بلجيكا	4.55	3.95	Aa1	AA+
النمسا	4.5	3.5	Aaa	AAA
اليونان	4.65	12.3	A3	BB+
البرتغال	4.6	7.75	Aa2	A
فنلندا	4.5	3.75	Aaa	AAA
ايرلندا	4.45	9.75	Aa1	A

[2] محمد إبراهيم السقا, منطقة اليورو بين الحاجة إلى النمو وضرورة التقشف , صحيفة الاقتصادية الالكترونية , العدد 6784 , 08 ماي 2012,*www.aleqt.com/2012/05/08/article_654648.html*

Source : Catherine Mathieu et Henri Sterdyniak, Quand les marchés s'en mêlent : la crise des dettes souveraines dans la zone euro , OFCE ,p 14

- مركز البحوث و الدراسات ،الاقتصاد العالمي رهن الديون الأمريكية والأوروبية ،التقرير الاقتصادي السنوي ،العدد 19 السعودية عام 2011,ص.08

www.bct.gov.tn/bct/siteprod/documents/rapport_annuel_arabe.pdf

اقر الاتحاد الأوروبي و صندوق النقد الدولي منح مساعدة لايرلندا بـ 85 مليار أورو بمعدل فائدة 5.8% في المقابل تقوم ايرلندا بإجراء خطط تقشف صارمة تمثل 12 نقطة من عجز الميزانية وهذا بحلول عام 2014 ،إلا أن ايرلندا رفضت رفع الضرائب على الشركات و اقتطاعات الضمان الاجتماعي ،كما أن صندوق استقرار المالي الأوروبي اقرض اليونان بمعدل فائدة وصل إلى 4.2%.

و يؤدي تخفيض الدين السيادي إلى التأثير على الأسواق المالية في البلدان المتضررة خصوصا في بلدان منطقة الأورو الأخرى ،حيث أن تأثير أخبار التقدير وحجمه يعتمد على البلد الذي نشأت منه أخبار تقدير المرتبة الائتمانية ،فعملية تخفيض رتبة الديون السيادية اليونانية كان لها تأثير منتظم على جميع دول منطقة الأورو ،و أدى إلى رفع تكاليف تأمين الديون السيادية ،التي تقاس بفروق أسعار الفائدة على مبادلة مخاطر الائتمان ،و ولد ضغوط على أسواق الأسهم ،حتى وإن لم يحدث هناك تغيير في تقدير المرتبة الائتمانية للبلدان الأخرى ،وفي المقابل فإن تأثير عمليات تخفيض مرتبة اقتصاد أوربا الشرقية على بلدان منطقة الأورو اقتصر على الدول التي لها روابط مالية .[1]

المبحث الثالث : الآثار الاقتصادية لازمة الديون السيادية على منطقة الأورو و بعض دول العالم :

تعتبر منطقة الأورو أكبر كتلة اقتصادية في العالم يبلغ حجمها نحو 15.2 تريليون دولار ،ومن ثم فإن تأثر المنطقة بأزمة الديون السيادية وما نجم عنها من إتباع سياسات مالية تقشفية أضعفت فرص النمو والتوظف و انتقلت حسب درجة ارتباطها إلى اقتصادات الدول المتقدمة والنامية عبر قنوات التجارة و التدفقات المالية على حد سواء من خلال تأثيرها السلبي على الطلب العالمي.

المطلب الأول:الآثار الاقتصادية لأزمة الديون السيادية على بعض الدول النامية و المتقدمة:

تفاقمت أزمة الديون السيادية في الفترة الأخيرة ،وأصبحت تعاني منها العديد من الدول المتطورة و النامية ،وأصبحت تداعياتها تنذر بأزمات متعاقبة باتت تهدد الأنظمة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي ،وتلقي بظلالها على مجمل الاقتصاد العالمي ،لما تحتله من موقع مؤثر على اقتصاديات دول العالم .

إن أبرز مخاطر أزمة الديون السيادية في منطقة الأورو هو التناقض فيما بين ما تقتضيه مصلحة اقتصاديات دولها من ضرورة زيادة الإنفاق الحكومي في سبيل إنعاش الاقتصاد والإسراع بمعدلات النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل للنسب المتزايدة من البطالة في دولها

[1] رباح أريزكى,برتراندر كانديلون,امادو نيكولا راسين سي,الأخبار السيئة تنتشر , مجلة التمويل و التنمية ديسمبر 2010,ص 37.

الأعضاء ،وبين ما تتطلبه معالجة أزمة ديونها من ضرورة التوجه نحو تطبيق التقشف بالإنفاق وزيادة الضرائب التي سوف تنعكس في تقليص الإنفاق على الجوانب الأساسية لحياة شعوبها من النفقات العامة ذات التأثير المباشر على رفاهيتها .[1]

لقد أثرت أزمة الديون السيادية على الاقتصاد العالمي بأكمله فبعد أن بدأ في التعافي من الأزمة الاقتصادية العالمية التي اعترته عامي 2008 و 2009 وبدأ في تحقيق معدل نمو مرتفع في عام 2010،عاد ليحقق معدل نمو أقل في عام 2011 ،حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي العالمي بالأسعار الثابتة خلال عام 2011 نموا بلغ 3.9 %مقابل معدل نمو بلغ 5.3 % في عام 2010 .[2]

و انخفض معدل النمو الاقتصادي للدول الصناعية التي تستحوذ على 52% من الاستهلاك العالمي على النفط من 3.1 %عام 2010 إلى 1.6 %عام 2011[3] ،و في مقدمة تلك الآثار تراجع في المكاسب التي حققتها مجتمعات الدول الرأسمالية المتطورة في مجال مستوياتها المعيشية ،لأن معالجة آثار تلك الأزمة سوف تقتضي تطبيق إجراءات التقشف القاسية التي سوف تتضمن تقليص الإنفاق على الأجور والرعاية الاجتماعية والصحة والتعليم ورواتب المتقاعدين وغيرها من مجالات الإنفاق تتضرر منها بشكل كبير الفئات المتوسطة والفقيرة في تلك الدول.

لقد أدى انخفاض النمو في العالم إلى ارتفاع التضخم في الدول المتقدمة و النامية و اقتصادات السوق الناشئة ،و انخفاض نمو التجارة العالمية من 7.2%عام 2007 إلى 3.3% عام 2008 .[4]حيث امتدت الآثار الاقتصادية إلى الدول النامية و الاقتصادات الناشئة من خلال ضعف الطلب على صادراتها و التقلبات الحادة في تدفقات راس المال و أسعار السلع ،و تواجه الاقتصادات النامية اكبر الآثار الداخلية الناتجة منها ،إلا أن بعضها مثل الصين تواجه طلبا ضعيفا على الاستثمار بسبب القيود التمويلية لدى بعض قطاعات الاقتصاد .

كما أن دفعت التنشيط المالي التي قدمتها بلدان كثيرة لوقف حالة الركود زادت الديون العامة في الاقتصادات المتقدمة من 70.% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2007 إلى نحو 100% من الناتج المحلي الجمالي عام 2011 و هو أعلى مستوى تبلغه منذ 50 عاما.[1]

و أدت أزمة الديون السيادية إلى هزات في الأسواق المالية ففي الأسبوع الأول من شهر ماي 2010 انخفضت أسعار أسهم بورصة نيويورك بحوالي 5 % في يوم واحد وهي أعلى خسارة منذ

---

(1) عبد الأمير رحيمة العبود ، أزمة الديون الدولية أبعادها وآثارها على دول العالم ، الحوار المتمدن – العدد : 3476 - 2011 / 9 / 3 ، www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=274131

(2) التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام 2012,ص 2

(3) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول -أوبك- ،تقرير الأمين العام السنوي الثامن و الثلاثون ،سنة 2011،ص 46.

(4) التقرير العربي الموحد 2010,ص 2

(1) لورانس بول و براكاش لونغالي,الدواء المر,مجلة التمويل و التنمية ديسمبر 2011,ص 21

الاثنين الأسود في أكتوبر 1987 حيث استمرت البورصة في الانخفاض إلى أن تم تخصيص موارد مالية من الدول الأوروبية و صندوق النقد الدولي .[2]

تأثرت معدلات النمو في الدول النامية و اقتصادات السوق الناشئة بأزمة الديون السيادية حيث سجلت عام 2010 بـ 7.5% ،و انخفض عام 2011 الى 6.2% ، و يرجع في الاساس مقدار هذا النمو إلى عوامل أهمها :

- ارتفاع أسعار النفط في الدول المصدرة و المنتجة له مما ساهم في ارتفاع معدل النمو .
- ارتفاع مستويات الطلب المحلي للدول النامية مما عوض النقص في الطلب الخارجي على صادراتها من قبل الدول الصاعدة مثل الهند و الصين.
- زيادة التوظيف في الدول النامية عام 2011 مما أسهم في خفض البطالة عما كانت عليه قبل الأزمة العالمية.
- ارتفاع تدفقات رؤوس الأموال إلى الدول النامية خلال الأزمة.

إلا انه ارتفع إجمالي الدين العام الخارجي لدول النامية و دول اقتصادات الناشئة عام 2011 نتيجة انخفاض الطلب الخارجي على منتجاتها و انخفاض أسعار السلع الأولية في ظل ما تعانيه من مشاكل الديون السيادية حيث ارتفعت بنسبة 9.9% لتبلغ 59825 مليار دولار أمريكي عام 2011 .[3]

وحدث تباطأ النمو في التجارة الدولية بصورة حادة حيث انخفض معدل النمو من 12.6 % عام 2010 إلي 6.4 % لعام 2011 ، ثم إلي 3.2 % لعام 2012 ،و يرجع معدل النمو الضعيف للاقتصاد الدولي إلى الأزمتين الأمريكية و الأوروبية ،و ظلت تدفقات راس المال الخاص الدولية نحو الدول النامية متقلبة منذ أزمة الديون لمنطقة الأورو ،و تجددت التقلبات في أسواق رأس المال والعملات الدولية خلال عام 2010-2015 ،ويرجع جزء منه إلي تنامي المخاوف بين مستثمري الحوافظ المالية فيما يتعلق بمدي قابلية أوضاع الماليات العامة في منطقة الأورو على الاستمرار أدى إلى خروج رؤوس الأموال ،بالإضافة إلي ذلك مازال العديد من المصارف الأوروبية تواجه ضغوط عمليات تسييل الأصول ،والتي أدت بدورها إلي حدوث خفض في الإقراض إلي الاقتصادات النامية والمارة بمرحلة تحول.

كما أن استمرار عملية تراكم الإحتياطيات النقدية الدولية يعكس القلق المتزايد نتيجة عدم اليقين السائدة على المستوى الدولي والحاجة إلى نوع من التأمين ضد الصدمات الخارجية ،إن تزايد

---

[2] حازم الببلاوي,أزمة اليونان و الاندماج المالي العلمي,hazembeblawi.com/?p=726.2010/05/23

[3] التقرير العربي الموحد 2012,ص ص 12-13.

الإحتياطيات النقدية من العملات الرئيسية للدول المتقدمة من قبل العديد من الدول النامية يفوق بمراحل التدفقات الرأسمالية ،و لذلك مازالت الدول النامية و الاقتصادات المارة بمرحلة تحول تقوم بتقديم تحويلات مالية صافية للدول المتقدمة بلغ صافي تلك التدفقات الخارجة خلال عام 2012 حوالي 7 .845 مليار دولار ،منخفضة عن رقم تريليون دولار المتحقق في عام 2011 ،إلا أن الدول الأقل نموا تلقت تحويلات صافية تقدر بحوالي 17 مليار دولار خلال عام 2012 .[1]

فبعد بداية الخروج من الأزمة العالمية عام 2010 بدأ انتعاش في التجارة الخارجية إلا أن أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو أثرت على حجم التجارة الدولية في السلع و الخدمات حيث انخفض معدل نمو التجارة العالمية من 14.3% عام 2010 إلى 6.3% عام 2011.[2] ثم تراجع خلال عام 2012 بصورة كبيرة نتيجة تفاقم أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو اذ وصل إلى 2.4 %.[3]

و تمكنت اقتصادات البلدان النامية من تعزيز أهميتها في الاقتصاد العالمي في عام 2012 ،وأسهمت في دعم نمو الطلب العالمي ،إلا أن الأداء الاقتصادي لتلك البلدان تفاوت بحسب ما تتمتع به هذه البلدان من موارد ،حيث تمكنت اقتصادات البلدان النامية التي تتمتع بوفرة في الموارد المالية والطبيعية ،من تخفيف اثر الأزمة الأوروبية عليها وأسهمت اقتصادات البلدان النامية الكبرى بشكل عام في دعم الطلب العالمي على الموارد الطبيعية وعوّضت عن تراجع الطلب في البلدان المتقدّمة .

وينصب التركيز على الاقتصادات الصاعدة وتباطؤ النمو فيها تأثراً بالسياسة النقدية الأمريكية والتي أدت إلى حدوث زيادة كبيرة في عائدات السندات طويلة الأجل على نحو غير متوقع في الولايات المتحدة وكثير من الدول الأخرى ،ومن شأن هذا التغيير أن يُنشأ مخاطر على اقتصادات السوق الصاعدة .

المطلب الثاني :الآثار الاقتصادية للازمة على منطقة الأورو

تأثرت دول منطقة الأورو إلى حد بعيد بأزمة الديون خاصة الدول الضعيفة اقتصاديا مثل اليونان وايرلندا والبرتغال ،التي باتت مكبلة بديون تفوق قابليتها على الوفاء بالتزاماتها ،وأصبحت معرضة للإفلاس ما لم تساعدها الدول ذات القوة الاقتصادية مثل ألمانيا وفرنسا التي أصبحت مضطرة إلى مساعدتها وتحمل التضحية عن طريق تقديم القروض الضخمة في سبيل حماية الأورو من الانهيار ومن أجل الحفاظ على وحدة الاتحاد الأوروبي ،و من ثم تعددت الآثار التي أحدثتها الأزمة على

---

(1) توقعات بشأن نمو الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة
www.un.org/en/development/desa/policy/wesp/.../2012wesp_es_ar.pdf
(2) جدوى الاستثمار , أزمة اليورو و تداعياتها على السعودية,مرجع سابق
www.aleqt.com/2010/07/04/article_415060.html
(3) التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013,ص ii

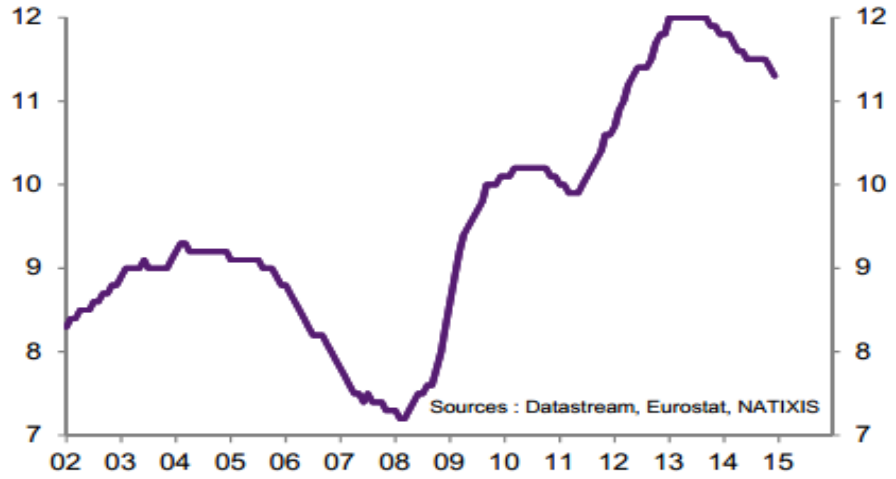
منطقة الأورو فقد شملت على ارتفاع في مستويات البطالة لم تشهدها المنطقة منذ تكوينها ،و على بنوكها و موازين مدفوعاتها إضافة إلى تأثيرها على سعر صرف الأورو .

1-أثر أزمة الديون السيادية على البطالة في منطقة الأورو:

في ظل هذه الزيادة في نسبة الدين الحكومي كان لا بد لمعدلات البطالة في منطقة الأورو أن ترتفع ، وقد أخذ معدلها في التصاعد على نحو مستمر ابتدءا من عام 2008 ،ففي مارس 2011 كانت معدلات البطالة في المنطقة 9.9% ، لتبلغ 10.9 %في مارس 2012 فاعلاها عام 2013 بـ 12% و بلغ عدد العاطلين عن العمل في المنطقة أكثر من 17.4 مليون عاطل ، و الشكل التالي يوضح ذلك.

شكل رقم (08)

معدل البطالة في منطقة الأورو 2002-2015



Source: Patrick Artus, Quelle est la causalité :de la croissance potentielle vers la croissance ou de la croissance vers la croissance potentielle?, flash économie, natixis, 26 février 2015-n 171,p4.

ارتفعت البطالة إلى مستوى كبير وظل التضخم أقل بكثير من المعدل المستهدف للبنك المركزي الأوروبي مسجلا مستوى قياسيا منذ بدء تسجيل البيانات عام 1995 ،وفي ظل أطول فترة ركود تشهدها المنطقة منذ نشأتها عام 1999 ظل تضخم أسعار المستهلكين أقل بكثير من المعدل المستهدف للبنك المركزي الأوروبي ويمثل ضعف الإنفاق الاستهلاكي أحد أسباب تعثر اقتصادات المنطقة مما سيضع مزيدا من الضغط على أسعار الفائدة باتجاه الانخفاض ،مهدد النسيج الاجتماعي لمنطقة الأورو إذ لا يستطيع نحو ثلثي الشباب اليوناني إيجاد فرصة عمل ،و يمكن أن يكون أكبر خطر تشكله الأزمة على وحدة منطقة الأورو أكثر من العوامل المرتبطة بالأسواق ،و الجدول التالي يوضح معدل البطالة للدول الأعضاء.

جدول رقم(13)

معدل البطالة من قوة العمل الكلية لدول منطقة الأورو بـ % لسنوات 2000-2013

2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	الدولة
4.900	4.375	4.200	4.400	4.800	3.800	4.400	4.800	5.200	4.900	4.300	4.200	النمسا
8.400	7.342	7.175	8.283	7.892	7.017	7.467	8.267	8.492	8.408	8.158	7.550	بلجيكا
16.040	12.125	7.933	6.425	5.558	3.775	4.025	4.667	5.508	4.767	4.225	3.633	قبرص
8.628	9.767	11.700	17.256	13.762	5.519	4.655	5.901	7.914	9.653	10.025	10.250	استونيا
8.142	7.683	7.775	8.383	8.242	6.367	6.867	7.717	8.400	8.825	9.008	9.075	فنلندا
10.808	10.225	9.617	9.737	9.517	7.775	8.383	9.225	9.275	9.275	8.875	8.908	فرنسا
5.283	5.458	5.950	7.058	7.742	7.600	8.783	10.192	11.208	10.517	9.783	8.700	ألمانيا
27.251	24.238	17.467	12.531	9.413	7.676	8.290	8.891	9.891	10.485	9.714	10.314	اليونان
13.045	14.672	14.625	13.853	12.009	6.400	4.674	4.499	4.389	4.489	4.580	4.448	ايرلندا
12.242	10.633	8.417	8.433	7.808	6.783	6.100	6.792	7.700	7.983	8.450	8.608	ايطاليا
11.871	15.048	11.700	17.256	13.762	5.519	4.655	5.901	7.914	9.653	10.025	10.250	لاتيفيا
6.828	5.960	5.700	5.800	5.400	4.200	4.200	4.200	4.100	3.700	3.300	2.500	لوكسمبورغ
6.492	6.300	6.483	6.925	6.942	6.050	6.475	6.875	7.325	7.208	7.717	7.433	مالطا
6.872	5.305	4.428	4.464	3.717	3.065	3.573	4.357	5.305	5.088	4.145	3.078	هولندا
16.252	15.653	12.739	10.797	9.469	7.592	7.985	7.657	7.616	6.651	6.269	5.062	البرتغال
14.173	14.000	13.608	14.492	12.117	9.575	11.233	13.467	16.375	18.358	17.692	18.808	سلوفاكيا
10.130	9.025	8.208	7.267	5.892	4.392	4.858	5.992	6.542	6.342	6.700	6.342	سلوفينيا
26.375	25.000	21.650	20.075	18.000	11.300	8.275	8.525	9.150	10.975	11.500	11.475	اسبانيا

Source : The International Monetary Fund IMF, World Economic and Financial Surveys World Economic Outlook Database 2014,http:/ *www.**imf**.org/external/pubs/ft/weo/2013/ weodata /index.aspx*

من الجدول نلاحظ ارتفاع في نسبة البطالة في دول الجنوب عنها في دول الشمال ،و هي الدول الأعضاء في منطقة الأورو التي تواجه ارتفاعا في نسب ديونها السيادية إلى ناتجها المحلي الإجمالي هي الأعلى ،بصفة خاصة إسبانيا حيث بلغ معدل البطالة 25.00 % ,اليونان بـ 24.3%, ايرلندا بـ 14.672% ,البرتغال بـ 15.653 % ,إيطاليا بـ10.633%, بينما في ألمانيا و لوكسمبورغ وهولندا تصل معدلات البطالة نفس المستويات قبل الأزمة 5% أو أقل منها ,و قد تمكنت هذه الاقتصادات من تجنب الاختلالات الكبيرة التي سبقت الأزمة[1].

و من ناحية أخرى فإنه وفقا للبيانات التفصيلية فإن معدلات البطالة بين العمال صغار السن بلغت مستويات مرتفعة للغاية ،ففي اليونان بلغ معدل البطالة بين الشباب 51.2 %، وفي إسبانيا 51.1 %، وفي إيطاليا والبرتغال 36 %، و 30.3% في ايرلندا.

كما تشير معطيات الجدول السابق إلى ارتفاع معدلات البطالة في بعض الدول عما كانت عليه في عام 2010 ،و يؤدي استمرار هذه المشكلة إلى تناقص إنتاجية الاقتصاد بسبب عدم كفاية الوظائف

[1]EMBARGO ,situation et perspectives de l économie mondiale 2013,p 02 www.on.org

الجديدة التي تم توفيرها خلال عامي 2010 و 2011 لإعادة توظيف العمال الذين فقدوا وظائفهم ،إضافة إلى الإجراءات المالية التقشفية التي تبنتها بعض دول منطقة الأورو و التي تنذر بارتفاع معدل البطالة طويلة الأجل .[2]

وأظهرت إحصاءات الاتحاد الأوروبي (يوروستات) في شهر ماي 2013 انضمام 95 ألف شخص عاطلين عن العمل في المنطقة ،ليصل إجمالي عدد العاطلين نحو 19.4 مليون ،بزيادة قدرها 1.64 مليون شخص عما كانوا عليه في الشهر ذاته من عام 2012 ،ويشمل الرقم 3.6 مليون شخص ممن تقل أعمارهم عن 25 عاماً ليرتفع معدل البطالة بين الشباب في المنطقة إلى 24.4% ،بينما ارتفع إلى 62.5 %في اليونان و 56.4 % في إسبانيا .[3]

أظهر تقرير سوق العمل لعام 2011 أن عدد العاطلين في منطقة الأورو وصل إلى 15.95 مليون شخص و ارتفع هذا الرقم ليبلغ 20 مليون عاطل عن العمل بحلول عام 2013 ،و يرجع هذا إلى ضعف سوق العمل في المنطقة نتيجة السياسات التي قامت بها الشركات للحد من التوظيف إما بتسريح العمالة أو الامتناع عن التوظف أو تقليص حجم الإنتاج بفعل ضعف مستويات الطلب على المستوى المحلي أو العالمي ،ويبقى سوق العمل ضمن أسوأ حالاته في عام 2012 حيث أظهرت البيانات الأخيرة ارتفاع معدل البطالة إلى مستويات تاريخية عند 11.7% وهو الأعلى منذ 1995.[4]

لقد أثرت الإجراءات التقشفية على معدلات البطالة ،حيث أدى خفض الإنفاق الحكومي الى فقدان القدرة على معالجة معدلات البطالة المرتفعة الناجمة عن الأزمة المالية العالمية ،و نتيجة لذلك استقرت معدلات البطالة عند 10.1 %خلال العامين الأخيرين ،و على مستوى الدول فرادى فقد وصلت إلى 21.7% في اسبانيا و 17.3% في اليونان خلال عام 2011 مقابل 20% و 12.5 %على الترتيب خلال عام 2010. [1]

و قد اختلف معدل ارتفاع البطالة بين الدول الأعضاء نتيجة لعوامل تتعلق بمدى نمو الدخل و الاختلافات الهيكلية و تأثير السياسات الاقتصادية الكلية ،وسياسات سوق العمل ،و منذ بدأت الأزمة العالمية عام 2007 و بطالة الشباب في ارتفاع حاد في منطقة الأورو يفوق بكثير ما طرأ من ارتفاع معدلات البطالة بين الفئات الأكبر سنا ،و قد تجاوز معدل بطالة الشباب في اليونان و ايطاليا 20 % و كانت أكبر زيادة سجلتها اسبانيا بـ 40 %عام 2011 .

فبالنسبة لألمانيا تعتبر البطالة منخفضة و هذا راجع إلى كفاءة برامج التلمذة المهنية و البدء في تطبيق سياسات العمل لفترات قصيرة و التي تعمل على دعم الشركات حيث تخفض هذه الأخيرة

---

[2] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012,ص 08.

[3] التضخم والبطالة والديون السيادية تهدّد التعافي الأوروبي الأربعاء 19 يونيو 2013 مجلة الحياةwww.alhayat-j.com

[4] أيهان كوزي,و براكاش لونغاني,ماتركو بتروتيس, تتبع مسار التعافي العالمي , مجلة التمويل و التنمية صندوق النقد الدولي , العدد 49 جويلية 2012,ص 12

[1] دائرة الأبحاث و السياسات النقدية,التقرير السنوي ,سلطة النقد الفلسطينية,2011,ص 13

ساعات العمل بدلا من تسريح العمال في فترات تباطؤ النشاط الاقتصادي ،و رغم هذا فاحتمالات البطالة بين العمالة الشابة لا تزال أكبر بمرة و نصف من احتمالات البطالة بين الأكبر سنا .[2]

إلا أن المثير للاهتمام هو طول فترة البطالة في بلدان منطقة الأورو و ليس في معدلها فقد يستغرق البحث عن فرصة عمل سنة أو أكثر بالنسبة لكل ثلاثة من عشرة عاطلين من الشباب ،و يزيد هذا المعدل في اسبانيا حيث يبلغ معدلها أكثر من 40 %من العمالة الشابة للحصول على فرصة عمل لمدة تزيد عن سنة ،و تبقى هذه الأرقام أقل من الواقع ،كما أن ممارسات سوق العمل تؤدي إلى تفاقم مشكلات البطالة على المدى الطويل ففي اسبانيا قبل وقوع الأزمة كان نصف العاملين الشباب يعملون بعقود مؤقتة و هم أول فئة تفقد وظائفها .[3]

و قد ارتفعت درجة عدم المساواة في بعض دول منطقة الأورو بسبب ارتفاع معدلات البطالة إلى اتساع الفجوة بين الأغنياء و الفقراء و بصفة خاصة في اسبانيا و ايرلندا ،حيث تعانيا من تدهور في معدل توزيع الدخل مع ارتفاع عدم المساواة بمقدار 20 نقطة و 11 على التوالي ،و هذا يرجع إلى البطالة و الانكماش الحاد في أنشطة البناء بعد فقاعة الإسكان ،وفي المقابل فإن كل من ألمانيا و هولندا لم تتغير مستويات عدم المساواة لعدم تأثيرها بصفة كبيرة بانخفاض الناتج.

2- آثر أزمة الديون على سعر صرف الأورو:

انخفاض في قيمة الأورو نتيجة الأزمة بنسبة 9.5% مقابل سلة مرجحة تجاريا مع أهم الشركاء التجاريين الرئيسيين في المنطقة ،و انخفاضه مقابل الدولار بمستوى وصل إلى 4.2% و7.7% على التوالي[1] ،و سجل في ماي 2012 أدنى مستوى له منذ أربع سنوات .و يرجع هذا الانخفاض إلى ارتفاع أسعار سندات الخزانة الأمريكية نتيجة اتجاه المستثمرين إلى شراء الدولار و الأصول الآمنة المسعرة بالدولار حتى و إن لم تكن المعطيات الاقتصادية الأمريكية دافعا لذلك.

وأظهرت دراسة أجرتها مؤسسة Raiffeisen Capital Managment (RCM) النمساوية ،أن اقتصادات دول الشمال الأوروبي مثل بلجيكا وفنلندا مرهقة بديون كبيرة غير ظاهرة وتطرح تحديات على وضعها المالي على المدى البعيد ،وتبعاً لذلك فإن اخذ القدرة الشرائية كمعيار يتوجب على الأورو أن ينخفض أمام الدولار ،و أن سعر صرف الاورو مقابل الدولار لا يجب أن يتعدى 1,20 دولار ،أي أقل بعشرة في المائة مما هو عليه حالياً ،كما أن الوضع السياسي والاقتصادي المضطرب في أوروبا يعمل لصالح الدولار الأميركي بشكل واضح ،ويتوقع خبراء كثر أن ينخفض سعر صرف الأورو إزاء العملة الأميركية إلى 1,28 دولار من الآن وحتى نهاية السنة الحالية ،علماً

---

(2) حنان مرسي,جيل لن تنمحي ندوبه,مجلة التمويل و التنمية , العدد 49,مارس 2012,ص ص 15-17.
(3) حنان مرسي ,العاطلون في أوروبا ,مجلة التمويل و التنمية العدد 48,صندوق النقد الدولي,سبتمبر 2011,ص 24.
(1) جدوى الاستثمار,أزمة اليورو و تداعياتها على السعودية,***hazem***beblawi.com/?p=726

أن مستواه لم ينخفض منذ صيف العام الماضي عن 1,30 دولار[2] و قد حدث ذلك حيث واصل سعر صرف الأورو الانخفاض سجل في جانفي 2015 نحو 1.16دولار أمريكي .

و تعدت معدلات التضخم بهامش كبير النسب المستهدف لدى عدد منها و استجابت السلطات النقدية لدى تلك الاقتصادات بالعديد من الإجراءات تضمنت إتباع سياسات نقدية تقييدية و زادت مستوى الدعم على النفط و الغداء و تقديم العديد من الحوافز للإنتاج المحلي .

شكل رقم (9)

سعر صرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 2000-2013



source : European Central Bank(ecb):exchange rates average against the euro. www.ecb.europa.eu..

هذا التراجع في سعر صرف الأورو يعطي للشركات الأوروبية دفعة لزيادة صادراتها التي لم تعرف تحسنا بسبب قوة الأورو الذي بقي معدل سعر صرفه الوسطي عند حدود 1.35 مقابل الدولار الأمريكي .[1] كما أن الانخفاض في قيمته سيسمح للمؤسسات الأوروبية الكبرى بإبرام عقود في مجال الصناعة الالكترونية و البنية التحتية ,إضافة إلى السيطرة على معدلات التضخم و لو بنسب صغيرة مما يؤدي إلى تحسن القدرة الشرائية لفرد .

إلا أن انخفاض الأورو سيحقق فوائد لولايات المتحدة باعتبار أن الدولار عملة التمويل الرئيسية إضافة إلى استفادة المستثمرين في الاقتصاد الأمريكي في احتفاظهم بمعدلات فائدة منخفضة ،وعدم زيادتها في المستقبل إضافة إلى خفض خسائر تراجع أسعار النفط .

3-اثر الأزمة على البنوك الأوروبية:

[2] غرفة التجارة و الصناعة العربية الألمانية, تقرير اتجاهات الاقتصاد الألماني.

[1] سمير صبح ,اليورو مازال بعيدا عن دائرة الخطر ,إتحاد المصارف العربية العدد 345 ديسمبر 2012,ص ص 86-87 .
www.uabonline.org/magazine/385-Dec-2012-1.pdf

تقوم البنوك عادة بالحصول على التمويل عن طريق الخصوم قصيرة الأجل و الودائع تحت الطلب ،إلا أنه تقع المسؤولية على البنك في المدى القصير حيث يمكن سحبها في أي وقت ،وباستثمار هذه الأموال إما بتقديمها كقروض ،أو شراء الأوراق المالية يصبح البنك في وضعية معسرة إذا فقد الفائدة على القروض و الاستثمارات ،و إذا حدثت مشكلة للبنك فإنه يواجه مشكلة سحب الأموال من قبل المودعين ،و الدائنين في وقت واحد ،و يحدث له مشكلة تلبية الطلب نظرا لصعوبة تسييل أصولها.

و بعيدا عن كون صعوبة تسييل الأصول هو عيب في تصميم النظام المصرفي ،إلا أنه جزء من طبيعة عمل البنوك ،و هو توفير خدمة السيولة ،و توجيه الأموال من المدخرين الذين قد يرغبون في الحصول على أموالهم للمقترضين الذين يحتاجون إلى أموال أكثر على المدى الطويل ،و بالتالي فالمشكلة في القطاع المصرفي تأتي من نقص السيولة ،إذ لا يمكن الحصول على الأموال أو الملاءة المالية حيث أن البنك لا يملك ما يكفي من الأصول لسداد الدائنين ،وإذا كان هناك ضغط على البنك فإنه يعمد إلى بيع أصوله أو الاقتراض بمعدلات مرتفعة ،و يمكن للبنك المركزي أن يكون الملاذ الأخير لتوفير السيولة إذا كان السوق غير قادر على توفيره.

لقد ساهمت عمليات الإنقاذ من طرف البنوك في زيادة مشاكل الدين السيادية ،و تواجه البنوك مشاكل نتيجة حيازتها لسندات سيادية تواجه صعوبة في السداد ،كما أن عملية التقشف خفضت النمو ،و أدت إلى إعسار في السداد ،و أدى إحجام القطاع المصرفي عن تمويل الاستثمارات إلى ضعف في النشاط الاقتصادي ،وتواجه البنوك حاليا نقص في رأس المال و السيولة بين البنوك كما أن الخسائر المستقبلية غير مؤكدة بفعل أزمة الديون السيادية في اليونان والقلق بشأن انتقالها إلى الدول الأعضاء الأخرى.

و تعكس هذه الأزمات الثلاثة الصعوبات و التحديات التي تواجهها اتحاد العملة المتكون من اقتصادات متباينة إلى حد ما دون وجود مؤسسات اقتصادية و سياسية تقوم بإدارة مختلف الأزمات ،حيث تفتقر منطقة الأورو لمؤسسات كافية للتعامل مع الأزمة المصرفية على مستوى فوق وطني بدلا عن الصعيد الداخلي كما أنها تفتقر إلى دين موحد ،إذ يجب على المستثمرين التمييز بين دول منطقة الأورو لانتقاء واختيار بين مختلف ديون الدول الأعضاء.

و الأهم من ذلك هو الافتقار للقدرة على إدارة الصدمات التي ضربت مناطق مختلفة من دول منطقة الأورو بشكل مختلف إضافة إلى عدم وجود آلية لامتصاص الصدمات للتعامل مع الصدمات اللامتماثلة ،و تغير النظام المصرفي في المنطقة إلى حد كبير على المستوى العالمي وقد بلغ إجمالي

أصول النظام المصرفي كنسبة من الاقتصاد الكلي أكثر من 300% في منطقة الأورو وهذا في عام 2007 بينما بلغ نسبة 100% في الولايات المتحدة . [1]

و يبرز الحجم الكبير للنظام المصرفي كنسبة إلى أجزاء أخرى من النظام المالي حقيقة هامة ،هي أن الشركات في منطقة الأورو تعتمد في تمويلها على النظام المصرفي أكثر من الشركات الأمريكية التي تستخدم أسواق رأس المال مباشرة في عملية التمويل ،مما تجعل من أهمية خاصة لصحة النظام المصرفي في أوروبا .

كما أن هناك امتلاك المصارف الأوروبية والأميركية قسماً مهماً من الديون السيادية الأوروبية المتعثرة ،أن اضطراب أسواق الديون السيادية في أوروبا اظهر نقاط الضعف في الموازنات العامة للمصارف والحكومات على حد سواء ،إضافة إلى الانعكاسات المحتملة لهذا الاضطراب عبر الحدود ، و خصوصاً الآثار الخطيرة لصدمات انعدام الثقة في المصارف والديون السيادية ،إذ يتطلب من المصارف في عدد من البلدان تعزيز رساميلها وتحسين جودتها ،و أن غير ذلك سيؤدي بأوضاع المصارف إلى زيادة الخطورة و يفاقم أزمة الائتمان مشكلاً أمام الانتعاش الاقتصادي .

4-الآثار على مستوى التجارة الخارجية:

أدى تراجع معدلات النشاط الاقتصادي في منطقة الأورو إلى آثار سلبية على التجارة الخارجية أكثر تأثرا بالأزمة من القطاعات الأخرى نظرا للأهمية الاقتصادية الكبيرة لمنطقة الأورو في هيكل التجارة الدولية ،و من ثم فإن الإجراءات التقشفية كانت لها تداعيات مباشرة و غير مباشرة على التجارة العالمية ،و الجدول التالي يبين تغير الواردات من السلع و الخدمات .

جدول رقم(14)

التغير في الواردات من السلع و الخدمات لدول منطقة الأورو خلال الفترة 2000-2013

الدولة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
النمسا	-0.488	4.480	9.801	6.415	5.240	7.054	0.002	-13.34	8.772	7.246	0.316-	0.395
بلجيكا	7.401	-0.092	6.299	6.827	4.852	5.574	-2.122	-11.64	6.965	3.763	1.301-	0.301
قبرص	-0.156	-0.255	10.285	3.717	6.777	13.376	8.530	-18.57	4.794	-0.720	6.410-	14.700-

[1]Jay C. Shambaugh , The Euro's Three Crises, Brookings Papers on Economic Activity Spring 2012 , McDonough School of Business, Georgetown University and NBER, March 12th,2012 ,www

استونيا	-1.040	7.720	14.525	18.626	6.085	3.663	0.986	-20.64	22.901	23.573	8.973	2.542
فنلندا	3.349	-1.902	8.168	7.017	12.155	8.174	5.818	-21.30	7.505	2.796	0.696-	1.800-
فرنسا	1.622	-1.338	4.759	2.862	5.167	2.351	-0.328	-12.10	9.646	5.274	1.053-	0.764
ألمانيا	-1.201	5.502	8.230	6.197	11.840	5.410	3.389	-7.981	11.070	7.440	2.050	1.223
اليونان	-1.253	2.966	5.666	-1.479	11.112	14.500	0.898	-20.20	-6.169	-7.342	14.134-	4.876-
ايرلندا	2.417	-1.245	8.746	8.406	6.857	7.926	-2.963	-9.744	3.568	-0.348	0.034	0.974
ايطاليا	0.205	2.132	4.842	3.485	7.904	5.222	-2.956	-13.37	12.572	0.459	7.048-	2.751-
لوكسمبورغ	0.772	6.933	11.790	4.148	12.810	9.307	6.147	-14.07	12.121	8.554	1.041-	2.644
مالطا	0.478	3.871	4.665	2.832	2.832	0.473	1.291	-8.240	12.712	-2.022	5.422	2.300
هولندا	1.605	-0.742	5.050	5.499	8.238	6.027	1.534	-9.188	10.816	4.136	4.149	0.463
البرتغال	8.146	13.660	8.627	-3.304	9.747	12.079	2.799	-12.02	0.857	8.722	11.040-	2.709
سلوفاكيا	5.242	15.937	7.376	9.961	20.954	14.295	3.142	-16.28	16.015	12.660	3.270	2.893
سلوفينيا	4.903	6.657	13.315	6.662	12.160	16.681	3.686	-19.50	7.878	5.166	4.699-	1.286
اسبانيا	4.187	1.956	3.666	4.184	2.537	6.695	6.721	-10.02	11.258	7.634	5.697-	0.378

Source: The International Monetary Fund IMF, World Economic and Financial Surveys World Economic Outlook Database 2014,http:/ *www.**imf**.org/external/pubs/ft/weo/2014/ weodata /index.aspx.*

يظهر من الجدول أعلاه أن منطقة الأورو تأثرت بالأزمة ،حيث أن التغير في الواردات من السلع و الخدمات قد انخفضت بنسبة كبيرة في معظم دول منطقة الأورو منذ علم 2008 ،نتيجة تأثرها بالأزمة المالية العالمية و تأثرها بشدة بأزمة الديون السيادية و يرجع هذا التأثر نتيجة الركود الاقتصادي الذي أثر في الطلب على الواردات .

وقد انخفض نمو الطلب المحلي مقارنة بنمو إجمالي الناتج المحلي في معظم الاقتصادات الأوروبية و يرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى تباطؤ استهلاك الأسر المعيشية .[1] كما انخفض الطلب الخارجي في معظم أنحاء أوروبا و من المرجح أن يستمر انخفاضه تماشيا مع التباطؤ العالمي في منتصف الدورة الاقتصادية ،كما أن نقص تمويل المشروعات من قبل المصارف الأوروبية سبب انكماش في مجال الأعمال و أدى إلى توقف و عدم قدرة الشركات المقترضة على سداد ديونها إلى البنوك و المصارف.

جدول رقم (15)

التغير في الصادرات من السلع و الخدمات لدول منطقة الأورو خلال الفترة 2000-2013

الدولة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013

[1] آفاق الاقتصاد العالمي ,تباطؤ في النمو و تصاعد في المخاطر ,صندوق النقد الدولي, سبتمبر 2011,ص 76.*www.imf.org*

النمسا	3.894	1.450	10.102	7.370	7.732	8.861	1.428	-15.608	8.711	7.226	1.224	2.302
بلجيكا	7.983	0.348	7.277	3.918	4.595	4.884	-2.162	-10.866	8.525	4.100	0.870-	2.407
قبرص	-4.873	-0.441	5.498	4.909	3.568	6.156	-0.512	-10.679	3.814	4.414	2.725-	4.800-
استونيا	6.220	11.156	14.690	18.901	13.938	6.346	-6.974	-31.996	20.977	25.016	5.636	2.153
فنلندا	3.230	3.204	7.397	11.444	7.870	7.015	7.457	-17.215	6.851	6.037	0.208-	0.319
فرنسا	1.731	0.826	5.881	5.577	5.045	5.501	0.914	-9.639	8.876	4.938	2.385	0.562
ألمانيا	4.241	2.520	10.697	7.660	13.093	7.978	2.842	-12.815	13.705	7.812	0.566	0.791
اليونان	-8.393	2.919	17.312	2.503	4.314	7.118	1.662	-19.419	5.187	0.328	0.035-	2.566
ايرلندا	4.880	0.722	7.607	4.435	5.007	8.360	-1.109	-3.826	6.172	5.056	1.561	0.151
ايطاليا	-5.326	-11.77	-5.778	-15.700	-28.054	-27.296	-66.07	-42.029	-72.556	-67.40	2.138	0.127
لوكسمبورغ	0.772	6.933	11.790	4.148	12.810	9.307	6.147	-14.075	12.121	8.554	1.920-	1.779
مالطا	6.765	-2.761	2.524	0.675	14.772	3.734	2.079	-8.361	18.136	0.768	8.107	2.300
هولندا	0.533	3.878	6.810	6.219	7.956	6.185	0.646	-9.872	12.424	4.213	4.011	1.643
البرتغال	2.024	9.076	10.06	-2.338	2.470	7.725	4.820	-12.182	-2.383	-4.526	2.110-	6.238
سلوفاكيا	5.242	5.242	7.376	9.961	20.954	14.295	3.142	-16.284	16.015	12.660	9.862	4.460
سلوفينيا	6.754	3.127	12.447	10.567	12.535	13.734	3.993	-16.707	10.139	7.033	0.594	2.874
اسبانيا	4.027	2.685	3.277	3.722	2.716	4.286	1.455	0.893	2.861	2.356	2.107	4.884

Source: The International Monetary Fund IMF, World Economic and Financial Surveys World Economic Outlook Database 2014,http:/ *www.**imf**.org/external/pubs/ft/weo/2014/ weodata /index.aspx.*

يظهر من الجدول أعلاه تراجع في الصادرات من السلع و الخدمات ابتدءا من عام 2008 بسبب الأزمة المالية العالمية واستمر هذا التراجع بعد تعرض المنطقة لأزمة الديون السيادية خصوصا في البلدان الأعضاء الجنوبية.

غير أن الصادرات استمرت في النمو و لكن بشكل اقل و يرجع سبب استمرار هذا النمو إلى وجود طلب من قبل الاقتصادات الناشئة كالصين و الهند على السلع الأوروبية ،هذا الانخفاض في الصادرات قد يؤدي إلى نقص في التدفقات النقدية الذي يمكن أن يسبب مزيد من المخاوف للمستثمرين على ضخ أموالهم في منطقة الأورو مما يؤدي إلى التأثير على موازين المدفوعات و الحسابات الجارية لها .[1]

و لا يزال القطاع الصناعي الأوروبي يعاني من الانكماش لتراجع مستوى الإنتاج في 2012 لنقص في الطلب بسبب انخفاض مستوى التجارة البينية داخل منطقة الأورو في الوقت الذي انخفضت قيمة الصادرات متأثرة بالانخفاض الكبير في النمو الاقتصادي العالمي مما أدى إلى انخفاض في الأيدي العاملة وسط مؤشرات على وجود طاقة إنتاجية فائضة.

[1] فاطمة الزهراء رقايقية, أزمة الديون السيادية الأوروبية,جذورها و تداعياتها ص 131.

و قد انخفض النشاط التجاري في كل من ألمانيا و فرنسا و زادت حدة انخفاضه في كل من ايطاليا و اسبانيا ،حيث انخفضت مبيعات التجزئة في ألمانيا بنسبة 1%على أساس سنوي في شهر جوان 2012 و بـ 7.3 %و في كل من اسبانيا و البرتغال على الترتيب 7.6%.

4- آثار الأزمة على التدفقات المالية الخارجية:

ساهمت الأزمة في تراجع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد و الصادر لدول الشمال أكثر من دول الجنوب لمنطقة الأورو إلى دول أكثر استقرارا ،و هذا لعدم توفر المناخ المناسب نتيجة ضعف اقتصادياتها ،حيث تبين قبل الأزمة اتجاه رجال الأعمال للاستثمار في دول الجنوب ،و نظرا لانخفاض أسعار الفائدة فيها مقارنة بدول الشمال أحدث نوع من الالتباس في القرارات الاستثمارية نتج عنه إفراط في الاستثمار في بعض القطاعات ،إضافة إلى قيام القطاع الخاص بزيادة الاقتراض نتج عنه زيادة الطلب الكلي تزامن مع قيام دول الجنوب بمشاريع ضخمة دفعها للجوء للاقتراض الخارجي ساهمت في ارتفاع العجز المالي لديها .

لقد انخفض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من فرنسا ،ألمانيا ،بلجيكا من 33.6 ،25.1 ،85.7 مليار دولار عام 2010 إلى 57.4 ، 6.6 ، 1.6 مليار دولار عام 2012 على التوالي ،و في كل من اسبانيا ، ايطاليا ، ايرلندا ،البرتغال ،اليونان من 9.2،39.9 ،42.8 ،2.6 ،0.3 مليار دولار عام 2010 إلى 27.7 ،9.6 ،29.3 ،8.9 ،2.9 مليار دولار عام 2012 على التوالي .[1]

و أدى تدفق رؤوس الأموال إليها في شكل استثمارات أجنبية إلى دعم الطلب المحلي مما أدى إلى ارتفاع معدلات النمو مع ارتفاع التضخم انعكس في تراجع القدرة التنافسية لها ،و انتقل العجز المالي إلى العجز التجاري ،و أدى العجز في الحساب الجاري لدول الجنوب إلى تراكم الديون ،مما أدت إلى انخفاض تدفق الاستثمار الأجنبي إليها .

و قد أدت أزمة مخاطر الديون السيادية الأوروبية و تزايد أزمة السيولة في الأسواق البينية في المصارف الأوروبية إلى الاتجاه نحو تفادي المخاطر ،و ازدياد التقلبات في تدفقات رأس المال الخاص كما تأثر مساعدات التنمية الرسمية و التدفقات الرسمية الأخرى نظرا لإتباع الدول الأوروبية لسياسات التقشف حيث تشير البيانات إلى انخفاض في صافي التدفقات المالية الخاصة إلى الدول النامية إلى حوالي 521 مليار دولار عام 2011 مقارنة ب 527 مليار دولار عام 2010 بانخفاض بنسبة 1.1%. [1]

المبحث الرابع : جهود منطقة الأورو لاحتواء أزمة الديون السيادية و سبل مواجهتها:

---

[1]UNCTAD. World rapport 2014,www.unctad.org

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012,ص ص 12-13.

تواجه منطقة الأورو ثلاث أزمات متشابكة ومترابطة تهدد اتحاد العملة تتمثل في الأزمة المصرفية ,حيث تواجه البنوك مشاكل نقص في رؤوس الأموال و السيولة ،و أزمة ديون سيادية تتمثل في مواجهة دول الجنوب ارتفاع في تكلفة التمويل عائدات السندات ،و التحديات المتعلقة بالتمويل العجز في الميزانية ،وأخيرا أزمة الاقتصاد الكلي الذي يظهر في انخفاض المستوى العام للنمو في المنطقة حيث يظهر التوزيع غير المتكافئ بين البلدان.

المطلب الأول :جهود منطقة الأورو لاحتواء الأزمة:

لقد وضع الاتحاد الأوروبي لتجاوز الأزمة عدة إجراءات تشمل استقرار آليات التعامل مع الأزمة و تعزيز مراقبة الميزانية و الاقتصاد الكلي و تحسين الإشراف على القطاع المصرفي و تنسيق السياسات المالية الأوروبية ،لقد اتخذت حكومات دول منطقة الأورو عدة إجراءات لإيجاد الطلب على الدين العام أو تنميته للوصول مباشرة للمدخرات الخاصة و من بين هذه الحكومات ما قامت به كل الدول الآتية :

1-جهود بعض الدول الأعضاء لاحتواء الأزمة:

قامت عدة دول أعضاء في منطقة الأورو بإجراءات و سياسات اقتصادية تهدف لاحتواء الأزمة ،و عدم انتقالها إلى البلدان الأخرى للحد من أثارها و تعزيز سبل النمو للخروج من الأزمة نورد أهمها فيما يلي.

1-1- فرنسا:

قامت في عام 2010 بتحويل صندوق احتياطي المعاشات إلى مشتري للديون الرسمية الفرنسية كما قامت بتصفية صندوق الاحتياطي من اجل المتقاعدين الذي صمم قصد توفير دعم مالي طويل الأجل لنظام المعاشات ،حيث حولت مبلغ الصندوق البالغ 37 مليار دولار للوكالة الحكومية تحت اسم استهلاك الدين الاجتماعي ليتم دفع 2.1 مليار أورو سنويا من عام 2011 إلى عام 2024 ،و ليتم تحويل كافة الأصول المتبقية لصندوق استهلاك الدين الاجتماعي ،وهذا يعني تخصيص أصول هذا الصندوق إلى أدوات دين اقصر أجلا و جعل صندوق الاحتياطي منه اجل المتقاعدين مشتري لسندات الحكومة الفرنسية.

1-2-ايرلندا:

نتيجة لأزمة الديون قامت ايرلندا باستخدام احتياطي المعاشات الوطنية لإعادة رسملة البنوك حيث كان لزاما عليه أن يساهم بحوالي 17.5 مليار أورو لإعادة رسملة بنوكها ،وقد انشأ هذا الصندوق عام 2001 بغرض المساعدة في تمويل التكاليف طويلة الأجل لرفاهية الاجتماعية و معاشات الخدمة العامة عام 2025 ،و إلا أن الأزمة عجلت بذلك و صدر قانون عام 2010 وجه الصندوق نحو الاستثمار في الأوراق المالية للحكومة الايرلندية و منح سلطة قانونية للحكومة لتحويل الإنفاق الرأسمالي من

الصندوق الوطني لاحتياطي المعاشات خلال الفترة 2011-2013 ،وقد اقترحت الحكومة تمويل برامج للوظائف من خلال ضريبة قدرها 0.5 % إلى صناديق المعاشات الخاصة.

وفي مؤشر على الشكوك المصاحبة لإدارة الأزمة الايرلندية حذر رئيس المصرف المركزي الأوربي من أن القواعد الجديدة للاتحاد الأوربي لتحقيق التنسيق الاقتصادي بين الدول الأعضاء وتشديد العقوبات على الدول غير الملتزمة بحدود عجز الموازنة غير صارمة بما يكفي.نتيجة عدم فاعلية قواعد الاتحاد الأوربي المنظمة لميزانيات الدول الأعضاء في الاتحاد وأهدافها الاقتصادية. [1]

1-3-البرتغال:

قامت عام 2010 بخصخصة صندوق التقاعد الخاص بشركة البرتغال للاتصالات السابق إلى صالحها حيث وفرت 2.8 مليار أورو من إيراداتها الإضافية بما يقارب 1.6% من إجمالي الناتج المحلي ، وبذلك قلصت الحكومة فجوة عجز ميزانيتها في عام 2010 لتكون مسايرة لأهداف تخفيض العجز في الاتحاد الأوروبي.

1-4-اسبانيا:

قامت عام 2010 بوضع سقوف لأسعار الفائدة على الودائع تجد الوزارة أنها تزيد على أسعار السوق بمضاعفة إسهاماتها في صندوق الودائع ،إن تطورات الأزمة الاسبانية دعت كافة الجهود لاحتواء الأزمة للسيطرة على الارتفاع الكبير في العائد على السندات الأسبانية ،حيث لا يرى وزراء مجموعة الأورو وجوب تقديم حزم إنقاذ كاملة إلى اسبانيا كالتي حصلت عليها البرتغال و اليونان .

2- جهود البنك المركزي الأوروبي:

تم إعطاء صلاحيات للبنك المركزي الأوروبي في الإشراف على بنوك منطقة الأورو التي تتعدي قيمة أصولها 30 مليار أورو ،أو تتجاوز نسبة 20% من الناتج المحلي الإجمالي للدولة ،و قد قدر عدد البنوك بحوالي 150 بنك و هي خطوة نحو الإشراف على بنوك المنطقة مما يسهل على البنوك الضعيفة التمويل مباشرة من آلية الاستقرار الأوروبي ضمن عمليات إعادة الرسملة بدلا من الحصول عليها من الحكومات المركزية ،وهي خطوة نحو تحقيق وحدة السياسة المالية .

و أدت برامج التمويل إلى استفادة البنوك الأوروبية من إقراض لمدة ثلاث سنوات من البنك المركزي الأوروبي ،كما ظلت تكلفة الاقتراض بين البنوك في منطقة الأورو منخفضة ،وقد أدت أزمة الديون إلى ارتفاع في أسعار الفائدة القصيرة الأجل من 0.8%عام 2010 إلى 3.4%عام 2011

[1] امين الصفاء ،جهود أوربية حثيثة لاحتواء الأزمة المالية الايرلندية . www.yemeress.com/sabanet/229332010/11/24

و بالنسبة لأسعار الفائدة الطويلة الأجل ارتفعت من 3.1%عام 2010 إلى 3.4%عام 2011 و هذا راجع إلى قلة السيولة لدى المصارف .[1]

وقد بلغ إجمالي مشتريات البنك المركزي الأوروبي من الديون التي أصدرتها كل من اليونان ايرلندا والبرتغال أكثر من 100 مليار دولار في الفترة ما بين ماي 2010 ومارس 2011 وهو ما يوازي 12% من إجمالي الديون الحكومية العامة لهذه البلدان. و من ثم فالبنك معرض لخسائر أخرى في تلك السندات إذا ما تخلفت الحكومات عن السداد أو انهار الإتحاد النقدي ،وإذا لم يلعب البنك المركزي الأوروبي دور المقرض كملاذ أخير ،فمن الصعب أن نرى كيف سيتماسك الإتحاد النقدي الأوروبي معاً.

كما قام البنك المركزي الأوروبي بالتعاون مع الهيئات المصرفية الرقابية بوضع اختبار تحمل البنوك للوقوف على مدى قوة القطاع المصرفي الأوروبي على تحمل الصدمات الاقتصادية و تقدير تحمله للمخاطر المتعلقة بالديون السيادية و قد جاءت اختبار عينة تمثل 50% من القطاع المصرفي في الاتحاد الأوروبي فشل سبعة بنوك من اصل 91 بنك تم إخضاعها للتجربة.

و قد تم تعديل معايير جديدة لتقليل مخاطر الديون السيادية تلتزم بها البنوك بالنسبة إلى قوائمها المالية من خلال رفع معدل كفاية رأس المال إلى نسبة 7% من أجل دعم و استرجاع الثقة في المنطقة . و أدى مؤتمر القمة في الاتحاد الأوروبي نحو إنشاء اتحاد مصرفي في أواخر يونيو 2012 ،إلى ارتفاع في أسواق الأسهم و هذا نتيجة التحرك قصد الحد من تكاليف التحويل المرتفعة على اسبانيا و ايطاليا بينما تراجع المستثمرون من الأسهم عالية العائد .[2]

و بخصوص سياسة التيسير النقدي التي يتبعـها البـنك تستهدف مساندة اقتصاد المنطقة الذي فشل في تحقيق نمو ايجابي في المدى القصير وبخاصة من خلال تعزيز الإقراض للشركات الصغيرة والمتوسطة وتنشيط سوق الأوراق المالية،لذلك أبقى مستوى الأسعار ضمن المستوى المستهدف والذي حدد بـ 2% ،و أبقى سعر الفائدة الأساسي عند أدنى مستوياته ،وقد يضطر البنك إلى المزيد من الخفض لتحفيز عملية التعافي الضعيفة و استعادة الاستقرار في الأسواق العالمية. و الواقع أن قيام البنك بسياسة خفض قيمة الأورو يمكن أن تؤدي إلى حرب العملات بانتهاك الاتفاق المبرم بين مجموعة الدول العشرين.

---

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام 2012,ص 9.

[2] مجموعة سامبا المالية,النشرة الاقتصادية يونيو 2012.www.samba.com/.../Samba_Economic_Monitor_June

و يبقى آثار تخفيض قيمة العملة داخليا لهدف تخفيض الأسعار يأتي بعد مدة طويلة من آثار تخفيض سعر الصرف لتحقيق نفس الهدف حيث تؤدي تلك الإجراءات خلال الفترة الانتقالية إلى زيادة معدلات البطالة و انخفاض الطلب.

6-إنشاء صندوق الاستقرار المالي الأوروبي:

تم تأسيس "صندوق الاستقرار المالي الأوروبي (ESFS) " في ماي 2010 بهدف ضمان الاستقرار المالي في منطقة الأورو من خلال تقديم المساعدات الطارئة للدول الأعضاء التي تعاني من صعوبات مالية ،و لطمأنة الأسواق المالية ،و يمول الصندوق حسب نسبة حصة كل دولة عضو بالبنك المركزي الأوروبي حيث قدر تدخله في البداية بـ 250 مليار أورو ثم بمبلغ 440 مليار أورو ثم إلى 1000 مليار أورو في 27 أكتوبر 2011 و على الرغم من كل هذه الجهود فشلت الدول الأعضاء في طمأنة الأسواق.

إن الموارد الفعلية المتوافرة في الصندوق لدعم اليونان ودول مستدينة أخرى غير كافية بسبب الالتزامات الموجودة اتجاه البرتغال ،اليونان ،وايرلندا والحاجة المحتملة لإعادة رسملة البنوك التي تمسك بقسم كبير من الديون السيادية ،كما أن البلدان المساهمة الرئيسة في تمويل صندوق ESFS وهي إيطاليا ،إسبانيا ،فرنسا وألمانيا ،ستعتمد على دعم صندوقESFS مما يقلل ثقة الدائنين في سداد ديونها. [1] فبإمكان ألمانيا ،زيادة موارد صندوقESFS لتدبر الزيادة الضرورية في الاقتراض عند نسبة فائدة ملائمة أقل من نسبة السوق المفتوح المتوافر لمعظم المقترضين السياديين.

أدى عدم كفاية تمويل الصندوق إلى رفع قدرته الإقراضية ،لأن نحو 200 مليار أورو من أصل 440مليار متوافرة لضمان الدائنين في مقابل تغطية 20 % من خسائرهم الأولى في سندات الخزينة. إن مشكلة تمويل العجز المستقبلي تطرح مشكلة المشروطية ،حيث أصرت ألمانيا وفرنسا على ضرورة خفض الإنفاق الحكومي و زيادة فرض الضرائب ينبغي أن يكون أمراً مطلوباً بالنسبة لأية حكومة تتلقى قروضاً من حكومات أوروبية أخرى ،ويصر صندوق النقد الدولي(IMF) الذي غالباً ما يساهم بجهود إقراض من هذا النوع على نفس المشروطية . [1]

إن المصارف الأوروبية بحاجة لإعادة الرسملة لتجديد احتياطياتها و استيعاب الخسائر في السندات الحكومية. إن الأسعار المنخفضة لأسهمها وضعف الميزانية العمومية يعني أن هذه الحكومات كان

---

[1] جون.هـ. ماكين, كيف أصبحت أزمة الدين الأوروبية بهذا السوء؟,2011/12/05,
https://www.facebook.com/permalink.php?id=355550247891641.

[1] جون.هـ. ماكين,نفس المرجع,*https://www.facebook.com/permalink.php?id=355550247891641* .

عليها الاعتماد على موارد صندوق الاستقرار المالي الأوروبي (ESFS) للمساعدة على زيادة التمويل لإعادة رسملة المصارف ،لكن تلك الموارد كانت لتوفير التمويل لحكومات سيادية أكثر ضعفاً كاليونان والبرتغال.

المطلب الثاني:أساليب مواجهة أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو:

لقد تم نهج العديد من السياسات التي تقتصر على معالجة أعراض معينة من الأزمات الفردية للدول الأعضاء مثل انقاد النظام المصرفي و التقشف في الميزانيات العمومية والسماح للبنوك بشراء أكبر قدر من الديون السيادية إلا أن معالجة الأسباب بذاتها بقي في قصور .

و ستواجه الحكومات في كثير من دول منطقة الأورو احتياجات كبيرة لتغطية العجز الكبير في الموازنة العامة خلال السنوات القليلة الماضية و إعادة تمويل الديون التي يحين موعد سدادها ،و نتيجة لهذا يتطلب دعما ماليا استثنائيا لضبط أوضاع المالية العامة تنتج بصورة تلقائية عن زيادة الإيرادات و خفض الإنفاق.

إن الأزمة المستمرة في منطقة الأورو تؤكد على أهمية الإصلاحات و التي قد تستغرق وقتا مما يزيد من صعوبة مواجهتها ،و قد اتخذ صناع السياسات في أوروبا إجراءات لمواجهة الأزمة سواء على المستوى القطري أو المركزي ،و رغم إعطاء حلول إلا أن هناك حاجة إلى مواصلة التنفيذ .

1- مستوى الديون الممكن تحملها :

كان في الغالب يتم تخفيض نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي عن طريق تحقيق النمو الاقتصادي و إجراء خطط التقشف و المتمثلة أساسا في خفض الإنفاق و زيادة الضرائب أو عن طريق إعادة هيكلة الديون أو عن طريق التمويل التضخمي ،الكبح المالي و هذا ما يقلل القيمة الحقيقية للديون،و قد كانت عملية التخفيض تتم بجمع أكثر من وسيلة من هذه الوسائل .

الواقع أن تخفيض الدين العام يستغرق وقتا يتراوح بين ست إلى ثمان سنوات أو أكثر لكي تخفض الدولة دينها ،و يصاحبه ارتفاع في درجة عدم اليقين و تكبد خسائر دائمة في الناتج تزيد من صعوبة تصحيح أوضاعها المالية ،وحتى يتسنى لها الاحتفاظ بثقة الدائنين يتعين عليها تبني إستراتيجية لتصحيح أوضاعها المالية العامة في وقت مبكر.

و لضمان استمرارية أوضاع المالية العامة يجب أن يأخذ مستوى الدين المستهدف في الحسبان الاعتبارات القطرية فيما يتعلق بالدين الذي يمكن الاستمرار في تحمله ،و هذا في ضوء سياسات المالية العامة ،والعوامل الديمغرافية ،والاستحقاقات غير الممولة ،إضافة إلى أسعار الفائدة ومعدلات

نمو الناتج على المدى الطويل ،فقد لا تكون العودة إلى مستوى الدين العام السائد قبل الأزمة هدفا طموحا ،ومن المناهج شائعة الاستخدام أن لا ينبغي تعدي 60% من الناتج المالي الإجمالي في الاقتصادات المتقدمة ،ولكن قد تستطيع بعض البلدان تخفيض دينها العام إلى مستوى قريب وتوفيره أسرع من غيرها [1].

و في دراسة لـ Baldacci Gupta et Mulas Granados سنة 2010 ،و التي أخذوا فيها 100 فترة من فترات الأزمات المصرفية التي وقعت بين سنة 1980-2008 في اقتصادات الأسواق المتقدمة و الأسواق الصاعدة و الاقتصادات منخفضة الدخل ،حيث يركز التحليل على طول فترة النجاح في تخفيض نسبة الديون الحكومية إلى إجمالي الناتج المحلي ،و جدوا أن الديون بعد الأزمات تستغرق وقتا ،حيث أن 12% فقط من البلدان تمكنت من تخفيض دينها إلى مستويات ما قبل الأزمة ،و حققت 17% فقط من البلدان خفضا في الدين بلغ 40% أو أكثر من إجمالي الناتج المحلي و هو ما يدل على صعوبة تخفيض الديون بعد الأزمة. [2]

و إذا وصلت المديونية إلى مستويات مرتفعة فإنها تصبح معها أسعار الفائدة مرتفعة و أعباء فوائد ثقيلة مما يزيد من احتمال العجز عن السداد،فقد تبين أنه خلال السنوات القادمة أن تظل بلدان تدير مستويات ديونها بما يقارب 100 %من الناتج المحلي الإجمالي ،و هو ما يعكس انخفاض معدل تراكم رأس المال والحاجة إلى مزيد من فرض الضرائب .

إن ارتفاع الديون يؤدي إلى صعوبة في سداده من قبل الحكومة و تزداد معه حالات العجز عن السداد و تتسع فروق العائد على السداد مما يؤثر على أسعار القروض ،و من ثم على الاستثمار و الاستهلاك ،و تتأثر القرارات بزيادة عدم اليقين من إمكانية الاستمرار في تحمله و بالتالي التأثير في المستقبل على كل من التضخم و الضرائب .[3]

2- تخفيض العجز في الميزانية العامة:

في أعقاب الكساد الكبير تبين أن على الحكومة التدخل بقوة عبر الإنفاق و زيادة التوظيف في أوقات الأزمات باعتبار أن القطاع الخاص أصبح غير قادر على ذلك حيث يمتنع المستثمرون و المستهلكون عن الإنفاق إضافة إلى عدم وجود زيادة في الصادرات و بالتالي لا توجد فرصة لانتعاش الاقتصاد فتقوم الحكومة بالتدخل بزيادة الإنفاق و في حالة عدم قيامها بذلك فإن الاقتصاد يستمر في الركود مما يزيد من ديون الحكومة لانخفاض حصيلة الضرائب.

---

(1) امانويل باليتيش,سانجيف نويتا,كارلوس مولاس,غرانالوس ,السيطرة على الديون ،مجلة التمويل و التنمية ديسمبر 2010,ص ص 19-21
(2) امانويل باليتيش,سانجيف نويتا,كارلوس مولاس,غرانالوس ,نفس المرجع ,ص ص 20.
(3) بلانشار, مرجع سابق, , منتدى صندوق النقد الدولي,8 ماي 2013

لم يتحقق الخروج من الأزمة حتى الوقت الحالي فلا تزال دول منطقة الأورو تواصل سعيها للتغلب على تباطؤ النمو و ارتفاع البطالة إلى مستويات عالية ،وتأمل الدول الأوروبية في مساعدات دولية لكن وضع الدول الصناعية الكبرى الأخرى ليس أفضل بكثير ،فالولايات المتحدة من غير المتوقع أن تزيد من مساهمتها في صندوق النقد الدولي في وقت تعاني فيه من دين عام وصل أكثر من 15 تريليون دولار،ومن عجز كبير في الموازنة ،بينما يزيد دين الحكومة اليابانية عن 200 %من الناتج المحلي الإجمالي ويذهب ربع اعتمادات الموازنة أو 51.8% من عائدات الضرائب الحكومية لخدمة الدين ،كما إن الصين -صاحبة أكبر احتياطي نقدي في العالم - فإن ما لديها لإقراضه لأوروبا ضئيل بالمقارنة بأزمة الدين الضخمة .

فما الذي يمكن عمله في بلدان منطقة الأورو التي تواجه انخفاض في النمو و مشكلات في القدرة التنافسية في العديد من البلدان و العجز في الميزانية العامة التي أدت إلى زيادة الدين الذي أصبح لا يمكن الاستمرار في تحمله؟

2-1- جانب النفقات:

يزداد احتمال نجاح تخفيض الديون عندما ينصب بوجه عام تخفيض النفقات الجارية مثل الأجور ومعاشات التقاعد و الدعم وغيرها من المستحقات بما يحقق الحد من الإنفاق الاضطراري الذي يميل إلى الارتفاع بمرور الوقت ،و هذا ما يرفع من احتمالات زيادة النمو ،كما أن الحد من هذه النفقات يحقق وفورات في الموازنة على المدى القصير ويضع حدا لارتفاع نمو الإنفاق العام.

و ينبغي للبلدان أن تخفض نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المالي لديها بتنفيذ تدابير خاصة بالإيرادات لتخفيض عجز الميزانية أو تتخذ خطوات لزيادة النمو الاقتصادي أو كليهما ،فتحسن رصيد المالية العامة دون تكاليف الفوائد ،فيؤدي هذا إلى تخفيض الإقراض الجديد ويساعد على تخفيض رصيد الديون ،إذ أن زيادة نمو الناتج من شأنه أن يؤدي إلى تحسن مركز المالية العامة عن طريق زيادة الواردات وتخفيض نسبة الإنفاق إلى إجمالي الناتج المالي .

ومع هذا فإن تخفيض الدين العام بعد الأزمة المالية الأخيرة لمنطقة الأورو قد يؤدي إلى تحديات كبيرة في مناخ يسوده ارتفاع الخطر العالمي وزيادة اضطراب الأسواق المالية وتراجع الطلب ،إضافة إلى استحالة استخدام السياسة النقدية لدعم النمو ،وصعوبة استخدام سياسة سعر الصرف في دعم القدرة التنافسية نظرا للحاجة لتقليل العجز في الميزانيات العامة لكثير من الدول الأعضاء.

كذلك ينبغي الحد من الإنفاق المرتبط بالعمر مثل الإنفاق على الرعاية الصحية ومعاشات التقاعد- الشيخوخة وهذا للضغوط الديمغرافية التي تؤثر على أوضاع المالية العامة في كثير من بلدان منطقة

الأورو ،فيمكن مثلا رفع سن التقاعد لزيادة الاستهلاك الخاص على المدى القصير ،و زيادة الأموال الضرورية لنظام معاشات التقاعد على المدى المتوسط الذي يزيد من حصة الاستثمار العام مما يؤدي إلى احتمال نجاح تخفيض الديون ،و هذا عن طريق زيادة تمويل التحويل نحو برامج داعمة لنمو مما قد يدفع إلى زيادة الإنتاجية على المدى المتوسط من خلال توافر بنية تحتية معززة.

2-2- جانب الإيرادات:

قد لا يكون تخفيض الإنفاق في بلدان تواجه احتياجات مالية كبيرة أمرا مرغوب فيه ،لذلك يتجه الوضع إلى زيادة الإيرادات الضريبية في خفض الديون خصوصا في البلدان التي تواجه احتياجات مالية كبيرة لضبط أوضاعها المالية ،و بالتالي تعكس الحاجة إلى الحفاظ على التوازن بين تدبير النفقات و زيادة الإيرادات و إسهام الإيرادات في معالجة الخلل في الميزانية لا يعتمد على النسبة بين الضريبة و إجمالي الناتج المحلي بقدر ما يعتمد على عملية إصلاح الإيرادات.

و بالتالي يتجه الأمر إلى إحداث تدابير لزيادة الضرائب على نحو لا يضر بالكفاءة الإنتاجية و يقلل من التشوهات خاصة عندما تكون الضرائب مرتفعة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ،كما أن تبسيط النظام الضريبي عن طريق تقليص معدلات الضريبة المفرطة و توسيع القاعدة الضريبية يساهم في تحسين تحصيل الإيرادات مع تحويل عبء الضرائب عن المدخلات الإنتاجية.

إن وضع إستراتيجية لضبط أوضاع المالية و تنفيذها تمثل ركيزة لتوقعات السوق بشأن مستقبل أوضاع المالية العامة كما أن افتقارها لسياسات مالية فعالة قد يعوق تخفيض الديون و يرفع من مخاطر الملاءة.كما أن الزيادات الضريبية والنقص في الإنفاق الحكومي سيزيد من حالة الكساد الاقتصادي ويزيد من تفاقم معدلات البطالة ،فتقليص النفقات في اقتصاد يعاني كسادا عميقا يؤتي بنتائج عكسية في معظمه ذلك أن أي مدخرات تم تحقيقها تجري معادلتها بصورة جزئية بالتراجع في العائدات مع انكماش الاقتصاد.

و تؤدي عملية ضبط أوضاع المالية العامة في الأجل القصير إلى تقليل الدخول و زيادة البطالة خاصة منها طويلة الأجل ،وعليه ينبغي موازنة التكاليف مقابل المنافع التي تحدثها عملية التقشف مثل تخفيض أسعار الفائدة و تخفيف عبء مدفوعات الفائدة بما يسمح من تقليل الضرائب التشويهية.

كما أن التعجيل بالتقشف بلا داع يؤدي إلى مخاطر إطالة الركود و زيادة البطالة و من ثم فالبلدان التي تقوم بذلك ينبغي أن تختار وتيرة أبطأ للتقشف المالي تقترن بسياسات داعمة للنمو ،وفي بلدان منطقة الأورو حيث تبلغ معدلات البطالة طويلة الأجل مستويات خطرة على الاقتصاد ينبغي

إتباع سياسات أكثر فاعلية لزيادة الوظائف وزيادة ثقة المستهلك كاتخاذ تدابير لدعم الرهن العقاري لأصحاب المساكن المتعثرة .

3-إصلاح إطار الاستقرار المالي الأوروبي:

إن تخفيض العجز في الميزانية عن طريق زيادة الإيرادات و خفض النفقات لوحدها لا تكفي ،و من ثم العمل زيادة إتباع أساليب أخرى مثل إصلاح الاستقرار المالي و هذا لتجنب الأزمات المالية مستقبلا و للتقليل من تكاليفها و هذا من خلال ما يلي :

- العمل على إنشاء هيئة رسمية تقوم بتحصيل الضرائب من جميع دول المنطقة ثم إعادة توزيعها بما يتفق مع متطلبات و حاجيات الحكومات لضمان أداء جيد للأورو لكن يبدو أن هذا الهدف يتعارض مع الدول الأعضاء الأكثر تقدما حيث يمكن أن يثير هذا الإصلاح جدلا سياسيا.
- لاستعادة القدرة على الاستمرار في تحمل الديون يمكن لمنطقة الأورو أن تنفذ تدابير خاصة بالإيرادات و النفقات بتقليل العجز في المالية العامة مما يساهم في تخفيض الإقراض الجديد ،إضافة إلى اتخاذ إجراءات مناسبة لتنشيط النمو حيث تساعد على تحسين رصيد الميزانية العامة عن طريق زيادة الإيرادات و تخفيض نسبة الإنفاق العام إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي .
- لقد تم تنفيذ تدابير تقشفية ترمي إلى خفض الديون إلى مستويات قريبة ،إلا انه يجب مراعاة اضطراب الأسواق المالية و تراجع الطلب و التقلبات العالمية كما يجب الأخذ في الاعتبار مستوى الدين المطلوب الذي يمكن تحمله و العوامل الديمغرافية و الاستحقاقات غير الممولة و أسعار الفائدة و معدلات نمو الناتج على المدى الطويل ،حيث لا يتعين العودة إلى مستوى الدين السيادي السائد قبل الأزمة اذ نجد بعض الدول لها قدرة على تخفيض الديون إلى مستوى قريب أسرع من غيرها .

4-إصلاح المؤسسات المالية و تطبيق اتفاق بازل 3:

يتوقف تأثير إصلاحات المؤسسات المالية الكبيرة على مرونة أعمالها و كيفية تكيفها مع الإصلاحات و تستطيع البنوك التي تقوم بالأعمال المصرفية الاستثمارية أن تعيد هيكلة أنشطتها للتقليل من آثار الإصلاحات التنظيمية كما تقوم بالاستحواذ على المشاريع الأكثر ربحية لتوليد تدفقات نقدية سريعة و شراء الأصول و بيعها بسهولة و تغيير عملياتها بسرعة و إدارة رأس المال بتقليص الأصول و إعادة تحديد محافظها بتجنب الأصول كثيفة الاستخدام لرأس المال .

إلا أن هذه الإصلاحات قد تؤدي إلى زيادة المخاطر النظامية حيث تصبح الأنشطة الأكثر خطورة أكثر تكلفة مثل المشتقات و أنشطة المتاجرة و بعض أنواع التوريق والاقتراض للمقترضين من ذوي المخاطر العالية ،من ثم قد تتحول إلى نظام صيرفة الظل الذي يخضع إلى مستوى أدنى من التنظيم المالي ،إلا أن الخطر يظل بفعل الروابط الموجودة بين البنوك و المؤسسات غير المصرفية .

كما أن الرقابة تساعد على احتواء مواطن التعرض للخطر إلا أن قدرتها محدودة إذا كان نطاق التنظيم غير موسع ،و مع غياب التنسيق العالمي لتنفيذ قواعد أكثر صرامة فإن انتقال هذه المؤسسات إلى مناطق يضعف فيها نطاق التنظيم للحد من التكاليف التنظيمية ،قد تؤدي إلى ضعف القدرة على رصد المخاطر المالية و إدارتها.

و من ثم ينبغي توفير قدر من الضمانات للتخفيف من العواقب غير المقصودة للقواعد الجديدة و الحد من الخطر الذي يهدد قدرة البنوك على دعم النمو الاقتصادي ،كما أن التنظيم الاحترازي يتطلب من البنوك المؤثرة على النظام الاحتفاظ بنسب رأس مال أعلى ،أو يتطلب زيادة هذه النسب عندما يبدو إجمالي النمو الائتماني زائدا في الارتفاع والسؤال هو : كيف يتم تقسيم العمل وكيف تحدث التفاعلات بين نوعي التنظيم بحيث يتحقق هذا الهدف .[1]

أظهرت بعض الدراسات عدم كفاية تعزيز الرقابة المصرفية وحدها و برزت الحاجة إلى انتهاج سياسات مالية ونقدية ضرورية لسلامة ومرونة النظام المصرفي ،و ظهرت بازل3 من خلال تقديم مجموعة جديدة في المعايير الرقابية العالمية التي اعتمدت على نتائج الدروس المستفادة بعد عام 2007 ،بالإضافة إلى ما توصلت إليه البحوث من قبل سلطات الإشراف المصرفية العالمية ،وقد أدخلت بعض الإصلاحات الرئيسة على بازل3 مثل رفع مساهمة حقوق المساهمين في رأس المال الأساسي ،كما أُستحدث مفهوم تعزيز الاحتياطيات في رأس المال لمواجهة التقلبات الدورية. [2]و تتمثل أهدافها الرئيسية في تحسين قدرة القطاع المصرفي على امتصاص الصدمات الناتجة عن الأزمات المالية والاقتصادية ،والتقليل من خطر انتقال تداعياتها إلى الاقتصاد الحقيقي ،و كان لا بد من إعادة النظر في القوانين والقواعد الدولية التي تنظم عمل المصارف و تتلخص تعديلاتها في التالي :[3]

- ضرورة زيادة الأموال التي تخصصها المصارف كاحتياطي لسد الثغرات المالية في حال حدوث أزمة أو شح في النقد مثلما حدث في أزمة المالية العالمية و أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو.

---

[1] أوليفييه بلانشار, إعادة النظر في سياسة الاقتصاد الكلي,النافذة الاقتصادية ،منتدى صندوق النقد الدولي،8 ماي 2013.

[2] عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي ،استراتيجيات إدارة المخاطر للالتزام بمقررات بازل3 وأبعادها المستقبلية المعهد المصرفي وشركة (Moody's Analytics)الرياض 30 نوفمبر 2011 .
www.sama.gov.sa/News/.../Risk%20Strategies

[3] قوانين " بازل 3 "هل تمنع ازمة مالية جديدة؟ / الجزء الاول ، www.boursa.info/index.php

- رفعت بازل3 الجديدة النسبة 2% في بازل2 بأكثر من ثلاثة أضعاف لتصل إلى 7%. كما شجعت البنوك الكبيرة على الاحتفاظ باحتياطيات أكبر من نسبة الـ 7% ،باعتبار أهميتها في النظام المالي ،لكن اللجنة لم تحدد بعد النسبة الإضافية التي تتوقع المصارف الكبيرة أن تلتزم بها ،و قد رفعت المصارف البريطانية الكبيرة نسبها ما بين 13.7 % بنك "باركليز" و9.2% بنك "لويدز".
- و في حالة إخلال أحد البنوك بهذه القواعد كانخفاض نسبة الأموال الاحتياطية لديه عن 7% ، فسيحق للسلطات المالية أن تمنع البنك من توزيع أرباح على المساهمين أو منح مكافآت مالية لموظفيه و إمكانية تخفيض رواتبهم.

و لمواكبة هذه الزيادة الكبيرة على البنوك إما رفع رؤوس أموالها عبر طرح أسهم جديدة للاكتتاب العام أو إيجاد مصادر أخرى للتمويل ،أو التقليل من حجم قروضها ،وقد منحت الاتفاقية المصارف فرصة لتطبيق هذه القواعد كلية حتى عام 2019 و أن تكون قد رفعت أموال الاحتياط إلى نسبة 4.5 % في عام 2015 ، وهو ما يعرف باسم "core tier - one capital ratio"، ثم ترفعها بنسبة إضافية تبلغ 2.5% بحلول عام 2019 ،وهو ما يعرف باسم "counter – cyclical".

كما أجبرت بازل3 السلطات الإشرافية إجراء اختبار التحمل على مستوى النظام المالي ،ومن أهم المجالات تعزيز الرقابة على المؤسسات المالية الهامة في النظام المالي العالمي ،و يتم إخضاع هذه المؤسسات لنظام الرقابة أكثر صرامة وفاعلية وستكون عرضة لمتطلبات أعلى لكفاية رأس المال بما في ذلك زيادة حصة الأسهم العادية ،وستواجه المزيد من رقابة السلطات الإشرافية يتمثل في تكوين تجمع لتلك السلطات للتشاور وتبادل المعلومات الإشرافية بشأنها ومتطلبات أعلى من أنظمة لمعالجة حالات التعثر للحيلولة دون تأثير ما تتعرض له من مخاطر على سلامة النظام المالي.

وحرصت بازل3 على تركيز الاهتمام على المخاطر في مجال عمليات المتاجرة والأنشطة الاستثمارية ،خاصةً المشتقات المالية والمعاملات خارج الميزانية العمومية ،كما عملت على تحسين بعض المجالات مثل مخاطر الائتمان للأطراف المقابلة والقيمة السوقية للائتمان في حال تراجع الملاءة الائتمانية للجهة المقابلة ،ويتوقع من هذه الإجراءات تعزيز إدارة المخاطر و الحوكمة والإشراف على أنشطة مثل التوريق (securitizations) وإعادة التوريق والمشتقات الائتمانية. [1]

و تشترط "بازل3" على البنوك الاحتفاظ بقدر كاف من الأصول السائلة عالية الجودة لتغطية صافي التدفقات الخارجة لفترة 30 يوما في حالة التعرض لضغوط شديدة ،وتحسب التدفقات بإعطاء مصادر التمويل بما فيها حسابات الاستثمار أوزانا متنوعة ،وكلما زادت المخاطر في مصدر

---

[1] بازل 3 وتطبيق مبادئ الحوكمة أهم حدثين للبنوك في 2013 الثلاثاء 25 ديسمبر 2012 - الأنباء كويتية يومية سياسية شاملة - الثلاثاء - 4 جمادى الآخرة 1436 - 24 مارس 2015 ، www.alanba.com.kw/ar/economy-news/349118/**25**-12-**2012**

التمويل كان حجم الأصول السائلة عالية المخاطر اللازمة كبيرا لذا سيتوقف الأمر بدرجة كبيرة على الأوزان التي ستعطيها الهيئات الرقابية الوطنية في أنحاء العالم المخولة بتطبيق بازل 3 في مناطقها لذلك النوع من الحسابات.

5-الإسراع في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية:

تهدف الإصلاحات الهيكلية إلى تعزيز جانب العرض في الاقتصاد و قد لا تحقق أي عائد في الأجل القصير إذا كان الطلب الكلي ضعيف و الطاقة الإنتاجية زائدة ،و يتعذر تجنب الأداء الضعيف لعدد من البلدان لتصحيح تجاوزات الماضي فعلى المنطقة إصلاح ميزانيتها العمومية و الحد من الاقتراض لأثارها السلبية قصيرة الأجل على النشاط الاقتصادي.

بما أن كثير من المشكلات الاقتصادية في منطقة الأورو ذات طبيعة هيكلية فإن حلها يستلزم إصلاحا هيكليا ،في ما يخص سوق العمل يجب تغيير بعض الجوانب الهيكلية فيه و التي أدت إلى انخفاض الإنتاجية كالحماية الوظيفية و إعانات البطالة طويلة الأجل و الارتفاع في الأجور بدون مبرر ،و تختلف هذه الإجراءات عن السياسات النقدية و المالية كتخفيض أسعار الفائدة أو جعل الميزانية متوازنة ،كما تختلف هذه الإجراءات من دولة لأخرى.

إن إصلاح سوق المنتجات كتخفيض الحواجز أمام المنافسة و تحسين بيئة الأعمال يمكن أن تؤدي إلى زيادة النمو و التوظيف على المدى الطويل ،كما أن إصلاحات سوق العمل يمكن أن تؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية من خلال تحكم أرباب العمل في نمو الأجور والمرونة في التوظيف و الفصل عن العمل.

و من شأن الإصلاح الهيكلي أن يحقق عائد كبير حيث تشير معظم الدراسات التجريبية إلى الآثار الايجابية طويلة الأجل لإصلاح أسواق العمل و المنتجات على الإنتاجية و النمو والتوظيف ،و مثال ذلك هولندا في ثمانينات القرن الماضي عندما تعرضت لركود عميق في الفترة 1980-1982 ،حيث تم القيام بإصلاحات واسعة على مستوى سياسة الاقتصاد الكلي و على جانب العرض ،و قد تم تخفيض نسبة الإنفاق العام إلى إجمالي الناتج المحلي ،مما أدى إلى تخفيض عجز الميزانية العامة و الضرائب المرتفعة كما تمت زيادة مرونة أسواق العمل و زيادة حوافز الأجور ،بزيادة معدل توظيف العمالة المنخفضة نتيجة الزيادة السريعة في الأجور ،اذ كانت المشكلة نتيجة نقص الطلب على العمالة لذلك ركزت السياسات على تخفيض تكاليف الأجور و عند زيادة التوظيف تم زيادة عرض العمالة .[2]

أما في ما يخص السويد ففي الفترة 1990-1992 حدثت أزمة مصرفية و قد ركزت السويد على زيادة نمو الإنتاجية المنخفضة الذي حدت من ارتفاعه الصناعات القديمة و القيود التنظيمية المفرطة

[2] برغليوت باركبو,جسين رحمن,إعادة تشكل نمط النمو,مجلة التمويل و التنمية العدد ,ديسمبر 2012,ص 50

،و قد ساعد على إعادة تنشيط الاقتصاد إجراء تخفيض في سعر الصرف الفعلي الأساسي نتيجة انخفاض قيمة العملة .

و تعتبر هذه المكاسب كبيرة لكن الجهد المطلوب لتنفيذها يتطلب وقتا ،لذلك فإن آثارها على العائد على المدى القصير قليلة خصوصا بالنسبة لإصلاح سوق المنتجات كما ان العمل سيشهد نمو أكبر من البلد الذي يقوم بسد الفجوة في سوق العمل فقط.

و بوجه عام فإن بلدان منطقة الأورو الجنوبية تستفيد من الإصلاحات في بلدان الشمال أكثر مما تستفيد بلدان الشمال من الإصلاحات في الجنوب لكون اقتصادات شمال منطقة الأورو أكبر حجما و مستويات إنتاجية أعلى ،فإذا قامت اسبانيا مثلا بإصلاح سوق العمل بها فإن ذلك من شأنه أن يؤثر ايجابيا بزيادة النمو في قيمة بلدان الأورو الأخرى و لكن من غير المحتمل أن تعطي الإصلاحات زيادة النشاط في الأجل القصير خصوصا أثناء انخفاض النمو الاقتصادي أكثر صعوبة في أوقات أفضل ،و لذلك من الضروري عمل ما يلي :

- يجب أن تؤدي الإصلاحات الهيكلية إلى تحسين كفاءة إنتاج السلع التجارية و هذا لزيادة القدرة التنافسية

-إصلاح سوق العمل بإجراء تعديل الأسعار في الجنوب و زيادة نسبة المشاركة في سوق العمل في بلدان الشمال ،حيث يكون معدل ارتفاع الأجور الاسمية في الجنوب اقل منه في الشمال بما يتماشى مع إنتاجيتها.

- ينبغي استكمال هذه السياسات لزيادة الطلب الكلي في الأجل القصير لتجنب حالات الانكماش التي يصعب تحويل مسارها .

- يجب زيادة التكامل المالي الذي يجمع بين الحوكمة المركزية ،و زيادة اقتسام المخاطر بالتوازي مع إقامة الاتحاد المصرفي.

6-هيكلة الديون السيادية :

تتعرض الدولة التي قامت بإعادة هيكلة ديونها إلى ظروف صعبة للحصول على قروض من دول أخرى لأن الدول الدائنة تمتنع غالبا عن الإقراض لدولة قامت بإعادة هيكلة ديونها ،مما سيترتب عليه أثر بالغ الخطورة عليها في المستقبل ،و يؤدي هذا الإجراء إلى آثار بالغة علي مستقبل منطقة الأورو ،حيث سيؤدي إلي خلل بالأسواق ،واضطراب هائل في النظام المصرفي الأوروبي ،ومن ثم ينبغي التأكيد علي أن استقرار البنوك والمصارف الأوروبية يعتمد على الطريقة التي سيتم إتباعها في التعامل مع الدين السيادي.

و تتمثل أهم التحديات التي تواجه منطقة الأورو في التضخم ومعدل البطالة المرتفع واضطراب الأسواق المالية ،ففي ما يخص الديون السيادية أقر صندوق النقد الدولي حصول إخفاقات كبيرة في خطة الإنقاذ الأولى لليونان ،و التي تلتها بخطة ثانية أدت إلى تباطؤ النمو الاقتصادي بشكل كبير .

كما اعتبر صندوق النقد الدولي أن منطقة الأورو لم تكن مستعدة للأزمة وللخيارات الصعبة التي تطرحها ،مثل إعادة هيكلة شاملة للديون التي كان يمكن أن تؤدي إلى نجاح أفضل لخطة الإنقاذ الأولى ، كما خسر قطاع المصارف 30 في المائة من قيمة ودائعه ،ودخل الاقتصاد في ركود أكبر كثيراً ما كان متوقعاً مع نسبة عالية من البطالة.

إن منطقة الأورو وبعد مرور 15 سنة على صدور العملة النقدية الموحدة ،لا تزال تعمل منفردة وتعاني من غياب العمل الجماعي المنسق ،مما يضعف الحلول التي تتخذها لمعالجة أوضاعها ،فتحقيق هذا الهدف ضرورياً قبل الحديث عن تحقيق التوازن بين التقشف والمرونة المالية بهدف تنشيط حوافز الإنتاج لإنعاش سوق العمل ومواجهة البطالة.

7- الخروج من منطقة الأورو:

من الفوائد الرئيسية للأورو ترجع تمكنه من حماية الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي من هجمات المضاربة و هروب رؤوس الأموال التي يمكن أن تحدث عند الأزمات المالية الخطيرة ،و مع ذلك ثبتت هذه الميزة أنها بعيدة المنال بالنسبة لكل من اليونان ،ايرلندا ،البرتغال ،على الرغم من عضويتهم في منطقة الأورو ،حيث تحولت الى عائق لها لدرجة أنها لا يمكنها أن تأمل من الخروج من مشاكلها المالية من خلال مناقشتها للحصول على المساعدات الدولية و تنفيذ خطط التقشف القاسية في مقابل تقديم مساعدات مالية لها.

و من بين الحجج الداعية لإعادة استخدام العملة الوطنية هو خفض قيمة العملة قصد اكتساب ميزة تنافسية لزيادة الصادرات ،أو دخول البنك الوطني لدولة مشتري الملاذ الأخير للسندات السيادية عندما تنتاب مشاعر القلق بشأن فشل مزادات السندات.

لكن مقابل الحجج الداعية لاستعمال العملة فإن المكسب في التنافسية سيكون مؤقتا و تكون هناك تكاليف اقتصادية و سياسية دائمة ،كما أن خفض قيمة العملة يؤدي بشركاء البلد إلى الركود المالي مثله مثل الحالات الأخرى ،مما قد يفاقم الضغوط على الحكومات لكي تدعم المنتجين المحليين في وقت الشدة بقروض ميسرة و أنواع أخرى من الدعم ،كما أنه يهدد انجاز أوروبا المتمثل في السوق الموحدة أين يتنافس فيه المنتجون من مختلف دول أوروبا ،إضافة إلى زيادة الشكاوي من التلاعب بالعملة و خفض قيمتها بسبب المنافسة .

كذلك سيتم استبعاد البلد الذي يتخلى عن العملة في شؤون منطقة الأورو السياسية و الاقتصادية ،و بالتالي يبطل كامل نطاق التزامات المعاهدة تجاه الدول الأعضاء الأخرى ،و نظرا للقيمة العالية التي يوليها الأوروبيون لانجازهم فإن الخروج منها أمر لا تفكر فيه أي دولة أوروبية بخفة.

كما أن الخروج من العملة لتمويل عجزها في الأجل القصير ليس من السهل جعل الدولة قادرة على تخطي أزمتها فتكاليف السندات السيادية سترفع على نحو أسرع مع نسبة عجز الميزانية و الدين العام و انخفاض تصنيفها الائتماني .

و ليس من السهل أيضا ترك منطقة الأورو نتيجة أزمة عابرة إذا وجد أن بلد يعاني من أزمة الديون قصد اللجوء إلى التمويل النقدي ،حيث أن هدف الحكومة لم يتمثل في تمويل مصروفاتها.لقد نشأت الوحدة النقدية الأوروبية بين دول متفاوتة في مستوياتها الاقتصادية و الاجتماعية ،و بالتالي لم يتناسب الأورو مع مستواها المعيشي ،كما أن الاندماج الاقتصادي و المالي وفر لدول منطقة الأورو منافع تفوق التكاليف ،إلا أن المؤسسات التي تدعم العملة غير كافية أثناء الأزمة ،و هو ما يتطلب إنهاء صلاحيات واسعة لها و للمؤسسات على حساب السيادة القطرية .[1] و لذلك يتطلب عمل ما يلي:

1- يتطلب الاتحاد النقدي آليات لتقاسم المخاطر المالية لتوفير المساعدة للبلدان التي تواجه ديون سيادية مرتفعة و لمساندة العمليات الطارئة التي يقوم بها البنك المركزي الأوروبي ،و تمثل آلية الاستقرار الأوروبي خطوة للتأمين المالي خاصة بعد التعزيزات الأخيرة للدول الأعضاء ،و هناك خيار لتطوير هذه الآلية لتصبح هيئة أوروبية لإدارة الديون تصدر سندات مشتركة مشروطة بانتهاج سياسات وطنية حريصة.
2- يحتاج الإشراف على مؤسسات منطقة الأورو على السياسات المالية و الاقتصادية الكلية على المستوى الوطني إلى التعزيز الجاد مع تدعيم الحوكمة على المستوى فوق الوطني ،و هذا قصد زيادة الانضباط في الميزانيات و المراقبة للتراكمات و الاختلالات حيث يجب عمل المزيد قصد تصحيح الارتفاع في الإنفاق العام أو فرض مزيد العقوبات شبه الآلية لمرتكبي المخالفات المالية.
3- الحاجة إلى منهج متكامل للمنطقة للرقابة و التنظيم في القطاع المالي و تسوية الأزمات ،و قد أنشأت مؤسسات أوروبية تحقق لمنطقة التنسيق الذي تشتد الحاجة إليه لغرض الرقابة و تقسيم المخاطر النظامية و استكمال إطار الاستقرار المالي في المنطقة بإنشاء هيئة تسوية أوروبية تقدم دعما مشتركا للبنوك بغض النظر عن جنسياتها.
4- الحاجة إلى حل منهجي لمصاعب الديون السيادية في البلدان الهامشية بحيث يتم تحقيق تقدم سريع يكون مقنعا للأسواق.

خاتمة الفصل:

[1] سلين الارد , المزيد من أوروبا و ليس الأقل , مجلة التمويل و التنمية , سبتمبر 2011,ص 54.

يظهر من خلال هذا الفصل أن أزمة الديون السيادية لمنطقة الاورو هي امتداد للازمة المالية العالمية ،و إن كانت أقل حدة منها لتركزها في عملة واحدة وعدم قدرة أي دولة على خفض قيمتها ،بالإضافة إلى مأزق البنوك الأوروبية ،و إقراض الحكومات الأوروبية لتمويل عجز موازينها المالية .

و قد تم توسيع منطقة الاورو لتضم اقتصادات متنوعة ،حيث فشلت السلطات في المنطقة في زيادة القدرة التنافسية في دول الجنوب ،و يتضح ذلك في العجز الكبير في الحساب الجاري في كل من اسبانيا و البرتغال و اليونان ،و بالنسبة للمنطقة فإنها لم تكن معرضة بصفة مباشرة لمخاطر الأزمة ،و لكن مع ازدياد حدتها تباطأت الصادرات ،و حدث انخفاض في تدفقات رأس المال الوافدة في بعض الدول الأعضاء الجدد .

و منذ منتصف سنوات الـ 2000 ظهر التباين في منطقة الأورو في وجهات التصدير بما في ذلك داخل الاتحاد ،حيث انعكس ذلك على تطور تكاليف وحدة العمل ونسبة ديون الأسر والدول مما زاد من تباين العرض و الطلب ،دون أن يتسنى تطبيق مختلف سياسات التكيف في منطقة الاورو ،ولم تتمكن قواعد ومؤسسات الإدارة الاقتصادية فيها و التي كانت معدة لصدمات دورية قليلة الأثر من الاستجابة بفعالية على ديناميكية الاقتصاد الكلي والهيكلية المتباينة ،وخصوصا في مواجهة السياسة الألمانية فيما يتعلق بتحديد الأجور.

و قد كان لسهولة التعامل بالأورو في دولها الأعضاء أثره في التوسع في مجال الإقراض و الاقتراض بالنسبة لبنوك و امتد أثره إلى دول أخرى ،و أصبحت هذه البنوك في حاجة لدعم حكومي مكثف و كان ذلك سببا في أزمة كل من اليونان وايرلندا و اسبانيا ،غير أن الديون السيادية و تفاقم العجز المالي و الاقتراض لتمويل الآثار السلبية للازمة المالية سببا في حدوث أزمة الديون السيادية لكل من اليونان و البرتغال و ايطاليا ،و من ثم توالت التقارير بتخفيض التصنيفات الائتمانية للدول المتعثرة فارتفعت تكلفة الاقتراض و العائد على السندات الأوروبية ،كما لجأ العديد من البنوك إلى التخلص منها بأسعار منخفضة في الأسواق الثانوية للحصول على السيولة مما ولد أزمة ثقة في السندات الحكومية .

كما أدى ارتفاع اسعار الفائدة المتعلقة إلى انخفاض في الأرصدة المالية العامة و النمو ،و أدى عدم وجود سياسات اقتصادية مناسبة إلى تفاقم الاضطرابات المالية حيث حدث تباطؤ في نمو الاستهلاك و الاستثمار على المستوى المحلي و ارتفاع في معدلات البطالة مدفوعا بتأثير الأزمة المالية العالمية ،فعمدت الأسر و الشركات ذات الديون المرتفعة إلى تقليل نشاطها قصد تخفيض ديونها.

و تسببت القوانين و الاتفاقيات المنظمة لأداء دول منطقة الأورو في بطء التحرك لمواجهة الأزمة ،فقد حدثت الأزمة في اليونان في نوفمبر 2009 ،إلا أن موافقة رؤساء الاتحاد الأوروبي على خطة الإنقاذ لم تتم إلى في ماي 2010 ،و خلال هذه المدة تعرضت اليونان إلى ضغوط أوروبية لتحقيق الانضباط المالي توافقت معها التخفيضات الائتمانية لسنداتها ،مما انعكس بزيادة تكلفة إقراضها كما أن خطط الإقراض لم تحدث أثرها في امتصاص الصدمات و تحولت المعاهدات و الاتفاقيات الأوروبية من معاهدة ماستريخت إلى لشبونة من أدوات ضبط للأداء إلى قيود معوقة تتضح في الفجوة بين الوحدة النقدية و تباين السياسات المالية .

و لقد تبين خلال الأحداث الأخيرة ضعف في هياكل المؤسسات و في الإرادة السياسية و في تطبيق القوانين الاقتصادية و المالية و اختلاف في السياسات المتبعة من جانب الدول الفاعلة في المنطقة ، ادى ذلك الى استمرار الازمة وتأثيرها على الدول العربية بسبب الروابط الاقتصادية .

الفصـــــــل الثـــــــالـــــث:

انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على اقتصادات الدول العربية

المبحث الأول : الآثار على مستوى الميزان التجاري

المبحث الثاني:الانعكاسات على مستوى أسواق المال و الاستثمار الأجنبي المباشر و الصناديق السيادية

المبحث الثالث: الآثار على مستوى بقية المؤشرات الاقتصادية الأخرى

المبحث الرابع : سياسات التعامل مع ازمة الديون السيادية على مستوى الدول العربية

مقدمة الفصل :

تعتبر منطقة الأورو قوة اقتصادية ضخمة تلعب دور رئيسي في التأثير على اقتصاديات الدول من نواحي عدة أبرزها التجارة الخارجية و التدفقات المالية ،فالظروف الاقتصادية التي تمر بها تنعكس آثارها المباشرة وغير المباشرة على العالم كله خاصة الدول التي تربطها علاقات اقتصادية مهمة ،حيث بدأت آثار ظهور الأزمة على اقتصادات الدول العربية.

و إزاء تباين الإمكانيات و معدلات الأداء الاقتصادي التي تحققها الدول العربية فرادى ،يمكن أن نصنف في هذه الدراسة الدول العربية إلى ثلاث مجموعات رئيسية على النحو التالي :[1]

تتكون **المجموعة الأولى** من دول مجلس التعاون الخليجي و تضم كل من السعودية الإمارات و قطر والبحرين وعمان و الكويت وهي الدول النفطية قليلة السكان وذات قاعدة إنتاجية غير متنوعة نسبيا ،التي تتميز بأنظمة مالية و تجارية منفتحة و ذات انكشاف عال على الأسواق المالية العالمية اهم صادراتها النفط و الغاز و البتروكيماويات .

أما **المجموعة الثانية** فتتكون من الجزائر ،السودان ،ليبيا ،اليمن ،العراق و تعتبر أسواق المال المحلية فيها غير مرتبطة ارتباطا مباشرا بالأسواق العالمية ،وان اقتصاداتها تعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية و تحصل على عائدات مالية معتبرة ،و تعاني من ضغوط اجتماعية كبيرة يجعلها في وضع صعب عند قيامها بضبط نفقاتها أثناء فترات الانكماش الاقتصادي ،و بالتالي فإن الطلب العالمي و الأسعار العالمية للنفط تؤثر كثيرا على السياسة المالية المتبعة فيها ،و بطبيعتها المسايرة للدورات الاقتصادية العالمية حيث أن تأثير الأزمات الاقتصادية عليها يكون أكثر حدة من المجموعة الأولى ،فترتفع و تنخفض النفقات الحكومية مع ارتفاع و انخفاض إيرادات النفط في معظمها .

و تضم **المجموعة الثالثة** كل من الأردن ،تونس ،المغرب ،سوريا ،لبنان ،مصر ،و موريتانيا ،حيث يعتمد القطاع المصرفي و المالي في هذه الدول على موارد الإقراض المحلي ،و بالتالي لا تتأثر معظم اقتصادياتها بصورة مباشرة بالتقلبات في أسواق المال العالمية غير ان الصدمات الخارجية تنتقل إلى اقتصاداتها من خلال ارتباطها التجاري الوثيق بأسواق الدول المتقدمة و شركائها التجاريين الرئيسيين في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية ،إذ تعتمد في صادراتها السلعية على أسواق الدول المتقدمة بالدرجة الأولى و في جانب الخدمات تعتمد على إيرادات السياحة و تحويلات العاملين بالخارج ,و تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

---

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 200.

و لقد اختلفت الآثار التي خلفتها أزمة الديون السيادية على الدول العربية من دولة لأخرى خاصة مع عدم التعافي من آثار أزمة الرهن العقارى على اقتصاداتها لثلاث عناصر أساسية تختص بها كل دولة ،و تتمثل أساسا في عمق وطبيعة التشابكات الاقتصادية بين كل دولة من الدول العربية و منطقة الأورو ،و أثر سعر الصرف والوضع الاقتصادي لدول منطقة الأورو قبل حدوث الأزمة ،وكذا الإجراءات المتخذة من قبل تلك الدول لتقليص الآثار السلبية للأزمات العالمية على اقتصاداتها .

فبالنسبة للآلية الأولى فإن حزمة السياسات التقشفية التي انتهجتها دول منطقة الأورو في أعقاب الأزمة قد صاحبها ارتفاع معدلات البطالة وتراجع النمو الذي لم يكن قد تعافى من الأزمة المالية العالمية لعام 2008/2009 ،وقد كان لذلك تأثيره المتوقع على الدول العربية من خلال تراجع الطلب على صادرات الدول العربية - حيث أن معظم دول المجموعة الثالثة تعتمد بشدة على أسواق دول منطقة الأورو كسوق رئيسية لصادراتها ،وكذا مصدر رئيسي لوارداتها ،خاصة دول المغرب العربي و مصر - إضافة إلى انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر من جانب دول منطقة الأورو ،و تراجع تحويلات العاملين العرب بدولها الأعضاء ،وتراجع المعونات ،وعوائد السياحة من منطقة الأورو إلى بعض الدول العربية.

أما الآلية الثانية فإن لتراجع سعر صرف الأورو تأثيره على التدفق التجاري للدول العربية سواء بالإيجاب أو السلب حيث يكون تأثيره ايجابيا بالنسبة للدول التي تثبت عملتها الأورو ،و انخفاض قيمة عملتها الوطنية أمام الدولار الأمريكي سيزيد من تنافسية صادراتها ،وقد يكون تأثيره سلبيا بالنسبة للدول المقومة صادراتها وكذا تعاملاتها التجارية بالدولار الأمريكي .

وبالنسبة للآلية الأخيرة فهي تأخذ شكل انتشار تداعيات أو آثار الأزمات فيما بين الدول عن طريق الوسطاء الماليين القروض المصرفية وأسواق الأوراق المالية ،وكذا عن تقدير المستثمرين لعنصر المخاطرة ،إلا أن تداعيات الأزمة على الدول العربية تختلف بين دولة إلى أخرى ويحكمها طبيعة التشابكات الاقتصادية بينها و بين دول منطقة الأورو ،إضافة إلى الوضع الاقتصادي لتلك الدول قبل الأزمة ،و أخيرا الإجراءات المتخذة من قبلها لتقليص الآثار السلبية للازمات العالمية على اقتصاداتها .

و مما سبق سنسعى من خلال هذا الفصل إلى التطرق إلى تداعيات الأزمة عليها من خلال المباحث الأساسية التالية :

المبحث الأول : الآثار على مستوى الميزان التجاري

المبحث الثاني :الانعكاسات على مستوى أسواق المال و الاستثمار الأجنبي المباشر و الصناديق السيادية

المبحث الثالث: الآثار على مستوى بقية المؤشرات الاقتصادية الأخرى

المبحث الرابع : سياسات التعامل مع ازمة الديون السيادية على مستوى الدول العربية

المبحث الأول : الآثار على مستوى الميزان التجاري :

تشكل التجارة الخارجية أهم حلقات الوصل بالعالم الخارجي تتحول عبرها الدول إلى كيانات كبيرة تشكل نسيج متكامل يرتبط بعلاقات تأثر و تأثير متبادل حسب وزن اقتصاد كل دولة أو كيان ،و حسب تنوع الشركاء التجاريين لكل منها ،و إذا نظرنا إلى القطاع الخارجي للدول العربية نجده يشكل حلقة ربط مع العالم الخارجي و مؤشرا على حساسية الاقتصاد العربي للصدمات و لسياسات شركائه التجاريين ،مما يجعل التطورات في هذا القطاع موضع اهتمام من قبل واضعي السياسات الاقتصادية بشكل عام و النقدية بشكل خاص.

إن للسياسات التقشفية لدول منطقة الأورو آثارها السلبية على التجارة العربية ،حيث أدى تراجع سعر صرف الأورو إلى انخفاض منافسة الصادرات العربية لارتفاع تكلفتها نسبياً بالأورو ،و زيادة تكلفة قيمة الوردات العربية منها لارتفاع تكلفة إنتاج السلع و الخدمات بفعل الأزمة .

المطلب الأول :الآثار على صعيد المجموعة الأولى :

لبلدان مجلس التعاون الخليجي علاقات قديمة مع الاتحاد الأوربي نمت بشكل خاص خلال ثمانينات القرن العشرين وقد تميزت بالارتباط التجاري ،وهو يعد أكبر شريك اقتصادي لها قدر بنسبة 13.4 % من إجمالي أعمال التجارة في دول مجلس التعاون ،وبنسبة 6.8 % من إجمالي صادرات دول المجلس في عام 2010 ،وتهيمن المنتجات النفطية على صادرات دول مجلس التعاون إلى الاتحاد الأوروبي ،حيث كانت نسبة 78.9 % من صادرات دول مجلس التعاون إلى الاتحاد الأوروبي في عام 2011 .

على الرغم من تعرض التجارة العالمية لتداعيات الأزمة العالمية و التي تفاقمت عام 2008 جاء الأداء الجيد للتجارة الخارجية للمجموعة الأولى خلال السنوات التي تلت الأزمة ،و قد تأثر تمويل التجارة فيها نظرا لعزوف المصارف العربية عن المخاطرة و عدم التفريط في الموارد المالية المتاحة ،و تم ضخ السيولة في الجهاز المصرفي لتعزيز قدرته على الإقراض ،وللوقوف على أهمية التجارة مع منطقة الأورو نتطرق في البداية إلى مدى مساهمتها في التجارة الخارجية الكلية ،حيث يرجع

ارتفاع الصادرات في هذه المجموعة إلى ارتفاع أسعار النفط إلى مستوى وصل في جويلية 2008 إلى 131.2 دولار للبرميل ،ثم اخذ في التراجع ليبلغ 38.6 دولار للبرميل في سبتمبر 2008 ،و قد سجلت عمان أعلى زيادة في الصادرات بلغت 52.8% ،و الجدول التالي يوضح ذلك .

جدول رقم (16)

الميزان التجاري للدول العربية لمجموعة الأولى خلال 2008-2012 مليون دولار

		2007	2008	2009	2010	2011	2012
السعودية	ص*	233174.1	313480.5	192307.2	251142.7	364735.5	388370.0
	و**	82542.4	101453.6	87077.6	97431.2	119960.8	141799
	م ت***	**150631.7**	**212026.9**	**105229.6**	**153711.5**	**244774.7**	**246571.0**
قطر	ص	42019.6	67307.2	48006.8	74810.3	114298.6	133717
	و	21107.7	25135.1	22452.2	20936.8	26925.9	30787.1
	م ت	**20911.9**	**42172.1**	**25554.6**	**53873.5**	**87372.7**	**102929.9**
الكويت	ص	62488.3	87038	54435	67084	102961	119289
	و	1995	22965.3	18533	19347.8	22083	22468.5
	م ت	**42538.3**	**640736**	**359026**	**477363**	**808780**	**968210**
الإمارات	ص	178630.4	239212.7	191802.8	213539	302037	350123.4
	و	132108.9	176287.8	149707.2	164561.2	229931.9	261046.4
	م ت	**46521.4**	**629249**	**420957**	**489778**	**721051**	**890770**
البحرين	ص	13790.2	17491.3	12051.9	13833.2	19906.1	20034
	و	10925.5	14246.3	9613	11190.4	12105.9	13239.4
	م ت	**2864.6**	**32450**	**24388**	**26428**	**78003**	**67947**
عمان	ص	24691.8	37719.1	27651.5	36600.8	47092.3	52037
	و	14343.3	20707.2	16051.8	17875.2	21498	26492
	م ت	**10348.5**	**17012**	**11599.7**	**18725.6**	**25594.3**	**25545**

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد ,2011-2013 .

أدى استمرار أسعار النفط عند مستويات مرتفعة خلال عامي 2010 و 2011 إلى تحقيق ارتفاع في قيمة الصادرات لهذه المجموعة مع معظم الشركاء التجاريين ،بعدما شهدت تراجعا ملحوظا خلال عام 2009 نتيجة تبعات الأزمة المالية العالمية ،و زادت الأهمية النسبية للنفط على الرغم من تراجع الطلب في منطقة الأورو حيث استمر الطلب على النفط في الارتفاع ،و حققت كل من الكويت و العراق أعلى نسبة زيادة بلغت 56.6% و 54.7% على التوالي ،تليها قطر بنسبة 52.8% ،ثم السعودية ،و البحرين ،و عمان بنسب تراوحت بين 45.2-24.8% ،وقد شهد عام 2012 زيادة في أسعار النفط ،و إن كانت طفيفة فسجلت كل من الكويت ،و قطر ،و عمان أعلى زيادة بلغت 15.9% ،10.6%،7.9% على التوالي.

1-على مستوى الصادرات :

* الصادرات
** الواردات
*** الميزان التجاري

إن النفط باعتباره سلعة إستراتيجية ومادة أولية وأساسية في الصناعة له أثر فعال في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي والمالي والمصرفي ،وكسلعة مهمة في التجارة الدولية ،ومصدر دخل رئيسي للدول المنتجة لتوفيره لفوائض مالية تعتبر ضرورية لتمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،وقد أدى النفط دوراً رئيسياً في تحديد مسار التنمية وطبيعتها منذ أوائل الخمسينات حتى وقتنا الحاضر. [1]

جدول رقم (17)

الميزان التجاري للدول العربية لمجموعة الأولى مع منطقة الأورو خلال 2008-2013.مليون دولار

		2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الإمارات	صادرات	5564	6245.6	3702.5	5071	8776.6	-	-
	واردات	24732.6	31304.3	38964.9	28241.2	33923.9	-	-
	م التجاري	**19168.6-**	**56718.5-**	**35262.4-**	**23170.2-**	**25147.3-**	-	-
البحرين	ص	848.4	1020.5	493.1	617.5	843.4	-	-
	و	1599.1	1775.6	2137.1	1661.9	1775.0	-	-
	م التجاري	**750.7-**	**755.1-**	**1644-**	**1044.4-**	**931.6-**	-	-
السعودية	ص	21718.6	28166.7	13824.5	18229.8	33797.8	-	-
	و	23382.5	26210.8	22697.1	23977.4	28134.7	23934.95	25193.5
	م التجاري	**1663.9-**	**1955.9**	**8872.6-**	**5747.6-**	**5663.1**	-	-
عمان	ص	445.1	305.5	496.3	370.9	718.5	-	-
	و	2339.9	2820.7	2290.8	2922.3	3106.2	-	-
	م التجاري	**1894.8-**	**2515.2-**	**1794.5-**	**2551.4-**	**2387.7-**	-	-
قطر	ص	1758.8	2808.4	3021.6	6317.5	9966.4	-	-
	و	6364.6	7223.7	6322.8	5373.2	4610.6	-	-
	م التجاري	**4605.8-**	**4415.3-**	**3301.2-**	**944.3**	**5355.8**	-	-
الكويت	ص	3936.8	5324.9	2591.8	3028.5	3789	-	-
	و	5119.7	5733.4	4629.5	4191.9	3780.7	-	-
	م التجاري	**1182.9-**	**408.5-**	**2037.7-**	**1163.4-**	**8.3**	-	-

المصدر :من إعداد الباحث استنادا إلى
نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية لسنة 2013،العدد 33 .
- International Trade Centre (ITC). www.trademape.org.04/12/2014

لقد ظل الطلب على الصادرات النفطية من منطقة الأورو ضعيفا قبل تعرضها للازمة ،و أدى تباطؤ الأنشطة الاقتصادية في منطقة الأورو بفعل الأزمة العالمية إلى تباطؤ الطلب من قبل المستهلك وخاصة على السلع والخدمات ،و لقد أثر هذا الانخفاض على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون ،وخاصة بالنسبة لكبار منتجي النفط ،فعلى سبيل المثال تراجع نمو إجمالي الناتج المحلي السنوي في السعودية إلى 0.1 % في 2009 على أساس سنوي حيث كان 4.2 % في 2008 ،وسجل إجمالي الناتج المحلي في الكويت نسبة 5.2 % على أساس سنوي في 2009 من نمو إيجابي بنسبة 5.0 % على أساس سنوي في 2008.

[1] حجاج بوخضور, أحمد العربيد, فواز عويد العنزي, الندوة الرابعة بعنوان" النفـط والتنميـة "مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية,بتاريخ 24 / 6 / 2013 .. www .cgaps.kuniv.edu/index.php?option=com...id

و تستحوذ منطقة الأورو على نحو 16% من حجم التجارة العالمية ،و يظهر تأثيرها على الشركاء التجاريين الرئيسين لدول هذه المجموعة التي لديها روابط تجارية واستثمارية متشابكة كالصين واليابان وشرق آسيا والولايات المتحدة ،و هذا يعني أن التأثير غير المباشر على الصادرات لهذه المجموعة من جانب الشركاء التجاريين لمنطقة الأورو يكون كبير ،كما نتج عن الأزمة المالية عام 2008 انخفاض الصادرات النفطية بنسبة 42 % نهاية 2009 ،وانخفضت على إثره إيرادات الحكومة النفطية لنفس العام بنحو 55.8 % ،وامتدت بقية الآثار السلبية لبقية مؤشرات أداء الاقتصاد بأكمله.

و تحتل منطقة الأورو المرتبة الثالثة في صادرات السعودية باستقبالها لنحو 12% منها ،و في جانب الواردات بنحو 27.0% عام 2011 بما يتجاوز وارداتها من الولايات المتحدة الأمريكية بنحو 2.2 مرة ،وبهذا يصل إجمالي التبادل التجاري مع منطقة الأورو لنحو 16.0 % من إجمالي التبادلات التجارية السعودية ،يضعها في المرتبة الثانية من حيث التبادل التجاري مع بقية الاقتصادات حول العالم بعد دول شرق آسيا.

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ إن صادرات السعودية إلى منطقة الأورو تمثل 10% من مجموع صادراتها الكلية ،و يلاحظ تأثرها بتداعيات الأزمة حيث وصل الانخفاض في صادراتها لعام 2010 قيمة 9936.9 مليون دولار بنسبة 35.27% ،ثم ارتفعت الصادرات عام 2011 إلى 5631.1 مليون دولار بمعدل نمو بلغ 19.99% مقارنة بعام 2008 ،و لقد زاد العجز في الميزان التجاري عام 2010 بعدما سجل فائضا عام 2008 حيث بلغ نسبة 393.85% ،و لقد شهد الفائض عام 2011 ما نسبته 189.53% و يبقى دون المستوى الذي بلغه عام 2008 .

و قد بلغت نسبة مساهمة الصادرات البحرينية إلى منطقة الأورو 5.83% من مجموع الصادرات الكلية عام 2008، ويلاحظ تأثر الصادرات البحرينية بتداعيات أزمة منطقة الأورو رغم ضئالة نسبتها ،حيث وصل الانخفاض في قيمة الصادرات لعام 2010 ما قيمته 403 مليون دولار ثم 177.1 مليون دولار عام 2011 ،بنسبة انخفاض بلغت على الترتيب 34.49% 17.35 ،و لذلك سجل الميزان التجاري مع المنطقة زيادة في العجز سنة 2010 و 2011 بلغت نسبتها 38.31% ،23.37% على الترتيب رغم الانخفاض في قيمة الواردات عام 2010 بنسبة 6.4% .

و تعتمد عمان التي ليست عضوا في أوبك على النفط الذي يساهم بنحو 69% في إيرادات الميزانية ويشكل قطاع النفط والغاز 46% من ناتجها الاقتصادي ،و لم تتأثر الصادرات العمانية بأزمة منطقة الأورو ،كما أنها لا تشكل إلا نسبة ضئيلة لا تتعدى 1%من مجموع صادراتها الكلية ،حيث يلاحظ أنها زادت خلال فترة الدراسة و بلغت الزيادة في صادراتها عن عام 2008 قيمة 65.4 مليون دولار عام 2010 بمعدل نمو بلغ 21.4% ،ثم بـ 413 مليون دولار عام 2011 بنسبة زيادة

135.18% ،و قد انخفض العجز في الميزان التجاري عام 2011 مقارنة بعام 2008 نتيجة التحسن في الصادرات رغم ارتفاع قيمة الواردات بنسبة 10.12% .

كما يلاحظ ضئالة الصادرات الإماراتية إلى منطقة الأورو 2.61**%**من مجموع الصادرات الكلية ،إذ أن تداعيات الأزمة للمنطقة وقعها من جانب الصادرات يكون عليها قليل ،حيث لم تتأثر بها فارتفعت صادراتها عام 2010 بـ 3509.1 مليون دولار ،ثم إلى 7158 مليون دولار عام 2011 بنسبة 124.95% ، 254.87 % على التوالي ،و قد تحسن وضع الميزان التجاري مع منطقة الأورو عامي 2010 و 2011 حيث حققا فائضا بـ 944.3 و 5355.8 مليون دولار.

و رغم انخفاض نسبة الصادرات الكويت إلى منطقة الأورو التي تشكل أكثر من 6.11 % من مجموع الصادرات الكلية لها عام 2008 ،فقد تأثرت بأزمة الديون لمنطقة الأورو ،حيث انخفضت عامي 2010 و 2011 بـ 2296.4 ،1535.9 مليون دولار ،و بنسبة 43.12%، 28.84% على التوالي ،و من ثم تأثر الميزان التجاري الكويتي ،حيث ازداد العجز بنسبة 184.79% عام 2010 ،بينما يرجع تحسن الوضع فيه عام 2011 إلى انخفاض قيمة الواردات بنسبة 34.05%مقارنة بعام 2008.

كما لم تتأثر صادرات الإمارات بتداعيات أزمة الديون الأوروبية إلا في عام 2010 بانخفاض بلغ 1174.6 مليون دولار مقارنة بعام 2008 ،وقد غطى الارتفاع في قيمة الصادرات لعام 2011 الانخفاض لعام 2010 حيث سجلت 2531 مليون دولار بفارق بلغ 1356.4 مليون دولار .

كما يظهر من الجدول أعلاه أن جميع دول هذه المجموعة حققت عجزا مستمرا و متزايدا في ميزانها التجاري مع منطقة الأورو ،إلا انه بحلول عام 2011 حققت كل من السعودية و قطر و الكويت فائضا حيث كان لزيادة قيمة الصادرات الأثر في ذلك مع انخفاض الواردات لكل من قطر و الكويت ،ويبقى لتراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية تأثيره على قيمة عائدات صادرات هذه المجموعة و التي بدورها تأثر على الحسابات الجارية و المالية و من ثم على مستويات النشاط الاقتصادي في المنطقة .

و على الرغم من انخفاض الطلب في منطقة الأورو ظل نمو الصادرات لهذه المجموعة يحقق تقدما حيث زادت في كل دول المجموعة ففي قطر و عمان و السعودية ارتفعت عام 2009 بمعدل نمو وصل إلى 229.83%،44.77%،144.47% عام 2011 على التوالي ،إلا أن نمو الواردات ظل ينمو بمعدل اقل و هذا ما يفسر تحسن رصيد الميزان التجاري لأغلب دول هذه المجموعة .

كما يظهر أن أكثر من 13% من صادرات مجلس التعاون الخليجي تتجه إلى منطقة الأورو فحدوث تراجع كبير في الطلب على صادراتها يكون له تأثيره على اقتصاد هذه المجموعة ،**بسبب مجموعة من العوامل أهمها:**

- تعد الضرائب المفروضة على شركات البترول في دول الخليج أكبر بند في موازناتها ،فإيرادات الموازنات تتأثر بحالة الارتفاع و الانخفاض في أرباح شركات البترول في المنطقة .
- أدى انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي أمام الأورو خلال سنة 2011 إلى ارتفاع قيمة الواردات لدول المجموعة الأولى من دول منطقة الأورو ،في حين انخفضت قيمة الواردات المقومة بالدولار من بقية الدول الأخرى ،و بما أن نسبة الواردات من المنطقة مرتفعة مقارنة ببقية الواردات الأخرى أدى إلى ارتفاع في قيمة الواردات الكلية ،أما خلال الفترة 2012-2014 فقد أدى تراجع سعر صرف الأورو أمام الدولار إلى انخفاض في قيمة الواردات من منطقة الأورو مقارنة ببقية الدول الأخرى .
- كذلك أدى ارتفاع قيمة الأورو أمام العملات الرئيسية إلى ارتفاع في قيمة الديون المحررة الأورو وانخفاضها مقابل العملات الأخرى خصوصا الدولار ،و بما ان الدولار يمثل اكبر احتياطي من العملة لدى دول المجموعة الأولى فقد أدى تراجعه خلال الفترة 2010 و 2012-2014 إلى ارتفاع قيمة احتياطيات العملة بالدولار الأمريكي مما انعكس ايجابيا على الديون المقومة بالأورو.

و رغم استمرار حالة التباطؤ في معدلات النمو الاقتصادي عام 2012 ،بفعل أزمة الديون السيادية في منطقة الأورو إلا أن أسواق النفط العالمية ساد فيها حالة من الاستقرار و التوازن النسبي فقد لعبت منظمة أوبك دورا مهما خصوصا خلال النصف الثاني من العام على استقرار الأسعار .[1]

إن تأثير أزمة الأورو على أسعار النفط ظل محدوداً واقتصر على تذبذب الأسعار ،خصوصاً أن منظمة أوبك ،والتي تشكل دول مجلس التعاون الخليجي ثلث أعضائها ،اتخذت سياسات مرنة ساهمت في الحد من هذه التذبذبات ،وحافظت على بقاء أسعار النفط مرتفعة بشكل عام ،مما حد من التأثيرات السلبية لأزمة الأورو على الاقتصادات الخليجية ،و الجدول التالي يبين إنتاج النفط الخام بالدول العربية .

جدول رقم(18)

إنتاج النفط الخام بالدول العربية 07-2012 ألف برميل/يوم

	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الإمارات	2.529	2.572	2.242	2.324	2.517	2.654
البحرين	184.3	182	182	181	190	190
تونس	70	85	82	79	70	67
الجزائر	1398	1.356	1.216	1.190	1.257	1.221

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013,ص viii

السعودية	8.810	8.532	8.184	8.166	9.310	9.760
سوريا	370	390	375	387	330	170
العراق	2035.2	2.677	2.336	2.358	2.668	2.978
قطر	845.7	1.722	733	733	810	735
الكويت		2.677	2.261	2.312	2.659	2.978
ليبيا	1673.9	1.722	1.474	1.487	590	1.375
مصر	562	528	564	554	695	671
السودان	483.1	457	475	480	470	470
عمان	651	672	712	755	790	813
اليمن	319.6	294	284	275	190	173
المجموع	22.5071	22.590	21.121	21.281	22.545	24.203

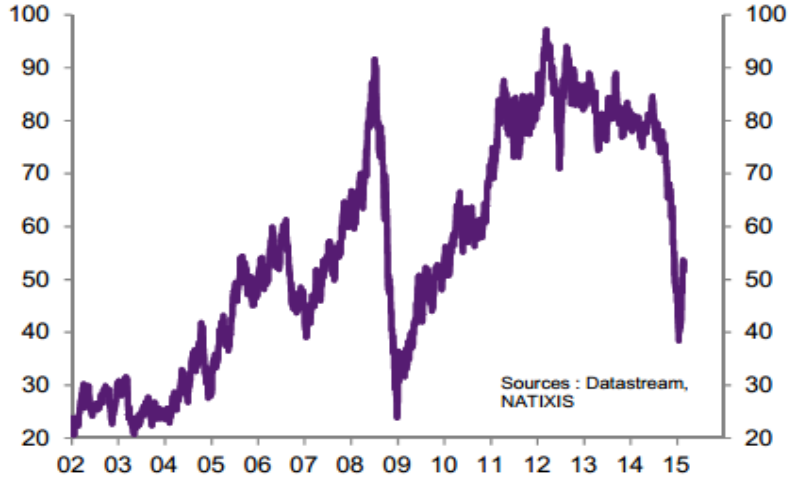
المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012,2013

خلال الأزمة المالية العالمية أدى انخفاض متوسط سعر النفط الخام بنسبة 37 % و الغاز الطبيعي بنسبة 27 % إلى تراجع عائدات الصادرات و انكماش النمو الاقتصادي بنسبة 0.2 % للمنطقة بسبب تقليص الإنتاج لتراجع الطلب و الأسعار ،إلا أن الوضع الاقتصادي للمنطقة في الوقت الحالي أفضل مما كان علية في عام 2009.

و تأثرت الاقتصادات الخليجية بأزمة منطقة الأورو بفعل تراجع أسعار النفط من خلال تباطؤ النشاط الاقتصادي لتراجع الطلب عليه ،و هو ما تشترك فيه أوروبا و الصين حيث أن 18% حجم الطلب الأوروبي و 10% حجم الطلب الصيني انخفض من 2.86 دولار للبرميل في 3 ماي 2010 إلى 2.65 دولار في 26 ماي أي بنسبة 24%،[1]اضافة إلى عدة أسباب كان أهمها زيادة مخزون النفط الخام على مستوى العالم ،و جهود الحكومة الصينية لضغط النمو ،و زيادة سعر صرف الدولار الأمريكي و تراجع أداء الأسواق المالية ،و استمرار وجود طاقة إنتاج فائضة تقدر بـ 6 ملايين برميل يوميا ،و لكن تستطيع دول الخليج النفطية تغطية ميزانيتها بدون عجز ،و من ثم فلن يكون هناك تراجع في الإنفاق الحفري ،و يعزز هذا الحجم الكبير للأصول الأجنبية التي تستطيع التسييل منها لتمويل الميزانية ،و لكن التأثير للازمة يمكن أن يكون عبر تأثر تنافسية قطاع البتروكيماويات الخليجية و تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى منطقة الخليج .

شكل رقم(10)
أسعار النفط برينت أورو/للبرميل

[1] أزمة اليورو ومستقبل الاقتصاد الخليجي ، اخبار الخليج العدد : ١١٨٢٩ www.akhbar-alkhaleej.com/11829/article/398998.html



Source: Patrick Artus ,Quelle est la causalité :de la croissance potentielle vers la croissance ou de la croissance vers la croissance potentielle?, flash économie natixis 26 février 2015-n 171,p 02

لقد واصلت أسعار النفط انخفاضها في عام 2014 حيث تراجع سعر النفط بنسبة 20.9 %خلال الفترة الممتدة من نهاية يونيو 2014 ولغاية 13 أكتوبر 2014 ،إن أسعار النفط في جميع الدول الأعضاء المصدرة للنفط (أوبك) سجلت تراجعا تدريجيا وبشكل مستمر خلال الأشهر الثلاثة الماضية ،نتيجة ضعف الطلب متأثرة بتدهور البورصات الأوروبية على خلفية مخاوف إزاء أزمة الديون في منطقة الأورو ،و وضع الاقتصاد العالمي إضافة إلى مواصلة الدول غير الأعضاء في (أوبك) وبشكل خاص الولايات المتحدة في الضغط على أسعار النفط بزيادة حجم الإنتاج لديها مما أدى إلى تدني مستوى أسعار النفط العالمية بشكل كبير.

كما انخفضت العقود الآجلة للنفط إلى أدنى مستوياتها منذ أكثر من عام ونصف ،إضافة إلى ارتفاع حجم الإنتاج من قبل دول الشرق الأوسط المصدرة للنفط والولايات المتحدة أدى إلى تفاقم المخاوف من اضطرابات في الإمدادات النفطية مع الضغوط السلبية نتيجة البيانات الاقتصادية الضعيفة للدول الأكثر استهلاكا للطاقة في العالم.

2- على مستوى الواردات :

على الرغم من كون دول مجلس التعاون الخليجي قادرة على استيعاب صدمة حادة و مستمرة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي بفضل الفوائض النفطية المحققة خلال السنوات السابقة ،إلا أن تباطؤ النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية و منطقة الأورو كان له آثار سلبية على اقتصاداتها بفعل تراجع الطلب على النفط و تأثير ذلك على الأسعار في الأسواق ،حيث أشارت تقديرات لصندوق النقد الدولي أن حدوث تباطؤ النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة 1% ،في كل من الولايات المتحدة الأمريكية و منطقة الأورو سيؤدي ذلك إلى انعكاسات على دول مجلس التعاون الخليجي تظهر بعد عام في تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.4 % .

و تشكل واردات المجموعة الأولى من منطقة الأورو نسب معتبرة مقارنة بنسب الصادرات إليها حيث شكلت عام 2008 الواردات إلى المنطقة مقارنة بمجموع الواردات الكلية لكل من السعودية ،الكويت،البحرين ،قطر ،الإمارات ،25.83% 24.96% ،28.73%**،**17.55% ،وبالتالي فإن تأثرها بالأزمة يكون في جانب الواردات أعلا منه في جانب الصادرات .

و يلاحظ ارتفاع قيمة الواردات في هذه المجموعة بصورة ملموسة خلال فترة الدراسة ،و يرجع تأثر الزيادات في الواردات إلى الزيادة في تلبية احتياجات النشاط الاقتصادي و دعم النمو الحاصل في معظمها من جاني الدول المستوردة ،و إلى الزيادة في قيمة السلع المستوردة من منطقة الأورو بفعل عوامل عدة يأتي من أهمها الزيادة في الأسعار نتيجة أزمتها ،بالإضافة إلى ارتفاع قيمة استيراد كل من النفط الخام و السلع الغذائية .

إن التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون لم تتأثر كثيراً بأزمة الأورو ،بل حققت تقدماً مع العديد من بلدانها كألمانيا ،كما أنها حققت قفزات مع بعض بلدان العالم الأخرى ،كما ارتفعت قيمة التبادل التجاري غير النفطي بين دولة الإمارات والولايات المتحدة الأمريكية في الأشهر الثمانية من عام 2011 بنسبة 120 % ،وبنسب متفاوتة مع دول أخرى .[1] ويشير ذلك إلى ارتفاع الطلب المحلي على مختلف أنواع السلع والخدمات وتحسن الأوضاع الاقتصادية في دول المجلس ومحدودية تأثرها بتداعيات الأزمات العالمية ،بما في ذلك أزمة الأورو وذلك على الرغم من أن ارتفاع الأسعار ونسب التضخم ساهمت بجزء من هذا الارتفاع في قيمة واردات دول مجلس التعاون .

و لقد بلغت صادرات منطقة الأورو في عام 2009 لدول مجلس التعاون الخليجي حوالي 57.8 مليار أورو ،و هي متنوعة وتتركز أساسا على الآلات والنقل (التي تشكل 49،9٪)، أما الواردات من دول مجلس التعاون الخليجي فبلغت 21.8 مليار أورو ويطغى عليها النفط و تتألف أساسا من الوقود ومشتقاته التي تشكل 73.4 ٪ من إجمالي واردات الاتحاد الأوروبي من المنطقة في 2009.

إن التقلبات في سعر صرف الدولار مقابل الأورو كانت لها تداعيات على أسعار النفط و أسعار السلع والخدمات المستوردة من دول منطقة الأورو ،باعتبار أن النسبة الكبيرة من الواردات تأتي منها ،و مع انخفاض سعر صرف الأورو سيكون تأثيره ايجابيا للاقتصاد الخليجي فنحو 25% من الواردات السعودية تأتي من الاتحاد الأوروبي و من ثم ستنخفض قيمة الواردات مما يؤدي إلى انخفاض التضخم خاصة في أسعار المواد الغذائية التي تشكل نسبة كبيرة من الواردات الكلية.

كما أن انخفاض سعر صرف الأورو قد يؤدي إلى تراجع قيمة واردات دول مجلس الخليج من منطقة الأورو ،وبخاصة السلع التي تستوردها بشكل كبير مثل السيارات الأوروبية والمعدات

---

[1] محمد عبد الرحمن العسومي ، أزمة اليورو وتداعياتها المحتملة على الاقتصادات الخليجية 20 أكتوبر 2011 2014 لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية www.ecssr.ac.ae/ECSSR/print/ft.jsp?lang=ar.

والأدوية ، غير أن ذلك لن يحدث سريعاً ،وقد انخفض سعر صرف الأورو في مقابل الدولار ليصل إلى 1.16 دولار شهر جانفي عام 2015 ،و إذا هزت الثقة في اقتصادات دول المنطقة وسط توقعات بحدوث أزمات مماثلة في عدد من دول منطقة الأورو ،وخاصة إذا خفضت وكالة "فيتش" التصنيف السيادي للديون للدول الأعضاء في المنطقة ،مما يؤدي إلى الضغط على الأورو بالانخفاض .

إن أي عملية قد يتم إجراؤها لهيكلة الديون تزيد من شدة الأزمة لدول المنطقة وتؤثر على سعر صرف الأورو أمام العملات الأخرى ،فانخفاضه سينعكس بالإيجاب على الواردات للمجموعة الدول العربية من منطقة الأورو ،ولكن ليس في الوقت الراهن لأن العقود مبرمة بأسعار سابقة ،وتأثير تراجع الأورو سيكون بعد فترة تتراوح من 6 أشهر إلى سنة وذلك في حال استمرار انخفاضه .

المطلب الثاني : الآثار على صعيد المجموعة الثانية:

لم تتمثل الصدمة في أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو في حد ذاتها بل في وقوع أزمة تجارية ،حيث أدت الأزمة إلى انخفاض في حجم التجارة العالمية ،و تراجع حاد في الإنتاجية ،و إفلاس الشركات ،و تسريح العمال في القطاعات المرتبطة بالتصدير ،و خاصة القطاعات عالية التكامل المتميزة بسلاسل توريد عالمية ،و تلقت القطاعات المرتبطة بالسلع الاستهلاكية الأساسية و بعض الخدمات مثل السياحة انخفاضا بالنسبة إلى بعض البلدان العربية.

جدول رقم (19)

الميزان التجاري للدول العربية لمجموعة الثانية خلال 2008-2012 مليون دولار

		2007	2008	2009	2010	2011	2012
الجزائر	الصادرات	60590	78590	45190	57090	7288	71810
	الواردات	26350	37990	37400	38890	44940	48280
	الميزان التجاري	**34240**	**40600**	**7790**	**18200**	**27940**	**23530**
ليبيا	الصادرات	48988.9	62118	37055	48934	19059	62298
	الواردات	17220.6	20917.7	22002.4	24558.7	11200	26383.3
	الميزان التجاري	**31768.3**	**41200.8**	**15052.8**	**24376.2**	**7859.8**	**35915.1**
السودان	الصادرات	8879.2	11670	8257	11404	9655	3367
	الواردات	7722.4	8229.4	8528	8839.4	8127.6	8338
	الميزان التجاري	**1156.8**	**34411**	**2709**	**25649**	**15281**	**49703**
اليمن	الصادرات	7049.5	8976	5881	7648	9116	7569
	الواردات	7490.3	9333.8	7867.8	8472.9	8542.5	11356
	الميزان التجاري	**440.8**	**-356.9**	**-1986.8**	**-824.6**	**-574.2**	**-3786.1**
العراق	الصادرات	39587	63726	39430	51764	79681	94171
	الواردات	16622	29761	35285	37328	40633	46893
	الميزان التجاري	**22965**	**33965**	**41450**	**14436**	**39048**	**47278**

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،2012،2013 ، ص ص 424-426

يظهر من الجدول أعلاه أن كل دول هذه المجموعة تحقق فائضا تجاريا باستثناء اليمن التي تفاقم فيها العجز إلى 3786.1 مليون دولار عام 2012 ،إلا أن هذا الفائض شهد تراجعا ابتدءا من عام 2008 منها ما هو مرتبطا أساسا بأزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو مثل الجزائر ،و منها ما هو مرتبط بالإضافة إلى أزمة الأورو بالاضطرابات الأمنية مثل ليبيا التي حدث فيها تراجع حاد في

الصادرات من النفط إلى عجز كبير في الموازنة و انخفاض حاد في الحساب الجاري تقلص معه الفائض من 19.8% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي عام 2010 إلى 1.3% في عام 2011 ،و انكمش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 60% [1] ،ورغم أن أسعار النفط لا تزال مرتفعة فإن زيادة حدة الأزمة في منطقة الأورو ،إضافة إلى استمرار التباطؤ في نمو الاقتصاد العالمي من شأنها أن تؤدي إلى خفض أسعاره .

و بخصوص العراق تأثرت صادراتها عام 2010 بالانخفاض ،و بعدها تسارعت معدلات الإنتاج لصادرات النفط العراقية حيث طمح إلى زيادة صادراته بنحو نصف مليون برميل إضافية خلال 2013[2]،وهو ما سوف يشكل ضغطا أيضا على أسعار النفط في اتجاه الانخفاض.

1-على مستوى الصادرات :

إن تراجع صادرات دول المجموعة الثانية إلى منطقة الأورو ابتدءا من عام 2009 ناتج عن الأزمة المالية العالمية و ما أدت إليه من تأثيرها على النشاط الاقتصادي في دول العالم ،و التي كان تأثيرها اكبر على دول منطقة الأورو بسبب الروابط الاقتصادية الهامة مع الولايات المتحدة الأمريكية ،و قد كان الأثر في تراجع الطلب على صادرات الدول العربية التي لها روابط تجارية مع دولها الأعضاء بفعل أزمة الديون السيادية الخسارة الناتجة عن تراجع الطلب على صادرات المجموعة .

جدول رقم(20)

الميزان التجاري للدول العربية إلى منطقة الأورو -المجموعة الثانية خلال سنة 2007-2013

ا		2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
العراق	ص	8583.4	12412.5	8138.7	8023.4	11014.5	15343.8	13527
	و	1376.5	1815.1	3212.4	2837.1	3736.4	4685.2	5727.3
	م.ت	**5181.6-**	**10597.4**	**4926.3**	**5186.3**	**7278.1**	**10658.6**	**7799.7**
الجزائر	ص	24602.0	38680.8	21612.3	26415.2	34003.5	36250.7	36117.1
	و	12504.8	18675.2	18106.5	17922.9	21293.6	21293.6	25035.9
	م.ت	**12097.2**	**20005.6**	**43505.8**	**8492.3**	**12709.9**	**14957.1**	**11081.2**
ليبيا	ص	33045.9	45487.5	25091.4	29886.2	11353.4	-	-
	و	4411.4	5408.3	8343.2	8051.3	2542	-	-
	م.ت	**28634.5**	**40079.2**	**16748.2**	**21834.9**	**8811.4**	-	-
السودان	ص	149.2	221.7	43.9	80	210.5	-	-
	و	841.5	896.7	733.9	1431.7	1174.3	-	-
	م.ت	**692.3-**	**668.7-**	**690-**	**1351.7-**	**963.8-**	-	-
اليمن	ص	257.8	92.1	33.5	267	313.5	65.461	69.744
	و	1288.7	1179.8	1227.8	1199.5	1008.3	1443.07	1760.99

[1] بيان ختامي لصندوق النقد الدولي حول ليبيا , 4 ماي 2012 , ص ص 2-4
www.imf.org/external/arabic/np/ms/2012/050412a.pdf

[2] مجدي صبحي, اتجاهات الاقتصاد العالمي لعام 2013 وتأثيراتها على الاقتصادات العربية , 04 فبراير
studies.aljazeera.net/reports.**2013**2310338127486/02/**2013**/htm2013

	م.ت	1030.9-	11705.9-	1194.3-	932.5-	694.8-	1377.60-	1691.24-

المصدر : من اعدا الباحث استنادا الى - نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية لسنة 2013،العدد 33

International Trade Centre (ITC)

-www.trademape.org.04/12/2014

من الجدول أعلاه يلاحظ انخفاض فائض الميزان التجاري في معظم هذه المجموعة ،فقد انتقل الفائض في الجزائر من 43.5 مليار دولار عام 2009 إلى 8.4 مليار دولار عام 2010 و إلى 12.7 مليارات دولار عام 2011 ،ووصل الانخفاض إلى 7.27 مليار دولار عام 2011 ،و في العراق من 10.5 مليار دولار عام 2008 إلى 7.79 مليار دولار عام 2013 ،و في ليبيا من 40 مليار دولار عام 2008 إلى 8.8 مليار دولار عام 2011 الأمر الذي يؤثر سلبيًا على كثير من البيانات الاقتصادية خصوصا احتياطياتها النقدية من العملات الأجنبية.

يظهر أن المساهمة الكبيرة لصادراتها إلى منطقة الأورو من مجموع الصادرات الكلية في هذه المجموعة اكبر بكثير من المجوعة الأولى ،حيث بلغت لكل من الجزائر ،و العراق ،و ليبيا ،و السودان،49.21%،19.47%،73.22%،18.99% على التوالي خلال عام 2008 و بخصوص الصادرات اليمنية إلى المنطقة فهي قليلة ولا تعدى 1% .

و إذا تم تقدير الخسارة الناتجة عن الانخفاض في قيمة الصادرات مقارنة بعام 2008 فقد بلغت 73.433 مليار دولار لهذه المجموعة خلال الفترة 2010-2013 ،ففي العراق انخفضت بقيمة 1.74 مليار دولار ،أما في ليبيا الذي يعتبر المصدِّر العربي الأول للنفط إلى منطقة الأورو فهي أكبر المتضررين حيث خسرت 49.73 مليار دولار خلال 2010-2011 و إن كانت الخسارة ناتجة إضافة إلى الأزمة الأمنية التي تمر بها البلاد ،تليها الجزائر بانخفاض مستمر ابتدءا من عام 2008 و قدرت قيمة الانخفاض خلال فترة الدراسة بـ 21.936 مليار دولار ،أما في السودان فقد انخفض قيمة الصادرات إلى 0.152 مليار دولار ،وسجلت اليمن ارتفاع في قيمة الصادرات إلى المنطقة بقيمة بلغت 0.125 مليار دولار و من ثم كان تأثير الأزمة عليها بالإيجاب .

هذا عن الأثر المباشر أما الأثر غير المباشر فوقعه كبير إذ أدت أزمة منطقة الأورو إلى انخفاض حاد وسريع في الواردات الكلية لمنطقة الأورو ،وهذا يعني أن الصادرات الكلية لشركائها التجاريين انخفضت بنفس النسبة ،ويتعلق الأمر بالدرجة الأولى بالولايات المتحدة والصين واليابان ،أي أن أزمة منطقة الأورو أدت إلى انخفاض الإنتاج لدى هؤلاء الشركاء ،وبالتالي إلى تقليص واردات المواد الأولية التي تدخل في التصنيع كالنفط مثلا من مجموع الدول العربية.

2- على مستوى الواردات :

ارتفعت الواردات لكل دول المجموعة الثالثة بنسب مختلفة حيث كان أعلاه في العراق بنسبة وصلت الى 56.3% عام 2010 ،و لقد استمرت الواردات في الارتفاع إلى أن وصلت في عام 2013 إلى 215.53 % مقارنة بعام 2008 ،كما ارتفعت في الجزائر من 14.02% عام 2010 إلى 34.05 %عام 2013 ،و ارتفعت في السودان عام 2010 و 2011 إلى 59.66% ،30.95% على التوالي ،كما ارتفعت في اليمن من 1.66% عام 2010 إلى 49.26% عام 2013.

و تشكل الواردات من منطقة الأورو بالنسبة للجزائر 49.15 % من مجموع الواردات الكلية لذلك فإن زيادة قيمتها بأسباب الأوضاع الاقتصادية في المنطقة تؤثر على أوضاع الميزان التجاري معها ،و تأتي بعدها ليبيا بنسبة 25.85 % ،ثم كل من اليمن و السودان بـ 12.64 %، 10.89% على التوالي ،أما الواردات العراقية فهي لا تتعدى 7% من مجموع الواردات الكلية عام 2008.

أما بخصوص ليبيا فحدث انخفاض في قيمة الواردات من منطقة الأورو تأثرا بالأوضاع الأمنية و بانخفاض قيمة الصادرات الكلية لها ،حيث انخفضت عام 2011 بنسبة 52.99% رغم ارتفاعها عام 2010 بنسبة 48.86% .

إن ارتفاع أسعار صرف الأورو خفض قيمة عملات دول المجموعة المرتبطة أساسا بالدولار الأمريكي ،مما أدى إلى ارتفاع في أسعار السلع والخدمات المستوردة من دول منطقة الأورو ،أو ما يسمى بالتضخم المستورد ،و هذا خلال عامي 210-2011 ،كما أدى انخفاض سعر صرف الأورو مقابل الدولار خلال 2012 و 2014 إلى رفع تكلفة المنتجات المصدرة إلى منطقة الأورو مما ترتب عليه انخفاض في القدرة التنافسية في وقت تحتاج فيه الدول العربية إلى تنويع صادراتها ،حيث يؤدي ارتفاعه إلى زيادة القدرة التنافسية للمنتجات المصدرة من قبل دول منطقة الأورو مع الارتفاع في قيمة وارداتها ،إلا أن ذلك التأثير يتوقف على ما إذا كان الانخفاض في قيمة الأورو يؤدي إلى زيادة قيمة الصادرات للمنطقة اكبر من الزيادة في قيمة الواردات ،وأن ذلك سيؤدي أيضا إلى رفع أسعار النفط التي يتم تسعيرها بالدولار مما سوف يحقق إيرادات للدولة مقابل الارتفاع في أسعار التضخم .

و قد بلغت الزيادة في قيمة الواردات الكلية لهذه المجموعة من منطقة الأورو خلال الفترة 2010-2013 مقارنة بعام 2008 ما قيمته 23 مليار دولار ،حيث بلغت الزيادة في الواردات العراقية ما قيمته 9.726 مليار دولار ،كما بلغت الزيادة في قيمتها في الجزائر 12.349 مليار دولار ،بينما حدث انخفاض في قيمتها في ليبيا بـ 0.223 مليار دولار ،و بخصوص اليمن فقد زادت بـ 0.692 مليار دولار.

يظهر من خلال هذه المجموعة أن اثر الأزمة على قيمة صادراتها إلى المنطقة كانت أكثر تأثرا من الآثار الناجمة عن الزيادة في قيمة الواردات من منطقة الأورو ،حيث يظل الارتفاع في قيمة الواردات ناتج عن أسباب كثيرة منها ما هو مرتبط بحاجيات الدول العربية ،و منها ما هو مرتبط

بأسباب خارجية تتعلق بالأسواق الدولية و ما ينجم من اضطرابات فيها إذ أن قلة الموارد المالية لبعض البلدان وعدم استقرار الأسواق الدولية ،تسببت في ارتفاع الأسعار لبعض المواد وتذبذبها في كثير من الأحيان ،ذلك أن ارتفاع حجم الواردات الزراعية في العالم العربي وارتفاع أسعارها مؤخرا بالنسبة لبعض المواد الأساسية ،أرهقت ميزانيات بعض البلدان.

المطلب الثالث : الآثار على صعيد المجموعة الثالثة :

يؤثر التدهور الحاد في الثقة لدى المستثمرين وزيادة الاضطراب المالي على الاستثمار و الاستهلاك في منطقة الأورو ،إلى انخفاض نموها الاقتصادي على المدى القصير ،و هو ما يؤدي إلى تراجع الصادرات للدول العربية التي لها ارتباطات تجارية قوية معها و يتبين هذا من خلال هذه دول المجموعة الثالثة.

جدول رقم (21)

الميزان التجاري للدول العربية لمجموعة الثالثة خلال 2008-2012 مليون دولار أمريكي

	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الصادرات	15164.9	19203.0	14428.1	16417.0	17822.2	16998.1
الواردات	18044.0	23217.1	18129.2	20987.9	22621.1	23103.4
الميزان التجاري لتونس	**2879.1-**	**4014.0-**	**3701.1-**	**4570.9-**	**4798.9-**	**6105.3-**
الصادرات	15321.4	20094.8	13842.5	17899.5	20402.2	21470.9
الواردات	29206.6	39074.6	30326.4	32980.8	38583.2	41531.1
الميزان التجاري للمغرب	**13885.2**	**18979.8-**	**16483.9-**	**15081.3-**	**18181.0-**	**20060.2-**
الصادرات	5731.3	79450	63841	70382	80176	78977
الواردات	12182.7	15116.2	12658.8	13841.9	16849.4	18457.1
الميزان التجاري للأردن	**6451.4**	**71712-**	**62747-**	**68037-**	**88317-**	**105594-**
الصادرات	24454.6	29849.0	23089.3	25024.2	27913.4	26834.5
الواردات	39623.0	49607.9	39906.9	46159.8	49200.3	52350.4
الميزان التجاري لمصر	**5168.4**	**197589-**	**16817.6-**	**21135.6-**	**21286.9-**	**25515.9-**
الصادرات	4046.5	5250.5	4716.2	5466.5	6013.1	6313.7
الواردات	11926.4	16260.6	15894.7	17724.2	19910.1	21025
الميزان التجاري للبنان	**7880.0**	**11010.1-**	**111178.6-**	**12257.7**	**13897.0-**	**14711.3-**
الصادرات	11755.7	15331.0	10883.5	12272.7	10288.0	3876.0
الواردات	12276.8	16124.9	13948	15935.6	17598	10777
الميزان التجاري لسوريا	**521.1**	**790.9-**	**3064.5-**	**662.9-**	**7310.0-**	**6901.0-**
الصادرات	1456.3	1787.6	1364.3	2073.5	2775.8	2641.0
الواردات	1433.4	1910.9	1472.5	1935.3	2467.4	3170.3
ميزان التجاري موريتانيا	**23.0-**	**123.3-**	**108.2-**	**138.2-**	**308.4**	**529.3-**

المصدر :

التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2008 ,2013.

يظهر من خلال الجدول أعلاه أن جميع دول هذه المجموعة تحقق عجزا مستمرا في ميزانها التجاري ،حيث شهد ارتفاعا في العجز خلال جميع السنوات و الذي نتج على أن الزيادة في قيمة الواردات طغت عن الزيادة في قيمة الصادرات ،كما أن الانخفاض في قيمة الصادرات لا يقابله انخفاض مماثل في الواردات ،و هو ما يفسر مدى حاجة هذه الدول على الاعتماد على الخارج في تلبية حاجاتها الأساسية مما يجعلها عرضة لمخاطر الأزمات المالية ،فبحدوث أزمة منطقة الأورو أصبح وضعها غير ملائم لتكيف مع وقع الصدمات في معاملاتها التجارية.

ورغم الارتفاع في الصادرات تظل محدودة التأثير على وضع الميزان التجاري ،فقد ارتفعت صادرات المغرب في عام 2011 للتحسن المسجل في السلع الزراعية و البوتاس و الحديد في زيادة صادراتها الإجمالية بنسبة 16.3% ،كما ارتفعت صادرات مصر بنسبة 11.9% نتيجة ارتفاع صادرات مواد البناء و الكيماويات و الصناعات الغذائية و الملابس الجاهزة رغم التحولات السياسية التي شهدتها البلاد ،غير انه لم يطرأ تغير يذكر في الصادرات اللبنانية ،و قد سجلت صادرات موريتانيا زيادة قدرها 29% اثر ارتفاع صادراتها من الحديد الخام و المعادن الأخرى ،و سجلت سوريا تراجعا حادا في صادراتها بلغت 29.2% .

و يلاحظ من الجدول على هذه المجموعة أن اكبر عجز في الميزان التجاري سجلته المغرب عام 2012 ،و وصل العجز في الميزان التجاري عام 2011 الى18181مليون دولار بنسبة 10.29% و في عام 2012 إلى 20060.2 مليون دولار بزيادة نسبتها 21.69% مقارنة بعام 2009 ،و تعود أسباب ذلك إلى الاعتماد المتزايد للمغرب في مجال الطاقة إضافة إلى المواد الغذائية و تقلبات أسعار الفوسفات والسلع المصنعة و المنتجات الزراعية ذات القيمة المضافة العالية في الأسواق الدولية مع انخفاض الطلب لمنطقة الأورو التي تعد أهم سوق لتصريف منتجاته ،حيث يعتمد الاقتصاد المغربي اعتمادا كبيرا عليها ،إذ انه ليس اقتصاد قوي بما فيه الكفاية ومرن للتكيف مع الانكماش الاقتصادي على الصعيد العالمي .

إن الزيادة المستمرة للعجز قي الميزان التجاري أدت إلى تدهور التغطية مما نتج عن ذلك تدهور في ميزان مدفوعاته ،و تظهر البيانات الخاصة بالمغرب من منظور طويل الأجل إن قيمة الصادرات قد تراجعت بشكل كبير حيث انخفضت نسبة تغطية الواردات بشكل حاد ابتدءا من عام 2007 إلى 42.8% في عام 2009 مقابل 8% في عام 1988 [1].

[1] Tarik El Malki ,La crise de la zone euro et l'impact sur l'économie marocaine ,économiste n- 3662,2011, www.leconomiste.com/.../888897-la-crise-de-la-zone-euro-et-l-impact

1- على مستوى الصادرات :

يتبين من خلال الجدول التالي أن جميع دول المجموعة الثالثة تحقق عجزا مستمرا في الميزان التجاري مع منطقة الأورو ،و كان أعلاها عجزا في المغرب ،و مصر ،و تونس ،و لبنان ،و من ثم فإن تأثير الأزمة عليها سيكون أكثر مقارنة بدول المجموعة الأولى و الثانية ،و هذا لكون اغلب صادراتها تتجه نحو دول منطقة الأورو ،إضافة إلى الاضطرابات الأمنية في عدد منها مما يكون له انعكاس كبير على صادراتها إلى المنطقة .

جدول رقم (22)

الميزان التجاري للدول العربية لمجموعة الثالثة مع منطقة الأورو خلال 2007-2012

مليون دولار أمريكي

	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
تونس م ت	**-211.3**	**-177.7**	**-1308.1**	**-4589.7**	**-3588.4**	**-591.14**	**-433.71**
الصادرات	11269.6	12721	9774.0	10205.2	11645.4	11525.78	11997.02
الواردات	11480.9	12898.7	11082.1	14794.9	15233.8	12116.92	12430.73
المغرب م ت	**-4592.5**	**-7516.4**	**-7218.1**	**-6618.2**	**-7402.8**	**-6684.58**	**-8050.12**
الصادرات	9323	10414.1	8040.5	9064.4	10679.9	12247.26	12438.19
الواردات	13915.5	17930.5	15258.6	15682.6	18082.7	18931.84	20488.29
الأردن م ت	**-2468.9**	**-2586.2**	**-2255.3**	**-2376.9**	**-2836.4**	**-2829.08**	**-3773.61**
الصادرات	123.6	191.4	104.2	165.9	212.3	209.38	238.85
الواردات	2592.5	2777.6	2359.5	2542.8	3047.7	3038.46	4012.46
مصر	**-688**	**-2999**	**-5949.2**	**-7102**	**-5966.4**	**-10295.9**	**-10931.2**
الصادرات	4209.8	8107.7	5667.8	6946.9	8257.8	6743.58	6800.34
الواردات	4897.8	11106.7	11617	14048.9	14224.2	17039.49	17731.55
لبنان	**-3274.4**	**-629.4**	**-4821.6**	**-4835.3**	**-5671.2**	**-6936.34**	**-6872.59**
الصادرات	357.2	415.5	381.1	351	403.3	370.28	289.27
الواردات	3631.6	4784.4	5202.7	5186.3	6074.5	7306.62	7161.86
سوريا	**-112.5**	**-49.9**	**-934.5**	**371.4**	**511.7**	**-**	**-**
الصادرات	3989.5	4490.1	2774.5	4186.0	3988.1	-	-
الواردات	4102	4540	3709	3814.6	3476.4	-	-
موريتانيا	**-27.3**	**-92.5**	**-381.9**	**-340.1**	**-326.2**	**-578.59**	**-725.63**
الصادرات	717.7	866.9	474.6	657.9	976.1	622.58	458.16
الواردات	745	959.4	856.5	998.0	1302.3	1201.17	1183.79

المصدر :من إعداد الباحث اعتمادا على :

- نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية لسنة 2013،العدد 33
- International Trade Centre (ITC). www.trademape.org.04/12/2014

تأثرت دول المجمعة الثالثة بأزمة الأورو وبلغت قيمة الانخفاض في الصادرات في الفترة 2010-2013 عن عام 2008 ما قيمته 14645.65 مليون دولار ،حيث تأثرت الصادرات التونسية بالأزمة فانخفضت صادراتها بقيمة 5510.6 مليون دولار للفترة 2010-2013 مقارنة بعام 2008

،فانخفضت للسنوات 2010-2013 بـ 19.77%،8.45%،9.39%،5.69% على التوالي .و بخصوص المغرب انخفضت صادراتها بـ 1349.7 مليون دولار عام 2010 بنسبة 12.96% عن عام 2008 ،غير أنها ارتفعت خلال الفترة 11-2013 بالنسب 2.35%،17.6% ،19.43% على التوالي ،أما الأردن فقد تأثرت بالأزمة سنة 2010 بانخفاض في قيمة صادرتها بقيمة 25.5 مليون دولار بنسبة 13.32%،و بعدها شهدت الصادرات نموا بمعدل 10.91%،9.39%،24.79% لسنوات 11-2013 على التوالي.

كما تأثرت الصادرات المصرية بأزمة الأورو فشهدت انخفاض في قيمتها بلغت 3982.38 مليون دولار خلال الفترة 2010-2013 مقارنة بعام 2008 ،و قد انخفضت خلال السنوات 2010 ، 2011 ، 2012 ، 2013 بالنسب التالية 14.31%،1.85%،16.82%،16.12% على التوالي .

و شهدت صادرات لبنان إلى منطقة الأورو تأثرا حيث انخفضت خلال نفس الفترة بقيمة 248.51 مليون دولار و بنسبة انخفاض بلغت 15.52%،2.93%،10.88% ،30.38% للأعوام 2010-2013 على التوالي.

و تبعت ذلك صادرات موريتانيا إلى منطقة الأورو بالانخفاض بقيمة 752.86 مليون دولار خلال فترة 2010-2013 ،ففي عام 2010 انخفضت بنسبة 24.1% ،و رغم ارتفاعها عام 2011 بنسبة 12.59% إلا أنها واصلت الانخفاض عامي 2012 و 2013 بنسبة 28.18% ،47.14% على التوالي مقارنة بعام 2008.

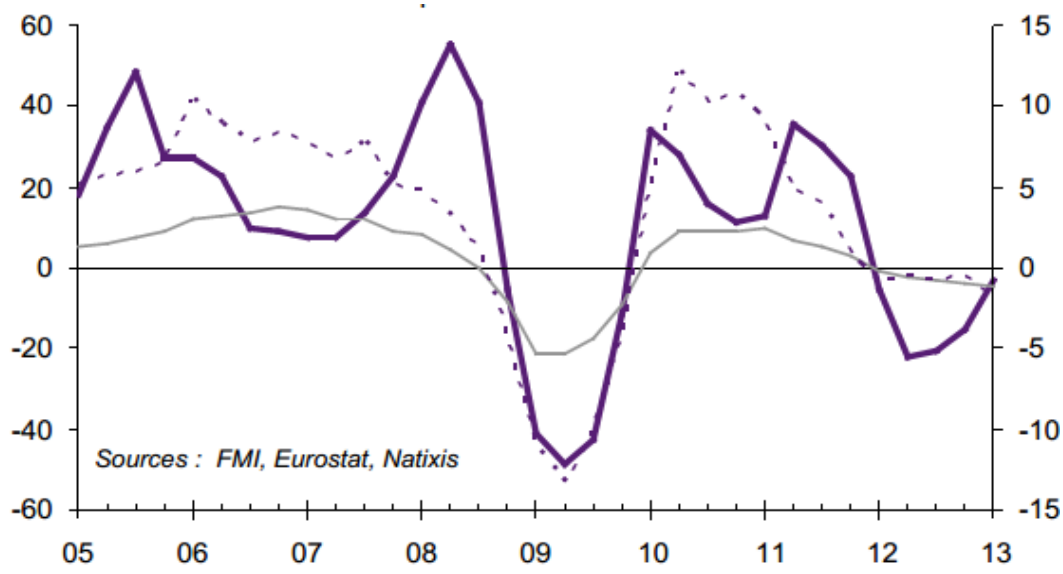
و أما قيمة الصادرات السورية إلى منطقة الأورو فقد انخفضت في عامي 2010 و 2011 بقيمة 806.1 مليون دولار ،و بنسبة 6.77% ،و 11.18% على الترتيب ،و قد تحسن وضع الميزان التجاري و حقق فائضا على التوالي عامي 2010 و 2011 ،و هذا نتيجة التراجع المستمر في الواردات و الذي يرجع أساسا إلى تداعيات الأزمة الأمنية التي تمر بها البلاد .

و ما يزال أهم خطر يواجه بلدان المجموعة الثالثة هو في كونها عرضة إلى حد كبير للصدمات الخارجية ،حيث يتبين من خلال الجدول الزيادة المستمرة للعجز في الميزان التجاري لها ،ولا تزال الأوضاع الاقتصادية في منطقة الأورو تشكل الأثر الرئيسي لانخفاض قيمة الصادرات في دول هذه المجموعة و التي لها درجة تركز عالية مع أهم الشركاء التجاريين أبرزها تونس و المغرب .

و لقد أدت الصعوبات الاقتصادية في منطقة الأورو و خطط التقشف التي وضعت في معظمها إلى انخفاض الواردات الأوروبية منها ،و التي لا تزال تتناقص حتى الآن ،فشهدت الصادرات المغربية اتجاه مماثل في الانخفاض و على نحو أوسع بين عامي 2008-2013 ،فاعتماد المغرب على

دول منطقة الأورو- حيث تدل الإحصائيات الرسمية لشهر مارس 2010 أن 60 %من مبادلات البضائع تتم مع دول أوروبية ،في مقدمتها فرنسا وإسبانيا وأن أكثر من 63 %من الإيرادات وما يقارب 59 % من النفقات مقومة بالاورو - جعلها عرضة للانكماش الاقتصادي إذ بلغت نسبة الانخفاض في عام 2012 حوالي 16 ٪ في المغرب و هي تمثل أكثر من نصف تراجع صادرات منطقة الأورو كما يوضحه الشكل الآتي .

شكل رقم(11)
التجارة الخارجية لمنطقة الأورو و المغرب



واردات منطقة الأورو ---------
صادرات المغرب ——
PIB منطقة الأورو ——

Source: natixis, La crise en zone euro et son impact sur les pays Maghreb, flach économie,21aout 2013-n 574,p 2. Natixis. com/flushdoc.aspx?id=72448

و تجدر الإشارة أن صادرات المنتجات المغربية أصبحت تعرف بعض التنوع في الأسواق ، حيث يتضح من خلال تطور بنية الصادرات ،تراجع حصة الصادرات نحو أهم الشركاء الاقتصاديين الأوروبيين خلال السنوات الأخيرة مقابل تحسن حصة الصادرات نحو بعض الدول الصاعدة. حيث تقلصت حصة فرنسا من مجموع الصادرات خلال الفترة 2006 - 2012 ،لتنتقل من 29% إلى 22,6%. كما عرفت حصة إسبانيا انخفاضا من 20,2% إلى 16,9% خلال نفس الفترة .وبالمقابل استقرت حصة كل من البرازيل والهند والولايات المتحدة الأمريكية على التوالي في حدود 5,6% و5,2% و 2% سنة 2012 عوض 2,3% و 4% سنة 2006. و أدت مجهودات تنويع الصادرات

بالارتفاع المتواصل لحصة الصادرات نحو الدول الصاعدة الأخرى كتركيا وسنغافورة وروسيا وباكستان[1].

لقد كان تأثير الأزمة تبعا لدرجة تركيز الصادرات من حيث المنتجات المصدرة و المناطق الجغرافية المغطاة ،حيث كان التأثير أكبر على صادرات تونس ،إذ حدث تراجع في المبادلات التجارية التونسية بسبب تراجع النشاط الصناعي الذي تضرر بشدة نتيجة المطالب الاجتماعية و انخفاض الطلب الخارجي على صادراتها من قبل دول منطقة الأورو ،فقد حقق الميزان التجاري التونسي عجزا مستمرا خلال الفترة الموضحة في الجدول حيث بلغ العجز سنة 2007 ما قيمته 4570.9 مليون دولار عام 2010 ثم ارتفع ليصل عام 2012 إلى 6105.3 مليون دولار ،حيث شهد زيادة في العجز بنسبة 33.56% . و بلغت نسبة التغطية نسبة 78.22% مقارنة بنسبة التغطية لسنة 2012 و البالغة 73.57%.

و قد ارتفعت الصادرات التونسية بنسبة 12.08% لتبلغ 16998.1 مليون دولار مقارنة بعام 2007 ،و يرجع انخفاض الزيادة في الصادرات إلى تراجع قيمة مبيعات قطاع المناجم و الفوسفات و مشتقاته و صادرات الصناعات الميكانيكية و الكهربائية لانخفاض الكميات المصدرة والذي تضرر إنتاجه نتيجة الاضطرابات الاجتماعية ،مع انخفاض الطلب الأجنبي و خاصة من دول منطقة الأورو ،و تقلص الانخفاض في الصادرات نتيجة ارتفاع صادرات القطاع الفلاحي و الصناعات الغذائية بـ 30.6% و زيادة مبيعات الطاقة بـ 29% خلال التسع اشهر لعام 2011 .[1]

و إذا نظرنا إلى أهم الشركاء التجاريين الرئيسيين لتونس نجد أهمها فرنسا و ايطاليا و اسبانيا ،إذ أن لها تأثيرها الكبير بفعل التغيرات في تجارتها الخارجية ،حيث أدى التباطؤ الاقتصادي في منطقة الأورو منذ الأيام الأولى للازمة إلى التأثير على الاقتصاد التونسي بنسبة أكبر من جيرانها ،و لكن مع بداية عام 2012 شهدت الصادرات الجزائرية أكبر الانخفاض .

و على الرغم من وجود تنويع في الصادرات التونسية إلا أن درجة تركزها الجغرافي المرتفعة مع دول منطقة الأورو- حيث تصل نسبتها إلى حوالي 75 ٪ ،جعلها أكثر حساسية و عرضة إلى حدوث تباطؤ في النمو الاقتصادي لها - نتيجة ضعف الطلب لدول منطقة الأورو على صادراتها - من غيرها كالجزائر و المغرب التي تصل نسبة تركزهما الجغرافي إلى 50٪ , 60٪ على التوالي.

و بخصوص الصادرات المصرية لدول منطقة الأورو فقد حققت ما قيمته 6946.9 مليون دولار عام 2010 مسجلة بذلك تراجعا بنسبة 14.31 % عن عام 2008 ،و يرجع السبب في تراجع الصادرات المصرية في الأسواق الأوروبية إلى انخفاض سعر صرف الأورو أمام الجنيه المصري

---

[1] المندوبية السامية للتخطيط ,الميزانية الاقتصادية التوقعية لسنة 2013. www.hcp.ma/attachment/500999

[1] البنك المركزي التونسي ,نشرة الظرف الاقتصادي , جانفي 2012 , ص 23

،إضافة إلى تراجع الطلب المحلى وعدم قابلية المستهلك الأوروبي على الإنفاق ،فقد سجل مؤشر ثقة المستهلك الأوروبي في منطقة الأورو انخفاضا بمقدار - 30 %في أوت 2013 مسجلا بذلك أدنى معدل منذ ثلاث سنوات ،وفى ظل حالة عدم اليقين حول مستقبل منطقة الأورو من المحتمل استمرار انخفاض أسعار صرف الأورو مقارنة بالعملات الأخرى وفى مقدمتها الدولار الأمر الذي سيؤدى إلى زعزعة الاستقرار في سوق العملات العالمية .

لقد بلغ العجز التجاري الأردني مع دول منطقة الأورو الأعلى نسبة عام 2011 مقارنة مع بقية دول المجموعة بما نسبته 33.1% من إجمالي الميزان التجاري الذي حقق عجزا بنسبة 21.1% مقارنة بعام 2010 ،وارتفعت الصادرات الأردنية إلى دول منطقة الأورو ارتفاعا ملحوظا عام 2010 بنسبة 43.6% ،فقد سجلت كل من أسواق بلغاريا ،اسبانيا ،اليونان زيادة في قيمة صادراتها ،و بالرغم من تحقيق نمو في الصادرات لعام 2011 فتبقى نسبة صادراتها إلى دول منطقة الأورو مقارنة مع بقية المجموعات الأخرى متدنية ولا تستطيع الوصول إلى بعض الأسواق الأوروبية مثل ،مالطا ،تشيك ،لتوانيا ،فنلندا ،قبرص ،البرتغال ،لكسمبورغ ،و يرجع ذلك إلى مجموعة من الصعوبات و العراقيل التي تصد زيادة الصادرات الأردنية إليها ،و نجد عكس ذلك بالنسبة إلى وارداتها حيث ارتفعت بنسبة 17.5% مقارنة بعام 2010 و تمثل كل من ألمانيا ،فرنسا ،هولندا ،ايطاليا ،اسبانيا ،بلجيكا أهم أسواقها [1] ،حيث أنها شديد التأثر بالمنطقة العربية ،و دول الخليج لموقعه الجغرافي المتميز إذ تعتبر الدول العربية الشريك التجاري الأول لها مما يعكس أهمية الأسواق العربية إليها.

و أظهرت الأزمة وجود ارتباط قوي لبلدان المجموعة الثالثة خصوصا منها الأردن ،وسوريا ،و لبنان باقتصادات دول المجموعة الأولى ،و هذا من خلال الصادرات ،و تحويلات العاملين ،و السياحة ،و تدفقات الاستثمار الأجنبي ،حيث تشير بيانات التجارة البينية أن قيمتها لم تنخفض خلال عام 2009 .

2- على مستوى الواردات :

إن نمو الواردات بصفة مستمرة بمعدلات تفوق نمو الصادرات في هذه المجموعة أدت إلى عجز مستمر في ميزان المدفوعات بحسب نمو واردات كل دولة ،و انخفاض صادراتها ،و من ثم إلى انخفاض سعر صرف العملة المحلية للدولة العربية المعنية أمام العملات الأجنبية خصوصا أمام الأورو ،و لذلك فإن هذه الوضعية تؤدي إلى رفع مستلزمات الإنتاج المستوردة بالعملة المحلية للدولة

[1] إدارة الدراسات و التدريب ،تقرير تفصيلي حول الأداء العام للتجارة الخارجية الأردنية لعام 2010 مقارنة ب 2010 ،غرفة تجارة عمان سنة 2012,ص ص 6-11.www.ammanchamber.org/node/?id=9r

بصفة مستمرة مع بقاء أسعارها ثابتة بالعملات الأجنبية ،و إمكانية أن يكون سعرها يرتفع نتيجة أزمة الديون السيادية الأوروبية .

و بلغ العجز التجاري لتونس مع منطقة الأورو ما مقداره 1308.1 مليون دولار عام 2009 ،و ارتفع ليصل إلى 4589.7 مليون دولار عام 2010 ،بنسبة زيادة وصلت إلى 248.82 % مقارنة بعام 2008 ،ثم بلغ 3588.4 مليون دولار عام 2011 ،بنسبة زيادة قدرت بـ 191.93% ،و بخصوص الواردات فقد سجلت عام 2009 ما قيمته 11082.1 مليون دولار ،ثم ارتفعت إلى 14794.9 مليون دولار بنسبة زيادة بلغت 86.51% مقارنة بعام 2009 ،ثم بنسبة زيادة وصلت إلى 37.46% عام 2011 ،و هي زيادة شملت كل مجموعة الواردات ،إن هذه النسب شديدة الارتفاع تعكس مدى ارتباط تونس بدول منطقة الأورو حيث أنها أكثر انفتاحا مقارنة بدول الجوار .

إن انخفاض نسب النمو لأبرز الشركاء الاقتصاديين لتونس في منطقة الأورو أدى إلى تراجع نسب نمو الصادرات الأوروبية ،و أمام هذا الانكماش هناك ضرورة أن تستعد تونس لكل الاحتمالات ،في ظل هذه المؤشرات خصوصاً أن المشتريات تراجعت إلى مستويات منخفضة بعدما أصبح المستهلك الأوروبي يتبع سلوكاً حذراً ،ما أدى إلى تراجع حجم المبيعات في منطقة الأورو.

و يعاني المغرب من عجز بنيوي في مبادلاته التجارية مع الخارج ،فصادراته تكاد لا تغطي نصف وارداته ،وتعكس هذه الوضعية القدرة المحدودة للإنتاج المغربي على مواجهة المنافسة العالمية ،وعدم نجاعة السياسات الاقتصادية التي لم تفلح في تطوير القطاعات الاقتصادية خصوصا النسيج الصناعي المحلي وتعزيز إمكانياته في اكتساح الأسواق الأجنبية ،ودأب المغرب على تغطية عجزه التجاري المتنامي بفضل إيرادات القطاع السياحي وتحويلات المهاجرين التي انخفضت خلال السنوات السابقة جراء تتابع الأزمات المالية الدولية ،و الظروف السياسية التي تعاني منها بقية الدول العربية .

إن المخاطر المحيطة بالتعاملات التجارية بين دول منطقة الأورو و مصر تأتي نتيجة تداعيات أزمة سداد الديون السيادية ،و تخفيض الدعم لها من قبل الدول الأوروبية المثقلة بالديون ،وانتهاج السياسات المالية التقشفية ،وانهيار بنوكها نتيجة الإقبال السريع من قبل المستثمرين لسحب الأموال ،ستؤثر بشكل كبير على النشاط الاقتصادي والتجاري المصري ،ويمكن لذلك أن يشكل عبئا على تمويل العجز في ميزان المدفوعات وانحسار نمو الاستثمارات خلال السنوات القادمة ،ويعتبر نشاط التصدير احد الأنشطة في الاقتصاد المصري التي يتولد عنها تأثيرات ايجابية مباشرة منها الإسهام في الناتج المحلى الإجمالي و إيرادات النقد الأجنبي والعمالة.

إن المشكل الأساسي للاقتصاد المصري مع الدول الأعضاء في منطقة الأورو هو في الحفاظ على تنافسية صادراتها ،في حين أن غالبية السلع المستوردة ليس لها بدائل محلية مناسبة كالمدخلات الوسيطة التي تشكل مكونا أجنبيا في السلع المصدرة والتي لا يتم استهلاك أي منها محليا مما سيزيد

من الاعتماد وبنسبة كبيرة على هذه الواردات ،وبالتالي فان انخفاض قيمة الجنيه المصري قد يزيد من قيمة الواردات وما يصاحبها من ارتفاع في تكلفة الإنتاج وتضخم أسعار المنتج النهائي وزيادة أعباء المعيشة على محدودي الدخل .

أما في حالة الانخفاض في قيمة الأورو بسبب الإتباع المستمر لسياسات التيسير الكمي من جانب الشركاء التجاريين الرئيسيين ،فقد يؤدى ذلك إلى إضعاف القدرة التنافسية للاقتصادات الناشئة وتحديدا قد تؤدى أسعار الفائدة المتدنية في الاقتصادات المتقدمة إلى حدوث طفرة في تدفقات رؤوس الأموال الساخنة إلى البلدان النامية ،ومن بينها الدول العربية مما يزيد الضغوط في اتجاه ارتفاع قيمة عملاتها في مقابل العملات الأخرى ويؤثر سلبا على القدرة التنافسية خصوصا لدول المجموعة الثالثة .

وتبين مؤشرات التجارة الخارجية لمصر مع منطقة الأورو مدى تركزها مع دولها الأعضاء وان أقل من نظيرتها من دول شمال أفريقيا مثل المغرب وتونس ،فانخفاض قيمة صادراتها و زيادة العجز في الميزان التجاري معها تبين درجة الانفتاح التجاري مع المنطقة .

لقد أحدثت أزمة الديون السيادية تأثيرات عميقة على التجارة الخارجية في لبنان ،باعتبار ان معظم مستورداته تأتي من دول منطقة الأورو بنسبة 69.46% في عام 2011 ،ونتيجة للتطورات المتسارعة وغير المتوقع في الأزمة سجلت الواردات السلعية من بلدان منطقة الأورو ارتفاعاً في قيمتها في عام 2011 بنسبة 16.75%مقارنة بعام 2009 .

والملاحظ أن الزيادة في قيمة الواردات السلعية الآتية من بلدان منطقة الأورو ساهمت في شكل أساسي في الارتفاع المحقق في عام 2011 ،وقد أدى ذلك إلى اتخاذ الواردات اللبنانية منحى جديداً في عام 2012 ، بحيث انحصر الارتفاع الكبير الذي تشهده الواردات السلعية من بلدان منطقة الأورو في عدد قليل من هذه البلدان ،وأبرزها ايطاليا ،وفرنسا ،و ألمانيا ،و على الرغم من ارتفاع الواردات السلعية في بلدان منطقة الأورو بالأرقام المطلقة كانت هذه الزيادة اقل نسبياً من ارتفاع إجمالي الواردات السلعية حيث بلغت نسبتها عام 2011 مقارنة بعام 2009 نسبة 25.26% .

كما تأثرت تجارة الأردن مع منطقة الأورو بفعل أزمة الديون السيادية ،حيث ازداد العجز في الميزان التجاري من 2255.3 مليون دولار عام 2009 إلى 2376.9 مليون دولار عام 2010 ،بزيادة بلغت 5.39% ،ثم إلى عجز بلغت نسبته 25.76% عام 2011 ،و بخصوص الواردات فقد سجلت عام 2009 ما قيمته 2359.5 مليون دولار ،و ارتفعت إلى2542.8 مليون دولار بنسبة بلغت 7.76% ،ثم ارتفعت إلى 29.16% عام 2011 ،و تتكون واردات الأردن من دول منطقة الأورو بشكل أساسي من الأجهزة الميكانيكية و الكيماوية و المنتجات الزراعية .

و لا تمثل تجارة موريتانيا مع دول منطقة الأورو إلا نسبة ضئيلة مقارنة مع دول هذه المجموعة ،إلا أن وارداتها من المنطقة يزيد على 55.32% من مجموع وارداتها الكلية ،كما أن صادراتها من المنطقة يزيد على 64.83 %عام 2011 ،و هذا يعكس مدى ارتباط الاقتصاد الموريتاني بدول منطقة الأورو حيث أن إحجامها على صادرات البلد يعرضها إلى عجز على مستوى الميزان التجاري .

و يلاحظ من خلال الجدول السابق أن سوريا قد حققت فائضا مع منطقة الأورو بخصوص عامي 2010 و 2011 مقارنة بالعجز المسجل خلال الفترة 2000-2009 ،إلا أن هذه الأرقام لا تعكس الوضع الاقتصادي الحقيقي الذي تمر به البلاد ،فانخفاض قيمة الواردات من منطقة الأورو ابتدءا من عام 2009 يعكس عدم قدرة الاقتصاد على توفير السلع الضرورية و مدخلات الإنتاج ،و مقارنة بالميزان التجاري الكلي لها نجد أنها حققت عجزا مستمرا من سنة 2008 إلى غاية 2012 ،حيث بلغ العجز لسنة 2012 حوالي 6901 مليون دولار و تبقى رهينة الأوضاع السائدة .

المبحث الثاني:الانعكاسات على مستوى أسواق المال و الاستثمار الأجنبي المباشر و الصناديق السيادية

تعتبر دول الاتحاد الأوروبي من أكثر الدول المستثمرة في الدول النامية ،بحيث بلغت استثماراتها وفقا لمنظمة UNCTAD لعام 2012 من 20 إلى 30 % من إجمالي الاستثمارات العالمية بتلك الدول عام 2010 ،و تأثرت الاستثمارات في ما بين الدول العربية و منطقة الأورو بهذه الأزمة رغم أن حجم الاستثمارات الأوروبية في الدول العربية يقدر بحوالي 3% من إجمالي الاستثمارات الأوروبية في العالم ،و تتركز اغلبها في دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا ،سواء من حيث الاستثمارات العربية في منطقة الأورو أو الاستثمارات الأوروبية في الدول العربية ،فإن الأزمة قد حدت من هذه التدفقات إلى حد كبير .

المطلب الأول: الآثار على مستوى المصارف و الأسواق المالية

إن الأجهزة المصرفية في المنطقة العربية بصفة عامة لا تعتمد بشكل كبير على الاقتراض من البنوك الأوروبية حيث تعتمد على المصادر المحلية في الحصول على التمويل ،و لذلك فإن تأثيرها ضعيف و لكن يمكن أن تؤدي هذه الأزمة إلى انسحاب البنوك الدولية الرئيسية من تمويل بعض المشاريع العربية بسبب قلة مواردها ،مما يؤدي إلى مزيد من الضغوط على بعض الدول العربية وبنوكها المحلية للتمويل الذاتي لبرامجها التنموية مما يؤدي إلى تراجع القدرة الائتمانية لهذه الدول وتوزيع الطاقة الائتمانية بين القطاعين العام والخاص .

1- الآثار على مستوى الأسواق المالية :

لقد تسببت أزمة الأورو إلى جانب عوامل تتعلق بالأحداث السياسية العربية إلى تراجع نشاط أسواق المال العربية بسبب تراجع تعاملات الأجانب ،وبعض المستثمرين المحليين الذين فضلوا الادخار بالسندات وبالتالي سحب أموالهم من الأسهم ،بما يتبع ذلك من انخفاض في النمو الاقتصادي ،وارتفاع التضخم ،والبطالة ،وازدياد المديونية العامة ،و تراجع الاحتياطات الأجنبية ،و قيمة العملة ،وارتفاع أسعار الفوائد ،وانخفاض نمو ودائع القطاع المصرفي ، وهبوط الأسواق المالية وانخفاض التصنيف السيادي .

1-1- المجموعة الأولى :

إن تفاقم الأزمة المالية في الدول المتقدمة و انكماش الطلب العالمي و التراجع الحاد للأسعار في أسواق النفط العالمية خلال النصف الثاني من عام 2008 تقلصت معه الفوائض المالية لدول المجلس و تقلصت معها السيولة النقدية لدى القطاع الخاص و قطاع الأعمال ،إضافة إلى خروج التدفقات المالية الأجنبية و التي دخلت أسواق المال الخليجية لأغراض المضاربة ،و بالتالي تراجعت ثقة المستثمرين في الأوضاع الاقتصادية المحلية.

ولقد حدثت الأزمة في منطقة الأورو مع شح السيولة في الأسواق المالية العالمية مما أدى بعدد من دول مجلس الخليج إلى تقليل الاعتماد على التمويل الخارجي لمشاريعها الكبرى ،كما أن العديد من القروض المستحقة للمؤسسات المالية العالمية خلال الأزمة كانت بحاجة إلى أعادة التمويل مما أدى إلى تعرض عدد من شركات القطاع العام و مؤسسات القطاع الخاص لمخاطر إعادة جدولة الدين القائم في ذمتها و زيادة تكلفة التمويل و تراجع الاستثمارات في تمويل مشاريع التطور العقاري و شراء العقارات .

و لقد نجم عن ذلك تأجيل تنفيذ العديد من مشاريع التطور العقاري مما أدى إلى تراجع الطلب المحلي على العقارات ،حيث انخفضت أسعارها و أثرت سلبا على قيمة الأصول العقارية التي كانت تتضمنها المحافظ الاستثمارية للمصارف العقارية ،و في ضوء هذه التطورات قامت البنوك التجارية بإتباع إستراتيجية التقليل من المخاطر و تركيزها على دعم قواعدها الرأسمالية مما دفع البنوك إلى تشدد في شروط الإقراض ،و بالتالي إلى تراجع نمو الائتمان المصرفي بصورة حادة ،و أعقب ذلك تراجع النمو في القطاعات غير النفطية و قطاعات الأعمال .

و أثرت الأزمات الاقتصادية المتلاحقة على أداء أسواق السندات الخليجية ،حيث تباينت أسعار السندات ببيع المستثمرين للسندات ذات آجال الاستحقاق الطويلة واستبدالها بالسندات قصيرة الاجل ، وظهور تفضيل واضح للسندات السيادية وشبة السيادية لكلا من قطر وأبو ظبي .[1]

[1] مؤسسة الخليج للاستثمار ،التقرير الشهري يونيو 2012 ، ص 4.

لقد كان تأثير الأزمة الأوروبية على القطاع المالي لبنوك دول مجلس التعاون ضئيل في بدايتها ، ولكن يمكن أن تفرض أزمة منطقة الأورو تأثيرا على ثقة المستهلكين في القطاع المصرفي والرغبة في الاستثمار من خلال إصدارات السندات في دول المجلس .إضافة إلى أن أزمة الديون في منطقة الأورو قد تسببت في حدوث تقلبات في أسواق الأسهم العالمية ،مما أدت إلى تراجع ثقة المستهلكين في سوق الأسهم إذ لا يزال مؤشر سوق دبي المالي منخفضا في نطاق يتراوح ما بين 1300-2000 نقطة في جويلية 2012. ومع الانخفاض المتزايد في السيولة العالمية أصبح المستثمرون في الأسهم العالمية والبنوك بصفة عامة أكثر تجنبا للمخاطر.

و خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2013 تكبدت أسواق المال الخليجية خسائر كبيرة نتيجة أزمة الأورو ،فقد انخفضت الأسواق الخليجية بنسبة كبيرة بلغت 12 % كمتوسط ،وفقدت بذلك نحو 70 مليار دولار من قيمتها السوقية ،وهو معدل نسبي يفوق الانخفاض في أسواق المال الأوروبية في ظاهرة حيّرت المحللين الماليين وخبراء الأسواق ،خصوصاً أن الاقتصادات الخليجية في وضع أقوى من مثيلتها الأوروبية ،كما أن معدلات النمو في دول مجلس التعاون الخليجي كانت مرتفعة في الأشهر التسعة الماضية مدعومة بأسعار النفط وبالأداء القوي للقطاعات غير النفطية .[2] أما في أسواق النقد فقد حققت دول المجلس بعض التقدم إذ ارتفعت أسعار عملاتها تجاه الأورو والجنيه الإسترليني ،مما أدى إلى انخفاض قيمة وارداتها من بلدان منطقة الأورو .

و يتم تمويل معظم البنوك الخليجية من خلال ودائع العملاء مع اعتماد ضئيل أو معدوم على أسواق رأس المال المقتَّرض نظرا لوجود سيولة كبيرة في معظم الأسواق ،ومع ذلك كان هناك اتجاه متزايد في عام 2011 لدى بنوك دول مجلس التعاون الخليجي نحو تقييم أسواق الديون العالمية من خلال السندات والصكوك لمعالجة العجز في موازنة أرصدة العملاء والتمويل وإعادة تمويل الديون المستحقة.

أما فيما يخص دولة الكويت فقد قدر رئيس اتحاد المصارف الكويتية حجم التمويل المطلوب بعد انسحاب البنوك الأوروبية بـ 90 مليار دولار ،استناداً إلى دراسات عالمية ،واعتبر أن هذا الرقم ينشأ عبئاً كبيراً على البنوك حيث يترتب على الأزمة تقلص موارد السيولة ،خصوصاً في سوق ما بين البنوك .[1]لكن انكشاف البنوك الكويتية على الديون السيادية لمنطقة الأورو محدود ،فالسلوك التاريخي لاستثمارات بنوكها المحلية يكشف عن عدم استثمارها في الديون السيادية الأوروبية.

إن خسائر الدول العربية في البورصات في عام 2015 بسبب انخفاض أسعار النفط اكبر من حالة أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو ،حيث قدرت الخسائر لـ 7 بورصات عربية بنحو 54 مليار

---

(2) محمد عبد الرحمن العسومي , مرجع سابق ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية 2014 .

(1) المرزوقي , انكشاف البنوك الكويتية على الديون السيادية الأوروبية محدود,الرأي العدد 12742,ماي 2014, www.alraimedia.com/ui/articlesfilter.aspx?

دولار ،كان للسوق السعودي النصيب الأكبر منها بنحو 32 مليار دولار ،ثم الإمارات وقطر ،و لا تزال الأسواق العربية تواصل الخسائر مع استمرار حالة انخفاض أسعار النفط ،و أن المتابع لحركة الأسواق يلاحظ عمليات بيع مكثفة من قبل الصناديق والمؤسسات والأفراد .

1-2- المجموعة الثانية :

لم يتأثر القطاع المصرفي و المالي في هذه المجموعة بتداعيات أزمة الديون السيادية الأوروبية بصورة واضحة ،و يرجع هذا في الأساس إلى كون هذا القطاع أكثر انغلاقا و غير مرتبط بالنظام المصرفي و المالي العالمي بصورة مباشرة ،حيث نجد أن سوق الأوراق المالية لكل من الجزائر و السودان لم يتعرض للتقلبات في القيمة السوقية نظرا لصغر حجم التداول و قلة عدد الشركات المدرجة فيها إضافة إلى انغلاقها أمام الاستثمار الأجنبي .

1-3- المجموعة الثالثة :

أدى الانكشاف المحدود على أسواق المال العالمية للقطاع المصرفي و المالي المحلي في دول هذه المجموعة إلى تقليل تأثيرات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على هذه الدول ،غير أننا نجد أن ارتباط اقتصاديات دول هذه المجموعة بصورة وثيقة بالنشاط الاقتصادي و الطلب في دول منطقة الأورو و ذلك في جانب المعاملات السلعية ،و في جانب المعاملات الخدمية و الرأسمالية و لذلك فان انكماش الطلب في دول منطقة الأورو و دخول الاقتصاد العالمي في فترة ركود كان له الأثر السلبي على صادرات هذه المجموعة و على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إليها.

تمكن القطاع المالي و المصرفي في هذه المجموعة من تجنب الآثار السلبية الحادة و يرجع هذا في الأساس إلى كون المعاملات الخارجية للبنوك المحلية في غالبية دول المجموعة الثالثة تخضع للقيود على حرية التدفقات الرأسمالية في الخارج بهدف الحد من انكشاف أصولها الأجنبية على المخاطر الاستثمارية العالية مثل المخاطر التي شهدتها أسواق المال العالمية.

إن القطاع المصرفي و المالي المحلي في معظم دول هذه المجموعة يعتمد في جانب الاقتراض على الموارد الادخارية و المالية المحلية ،كما أن أسواق الأوراق المالية المحلية لم يتأثر حتى قبل اندلاع الأزمة بالتقلبات التي شهدتها أسواق الأسهم العالمية حيث يتبين أن الغالبية العظمى من المستثمرين في أسواق الأسهم المحلية ليسوا إلا أفراد من دول هذه المجموعة مع تواجد محدود للاستثمار الأجنبي المؤسسي في عدد من الأسواق ذات السيولة المرتفعة .

غير أن التطورات التي شهدتها أسواق الأسهم العالمية منذ تفاقم الأزمة العالمية في الربع الأخير من عام 2008 ،قد أثرت بالسلب على أسواق الأسهم لعدد من دول هذه المجموعة بسبب التقلبات في الأسواق الدولية خاصة الأوروبية ،حيث نلاحظ أن اتجاه معامل ارتباط مؤشر سوق الأسهم لدول

المجموعة مع مؤشرات الأسهم الفرنسي cac40 من علاقة عكسية قبل الأزمة إلى علاقة طرديه خلال الأزمة .[1]

أما فيما يتعلق بالتدفقات المالية من الدول الأوروبية فهي تنتقل بصورة رئيسية عبر القطاع المصرفي ،و أسواق الأوراق المالية ،و من الجدير بالذكر أن قدرة القطاع المصرفي المصري قد تبنى سياسات احترازية لتقليص آثار العدوى الدولية حيث أثبتت نجاحها في مواجهة الأزمة العالمية للرهن العقاري ،و لقد مست الأزمة الأوروبية الاقتصاد المصري بطريقة غير مباشرة نظرا لأن إيداعات البنوك المصرية بالخارج في بنوك قوية ومنتقاة وتحمل تصنيفاً ائتمانياً جيداً وفى دول أوروبية تكاد تكون بعيدة عن الأزمة المالية الحالية مثل بريطانيا وألمانيا ،إلا أن تداعيات الأزمة الأوروبية تصل إلى قطاع الصادرات والسياحة والاستثمارات الوافدة.

و سجل هامش التأمين على المخاطر المحتملة للقصور الائتماني لحاملي السندات اللبنانية لمدة 5 سنوات ارتفاعا بسيطا من 263-284 نهاية عام 2009 إلى 282-306 في نهاية عام 2010 بحوالي 20 نقطة و ذلك عند تراجعه الكبير عام 2009 ،و قد تأثر هذا الهامش بعوامل عدة منها ارتفاع هوامش التأمين لحاملي السندات على مستوى العالم ،بسبب عدم الاستقرار في سوق السندات الأوروبي ،إضافة إلى التوترات الإقليمية التي أثرت سلبا على ثقة المستثمرين بالقدرة الائتمانية للدول .[2]

كما تأثر القطاع المصرفي اللبناني خلال الفترة 2011-2013 بالتباطؤ الاقتصادي بسبب الأزمات السياسية المحلية و الاضطرابات الأمنية في عدد من الدول العربية و خاصة سوريا أكثر مما سببته أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو ،حيث ضغطت الأزمة السورية على الاستثمارات والقطاعات الأساسية[1].

كما يوجد عدد من العوامل الأخرى التي تدعم من توقعات انخفاض الآثار السلبية على القطاع المالي المصري ،منها الاندماج المحدود للقطاع المصرفي والمالي في المنظومة المالية العالمية ، وانخفاض الاستثمار في الأصول ذات المخاطر المرتفعة.

و حول مدى إمكانية بنوك المنطقة العربية من تغطية الفجوة في تمويل المشاريع التنموية الضخمة على المدى البعيد بعد تراجع البنوك العالمية والأوروبية خصوصا عن التمويل بسبب الأزمة من الممكن أن يكون هناك جانب ايجابي لانسحابها من سوق المصرفي الإقليمي لأن ذلك سيوفر فرصاً تمويلية للبنوك المحلية والإقليمية.

2-الآثار على مستوى المصارف العربية:

---

(1) صندوق النقد العربي ,اتجاه مؤشرات أسواق الأسهم لدول المجموعة الثالثة , قاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية .

(2) التقرير السنوي عام 2010,

(1) مركز الدراسات الاقتصادية في غرفة التجارة و الصناعة و الزراعة في بيروت و جبل لبنان ،التقرير الاقتصادي 2013 ، ص 12.

يتباين تأثير الأزمة لمنطقة الأورو بشكل كبير على قطاع المصارف العربية ،حيث من المتوقع أن تتأثر الدول العربية المستوردة للنفط بشكل اكبر جراء هذه الأزمة مقارنة بالدول العربية المصدرة للنفط و هذا لاعتمادها على سوق الائتمان المحلي في تمويل عجوزات الموازنة و خاصة في مصر و المغرب و سوريا و هو ما يتوقع تأثرها بمستويات الائتمان الممنوح للقطاع الخاص فيظل الانكماش المتوقع للتدفقات الرأسمالية العالمية الناتجة عن أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو.

وعلى إثر تطورات هذه الأزمة فقد حدث انكماشاً لأعمال المصارف الأوروبية في المنطقة العربية ،وإن كنا لا نستبعد تقلص أعمال هذه المصارف وانكماشها في جميع مناطق العالم إلا أن هذه الظاهرة قد أثرت بشكل سلبي على مستوى التعاملات المالية والاقتصادية العربية الأوروبية بشكل خاص.

2-1- المجموعة الأولى :

أنه نتيجة لوفرة السيولة المالية في منطقة الخليج وفي دولة البحرين كان تأثير أزمة الأورو محدودا بنسبة أقل من كثير من الدول ،و بما أن منطقة الخليج مرتبطة بالدولار الأميركي فتراجع أسعار صرف الأورو يؤدي إلى تحسن قيمة الدولار،إلا أن استمرار المشاكل لفترة طويلة في منطقة الأورو قد يؤثر بشكل غير مباشر على القطاع المالي في دول مجلس التعاون ،و تعد إلى حد كبير بمنأى عن تداعيات الأزمات المالية العالمية ،فالسياسات التي وضعتها بالاقتصاد الكلي والتدابير الخاصة بالقطاع المالي لتحقيق الاستقرار والمساعدة على بث الثقة في مختلف الأسواق لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية ،إلى جانب عودة ثقة المستثمرين ساعدت بشكل تدريجي على انتعاش السوق على الرغم من عدم استرجاع مستويات الثقة التي شهدتها فترة ما قبل سبتمبر 2008.

إن الآثار المالية غير المباشرة الناجمة عن أزمة منطقة الأورو محدودة في منطقة الشرق الأوسط ، و هذا نتيجة أن مشكلات الديون السيادية للمنطقة أدت إلى ارتفاع تكاليف الاقتراض نتيجة لارتفاع فروق التأمين على مبادلات المخاطر السيادية والائتمانية التي تواجه بلدان المنطقة كما أن الأجهزة المصرفية في المنطقة لا تعتمد كثيراً على الاقتراض من المصارف الأوروبية ،بل تعتمد على المصادر المحلية في الحصول على التمويل.

إن حجم انكشاف المصارف في دول منطقة الخليج على الأزمة في منطقة الأورو لا يتجاوز 5 %، فيما تبلغ النسبة في الدول الأوروبية القريبة من منطقة الأورو نحو 45% من إجمالي ناتجها القومي ، تليها الدول الأوروبية الناشئة بنسبة 35% ،وكل من الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية بنحو 10% ،بينما تبلغ هذه النسبة لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نحو 5%.حسب صندوق النقد الدولي و تأخذ تداعيات الأزمة عدة قنوات تشمل ما يلي :

- تخفيض حجم الإقراض المباشر من قبل المصارف الأوروبية للمصارف في العالم .

- تخفيض تعاملاتها في أسواق الودائع ما بين المصارف .
- تخفيض حجم تمويلاتها للتجارة العالمية إلى جانب قروضها السيادية للحكومات الأوروبية وفي العالم ،ومما يضاعف حجم هذه التخفيضات أن القسم الأكبر من هذه الديون قصيرة الأجل لا تتجاوز آجالها عن العام الواحد.

عمل خفض الائتمان عبر الحدود من قبل البنوك الأوروبية إلى بيع جزء من أصولها خارج منطقة الأورو و على اثرها انتقلت أزمة الديون السيادية الأوروبية إلى عدد كبير من القطاعات المصرفية عبر العالم ،حيث تراجع معدل نمو الائتمان عبر الحدود إلى 1.9% خلال الربع الثالث من عام 2011 .[1]و هو يمثل ادني مستوى له منذ الربع الرابع لعام 2009.و قد عملت هذه الأزمة على تقييد مستويات التدفقات الرأسمالية إلى الدول العربية المتأثرة من الأزمة المالية العالمية .

و تزداد الصعوبة للحصول على التمويل من البنوك الأجنبية خصوصا أن العديد من البنوك الأوروبية أكثرا قلقا من انكشافها أمام منطقة الأورو و لن تتوسع في عمليات التمويل كما أن الإقراض بواسطة البنوك الأوروبية شهد تراجعا في معظمها خلال السنوات القليلة الماضية نسبة لانخفاض قابليتها لتحمل المخاطر و بسبب المشاكل التي تتعرض لها منطقة الأورو.

2-2- المجموعة الثانية :

أن القطاع المصرفي هو أكثر القطاعات الاقتصادية العربية حيازة للثقة وبالرغم من أزمة منطقة الأورو، فإن المصارف العربية لا تزال تعمل على نحو طبيعي وتدعم الاقتصاد والقطاعين العام والخاص لتمكين القطاعات الاقتصادية الأخرى من تخطي آثار الأحداث ، إلا أن هناك ضغوط كبيرة على المالية العامة للدول نتيجة الانخفاض الكبير في إيراداتها ،إضافة إلى زيادة النفقات الاجتماعية ،يضاف إليها ضغوط على ميزان المدفوعات بسبب انخفاض التدفقات المالية الداخلة ،وخصوصا الإيرادات السياحية والاستثمار الأجنبي المباشر ،في مقابل ارتفاع التدفقات المالية الخارجة بسبب سحب جزء من الاستثمارات الاجنبية .

2-3- المجموعة الثالثة :

من المتوقع أن تتأثر قطاعات المصارف في كل من المغرب و تونس و مصر لانكشافها الأكبر على البنوك الأوروبية سواء من خلال وجود فروع لبنوكها بأسواق هذه الدول أو من خلال تراجع مستويات الائتمان الممنوح عبر الحدود ،حيث يوجد تواجد قوي لتعاملات للفروع المصرفية التابعة لبعض المصارف الأوروبية في المغرب يصل إلى 17% من الناتج المحلي الإجمالي ،كما تثمل عمليات الائتمان عبر الحدود بين 5-7% من الناتج المحلي لبعض الدول العربية ،و تصل في

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012،ص142.

الإمارات إلى نحو 20%[1] ،إلا أن الجزء الأكبر من التواجد المصرفي و القروض المستحقة على الدول العربية لبنوك أوروبية لم تتأثرا كثيرا بالأزمة مثل فرنسا و ألمانيا و بريطانيا مما يقلل تأثرها بتداعياتها على المصارف العربية .

ألقت الأزمة الأوروبية آثارها السلبية على الاقتصاد المصري في ظل الترابط بين الاقتصاد المصري والاقتصاد الأوروبي ،وتزداد هذه الآثار باقتراب الأزمة من اقتصادات إيطاليا و فرنسا ،وهي الدول الثلاث التي تمتلك مؤسسات مالية وصناعية في السوق المصرية ،إلى جانب ارتفاع معدلات التبادل التجاري بين مصر وهذه الدول ،وتتوزع هذه الآثار على عدة قطاعات اقتصادية في مصر لتشمل تراجع الصادرات المصرية خاصة الصناعية والزراعية إلى الأسواق الأوروبية وتراجع الاستثمارات في مصر.

و تفكر عدة مؤسسات مالية و بنوك أوروبية الانسحاب من السوق تحت وطأة ضغوط تتعرض لها المراكز الأم في العواصم الأوروبية أو بيع وحداتها التابعة لها في مصر إلى مؤسسات استثمارية أخرى سواء كانت أوروبية أكثر قدرة وملاءة مالية أو مؤسسات أسيوية وأميركية.

و في عام 2011 قدم بنك "بيريوس" اليوناني على بيع البنك التابع له في مصر "بيريوس مصر" إلى بنك "ستاندر تشارتر" البريطاني ،حيث بدأ الأخير بالفعل مراحل التفاوض النهائية لشراء البنك ،كما تتعرض بنوك "الأهلي اليوناني " و" كريدي أجريكول " و"الأهلي سوسيتيه جنرال" و"بي إن بي باريبا" الفرنسي وبنك الإسكندرية التابع لمجموعة "انتسا سان باولو" الإيطالية لضغوط تشغيلية ناتجة عن الضغوط التي تتعرض لها البنوك الأم في اليونان و فرنسا و إيطاليا .[1]

وعلى الرغم من عدم اعتزام أي من هذه المجموعات المصرفية العالمية الكبرى الخروج من السوق المصرية ،إلا أن الأزمة المالية التي تعصف باقتصاديات البلدان التي تعمل بها هذه البنوك وتتعرض بعضها للانكشاف على أزمة الديون اليونانية والأسبانية وأصبحت مطالبه بتكوين مخصصات ضخمة ورصد رؤوس أموال جديدة لتغطية قروضها المتعثرة لدى شركات تعرضت للإفلاس ،مما أثر سلباً على الخطط التوسعية لهذه المجموعات في السوق المصرية وعلى دعم أداء وحداتها التابعة في مصر وتجلى ذلك في نتائج أعمال هذه الوحدات .

عمل النظام المصرفي في الأردن بالاحتفاظ بمستويات مرتفعة من رأس المال ومستويات مقبولة من السيولة ،وانخفاض تعرضه للسندات السيادية الأوروبية والأدوات الاستثمارية عالية المخاطر و باعتباره اقتصاد صغير مفتوح يترابط بقوة مع الاقتصاد العالمي ،فالاستمرار المتوقع لتبني

---

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012،ص143

[1] محمود عبد العظيم أزمة ديون «منطقة اليورو» تلقي بظلالها على الاقتصاد المصري الاتحاد الأحد 18 سبتمبر 2011

السياسات المالية المتشددة في منطقة الأورو سيكون له أثر واضح على الأردن من خلال احتمالية تراجع الطلب الخارجي والمنح والمساعدات الخارجية.

ويؤكد الصندوق أن تأثيرات التخفيضات في حجم تمويلات المصارف الأوروبية سيكون لها تداعيات مؤثرة خصوصا أن هذه المصارف تمتلك حصصا كبيرة في مختلف قطاعات التمويل المذكورة أعلاه تتراوح ما بين 25 إلى 40% ،ومع عدم الاستقرار الاقتصادي في أوروبا وعدم الاستقرار السياسي في بعض بلدان المنطقة ،فإنه من المتوقع أن تبقى معدلات النمو في البلدان المستوردة للنفط منخفضة نحو 2%.[2]

المطلب الثاني:على مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر

تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى مجموعة الدول العربية المتوافر عنها البيانات لعام 2010 بنحو 22 مليار دولار بمعدل 25,5 % ،و يرجع انخفاض حجمها إلى استمرار تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية و ازمة الديون السيادية لمنطقة الاورو على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً والتأثير الكبير لتراجع التدفقات الواردة إلى الدول المستقبلة الرئيسية لاسيما السعودية التي تستحوذ على أكثر من ثلث التدفقات الواردة ولكنها تراجعت بنسبة 41 % عام 2011 ،وكذلك تراجع التدفقات الواردة إلى الإمارات وقطر ومصر.

و تقدر الاستثمارات العربية للقطاعين العام والخاص في الولايات المتحدة بنحو 400 مليار دولار في سندات الخزانة وحدها ،ويتوقع تنامي الخسائر العربية نتيجة ارتباط العديد من العملات العربية بالدولار الأمريكي الذي يتوقع أن يمنى بخسائر كبيرة في أسواق الصرف العالمية ،مما يكبد العملات العربية المرتبطة به خسائر مماثلة ،و أزمة الديون تمثل نذيرا خاصة للدول العربية التي مازالت تربط عملتها بالدولار وتشتري بفائض أموالها سندات أمريكية ،للتخلص من هذا المأزق والخروج من هذا النفق ، فاستشراف المستقبل يؤكد حتمية فك ارتباط عملات تلك الدول بالدولار .[1]

و يوجد خمس دول عربية فقط سجلت زيادة في التدفقات الاستثمارية الواردة إليها شملت لبنان التي ارتفعت من 4,8 مليار دولار في عام 2009 إلى 4,95 مليار دولار في عام 2010.و ارتفعت في المغرب من 3,1 مليار دولار إلى 4,4 مليار دولار ،وليبيا من 2,7 مليار دولار إلى 3,1 مليار دولار

---

[2] حسن العالي , «صندوق النقد»: انكشاف المصارف الخليجية على «اليورو» لا يتجاوز 5 %,الاقتصادية الالكترونية ,السبت 09 رمضان 1433 هـ. الموافق 28 يوليو 2012 العدد 6865

[1] أشرف دوابه- مجلة المجتمع الكويتية 2011/12/31 وصحيفة الخليج الإماراتية 4 و2012/1/7

،والعراق من 1,5 مليار دولار إلى 1,9 مليار دولار ،و موريتانيا من تدفقات خارجة بقيمة 3,1 ملايين دولار إلى تدفقات واردة بقيمة 56,6 مليون دولار .[2]

ارتفعت الاستثمارات الخارجية المباشرة بنسبة 9.8% في العالم العربي في عام 2013 رغم الاضطرابات ،إلا أن حجمها بقي دون المستوى الذي بلغته في عام 2010 قبل بدء حركة الاحتجاجات في عدة دول عربية ،واجتذبت الدول العربية في عام 2012 استثمارات خارجية مباشرة بلغت 47.1 مليار دولار ،مقارنة بـ 42.9 مليار دولار في عام 2011 .[3] وتبقى سنة 2012 أدنى بنسبة 28.5 % من حجم الاستثمارات الخارجية المباشرة في 2010 ،التي بلغت 66.2 مليار دولار .[4] إن هذا الوضع لا يتناسب مع حجم الاستثمارات الأوروبية المنخفضة المتدفقة الى الدول العربية.

1- المجموعة الأولى

لقد جذبت دول مجلس التعاون الخليجي أكبر الاستثمارات الأجنبية ،بقيمة بلغت 26.4 مليار دولار ،أو ما يُمثّل 56 % من إجمالي الاستثمارات الداخلة إلى الدول العربية. وتصدّرت السعودية القائمة من حيث اجتذاب هذه الاستثمارات بقيمة 12.2 مليار دولار ،ما يُمثّل 28.8% من إجمالي استثمارات الدول العربية ،وقد انخفضت بنسبة 25 % عن عام 2013.

وجاءت الإمارات بعد السعودية بارتفاع التدفقات الاستثمارية الداخلة بنسبة 25% عن عام 2013 ، لتصل إلى 9.6 مليار دولار ،أو ما يُمثّل 20.8% من إجمالي الاستثمارات في الدول العربية. وفي الكويت ارتفعت الاستثمارات الداخلة إلى أكثر من الضعف ،لتصل إلى نحو 1.9 مليار دولار. وغطّت بيانات التقرير 20 دولة عربية من أصل 22 دولة ،واستثنت سورية التي أنهكتها الحرب.

إن القطاع المصرفي الكويتي اعتمد سياسة حذرة ومتحفظة منذ عام 2008 ،خصوصاً في قطاع الاستثمار رغم أن بنوكها أخذت مخصصات تحوطية ،وأصبحت بلا انكشاف على أي قطاع بما فيه قطاع شركات الاستثمار كما أن لدى بنوكها قواعد رأسمالية ونسب كفاءة رأس المال مرتفعة.

و يظهر عدم وجود انكشاف كبير للبنوك الكويتية على قطاع الاستثمار فإن قروضه اقل من 10 % مقارنة مع المحفظة الائتمانية الإجمالية للقطاع ،كما أن القروض الموجهة له مرهونة مقابل أصول والبنوك أخذت أيضا مخصصات عامة و تحوطية في الفترة السابقة ،ما يجعل المخاطر المترتبة على قطاع شركات الاستثمار محدودة.

و قد أدت أزمة منطقة الأورو إلى انخفاض الاستثمارات الخارجية للبلدان العربية ،فقد أدت هذه الأزمة إلى انخفاض إيرادات النفط لبعضها ،و قد ساهمت كذلك في تراجع الطلب العالمي على

---

(2)) التقرير الاقتصادي الربع سنوي ,الهيئة العامة للاستثمار و المناطق الحرة, الربع الأول يوليو- سبتمبر 20013/2012,ص 3

(3) التقرير السنوي للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات سنة .www.iaigc.net /.

(4)) التقرير الاقتصادي الربع سنوي ,الهيئة العامة للاستثمار و المناطق الحرة, الربع الأول يوليو- سبتمبر 20013/2012,ص 3

مختلف السلع ،وأما من ناحية أخرى فقد ازدادت تلك الاستثمارات رغم انخفاضها في أوربا والولايات المتحدة مؤخرً للأسباب الآتية :

- لقد سجل صافي التدفقات المالية إلى الدول النامية انخفاضا بنسبة 70.8% نتيجة تداعيات الأزمة المالية و أزمة الديون السيادية الأوروبية ،و التي نجمت عن زيادة أزمة السيولة في الأسواق البينية للمصارف الأوروبية مما اثر بدرجة كبيرة على التدفقات المالية الخاصة إلى الدول النامية[1] .
- ازدادت المشاكل في منطقة الأورو بشكل ملحوظ مع تدفق الأموال إلى الملاذات الآمنة بدلا من الاستثمارات المحفوفة بالمخاطر نسبيا ،مما أدى إلى إلغاء أو إرجاء العديد من المستثمرين العالميين القيام باستثمارات كبيرة في المنطقة ،إذ ترتبط قرارات الاستثمار بصورة كبيرة بالاستهلاك حيث تعتمد قرارات الشراء على الأخبار و التوقعات العالمية ،فالمستثمرين على استعداد لإنفاق أموالهم خلال فترات الاستقرار الاقتصادي شريطة أن يكون العائد النقدي لاستثماراتهم كبير.
- إن الأزمة في منطقة الأورو أثرت على نماذج الاستثمار العالمية ،مما أدي إلى انتقالها إلى دول مجلس التعاون الخليجي لسبب أن شركات دول مجلس التعاون الخليجي تختار الاستثمار في بلدانها مدعومة بالعديد من حزم التحفيز المعلنة من قبل الحكومات ،ويأتي الاستثمار الخارجي من دول مجلس التعاون بصورة أساسية من قبل الكيانات التي تسيطر عليها الحكومة والتي تقوم بإعادة توجيه بعض الفوائض النفطية لدعم اقتصاد وطنهم.
- لقد تم إتباع سياسات التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون من خلال الاستثمار في البلدان العربية الأخرى لدعم الاقتصاد المحلي ،وتسعى هذه الدول إلى الأصول الإستراتيجية من أجل تطوير وتنويع القدرات الصناعية في بلدانهم ،ويختلف هذا النهج عن البلدان الأخرى ،والتي كانت تسعى بصورة عامة إلى تطوير مستوى معين من القدرات في بلدانها قبل الدخول في الاستثمار المباشر في الخارج.
-

2-المجموعة الثانية :

ارتفعت التدفقات الداخلة من الاستثمار المباشر الأجنبي إلى أربعة بلدان بما فيها البلدان التي شهدت اضطرابات عنيفة خلال السنوات الثلاث الماضية ،وهي وليبيا واليمن ،ففي ليبيا ارتفعت الاستثمارات من مستوى ثابت في 2011 إلى 720 مليون دولار في السنة الماضية ،أما الجزائر فبلغت المرتبة الرابعة بمبلغ 6.2 مليار ،وفي اليمن ارتفعت من 713 مليون دولار في منطقة السالب إلى فقط

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد ,2013,ص iii.

أربعة ملايين دولار ،إن هذا الارتفاع يعكس مدى قدرة الدول العربية على جذب الاستثمار إليها إضافة إلى هروب رؤوس الأموال للاستثمار في مواطن تكون اقل عرضة للمخاطر و الأزمات المالية .

غير أن لسياسة التقشف لمنطقة الأورو إيجابيات فحدوث تراجع في حجم الاستثمارات الموجهة نحو الدول العربية سيعمل من جهة أخرى على جذب استثمارات تبحث عن منفذ للخروج من أوربا والبحث عن اقتصادات أكثر أمانا واستقرارا ،كما أن عددا من المستثمرين العرب سيتجهون لتفضيل استثمار أموالهم في بلدان عربية تتمتع بالاستقرار نتيجة زعزعة ثقتهم في الاقتصاد الغربي مما سيعود بالنفع على أداء الاقتصاد العربي .

3-المجموعة الثالثة :

ارتفعت التدفقات الداخلة من الاستثمار المباشر الأجنبي إلى كل من تونس ومصر خلال السنة الماضية ،وجاءت لبنان في المرتبة الثالثة بنسبة 7.8 مليار دولار ،وفي مصر ارتفعت نسبة الاستثمار الأجنبي من سالب 483 مليون دولار في 2011 إلى 2.8 مليار دولار في 2013 ،في حين أن تونس ارتفعت بنسبة 68 %ليصل المبلغ إلى 1.95 مليار دولار.

إن تقرير الاستثمارات العالمية 2011 الصادر من منظمة اليونكتاد قد أشار إلى أن المملكة المغربية تعتمد على أوروبا في استقطاب 80% من الاستثمارات العالمية المباشرة ،ولهذا السبب أثرت أزمة منطقة الأورو في التدفقات الاستثمارية الأوروبية حيث انخفضت إلى حوالي 30% من مجموع الاستثمارات العالمية مقارنة مع نسبة كانت تمثل أكثر من 55 % في نهاية 2007 قبل اندلاع الأزمة المالية العالمية ،كما يبينه الشكل التالي

شكل رقم(15)

الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى كل من الجزائر و تونس و المغرب



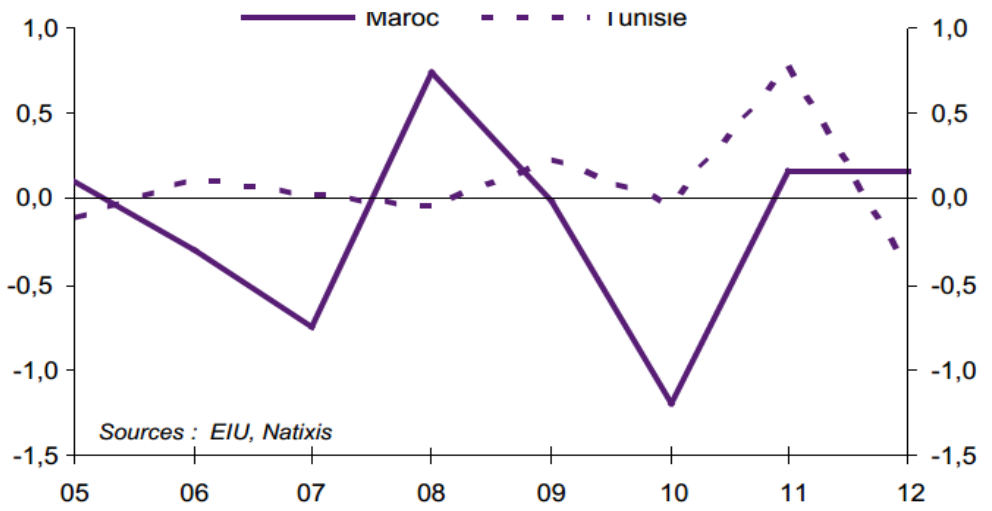
Source: Jésus Castillo, Yasmine Osman, La crise en euro et son impact sur les pays du Maghreb, FLASH ECONOMIE. Recherche économique ,21Aout 2013-n 574

لقد نمى الاستثمار الأجنبي في المغرب بنسبة قليلة في عام 2012 رغم الركود في منطقة الأورو ،إذ يعتبر البلد الأكثر جاذبية لاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة من الرأي القائل بأن تونس أكثر انفتاحا على رؤوس الأموال الأجنبية ،إذ قدرت حصة الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب عام 2012 حوالي 2.9 % من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بـ 3.7 % عام 2007 ،حيث تبقى تحت مستوى ما قبل الأزمة ،و يواصل الاستثمار الأجنبي في الجزائر في انخفاض بفعل الأزمة ،و بفعل مناخ الاستثمار و الظروف الأمنية ،إضافة إلى أن مناخ العمل اقل ملائمة مما هو عليه في تونس و المغرب ،كما أن الاستثمار في الأوراق المالية قد تأثر بفعل أزمة منطقة الأورو ،فالمغرب له سوق

مالية اكبر و أكثر انفتاحا على النظام العالمي مقارنة مع الجزائر و تونس و هذا ما يتبين من الشكل التالي .

شكل رقم(16)

محفظة الاستثمار الداخل في المغرب و تونس مليون دولار



المغرب - - - - - تونس

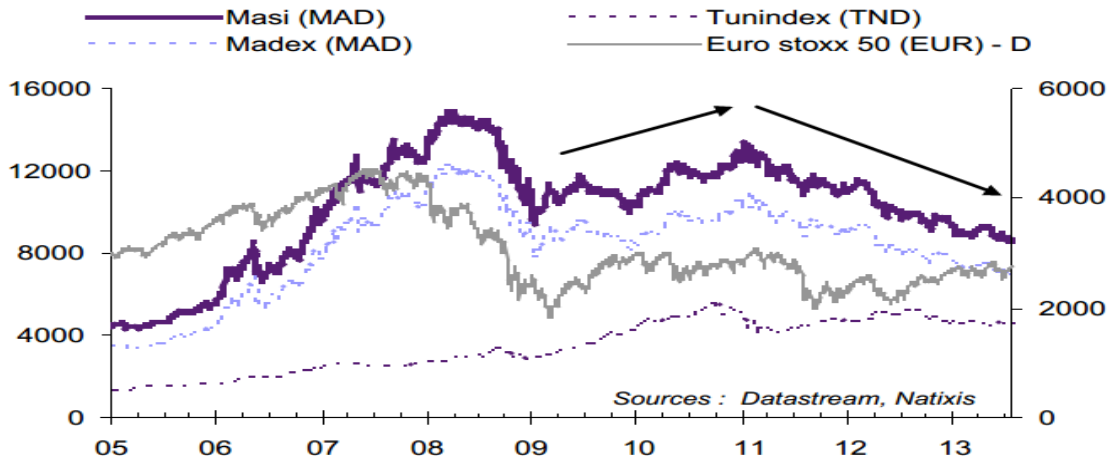
Source: Jésus Castillo, Yasmine Osman,La crise en euro et son impact sur les pays du Maghreb, FLASH ÉCONOMIE. recherche économique ,21Aout 2013-n 574

يتبين من خلال الشكل أعلاه أن الاستثمار في الأوراق المالية للمغرب قد تأثر بأزمة منطقة الأورو أكثر مما هو في تونس ،ففي عام 2010 وصل إلى أدنى مستوى له و رغم ارتفاعه في عام 2011 يبقى اقل مما هو مسجل في سنة 2008 .

و يتضح من الشكل التالي أن مؤشرات الأسهم المغربية Masi،Madex لها تدفقات كبيرة بين عامي 2009-2011 ،و هي تنطبق إلى حد كبير مع مؤشرات البورصة في منطقة الأورو ،حيث أنها بدأت في الانخفاض منذ عام 2011 متأثرة بأزمة الديون السيادية في منطقة الأورو Euro stoxx ،و لكن يظهر أن مؤشر البورصة التونسية Tunindex ،اقل حساسية للصدمات الخارجية مقارنة بالمغرب حيث يلاحظ ارتفاع مستمر في مؤشرها ابتدءا من عام 2011 .

شكل رقم(17)

مؤشرات البورصة لدول المغرب العربي و أورو ستوكس لمنطقة الأورو



Source :Jésus Castillo,Yasmine Osman ,La crise en euro et son impact sur les pays du Maghreb, FLASH ÉCONOMIE. recherche économique ,21Aout 2013-n 574

شهدت تونس خلال السنوات الثلاث الأخيرة إغلاق أكثر من 150 مؤسسة اقتصادية كبرى لفروعها في البلاد نتيجة ارتفاع سقف المطالب الاجتماعية مقابل تراجع كبير في الإنتاجية ،وهي مؤشرات سلبية أدت إلى نفور المستثمرين خاصة الأوروبيين من السوق التونسية .

تراجعت حجم الاستثمارات الأجنبية الفرنسية في تونس نتيجة الأزمة خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2012 بنسبة 24.6 % مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2011 ،ووصلت هذه الاستثمارات إلى 545 مليون دينار تونسي ،ما يعادل 320.5 مليون دولار حيث تتوزع هذه الاستثمارات بين استثمارات في محافظ مالية وأخرى مباشرة ،وتركزت في قطاعات الطاقة والصناعة والزراعة والسياحة والعقارات ،ويعتبر قطاع الطاقة الأكثر استفادة من هذه الاستثمارات بحصة وصلت 197 مليون دولار ،وهو ما يعادل انخفاضا بنسبة 6.9% قياسا بالفترة سالفة الذكر ،كما تراجع حجم الاستثمارات في قطاعات الصناعة والخدمات والزراعة بنسب تراوحت ما بين 20 % و 100 % [1].

كما ازدادت الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى لبنان عام 2013 رغم أزمة الديون الأوروبية و الأزمات الواقعة في المنطقة و تأثيرها على تدفقات الاستثمارات الأجنبية ،حيث استحوذت الشركات الأوروبية على النسبة الأكبر و بلغت 53% من مجموع الشركات المسجلة الجديدة ،و 25% لشركات العربية و 10% لشركات الأمريكية ،و قد تبين أن الجزء الأكبر من هذه الشركات توجه إلى القطاع الخدماتي بنسبة 28.3% واستقطب قطاع التجارة و الصناعة نحو 16.7% ،و قطاع الإعلام بـ 15 %[1].

[1] محمد معمري,الرهان الصعب الاستثمار في تونس , أكتوبر 2014..... www.anayemeny.net/gotolink.aspx?nid=4239429
[1] مركز دراسات غرفة التجارة و الصناعة و الزراعة ، التقرير الاقتصادي 2013،بيروت و جبل لبنان، ص8.

المطلب الثاني :الآثار على مستوى الصناديق السيادية :

يعود تاريخ تأسيس أول صندوق سيادي إلى عام 1953 في الكويت ،وتقدم الحكومات على تأسيس صناديق لتوفير ،أو استثمار فوائضها المالية ،ولعبت هذه دوراً كبيراً في التخفيف من آثار الأزمات الاقتصادية في بلدانها في الدرجة الأولى عبر ضخ استثمارات في مشروعات البنية الأساسية ،ودعم الموازنات ،ومنع أسواق المال المحلية من الانهيار بعد أن عوضت الاستثمارات الأجنبية التي تهاجر نتيجة الأزمات أو الحصول على فرص أفضل في بلدان أخرى ،كما ساعدت في التخفيف من الآثار للأزمة بضخ استثمارات في سندات البلدان الأخرى التي تأثرت جراء الأزمات ، وبرز واضحاً في إيجاد حلول للأزمة التي بدأت في العام 2007.

و يتم تصنيف الصناديق السيادية تبعا إلى مصدر دخلها إلى الصناديق الممولة بواسطة عوائد المواد الأولية - فوائض المدفوعات الجارية - عوائد الخوصصة – فائض الميزانية - و تمثل الصناديق السيادية الممولة بواسطة المواد الأولية 3/2 من أصول هذه الصناديق ،حيث تمثل هيئة الاستثمار أبو ضبي على سبيل المثال 25% من الأصول التي تديرها هذه الصناديق بقيمة 875 مليار دولار[2] ،و تستحوذ الصناديق السيادية الخليجية على أغلب العمليات الاستثمارية الكبرى ،فمن بين العمليات التسع الكبرى في العالم لعام 2010 توجد هنالك خمس عمليات خليجية وهي كالتالي :[3]

- شراء حصة بمبلغ ستة مليارات دولار في البنك الزراعي الصيني.
- شراء حصة في بنك سانتاندر البرازيلي بمبلغ 2,7 مليار دولار.
- شراء محلات هارودز في لندن بمبلغ 2,7 مليار دولار. وقد امتلكت هذه الحصص هيئة الاستثمار القطرية.
- تولّت شركة الاستثمارات البترولية الدولية الإماراتية شراء أسهم في بنك يونيكريدت الإيطالي بمبلغ 2,3 مليار دولار.
- اشترى صندوق الأجيال القادمة الكويتي حصة في البنك الزراعي الصيني بمبلغ 1,9 مليار دولار .

لقد كانت النسبة الأكبر من استثمارات الصناديق السيادية العربية قبل أزمة منطقة الأورو في الأسهم والقطاع المالي والمصرفي عموما خاصة في أوروبا و الولايات المتحدة ،و رغم أن صناديق الثروة السيادية قللت من استثماراتها المالية مع الأزمة المالية الأخيرة ،إلا أنها ظلت تضخ أموالا في

---

[2] عبد المجيد قدي،الصناديق السيادية و الأزمة المالية الراهنة ،مؤتمر الأزمة المالية العالمية و كيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي و الإسلامي ،طرابلس لبنان 13-14 آذار 2009،ص2.

[3] **Sovereign Wealth Fund Institute**, ww.swfinstitute.org

بنوك ومؤسسات مالية متعثرة ،حيث ضخت صناديق أبو ظبي وقطر والكويت مليارات الدولارات في "سيتي غروب" و "يو بي اس" و "ميريل لينش" وغيرها.

و قد أدت وفرة السيولة إلى رفع قدرة المستثمرين في دول الخليج على الاستحواذ على نسبة هامة من رؤوس الأموال للمؤسسات العالمية ،حيث قدرة استثمارات السعودية في أسواق الولايات المتحدة الأمريكية ما قيمته 420 مليار دولار في عام 2007 ،ومن ثم اتجهت بلدان الخليج إلى الاهتمام بالقطاع الخاص و تنمية الموجودات الأجنبية و تعزيز قوة الشركات و المستثمرين في الأسواق المالية في ظل مسايرة التطورات العالمية.[1]

و أنجزت الصناديق السيادية الخليجية عشرات العمليات الاستثمارية داخل وخارج منطقة الأورو خلال السنوات المنصرمة خاصة في الميدان المصرفي ،و تكبّدت بعض المؤسسات الاستثمارية الخليجية بما فيها الصناديق السيادية وبنوك الاستثمار خسائر ناجمة عن استثماراتها في البنوك الأوروبية التي تعاني من جراء ديونها المتعثرة ،خصوصاً أن الاتحاد الأوروبي يسعى إلى إلغاء نصف ديون اليونان ، مما يعني تخصيص مبالغ كبيرة جداً تقدر بما يقارب 200 مليار دولار كمخصصات لعمليات الإنقاذ ، مما سيؤدي إلى انخفاض أسعار أسهم هذه البنوك ،وفقدان المؤسسات الخليجية المساهمة فيها لجزء كبير من عائداتها السنوية.

و لم تقم الصناديق السيادية في الدول العربية باستثمارات سليمة واغلب استثماراتها في البورصة و الأسهم ،و أن هناك مشاكل أخرى تجعلها عرضة للمشاكل في السوق ،إضافة إلى أنها معرضة للخلافات السياسية في أي لحظة و لسوء الاستثمار ،فقد تم في أحيان كثيرة التوظيف في مصارف دون فهم حقيقة حجم الفساد في النظام المصرفي الموجود فيها.

و مع انه لا يكشف علنا عن حجم خسائر تلك الصناديق نتيجة أزمة الديون الحالية ،إلا أن كثيرا من البنوك والمؤسسات المالية التي استثمرت فيها مكشوفة على ديون سيادية رديئة ،كما أن الطلب على أموال تلك الصناديق يزداد الآن لإنقاذ مصارف على وشك التعثر نتيجة انكشافها على ديون اليونان وايرلندا والبرتغال واسبانيا وايطاليا.

و يرى بعض المحللين إن الآثار السلبية الكاملة لازمة الديون الحالية على صناديق الثروة السيادية قد لا تظهر إلا بعد فترة بسبب استفادة الاقتصادات الخليجية من آثار الربيع العربي فدول الربيع العربي تدفع ثمنا اقتصاديا كبيرا في حين تجني الثمار اقتصادات تلك الدول بشكل غير مباشر نتيجة ارتفاع أسعار البترول.

---

[1] عاطف لافي مرزوك, أزمة اليورو 2011:تحليل للسيناريو العالمي و آثاره المتوقعة على بلدان الخليج ,كلية الإدارة و الاقتصاد جامعة الكوفة العراق , ص ص 24-25 .www.docudesk.com

و رغم انخفاض إيرادات النفط وتفاقم أزمة منطقة الأورو ارتفعت القابلية الاستثمارية لغالبية الصناديق السيادية الخليجية عن طريق زيادة رؤوس أموالها بين 2006 و 2011 حيث زاد رأسمال مبادلة الإماراتية من 10 إلى 48 مليار دولار ،وهيئة الاستثمار القطرية من 60 إلى 100 مليار دولار ، والأجيال القادمة الكويتية من 264 إلى 296 مليار دولار ،و سامبا السعودية من 365 إلى 532 مليار دولار[1].

لقد ازدادت استثمارات الصناديق الخليجية رغم الأزمة الأميركية و أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو خلال السنوات الماضية،**حيث شملت** هذه الزيادة الولايات المتحدة الأميركية و بريطانيا ،حيث أثرت الأزمة الأخيرة في اتجاه استثمار الصناديق السيادية الخليجية في دول منطقة الأورو خصوصا في كل من سويسرا و ألمانيا وفرنسا باتجاه بريطانيا التي حازت على حصة كبيرة تفوق التدفقات الاستثمارية الخليجية إليهم ،إذ استفادت كثيراً من أزمة ديون منطقة الأورو و جعلت منها ملاذاً آمناً وسط محيط مالي مضطرب في دول المنطقة ،كما ساهمت خطة إنقاذ قبرص من الإفلاس وما تلاها من فرض ضرائب على الإيداعات في زرع المخاوف والشكوك في احتمال تكرار فرض الضريبة على الإيداعات في دول أخرى تواجه مصاعب مالية مثل ايطاليا والبرتغال واسبانيا ،فضلاً عن اليونان مما أدى إلى انتقال بعضها إلى بريطانيا.

و بسبب ضعف الأداء الاقتصادي في منطقة الأورو و الولايات المتحدة أعادت الكثير من الدول العربية توجيه أموال صناديقها السيادية إلى أسواقها المحلية ،و لم تتجه إلى الاستفادة من فرص انخفاض أصولها حيث اتجه الكثير من الدول العربية إلى توظيفها في أصول اقل مخاطرة نظرا لاحتياجاتها المالية المتزايدة خصوصا بفعل الأزمة المالية و أزمة الديون السيادية ،و نجد ذلك في كل من قطر و الكويت حيث عملت على دعم أسواقها المالية المحلية.

ففي عام 2012 انخفضت استثمارات الصناديق الخليجية في النصف الأول من عام 2012 في أوربا وأميركا وارتفعت في المنطقة العربية ،فقد أصبحت حاليًا حصة الولايات المتحدة من الاستثمارات الخليجية 14 % انخفاض 15 نقطة مئوية مقارنة بعام 2011 ،وحصة أوربا 4 % انخفاض عشر نقاط مئوية ،وحصة منطقة الخليج 56% ارتفاع 23 نقطة مئوية [1]،كما تحسنت الاستثمارات الخليجية في تونس وليبيا ومصر ،و ترمي الزيادة الاستثمارية في فترة ركود اقتصادي إلى تحقيق ما يلي:

---

[1] **Sovereign Wealth Fund Institute**, ww.swfinstitute.org

[1] **مركز الجزيرة للدراسات - تقارير - تأثير أزمة منطقة اليورو على** اقتصاديات الدول العربية
studies.aljazeera.net/reports/.../2012729910884120.ht...

- تحسين أرباح الصناديق السيادية التي تُدار بطرق تجارية بحتة رغم كونها تابعة للحكومات ، فعلى الرغم من بعض الخسائر في الميدان العقاري حصلت الصناديق الخليجية على أرباح وصلت إلى نسبة عالية من رأسمالها ،فقد انتقلت أرباح مبادلة من 1,8 إلى 3,5 وإلى 4,3 ثم إلى 2.8 مليار دولار للسنوات 2008 و 2009 و 2010 و 2011 على التوالي.[2]. ومما لا شك فيه أن حجم أرباح الصناديق الأخرى أعلى بكثير لأن رأسمال مبادلة لا يساوي سوى 48 % من رأسمال هيئة الاستثمار القطرية و 16 % من رأسمال صندوق الأجيال القادمة و 7% من رأسمال مركز أبو ظبي للاستثمار.
- تنويع مصادر الإيرادات العامة فقد أثبتت الأزمة الأوربية أن الاعتماد الكلي على إيرادات النفط يسبِّب ضائقة مالية شديدة للبلدان المصدِّرة للخام ،وبالتالي لابد من مصدر إضافي للإيراد العام وهو ربح الاستثمار الداخلي والخارجي.

أصبحت هذه الصناديق تستثمر بحذر أكبر نتيجة الأزمة و لتعرّض بعضها إلى خسائر فادحة حيث تركّز انتباهها على الاستثمارات صغيرة الحجم التي تساهم في تطوير اقتصاداتها الوطنية وتنويعها.كما أنها تخضع إلى مساءلة أكبر من جانب الرأي العام في دولها الأم ،إذ هي مسئولة عن إدارة ثروة بلادها المالية .

المبحث الثالث: الآثار على بقية المؤشرات الاقتصادية الأخرى

لقد اختلفت الآثار التي أحدثتها أزمة الديون السيادية في منطقة الأورو من دولة عربية لأخرى ،حيث نجد أن الدول النفطية كانت و بفضل الفوائض النفطية المحققة قد غطت إلى حد ما هذا التأثير ،و قد كانت أعلاها أثرا الدول العربية التي تعتمد بشدة على منطقة الأورو ،و هذا ما سنعرفه من خلال هذا المبحث .

المطلب الاول:الآثار على مستوى احتياطيات النقد الأجنبي و قيمة عملات الدول العربية

في ظل التشابكات وعلاقات الترابط التي تسود التعاملات الدولية تتعدد الآليات والقنوات انتقلت من خلالها آثار التغيرات الاقتصادية في منطقة الأورو إلى غيرها من المناطق ،ومن المتوقع أن يمتد تأثير أزمة الديون السيادية فيها إلى التأثير على أسواق المال ،و احتياطيات النقد الأجنبي ،و قيمة العملات ،كما أن عملية التحول السياسي والاقتصادي في كثير منها سيكون له أكبر أثراً على آفاقها الاقتصادية في السنوات المقبلة.

1- الانعكاسات على مستوى احتياطات النقد الأجنبي :

---

[2] الموقع الإلكتروني لمبادلة

www.mubadala.com

عادة ما ترتبط التغيرات في الاحتياطيات الدولية بالتطورات الحاصلة في الموازين التجارية و التدفقات الرأسمالية بينها ،فيؤدي زيادة حصيلة الصادرات مع وجود تدفق كبير لرأسمال إلى الدولة في رفع احتياطياتها من العملات الأجنبية والعكس صحيح ،كما أن للازمات المالية وقعها الخطير على المؤشرات الاقتصادية للدولة شديدة الانفتاح على العالم الخارجي .

لقد ارتفعت الاحتياطيات النقدية للدول العربية المصدرة للنفط بصورة ملموسة بفعل الارتفاع المتواصل للأسعار المحروقات في الأسواق العالمية ،حيث استطاع بعضها من تحسين و وضعيته المالية ،إلا أن هذا الوضع قد انعكس على الدول العربية الأخرى المستوردة للنفط ،و لكن رغم هذا تبقى الوضعية الاقتصادية لجل الدول العربية تتأثر بالظروف السائدة المحلية و ظروف الدول المتقدمة ،فبحدوث الأزمة الأوروبية بدأت الآثار تظهر على بعضها.

جدول رقم(23)

الاحتياطيات الرسمية الخارجية لدول العربية مليون دولار

	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الإمارات	77868.9	31726.9	36124.8	42812.3	47299.8	57080.4
البحرين	4223.6	3937.2	3801	50830.2	4544.5	4853
السعودية	305455	442245	409693	444722	5406722	656464
قطر	9417.5	9649.5	18369.7	30620.8	161198.5	32521
الكويت	16727.4	17106.7	20255	21248.1	25902.6	28866.9
عمان	9523.6	11445.5	12202.9	13024.3	14365.2	14400
الجزائر	110317.2	143243	149040	162615	182822	191297
ليبيا	79407.8	92313.1	99007.2	101612.4	104030.6	117890.5
السودان	1399.6	1399	897	843	295	298
اليمن	7762.2	7996.1	7341.3	6229.1	4573.8	6053.9
العراق	3129.2	49937.7	44127.5	50357	60738.1	68733.5
مصر	30187.8	32219	32281	33858	15398	11733.9
تونس	7933.9	8953.9	10639.4	9461.8	7545.3	8357.2
المغرب	23930.8	21590.1	22796.2	22613.1	19526.1	16355
سوريا	16714.6	16291.8	15917	18488.6	16994	5469.5
الأردن	6873.3	7747.8	11108.6	12466.4	10755.7	6853.5
لبنان	12910	20244.5	29102.9	31514.1	33740.6	37185.6
موريتانيا	199.3	188.6	225.4	271.7	484.7	949.5
المجموع	**752399**	**918.522.9**	**923.321.9**	**1008.235.1**	**1106.290.5**	**1265.817.1**

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013،2012 ،ص 433.

و في ظل التطورات الايجابية في موازين مدفوعات الدول العربية خصوصا منها النفطية ارتفعت الاحتياطيات الرسمية بشكل سنوي مضطرد ،ففي عام 2008 تم تحقيق أعلى نسبة ارتفاع في حجمها ،حيث نمت بحوالي 22.07 % ثم بـ 14.41% عام 2012 ،و قد كان لارتفاع الواردات السلعية الإجمالية للدول العربية بنسبة 12.8% ،و التي تجاوزت نسبة الزيادة المحققة في الاحتياطيات

الأثر الأكبر في انخفاض نسبة تغطية الاحتياطيات الرسمية للواردات السلعية خلال عام 2011 ،و قد سجلت الدول العربية النفطية ارتفاعا ملموسا في احتياطياتها الرسمية ،و يرجع هذا الارتفاع إلى ما تحققه كل من السعودية ،و الإمارات ،و العراق ،و الكويت ،إضافة إلى الجزائر ،و عمان ،و إن كانت بمستويات منخفضة ،و الجدول التالي يبين الاحتياطيات الرسمية الخارجية للدول العربية .

تجيء هذه الزيادات في الاحتياطيات منسجمة مع التطورات في العديد من الدول العربية قصد دعم الاستقرار ،و تشجيع الاستثمارات ،ففي ظل الارتفاع الكبير في حركة تدفقات راس المال ،أصبح الاعتماد على مؤشر كفاية تغطية الواردات لوحده غير كافي ،حيث يفرض الواقع إدراج حجم الدين الخارجي قصير الأجل للبلد المعني .

و قد تراجعت الاحتياطيات الخارجية للدول العربية التي تشهد تحولات سياسية بنسبة 12% عام 2011 ،و يرجع ذلك إلى استخدام الاحتياطيات لمواجهة التدفقات الرأسمالية الخارجة و تمويل الواردات من السلع الأساسية ،بالإضافة إلى دعم سعر الصرف في ظل محدودية النقد الأجنبي ،و قد حدث الانخفاض الأكبر في مصر حيث انخفضت بنسبة 54.5% في نهاية عام 2011 ،كما انخفضت الاحتياطيات كل من اليمن ،و تونس ،و سوريا بنسب بلغت حوالي 26.6% ،20.9% ،8.1 % على التوالي .

1- 1- المجموعة الأولى :

تعتبر السعودية أقوى اقتصاد عربي وفقا لتقرير البنك الدولي ولا يزال الأعلى عربيا من حيث الناتج المحلي الإجمالي ،وتأتي بعدها مصر ثم الجزائر ،إن وضعها يجعلها قادرة على امتصاص الصدمات الاقتصادية بشكل كبير من غيرها ،إذ تبين مع بداية الأزمة المالية العالمية أنها باقية تتمتع بفوائض مالية قوية ما أعطاها قدرة على امتصاص تأثير التراجع العالمي ،إلا أن وضعها لا يستمر في حالة استمرار أزمة الديون السيادية في منطقة الأورو ،حيث يمكن أن يحدث تراجع الطلب العالمي على النفط بشدة يجعها عرضة لسحب الاحتياطي النقدي المتوفر لديها ،إن التأثير المحتمل لأزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على هذه المجموعة سيشمل جميع الاقتصادات تماما على النمو والاستقرار الاقتصادي العالمي كما شمل تأثير الأزمة المالية في 2008-2009 .

و تعد دول منطقة الأورو سوق تصديري مهم نسبيا بالنسبة الى السعودية كون أن صادراتها إلى المنطقة تزيد عن 47.44% من مجموع الصادرات ،إن حدود اضطراب مالي في بقية دولها الأعضاء سيؤدي إلى ضغوط على أسواق الائتمان المصرفي في منطقة الأورو ،و من المحتمل أن يمتد إلى أسواق الائتمان العالمية مما يؤدي إلى ركود عالمي على النفط و البتروكيماويات و يقلص المصدر الرئيسي للنقد الأجنبي على مستوى هذه المجموعة ،و أما على الجانب الايجابي فإن ضعف قيمة العملة

الأوروبية تؤدي إلى انخفاض قيمة الواردات للسعودية حيث يشكل الاتحاد الأوروبي 28% من مجموع الصادرات.

إن تأثير الأزمة على أسعار النفط قد يدفع بهذه المجموعة خلال الأعوام المقبلة للسحب من احتياطياتها لتمويل الإنفاق ،إذ انه يساهم بنسبة كبيرة في الإيرادات الحكومية و في الناتج المحلي الإجمالي لها ،إن سعر النفط الذي تحتاجه المجموعة لضبط ميزانيتها ارتفع كثيرا على الأقل بسبب زيادة الإنفاق منها ارتفاع المنح الاجتماعية .

و لقد شهدت كل من قطر و البحرين انخفاض في الاحتياطيات الخارجية ،و الذي يرجع بشكل اساسي الى خروج جزء كبير من التدفقات الراسمالية قصيرة الاجل بعد خفض اسعار الفائدة مرتين خلال العام بنسب بلغت 47.4% و 10.6% .[1]

1-2- المجموعة الثانية:

ارتفعت الاحتياطيات الخارجية لهذه المجموعة للتطورات الايجابية في الصادرات النفطية ففي الجزائر ارتفعت بنسبة 12.4% عام 2011 ،كما ارتفعت الاحتياطيات الرسمية في كل من ليبيا و العراق بنسب بلغت 13.3%، 13.2% ،لتصل إلى 117.9 مليار دولار و 68.7 مليار دولار على التوالي ،و انخفضت الاحتياطيات الرسمية في السودان بنسبة 3.9% عام 2011 ،[2] إلا أن هذا النمو في الاحتياطيات لا يعبر عن الزيادة الفعلية إذا استبعدت الأزمة .

و بخصوص اليمن فقد تراجعت الاحتياطيات النقدية لديها بسبب تعرض سعر الصرف لضغوط شديدة نتيجة تراجع مصادر النقد الأجنبي و التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر ،نتيجة استمرار تداعيات عدم الاستقرار السياسي ،مما دفع ذلك باستخدام الاحتياطيات لمواجهة التدفقات الخارجة و تمويل الواردات من السلع الضرورية ،إضافة إلى دعم سعر الصرف ،و تبقى آثار أزمة الديون عليه ضعيفة بسبب قلة التعاملات التجارة مع دول المنطقة .

1-3- المجموعة الثالثة :

تظل مشكلات العجز في الحساب الجاري والتآكل السريع في احتياطي النقد الأجنبي لدى البلدان العربية المستوردة للنفط ضاغطة على كل من سعر الصرف ،وعلى قدرة الحكومات على المناورة بسياستها النقدية ،حيث انخفضت في كل من الأردن و المغرب بنسب بلغت 13.9% و 12.8% ،فقد انخفض هذا الاحتياطي في مصر في نهاية عام 2012 إلى نحو 15 مليار دولار بعد أن كان يبلغ نحو 35 مليار دولار في نهاية عام 2010 ،وهو ما يجعل هذا الاحتياطي لا يكفي سوى أقل

---

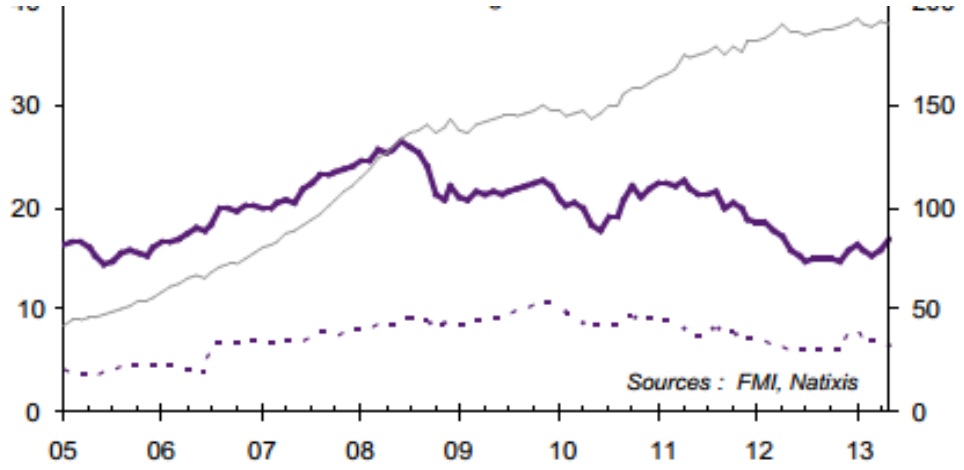
[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،سنة 2012 ،ص 195.

[2] التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنة 2013،2012.

من ثلاثة أشهر من الواردات –وهو الحد الأدنى الحرج - بعد أن كان يفي بأكثر من سبعة أشهر من تلك الواردات في عام 2010 و الشكل التالي يوضح احتياطيات الصرف لدول المغرب العربي .

شكل رقم(12)

احتياطيات الصرف لدول المغرب العربي مليار دولار



الجزائر ———
المغرب ———
تونس .....

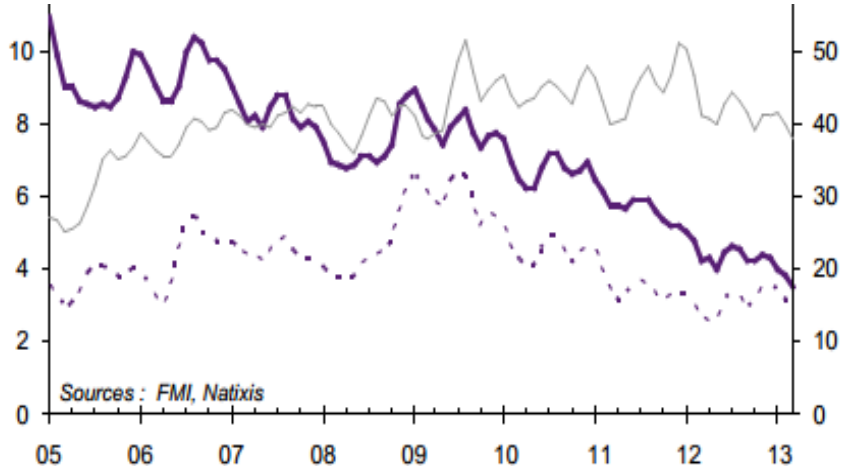
Source: Jésus Castillo, Yasmine Osman ,La crise en euro et son impact sur les pays du Maghreb ,FLASH ÉCONOMIE. recherché économique ,21Aout 2013-n 574

يرجع هذا المنحى التنازلي للاحتياطيات المغربية كما يبينه الشكل أعلاه إلى انخفاض المداخيل الصافية الواردة من منطقة الأورو وباقي العالم ،نتيجة تراجع تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج بـ 4% ،وارتفاع مداخيل رؤوس أموال الشركات الأجنبية العاملة في المغرب ،حيث انخفضت الاحتياطيات النقدية الأجنبية للمغرب ابتداء من عام 2009 بسبب الأزمة المالية العالمية ،ثم بأزمة الديون السيادية ،و بشكل ملحوظ ابتدءا من عام 2010 للعجز التجاري المسجل لديها كما يبينه الشكل السابق ،باعتبار أن صادراتها لها وزنها الكبير مع منطقة الأورو.

أما في تونس فقد انخفض الاحتياطي من النقد الأجنبي إلى 8 مليار دولار بدلا من 10 مليار دولار ليفي بنحو ثلاثة أشهر من الواردات ،بعد أن كان يغطي مدة تزيد على أربعة أشهر ،وكذلك في المغرب انخفض الاحتياطي إلى 18 مليار دولار بعد أن كان يبلغ 24 مليار دولار ليغطي حاليا نحو أربعة أشهر من الواردات.

شكل رقم(13)

احتياطيات دول المغرب العربي من العملات الأجنبية بالأشهر



Source: Bank natixis . www.**natixis**.com/

تأثر الاقتصاد التونسي بشكل كبير بالتغيرات التي حدثت على الطلب الأوروبي ،فارتفاع أسعار السلع الأساسية و خاصة المواد الغذائية ،إضافة إلى إنشاء برامج لدعم الاستهلاك من قبل الحكومة لتجنب ضعف الطلب الخارجي و الاحتجاجات الاجتماعية تعتبر كلها زيادة في قيمة الواردات و التي أثرت على التوازن الخارجي ،إضافة إلى انخفاض إيرادات السياحة لضعف الطلب الخارجي خصوصا من دول الاتحاد الأوروبي ،وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي كلها أدت إلى انخفاض في الاحتياطيات الأجنبية.

و في الأردن فقد انخفض إلى 7 مليار دولار بعد أن كان يبلغ 12 مليار دولار في عام 2010 ليغطي الآن نحو أربعة أشهر من الواردات بعد أن كان يغطي في السابق نحو سبعة أشهر منها ،وتكاد لبنان و موريتانيا تكون الاستثناء الوحيد في قائمة هذه البلدان حيث ارتفعت فيها الاحتياطيات في عام 2011 مقارنة بعام 2010 بنسب بلغت 7.1% ،77.4% على التوالي .[1] و قد تراجعت الاحتياطيات النقدية في سوريا بنسبة بلغت 67.8% خلال عام 2012 كنتيجة اكبر لعدم الاستقرار السياسي .

2- الآثار على قيمة العملات للدول العربية و السياسة النقدية:

تتوزع الدول العربية نظم الصرف فيها إلى فئتين أساسيتين نظم تثبيتية ونظم غير تثبيتية **،فبالنسبة للنظم التثبيتية ف**هي نظم ترتكز على ربط وتثبيت سعر الصرف الرسمي لعملة محلية عربية أمام عملة أو سلة عملات أجنبية مرجعية قياسية معينة ويكون سعر الصرف الرسمي إما سعرا موحدا ،مما يعنى أن لا وجود لأسعار صرف أخرى ،وإما سعرا مركزيا مما يعنى وجود أكثر من سعر صرف واحد ،كما يكون سعر الصرف الرسمي المثبت إما سعرا جامدا غير قابل للتغيير مهما كانت الظروف الاقتصادية ،وإما سعرا لكنه قابل للتعديل أي يسمح بتحرك العملات صعودا ونزولا

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنة 2012، ص 195.

حول سعر الصرف المركزي المقرر وذلك ضمن هوامش متفق عليها من قبل الأطراف المعنية ،وتعتمد النظم التثبيتية دول عربية هي المغرب والأردن وسوريا وليبيا.

و بخصوص النظم غير التثبيتية تنقسم إلى نظام حر ونظام مرن ،ف**النظام الحر و** يطلق على هذا النظام الحر أو العائم المستقل ،ويقوم هذا النظام على أساس قانون العرض والطلب المطلق في تحديد معدلات الصرف ،وهو النظام المعتمد في الدول المتقدمة ،وكذلك فى الدول النامية ،أما على مستوى الدول العربية فإن الدولة الوحيدة التي تعتمده هي لبنان.

أما نظام الصرف المرن فيقوم على الرجوع إلى سلة عملات أجنبية تأشيرية قياسية منوعة دون الالتزام بأي سعر صرف رسمي هذا النظام هو المعتمد في كل من مصر وتونس والجزائر مع قليل من التباين بين هذه الدولة الثلاث.

لقد حرصت الدول العربية التي تتبنى نظما مرنة للصرف على إتباع سياسة نقدية داعمة للسيولة المحلية و التي تأثرت سلبا بسبب أزمة الديون السيادية الأوروبية ،و الظروف الناتجة عن عدم الاستقرار السياسي في بعض دول المنطقة ابتدءا من عام 2011 ،فقد كانت الزيادة في السيولة المحلية استجابة للتوسع في صافي الائتمان المحلي الموجه لتوفير الموارد المالية اللازمة لسد العجز في الموازنات العامة و إن كان هذا الأثر اقل مقارنة بالأثر التوسعي لصافي الائتمان المحلي المسجل عام 2011.

فقد ارتفع سعر صرف الأورو أمام الدولار الأمريكي عام 2011 غالى 1.398 دولار مقارنة بعام 2010 حيث بلغ 1.321 و يرجع ذلك إلى مجموعة من العوامل أهمها تراجع معدلات النمو في الاقتصاد الأمريكي و تراجع بيانات التوظيف ،إضافة إلى تأثير السياسة التيسيرية على توجهات المستثمرين و التي طغت على تفاقم أزمة الديون السيادية ،و مخاوف المستثمرين بشأن معدلات النمو في منطقة الأورو و التداعيات المحتملة بخروج بعض الدول من المنطقة .

2-1- المجموعة الأولى :

بالنسبة للعملات المثبتة بالدولار مقابل الأورو فقد تراجعت قيمة عملاتها نتيجة ارتفاع الأورو و يتبين ذلك في قيمة العملات لدول المجلس التعاون الخليجي ،حيث تراجعت بنسب تراوحت بين 5.94% إلى 5.97% باستثناء الدينار الكويتي المثبت بسلة من العملات منذ عام 2007 ،كما تراجعت قيمة الدينار العراقي بنسبة 5.96% و الدينار الأردني بنسبة 6.07% ،و الليرة اللبنانية بنسبة 6.21%.

و انعكست أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو ايجابيا على دول المجموعة الأولى حيث ارتفعت العملات العربية المثبتة بالدولار أمام الأورو كنتيجة للمكاسب التي حققها الدولار أمام الأورو فارتفعت قيمة عملات دول الخليج بنسب تراوحت بين 7.6 %و 7.8 %.

و بالنسبة للعملات العربية المثبتة مقابل سلة من العملات فقد شهد الدينار الكويتي تراجعا اقل لم تتجاوز 0.79% ،و 1.93% ،في حين تراجع الدرهم المغربي بنسبة وصلت إلى 1.12% ،كما تراجعت الليرة السورية مقابل الأورو بنسبة 10.05% نتيجة ظروف عدم الاستقرار .[1]

و تربط السعودية عملتها بالدولار الأميركي وهو ما يقيد الأدوات المتاحة للبنك المركزي السعودي لكبح جماح التضخم ،وتوقع عدد من المحليين أن يحدث ذلك ضغوطا على الريال ،حيث أن استثمارات الحكومة السعودية والمؤسسات شبه الحكومية والقطاع المصرفي في السندات والأصول الدولارية الأميركية قد تصل إلى أكثر من 2.2 تريليون دولار.

أثرت أزمة منطقة الأورو في ظهور العملة الخليجية الموحدة حيث شكل الأورو الأساس لنموذج العملة الموحدة بين دول الخليج ،و قد استفادوا من الدعم الفني الذي قدمه البنك المركزي الأوروبي ، للوصول إلى العملة الموحدة ،ولكن بعد أن أصبحت مساعي الوصول إلى العملة الخليجية الموحدة مقصورة على البحرين ،والكويت ،وقطر ،والسعودية قد تأثرت بالأزمة في منطقة الأورو.

و بهدف تسهيل التبادل التجاري وتوثيق العلاقات الاقتصادية البينية قررت دول مجلس التعاون الخليجي إنشاء اتحاد نقدي تنبثق عنه عملة موحدة ،إذ أنه ينبغي الاعتماد على سياسة نقدية موحدة ترتكز على معايير التقارب ،ولكن بدلاً من تبني معايير نابعة من خصوصياتها سارت على معايير التقارب المطبقة في منطقة الأورو كمعيار العجز المالي وقدره 3 % كحد أقصى ،وكان من المفروض تداول العملة الخليجية الموحدة مع بداية عام 2010 ،إلا أن الموقف المعارض لكلٍّ من الإمارات وعُمان و أسباب أخرى في مقدمتها أزمة منطقة الأورو أدت إلى تأخيرها و التي دلت على أن العملة الموحدة يمكن أن تؤدي إلى مشاكل تفقد الثقة بالعملة حيث يتبين ما يلي:

- إن الأزمة الاقتصادية والمالية تختلف اختلافًا كبيرًا من حيث طبيعتها وحدَّتها حسب الدول الأوربية ،حيث نجد اختلاف بين الاقتصاد الفرنسي و الايرلندي ،و بين المشاكل المالية الألمانية و البرتغالية ،كما ان الديون المرتفعة في بعض دول منطقة الأورو كاليونان وإسبانيا يقل عن العجز المالي لبريطانيا وهي خارج المنطقة ،و هذا يدل على أن العملة الموحدة لا تسبب تلك المشاكل التي يتعين بالتالي تحليلها من ناحية الأزمات المالية ،إذ يتبين أن الأزمة ظهرت بسبب عدم احترام معايير التقارب التي تستند إليها.
- إن العملة الموحدة تقود بالضرورة إلى منع لجوء الحكومات إلى السياسة النقدية لمعالجة أزماتها المالية المحتملة ،حيث نجد في اليونان تفاقم الديون العامة نتيجة ارتفاع العجز المالي في فترات النمو السلبي ،ولمعالجته قدمت دول منطقة الأورو مساعدات مالية لليونان مع ضرورة القيام بإصلاحات مالية لخفض الديون العامة ،إلا انه في حالة خروجها من المنطقة

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنة 2012،ص 204.

تكون قادرة على كبح جماح الديون عن طريق التمويل التضخمي وتخفيض القيمة التعادلية لعملتها ،إن هذا التخوف من العملة الموحدة أي كونها تسلب من الحكومات حرية اتخاذ القرارات النقدية لمواجهة أزمة مالية سيكون أحد الأسباب الدافعة لدول مجلس التعاون الخليجي في عدم استكمال الدخول في وحدة نقدية .

لقد اقتبست دول الخليج معايير منطقة الأورو القائمة على العجز وهي غير موافقة للخصوصيات الاقتصادية لدول الخليج ،كما أن السياسة النقدية للبنك المركزي الأوربي التي تقوم على السيطرة على التضخم وهي نفس الوظيفة الملقاة على عاتق البنك المركزي الخليجي المرتقب ،أدت إلى الحفاظ على سعر صرف مرتفع للأورو مقابل العملات الرئيسية خصوصا الدولار الأمريكي ،نجم عن ذلك تراجع القدرة التنافسية لصادرات منطقة الأورو وخروج الاستثمارات منها ،أدت هذه الآثار التي انعكاسات سلبية على مستقبل العملة الخليجية الموحدة.

و نظرا لارتباط عملات دول الخليج بالدولار الأمريكي فإن تأثير أزمة الديون للمنطقة على حركة العملات لدول الخليج و السياسة النقدية ظل محدودا ،حيث أن السياسة النقدية لها تتأثر بتغيرات الدولار الأمريكي والحركة في معدل الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية ،كما أدى ارتباط العملات الخليجية بالدولار الأمريكي إلى الحد من مرونة البنوك المركزية في دول مجلس التعاون من التحرك بعيدا عن سعر الفائدة بالولايات المتحدة ،حيث يمكن أن يؤدي ذلك إلى بدء تدفقات رؤوس الأموال الكبيرة ووضع نظام ربط العملة تحت الضغط.

2-2- المجموعة الثانية :

إن تراجع سعر صرف الأورو كنتيجة لأزمة الديون السيادية الأوروبية أمام الدولار الأمريكي له تأثيره على التدفق التجاري للدول العربية سواء بالإيجاب أو السلب ،حيث يكون تأثيره ايجابياً بالنسبة للدول ذات سعر الصرف المربوط بالأورو ،فانخفاض قيمة عملة الدول العربية أمام الدولار الأمريكي سيزيد من تنافسية صادراتها ،وقد يكون تأثيره سلبياً بالنسبة للدول المقومة صادراتها وكذا تعاملاتها التجارية بالدولار الأمريكي ،حيث ارتفعت قيمة الدولار الأمريكي مقابل الأورو بنسبة 7.5 %عام 2012 مما يقلل من تنافسيتها .

إن وجود تضخم منخفض لا يتجاوز ربع النسبة المئوية المسموح بها من قبل البنك المركزي الأوروبي وهي 2% ،يعني أن ارتفاع سعر صرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي خلال سنة واحدة بنسبة 6% سيدفع بالبنك المركزي الأوروبي إلى الاهتمام بالحفاظ على الاستقرار المالي و خاصة وأن أسعار الواردات على انخفاض فيما أسعار المنتجات المصدَّرة على ارتفاع ،ولا يزال سعر صرف الأورو يساوي 1,38 دولار أمريكي عام 2011 بعد أن كان قد وصل إلى 1,40 دولار عام 2008

،ما سبّب جدلاً داخلياً وخارجياً وبحثاً عن كيفية خفض قيمته التي لا تتناسب مع الوضع المالي لمعظم دول منطقة الأورو.

أدى ارتفاع احتياطيات مصرف ليبيا إلى الحفاظ على قيمة العملة و هو ما أدى إلى تخفيف حدة تأثير ذلك على الاقتصاد ،حيث زادت العملة المتداولة بمقدار الضعف و جمدت الأصول الخارجية لليبيا بفعل الصراع الدائر ،حيث لم يتمكن المصرف من توفير قدر كافي من النقد الأجنبي للسوق مما أدى إلى رفع قيمة العملة في السوق الموازي ،إضافة إلى رفع معدلات التضخم عند مستوى 29.7% عام 2011.[1]

أما العملات العربية المثبتة بسلة حقوق السحب الخاصة فشهدت قيمة الليرة السورية انخفاضا أمام الأورو بنسبة 22.5% كنتيجة لظروف التي تمر بها البلاد ،بينما ارتفعت قيمة الدينار الليبي بنسبة 5% .و قد سجلت قيمة عملات الدول العربية التي تتبع نظام التعويم تحسنا مقابل الأورو باستثناء الجنيه السوداني الذي تراجع بنسبة 22.08% ،حيث ارتفعت قيمة الريال اليمني و الجنيه المصري و الأوقية الموريتانية و الدينار الجزائري بالنسب التالية 7.8%،5.6%،2.6%،1.5% على التوالي .[2]

و بالنسبة لسنة 2012 فقد انخفضت قيمة الأورو أمام الدولار الأمريكي نتيجة تفاقم أزمة الديون السيادية الأوروبية في مقابل التحسن النسبي لأداء الاقتصاد الأمريكي مقارنة بمنطقة الأورو ،فبالنسبة لدول العربية المثبتة عملاتها مقابل الدولار شهدت استقرارا نسبيا بفعل تدخل البنوك المركزية لهذه الدول قصد الحفاظ على مستويات ثابتة لأسعار عملاتها أمام الدولار خاصة في دول المجموعة الأولى حيث حافظة على قيمة عملاتها من الارتفاع أمام الدولار ،كما تراجعت قيمة الدينار الليبي مقابل الأورو بنسبة 1.91% .

إن هذا الانخفاض في قيمة العملات العربية يرجع بالدرجة الأولى إلى التحولات السياسية لبعض الدول العربية أكثر من اثر أزمة الديون السيادية الأوروبية ،حيث أدى تدخل البنوك المركزية لتلك الدول العربية لدعم قيمة العملة المحلية و منع تراجعها بشكل حاد باللجوء إلى السحب من الاحتياطيات الدولية .

2-3- المجموعة الثالثة :

ترتب على انخفاض أرصدة التجارة في السلع و الخدمات و تحويلات العاملين بالخارج إلى انخفاض أرصدة الحسابات الجارية لكل المغرب ،و تونس ،مما أدى إلى انخفاض سعر صرف العملة

---

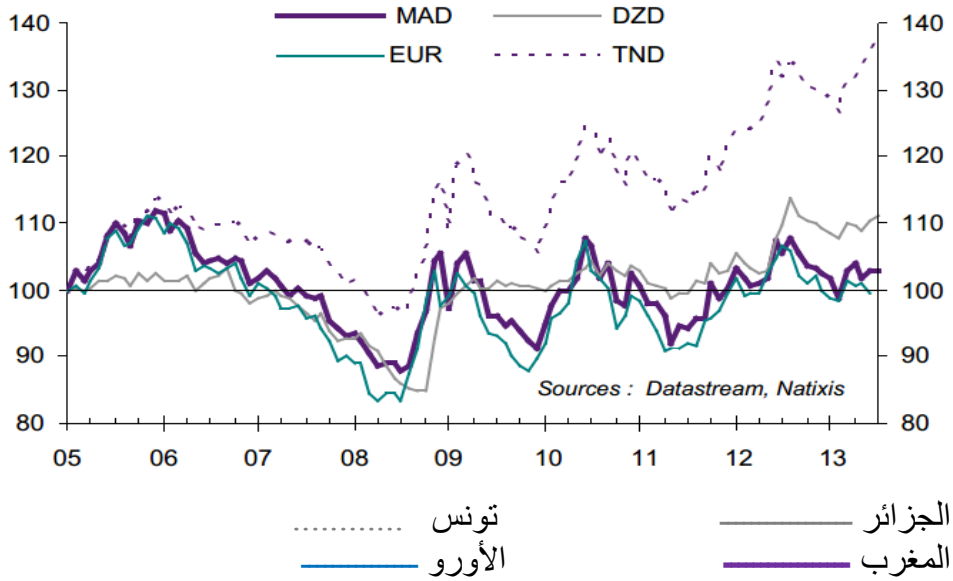
(1) بيان ختامي لصندوق النقد الدولي حول ليبيا 4 ماي 2012,ص www.cbl.gov.ly/ar/index.php?option=com.2 .
(2) التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012.

المحلية ،لقد زاد العجز في الحساب الجاري للمغرب من 4.1 %عام 2010 إلى 9.6 %عام 2012 ،و في تونس من 4.8 %إلى 8 % على الترتيب .

إن ارتباط الدرهم المغربي بالأورو بنسبة 80 % مقارنة مع الدولار الأميركي بنسبة 20 % ، ارتفعت قيمة الدرهم المغربي مقارنة بالأورو ،وتراجع مقارنة مع الدولار الأميركي منذ 2009 ،كما أن استمرار تراجع قيمة الأورو كان له تأثير سلبي على العجز في الميزان التجاري المغربي ، فالصادرات المغربية نحو منطقة الأورو تأثرت قيمتها سلبا ،بينما زادت قيمة الواردات المقومة بالدولار ،مما أدى إلى ارتفاع قيمة صادرات المحروقات ،و هو ما انعكس على زيادة الأسعار في المغرب و التي أدت إلى زيادة معدل التضخم .

شكل رقم(14)

أسعار الصرف لبلدان المغرب العربي مقابل الدولار الأمريكي



Source: Jésus Castillo, Yasmine Osman ,La crise en euro et son impact sur les pays du Maghreb ,FLASH ÉCONOMIE. recherché économique ,21Aout 2013-n 574

إن الإيرادات التونسية من الأورو تزيد على مدفوعاتها من نفس العملة فانخفاض قيمة الأورو يؤدي إلى تراجع قيمة عملاتها ،و بما أن لتونس ذمما ومستحقات بالأورو تتراجع قيمتها من جهة وهي من جهة أخرى مدينة بالدولار تزداد قيمته مقابل الأورو ،و بالتالي فمدفوعات تونس بالدولار أكثر من إيراداتها من الأورو ،مما أدى بسعر صرف الأورو بالدينار التونسي إلى الارتفاع مقابل انخفاضه أما الدولار ،و يدفع بهذه الحالة إلى ارتفاع في معدل التضخم ،و الذي يظهر انه انتقل من 2.5 % إلى 5.1 % ،حيث تؤدي هذه الوضعية إلى عدم انتعاش الطلب الخارجي على المنتج التونسي .

إضافة إلى ذلك فإن مرونة الطلب الأوروبي ليست في مصلحة المصدرين التونسيين في الوقت الذي تراجع فيه الاستثمار الخارجي بنسبة 34% ،و إيرادات السياحة بنسبة -1.9 %، و تحويلات التونسيين المقيمين بالخارج بنسبة 7% ،والصادرات بـ18.3 % ،والواردات بـ18.2 % ،والإنتاج

الصناعي الموجهة للتصدير بـ 10.5 %.[1] كما أن تدخلات البنك المركزي التونسي في السوق لدعم الدينار التونسي لم تؤتي ثمارها فقد انخفضت قيمته منذ 2009 ،و بصورة أكبر في عام 2011 ،إضافة إلى عامل التضخم المستورد الناتج عن ارتفاع أسعار النفط مما ساهم في زيادة الاضطرابات الاجتماعية بطريقة غير مباشرة.

إن انتهاج مصر لسعر الصرف المدار Managed Exchange Rate والمعتمد على الدولار نجم عنه انخفاض في تنافسية صادراتها بارتفاع قيمة الدولار الأمريكي أمام الأورو ،إلا أن البنك المركزي المصري قد نجح في حجب هذا الأثر السلبي للأزمة على الاقتصاد المصري من خلال المحافظة على استقرار العملة الوطنية في ظل الأزمات العالمية ،بداية بالأزمة العالمية للرهن العقاري ومروراً بالأزمة الحالية للديون السيادية الأوروبية.

إن قيام السياسة النقدية بالبنك المركزي في المحافظة على استقرار سعر صرف الجنيه المصري حتى في أثناء أحداث ثورة جانفي ،حيث لم ينخفض سعر الصرف إلا بمقدار طفيف لم يتعد نقطتين مئويتين في الفترة بين جانفي 2011 ويونيو 2012 ،إلا أن تلك السياسة النقدية كانت لها تكلفتها الاقتصادية تمثلت في تراجع احتياطيات النقد الأجنبي من 35 مليار دولار في جانفي 2011 إلى 15 مليار دولار في نهاية أوت 2012.

ونتيجة لربط أسعار صرف الجنيه المصري بعملة الدولار العملة الرئيسية في التعاملات والعمليات الخارجية ،فان هذا الربط اثر على استقرار قيمة الجنيه المصري في الأسواق الخارجية مع تزايد تذبذب سعر الدولار في ظل اضطراب أحوال النقد العالمية ،وشيوع ظاهرة الحروب التجارية والنقدية ،ومن ثم انعكس تأثير العوامل الخارجية على ارتفاع أسعار الواردات والمستوى العام للأسعار بسبب عدم استقرار أسعار صرف العملات الرئيسية التي يجرى التعامل بها في التعاملات التجارية الخارجية ،بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الفائدة على القروض الخارجية ،مما أدى إلى تصاعد معدلات التضخم الأمر الذي شكل خطورة نمو أعباء الدين وخدمته بمعدلات أسرع من نمو حصيلة الصادرات ، مما قد يؤدى إلى نشوء أزمات شديدة في النقد الأجنبي في الدول المدينة وتدهور أسعار الصرف للعملات المحلية .

و بالنسبة للاقتصاد الأردني فمنذ خمس سنوات و هو يتعرض لازمات حادة تمثلت في الأزمة المالية العالمية ،و أزمة الديون السيادية الأوروبية والربيع العربي ،وما تبعه من مشاكل في الاقتصاد المصري والصراع في سورية ،وما رافقه من تدفق كبير للاجئين السوريين ،بالإضافة إلى ارتفاع أسعار النفط والمواد الغذائية والنقص في المنح و المساعدات المقدمة ،حيث انعكست تبعات هذه الصدمات على الأردن بطرق كثيرة.

[1] محمد ولد عبد الدايم ، آثار أزمة اليورو على الاقتصاد المغربي ,.../www.aljazeera.net

و إن التشدد في ضبط كل من السياسة المالية و السياسة النقدية ساعدته في المحافظة على الاستقرار الاقتصادي والنقدي ،من حيث المحافظة على معدلات النمو موجبة ،ومستوى احتياطيات مرتفع ،واستقرار مستويات الأسعار ،والمحافظة على الاستقرار المالي.

إن شركاء التصدير الرئيسيين للأردن هم ،العراق ،والولايات المتحدة الأميركية ،والمملكة العربية السعودية ،والهند ،وإندونيسيا ،والإمارات العربية المتحدة ، في حين أن شركاء الاستيراد الأساسيين هم : المملكة العربية السعودية ،والصين ،وإيطاليا ،والولايات المتحدة الأميركية ،والإمارات العربية المتحدة ،وألمانيا ،وتركيا.

إن الأثر الأكثر سلبيه على أوضاع الاقتصادات العربية التي لها روابط اقتصادية متينة مع منطقة الأورو نتيجة الأزمة ،يتعلق بسعر صرف الأورو وتعرضه لضغوط شديدة أمام العملات الدولية الأخرى وفي مقدمتها الدولار الأمريكي ،لاسيما إذا كان هناك اتجاه لانسحاب اليونان من التعامل بالأورو والعودة للتعامل بعملتها الوطنية ،مما ينذر بتخفيض قيمة الأورو ،وتأثر موارد الشركات العربية التي تصدر منتجاتها إلى المنطقة سلباً نتيجة التذبذبات التي يتعرض لها الأورو ،كما تأثر استثمارات غرف المعاملات الدولية في معظم البنوك المصرية بهذه الهزات[1].

المطلب الثاني:الآثار على مستوى النمو الاقتصادي و المديونية و المعونات الخارجية

إن تأثر بعض الدول العربية بالأزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو نتيجة الروابط التجارية و المالية سيؤدي ذلك إلى التأثير على جوانب من اقتصادياتها ،حيث يمكن أن ينجم عنها انخفاض في معدلات النمو الاقتصادي و ارتفاع في المديونية ،كما انه و بفعل الأزمة من المحتمل أن تنخفض المعونات الأجنبية إليها خصوصا من دول منطقة الأورو .

1- الأثر على النمو الاقتصادي للدول العربية :

لقد أدى تدهور البيئة الخارجية التي تواجهها البلدان العربية غير المصدرة للنفط إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي مع استمرار ارتفاع أسعار الغذاء والوقود في الأسواق العالمية ،وتدهور النشاط الاقتصادي لدى الشركاء التجاريين لاسيما في منطقة الأورو ،حيث تزيد إلى حد كبير درجة الترابط الاقتصادي بينها و بين دول منطقة جنوب المتوسط لاسيما بلدان المغرب العربي ،وأقل من ذلك نسبيا في مصر.

1-1-المجموعة الأولى :

---

[1] محمود عبد العظيم أزمة ديون «منطقة اليورو» تلقي بظلالها على الاقتصاد المصري الاتحاد الأحد 18 سبتمبر 2011 www.alittihad.ae/details.php?id=85803&y=2011

بالنسبة لاقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي فهي ما زالت تحقق معدلات نمو مرتفعة رغم المخاطر المتزايدة من أزمة الديون في منطقة الأورو ،حيث سجلت نموا مرتفعا بنسبة 6.5 %على أساس سنوي عام 2012 مرتفعة عن نسبة 6.0 %على أساس سنوي في عام 2011 ،و هذا نتيجة لأداء القطاع النفطي ،وعلى الرغم من أنه تم بذل الكثير من الجهود لتنويع الاقتصاد ،إلا أن دول مجلس التعاون لا تزال تعتمد بشكل كبير على العائدات الناتجة عنه .

و مع تراكم الفوائض في موازينها التجارية وفي الميزانيات العامة ،فقد أعادت انخفاض أسعار البترول متأثرة بالأزمة الأوروبية وتراخي معدلات النمو في الدول الناشئة لاسيما الصين مسألة التوازن بين الإنفاق العام والإيرادات العامة والتي يشكل البترول الجزء الأكبر منها ،وعلى الرغم من استمرار معدل النمو قويا نسبيا في بلدان مجلس التعاون الخليجي فمن المتوقع انخفاضه إلى معدلات متدنية ابتدءا من عام 2014 و الذي يرجع بشكل أساسي إلى انخفاض الطلب عليه و انكماش إنتاجه .

إن النفقات الحكومية لدول المجلس قد اتخذت اتجاها نحو الارتفاع خلال عام 2011 متأثرة بالضغوطات على زيادة معدلات الأجور والتقاعد وتعويضات العاطلين عن العمل وغيرها من النفقات الاجتماعية الأخرى ،وهو ما يفرض تحدي في النفقات الحكومية التي ينبغي أن توجه إلى الإنفاق الاستثماري كمشروعات البنية التحتية والاستثمار المباشر وزيادة كفاءة المؤسسات الاقتصادية ذات المردود الاقتصادي الأعلى على مسيرة التنمية في دول المجلس.

1-2-المجموعة الثانية :

إن معدل النمو سيعرف انخفاضا في هذه المجموعة ،إلا انه يمكن أن يرتفع شرط تحسن الوضع الأمني الذي سيتيح استئناف الإنتاج النفطي ولاسيما في ليبيا ،ويتوقع أن يتأثر الاقتصاد العراقي بتداعيات النزاع المسلح أكثر من تأثره بأزمة منطقة الأورو .

وبالنسبة للدول المصدرة للنفط إجمالاً بما فيها دول الخليج والجزائر وليبيا والعراق و إيران فإن معدل النمو يتأثر بأوضاع الأسواق الدولية للنفط أكثر من تأثره بأزمة منطقة الأورو ،حيث شهدت الجزائر في المتوسط معدلات نمو سنوية بين عام 2005-2012 كانت 2.9٪، إن انخفاض أسعار النفط بسبب ضعف الطلب وزيادة في إنتاج الدول غير الأعضاء في "أوبك" ولاسيما الولايات المتحدة تركت آثارها الواضحة على انخفاض معدل النمو .

توقّع صندوق النقد الدولي في الدول المصدرة للنفط غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي ،أن يقتصر معدل النمو في المتوسط على 0.25 ٪فقط للعام 2014 بسبب الاضطرابات السياسية الأخيرة وتدهور الوضع الأمني و انخفاض أسعار النفط.

1-3-المجموعة الثالثة :

في ظل الركود الناجم عن تقلبات الدورات الاقتصادية و معدلات النمو في الدول المتقدمة من شأنها أن تؤدي إلى مخاطر تباطؤ النمو الاقتصادي في دول هذه المجموعة الثالثة ،و ذلك من خلال تراجع أداء قطاعاتها التصديرية عالية الانكشاف على أسواق الدول المتقدمة ،وتراجع التدفقات المالية إليها من خلال تراجع الإيرادات و حجم السياحة و تحويلات العاملين بالخارج و الاستثمار الأجنبي المباشر .

لقد أثرت أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو في الاقتصاد المغربي على المستوى التجاري و المالي في المنطقة مما خفضت الاضطرابات التي شهدتها المنطقة على معدلات النمو الاقتصادي ،و لقد تأثرت الدول العربية بثلاث صدمات اقتصادية تمثلت في الأزمة المالية العالمية عام 2007 و أزمة الديون السيادية عام 2010 ثم الربيع العربي عام 2012 ،و رغم ذلك فإن كل من تونس و المغرب شهدت في المتوسط معدلات نمو سنوية بين عام 2005-2012 كانت 2.9٪, 3.5٪,4.4٪ على التوالي و هذا راجع إلى الطلب المحلي القوي ومع ذلك يلاحظ انخفاض الطلب الخارجي لاسيما من قبل أوروبا خلال السنوات الأخيرة .

فتراجع نمو الناتج الداخلي الإجمالي للمغرب خلال سنة 2012 حيث بلغ 2,7%، مقارنة بسنة 2011 الذي قدر بـ 5% أي أقل بنقطتين مقارنة مع متوسط الفترة 2008-2011 الذي بلغ 4,7%. وسجلت القيمة المضافة للقطاع الأولي انخفاضا بـ 8,7%، في حين ارتفعت الأنشطة غير الفلاحية بـ ،4,8% مستفيدة من زيادة نفقات الاستثمار والأجور ونفقات دعم الأسعار عند الاستهلاك .[1]و يرجع تأثر النمو الاقتصادي للمغرب خلال سنة 2012 بعدة عوامل كان أهمها الركود المتواصل في منطقة الأورو ,والمستويات العالية لأسعار البترول ،والظروف المناخية غير الملائمة للإنتاج الفلاحي .

كما أن البلدان العربية غير المصدرة للنفط تتأثر بصدمات الناتج في دول مجلس التعاون الخليجي ، فارتفاع إجمالي الناتج المحلي بمقدار 1% في دول المجلس يؤدي إلى زيادة كبيرة في الناتج في بلدان الشرق الأوسط وبلدان المشرق (مصر والأردن وسوريا) تبلغ 0.55 % و 0.4 % على الترتيب خلال سنة واحدة ، كما يكون للصدمة تأثير متوسط على بلدان المغرب العربي (ليبيا ، وتونس ، والجزائر ، والمغرب، وموريتانيا) تبلغ 0.2 % في المتوسط.

إن الموقف الاقتصادي أكثر دقة وحرجا في كل من تونس ومصر أول بلدين جرى الانتفاض على أنظمة الحكم فيهما في أوائل عام 2011 ،ويشترك البلدان في عدد من التحديات الاقتصادية حيث

[1] المندوبية السامية للتخطيط , الميزانية الاقتصادية التوقعية لسنة 2013 يناير 2013 المغرب,ص 18,

تلعب السياحة دورا متميزا فيهما ،ومع تدهور حركة السياحة تقلصت إيرادات العملة الصعبة في البلدين ،حيث انخفضت الإيرادات السياحية في مصر على سبيل المثال بمقدار 30 % في عام 2012 مقارنة بالوضع الذي كان قائما في عام 2010 ،ومع استمرار عدم الاستقرار السياسي والانفلات الأمني فمن المعتقد استمرار مثل هذا الوضع ،إضافة إلى ضعف تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كلا البلدين ،مما يؤدي إلى الانخفاض الشديد في النشاط الاستثماري الخاص ،و على الرغم من أن الوضع الاقتصادي يبقى رهنا بتحسن الأوضاع الأمنية ،فمن المتوقع أيضا استمرار نمو النشاط الاقتصادي في ليبيا بمعدلات قوية تصل إلى 17 % تقريبا خلال عام 2013.

تأثر الاقتصاد التونسي بتراجع معدل النمو الاقتصادي نتيجة تراجع النمو في الدول المتقدمة و انخفاض الطلب على صادراتها جراء الركود الكبير الذي أصاب أسواق صادراتها الرئيسية في الاتحاد الأوروبي ، حيث انخفض من 3.5% عام 2010 إلى 2.2% عام 2011 .[1]

انخفاض الناتج المحلي الحقيقي لمصر خلال سنة 2011 إلى 1.8% ثم إلى 1.1 %عام 2012 و قد حقق معدل نمو 2.4% عام 2013 و بالنظر إلى سنة 2009 و 2010 نجد أن الاقتصاد المصري حقق نموا في الناتج المحلي الإجمالي بلغ 4.7% و 5.1% على التوالي ،و لقد عانت مصر من ارتفاع في معدلات التضخم نتيجة انخفاض الجنيه المصري و اعتماد البنك المصري لسياسة تيسيرية من خلال الرفع من سعر الفائدة .

كما أن انخفاض قيمة الجنيه المصري مع ارتفاع أسعار الطاقة و المواد الغذائية ساهمت في انخفاض الإيرادات الحكومية العامة إلى 2.2% سنة 2010 و إلى 19.7% عام 2012 مما أدى إلى زيادة العجز الحكومي نتيجة الأحداث السياسية و ما تعلق بها من انخفاض مداخيل السياحة .

و يتضح عدم قدرة الاقتصاد المصري على تحقيق معدلات نمو مقبولة بسبب الظروف الحالية غير الملائمة على الصعيد المحلي الناتجة عن الأحداث السياسية و الاقتصادية عقب ثورة 25 يناير و الظروف الاقتصادية على الصعيد العالمي نتيجة الأزمتين العالميتين خلال السنوات الخمسة الماضية ،كما ان ميزانيات البنوك تقوم على أساس قوى خاصة في ظل تطور نظم الرقابة المركزية التي يمارسها البنك المركزي على البنوك العاملة في مصر منذ عام 2003.

ويتوقع الصندوق الآن نمواً قدره 2.2 % لمصر لعام 2014 ، و3.5 % العام القادم انخفاضاً من توقعات له في ابريل عند 2.3% و4.1 % على الترتيب. وبالنسبة للمغرب فإنه بدأ التنفيذ المتواصل لإصلاحات هيكلية يؤتي ثماره ، ومن المتوقع أن يرتفع النمو في 2015. ومن المتوقع تعزيز الاستثمارات الخاصة مع زيادة الثقة وارتفاع عائدات السياحة وأداء الصادرات القوي. ولكن الصندوق

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012،ص 22.

خفّض توقعاته للنمو في المغرب إلى 3.5 % من 3.9 % في 2014 ، وإلى 4.7% من 4.9 % في 2015 .[1]

2- الآثار على مستوى المديونية :

لقد أثرت تطورات عديدة على المديونية العامة الخارجية للدول العربية بسبب التغيرات السياسية و ما أدت إلى مصاعب اقتصادية ،حيث أصبحت قدرتها للجوء إلى الجهات الدولية قصد منحها إقراضا أو إصدار سندات دولية أمرا في الصعوبة ،إضافة إلى ما أسفرت عنه أزمة الديون السيادية في منطقة الأورو ،ومن ثمة لجأت دول منها إلى الاعتماد في تمويل العجز في موازناتها على الاقتراض المحلي ،و الجدول التالي يوضح الدين الخارجي و خدمة الدين للدول العربية المقترضة .

جدول رقم(24)

الدين العام الخارجي و خدم الدين العام الخارجي لدول العربية المقترضة 2010-2012 مليون دولار

	الدين العام الخارجي القائم			خدمة الدين العام الخارجي		
	2010	2011	2012	2010	2011	2012
الأردن	6486	6319	6947	634	731	786
تونس	21541	23634	24558	2292	2675	2620
الجزائر	5681	4405	3637	667	618	572
السودان	37450	38947	39696	521	243	257
سوريا	4469	4327	4339	638	557	540
عمان	8211	9229	9891	469	437	559
لبنان	20274	20655	24118	4188	5196	3791
مصر	34993	33693	38824	2746	2942	2994
المغرب	23576	22048	25222	2089	2044	2358
موريتانيا	3319	3479	3584	108	105	108
اليمن	6144	6081	7237	255	275	353

المصدر : - التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012،ص 196.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012،ص 197.

ارتفعت المديونية الخارجية للدول العربية المقترضة سنة 2012 مقارنة بسنة 2011 من 173.8 مليار دولار إلى 189.1 مليار دولار بنسبة زيادة وصلت إلى 8.8% و هو أعلى مستوى سجلته و يعود سبب ذلك إلى لجوء العديد منها إلى الاقتراض الخارجي قصد تمويل العجز المالي المتصاعد ،و ما سببته أزمة الديون السيادية الأوروبية من ثلاث جوانب :

- تراجع في حصيلة التجارة الخارجية لبعض منها حيث يعتمد الدخل القومي بشكل أساسي على حصيلة الصادرات من السلع و الخدمات فتزيد نسبتها إلى النتاج المحلي الإجمالي عن 50%

[1] صندوق النقد" يخفض توقعات النمو للدول العربية باستثناء دول الخليج، alhayat.com 06/01/2015

من قيمة الناتج المحلي الإجمالي ،و تشير هذه النسبة إلى أهمية التجارة الخارجية في النشاط الاقتصادي و الارتباط الكبير لهذا النشاط بالتطورات على المستوى الدولي .

- تغير أسعار صرف الأورو والعملات الرئيسية المكونة لهذه المديونية مقابل الدولار الأمريكي ،فقد انخفض سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الأورو خلال الفترة 2011-2012 مما يعني ارتفاع في قيمة المديونية المحررة بالأورو عند تقييمها بالدولار الأمريكي.
- انخفاض في حجم المساعدات الخارجية الأوروبية التي كانت تغطي جزءا من العجز في مالية الحكومة ،حيث تركز تعامل دول منطقة الأورو المانحة للقروض للدول العربية على معالجة أزمة الديون السيادية لليونان و توفير التمويل اللازم في ظل تفاقم وضع الديون السيادية للدول الأعضاء الأخرى في المنطقة مع لجوء اغلبها إلى تطبيق خطط التقشف في موازنتها العامة اللازمة للخروج من الأزمة ،ومن ثم تراجع اهتمامها بتوفير القروض ليس إلى الدول العربية لوحدها وإنما إلى الدول النامية ككل خصوصا مع التحولات السياسية التي تشهدها المنطقة العربية.

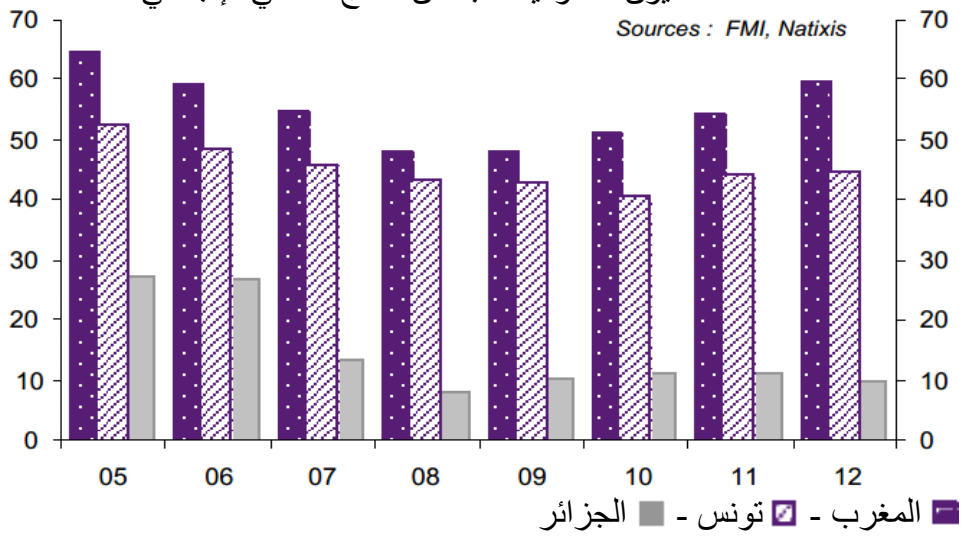
و على صعيد الدول العربية فرادى فقد ارتفعت المديونية الخارجية في معظمها سنة 2011 ،و لكن بنسب مختلفة فقد زاد إجمالي الدين العام الخارجي في المغرب من 23.5 مليار دولار عام 2010 الى 24.8 مليار دولار عام 2011 بنسبة زيادة بلغت 5.2%. و ارتفع في تونس بنسبة 8.5% كما ازداد في لبنان بنسبة 1.9% خلال نفس الفترة ،حيث كان الاعتماد على توفير التمويل المطلوب على المصادر المحلية في كل من المغرب و لبنان .

و بالنسبة إلى عمان وموريتانيا والسودان فارتفعت نسب الديون الخارجية بنسب 12.4%،4.8% ،4% على التوالي لعام 2011،و يرجع الارتفاع في ديون السودان إلى الاستمرار في تراكم سداد الدين العام الخارجي في ظل الظروف السياسية الإقليمية و الدولية القائمة.كما انخفض الدين العام الخارجي في الجزائر جراء إتباع الجزائر لسياسة تقليص الاعتماد على الاقتراض الخارجي ابتداء من عام 2004.إدراكا منها و من بقية الدول العربية الأخرى على الآثار السلبية التي يخلفها الاقتراض الخارجي. أما فيما يخص ديون مصر الخارجية فقد انخفضت نتيجة تغير أسعار صرف العملات المكونة لمديونيتها مقابل الدولار الأمريكي و سداد جزء من السندات الدولية المستحقة .

و بالتالي فإن هذه التغيرات قد أثرت على قيمة المديونية الخارجية للدول العربية المقترضة بعملة الدولار الأمريكي طبقا لحصة العملات المختلفة الداخلة في مكونات المديونية .و الشكل التالي يوضح الديون الخارجية لكل من الجزائر و تونس و المغرب .

شكل رقم(18)

الديون العمومية نسبة من الناتج المحلي الإجمالي



Source: Jésus Castillo, Yasmine Osman ,La crise en euro et son impact sur les pays du Maghreb, FLASH ÉCONOMIE. recherche économique ,21Aout 2013-n 574

من خلال هذا الشكل يتبين أن المغرب صاحبة التأثر الكبير حيث ارتفعت المديونية ابتدءا من عام 2009 و بقية في الارتفاع المستمر إلى غاية 2012 و هذا يدل على اثر الأزمة الأوروبية عليها من خلال النواحي سابقة الذكر و تتبعها تونس بارتفاع في حجم المديونية ابتدءا من عام 2010 .

و بدأت ارتفاع تكلفة تمويل الديون السيادية للمغرب و تونس في عام 2011 جراء زيادة حدة أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو ،حيث بدأ الخوف من عدم السداد يمتد إلى البلدان المغاربية على الرغم من أن نسب ديونها محتواة نسبيا .

كما تأثرت الديون الخارجية للدول العربية ،بسبب بقاء أسعار النفط عند مستويات عالية الشيء الذي زاد من أعبائها المالية في ظل الدعم المقدم لأسعار المشتقات النفطية في الأسواق المحلية مما أدى إلى اللجوء إلى تزايد الحاجة لتوفير تمويل المستوردات النفطية وغيرها من الحاجات الأساسية .

ومع تراجع سعر صرف الأورو مقابل الدولار وبعض العملات العربية وسيادة معدلات الفائدة المنخفضة فستنخفض قيمة وأعباء الديون العربية المحررة بالأورو على الحكومات والمصارف العربية ولكن في المقابل فإن المصاعب التي تواجه منطقة الأورو فيما يتعلق بالديون السيادية ساهمت في اتساع فروق التأمين على مبادلات مخاطر الديون السيادية والائتمان في هذه المنطقة ،وأي ارتفاع في أسعار الفائدة العالمية سوف يسفر عن ارتفاعات مماثلة في أسعار الفائدة في المنطقة العربية.

3- الآثار على مستوى المعونات الخارجية:

أثرت أزمة الديون السيادية في مستوى المساعدات المالية التي تقدمها دول منطقة الأورو لبعض الدول العربية ، خاصة في المرحلة الراهنة و التي تمر بها بعض الدول العربية بتحولات سياسية أدّت

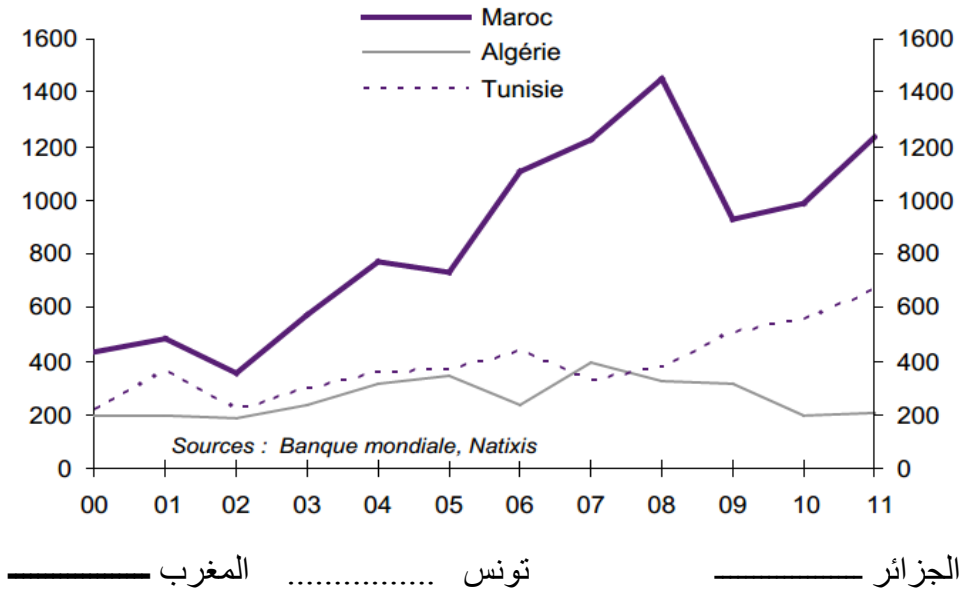
إلى تزايد احتياجاتها المالية في ظل تناقص إيراداتها المالية المعتادة مثل السياحة والاستثمار ،إضافة إلى تزايد الأعباء المالية المترتبة على التوجه نحو تحقيق العدالة الاجتماعية .

في نطاق المعونة الخارجية الأوروبية والمشروعات المشتركة مع الدول العربية فإن التزام الاتحاد الأوروبي بتقديم معونات للقطاع الخاص و العام في بعض البلدان العربية سيتأثر بالتأكيد باستمرار هذه الأزمة وبالتالي تقليص هذه المعونات المقررة في ظل اتفاقات الشراكة العربية الأوروبية .

إن هناك عدد من البرامج والمشروعات التي ينفذها الاتحاد الأوروبي في الدول العربية لتطوير قدرات الشركات المتوسطة وصغيرة الحجم التي تسهم في وجود قطاع خاص نشط ليتمكن من تطوير منتجاته لتواكب متطلبات الأسواق الأوروبية. وقد تساهم الأزمة في تخفيض المخصصات الأوروبية لمثل هذه البرامج والمشروعات. إضافة إلى أن مشروعات الطاقة المتجددة كمشروع Desertech للطاقة الشمسية الذي يمكن أن يتأثر بهذه الأزمة يبقى تنفيذه رهن توفر الاستثمارات الأوروبية.

شكل رقم(19)

مبلغ المساعدات الإنمائية الرسمية مليون دولار أمريكي



Source: Banque mondiale, Natixis.www. Natixis.com

أدت الأزمة إلى تقليل المساعدات الإنمائية الرسمية مما ساهم في التأثير على ميزانيات دول المغرب العربي ،حيث أن دول منطقة الأورو تساهم إلى حد كبير في المساعدات الإنمائية الرسمية إلى كل من المغرب و تونس .

لقد انخفض حجم المنح و المساعدات الخارجية المقدمة لفلسطين من 1277 مليون دولار عام 2010 إلى 983 مليون دولار عام 2011 ،و رغم توجه السلطة الفلسطينية خلال الأعوام القليلة

الماضية للتقليل من الاعتماد على مثل هذه المساعدات إلا أنها لازالت تشكل أهمية في نسبة تغطية العجز في الموازنة .[1]

- إن ارتفاع أسعار النفط و تحقيق الدول العربية النفطية لعائدات معتبرة قد غطت عن التأثير الناتجة عن أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على الدول العربية التي لها روابط خاصة معها
- و لقد تأثر أداء موازين مدفوعات الدول العربية بخصوص عام 2012 بمجموعة من العوامل الخارجية فقد تأثرت موازين مدفوعات الدول العربية غير النفطية بتراجع معدلات الطلب في منطقة الأورو نتيجة تفاقم أزمة الديون السيادية الأوروبية خلال هذه السنة و رغم بقاء أسعار النفط عند مستويات مرتفعة فقد تأثر موازين مدفوعات الدول العربية النفطية بتراجع فوائضه ،و بمجموعة من والعوامل الداخلية المتمثلة أساسا في التحولات السياسية و الدول المتأثرة بهذا التحول ،و لقد نجم عن التعاملات العربية مع العالم الخارجي ارتفاع الفائض الكلي لموازين مدفوعاتها من 100.7 مليار دولار عام 2011 إلى170 مليار دولار عام 2012. [2]
- إن زيادة الضغوط الاقتصادية في أزمة منطقة الأورو ،قد تجسد في شكل تراجع فائض الميزان التجاري ببعض الدول ووصوله إلى مرحلة العجز في دول أخرى .

المطلب الثالث :الآثار على مستوى تحويلات العاملين وقطاع السياحة:

اعتاد العمال العرب على تحويل قسط من دخولهم بصورة نقدية أو عينية إلى بلدانهم ،وبلغ هذا التحويل درجة من الأهمية المالية بحيث أصبح مصدرًا أساسيًا من مصادر الاحتياطيات الرسمية لبعضها ،و تستقبل الدول الكبرى لمنطقة الأورو القسم الأكبر من العمال المهاجرين العرب كما لعب القطاع السياحي دورا مهما في توفير النقد الأجنبي لبعض الدول العربية غير النفطية .

و لعبت تحويلات المغتربين و قطاع السياحة دوراً كبيراً في استقرار بعض الاقتصادات العربية ,ومثلت أحد القنوات الرئيسية للدخل القومي فساهمت بشكل كبير في تكوين المدخرات القومية والتكوين الرأسمالي ،بالإضافة إلى مساهمتها في تغطية الجزء الأساسي من متطلبات البلاد من العملة الصعبة وتعزيز موقف ميزان المدفوعات سواء كان عجزا أو فائضا ،كما سدت فجوة النقد الأجنبي للبلد المعني نتيجة التعاملات الدولية غير أن هذا الدور يختلف مع ظهور أزمة الديون السيادية الأوروبية و الاضطرابات الأمنية .

1- **الآثار على مستوى تحويلات العاملين**

---

[1] دائرة الأبحاث و السياسات النقدية , التقرير السنوي 2011, تموز 2012, ص42.
www.wafainfo.ps/pdf/Annual_report_to_PMA_2011.pdf

[2] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013,ص 185

يظهر أن الاقتصادات العربية تواجه هجرة الأدمغة أكثر من مناطق أخرى حيث بلغ معدل الاغتراب للخريجين أعلى من 9% ،و تعتبر الهجرة قناة مهمة لانتقال آثار الأزمة خصوصا في البلاد الأورو متوسطية العربية ،و لقد بلغت العمالة الأجنبية في المغرب 7% من مجموع العمالة الوطنية .[1]

أدت أزمة منطقة الأورو إلى ارتفاع معدلات البطالة فيها من 7 % عام 2008 إلى 10 % في منتصف عام 2012 .[2] و يُفترض أن تنخفض تحويلات العمال العرب المقيمين في دول هذه المنطقة بسبب انخفاض دخولهم الناجم عن تفاقم البطالة خاصة وأن عدد العاطلين عن العمل في صفوف العمال الأجانب وصل إلى أكثر من 30 % في الكثير من هذه الدول ،بمعنى أن زيادة نقطة مئوية واحدة في المعدل العام للبطالة لمنطقة الأورو تعني زيادة ثلاث نقاط مئوية في معدل بطالة الأجانب ،أضف إلى ذلك أن التقرير الأخير لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية يجد علاقة بين هذه النسبة الهائلة للبطالة الأجنبية في منطقة الأورو والهجرة العكسية ،فقد ترك حسب التقرير 68 ألف عامل أجنبي أيرلندا في العامين 2010 و 2011.

1-1-المجموعة الأولى :

تعتبر دول هذه المجموعة من الدول المستقبلة للعمالة الأجنبية ،حيث بلغ إجمالي تحويلات العمالة الوافدة في دول الخليج نحو 93 مليار دولار في عام 2013 مرتفعاً بنسبة 7.8% عما كان عليه في عام 2012 ،ومحققاً نسبة نمو بلغت 42.8% خلال الفترة من عام 2008 إلى 2013 ،وبلغ متوسط التحويلات السنوية للعمالة الأجنبية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي نحو 79.1 مليار دولار خلال نفس الفترة ،وتمثل تحويلات العمالة في الخليج العربي نحو 22.6% من إجمالي تحويلات العمالة الوافدة حول العالم.[3]

و تحتل السعودية المرتبة الثانية في تحويلات العمالة الأجنبية العاملة في السعودية بعد الولايات المتحدة الأميركية خلال الفترة من عام 2008 إلى 2013 بمتوسط بلغ 51.8 مليار دولار.حيث تعتمد مصر اعتماداً كبيراً على تحويلات عمالتها في الخارج ،مع عدم إغفال حجم الاستثمارات السعودية في الخارج وتأثيرها القوي في الاقتصاد العالمي.[4]

---

[1] Zafiris Tzannatos, L'impact de crise financière sur l'emploi dans la région méditerranéenne :l'histoire de deux rivers ,Med 2010,p36. www.iemed.org/anuari/2010/farticles/Tzannatos_impact_fr.pdf

[2] صندوق النقد الدولي. آفاق الاقتصاد العالمي. تقرير إبريل/نيسان www.imf.org/external/country/WBG/RR.2012

[3] **السعودية ثاني أكبر بلد مصدر لتحويلات العاملين ..** www.ahmnews.com **.**

[4] تحويلات الأجانب في السعودية عام 2013 .www.alarabiya.net ..

و تعد السعودية و الإمارات العربية المتحدة و الأردن من أكبر الدول العربية استقبالاً للمهاجرين حيث احتلت السعودية المرتبة السادسة بين دول العالم من حيث إعداد المهاجرين القادمين إليها واحتلت الإمارات العربية المتحدة المرتبة الـ 13 و الأردن المرتبة الـ 18 بين دول العالم .[1]

وجاءت الإمارات في المرتبة الثانية بعد السعودية في حجم تحويلات العمالة الأجنبية في عام 2013 بنحو 20.3 مليار دولار ، ثم الكويت بنحو 15,2 مليار دولار وجاءت بعدها قطر بنحو 11.3 مليار دولار ، ثم سلطنة عُمان بنحو 9,1 مليارات دولار ، ثم البحرين بحوالي 2.1 مليار دولار.

إن حدوث تأثير على التجارة الخارجية للدول هذه المجموعة بفعل أزمة منطقة الأورو سيؤدي إلى انخفاض في إيراداتها المالية ،مما ينجم عنه انخفاض في مستوى النشاط الاقتصادي و الذي يؤدي بدوره إلى تقليص الاعتماد على العمالة الأجنبية مما يؤدي إلى انخفاض في تحويلات هذه الأخيرة بحسب درجة تأثر كل دولة من تبعات الأزمة الأوروبية .

1-2-المجموعة الثانية :

يختلف الوضع في الجزائر عن كل من المغرب و تونس و ذلك لعدة أسباب من أهمها أن السياحة لا تعتبر القطاع الرئيسي في البلاد ،كما أن النمو الاقتصادي لا يعتمد على تحويلات الجزائريين المقيمين في منطقة الأورو ،إذ أن انخفاضها لا يؤثر بشكل كبير على وضع ميزان المدفوعات ،حيث تحقق الصادرات النفطية فائض في الحساب الجاري خلال السنوات السابقة ،فبحدوث انخفاض في أسعار النفط خلال بنهاية عام 2014 أصبح البلاد في وضع حرج في كيفية إدارة اقتصادها في المستقبل ،فهي اقل اعتماد على التحويلات الخارجية مقارنة بجيرانها ،و قد تعرضت لازمة منطقة الأورو من خلال تأثير حركة التجارة و التدفقات المالية ،حيث واصلت احتياطيات النقد الأجنبي الزيادة و لكن اقل مما كانت عليه قبل بداية الأزمة .

و بخصوص اليمن فهي أكثر اعتمادا عليها ، فقد بلغت التحويلات النقدية للمغتربين اليمنيين خلال الفترة 1974 – 2006 أكثر من 35 مليار دولار و هي تمثل المبالغ التي وصلت بواسطة الجهاز المصرفي الرسمي ،و أن التحويلات العينية التي وصلت بشكل بضائع و آلات ومعدات بلغت قيمتها عشرات المليارات من الدولارات ،كما أن التسهيلات التي أعطيت للمغتربين ساهمت في تحسين مستوى معيشة المواطن و في إقامة المشاريع التنموية .

إن القيمة التي يمكن أن تعطى بصورة موضوعية لدور المغتربين في التنمية تتمثل بدرجة أساسية في التحويلات من النقد الأجنبي ،تلك التحويلات التي ساعدت على قدرة الحكومات اليمنية في القيام بالتنمية وزيادة دور الدولة في هذا المجال ،كما نشير إلى أن تقرير للبنك الدولي صنف اليمن

(1) السعودية والإمارات والأردن أكثر الدول استقبالاً للمهاجرين ...www.startimes.com/?t=11453

ضمن عشر بلدان مصدرة للعمالة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفي نفس الوقت متلقين لتحويلات المغتربين من النقد الأجنبي.

وهذه الدول هي إلى جانب اليمن، المغرب مصر،الجزائر،العراق،إيران،فلسطين ، الأردن،تونس،لبنان. وأكثر الدول استقبالاً للمغتربين هي السعودية ،الولايات المتحدةالأمريكية،بريطانيا،السودان،ألمانيا،فرنسا،كندا،البحرين،الإمارات العربية المتحدة. وتساوي هذه التحويلات ما نسبته 6.7 % من إجمالي الناتج المحلي لليمن وقدر هذا التقرير عدد العمالة اليمنية التي تصرف على أسرها في داخل اليمن 593.137 فرد .[1]

إن انخفاض نسبة العمالة الأجنبية لبعض دول هذه المجموعة خصوصا اليمن في بلدان منطقة الأورو يجعلها اقل عرض لتداعيات الأزمة غير أنها تتأثر بصورة غير مباشرة عن طريق تأثر الدول التي ترتبط بعلاقات تجارية مهمة مع دول أعضاء منطقة الأورو ،حيث يؤدي الانخفاض في معاملاتها التجارية المالية إلى التأثير بالضرورة على البلاد التي تعتمد بنسبة اكبر على تحويلات العمالة الأجنبية من هذه الدول إليها .

1-3- المجموعة الثالثة :

بالنسبة لكل من تونس والمغرب فإن حوالي 90 % من تحويلات عمالتهما في الخارج تأتي من أوروبا ،حيث يصل حجم الجالية المغربية في أوربا إلى 1,7 مليون شخص ،وحسب إحصاءات "يوروستات" تُعد أسبانيا أول مستقبل أوربي للمغاربة حيث يقيم فيها 649 ألف مغربي تليها فرنسا بـ 461 ألف فإيطاليا بـ 36 ألف .

و خلال الفترة بين 2005 و 2010 لم تتوقف تحويلات العمال التونسيين عن الارتفاع حيث بلغت 2436 مليون دينار عام 2008 و 2653 مليون دينار عام 2009 و 2953 مليون دينار عام 2010 .[2] و بحدوث الأزمة الأوروبية انخفضت تحويلات التونسيين في عام 2011 بـ -3 % حيث تأتي معظمها من فرنسا و ايطاليا ،و أما بخصوص تحويلات العمال الجزائريين الأجانب فلم يطرأ عليها تغيير يذكر. [1] و الشكل التالي يوضح ذلك.

شكل رقم(20)

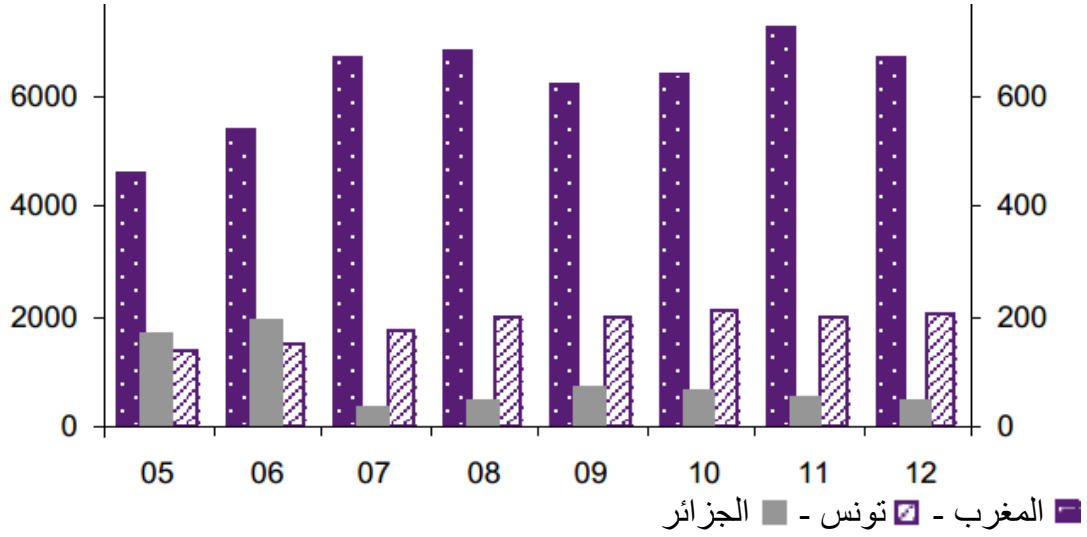
تحويلات العمال الأجانب للجزائر و تونس و المغرب مليون دولار

---

[1] **نجيب عبد الحق الصلوي** ،مساهمة المغتربين في التنمية ، وزارة شؤون المغتربين ،2010/8/16، www.26sep.net/newsweekarticle.php?lng=arabic

[2] تقرير البنك المركزي التونسي. ميزان المدفوعات. نوفمبر/تشرين الثاني 2011. www.bct.gov.tn/bct/siteprod/index_ar.html

[1]Jesus Castillo, Yamine Osman ,la crise en sone euro et son impact sur les pays du Maghreb ,Flash économie recherche économique ,21 Aout 2013-n 574 natixis ,p 05.. cib.natixis.com/flushdoc.aspx?id=7244..



Source: Jésus Castillo,Yasmine Osman,La crise en euro et son impact sur les pays du Maghreb, FLASH ÉCONOMIE. recherche économique ,21Aout 2013-n 574,p 06 cib.natixis.com/flushdoc.aspx?id=7244.

يظهر بأن التحويلات المغربية ارتفعت من 4895 مليون دولار إلى 6759 مليون دولار أي بنسبة 38 % وارتفعت كذلك من 3738 مليون أورو إلى 5242 مليون أورو أي بنسبة 40,2 %. وعلى هذا الأساس فإن هذه الزيادة حقيقية ناجمة عن ارتفاع فعلي لحجم التحويلات وليست اسمية ترتبط بعوامل نقدية ،باتت التحويلات في المغرب لعام 2011 تشكّل 7 % من الناتج المحلي الإجمالي ،كما أنها تفوق صادرات الفوسفات الخام ومشتقاته علمًا بأن المغرب في طليعة البلدان المصدرة لهذه المادة في العالم.

إن معدل البطالة للمهاجرين المغاربة كان الأعلى عام 2010 بنسبة 47% و هو ما تكشفه دراسة أعدتها مجموعة من علماء الاجتماع و خبراء الهجرة و سوق العمل نيابة عن وزارة الوظائف الاسبانية ،فوفقا لهذه الدراسة التي أجرتها عام 2010 قدرت بـ 265000 شخص يعانون من البطالة و 120000 شخص لأكثر من عام و 140000 لا يحصلون على إعانات البطالة ، و في عام 2011 قدر عدد العاطلين عن العمل بـ 400000 شخص في اسبانيا منهم 62% اقل من سن 25 و 38%أكثر من 40 سنة .[2]

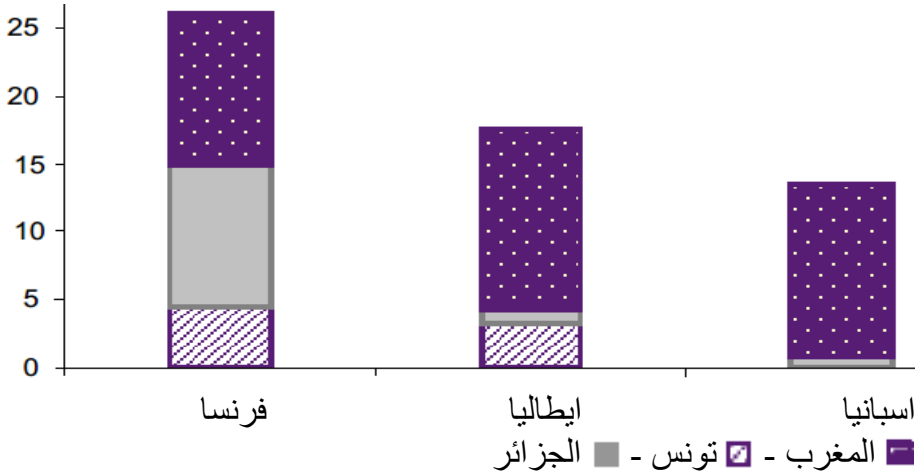
إن الأوضاع الاقتصادية في أوروبا تمثل أهمية كبيرة في ما يتعلق بإيرادات المغرب و تونس ،فقد عرف حجم الاستهلاك النهائي للأسر في المغرب سنة 2012 تباطؤا في وتيرة نموه ،حيث سجل ارتفاعا بـ 4,8 % عوض 7,4 % سنة 2011 ،نتيجة انخفاض المداخيل الفلاحية وتراجع تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج بـ 4 % سنة 2012 ،ففي عام 2012 انخفضت التحويلات المالية للمغرب

[2]Abdellatif Mazouz , L'MPACT DES CRISES SUR LA MIGRATION MAROCAINE ,institut Royal des Etudes Stratégique , Ministère charge de la Communauté Marocaine Résidant a l'étranger ,Rabat le 26janvier 2012,p9

الى -7 % و التي تأتي معظمها من منطقة الأورو ،حيث تمثل جزء مهم من العمالة الخارجية النشطة ففي فرنسا قدرت ب 11 % , ايطاليا ب 13 %,اسبانيا 12 % .[1]

شكل رقم(21)

نسبة العمالة النشطة لدول المغرب العربي في العمالة النشطة في الدول المضيفة الأجنبية بـ %



Source: Jésus Castillo,Yasmine Osman,La crise en euro et son impact sur les pays du Maghreb, FLASH ÉCONOMIE. recherche économique ,21Aout 2013-n 574

لقد تطورت أنظمة المدفوعات النقدية بشكل مختلف في كل بلدان المغرب العربي خصوصا منها تونس و المغرب ،فمع أزمة الديون في منطقة الأورو اتسع العجز في الحساب الجاري في المغرب نتيجة التأثير السلبي على التحويلات المالية للعمال الذين يقيمون في كل من فرنسا و ايطاليا و اسبانيا ،فارتفاع الاستثمارات الأجنبية لم يكن كافيا لتعويض العجز حيث انخفضت قيمة الواردات بالأشهر بشكل حاد منذ عام 2009 .

إن ارتفاع التحويلات لا يتأتى من استعدادات العودة النهائية للعمال العرب إلى بلدانهم الأصلية لأن أغلب هؤلاء العمال مقيمون في هذه المنطقة منذ فترة طويلة ،و وضعهم المعيشي في منطقة الأورو أفضل من وضعهم المعيشي في حالة عودتهم إلى بلدانهم ،وإن ارتفاع تحويلات العمال من بعض الدول العربية من منطقة الأورو دليل على عدم جواز تعميم الآثار السلبية لأزمة هذه المنطقة ،ولكن هذا الارتفاع قد يكون أكبر لو لم تكن الأزمة واقعة ،فقد قادت على الأقل إلى تشديد الإجراءات المتخذة للحد من دخول أجانب جدد إلى أوربا.

وبالنسبة لتحويلات المصريين العاملين بدول الاتحاد الأوروبي فهي منخفضة مقارنة بالتحويلات الواردة من الدول العربية والتي شكلت 82 % من إجمالي حجم التحويلات عام 2010 مما يقلل من أثرها المتوقع على الاقتصاد المصري .وقد أظهرت المعاملات الرأسمالية والمالية خلال الفترة جويلية

[1] المندوبية السامية للتخطيط ,الميزانية الاقتصادية التوقعية لسنة www.hcp.ma/attachment/5009.2013

ـ ديسمبر من سنة 2013/2012 تحقيق الاستثمارات بمحفظة الأوراق المالية في مصر صافي تدفق للخارج بلغ 260.2 مليون دولار ، مقابل صافي تدفق للخارج بلغ نحو 3.3 مليار دولار خلال فترة نفسها بسبب تراجع مبيعات الأجانب في أذون الخزانة المصرية ،و التي أسفرت عن صافي مبيعات اقتصر على 3 ملايين دولار خلال فترة العرض مقابل صافي مبيعات بلغ نحو 2.8 مليار دولار خلال الفترة المقابلة من العام السابق له .[1]

أما تحويلات المغتربين السوريين الرسمية فنمت بنسبة تفوق 100% بين الأعوام 1990-2007 ، وبلغت قيمتها بحسب إحصاءات عام 2008 نحو 50 مليار دولار ،وتعتبر سورية من الدول المستفيدة من تحويلات مهاجريها المقيمين بالخارج ،لكنها لا تمثل إلا أقل من 24٪ من الناتج الإجمالي المحلي .

و لكن غالباً ما تؤدي إلى بعض الجوانب السلبية التي تنتج عن تزايد تدفق التحويلات ومن ذلك الرفع في مستوى السيولة النقدية التي لا يسايرها دائماً رفع في مستوى الإنتاج ،ما يؤدي إلى رفع معدلات التضخم .

ولقد تراجعت التحويلات المالية إلى سوريا بسبب الصراع الدائر حيث تضررت البلدان العربية المجاورة بفقدان فرص التجارة و الاستثمار ،إذ تعتبر كل من لبنان والأردن البلدان الأكثر تضررا نظرا لتراجع حركة السياحة والتحويلات المالية من خلال الاستثمارات العربية و تحويلات العاملين فيها .

كما جاءت مصر في المرتبة الأولى من حيث تحويلات العاملين بـ 14,2 مليار دولار متقدمة على لبنان التي ظلت لسنوات طويلة في الصدارة ،ويرجع ذلك إلى سعي المصريين العاملين بدول الخليج إلى مساعدة اقتصاد بلادهم من خلال إيداع مبالغ بالبنوك المصرية في محاولة لتقليص انخفاض الاحتياطي من العملات الأجنبية ،كما أن رفع فائدة الإيداع بالبنوك المصرية حفز الكثير منهم على تحويل أموالهم إليها.

أما لبنان فقدرت قيمة التحويلات إليه بـ 7,2 مليار دولار عام 2013 بسبب العدد الكبير للجالية اللبنانية بالخارج و قدرت نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي 16.1% ،و ارتفعت قيمة التحويلات بنسبة 4.3% عن عام 2012 البالغة 6.9 مليار دولار ،و يرجع سبب هذا الارتفاع إلى استمرار الثقة بالقطاع المصرفي و بالاستقرار النسبي في لبنان مقارنة بعدد من الدول العربية الأخرى .

---

(1) **مجموعة البورصة المصرية**
www.borsaegypt.com/archive/index.php?t-528181.

في حين احتل المغرب المركز الثالث بـ 7 مليار دولار،والأردن بـ 3,6 مليار تليها بمليارين ،فاليمن والسودان وفلسطين بأكثر من مليار دولار لكل منهم ،وخلص تقرير البنك إلى أن التحويلات إلى الوطن العربي ارتفعت بـ 5,4 عن السنة الماضية .[1]

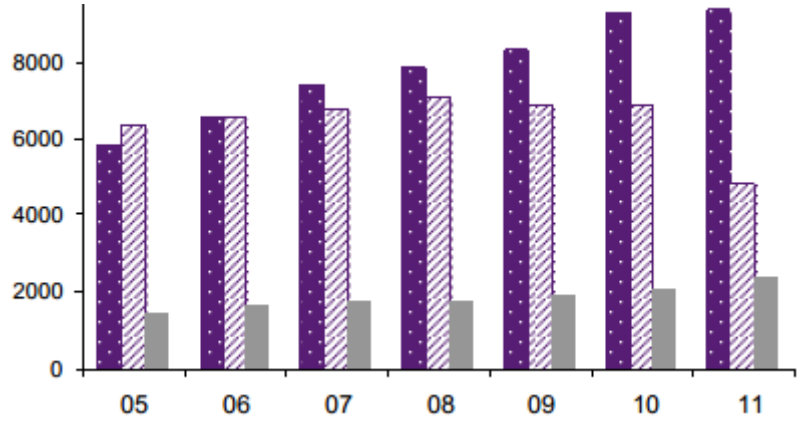
2- الانعكاسات على مستوى قطاع السياحة

عندما تقوم دول منطقة الأورو بالتقشف و وجود حالة من الركود سيؤدي ذلك إلى انخفاض الإنفاق الاستهلاكي على السفر الخارجي والسياحة الأوروبية خصوصا في المنطقة العربية ،لاسيما في الدول العربية التي يحتل القطاع السياحي مكانة هامة في الاقتصاد الوطني كالمغرب وتونس ومصر والأردن ولبنان.

و تحتل هذه الإيرادات مكانة مهمة في المالية الخارجية لبعض البلدان العربية ،و تعتبر السياحة في كل من تونس و المغرب على درجة كبيرة من الأهمية مقارنة بالجزائر ،فالمغرب و التي لديها بعض الاستقرار السياسي من ثورات الربيع العربي إلا أن حالة الركود الاقتصادي الذي أصاب منطقة الأورو لمست التدفقات السنوية لغير المقيمين حيث أدت إلى انخفاض في إيرادات السياحة السنوية لها

شكل رقم (22)

الدخول السنوي لغير المقيمين بالمغرب بالآلاف



Source: Jésus Castillo,Yasmine Osman,La crise en euro et son impact sur les pays du Maghreb, FLASH ÉCONOMIE. recherche économique ,21Aout 2013-n 574

المغرب - تونس - الجزائر

يظهر من خلال الشكل ارتفاع مداخيل السياحة بالمغرب إلى مستويات عالية ،حيث ارتفع نشاط القطاع السياحي المغربي بـ 0,3 % عام 2012 في عدد السياح الوافدين مقارنة بسنة 2011 ، ليصل إلى 8,7 مليون سائح ،ويرجع ذلك إلى زيادة عدد السياح الأجانب بـ 2% نهاية نوفمبر من سنة 2012 ،حيث مكن من تغطية انخفاض عدد الوافدين من المغاربة المقيمين بالخارج بـ 1% . و قد بلغ عدد الليالي السياحية بالفنادق المصنفة 16,3 مليون خلال نفس الفترة بزيادة 3% ، نتيجة ارتفاع عدد ليالي السياح المقيمين بـ 11 % وعدد ليالي السياح غير المقيمين بـ 1% ،حيث استقر معدل الإيواء في

(1) **الطاهر المعز - نشرة اقتصادية أسبوعية عدد 169**،www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=358819

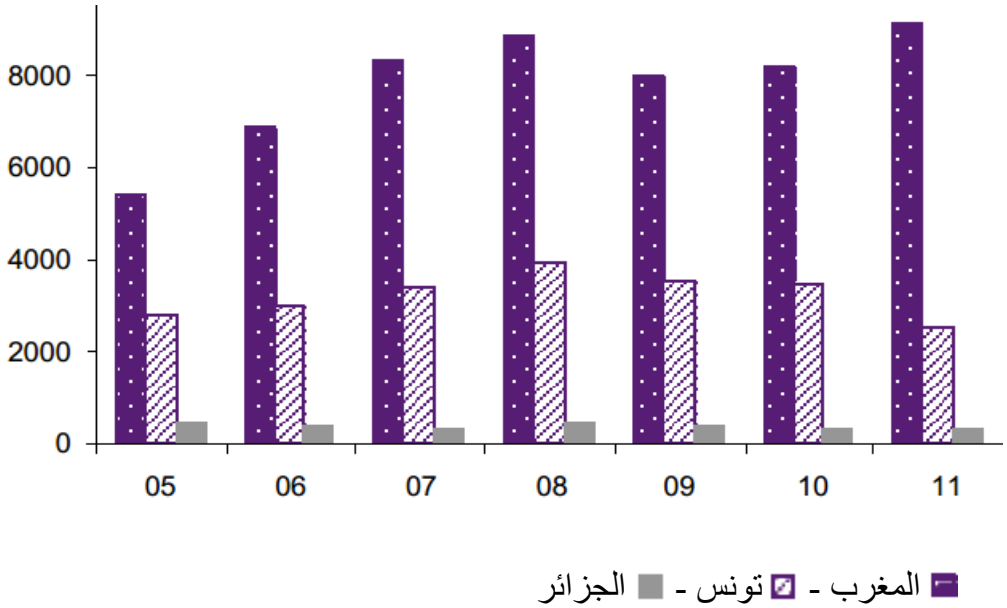
حدود 41 %. و قد بلغت المداخيل السياحية 58,1 مليار درهم خلال سنة 2012 ،بانخفاض بـ 1,6% مقارنة بسنة 2011 .[1] و الشكل اللاحق يبين ذلك .

و بخصوص الاقتصاد التونسي فقد أدت كل من ثورات الربيع العربي و أزمة الديون السيادية إلى انخفاض عائدات السياحة إلى أكثر من 30٪ مما كان له تأثيره السلبي على الخدمات ذات الصلة مثل المطاعم و الفنادق ،حيث أن السياحة الأوروبية تمثل حوالي 80٪ من السياحة التونسية ،ففرنسا تمثل ما نسبته 30٪ ،و ايطاليا بـ 20 ٪ ،و ألمانيا بـ 9٪ ،و اسبانيا بـ 4٪ ،و هذا ما ساهم في انخفاض الاحتياطيات الرسمية و ما نتج عن ذلك من مشاكل اقتصادية و اجتماعية لهذه البلدان،و الشكل التالي يوضح دخول غير المقيمين إلى كل من الجزائر و تونس و المغرب .

لكن السياحة في الأنشطة التي تتأثر سريعًا وبشدة بالأحداث الأمنية ،جاءت أزمة منطقة الأورو معاصرة للحركات الشعبية في تونس و مصر ،لذلك انخفضت إيراداتهما السياحية لتصل في تونس إلى 1827 مليون دينار عام 2011 بعد أن كانت 3523 مليون دينار في عام 2010[1] ،بنسبة انخفاض تفوق 192 % .

شكل رقم(23)

تحصيلات السياحة لدول المغرب العربي مليون دولار



Source: Jésus Castillo,Yasmine Osman,La crise en euro et son impact sur les pays du Maghreb, FLASH ÉCONOMIE. recherche économique ,21Aout 2013-n 574

إن أهم القنوات التي تشكل تحديا رئيسيا في نقل أثر الأزمة المالية الأوروبية إلى مصر تتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر والإيرادات السياحية الأوروبية (حيث يمثل عدد سائحي الاتحاد الأوروبي لمصر حوالي 70 % من إجمالي عدد السائحين الوافدين لمصر سنويا كمتوسط ما بين عامي 2006-2009 خاصة مع وجود أسباب عدم الاستقرار السياسي و الأمني بمصر في أعقاب ثورة يناير 2011.

لقد ارتفع فائض الميزان الخدمي المصري بمعدل 26.2 % ليصل إلى نحو 3.9 مليار دولار خلال الفترة جويلية/ديسمبر من عام 2012 /2013 ، مقابل فائض بلغ 3.1 مليار دولار خلال فترة

[1] المندوبية السامية للتخطيط ,الميزانية الاقتصادية التوقعية لسنة 2013,ص 20.

[1] البنك المركزي التونسي. مرجع سابق،www.bank

المقارنة لارتفاع متحصلات كل من الإيرادات السياحية بمعدل 10.3 % لتصل إلى 5.6 مليار دولار ،مقابل 5.1 مليار دولار لزيادة عدد الليالي السياحية بمعدل 8.4% لتصل إلى 77.3 مليون ليلة مقابل 71.3 مليون ليلة ،كما ارتفعت أيضا متحصلات خدمات النقل بمعدل 6.6% لارتفاع متحصلات شركات الملاحة والطيران المصرية في حين تراجعت حصيلة رسوم المرور في قناة السويس بمعدل 1.9 % لتقتصر على نحو 2.6 مليار دولار مقابل 2.7 مليار دولار خلال فترة المقارنة .[1]

و بخصوص قطاع الطيران ففي الوقت الذي ظهرت تداعياته واضحة على عدد من الدول العربية التي شهدت اضطرابات سياسية لم تتأثر دول أخرى بل حقق قطاع الطيران بها أرباحا ،إلا أن تأثيرات أزمة منطقة الأورو ستكون أكبر على صناعة النقل الجوى في المنطقة من الاضطرابات السياسية بها ،و في حالة استمرار حدة أزمة منطقة الأورو وعدم نجاحها في الخروج من الأزمة فإن هذا من شأنه أن تتكبد شركات الطيران العربية خسائر قد تصل إلى 400 مليون دولار. [1]

المبحث الثاني : سياسات التعامل مع ازمة الديون السيادية على مستوى الدول العربية

إن الدول العربية مطالب باتخاذ مجموعة من الإجراءات لتفادي إصابتها بأزمات قوية مستقبلا ،و هذا يتطلب مجموعة الاصلاحات المالية و التجارية و ما يرتبط بها ،بالإضافة إلى مراجعة السياسة المالية و النقدية فيما يخص ارتباط عملاتها بتغيرات الأورو و الدولار.

المطلب الأول :على مستوى التجارة الخارجية :

تتصف التجارة العربية مع منطقة الأورو بالعجز المزمن الذي يتجه نحو الارتفاع سنوياً و نمت المبادلات التجارية بين الدول العربية ومنطقة الأورو بشكل مختلف ،فقد انخفضت عام 2009 متأثرة بالأزمة المالية العالمية ثم انتعشت عام 2010 وعادت إلى مستويات عام 2008 ،ومنذ عام 2010 تأثر بعضها بالأزمة بينما أخرى أخذت تنمو باطراد.

1- على مستوى الصادرات:

باعتبار أن الدول العربية تنقسم إلى دول تعتمد في إيراداتها على النفط و أخرى على ما تصدره إلى الدول الشريكة خصوصا دول المغرب العربي و مصر التي تعتمد بشدة في صادراتها على دول منطقة الأورو ،وجب اتخاذ الإجراءات المناسبة بكل دولة و العمل على أحداث تقارب يكون في مصلحة الدول العربية ككل من خلال ما يلي :

1-1- الاستراتجيات على مستوى النفط:

---

(1) **البنك المركزى المصرى www.cbe.org.eg/arabic**

(1) تونى تايلر، الطيران العربي ليس محصنا من تداعيات أزمة الديون الأوروبية ، الأهرام اليومي، aspx.digital.ahram.org.eg/artic**les**

ويتوقع أن يستمر تقلص طلب دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بمقدار 200 ألف برميل يوميا ،على الرغم من أنه يبلغ نصف مستوى الانخفاض الذي شهده طلب هذه البلدان في عام 2011 ،بينما يتوقع أن يرتفع طلب البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بمقدار مليون برميل يوميا فوق مستوى طلبها بالعام الماضي ،و أن ينخفض النمو في منطقة الأورو مما يقلل الطلب على النفط و يخفض أسعاره إلى 70 دولارا مما يؤثر على ميزانيات الدول العربية المصدرة له.

وعلى المدى القصير من المحتمل أن يكون تأثر المجموعة الأولى بأزمة الديون لمنطقة الأورو ضعيف نظرًا لتحسن أسعار الخام التي وصلت إلى 107 دولارات للبرميل عام 2013 ،و بسبب انتقال النمو الحقيقي في منطقة الأورو من نقطة سلبية قدرها 0,1 % عام 2012 إلى نقطة إيجابية قدرها 1,1 % عام 2013 [(2)].

أما على المدى الطويل و حسب الدراسة التي أعدتها وكالة الطاقة الدولية (آفاق الطلب العالمي 2009) أن الطلب النفطي في أوربا سيتجه نحو الانخفاض المستمر من 13 إلى 12,2 وإلى 12 مليون برميل يوميًا للسنوات 2008 و 2015 و 2030 على التوالي ،وترى أن الزيادة الضئيلة للطلب النفطي العالمي خلال هذه الفترة تكاد تنحصر في الصين علمًا بأن بوادر التراجع بدت تلوح في المؤشرات الاقتصادية الصينية الحالية ،لذلك لا يُتوقع أن ترتفع الإيرادات النفطية العربية ارتفاعًا كبيرًا حتى وإن انتهت أزمة منطقة الأورو .[(1)]

بالنسبة إلى دول منظمة أوبك تعد دول الاقتصادات الناشئة ذات أهمية متزايدة ،وذلك لأسباب متعددة منها ارتفاع معدل استيراد هذه الدول من النفط في الوقت الذي أخذ ينخفض فيه معدل استيراده من الدول الصناعية ،حيث ان استهلاك الدول الناشئة ومعها العديد من دول العالم الثالث الأخرى وبعض الدول المصدرة للنفط نفسها ،أصبح يعادل تقريباً استهلاك الدول الصناعية ،كما أن شركات دول الاقتصادات الناشئة أصبحت تمثل مستثمراً مهماً في القطاع البترولي للدول النفطية في مجالي الإنتاج والتصنيع النفطي.[(2)]

إن تنويع الشركاء التجاريين للدول العربية المصدرة للنفط يحد من الآثار السلبية للازمة المالية لمنطقة الأورو ،و لقد عقدت شركات نفط عربية في الفترة الأخيرة شراكات مهمة مع العديد من الشركات في دول الاقتصادات الناشئة ،إن هذا التوسع السريع في العلاقات النفطية التجارية والاستثمارية ما بين دول أوبك والدول الناشئة ،يعني أن ارتفاع معدلات النمو في الدول الناشئة قد فتح

---

(2)) **صندوق النقد الدولي يخفض توقعات النمو العالمي** ،arabic.euronews.com

(1) صباح نغوش , تأثير أزمة منطقة اليورو على مالية الدول العربية,تقرير مركز الجزيرة لدراسات, studies.aljazeera.net/reports/ ...

(2) وليد خدوري، **معدلات النمو في الاقتصاديات الناشئة وانعكاساتها المحتملة على أسعار النفط**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية 9 أكتوبر 2013.

أسواقاً جديدة ومهمة للدول النفطية العربية على حساب دول منطقة الأورو ،كما يعني أنه في حال انخفاض النمو الاقتصادي في دولها الأعضاء ،فإن ذلك يمكن ان يعوض جزئيا انخفاض طلبها بما يؤدي إلى تجنب آثار الصدمات الاقتصادية على اقتصادات الدول النفطية العربية .

واجهت اقتصادات العالم تحديات بسبب أزمة الديون العقارية الأمريكية ،ومن ثم أزمة الديون السيادية الأوروبية ،و نجد أن معدلات النمو الاقتصادي في الدول الناشئة قد انخفض مؤخراً مقارنة بالمعدلات العالية السابقة ،و هو ما يترك آثاره على صادرات الدول العربية بطرق غير مباشرة و من ثم وجب الاهتمام بدراسة مدى انخفاض طلبها على الصادرات في ظل استمرار الأزمات المالية لاتخاذ السياسات المطلوبة حول إنتاج النفط و تصديره و كيفية التأثير على أسعاره الدولية.

وتشير المعلومات إلى وجود معدلات نمو متفاوتة ما بين الدول الناشئة خلال الأزمتين الاقتصاديتين - الأزمة المالية العالمية و أزمة منطقة الأورو – وهذا اعتماداً على علاقاتها التجارية الدولية مع الولايات المتحدة و منطقة الأورو ،و من ثم فإن المطلوب تقوية العلاقات الاقتصادية معها فعلى سبيل المثال حققت دول مجموعة "البريكس" نمواً كبيراً خلال العقد الماضي ،حيث استطاعت مضاعفة حجم تجارتها الدولية لتبلغ نحو 5.6 تريليون دولار في 2012 ،أو نحو 16 % من مجمل التجارة العالمية .[1]

ارتفع الطلب على النفط في الصين بمعدلات كبيرة إذ قدر استهلاكها من النفط بنحو 9.3 مليون برميل يومياً في عام 2011 ،بمعدل زيادة يبلغ نحو 12.1 %عن عام 2010 [2]،وهذا يعني أن الطلب على النفط في الصين شكّل في حينه نحو ثلث مجمل الطلب على النفط في منطقة آسيا-الباسيفكي البالغ نحو 27.3 مليون برميل يومياً ،وقد شكّل بدوره زيادة بنحو 5.3% عن عام 2009 ،وتشير هذه المعدلات والزيادات بشكل واضح إلى أهمية أسواق الدول الناشئة لتجارة النفط العالمية .

ويعود السبب في هذه الزيادة العالية في الطلب الصيني على النفط خلال فترة الأزمتين الماليتين إلى محافظة الصين على معدلات نمو عالية ،وهي نحو 7.1 % خلال العقد الماضي رغم انخفاض معدلات الاستهلاك وتقلص نموها في الدول الصناعية الغربية ،ونتيجة لذلك ارتفع الطلب على النفط في الصين نحو 1.5 مليون برميل يوميا خلال الفترة 2009-2011 ،لكن تدريجياً وفي النصف الثاني من 2012 ،بدأت تظهر انعكاسات هذه الأزمة على الاقتصاد الصيني ،وإن كانت بنسب أقل [3]،وهنا

---

[1] **وليد خدوري** ،نفس المرجع، www.ecssr.com/.../42;...International.

[2] عالم التقنية والأعمال السوق السعودية للأوراق المالية منتدى الأسهم الاخبار الاقتصادية و السياسية اليومية ... › www.w-tb.com

[3] **معدلات النمو في الاقتصاديات الناشئة وانعكاساتها المحتملة على** www.ecssr.com/.../appmanager/.../ecssr?_...event

تكمن أهمية الصين وبقية الدول الناشئة ،إذ إنها تستوعب الزيادات في الإنتاج ،وتعوض في التباطؤ في الطلب من الدول الصناعية الواقعة في أزمة الديون السيادية .

إن التوقعات المستقبلية لاقتصاديات دول مجلس التعاون تبقى إيجابية مع ضرورة التحوط من المخاطر الناشئة عن احتمالات تراجع معدلات نمو الطلب العالمي على البترول إذا ما استمرت أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو مع ما يترافق معها من مردودات سلبية على التجارة الدولية والنمو في الصين والولايات المتحدة الأمريكية ،وفي ظل بيئة دولية تحفها مخاطر المديونيات السيادية لدول منطقة الأورو وعدم اليقين مع ارتفاع تكاليف الاقتراض وحدة شروطه تصبح ضرورة مراعاة الاقتصاد في الإنفاق أكثر حاجة مع حسن توظيف الفوائض المالية دولياً وإقليمياً ومحلياً و الإسراع في البرامج الخاصة بزيادة التكامل الاقتصادي والاستثماري لدول المجلس مما يؤدي إلى تنويع مصادر الدخل وإصلاح الخلل في التركيبة السكانية ورفع الكفاءة الإنتاجية للقوى العاملة. [1]

2-1- على مستوى الصادرات الأخرى:

إذا كان توفر المواد الأولية وانخفاض أجور اليد العاملة العربية يساعدان على تطوير العلاقات التجارية والاستثمارية بينها و بين منطقة الأورو ،فإن عدم توفر هيكل إنتاجي عربي قادر على المنافسة في الأسواق الدولية وعدم تنوع الصادرات العربية يشكل عقبة أمام زيادة الصادرات العربية إلى منطقة الأورو ،كما أن التطورات السياسية والاجتماعية التي تمر بها الدول العربية منذ انطلاق الربيع العربي أدت إلى تقلص المبادلات التجارية والتدفقات الاستثمارية بين الطرفين ،غير أنه لا شك أن الاتفاقات التي عقدت بين دول الاتحاد الأوروبي وبعض البلاد العربية قد زادت من مستويات المبادلات التجارية بين الجانبين و إن كانت في مصلحة دول الاتحاد الأوروبي بدرجة اكبر ،و لذلك فمن الضروري على الدول العربية القيام بما يلي :

- إعطاء أولوية خاصة إلى قطاعات الإنتاج السلعي والصناعات التحويلية والزراعة ،خاصة أن غالبية واردات بلدان الخليج العربي هي من السلع الصناعية والمواد الغذائية ،مع التركيز في هذه القطاعات على ما هو أكثف في تشغيل العمالة ،وما يلبي الحاجات الاستيرادية لبلدان العربية ، وهو ما سيعمل على تخفيف آثار أزمة الديون لدول منطقة الأورو ،من خلال دور عوائد الخوصصة في تقليل تراكم الديون الخارجية للدول العربية الفقيرة وتخفيف عجز موازناتها ، ومن ناحية أخرى سوف تجد أموال دول الخليج مكانًا ناشئًا أكثر أمنًا لاستثماراتها مقارنة بالدول الغربية التي تتركز بها أكثر من 1,4 تريليون دولار من الثروات الخليجية.

[1] مؤسسة الخليج للاستثمار ، التقرير الشهري يونيو 2012 ، ص 2.

- على الاقتصادات العربية غير النفطية تطوير مجموعة من المنتجات التي تعود بالفائدة سواء من حيث السعر والجودة ،ان النتائج التي تحققت حتى الآن تبين أنشطة التصدير لا تزال تكافح من أجل تحقيق مستويات الكفاءة والأداء والإنتاجية التي يمكن أن تلبي التحدي المتمثل في القدرة التنافسية في الأسواق الدولية ،و من حيث هياكل الإنتاج يبقى العرض المتاح غير متنوعة بالمقارنة مع الفرص المتاحة في الأسواق الخارجية الحالية .
- إعادة توجيه الطلب المتزايد على التجارة الخارجية من دول منطقة الاورو نحو الأسواق الناشئة سريعة النمو .
- العمل على تنويع الأسواق العالمية للصادرات العربية واستهداف الأسواق العربية والإقليمية على نحو الخصوص ،بالإضافة إلى دعم شبكات الأمن الغذائي لحماية الطبقات الفقيرة من الآثار السلبية للأزمة .
- وضع خطط قصيرة وطويلة الأجل لزيادة الصادرات تعتمد علي تغيير فكر التصدير المعمول به حاليا بحيث يبدأ التصدير بإجراء مسح علمي للأسواق الخارجية لتحديد السلع والخدمات التي يمكن تصديرها إلي هذه الأسواق .
- ان الاعتماد على الاقتصاد الأوروبي يبين الضعف الاقتصادي في الدول العربية وجها لوجه مع شركائها التجاريين التقليديين وخاصة في أوقات الأزمات ،فعلى الدول العربية التي تعتمد في تصريف صادراتها على دول منطقة الأورو الاستفادة من موقعها الجغرافي أن يكون مفتوحة ليس فقط لدول أخرى في منطقة البحر الأبيض المتوسط والخليج ،و إنما عبر المحيط الأطلسي و إفريقيا و الأسواق الآسيوية الناشئة و هي مصادر حيوية يمكن معها من زيادة التنويع في المنتجات المصدرة .

2- على مستوى الواردات :

في ظل تداعيات الأزمة اليونانية والديون السيادية لعدد من الدول الأوروبية ،وما نجم عنها من تراجع أسعار البترول ،وعودة معدلات البطالة للارتفاع في منطقة الأورو ،مما انعكس على وارداتها من المنطقة العربية ،بالإضافة لتراجع سعر صرف الأورو وما يسبِّبُه من انخفاض لقيمة الصادرات العربية لأوروبا ،و لقد ازدادت الواردات بعد أزمة منطقة الأورو بمعدلات جعلت صانعي السياسة الاقتصادية يعيدون حساباتهم بشأن الحد منها ،و كانت الزيادة في الواردات أحد الأسباب المهمة في خفض احتياطي النقد الأجنبي لدى عدد من الدول العربية ،و لذلك فإنها من الضروري اتخاذ إجراءات على مستوى وارداتها تتمثل أساسا فيما يلي :

- تنويع وتحويل واردات بعض الدول العربية من المنتجات والخدمات من الدول الأسيوية والأمريكية إلى منطقة الأورو التي تنخفض فيها أسعار السلع والخدمات خاصة في ظل

انخفاض سعر صرف الأورو أمام العملات الرئيسية إذا كانت أسواق العملات الأخرى في ارتفاع ،وهو ما يمكنها من تجنب الآثار المترتبة على أزمة الديون السيادية في منطقة الأورو ،وفي نفس الوقت تبقي على توازنها المالي من خلال تعويض الارتفاع في الأسواق الأخرى بالأسواق الأوروبية .

- رفع الضريبة الجمركية على بعض السلع التي لها بديل محلي بتكلفة مقبولة تتناسب مع الأوضاع الاقتصادية الحالية لبعض الدول العربية من أجل إحداث نوع من التوازن في تطور حجم الواردات السلعية ،و هذا خلال فترة معينة حتى تكون السلع المحلية قادرة على المنافسة في الأسواق الدولية و لا تؤدي إلى عودة الحماية السلبية للصناعة المحلية .
- الحد من استيراد السلع الترفية بحيث لا يؤدي ذلك إلى فتح المجال للتهريب والالتفاف على الإجراءات الاستيرادية ،في حين رفع التعريفة الجمركية يحقق هدف كل من صانع السياسة التجارية ومستهلكي السلع ،خاصة أن رفع القيمة الجمركية للسلع الترفيّة لا يؤثر كثيرًا في قرار شرائها من مستهلكيها.
- زيادة التعاملات التجارية البينية للدول العربية مع بعضها البعض بما يؤدي إلى خفض استيراد السلع التي يمكن إنتاجها عربيا .

المطلب الثاني :الاثار على مستوى الصناديق السيادية و الاستثمارات الأجنبية :

أدت الصناديق السيادية دورا في التخفيف من تداعيات الأزمات الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية و الدول الأوروبية خاصة أثناء حدوث الأزمة المالية العالمية ،حيث ساهمت في إعادة رسملة المؤسسات المالية المتعثرة ،و يلاحظ ازدياد توجه البلدان الناشئة نحو إنشاء صناديق سيادية.

غالبا ما تتوجه الصناديق السيادية إلى الاستثمار في سندات الخزينة الأمريكية رغم قلة مردودها كما تبحث في زيادة استثماراتها الداخلية ،والتخفيف من الاستثمار في أسواق المال إثر التذبذب والخسائر الكبيرة في السنوات الأخيرة ،و هناك توجهات جديدة في إدارة الصناديق السيادية الخليجية للاستثمار في مجالات مختلفة ومتنوعة تتسع من الاستثمار في أسواق المال والسندات الى العقارات و شركات الطاقة ،والمصارف ،والمؤسسات الصناعية الكبرى ،وتزداد في ظل الأزمات وعزوف المصارف عن الإقراض أو رفع نسبة الفائدة .

إن التوجه إلى الاستثمار الداخلي في القطاعات غير النفطية يساعد في بناء اقتصادات لا تعتمد على النفط ،و من الضروري على الصناديق العربية عقد صفقات في الأسواق مع تنوع حقيبتها الاستثمارية و ما يساعدها في ذلك تراجع الاستثمارات في منطقة الأورو ،إضافة إلى الأزمة المالية

التي تشهدها كبريات المصارف العالمية،و يكمن الهدف من ذلك توفير مدخرات للأجيال المقبلة وتنميتها ،والتقليل من آثار الأزمات الاقتصادية على الاقتصادات المحلية .

ويمكن لصناديق السيادية العربية أن تستفيد من خلال الاستثمار في البلدان العربية التي تمتاز بوجود أسس لعدد من الصناعات التحويلية والثقيلة مثل وجود المواد الأولية ،والأسواق الكبيرة ،واليد العاملة الرخيصة ،وقد بدأ معظمها بالتحرك ببطء نحو الداخل حيث قامت الهيئة العامة للاستثمار الكويتية بالتدخل في المرحلة الأولى للازمة ،باتخاذ العديد من الإجراءات لدعم آليات السوق المحلية في الكويت بما يكفل تحقيق الاستقرار وعودة الثقة ،فعملت على زيادة حصتها في 8 من الصناديق الاستثمارية المحلية .

كما تدخّل جهاز قطر للاستثمار بشكل نشط على الساحة المحليّة ،وطرح خطّة بحجم 2.8 مليار دولار لشراء أسهم في البنوك المدرجة في البورصة القطرية لدعم ثقة المستثمرين في البنوك بلغت نسبتها حوالي 20 % ،ولم تكتف هذه الصناديق بالتحوّل نحو الداخل وقد قرر بعضها التوقف عن الاستثمار الخارجي في هذه الفترة ،وإيقاف العمليات الخارجية لمدة معينة كما فعلت الهيئة العامة للاستثمار القطرية التي قررت تأجيل عملياتها الخارجية ،فيما فضّل البعض الآخر التوجّه نحو شراء السلع بدلا من الأسهم التي شهدت خسائر كبيرة اثر انهيار الأسواق المالية العالمية.

هذه الخطوات وان كانت ايجابية لدعم الاقتصاد المحلي والاستفادة من الأموال المتوافرة لتعزيز القدرة الذاتية وتخفيف أعباء وانعكاسات أزمة منطقة الأورو ،إلا أنها تبقى غير كافية مقارنة بحجم الصناديق السيادية والدور الذي تلعبه على الصعيد العالمي ،فمن الضروري ان تعمل على ما يلي :

- على إعادة النظر بالصناديق السيادية العربية في استراتيجياتها الاستثمارية ،وتقييم الأداء الذي قامت به خلال السنوات السابقة ،وتفرض المراجعة لأداء هذه الصناديق التحوّل نحو الداخل العربي خاصة في ظل انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو .
- ان تعمل الصناديق على حماية الاقتصادات العربية نتيجة تراجع أسعار النفط ،بتحقيق القيمة المضافة على المستوى المحلي ،و لا أن تكون احتياطيات مالية يتم استنفاذها سواء بسبب الخسائر التي تتكبدها هذه الصناديق في أصولها أو بفعل الأزمات المالية .
- يجب الاستفادة من الدور الذي قامت به هذه الصناديق على المستوى العالمي ،ونقل الخبرة والمعرفة والتكنولوجيا المكتسبة إلى بلدانها من خلال الاستثمارات الخارجية في الشركات والمؤسسات العالمية الكبرى ومن خلال تطوير الشراكات.
- العمل على تحقيق التنمية المستدامة والاستقرار الاقتصادي على المدى البعيد من خلال توجيه ايجابيات الاستثمار الخارجي إلى الداخل ،وتحويل الأزمة إلى فرصة حقيقية خاصّة أنّ

الأسواق المحليّة تحوّلت إلى ملاذ لهذه الصناديق بعد تضررها على الصعيد الخارجي ،وهو ما يستدعي المواءمة بين ضرورة الاستثمار الخارجي و المحلي.

- العمل على تنويع مكونات احتياطيات الصناديق السيادية التي تشكل السندات الأميركية نسبة هامة منها ،وأن تتجه إلى الاستثمار في سندات أخرى كسندات الحكومة الألمانية واليابانية فالسندات الأميركية لم تعد ملاذا آمنا ،حيث انه خلال الأعوام الأربعة الماضية كان ينظر على ان الارتباط بالاقتصاد الأميركي أفضل الخيارات وأقلها مخاطر وأنه سيؤدي لاستقرار الاقتصاد.
- العمل على تطوير أداء عمل الصناديق العربية ،والتخفيف من استثمار موجوداتها في أوروبا والولايات المتحدة .
- على الصناديق الاستثمارية عدم التوجه إلى الاستثمار في سندات الخزينة الأمريكية وغيرها من السندات الحكومية تجنبا للخسارة لقلة مردودها ،والتخفيف من الاستثمار في أسواق المال إثر التذبذب والخسائر الكبيرة في السنوات الأخيرة .

المطلب الثالث :على مستوى الاستثمارات :

يظهر انه هناك حاجة إلى مزيد من الإصلاحات الهيكلية لرفع الاستثمار فيتوجب على الدول العربية التعامل بحذر مع المخاطر المحتملة من انخفاض تدفق رأس المال الأوروبي ،وخصوصاً في البلدان التي تواجه ضعف في الطلب المحلي وعجز في الحساب الجاري .

و في ظل عدم اتضاح أفق انتهاء الركود الذي تعاني منه منطقة الأورو ينبغي ضرورة العمل على معالجة الوجهة الاستثمارية في المنطقة العربية ،و تعويض التراجع الكبير في الاستثمارات الأوروبية ينبغي عمل ما يلي :

- عدم الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية وضرورة تأهيل الشركات المحلية مع تقديم الحوافز للقطاع الخاص لتعويض عائدات الاستثمارات الأجنبية على المدى البعيد .
- ضرورة إحداث تغييرات جذرية في استراتيجيات وخطط التنمية الاقتصادية ،من أجل تأهيل القدرات البشرية وتحويل الاقتصاد من ريعي قائم على عائدات النفط والغاز إلى اقتصاد قائم على المعرفة والتكنولوجيا ،إلى جانب الاهتمام بالتقنيات الحديثة في مختلف القطاعات ،فالأزمات من شأنها أن تكون عائقاً أمام تحقيق معدل النمو المستدام لأسباب تتعلق بشكل أساسي بالإيرادات النفطية [1].
- العمل على تشكيل لجنة لإدارة الأزمة تضع في اعتبارها كل السيناريوهات المحتملة وآليات المعالجة الأوروبية لأزمة المديونيات الحكومية ،لأن بعض الآليات التي سيجري اعتمادها

[1] حجاج بوخضور, أحمد العربيد, فواز عويد العنزي,مرجع سابق,.www.cgaps.kuniv.edu/index.php?option=com...id

ربما ستكون ذات تأثير مباشر على بعض الدول العربية مثل فكرة السندات الأوروبية التي يجري دراسة إصدارها بضمانة الحكومات الأوروبية غير المدينة لسداد مديونيات كل من اليونان وإسبانيا فهذه السندات سوف تسحب سيولة كبيرة من الأسواق والمؤسسات المالية الأوروبية التي قد توقف بعض توسعاتها واستثماراتها في أغلب الدول العربية الأمر الذي يعني أن التأثير الأكبر سوف يكون في مجال الاستثمار الأجنبي.

- ان دعم الثقة يتوقف على تحسين المؤشرات الرئيسية للاقتصادات العربية ،وفي مقدمتها الدين العام وعجز الميزانية ،دون إغفال أهمية الاستقرار السياسي وضمان الأمن .

المطلب الرابع :على مستوى التحويلات المالية و قطاع السياحة:

تهدف اغلب الدول العربية السياحية للحصول على نصيب متزايد من الطلب السياحي العالمي لتحقيق فائض من العملات الأجنبية اللازمة لسداد المدفوعات الخارجية ،فقد أدت أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو إلى آثار على الدول العربية التي تعتمد بشكل اكبر على السائح الأوروبي مما اثر على الميزان التجاري ،و يتحدد هذا الأثر بالقيمة الصافية للميزان السياحي و نسبتها إلى النتيجة الصافية للميزان التجاري سواء كانت ايجابية أم سلبية .

و تؤدي السياحة دورا هاما في توازن ميزان المدفوعات عن طريق مضاعف التجارة الخارجية او ما يطلق عليه مضاعف الإنفاق السياحي ،و يؤدي إنفاق العالم الخارجي على المنتج السياحي إلى زيادة الإنفاق الإجمالي ،و بالتالي زيادة الدخل القومي ،كما أن للسياحة دورا له وزنه في تدعيم ميزان المدفوعات في الدول مثل مصر المغرب تونس الأردن ...الخ على اعتبار أن عناصر الميزان الأخرى تواجه بعض المشاكل منها:

- ما تواجه الصادرات السلعية العربية من مشاكل منافسة البدائل الصناعية و التقليل من استخدام المواد الخام ،و بالتالي لا يمكن بصفة أساسية في دعم ميزان المدفوعات .
- بالنسبة للصادرات الخدمية مثل الاتصالات و التأمين و النقل فالمنافسة العالمية فيها صعبة و تتمخض على عائدات متذبذبة و ضئيلة .
- زيادة الاستثمارات الخارجية و هو قد لا يمثل متحصلات للدول العربية و ذلك على اعتبار انها تعتبر من الدول المتلقية للاستثمارات .
- حاجة الدول العربية لزيادة الواردات من السلع الإنتاجية الرأسمالية او الوسيطة اللازمة للتشغيل أو السلع الاستهلاكية الأساسية .

يشكل كل من القطاع السياحي وتحويلات المهاجرين تحدياً للاقتصاد العربي خلال السنوات المقبلة ،فقد تتسبّب شيخوخة المهاجرين السابقين وهجرة عائلات بأكملها في انخفاض التحويلات المالية ، ويستمر أبناء الجيلَين الثاني والثالث ،الذين يولدون في منطقة الأورو في تحويل

الأموال ولكن في شكلٍ أقلّ من جيل آبائهم ،علماً أنّ معظمهم اكتسب جنسيات البلدان التي تستضيفهم ،وأصبح يتمتّع بسلوكيات استهلاك وتحويل مختلفة ،و يميل المهاجرون الأكثر تعلماً إلى تحويل أموال أقلّ ،و لهذا فإن على الدول العربية الاهتمام بما يلي :

- بناء إستراتيجية وطنية للتعامل مع قضايا الهجرة من خلال إعادة إجراء تقييم شامل لواقع الهجرة للدول العربية الحالي والمستقبلي ،حتى يصبح ممكنا من الناحية العملية إعادة صياغة سياسة الدولة وتوجهاتها إزاء الهجرة ومن ثم تضمينها في إطار هذه الإستراتيجية.
- تحديد الدور الاقتصادي للمغتربين الذين يمكن أن يساهموا من خلاله في عملية التنمية الاقتصادية والاستثمارية تتمحور في استقطاب الاستثمارات وزيادة حجم التحويلات ومجالات توظيفها وخلق قنوات مناسبة لاستيعابها.
- البحث عن خيارات وأماكن جديدة لاستقطاب السياح قد يكون السائح الخليجي في مقدمة السياح المفضلي ،إن انتهاج سياسة البحث عن سياح جدد يمكن أن يقوم بتعويض بعض الخسائر نظرا لما تتمتع به هذه الدول من مقومات سياحية هامة إلا أن ذلك يفرض صعوبة في البحث .
- يؤدي النمو في قطاع السياحة إلى نمو قطاع العقار ،حيث شهد هذا القطاع تطورا مطردا جعل من العقارات ،وخصوصا العقارات السكنية والفندقية ،البوتقة الأولى للاستثمار الأجنبي بشكل خاص .

المطلب الخامس :على مستوى القطاع المصرفي :

إن القطاع البنكي العربي عليه تعزيز قدرات تحمله للأزمة من خلال تحسين الحوكمة والمراقبة وتدابير ادارة المخاطر ،والحفاظ على التوازنات الاقتصادية الكلية كشرط ضروري لتنمية منسجمة مع القطاع البنكي ،وعلى مستوى المخاطر ،ستؤدي الأزمة إلى رفع المخاطر بالنسبة للقطاعات المرتبطة بمنطقة الأورو ،لاسيما قطاع العقار والسياحة والنقل البحري ،ولتفادي تأثيرات أزمة الديون الأوروبية من الضروري على الدول العربية أن تقوم بما يلي :

- ضرورة تنويع محفظة استثمارات البنوك بتخصيص نسبة أكبر من القروض الممنوحة للقطاع الخاص مع ضرورة الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة وربطها بالمشروعات الكبرى على نحو يحقق التكامل الاقتصادي ،حيث أن أكبر نسبة قروض ممنوحة للقطع العام و للسندات الحكومية معفاة من الضرائب ولا تحوى مخاطر مرتفعة .
- أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي كعنصر أساسي لحماية القطاع من المخاطر المحتملة التي قد تترتب على الأزمات المالية ،والاهتمام بتوسيع قاعدة المتعاملين مع القطاعين المالي والمصرفي.

- الاستفادة من الموقع الجغرافي لتنويع الشركاء التجاريين عبر الانفتاح على بلدان أخرى بمنطقة المتوسط والخليج وتعزيز انفتاحه على بلدان الأطلسي وإفريقيا.
- سد فجوة انسحاب البنوك الأوروبية حيث يفترض أن تقوم البنوك الإقليمية بتدعيم قواعدها الرأسمالية لمواجهة المتطلبات التمويلية الضخمة التي فرضتها استحقاقات الميزانيات لدول المنطقة التي وضعت برامج وخططاً تنموية للإنفاق على البنى التحتية وغيرها.
- و إلى جانب الحاجة إلى الرسملة فهناك حاجة أيضا لتسهيل اندماج البنوك في المنطقة وتذليل المعوقات التشريعية لأن المتطلبات التمويلية الجديدة تخلق حاجة لمؤسسات مصرفية كبيرة ، و أن مسار الاندماج و الرسملة مطلوبان في الفترة المقبلة وإلا واجهت البنوك الإقليمية مشكلة في تمويل المشاريع الضخمة.
- كما أنه يتعين على كل من صانعي السياسات المالية والنقدية في الدول العربية انتهاج سياسات من شأنها تطوير الإطار القانوني والرقابي للقطاع المصرفي خاصة متابعة أداء البنوك الأوروبية في بلدانها وتداخل تعاملاتها مع غيرها من البنوك المحلية ،وحفز الطلب المحلى لتعويض تراجع الطلب على الصادرات العربية.
- وأنه يجب على البنوك زيادة دورها في الوساطة المالية من خلال رفع نسبة القروض الممنوحة للقطاع الخاص ،فعلى الرغم من ارتفاع معدلات الودائع بالقطاع المصرفي ،إلا أن نسبة القروض للودائع لا تزال أقل من المتوسط العالمي .
- أهمية التمويل المصرفي خلال الظروف التي يواجهها الاقتصاد العالمي و أنه على الرغم من تحسن أداء القطاع المصرفي إلا أنه مازال يحتاج إلى المزيد من الجهود لتفعيل دوره في تمويل الأنشطة الإنتاجية لزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

كذلك لا يمكن إغفال دور الهندسة المالية الإسلامية في توفير الإجراءات الاحترازية لمنع وقوع الأزمات ،فقد تواجه البنوك و المؤسسات المالية مخاطر عديدة تمثل عقبات أمام المستثمرين و المقرضين حيث تعتمد على أدوات تقليدية فيها مخاطر عالية ،و تتميز الهندسة الإسلامية بقدرتها على تجنب الأزمات المالية بحيث تعتمد على أدوات مالية موافقة للشريعة الإسلامية .

إذ يكون القرض فيها ليس له مقابل من الثروة ،و هي الربا زيادة لا يقابلها عوض -حيث تبرز خطورتها على النظام الاقتصادي - و هي تعبر عن التكافل الاجتماعي من خلال مبدأ انظار المعسر ،حيث يساهم هذا المبدأ في احتواء الأزمات من خلال ضمان السكن للمدين حتى و أن عجز عن السداد ،كما ان مسكن المدين الذي ثبت عجزه عن السداد لا يباع و يجب انتظاره لينتفع المدين بالإمهال و ينتفع الدائن من خلال احتفاظه بقيمة أصوله متماسكة مما يقلل احتمالات إفلاسه ،كما يكون الدائن أكثر حذرا في منح الائتمان إذا علم مسبقا انه لن يستطيع الاسترباح من المعسر .

كما يعمل إلغاء الفائدة الربوية على ضبط التوسع في الائتمان حيث لا تتحول السوق إلى فقاعة تهدد الاقتصاد بأكمله ،ففي مرحلة الرواج فإن انظار المعسر سوف يقلل من معدل تراجع أسعار الأصول و بالتالي تجنيب السوق من حدوث حالة انهيار فالجمع بين هذين المبدأين يعمل على احتواء التقلبات الاقتصادية دون منع السوق من تأدية وظائفها الأساسية . [1]'

المطلب السادس :على مستوى عملات الدول العربية :

يتعين على دول الخليج التي تسعى إلى تكوين وحدة نقدية أن تكون الدول الراغبة في الانضمام إلى تكتل اقتصادي يتطلب منها أن تدرك حقيقة المطلوب منها من مؤشرات للأداء الاقتصادي ،وألا تلجأ إخفاء المؤشرات الحقيقية من أجل الانضمام إلى الوحدة النقدية ،وذلك لأن التجربة أثبتت أن مؤشرات الاقتصاد الحقيقي لابد أن تنكشف على المدى الطويل أو القصير ،كما أن أي تكتل اقتصادي ضروري أن يمر بأزمة اقتصادية نتيجة مشكلات مالية أو نقدية في اقتصاد أحد الأعضاء فهذا أمر وارد ،ولكن يتطلب من التكتل أن يكون ضمن الإطار المؤسسي صندوقًا مختصًا بالتدخل لإنقاذ اقتصاد أي عضو يتعرض لأزمة مالية وإعادة الاستقرار المالي للتكتل وللعملة الموحدة وعدم ترك قرار التدخل من عدمه في يد الدول الأعضاء ،و لمنع الاختلافات بين الدول الأعضاء في هذا الشأن.

كما لابد من التركيز على أهمية معالجة تكييف السياسات المالية في هذه البلدان بما يحقق الالتزام بالشروط المعتمدة ،لذلك فإن سياسات الحد من التوسع في الإنفاق العام لابد أن تكون محورية وملزمة حتى لا تتفاقم مستويات الدين العام كما حدث في أوروبا وتنخفض نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي. وربما تؤدي هذه إلى التوافق على توحيد سياسات الإنفاق في هذه البلدان ،بحيث تصبح السياسات المالية موحدة مثل السياسات النقدية المعتمدة من المصرف المركزي الخليجي.

كما انه لا يمكن أن تتكاتف دول العالم لإخراج منطقة الأورو من أزمتها ،وعدم إتباع منطق عدم مساعدة العضو الذي يسيء الإدارة الاقتصادية ،وذلك لأن التعامل مع المشكلة من هذا المنطلق يعني انتشار العدوى إلى اقتصادات بقية الدول الأعضاء بسبب ترابط المصالح ،وهنا تفضل مسارعة الجميع إلى احتواء الأزمة قبل خروجها عن السيطرة ،وتدخل جهات خارجية كصندوق النقد الدولي ،الذي يعني تدخله في إدارة الشؤون الاقتصادية لهذا التكتل تراجع سيادة واستقلالية التكتل في إدارة سياساته المالية والنقدية.

ويتعين هنا الوضع في الاعتبار أنه يجب ألا تقتصر المعالجات فقط على الديون السيادية في بلدان الأورو أو سقف الدين العام في الولايات المتحدة ،رغم أهميتها وضرورة التصدي لها ،ولكن يتعين أيضًا علاج مشكلات الفقر والتخلف الاقتصادي في البلدان العربية ،وضرورة تعزيز النشاط

---

[1]' شوقي جباري،فريد خميلي ،دور الهندسة المالية الإسلامية في علاج الأزمات المالية ،المؤتمر العلمي الدولي حول الأزمة المالية و الاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي الأردن ،2010/12 ، ص 19.

الاقتصادي فيها بما يمكّنها من المساهمة في العمل الاقتصادي وتعزيز التجارة الدولية وتوفيق أنظـمتها القانونية والإدارية بما يتواءم مع متطلبات الاستثمار ،كذلك أصبحت الكثير من الصناعات والنشاطات غير مجدية اقتصاديًا في بلدان عدة بعدما فقدت هذه البلدان ميزاتها النسبية في هذه النشاطات ،لكن هذه الأزمات والمعضلات البنيوية في مختلف الاقتصادات قد تؤدي إلى إعادة تشكيل للمشهد الاقتصادي العالمي في ظل وجود عناصر أساسية تعمل على حماية الأنظمة المالية ،بما قد يسمح بإعادة تدفق التمويلات الهادفة إلى تعزيز النشاط الاقتصادي .

المطلب السابع :على مستوى الجانب المالي

على الدول العربية الاهتمام باحتواء التداعيات السلبية للازمة على القطاعات الإنتاجية و الخدمية ،و من ثم فإن السياسات المالية ترتكز على إجراءات و تدابير تهدف إلى دعم الطلب الكلي و تعزيز النمو الاقتصادي من خلال زيادة الإنفاق الحكومي بواسطة الأرصدة و الاحتياطيات التي تراكمت خلال السنوات السابقة للازمة - حيث اعتمدت على هذا الإجراء عدد من الدول خلال الأزمة المالية العالمية مثل السعودية ،الكويت ،الإمارات ،ليبيا ،الجزائر - مما يمنحها حيزا لمواجهة تداعيات أزمة منطقة الأورو من خلال زيادة الإنفاق العام .

بينما تتجه الدول الأخرى مثل الأردن و مصر و تونس و المغرب و لبنان إلى زيادة الإنفاق الحكومي لدعم النمو من خلال الاعتماد على المصادر الداخلية لتمويل الصرف الزائد في ظل تراجع القروض الخارجية و المنح .

كما عليها من جهة أخرى القيام بعمليات تصحيح وترشيد للإنفاق من أجل تجنب مواجهة عجز في الميزانيات على المدى المتوسط بسبب استمرار الأزمة لمنطقة الأورو و الانخفاض في أسعار النفط في الأسواق العالمية ،إن كلا من الأردن والمغرب ومصر ستشهد تحسنا في الاقتصاد وتخفيفا للضغوط والأعباء المالية على مواردها ،خاصة بعد أن قامت كل دولة ببعض الخطوات الإصلاحية ،لكن لا تزال الصراعات في المنطقة مع الاضطرابات في ليبيا والوضع المتأزم في سوريا والعراق والوضع المضطرب في اليمن تشكل عاملا أساسيا في استمرار حالة عدم الاستقرار وعدم الثقة في المنطقة.

و من ناحية أخرى يمكن إتباع سياسات مالية تتضمن انكماش في الإنفاق العام ،حيث يمكن أن تشمل هذه السياسات إجراءات ضريبية في بعض الدول تهدف إلى خفض العبء الضريبي في الاقتصاد من اجل دعم الطلب الكلي و تعزيز النمو الاقتصادي من خلال خفض الطلب الاستهلاكي و رفع القدرة الشرائية للأفراد ودعم القطاع الخاص وقطاع الأعمال من خلال تطبيق حزمة من التخفيضات و الإعفاءات و الحوافز الضريبية لدعم الاتجاه التوسعي العام المتمثل في زيادة مستويات الإنفاق الحكومي.

إلا انه على الرغم من هذا الاتجاه لتطبيق سياسة ضريبية محفزة للطلب الكلي تتناسب مع الدورة الاقتصادية ،إلا انه يمكن فرض زيادة في معدلات بعض الضرائب بهدف تعزيز الإيرادات المالية لتوفير التمويل اللازم للبرامج الاقتصادية و الاجتماعية ،و هذا نتيجة تراجع الإيرادات النفطية ،و توفير إيرادات بديلة .

إن جانب كبير من حل المشاكل الاقتصادية والمالية في اقتصاديات المنطقة العربية يكمن في خفض الدعم الحكومي خصوصا مع زيادة العجز التجاري في الدول العربية المتأثرة من أزمة الديون في منطقة الأورو الذي تقدمه الدول مثل دعم الطاقة ،وإعادة هيكلة وإصلاح منظومة الضرائب وإلقاء مسؤولية أكبر على القطاع الخاص ،و من ناحية أخرى هناك حاجة لتحسين مستويات الشفافية في عمل الحكومة خاصة فيما يتعلق بمجالات الإنفاق.

هناك حاجة لإصلاح منظومة الدعم إذ هناك نوعيات من الدعم لا بد من الاستمرار فيها مثل تقديم الدعم في مجالات التعليم والصحة لغير القادرين ،لكن الدعم المقدم لمجال الطاقة هو الذي يجب مواجهته ،حيث نجد ان بعض الدول استمرت في تقديم الدعم للطاقة بسبب الحاجة للاستجابة للضغوط الاجتماعية ،و لكن أسعار الطاقة في السنوات الماضية كانت مرتفعة ،والمشكلة أن مستويات دعم الطاقة ارتفعت إلى نقطة أدركت معها الحكومات أنه لا يمكن الاستمرار في تقديم الدعم.

بعض الاقتصادات العربية واجهت تحديات اقتصادية كبيرة ،بما في ذلك فقدان عوائد السياحة ،وتباطؤ النشاط الاقتصادي ،وانخفاض مستويات الاستثمارات الأجنبية بسبب استمرار أزمة منطقة الأورو ،و لذلك وجب تغييرات قوية في نظرتها الاقتصادية المستقبلية ،فالانخفاض العالمي لأسعار النفط بسبب الأزمات المالية سيساعد بعض الدول بصفة خاصة المستوردة للنفط مثل الأردن والمغرب و مصر ،حيث ستكون الضغوط أقل على الميزانية ،وعلى فاتورة تقديم الدعم لكن لا يزال هناك تعقيدات لهذه الدول إذا استمرت أسعار النفط في الانخفاض ،حيث ستواجه هذه الدول مشاكل تتعلق بعودة العمالة من دول الخليج ،واحتمالات انخفاض قدرة دول الخليج على تقديم مساعدات وقروض ومنح لتلك الدول.

إن الدول الأكثر تأثرا هي الدول المصدرة للنفط ،حيث ستواجه ضغوطا على الميزانية والنشاط غير النفطي بمستويات متباينة تعتمد على مدى قوة الميزانية في كل دولة ،وقدرة الدولة على مواجهة الصعوبات والضغوط وما لديها من احتياطيات ،و في السنوات الأخيرة كان على دول مجلس التعاون الخليجي الإبقاء على مستويات مرتفعة من الإنفاق الحكومي للتأكد من بقاء وانتعاش الأنشطة الاقتصادية. و أنه على المدى المتوسط عليها القيام بعمليات تصحيح من أجل تجنب الضغوط على الموازنة ،وهذا الانخفاض يعني أن عليها التأقلم بشكل أفضل في الإنفاق وترشيده ،وتوجيه الإنفاق الحكومي إلى المجالات التي تؤدي إلى زيادة فرص عمل.

خلاصة الفصل الثالث:

اتضح أن لازمة منطقة الأورو تداعيات على الدول العربية انتقلت بفعل الروابط التجارية و المالية و سواء كانت الآثار سلبية أم ايجابية فقد اختلف في حدتها من مجموعة إلى أخرى حسب درجة الانفتاح الاقتصادي لهذه الدول و تشابك علاقاتها مع منطقة الأورو ،كما أن التعامل مع الأزمة اختلف من دولة عربية لأخرى.

تأثر الصادرات لكل من السعودية ،الكويتية ،البحرينية عام 2010 بزيادة العجز مع منطقة الأورو إضافة إلى تأثرها بارتفاع الأسعار و نسب التضخم حيث ساهمت في جزء من ارتفاع قيمة الواردات ،وكان تأثر الأزمة على الدول العربية كبير من ناحية الصادرات عنه من ناحية الواردات حيث يظهر ذلك في دول المجموعة الثالثة و الثانية ،أما بخصوص الصادرات العمانية و القطرية فقد سجلت ارتفاعا خلال سنوات الأزمة .

إن منطقة دول مجلس التعاون ليست معزولة تماما عن التباطؤ الاقتصادي العالمي الناجم عن الصعوبات الاقتصادية في منطقة الأورو ،وخاصة بالنظر إلى أن هذا التأثير امتد للطلب على النفط ، و أظهرت الآثار المباشرة لأزمة الديون في منطقة الأورو بالنسبة لها كانت ضعيفة ،خصوصا وأن الغالبية العظمى من دول الخليج العربي ترتبط عملاتها بالدولار الأمريكي ،و أنها حصلت على فوائض مالية في السنوات السابقة للازمة بسبب العوائد المرتفعة من أسعار النفط و الغاز ،وفي ذات الوقت تركزت معظم الاستثمارات الخليجية في أوروبا و في المملكة المتحدة ،وكذلك في فرنسا و ألمانيا ، والتي لم تتأثر بأزمة ديون منطقة الأورو بصورة مباشرة ،إضافة إلى محدودية الاستثمارات في السندات الأوروبية من قبل البنوك في مجلس التعاون الخليجي ،و اقل تأثرا في صناديقها السيادية .

أنه نظرا للدور الحيوي الذي تمثله دول منطقة الأورو بالنسبة لاقتصادات الدول العربية من خلال قنوات التجارة ،الاستثمار التشابكات المالية والمساعدات الدولية يمكن إدراك مدى قوة تأثير الأزمة عليها خاصة الدول الأكثر اعتمادا على التصدير لمنطقة الأورو كمحرك أساسي للنمو مثل دول المغرب العربي و مصر ،و التي كانت لها انعكاسات مباشرة على اقتصاداتها بتراجع الطلب على المنتجات المصدرة خاصة الفوسفات و المواد الغذائية ...الخ ،و تأثر القطاع السياحي الذي يرتبط أساسا بالدول الأوروبية إضافة إلى انخفاض تحويلات العمالة المقيمين بها خصوصا من تونس و المغرب نتيجة الكساد و مشكلة البطالة ،و التي ظهرت خاصة في اسبانيا التي تستقبل غالبية المهاجرين المغاربة ،مما يؤدي إلى انخفاض الإيرادات من العملة الصعبة و إلى ارتفاع حجم المديونية مما

ينعكس سلبا على الأوضاع الاجتماعية بسبب تراجع الاستثمارات ،كما تزيد أيضا من تكاليف التمويل حيث إن البنوك تنافس من أجل الحصول على التمويلات الدولية والتي تعتمد على الظروف العالمية الاقتصادية والمالية.

لقد تأثرت فرص العمل للأيدي العاملة العربية في منطقة الأورو وتحويلاتهم المالية بسبب هذه الأزمة التي لم تساعد في التخفيف من مستويات البطالة للعمالة العربية ،كما أنها لم تساعد في استمرار المستوى نفسه من التحويلات المالية للدول العربية المصدرة للعمالة إلى أوروبا ،وإن لتراجع الأورو أثر سلبي في دخل العمال العرب في الدول الأوروبية ،إضافة إلى تأثيرات سلبية في احتياطيات المصارف المركزية من العملة الأوروبية ،وفي أصول الصناديق السيادية ،و قيمة الديون المسعرة بالأورو .

كما انعكست التداعيات في شكل انخفاض في النمو الاقتصادي و تزايد القروض الخارجية ،و انخفاض في المعونات الخارجية الآتية من دول منطقة الأورو ،وانخفاض فائض الموازنة أو عجزه فى بعض الدول ،هذا فضلا عن الانخفاض في للاحتياطيات النقدية ،خاصة الدول العربية التي واجهت ضغوطاً سياسية محلية فى عام 2011.

الفصـــــــــــل الـــــــــــــرابع :

آثار أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على اقتصاد الجزائر

المبحث الأول : اثر أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على الميزان التجاري الجزائري

المبحث الثاني: الآثار على أهم المؤشرات الاقتصادية الأخرى

مقدمة الفصل:

تواجه الجزائر تداعيات اقتصادية نتيجة أزمة الديون السيادية لدول منطقة الأورو ،وتتزايد مخاوف الدولة لعلاقاتها مع دولها الأعضاء على غرار الدول العربية التي يربطها عقد شراكة مع المنطقة ،وبالنسبة لهذه الأخيرة فهي تعد أهم زبون للجزائر في مجال المحروقات اذ ستؤثر الأزمة عليها نتيجة انخفاض الطلب على بعض المواد كالطاقة والمواد الأولية التي تصدرها ،حيث ان الازمة ادت الى انكماش الطلب من جانب الدول الاعضاء في منطقة الاورو على صادرات الجزائر ،مما ادى الى انخفاض ايرادات الدولة وكانت لها انعكاسات على العديد من قطاعاتها .

و قد افرد هذا الفصل لتحديد الآثار الاقتصادية للازمة منطقة الأورو على الاقتصاد الجزائري من خلال التقسيمات المختلفة للصادرات و الواردات الجزائرية ،كما يتم تحليل تطور حركة الصادرات و الواردات السلعية بين الجزائر و كل الدول الأعضاء في منطقة الأورو قبل حدوث الأزمة و بعدها ،باعتبار إن أهم الآثار تحدث في هذا البند قصد الوصول إلى معرفة تغير أهم السلع المصدرة و المستوردة للوصول إلى أهم الآثار التي أحدثتها الأزمة على الميزان التجاري ،حيث يقوم التحليل على اختيار أهم الفصول السلعية الداخلة في كل من الصادرات و الواردات طبقا للأهمية النسبية للتك السلع التي تدخل في التجارة بين الجانبين .

كما نهدف في هذا الفضل إلى تحليل أهم الآثار التي أحدثتها الأزمة على الاقتصاد الجزائري فيما يخص أهم المؤشرات الاقتصادية لدولة ،و التي امتدت آثار الأزمة إليها أو في طريقها للتأثر بالأزمة ،و بالتالي الوصول إلى نتائج تدل على مدى إمكانية التعامل مع الأزمة في الحاضر و المستقبل ،و ذلك من خلال مبحثين :

المبحث الأول : اثر أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على هيكل الميزان التجاري الجزائري

المبحث الثاني :الآثار على أهم المؤشرات الاقتصادية الأخرى

المبحث الأول : اثر أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على هيكل الميزان التجاري الجزائري:

لقد دخلت الجزائر في مسار لإقامة سوق للتبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي و أن الظروف الاقتصادية للمنطقة تتفاقم في الوقت الذي تنوي فيه الجزائر مراجعة رزنامة التفكيك الجمركي ،مما يحدث آثار على البلد لأن أهم المؤشرات الاقتصادية لمنطقة الأورو تراجعت بشكل واضح .

و حيث يتوقع تغييرا كبيرا في الصادرات الجزائرية من المحروقات نحو منطقة الأورو لاسيما إيطاليا و إسبانيا و فرنسا ،إذ سيحدث لها انخفاض في قيمتها لضعف الطلب عليها و انخفاض أسعارها في الأسواق العالمية ،إذا لم تعرف طريقها إلى النمو ،وأكثر من ذلك إذا دخلت تلك البلدان في حالة كساد ،مما سيطرح مشكلا كبيرا لمداخيل الدولة من العملة الأجنبية ،أما إذا استمرت أزمة الديون السيادية للمنطقة فإن ذلك سيكون له اثر على باقي العالم لاسيما في آسيا و الولايات المتحدة الأمريكية التي تعرف مشكل مديونية كبيرة ،مما يؤدي إلى انعكاسات مضاعفة على العائدات الجزائرية ،و يترتب على هذا الوضع مشاكل خطيرة على معظم جوانب الاقتصاد الجزائري تظهر في تقلص الفائض التجاري و إمكانية وصوله لحالة العجز و زيادة عجز الميزانية و نقص تمويل المشاريع الاستثمارية للدولة..الخ .

المطلب الأول : هيكل الميزان التجاري الجزائري :

حقق الميزان التجاري الجزائري فائضا مستمرا طيلة الفترة 2007-2013 ،حيث بلغت قيمة الفائض عام 2007 حوالي 34.24 مليار دولار ،و قد بلغت إجمالي قيمة الصادرات البترولية نحو 59.61 مليار دولار ،في حين بلغت قيمة الواردات 26.35 مليار دولار.

و سجلت الجزائر فائضا تجاريا قدر بـ 18.2 مليار دولار عام 2010 منخفضا عن عام 2008 بنسبة 55.08% ،كما انخفض عام 2011 بنسبة 50.22% عن عام 2008 ،و رغم الارتفاع المحقق عام 2012 بـ 20.17 مليار دولار يظل الفائض منخفضا عن عام 2008 ،و يعود هذا الانخفاض إلى الانخفاض في الصادرات من المحروقات و الارتفاع المتواصل للواردات ،حيث بلغ الارتفاع في قيمة الواردات للسنوات 2010 ،2011 ،2012 ، 2013 نسبة 2.15%، 17.91% ،35.46% على التوالي .

وقد كانت الصادرات البترولية تقترب من الحجم الإجمالي للصادرات في جميع السنوات ،حيث بلغت نسبتها عام 2012 أزيد من 97% ،وبالنسبة للصادرات خارج المحروقات بقيت نسبتها ضئيلة قدرت بـ 2.96% من الحجم الإجمالي للصادرات بـقيمة 2.18 مليار دولار ،و رغم تسجيلها لزيادة قدرت بنسبة 6% مقارنة بعام 2011 تظل متدنية و ليس لها تأثير يذكر على مسار الصادرات ،و تتمثل أهم المنتجات المصدرة خارج البترول فيما يلي :

- المواد نصف المصنعة 1.66 مليار دولار عام 2011 ارتفعت بـنسبة 10.96% في 2012.
- المواد الغذائية 313 مليون دولار انخفاض بنسبة 11.783%.

كما بلغ حجم التجارة الخارجية المسجلة لعام 2013 حوالي 9.31 مليار دولار مسجلة انخفاضا نسبته53.84 %عن العام السابق ،و ذلك نتيجة لارتفاع كل من الصادرات و الواردات السلعية المسجلة على حد السواء فقد ارتفعت الواردات السلعية بنسبة 6.76% لتبلغ 55.06 مليار دولار ،في حين انخفضت الصادرات خلال العام نفسه بنسبة 10.25 % لتبلغ 63.38 مليار دولار ،و بالرغم من هذا الفرق في النمو إلا أن حجم الواردات أكثر نموا من نمو حجم الصادرات ،مما يجعل الاقتصاد أكثر عرضة للتأثر بالمتغيرات الخارجية كالسياسات التجارية و الصدمات الاقتصادية و مستويات التضخم لدى الشركاء التجاريين .

و نتناول في ما يلي تحليل جانبي الميزان التجاري الجزائري من خلال تحليل حركة الصادرات الجزائرية السلعية طبقا لدرجة التصنيع و طبقا للقطاعات الرئيسية ،ثم تحليل حركة الواردات الجزائرية طبقا لدرجة الاستخدام و طبقا للقطاعات الرئيسية و هذا خلال الفترة 2008-2013.

1- تحليل حركة الصادرات الجزائرية السلعية:

حققت الصادرات الجزائرية خلال عام 2008 ارتفاعا ملحوظا بمعدل نمو بلغ 29.7% حيث وصل الارتفاع في قيمتها إلى نحو 18 مليون دولار ،و ذلك مقارنة بنحو 60.59 مليار دولار خلال عام 2007 و يرجع ذلك إلى نمو الصادرات البترولية بـ29.49% ،و لقد بلغت نسبة مساهمة الصادرات من المحروقات خلال عام 2012 في الصادرات الكلية بمعدل وصل إلى 98.38% .[1]

كما شهدت الصادرات غير البترولية و التي تشكل نسبة 1.69% من مجمل الصادرات الكلية زيادة مستمرة خلال 210-2012 ،و أن كانت بنسب منخفضة حيث بلغ معدل نموها على التوالي 25.27% ،26.8%،6.5% ،و قد كان مساهمتها في نمو الصادرات الجزائرية ضئيل للغاية .

[1] بنك الجزائر ,النشرة الاحصائية الثلاثية , مارس 2009 , جوان 2014 ,ص 15

ويوضح الجدول التالي تطور الصادرات الجزائرية حسب درجة التصنيع حيث تتركز الصادرات خلال عام 2008 في الصادرات البترولية بنسبة 97.84% ،و الصادرات خارج المحروقات بنسبة 2.47% ،و تتوزع هذه النسبة الضئيلة بين مجموعات من المواد الغذائية ،المواد الأولية ،المواد الأولية نصف المصنعة و التجهيزات الصناعية و السلع الاستهلاكية كانت نسبها على التوالي ,0.15%,0.43%,1.76%,0.09%,0.04% ،و تكاد تظل تتكرر هذه النسب بهذا المنوال كاشفة عن مدى الاختلال الهيكلي الذي تعاني منه البلاد .

جدول رقم(25)

تطور الصادرات الجزائرية طبقا لدرجة التصنيع مليون دولار أمريكي

	2008	%	2009	%	2010	%	2011	%	2012	%	2013	%
إجمالي الصادرات	**79.146**	**100**	**45.477**	**100**	**57.762**	**100**	**73.802**	**100**	**72.620**	**100**	**65.487**	**100**
الصادرات النفطية	**77192**	**97.53**	**44411**	**97.66**	**56143**	**97.2**	**71662**	**97.1**	**70571**	**97.18**	**63326**	**96.7**
الصادرات خارج المحروقات	**1954**	**2.47**	**1066**	**2.34**	**1619**	**2.8**	**2140**	**2.9**	**2048**	**2.82**	**2161**	**3.3**
المواد الغذائية	121	0.15	113	0.25	305	0.53	357	0.48	314	0.43	402	0.61
المواد الأولية	340	0.43	170	0.37	165	0.29	162	0.22	167	0.23	108	0.16
المواد نصف المصنعة	1390	1.76	692	1.52	1089	1.89	1495	2.03	1519	2.09	1608	2.46
التجهيزات الصناعية	69	0.09	25	0.05	27	0.05	36	0.05	30	0.04	25	0.04
السلع الاستهلاكية	34	0.04	49	0.11	33	0.06	16	0.02	18	0.02	18	0.03

المصدر : بنك الجزائر ,النشرة الإحصائية الثلاثية , مارس 2009 , جوان 2014 ,ص 28.

حققت الصادرات الجزائرية خلال عام 2008 ارتفاعا ملحوظا بمعدل نمو بلغ 29.9%لتصل إلى نحو 79.146 مليار دولار ،و ذلك مقارنة بنحو 60.916 مليار دولار خلال عام 2007 ،ولقد شهدت الصادرات النفطية و التي تشكل نسبة 97.53% عام 2008 من جملة الصادرات زيادة ملموسة ،حيث ارتفعت قيمتها من 59.605 مليار دولار خلال عام 2007 إلى 79.146 مليار دولار خلال نفس الفترة ،بمعدل نمو بلغ 32.78% ،غير انه بحلول عام 2009 تأثرت الصادرات النفطية بالأزمة المالية العالمية ،و هو ما يظهر في انخفاض معدل نموها مقارنة بعام 2008 بـ 42.54% و ارتفعت الصادرات النفطية بعد عام 2008 و لكنها لم تبلغ النسبة التي كانت عليها عام 2008 ،حيث سجلت عام 2013 انخفاض بقيمة 13.659 مليار دولار بنسبة انخفاض 17.25 %متأثرة بمجموعة من الأسباب من أهمها أزمة الديون السيادية في منطقة الأورو .

و تزايدت الصادرات الجزائرية بصفة ملحوظة خلال عام 2008 ما يقارب 80 مليار دولار ،و يرجع السبب في ذلك إلى الارتفاع الكبير التي وصلت إليها أسعار البترول في الأسواق العالمية ،إلا أن هذه الطفرة النفطية قابلها من جهة الواردات ارتفاع مستمر و بشكل تصاعدي حتى أثناء الأزمة

المالية العالمية ،و يرجع ذلك بشكل أساسي إلى برامج الإنعاش الاقتصادي الذي بدأت الجزائر في تطبيقه بداية من الألفية الثالثة و الذي يتطلب أموال ضخمة خاصة فيما يتعلق بالسلع التجهيزية من اجل تطوير البنية التحتية و تحقيق التنمية المنشودة من قبل الدولة .

لقد شهد الميزان التجاري فائضا مستمرا ذو اتجاه تصاعدي باستثناء عام 2009 الذي كان فيها الميزان التجاري الجزائري موجبا لكن بقيمة ضعيفة نتيجة الأثر السلبي للصدمة الخارجية المتمثلة في الأزمة المالية العالمية والتي ظهرت في الانخفاض الكبير في أسعار النفط بالموازاة مع دخول الاقتصادات المتقدمة مرحلة الركود ،إلا انه مع حلول عام 2010 بدأ الميزان بالانخفاض متأثرا بأزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو.

يهيمن على هيكل الصادرات الجزائرية قطاع المحروقات الذي يمثل في الغالب نسبة لا تقل عن 95% من إجمالي قيمة السلع المصدرة خلال معظم السنوات السالفة ،و قد ظلت الصادرات خارج المحروقات هامشية و بعيدة عن المستوى المطلوب ،حيث تم الارتكان إلى الإيرادات النفطية و إغفال الاهتمام بها سيجعل الاقتصاد الجزائري عرض بصورة مباشرة و ذات تأثير كبير على الاقتصاد الوطني في جميع النواحي خلال حدوث تراجعات مهمة في أسعار النفط في الأسواق العالمية ،و رغم أن التراجع في أسعاره سيدفع بالجزائر الى الاهتمام بالقطاعات الأخرى لإحداث توازن في هيكل الصادرات و تجنيب تأثر الاقتصاد بالصدمات الخارجية بتوفير كميات من العملات الأجنبية ،إلا أن الظروف الاجتماعية و زيادة النفقات العامة مع ضرورة توفير متطلبات التنمية سيضع الاقتصاد الوطني في المحك ،فعملية النهوض بالاقتصاد تكون متوافقة مع ما كانت تسجله الجزائر من إيرادات مهمة في النفط.

و يساهم القطاع الصناعي الجزائري بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي بالمقارنة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى ،و لكن هذه المساهمة لا تمثل إلا ارتفاع نسبة مساهمة الصناعة الاستخراجية مقابل انخفاض نسبة مساهمة الصناعة التحويلية ،إذ لا يزال النفط و الغاز يمثلان الجزء الأكبر من منتجات الصناعة الاستخراجية و يساهمان بالجزء الأكبر من القيمة المضافة لهذه المنتجات ،و تشكل نسبة كبيرة من عائدات الصادرات مع تضاؤل الأهمية النسبية للصناعات التحويلية .

لقد انخفضت القيم المضافة للصناعة في الجزائر من 15% في عام 1992 إلى 5.3% عام 2005 [1]، بسبب تخلف القطاع الصناعي ،و ما أدت إليه عملية الانفتاح على الاقتصاد الحر ،و في ظل استمرار الجزائر في اعتمادها شبه الكلي على قطاع المحروقات ،و ما ينادى به من اقتراب نضوبها من قبل الخبراء في هذا المجال إضافة إلى انعدام سياسة الإنتاج ،و ضعف المؤسسات الوطنية و تقديم سياسة الاستيراد ،و ضعف في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ،و انتشار مظاهر البيروقراطية و الفساد ،تبقى كلها عوامل تحدد العجز الاقتصادي و عدم قدرة البلد على زيادة مساهمة المنتجات غير النفطية في تحقيق و لو نوع من الاكتفاء النسبي للسوق المحلية ،و زيادة التصدير للخارج بإضفاء عليها نوع من التنافسية .

إن الانخفاض المتزايد لقيمة ميزان المدفوعات ابتدءا من عام 2013 أمام الاتجاه التصاعدي لقيمة الواردات من السلع و الخدمات تجعل البلد اقل قدرة على مواجهة الصدمات الخارجية ،إذا ما اقترن ذلك بزيادة انخفاض أسعار المحروقات أمام استمرار أزمة الديون السيادية في منطقة الأورو ،و المخاطر المصرفية المرتبطة بها تجعل من الضروري على البنك المركزي الجزائري إدارة الاحتياطيات النقدية من العملات الأجنبية بسياسة تسيير عالية الأداء.

2-1- تحليل حركة الواردات الجزائرية :

تنقسم الواردات الجزائرية إلى أربعة مكونات أساسية هي السلع الغذائية و التجهيزات الصناعية و الزراعية و السلع التجهيزية إضافة إلى المواد الاستهلاكية ،و يوضح الجدول أدناه التركيز على استيراد السلع للأغراض الإنتاجية الذي يتفق مع زيادة الاستثمار و تحقيق معدلات نمو منشودة،و لقد تركزت الواردات الجزائرية في التجهيزات الصناعية و المواد نصف المصنعة ،تليها في ذلك الواردات من الواردات الغذائية و السلع الاستهلاكية ،و الجدول التالي يوضح تطور الواردات طبقا للقطاعات الرئيسية

جدول رقم(26)

تطور الواردات الجزائرية طبقا للقطاعات الرئيسية 08-2013 مليون دولار أمريكي

	2008	%	2009	%	2010	%	2011	%	2012	%	2013	%
إجمالي الواردات	39181	100	39297	100	40212	100	47300	100	50376	100	54903	100
الطاقة	592	2.1	549	1.9	945	3.6	1164	3.8	4955	5.8	4356	7.9
المواد الغذائية	7747	15.1	5863	12.8	6027	13.4	9805	18.7	9023	14	9572	17.43
المواد الأولية	1373	3.2	1201	3.2	1406	3.3	1776	2.9	1839	4.1	1766	3.21
المواد نصف المصنعة	9027	30.5	10165	27.2	9944	28.2	10431	27.8	10629	29	10810	19.68
التجهيزات الفلاحية	84	0.5	234	0.7	330	1	229	0.9	329	0.7	449	0.81

[1]Benachenhou.A: Keynes est mort , elwatan ,20,21 janvier ,2009.

التجهيزات الصناعية	15268	36.7	15140	42.5	15573	39.4	15951	35.2	13604	34.7	15745	28.67
السلع الاستهلاكية	5090	11.4	6145	11.3	5987	10.7	7944	10.4	9997	11.6	12205	22.23

المصدر : بنك الجزائر ,النشرة الإحصائية الثلاثية , مارس 2009 , جوان 2014 ,ص 28.

ازداد مجموع الواردات خلال سنة 2011 مقارنة بسنة 2010 حيث سجلت خلال الأشهر الأولى لسنة 2011 بارتفاع بما نسبته 16% مثلت قيمة 5.023 مليار دولار مقارنة مع نفس الفترة من عام 2010 بقيمة بلغت 3.189 مليار دولار من المواد الغذائية حيث احتلت المرتبة الثالثة في قيمة الواردات بمقدار 8.046 مليار دولار بزيادة قدرت بـ 66%.[1] و لقد ارتفعت قيمة المواد الغذائية خلال الفترة السابقة من 1 إلى 110% للحبوب و السميد و الفرينة و الحليب و مشتقاته و السكر و السكريات القهوة و الشاي ..الخ و يرجع هذا الارتفاع إلى زيادة ارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية لعدة أسباب .

كما ارتفعت قيمة الواردات عام 2013 بأكثر من 8.89% مقارنة بعام 2012 ،و نلاحظ انخفاض قيمة الواردات من التجهيزات الصناعية حيث انخفضت من 39.4% عام 2010 إلى 28.67 %عام 2013 ،بينما نلاحظ ارتفاع كل من قيمة السلع الاستهلاكية و السلع الغذائية و الطاقة من 10.7 % ،13.4%،3.6%عام 2010 إلى 22.23% ،17.43%،7.9%عام 2013 على التوالي ،كذلك ملاحظة انخفاض المواد نصف المصنعة من 28.2% عام 2010 إلى 19.68% عام 2013 .

و استمرت واردات الجزائر من السيارات في الانخفاض خلال الفصل الأول من عام 2014 بنسبة 22.94% مقارنة بنفس الفترة من عام 2013.و لقد بلغت الواردات لسنة 2013 ما قيمته 7.33 مليار دولار مقابل 7.6 مليار دولار عام 2012 و يفسر هذا التراجع بانخفاض الطلب و تحويل العائلات دخلهم إلى الإنفاق على اقتناء المساكن لاسيما بعد عودة صيغة البيع بالإيجار لوكالة تحسين و تطوير السكن ،و قيام الدولة باتخاذ إجراءات قصد ترشيد الواردات من السيارات ،و فيما يلي التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية للجزائر.

جدول رقم (27)

التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية للجزائر خلال 2010-2013

	2010	%	2011	%	2012	%	2013	%
الاتحاد الأوروبي	20.704	51.16	24.616	52.10	39.797	55.38	42.773	64.89
O.C.D.E	6.519	16.11	6.219	13.16	20.029	27.87	12.202	18.51
دول أوروبية أخرى	0.388	0.96	0.579	1.23	0.036	0.05	0.051	0.08
أمريكا الشمالية	2.380	5.88	3.931	8.32	4.228	5.88	2.965	4.5
آسيا	8.280	20.46	8.873	18.78	4.683	6.52	4.241	6.43

[1] وزارة التجارة ،قراءة تحليلية لتطور واردات الجزائر من المواد الاولية و المواد واسعة الاستهلاك مقارنة بين سنتي 2010 و 2011 .ص 2.

الدول العربية	1.262	3.12	1.76	3.73	0.958	1.33	0.869	1.32
دول المغرب العربي	0.544	1.34	0.691	1.46	2.073	2.88	2.749	4.17
دول إفريقيا	0.936	0.98	0.578	1.22	0.062	0.09	0.067	0.10
المجموع	40.473	100	47.247	100	71.866	100	65.917	100

Source: Direction Générale des Douanes, Statistiques du commerce extérieur de l'Algérie , Période 2011;2014

وتتم المبادلات التجارية الجزائرية مع منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية OCDE و يأتي الاتحاد الأوروبي في المقدمة بنسبة تقارب 50% من مجموع المبادلات الخارجية الجزائرية ،و تأتي فرنسا الممول الأول للجزائر منذ عقود مضت لأسباب تاريخية و جغرافية بنسب تتراوح بين 22-24% ،بالإضافة إلى ايطاليا التي تعتبر الزبون الثاني للجزائر بعد الولايات المتحدة الأمريكية بنسب تتراوح بين 15 -20% [1].

و يمثل الاتحاد الأوروبي أكثر من 50% من مجمل التجارة الخارجية الجزائر عام 2013 ،و تأتي كل من فرنسا و ايطاليا و اسبانيا في المقدمة بنسبة تعادل 32%من مجموع المبادلات الإجمالية ،أما بالنسبة لمنظمة التعاون الاقتصادي خارج الاتحاد الأوروبي ،فتاتي في المرتبة الثانية من حيث الصادرات ،و الثالثة من حيث الواردات تتصدرها الولايات المتحدة الأمريكية ثم تركيا بنسب بلغت 24.4% و 4.74% على التوالي بالنسبة للصادرات و 5.16% ،3.74% بالنسبة للواردات .

و في ما يخص الواردات من آسيا فتتقدم كل من الصين بنسبة 10.97% ،و كوريا الجنوبية بـ 4.88%،و اليابان بـ 3.73% على الترتيب ،و بخصوص الصادرات نحو هذه البلدان فتقدر بنسبة ضئيلة لا تتعدى 2.06% للصين و 2.03% لكوريا الجنوبية .

المطلب الثاني : تحليل حركة الصادرات الجزائرية مع دول منطقة الأورو:

نتناول في هذا الجزء من الدراسة تغير حركة الصادرات الجزائرية إلى الدول الأعضاء في منطقة الأورو قبل حدوث أزمة الديون السيادية و بعد حدوثها ،و هذا لأجل إعداد مقارنة بين الصادرات و الواردات بين الجانبين الجزائري و منطقة الأورو ،حتى يمكن أخذ رؤية واضحة عن حركة التجارة بين الطرفين لتقييم اثر الأزمة الأوروبية على تدفقات الصادرات و الواردات الجزائرية إلى دول منطقة الأورو.

يتبين من الجدول اسفله ان هناك أربع دول من اصل 18 دولة أعضاء في منطقة الأورو لها وزنها في صادرات الجزائر و تخص كل من اسبانيا ،ايطاليا ،فرنسا ،هولندا حيث تساهم بأكثر من 80% من مجموع الصادرات الجزائرية إلى منطقة الأورو ،و هذا يعني أن حدوث أزمات في هذه

[1] لزعر علي ،ايت يحي سمير ،معدل الصرف الفعلي الحقيقي و تنافسية الاقتصاد الجزائري ،مجلة الباحث عدد 2012/11 ،ص 51.

الدول من شانه أن يؤدي إلى ارتفاع في معدلات البطالة و انخفاض إنتاج أو إفلاس الشركات و ما يتبعه من آثار على بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى ،مما يؤدي إلى تراجع الطلب على صادرات الجزائر خصوصا منها النفطية و التي عن طريقها يمكن انتقال الأزمة إليها.

و هناك ستة دول أعضاء أخرى تساهم بما يقرب من 15% و تشمل كل من بلجيكا ،البرتغال ،ألمانيا ،اليونان ،ايرلندا ،رومانيا ،حيث تكون تأثيراتها على قيمة الصادرات منخفضة و لا تؤدي إلى آثار بالغة الخطورة على الاقتصاد الجزائري في حالة عدم زيادة قيمتها من مجمل الصادرات الكلية الجزائرية.

أما الدول الثمانية المتبقية فمساهمتها تكون اقل من 5% أو منعدمة في طلبها على الصادرات الجزائرية و تكون عادة متذبذبة و تشمل كل من قبرص ،استونيا ،فنلندا ،النمسا لوكسمبورغ ،مالطا ،سلوفاكيا ،سلوفينيا و تأثيراتها عرضية و لا تؤدي إلى انعكاسات يصعب حلها ،حيث يكفي تعويض النقص في انخفاض طلبها على الصادرات .

جدول رقم(28)

الصادرات الجزائرية إلى منطقة الأورو خلال الفترة 2007-2013 مليون دولار

	2007	%	2008	%	2009	%	2010	%	2011	%	2012	%	2013
اسبانيا	5344	21.63	9075.9	23.59	5391.1	24.4	5909.8	22.37	7183.7	19.15	7913.23	21.8	10 344. 3
ايطاليا	7975.6	32.28	12304.2	31.98	5707.3	25.83	8780	33.23	10437.4	30.6	11665.6	32.1	9 016. 8
فرنسا	4104	16.61	6358.7	16.52	4423.5	20.02	3776.8	14.29	6531.4	19.15	6205.63	17.1	6 786. 09
هولندا	4532.5	18.34	6148.8	15.98	3265.5	14.78	4164.3	15.76	4914.6	14.41	5326.65	14.7	4721.2
البرتغال	949.0	3.84	2044.6	5.31	956.3	4.32	1014.8	3.84	1847.9	5.41	1733.72	4.87	1 603 .74
ألمانيا	244.5	0.98	316.4	0.82	334.3	1.51	384.0	1.45	498.0	1.46	241.34	0.66	623. 11
بلجيكا	1260.66	5.1	1844.99	4.79	1158.54	5.24	1972.77	7.46	2039.22	5.97	1948.19	5.37	2 048 .92
اليونان	182.1	0.73	312	0.81	214.3	0.97	270.7	1.02	295.2	0.86	365.01	1	396
قبرص	15.3	0.06	10.3	0	0.9	0	41.4	0.15	0.7	0	0.12	0	1.15
مالطا	51.0	0.2	54.8	0.14	148.1	0.67	152.1	0.57	26.1	0.07	32.20	0.09	285,65
رومانيا	45.3	0.18	1	0	911.73	24.84	4202.1	15.90	177.9	0.52	41	1.12	0.325
ايرلندا	0.0	0	0.2	0	33.3	0.15	0.5	0	150	0.43	777.08	2.14	175,45
النمسا	0.0	0	0.3	0	0.3	0.0	0.0	0	0.0	0	0.89	0	31 .778
لوكسمبورغ	0.0	0	0.0	0	0.0	0	0.0	0	0.0	0	0.0	0	0.096
فنلندا	0.0	0	0.0	0	0.0	0	0.0	0	0.0	0	0.0	0	75.44
سلوفاكيا	0.0	0	0.0	0	0.0	0	0.0	0	0.0	0	0.0	0	0
سلوفينيا	0.0	0	0.0	0	0.0	0	0.0	0	0.0	0	0.0	0	6 .88
استونيا	0.0	00	0.0	0	100	0.45	0.0	0	0.0	0	0.0	0	0
منطقة الأورو	24703.96	100	38471.12	100	22092.14	100	26415.2	100	34102.12	100	36250.74	100	36117.12
الاتحاد الأوروبي	27466.3		41034.32		23610.61		28773.03		35872.78		40296.07		-
سعر صرف *	.66.83		71.180		72.731		73.943		76.056		78.102		

المصدر :من إعداد الباحث اعتمادا على :

* سعر صرف الاورو مقابل الدينار الجزائري

- بنك الجزائر , النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 26, جوان 2014 , ص 21
- International Trade Centre (ITC) www.trademape.org.04/12/2014 -

لقد بلغ الانخفاض في قيمة الصادرات الجزائرية إلى منطقة الأورو قيمة 25665.42 مليون دولار خلال الفترة 2010-2013 مقارنة بعام 2008 ،و إلى كل دولة عضو في منطقة الأورو كما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم (29)

مقدار الانخفاض/الارتفاع في قيمة الصادرات إلى منطقة الأورو 2010-2013 مليون دولار

الدولة	مقدار الانخفاض/الارتفاع 2010-2013	الدولة	مقدار الانخفاض /الارتفاع 2010-2013
اسبانيا	-6220.67	مالطا	+277.55
ايطاليا	-9317	رومانيا	+4417.325
فرنسا	-2174.14	ايرلندا	+1102.23
هولندا	-5468.45	النمسا	31.768
البرتغال	-1978.24	لوكسمبورغ	0.096
ألمانيا	-480.85	فنلندا	75.44
بلجيكا	+629.14	سلوفاكيا	00
اليونان	+78.91	سلوفينيا	6.88
قبرص	+2.17	استونيا	00

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على :

- بنك الجزائر , النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 26, جوان 2014 , ص 21
- نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية لسنة 2013،العدد 33

يظهر من خلال الجدول أن كل من اسبانيا ،ايطاليا ،فرنسا،هولندا ،البرتغال ، ألمانيا هي الدول التي انخفض طلبها على صادرات الجزائر ،و من ثم تأثرت الجزائر بتداعيات أزمة الديون لمنطقة الأورو و يتبين أن اغلبها واقع في أزمة الديون السيادية ،كما يلاحظ ارتفاع الصادرات الجزائرية إلى بعض الدول رغم معاناتها من أزمة الديون و تخص كل من اليونان ،قبرص ،كما نلاحظ ارتفاع في الصادرات الجزائرية إلى الدول غير الفاعلة في منطقة الأورو ،إلا أن ضئالة نسبة طلبها على الصادرات الجزائرية و تذبذبها من سنة إلى أخرى يجعلها قليلة التأثير على مسار تأثير الأزمة.

2-1- حركة تغير الصادرات الجزائرية إلى اسبانيا :

يلاحظ من الجدول أعلاه انخفاض قيمة الصادرات الجزائرية إلى اسبانيا ابتداء من عام 2009 ،حيث سجلت 5391.1 مليون دولار مقارنة بعام 2008 و التي بلغت 9075.9 مليون دولار بنسبة انخفاض بلغت 40.59% ،و رغم استمرار تحسن قيمة الصادرات الجزائرية إليها إلا أنها تبقى دون

المستوى المسجل عام 2008 ،و هذا يرجع في الأساس إلى استمرار تأثيرات أزمة الديون الأوروبية للمنطقة على الاقتصاد الاسباني و ما أدت إليه الأزمة العالمية ،كما ان نسبة الصادرات الجزائرية إليها مقارنة بالمنطقة ككل أخذت في التراجع ابتداء من عام 2009 حيث انخفض من 24.4% إلى 21.82% عام 2012.و الجدول التالي يوضح أهم المنتجات المصدرة إلى اسبانيا .

جدول رقم (30)

صادرات الجزائر إلى اسبانيا خلال 2008-2013 مليون دولار

	2008	2009	2010	2011	2012	2013
كافة السلع المصدر	9 093. 340	5 402 .419	5 908. 645	7 186. 051	7 809. 365	10 344. 328
الوقود المعدني و الزيوت المعدنية و منتجات تقطيرها	8 880 .159	5 273. 957	5 756. 708	6 918. 953	7 535 .186	10 160. 183
منتجات كيميائية عضوية	123. 068	83. 609	104. 463	195. 449	228 .294	129 .165
سكريات و حلويات	0.760	4. 760	1. 417	14. 880	7. 502	14. 576
منتجات كيميائية عضوية	4 .840	3 .891	14. 035	14. 583	11. 627	14. 378
زجاج و مصنوعات منه	0.001	3. 460	10. 562	11. 163	6. 195	5. 924
سماد	1 .794	000	0.946	000	0.924	5. 891
اسماك و قشريات و رخويات مائية	10. 081	6 .256	4 .439	5 .209	4. 634	3 .954
حبوب و فواكه مختلفة	3. 466	4 .281	1 .894	2 .394	1. 943	1. 866
حديد و نحاس	42 .513	15. 411	6. 878	11. 456	1 .134	1 .065
ملح كبريت جير اسمنت	7 .639	1. 142	4 .811	6.910	6. 495	1. 061
مشروبات سائلة و كحوليات و خل	1. 351	1. 892	0.598	0.805	1. 544	0.523
فلين و مصنوعات منه	2. 177	0.433	0.083	0.983	1 .153	0.513
فواكه و حمضيات و بطيخ	0.842	0.170	0.100	0.262	0.247	0.139
بلاستيك و مصنوعات منه	1 484	000	000	0.039	0.008	0.047

Source : Commerce bilatéral entre l'Algérie et Espagne International Trade Centre (ITC) www.trademape.org.04/12/2014

يوضح الجدول أعلاه تطور حركة الصادرات السلعية للجزائر إلى اسبانيا ابتدءا من عام 2008 إلى 2013 ،و يتضح أن منتجات الوقود المعدني و الزيوت المعدنية و منتجات تقطير هذه المواد قد احتلت المرتبة الأولى في الصادرات بقيمة 9093.34 مليون دولار بنسبة 97.65% خلال عام 2008 ،ثم إلى 98.21% عام 2013 بقيمة وصلت إلى 10160.18 مليون دولار وهي تمثل وزن كبير في طلبها على مجمل الصادرات الجزائرية ،و يتضح تأثر هذه المنتجات بالانخفاض ابتدءا من عام 2009 نتيجة استمرار تأثيرات الأزمة المالية العالمية ،حيث انخفضت بنسبة 40.6% مقارنة بعام 2008.

و مع بداية ظهور تأثيرات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو انخفضت إلى 35.17%،22.08%،15.14%،للسنوات 2011،2011،2010 على التوالي مقارنة بعام 2008 ،ثم إلى نمو بمقدار 14.41% عام 2013 مقارنة بعام 2012 ،و من حيث القيمة فقد وصلت الخسارة الناتجة عن الأزمة إلى ما قيمته 8755.8 مليون دولار خلال الفترة 2009-2013 ،حيث يتضح أن تداعيات الأزمة المالية العالمية كان أكثر أثرا من أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو.

يلي ذلك في التصدير من المنتجات الخاصة بالمواد الكيميائية العضوية بقيمة 123.06 مليون دولار عام 2008 ،حيث شكلت نسبة ضعيفة بـ 1.35% من مجمل السلع المصدرة ،و يلاحظ انخفاضها ابتدءا من عام 2009 إلى غاية 2010 بمجمل قيمة بلغت 133.36 مليون دولار مقارنة بنفس الفترة السابقة ثم ارتفعت خلال السنوات 2011-2013 بقيمة 294.4 مليون دولار ،و إذا قمنا بحساب الفرق نجد ان هذه المنتجات زادت خلال الفترة 2008-2013 بما قيمته 161.04 مليون دولار .

و بخصوص المنتجات الأخرى و التي تشكل نسبة 1% من مجمل الصادرات ،و رغم أنها لا تمثل إلا نسبة ضئيلة في مجمل الصادرات إلى هذا البلد ،إلا انه نلاحظ استمرار انخفاض معظمها في كل من اسماك و قشريات و رخويات مائية ،حبوب و فواكه مختلفة ، فونت حديد ،و نحاس مشروبات سائلة ،و كحوليات و خل ،فلين و مصنوعات منه ،فواكه و حمضيات و بطيخ ،بلاستيك و مصنوعات منه ،ملابس و منسوجات ،أجهزة و الآلات و لوازم كهربائية،و هذا الانخفاض يعكس الركود الاقتصادي في هذا البلد و قلة الطلب من قبل معظم قطاعاته الاقتصادية إضافة إلى المستهلكين و زيادة معدلات البطالة بسبب تأثر الاقتصاد الاسباني بأزمة الديون السيادية.

2-2- حركة تغير الصادرات الجزائرية إلى ايطاليا :

يلاحظ من الجدول رقم (29) أن ايطاليا تساهم بنسبة كبيرة من صادرات الجزائر حيث بلغت قيمة الصادرات عام 2008 ما قيمتها 12304.2 مليون دولار بما تمثل نسبة 31.98% من المنطقة ككل ،إلا أن هذه القيمة بدأت في الانخفاض إلى أن وصلت إلى 8780 مليون دولار عام 2010 متأثرة بذلك جراء استفحال أزمة الديون في منطقة الأورو ،و ما آلت إليه الأوضاع الاقتصادية فيها ،إضافة إلى انخفاض نسبة النمو في ايطاليا ،و رغم ارتفاع الصادرات إليها إلا أنها تبقى دون المستوى المسجل عام 2008 ،و الجدول التالي يوضح حركة الصادرات الجزائرية إلى ايطاليا .

جدول رقم (31)

الصادرات الجزائرية إلى ايطاليا 2008-2013 مليون دولار

	2008	2009	2010	2011	2012	2013
كافة السلع المصدر	12 293 .91	5 701 .581	8 779 .265	10 440. 84	11 512. 55	9 016 .807
الوقود المعدني و الزيوت المعدنية و منتجات تقطيرها	12 140 .8	5 629 .911	8 694 .792	10 321 .06	11 423. 84	8 912. 67
منتجات كيميائية عضوية	20.855	8. 437	12 .724	20 .655	16 .328	22. 957
جلود و فرو	12 .531	8 .173	8. 974	12. 252	13. 846	13 .132
الحديد و الفولاذ	41. 142	11. 049	5 .541	6. 201	10.545	9 .305
زجاج و منتجات منه	14 .318	8 .379	9.261	10. 893	7. 414	7 .488
ملح كبريت ،جير ،و اسمنت	4 .235	1. 597	1. 897	5 .839	9 .021	4 .409
.مركبات كيميائية عضوية	17 .723	3 .779	3 .459	11 .137	2 .228	3 .952
زنك و منتجاته	30 .964	23. 752	36. 254	19. 052	6 .095	1. 300
اسماك و قشريات و رخويات مائية	1 .276	0.740	0.263	0.378	0.273	0.336
أجهزة و الآلات و لوازم كهربائية	0.112	0.201	0.48	0.044	0.013	0.181
حبوب و فواكه مختلفة	0.821	1. 656	2 .135	0.620	0.089	0.178
فلين و مصنوعات منه	2. 333	0.643	0.545	0.376	0.009	0.141
فواكه و حمضيات و بطيخ	0.128	00	00	0.0080	0.018	0.102

Source : Commerce bilatéral entre l'Algérie et Italie International Trade Centre (ITC) www.trademape.org.04/12/2014

يظهر من خلال الجدول أعلاه أن تحرك صادرات الجزائر اتجاه ايطاليا هو نفسه ما يقال على صادراتها اتجاه اسبانيا ،حيث يتضح تركز الصادرات في الوقود المعدني و الزيوت المعدنية و منتجات تقطيرها بنسبة وصلت عام 2008 أكثر من 98.75% من مجمل صادراته ،ثم زادت بنسبة طفيفة إلى 98.84% عام 2013 .

و يتضح من الجدول انخفاض إجمالي الصادرات ابتدءا من عام 2009 متأثرة بمزيج متداخل من تأثيرات الأزمة العالمية و أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو ،حيث انخفضت بنسبة 53.62% مقارنة بعام 2008 ،و واصل الانخفاض المستمر في إجمالي الصادرات إلى الدولة المعنية عبر سنوات الدراسة ليصل في عام 2013 إلى انخفاض بنسبة 26.65% عن عام 2008 ،و بقيمة وصلت إلى 19295.63 مليون دولار خسارة في صادرات الجزائر مقارنة بالمستوى البالغ في عام 2008 ،حيث يتضح الانخفاض المستمر في الطلب على صادرات الجزائر جراء تداعيات أزمة الديون

السيادية على الاقتصاد الايطالي بالانخفاض في معدلات النمو الاقتصادي نتيجة تراجع النشاط الاقتصادي و ما سببه من ارتفاع في البطالة و قلة الاستثمار نتيجة تقلص السيولة لدى البنوك و خوف المستثمرين من الاستثمار و ما تبع ذلك .

و إذا نظرنا إلى الصادرات خارج المحروقات فهي أيضا لم تسلم من تداعيات الأزمة رغم القلة الشديدة في مجمل صادرات الجزائر إلى ايطاليا ،حيث يتبين من خلال الجدول الانخفاض المستمر في كل من هذه المنتجات و التي بلغت أعلاها انخفاضا في الفصل السلعي الزنك و منتجاته من 964. 30 مليون دولار عام 2008 إلى 1.3 مليون دولار عام 2013 ،كما انخفضت المركبات الكيميائية العضوية من 723. 17مليون دولار عام 2008 إلى 952. 3 مليون دولار عام 2013 .

2-3- حركة تغير الصادرات الجزائرية إلى فرنسا :

في عام 2007 بلغت قيمة صادرات الجزائر اليها 4104 مليون دولار و ارتفعت إلى 6358.7 مليون دولار عام 2008 بزيادة قدرها 2254.7 مليون دولار بما تمثل نسبة 54.93% ،ثم بدأت في الانخفاض إلى أن وصلت إلى أدنى مستوى عام 2010 بمقدار 3776.8 مليون دولار أي بانخفاض عن عام 2007 بـنسبة 7.97% ،و بعدها ارتفعت إلى أن وصلت إلى 6205.63 مليون دولار عام 2012 ،و لكن يلاحظ أن نسبة صادرات الجزائر إلى فرنسا مقارنة بالمنطقة الأورو آخذة في التراجع إذ كانت تمثل نسبتها 20.02% عام 2009 فسجلت انخفاض في السنوات 2010،2011،2012 ما نسبته 14.26% ،19.15% ،17.11% على الترتيب ،إلا أنها تبقى من أهم الشركاء التجاريين الرئيسين في المنطقة ،و يوضح الجدول التالي تغير حركة الصادرات الجزائرية إلى فرنسا ،و قد تم اختيار عشرة فصول سلعية تمثل اغلب الصادرات للدولة خلال الفترة 2009-2013.

جدول رقم(32)

صادرات الجزائر إلى فرنسا 2008-2013 مليون دولار

	2008	2009	2010	2011	2012	2013
كافة السلع المصدر	6 370. 446	4 424 .345	3 776. 057	6 533 .567	6 124. 176	6 786. 095
الوقود المعدني و الزيوت المعدنية و منتجات تقطيرها	6 082. 211	4 304. 014	3 650. 861	6 355 .032	5 980. 420	6 608 .253
مركبات كيميائية عضوية	158 .413	83 .460	82 .973	141. 796	104. 792	132 .912
فواكه و حمضيات و بطيخ	15 .308	10. 853	17 .863	13 .251	14. 181	15 .167
ملح كبريت جير اسمنت	8 .818	1 .903	3 .103	5 .517	11. 659	9. 041
سماد	0	0	0	0	0	7. 379
السيارات و العربات و الجرارات الخ ...	0.212	0.037	0.052	0.013	0.023	1 .635
منتجات صيدلانية	0.717	0.864	0.257	0.214	0.393	1 .603
مشروبات سائلة و كحوليات و خل	5 .615	3 .182	3. 401	2 .926	2. 089	1. 468
الكاكاو و مستحضراته	5 .004	0.807	1. 403	0.444	0.350	0.775
المراجل و الآلات و الأجهزة و الأدوات الآلية و أجزائها	4 .278	2 .564	3 .300	1. 304	0.827	0.658
الآلات و أجهزة النظرات،و الفوتوغرافي	3 .301	2. 591	0.809	0.738	0.302	0.260

أجهزة و الآلات و لوازم كهربائية	1. 594	1. 050	1. 816	0.375	1 .092	0.223
الورق و الورق المقوى و منتجاته	1 .803	0.217	0.046	0.066	0.030	0.06
النخاس و منتجاته	55 .478	00.463	0.061	00	00	0.002
الاليمنيوم و منتجاته	5 .302	0.251	2. 062	0.584	0.014	0.001

Source : Commerce bilatéral entre l'Algérie et France International Trade Centre (ITC) www.trademape.org.04/12/2014

يتضح من الجدول أن صادرات الجزائر إلى فرنسا من الوقود المعدني و الزيوت المعدنية و منتجات التقطير لهذه المواد تحتل المرتبة الأولى بنسبة بلغت 95.47 % من مجمل الصادرات إليها عام 2008 ،و وصلت النسبة في الارتفاع حيث وصلت عام 2013 إلى 97.37% ،و قد انخفضت الصادرات من الوقود المعدني و الزيوت المعدنية و منتجات التقطير عام 2009 بمعدل وصل إلى 29.23 % مقارنة بعام 2008 ،ثم إلى انخفاض بمعدل 39.97% عام 2010 مقارنة بنفس السنة نتيجة تأثير الأزمة على الاقتصاد الفرنسي .

و قد شهد عام 2011 ارتفاع في هذه الصادرات إلى 032. 355 6 مليون دولار بمعدل نمو وصل إلى 4.48% عن عام 2008 ثم انخفضت عام 2012 بنسبة 1.67% و ارتفعت بنسبة 8.64% في عام 2013 ،و قد بلغ مجمل الخسارة الناتجة عن الانخفاض في الصادرات بـ 3512.47 مليون دولار خلال الفترة 2009-2013 .

و تأتي في المرتبة الثانية الصادرات من مركبات كيميائية عضوية بلغت قيمتها 413. 158مليون دولار عام 2008 و تمثل ما نسبته 2.48% من مجموع الصادرات الكلية إلى فرنسا ،حيث أنها استمرت في الانخفاض بنسبة 10.48% ،47.62% ،47.31%، 16.09% للسنوات 2010،2011 ،2012،2013 على التوالي مقارنة بعام 2009.

2-4- حركة تغير الصادرات الجزائرية إلى هولندا :

من خلال الجدول رقم (29) نجد أن أعلى قيمة سجلتها الصادرات الجزائرية إلى هولندا كانت عام 2008 بقيمة 6148.8 مليون دولار بنسبة 15.98% مقارنة ببقية الدول الأعضاء في منطقة الأورو ،و قد توالى الانخفاض في صادرات الدولة من حيث القيمة و النسبة و رغم ارتفاعها عام 2012 ببلوغها 5326.65 مليون دولار تبقى اقل مقارنة بما بلغته عام 2008 ،و يرجع أهم الأسباب في هذا الانخفاض إلى الركود الاقتصادي بسبب استمرار تأثيرات الأزمة المالية العالمية و القيام بتنفيذ خطط التقشف للحد من ارتفاع العجز في المالية العامة للدولة.

جدول رقم(33)

الصادرات الجزائرية إلى هولندا 2008-2013 مليون دولار

	2008	2009	2010	2011	2012	2013
كافة السلع المصدر	6 111. 157	3 265 .210	4 163. 527	4 916. 228	5 256. 734	4 823. 530
الوقود المعدني و الزيوت المعدنية و منتجات تقطيرها	6 041. 093	3 254. 967	4 142. 581	4 879. 358	5 236. 228	4 794. 007
مستحضرات كيميائية غيرعضوية.	6. 863	0.019	0.020	0	0	11. 274
سكريات و حلويات	0.593	2. 293	1. 178	14. 279	1 .263	10 .060
مطاط و منتجاته	6. 276	4. 302	2. 764	2. 441	1. 112	3. 727
شحوم و زيوت حيوانية و نباتية	3. 391	1. 843	0.649	2. 494	3. 826	1 .639
مشروبات سائلة كحولية و خل	0.818	0	1. 615	2 .452	2. 065	1. 186
كاكاو و مستحضراته	0	0	0	0	0.088	0.647
المراجل و الآلات و الأجهزة و الأدوات الآلية و أجزائها	0	0.052	0.591	0.001	0.121	0.611
فواكه و حمضيات و بطيخ	0	0	0.018	0.034	0.064	0.175
ملح كبريت جير اسمنت	20 .652	1. 320	2. 342	14 .200	11 .731	0.088
أجهزة و الآلات و لوازم كهربائية	0	0.125	1 .414	0	0.236	0.067

Source : Commerce bilatéral entre l'Algérie et Pays-Bas International Trade Centre (ITC) www.trademape.org.04/12/2014

يظهر من خلال الجدول بلوغ صادرات الجزائر من الوقود المعدني و الزيوت المعدنية و منتجات التقطير عام 2008 نحو 6041.09 مليون دولار ،ثم انخفضت بعدها متأثرة في الأساس بتداعيات الأزمة المالية العالمية حيث سجلت 96 .254 3 مليون دولار سنة 2009 بنسبة 46.11% ،و قد استمرت في الانخفاض من سنة 2010 إلى 2013 متأثرة بالأوضاع الاقتصادية السلبية في منطقة الأورو حيث كانت نسبة الانخفاض عام 2013 بنحو 20.64%.

ثم تأتي الخضروات و النباتات و الذرنيات الغذائية في المرتبة الثانية من صادرات الجزائر إلى هولندا بقيمة بلغت 62.374 مليون دولار عام 2009 مرتفعة إلى 79.382 مليون دولار عام 2013 بنسبة 27.26 % ،كما يظهر ارتفاع جميع المواد المصدرة من منتجات صيدلانية و غذائية و صناعية خلال السنوات الماضية ،و تمثل جميعها نسب معتبرة بلغت 628.498 مليون دولار مقارنة بالصادرات من الوقود و الزيوت المعدنية و منتجات التقطير و التي بلغت 391. 304 مليون دولار لعام 2013 بنسبة بلغت 43.9%.

2-5- حركة تغير الصادرات الجزائرية إلى البرتغال :

يلاحظ من خلال الجدول رقم (32) ارتفاع في قيمة الصادرات إلى البرتغال من 949 مليون دولار عام 2007 إلى 2044.6 مليون دولار عام 2008 بنسبة ارتفاع بلغت 115.44% ،و يرجع هذا

الارتفاع أساسا إلى زيادة إنتاج المحروقات و ارتفاع الأسعار في الأسواق الدولية ،و قد تأثر البرتغال بالأزمة المالية العالمية و بأزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو ،حيث انخفضت الصادرات الجزائرية إليها في عام 2009 بنسبة 53.22% مقارنة بعام 2008 ،ثم إلى 50.36% عام 2010 ثم إلى 15.20% عام 2012 ، و الجدول التالي يوضح أهم المنتجات المصدرة إليه .

جدول رقم(34)

الصادرات الجزائرية إلى البرتغال 2008-2013 مليون دولار

	2008	2009	2010	2011	2012	2013
كافة السلع المصدر	2 045. 085	960.327	1 014 .609	1 848 .519	1 710. 968	1 603 .741
الوقود المعدني و الزيوت المعدنية و منتجات تقطيرها	2 023. 294	944. 514	985 .836	1 797. 811	1 656. 755	1 577 .919
مواد كيميائية عضوية.	10 .105	13. 797	26. 734	44. 112	49. 894	21 .330
جلود و فرو	0.591	0.274	0.661	0.837	1. 897	2 .957
الفلين و منتجاته	3.291	0.956	0.764	2 .743	1. 629	1 .263
الحديد و الصلب	6. 949	0	0	0	0	0
الألمنيوم و منتجاته	0.059	0	0	0	0	0
منتجات كيميائية عضوية	0	0.722	0	0	0	0
مواد بلاستيكية و منتجاتها	0.745	0	0	0	0	0
السكريات و الحلويات	0	0	0.614	2 .084	0	0

Source : Commerce bilatéral entre l'Algérie et Portugal .International Trade Centre (ITC) www.trademape.org.04/12/2014

يطغى على الصادرات الجزائرية إلى البرتغال الوقود المعدني و الزيوت المعدنية و منتجات تقطيرها ،حيث سجلت عام 2008 ما قيمته 2045.08 مليون دولار بنسبة 98.93% من مجمل الصادرات لهذا البلد ،و هي أعلى قيمة مسجلة خلال الفترة 08-2013 ،و لقد توالى الانخفاض بعدها حيث سجلت أدنى انخفاض لها عام 2009 بقيمة 960.32 مليون دولار ،و رغم ارتفاعها في السنوات الماضية بقية دون المستوى المسجل عام 2008 ،حيث أدت أزمة الديون السيادية دورها في خفض الارتفاع في قيمتها ،و هذا بسبب سياسات التقشف التي اعتمدتها البلدان المتضررة من الأزمة ،إضافة إلى انخفاض استهلاك الطاقة في تلك البلدان مما كان له آثار مباشرة على الصادرات بلغت قيمة الانخفاض عن عام 2008 ما قيمته 4087.58 مليون دولار.

و تأتي في المرتبة الثانية مواد كيميائية عضوية سجلت عام 2013 قيمة 21.33 مليون دولار مرتفعة عن عام 2008 بنسبة 111.08% ،و رغم الارتفاع في صادرات المنتجات الأخرى مثل جلود و فرو ،الفلين و منتجاته ،ظل تأثيرها على إجمالي الصادرات قليل و لا يؤدي إلى تغيير في هيكل الصادرات الإجمالية.

2-6- حركة تغير الصادرات الجزائرية إلى ألمانيا :

يوضح الجدول رقم (32) تطور حركة الصادرات الجزائرية إلى ألمانيا خلال الفترة 2007-2012 و يتضح من البيانات انخفاض صادرات الجزائر باتجاهها ابتداء من عام 2011 ،حيث انخفضت من 498 مليون دولار إلى 241.34 مليون دولار عام 2012 بنسبة انخفاض بلغت 51.53% عن عام 2011 ،كما أن نسبة صادرات الجزائر إلى ألمانيا مقارنة بمجموع صادراتها إلى المنطقة اخذ في التراجع ابتداء من عام 2010 حيث كانت نسبتها 1.45% و وصلت إلى 0.66% عام 2012.

جدول رقم(35)

صادرات الجزائر إلى ألمانيا حسب الفصول السلعية 2008-2013 مليون دولار

	2008	2009	2010	2011	2012	2013
كافة السلع المصدر	316. 515	334. 240	383. 904	498 .131	238 .173	21. 053
الوقود المعدني و الزيوت المعدنية و منتجات التقطير	305. 601	330. 221	370 .312	489 .738	221. 729	14 .019
منتجات كيميائية غير عضوية	8. 728	1 .308	10. 698	0.437	11. 552	3 .622
حمضيات و فواكه	0	0.002	0.003	0.538	1. 336	1. 723
كاكاو و استخداماته	0	1 .279	1 .302	0.700	0	0.746
منتجات مختلفة مصنعة كيميائيا	0.286	0.065	0.044	0	0.045	0.395
تبغ و بدائله	0.034	0	0.001	0.002	0.004	0.171
نفايات معدنية	0.088	0.001	0.895	6 .273	2. 717	0
فرو و جلود	0	0.076	0	0	0	0
الحديد و الفولاذ	0	0.045	0.374	0	0	0

Source : Commerce bilatéral entre l'Algérie et Alamane International Trade Centre (ITC) www.trademape.org.04/12/2014

يوضح هذا الجدول تطور حركة الصادرات الجزائرية إلى ألمانيا من أهم عشرة فصول سلعية خلال الفترة 2009-2013 ،حيث يتضح مدى التركز الشديد في صادرات الوقود المعدني و الزيوت المعدنية و منتجات تقطير هذه المواد مقارنة بباقي المنتجات المصدرة الأخرى بما نسبته 98.79%،و لقد بلغت صادرات الجزائر نحوها حوالي 334.24 مليون دولار عام 2009 ،ثم أخذت في الزيادة إلى أن وصلت إلى 498.13 مليون دولار عام 2011 ،وبدأت بالانخفاض متأثرة بما يحدث من تداعيات لازمة الديون السيادية للمنطقة ففي عام 2012 و 2013 انخفضت بـ 238.17 مليون دولار و 21.05 مليون دولار على التوالي بمعدل انخفاض وصل إلى 27.44%،95.41% مقارنة بعام 2008 ،و لقد بلغ الخسارة الناتجة عن هذا الانخفاض مقارنة بمستوى الصادرات لعام 2008 بما قيمته 101.98 مليون دولار رغم الارتفاع المسجل في السنوات 2012،2011،2010 على التوالي .

و رغم الارتفاع المسجل في السلع المصدرة المتمثلة في منتجات كيميائية غير عضوية ،حمضيات و فواكه ،كاكاو و استخداماته ،منتجات مختلفة مصنعة كيميائيا ،تبغ و بدائله ،في جميع سنوات الدراسة تبقى النسبة ضعيفة لتغيير القيمة الكلية نحو الإيجاب فنسبتها لا تتعدى 2% من مجمل الصادرات ،و يبقى تأثر الصادرات الجزائرية إلى هذا البلد مرهونة بالتغير في صادراتها من الوقود المعدني و الزيوت المعدنية و منتجات تقطير هذه المواد .

2-7- حركة تغير الصادرات الجزائرية إلى بلجيكا :

رغم استمرار الأزمة في منطقة الأورو فقد اثر بالإيجاب على قيمة الصادرات الجزائرية حيث ارتفعت من 1260.66 مليون دولار عام 2007 إلى 1948.19 مليون دولار عام 2012 بنسبة زيادة قدرت بـ 54.53% عن عام 2008 ،و سجلت خلال سنوات الدراسة تذبذب بين الانخفاض و الارتفاع فسجلت اقل انخفاض عام 2009 بقيمة 102.12 مليون دولار بنسبة 8.10% ،و سجلت أعلى زيادة عام 2011 بقيمة 2039.22 مليون دولار بما نسبته 61.75% ،إلا أن طلب بلجيكا على صادرات الجزائر تمثل نسبة قليلة لا تتعدى 6%.

جدول رقم(36)

صادرات الجزائر إلى بلجيكا 2008-2013 مليون دولار

	2008	2009	2010	2011	2012	2013
كافة السلع المصدر	2 059.26	1 135. 9	1 919 .9	2 119 .1	1 922. 6	2 048 .9
الوقود المعدني و الزيوت المعدنية و منتجات تقطيرها	2 026. 81	1 132. 92	1 912. 90	2 105.813	1 910. 66	2 039.177
سكريات و حلويات	0	0.204	0.223	6. 311	4. 686	6. 028
ملح كبريت ،جير ،و اسمنت	3. 406	0.602	1 .016	3. 536	4. 797	2 .789
خضروات و فواكه استهلاكية	0.169	0.151	0.047	0.192	0.306	0.493
مستحضرات من الحبوب الدقيق و النشاء الحليب و العجائن	0.06	0.053	0	0.065	0	0.143
مشروبات سائلة و كحوليات و خل	0.162	0.158	0.356	0.500	0.129	0.056
منسوجات مختلفة	0	0	0	0.038	0	0.046
المراجل و الآلات و الأجهزة و الأدوات الآلية و أجزائها	0.544	0.466	0.049	1. 311	0.103	0.041
الفولاذ و الحديد	0.359	0.010	0	0.415	0.002	0.021

Source : Commerce bilatéral entre l'Algérie et Belgique International Trade Centre (ITC) www.trademape.org.04/12/2014

يتضح من بيانات الجدول تركز الصادرات إلى بلجيكا بشكل أساسي في الوقود المعدني و الزيوت المعدنية و منتجات التقطير ،حيث بلغت قيمة الصادرات من هذا الفصل السلعي حوالي 1 132. 927 مليون دولار في عام 2009 بما يمثل نسبة 99.73% ،ثم استمرت في الزيادة ووصلت

إلى نحو 813 .105 2 مليون دولار عام 2011 غير أنها انخفضت نتيجة تأثرها بأزمة منطقة الأورو إلى نحو 66 .910 1 مليون دولار ،و قد ارتفعت إلى نحو 177 .039 2 مليون دولار عام 2013 بنسبة زيادة قدرها 169.9% مقارنة بعام 2009 .

2-8- حركة تغير الصادرات الجزائرية إلى قبرص :

إن التعاملات التجارية بين الجزائر و قبرص متذبذبة و لا تمثل وزن معتبر في صادراتها إلى المنطقة خلال فترة الدراسة ،حيث سجلت أعلى قيمة عام 2013 بقيمة 33.377 مليون دولار ،و قد انخفضت في قيمتها بصورة ملحوظة خلال السنوات 2010 و 2011 و 2012 نتيجة تدهور أوضاعها الاقتصادية و تأثرها بالأزمة اليونانية .

جدول رقم(37)

صادرات الجزائر إلى قبرص 2008-2013 مليون دولار

	2008	2009	2010	2011	2012	2013
كافة السلع المصدر	10. 324	3. 809	2. 804	2. 271	3 .726	33 .377
الوقود المعدني و الزيوت المعدنية و منتجات تقطيرها	10 .314	0	0	0	0	28 .951
ملح كبريت ،جير ،و اسمنت	0	0	0.008	0	0	2 .319
منتجات صيدلانية	0	2. 783	1 .798	1 .628	3 .567	1 .641
منتجات كيميائية صناعية مختلفة	0	0.042	0	0.001	0	0.175
المراجل و الآلات و الأجهزة و الأدوات الآلية و أجزائها	0	0.101	0.335	0.575	0.134	0.135
فواكه و خضروات مختلفة	0	0.037	0.078	0	0	0.042
أجهزة و الآلات و لوازم كهربائية	0	0.022	0.384	0	0.022	0.007

Source : Commerce bilatéral entre l'Algérie et Chypre International Trade Centre (ITC) www.trademape.org.04/12/2014

يظهر من خلال الجدول تركز صادرات الوقود المعدني و الزيوت المعدنية و منتجات تقطيرها في مجمل صادرات الجزائر إليها بقيمة 10.31 مليون دولار خلال عام 2008 بما نسبته 100% ،و يظهر الانخفاض التام من هذه السلع خلال السنوات 2012،2011،2010،2009 على التوالي ،حيث تبين حجم تأثر الاقتصاد القبرصي بالدرجة الأولى بتداعيات أزمة الديون السيادية للمنطقة و بالانخفاض الكلي لصادرات الجزائر إلى هذا البلد ،كما أن الصادرات الأخرى المتبقية ظلت منخفضة و متذبذبة و لا تكاد تساوي 3 مليون دولار ،و رغم ارتفاعها خلال عام 2013 فهي بحاجة إلى مزيد من الارتفاع في قيمتها خلال السنوات القادمة.

2-9- حركة تغير الصادرات الجزائرية إلى اليونان :

لقد كانت أزمة ديون اليونان المسبب الأول لاندلاع أزمة الديون السيادية في منطقة الأورو ،و رغم الركود الاقتصادي و ارتفاع معدلات البطالة فيها إلى مستويات عالية ،إلا أن قيمة الصادرات الجزائرية لم تسجل انخفاض يذكر إلى هذه الدولة فقد ارتفعت في قيمتها من 182.1 مليون دولار عام 2007 إلى 365.01 مليون دولار عام 2012 بنسبة ارتفاع بلغت 100.44% عن عام 2007 ،إلا أن نسبة مساهمة اليونان في صادرات الجزائر مقارنة ببقية الدول الأعضاء الأخرى في الأورو لا تمثل إلا نسبة ضئيلة جدا تراوحت بين اقل نسبة 0.81%عام 2008 و أعلى نسبة سجلت عام 2010 بـ 1.02% إذ يتبن أن الأزمة لم تؤثر على التعاملات التجارية بين البلدين .

جدول رقم(38)

صادرات الجزائر إلى اليونان 08-2013 مليون دولار

	2008	2009	2010	2011	2012	2013
كافة السلع المصدر	312 .083	214. 122	270. 676	295 .319	360. 224	396. 082
المعدني و الزيوت المعدنية و منتجات التقطير	303. 712	205 .974	260. 845	280. 779	345. 871	376. 009
حلويات و سكريات	0	0.244	0	2 .282	9 .303	13 .856
ملح كبريت ،جير ،و اسمنت	3. 303	5. 746	4 .730	5. 733	2. 391	4 .677
منتجات كيميائية عضوية	0	0.844	0.864	6 .482	2 .658	1 .538
تبغ و بدائله	1 .323	0	0.300	0	0.001	0.002
بذور و فواكه مختلفة	0	0.044	0	0.042	0	0
الحديد و الفولاذ	0	1 .271	0.918	0	0	0
الزنك ومختلف منتجاته	0	0	3. 021	0	0	0

Source : Commerce bilatéral entre l'Algérie et Grèse International Trade Centre (ITC) www.trademape.org.04/12/2014

يوضح من الجدول أعلاه ارتفاع الصادرات الجزائرية إلى اليونان خلال الفترة 2009-2013 من الوقود المعدني و الزيوت المعدنية و منتجات التقطير من 205.97 مليون دولار إلى 376.01 مليون دولار عام 2013 بنسبة نمو بلغت 82.55% ،كما ارتفعت صادرات السكريات و المنتجات الصيدلانية من 0.244 مليون دولار،0.844 مليون دولار على الترتيب إلى 13.856 مليون دولار 1538مليون دولار عام 2013 بمعدل نمو بلغ 5578.68% ،82.22% .

و قد سجل انخفاض أو انعدام في الصادرات في كل من الملح ،الجير،الاسمنت ...و الفواكه ،البذور...و الصلب ،الحديد ،النحاس و الزنك و لواحقه ،إلا ان هذا الانخفاض لم يؤثر على الزيادة في الصادرات الكلية نحوها فقد ارتفعت بمعدل نمو بلغ 84.97% .

2-10- حركة تغير الصادرات الجزائرية إلى ايرلندا:

يتبين من خلال الجدول رقم (32) أن صادرات الجزائر إلى ايرلندا قيمتها متدنية للغاية و لا تمثل اي تأثير على قيمة الصادرات الجزائرية في حالة استفحال أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو

،و لقد سجلت عام 2011 قيمة 150 مليون دولار مساهمة بنسبة 0.43% من واردات منطقة الأورو من الجزائر ،و ارتفعت النسبة إلى 2.14% عام 2012 ،و لكنها تبقى نسبة متواضعة في طلبها على صادرات الجزائر .

جدول رقم(39)

صادرات الجزائر إلى ايرلندا 2008-2013 مليون دولار

	2008	2009	2010	2011	2012	2013
كافة السلع المصدر	0.239	33. 110	0.536	150 .075	766. 881	175. 457
الوقود المعدني و الزيوت المعدنية و منتجات تقطيرها	.002	32 .858	0	150. 074	766. 263	175 .019
ملح كبريت ،جير ،و اسمنت	0	0	0	0.001	0.399	0.366
حلويات و سكريات	0	0	0	0	0.074	0.061
منتجات صيدلانية	0	0	0	0	0	0.011
أجهزة و الآلات و لوازم كهربائية	0.007	0	0	0	0	0.001
السيارات و العربات و الجرارات الخ	0	0	0	0	0.145	0
الحديد و الفولاذ	0.226	0	0	0	0	0
الرصاص و مختلف منتجاته	0	0.249	0.536	0	0	0

Source : Commerce bilatéral entre l'Algérie et Irlande International Trade Centre (ITC) www.trademape.org.04/12/2014

يظهر من الجدول أن صادرات الجزائر لايرلندا تتركز أساسا في الفصل السلعي الخاص بالوقود المعدني و الزيوت المعدنية و منتجات تقطيرها ،حيث سجلت عام 2008 ما قيمته 0.239 مليون دولار ،و ارتفعت بنسبة معتبرة خلال فترة الدراسة إلى أعلى قيمة لها بـ 175.45 مليون دولار عام 2013 ،و رغم ارتفاع قيمة الصادرات الأخرى خلال 2013 تبقى متواضعة و ليس لها تأثير يذكر على تغيرات قيمة إجمالي الصادرات الجزائرية إلى هذا البلد .

2-11- حركة تغير الصادرات الجزائرية إلى النمسا:

يتضح من الجدول رقم (32) أن كل من لوكسمبورغ ،و استونيا ،و فنلندا ،و سلوفاكيا ،و سلوفينيا ،و النمسا أن حركة الصادرات الجزائرية إليها منعدمة تقريبا و هذا يفسر عدم وجود ارتباط تجاري قوي بين هذه البلدان ،و بالتالي فإن عملية توسع منطقة الأورو ناحية هذه الدول لم يؤدي إلى زيادة حجم التبادل التجاري ،وليس لها تأثير يذكر على انتقال الأزمة بواسطة حركة التجارة معها .

جدول رقم (40)

صادرات الجزائر إلى النمسا 08-2013 مليون دولار

	2008	2009	2010	2011	2012	2013
كافة السلع المصدر	0.309	0.259	0.030	0	0.882	31 .778
الوقود المعدني و الزيوت المعدنية و منتجات تقطيرها	0	0	0	0	0	31. 778
ملح كبريت ،جير ،و اسمنت	0	0.240	0	0	0.874	0.001
فواكه و خضروات	0	0	0.017	0	0	0
المراجل و الآلات و الأجهزة و الأدوات الآلية و	0	0.019	0.012	0	0	0

أجزائها						

Source : Commerce bilatéral entre l'Algérie et l Autriche International Trade Centre (ITC) www.trademape.org.04/12/2014

من خلال الجدول أعلاه يتبين التركز شبه الكلي للصادرات الجزائرية اتجاه النمسا في الوقود المعدني و الزيوت المعدنية و منتجات تقطيرها ،حيث سجلت عام 2013 ما قيمته 31.77 مليون دولار ،أما خلال السنوات السابقة فليس هناك تبادل يذكر سوى في بعض المنتجات الأخرى و التي لا تتعدى قيمتها المليون دولار ،ظلت منخفضة تماما و رغم استمرار أزمة الديون السيادية في منطقة الأورو و انخفاض الصادرات إليها في عامي 2010،2011 ،فقد اتسمت الصادرات الجزائرية إليها بالارتفاع في عام 2013.

2-12- حركة تغير الصادرات الجزائرية إلى لوكسمبورغ:

يظهر من خلال الجدول رقم (32)عدم وجود تبادل حقيق بين الجزائر و لوكسمبورغ و يقتصر التبادل على قيمة قليلة من صادرات الوقود المعدني و الزيوت المعدنية و منتجات التقطير لهذه المواد ،إضافة إلى قيمة قليلة من منتجات كيميائية صناعية مختلفة ،و لذلك فإن هذا الانخفاض في حجم المبادلات التجارية لم يترك اثر واضح لتداعيات الأزمة على الجزائر .

2-13- حركة تغير الصادرات الجزائرية إلى فنلندا:

تقتصر الصادرات الجزائرية إلى فنلندا على فصل سلعي وحيد خلال الفترة 2006-2013 هو الوقود المعدني و الزيوت المعدنية و منتجات تقطير هذه المواد ،حيث سجلت عام 2006 قيمة 59.1 مليون دولار ،ثم عام 2013 بقيمة 75.44 مليون دولار ،مع العلم أن هذا البلد بلغ مجموع وارداته 76089 مليون دولار عام 2013[1] ،و يتبين من خلال ما سبق أن تأثير أزمة الديون السيادية من خلال هذا البلد محدودة من جانب الصادرات .

2-14- حركة تغير الصادرات الجزائرية إلى سلوفينيا:

يظهر من خلال الجدول أسفله انخفاض في قيمة الصادرات الجزائرية إلى سلوفينيا ابتدءا من عام 2009 ،حيث انخفضت بقيمة 53.4 مليون دولار بنسبة 42.72%مقارنة بعام 2008 ،و قد استمر انخفاضها خلال السنوات 2010 و 2011 بنسبة 42.43% ،27.71% على التوالي ،و كان أكثرها انخفاضا عام 2013 بنسبة وصلت إلى 94.48%،حيث استمر تأثير الأزمة الأوروبية على تقليص طلبها على صادرات الجزائر .

جدول رقم (41)

الصادرات الجزائرية إلى سلوفينيا 2008-2013 مليون دولار

	2008	2009	2010	2011	2012	2013
كافة السلع المصدر	124 .991	71. 586	71 .947	90. 345	106 .925	6 .888

[1] www.trademape.org.04/12/2014

منتجات كيميائية مختلفة	0	0	0	0	1. 978	6 .308
ملح كبريت ،جير ،و اسمنت	0	0.210	0	0.257	2 .827	0.578
الوقود المعدني و الزيوت المعدنية و منتجات تقطيرها	124. 991	71 .375	71. 947	90. 089	102. 120	0

Source : Commerce bilatéral entre l'Algérie et Slovène International Trade Centre (ITC) www.trademape.org.04/12/2014

من خلال هذا الجدول يتضح مدى تركز الفصل السلعي للوقود المعدني و الزيوت المعدنية و منتجات التقطير لهذه المواد حيث بلغت 124.99 مليون دولار عام 2008 ،و بعدها استمرت في الانخفاض بنسب وصلت إلى 42.89% ،42.43%،27.92%،18.29% لسنوات 2009 ،2010 ، 2011 ، 2012 ،على التوالي ثم انعدمت عام 2013 .

كما أن الصادرات من الفصل السلعي الخاص بالملح و الكبريت و الجير و الاسمنت رغم زيادة نسبة تصديره خلال 2012 انخفض بمعدل وصل إلى 79.55 % عام 2013 ،و إذا قارنا الصادرات الجزائرية إلى العالم من هذا الفصل السلعي نجد انه ارتفع بنسب معتبرة ابتدءا من عام 2011 و بلغ قيمة 100.25 مليون دولار عام 2013 بعدما انخفض سنة 2010 و سجل قيمة 54.66 مليون دولار [1] ، و هذه النتائج تعكس مدى تأثر الاقتصاد السلوفيني بالأزمة الحاصلة في المنطقة.

2-15- حركة تغير الصادرات الجزائرية إلى رومانيا:

يلاحظ من خلال الجدول أن الصادرات الجزائرية إلى رومانيا قليلة و متذبذبة من سنة إلى أخرى ،حيث سجلت عام 2007 قيمة 0.17 مليون دولار ،ثم ارتفعت إلى 911.73 مليون دولار،431.2 مليون دولار عامي 2009 و 2010 على الترتيب ،ثم شهدت انخفاضا عامي 2012 و 2013 متأثرة بتداعيات الأزمة ،غير أن قلة نسبة وارداتها من الصادرات الكلية للجزائر قليل ،لذلك فإن تأثير أزمة الديون لمنطقة الأورو عن طريقها يبقى احتمال ضئيل .

جدول رقم (42)

حركة الصادرات الجزائرية إلى رومانيا خلال الفترة 2008-2013 مليون دولار

	2008	2009	2010	2011	2012	2013
كافة السلع المصدر	0.17	911 .73	321 .55	431 .2	0.519	0.325
الوقود المعدني و الزيوت المعدنية و منتجات التقطير	0	911 .73	605 .54	0	0	0
ملح كبريت ،جير ،و اسمنت	0	0	0.670	0.271	0.288	0.276
حبوب و فواكه مختلفة	0	0	0	0	0	0.036
حلويات و سكريات	0	0	0	137.2	0	0

[1] مركز التجارة الدولي(ITC). www.trademape.org.04/12/2014

Source : Commerce bilatéral entre l'Algérie et Romanie International Trade Centre (ITC) www.trademape.org.04/12/2014

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن الصادرات الجزائرية قد انخفضت من 91.17 مليون دولار عام 2009 إلى 0.32 مليون دولار عام 2013 ،و يرجع هذا الانخفاض في الأساس إلى وقف الاستيراد من الجزائر فيما يخص الوقود المعدني و الزيوت المعدنية و منتجات تقطيرها ابتدءا من عام 2011 ،نتيجة تأثر البلد من أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو ،فإذا تم المقارنة بين صادرات رومانيا من هذا الفصل السلعي نجد انه انخفض ابتدءا من عام 2011 من 1636.38 مليون دولار إلى 1205.58 مليون دولار عام 2012 بنسبة تغير 26.32 % ،و ارتفع إلى 5342.48 مليون دولار عام 2013 [1].

2-16- حركة الصادرات الجزائرية إلى مالطا :

يلاحظ من خلال الجدول رقم (32) انخفاض قيمة الصادرات الجزائرية إلى مالطا فبعدما ارتفعت من 51 مليون دولا ر عام 2007 و وصلت إلى 152.1 مليون دولار عام 2010 بدأت بالانخفاض عام 2011 و 2012 مسجلة نسبة انخفاض وصلت إلى 82.84%، 78.82% على التوالي مقارنة بعام 2010 ،إلا أن نسبة مساهمة مالطا في الصادرات الجزائرية لا يمثل سوى نسبة قليلة جدا و هذا ما يضعف من تأثر الجزائر بأزمة الديون السيادية للمنطقة عن طريقها .

و يظهر من الجدول أسفله ارتفاع في صادرات الجزائر من الوقود المعدني و الزيوت المعدنية و منتجات التقطير من 147 .669 مليون دولار عام 2009 إلى 151.097 مليون دولار عام 2010 ،ثم حدث انخفاض في قيمة الصادرات إليها عامي 2011 و 2012 و هذا الانخفاض كان واضحا في الوقود المعدني و الزيوت المعدنية و منتجات التقطير إذ نقص طلبها على الطاقة بفعل تداعيات الأزمة عليها.

جدول رقم (43)

الصادرات الجزائرية إلى مالطا 08-2013 مليون دولار

	2008	2009	2010	2011	2012	2013
كافة السلع المصدر	5. 119	147 .813	152. 034	26. 087	31 .781	285 .650
الوقود المعدني و الزيوت المعدنية و منتجات التقطير	0	147 .669	151. 097	26 .067	30 .325	285 .547
مستحضرات غذائية مختلفة	0.116	0	0	0	0	0.062
ملح كبريت ،جير ،و اسمنت	0.164	0.030	0.015	0.014	0.034	0.016
نفايات معدنية	0.187	0	0	0	0.122	0
شحوم و زيوت حيوانية و نباتية	0	0	0.010	0	0	0

[1] مركز التجارة الدولي(ITC). www.trademape.org.04/12/2014

مستحضرات من الخضروات و الفواكه		0.044	0	0	0	0
مستحضرات كيميائية عضوية		0	0	0	1. 300	0
..صابون ،محضرات للغسيل		0.069	0	0	0	0

Source : Commerce bilatéral entre l'Algérie et Malte International Trade Centre (ITC) www.trademape.org.04/12/2014

و في عام 2013 شهدت الصادرات الجزائرية إليها ارتفاعا وصل إلى547 .285 مليون بمعدل نمو بلغ 93.36**%** ،و هو ما قاد بشكل واضح النمو الكلي للصادرات الجزائرية إلى هذا البلد ،و يرجع من أهم أسباب هذا الارتفاع إلى الوضع الأمني في ليبيا الذي القي بآثاره على اقتصاد مالطا المجاورة التي تربطها علاقات تجارية واسعة مع الجمهورية الليبية ،فمنذ اندلاع الثورة الشعبية الليبية توقفت حركة الصادرات والواردات بين مالطا وليبيا ،و تبقى الصادرات الأخرى هامشية و ليس لها تأثير يذكر على حركة التجارة الخارجية بين البلدين .

2-17- حركة تغير الصادرات الجزائرية إلى استونيا و سلوفاكيا :

يلاحظ من الجدول رقم(32) أن الصادرات الجزائرية إلى استونيا تكاد تكون منعدمة و لم تسجل إلا حالة وحيدة عام 2009 ،حيث تم تصدير ما قيمته 0.45 مليون دولار من الوقود المعدني و الزيوت المعدنية و منتجات تقطير هذه المواد ،كما أن صادرات الجزائر إلى سلوفاكيا لم تسجل سوى 1.71 مليون دولار خلال عام 2009 [1]،و بقية منعدمة خلال السنوات اللاحقة ،و هو ما يبين ضعف المبادلات التجارية بين الجزائر و سلوفاكيا و اقتصارها على الوقود المعدني و الزيوت المعدنية و منتجات التقطير هذه المواد .

المطلب الثالث:تحليل حركة الواردات الجزائرية من الدول الأعضاء في منطقة الأورو :

يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى تحليل حركة تغير الواردات السلعية للجزائر من الفصول السلعية المختارة من كل دولة عضو في منطقة الأورو ،و هذا على أساس الأهمية النسبية لكل سلعة إلى إجمالي الواردات خلال الفترة 2007-2013 ،و الجدول التالي يوضح الواردات الجزائرية من منطقة الأورو .

تستحوذ منطقة الأورو على نسبة كبيرة في الواردات الكلية من دول الاتحاد الأوروبي بنسبة لا تقل عن 87.12%، و يظهر من الجدول اسفله الزيادة في حجم الواردات الجزائرية من منطقة الأورو خلال الفترة 2008- 2012 بنسبة وصلت إلى 34.05% مقارنة بعام 2008 ،وهي زيادة تؤثر سلبا

[1] Commerce bilatéral entre l'Algérie et l'Estonie , International Trade Centre (ITC). www.trademape.org.04/12/2014

على وضع الميزان التجاري الجزائري ،مما يطرح تساؤلا حول دراسة الزيادة في حجمها لإيجاد حلول للاختلالات الحاصلة في ظل استمرار أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو ،إن نسبة كبيرة من هذه الواردات متعلقة بالتجهيزات التي بلغت نسبة كبيرة ،إضافة إلى المواد الأولية موجهة أساسا للإنتاج الوطني والمقدرة بـ 34 %من الواردات عام 2013 ، لتأتي بعدها المواد النهائية غير مصنعة والموجهة للاستهلاك مباشرة على رأسها السيارات إلى جانب كل ما هو حديد وصلب التي أخذت الحصة الأكبر ،إضافة إلى المواد الصيدلانية [1]،و رغم كونها ضرورية فلا بد من العمل على إحلال ما هو مستطاع منها ،و يرجع ارتفاعها بهذه النسبة إلى ارتفاع أسعارها في الأسواق الدولية و إلى الحركية المتزايدة للاقتصاد الداخلي .

جدول رقم(44)

حركة الواردات الجزائرية من منطقة الأورو خلال الفترة 07-2012 مليون دولار أمريكي

	2007	%	2008	%	2009	%	2010	%	2011	%	2012	%
ألمانيا	1790.1	**14.31**	2410.9	**12.9**	2765.6	**15.27**	2342.6	**13.07**	2557.2	**12**	2576.88	**10.29**
بلجيكا	744.83	**5.95**	790.5	**4.23**	777.08	**16.41**	781.3	**4.35**	796.29	**3.73**	657.12	**2.62**
قبرص	11.1	**0**	5.1	**0**	3.8	**0**	2.8	**0**	2.3	**0**	3.7	**0**
اسبانيا	1589.6	**12.71**	2914.1	**15.60**	2971.7	**16.41**	2638.4	**14.72**	3425.4	**16.08**	4313.18	**17.22**
استونيا	0.13	**0**	2.42	**0**	30.25	**0**	22.45	**0**	9.18	**0**	2.02	**0**
فنلندا	253.3	**2.02**	211.9	**1.13**	259.2	**1.43**	259.2	**1.44**	280.5	**1.31**	2271.3	**9.07**
فرنسا	4618.5	**36.93**	6502.3	**34.81**	6160.4	**34.02**	6102.1	**34.04**	7111.6	**33.39**	6388.73	**25.51**
اليونان	153.3	**1.22**	252.7	**1.35**	313.6	**1.73**	380.4	**2.12**	576.0	**2.7**	523.1	**2.08**
ايرلندا	130.5	**0.1**	131.5	**0.7**	114.0	**0.62**	153.9	**0.85**	193.4	**0.9**	154.85	**0.61**
ايطاليا	2409.4	**19.26**	4312.4	**23.09**	3695.3	**20.4**	4054.8	**22.62**	4674.4	**21.95**	5157.44	**20.6**
النمسا	359.5	**2.87**	311.5	**1.66**	266.4	**1.47**	313.5	**1.7**	346.8	**1.62**	350.2	**1.39**
لوكسمبورغ	23.41	**0.02**	30.62	**16.39**	29.34	**0**	25.44	**0**	18.73	**0**	14.99	**0**
مالطا	2.8	**0**	5.1	**0**	0.3	**0**	33.8	**0**	0.6	**0**	61.93	**0**
البرتغال	88.6	**0.70**	232.2	**1.24**	329.0	**1.81**	302.4	**1.68**	551.1	**2.58**	615.77	**2.45**
سلوفاكيا	16.8	**0**	29.5	**0.15**	28.4	**0**	23.8	**0**	23.9	**0**	26.37	**0**
سلوفينيا	41.58	**0.33**	9134.4	**48.91**	128.47	**0.7**	123.05	**2.67**	181.81	**0.85**	360.74	**1.44**
هولندا	340.5	**2.72**	460.9	**2.46**	394.1	**2.18**	480.2	**1.68**	701.3	**3.29**	957.62	**3.82**
رومانيا	11.35	**0**	160.55	**0.85**	226.91	**1.25**	295.44	**1.64**	340	**1.59**	600	**2.39**
منطقة الأورو	**12504.8**	**100**	**18675.2**	**100**	**18106.5**	**100**	**17922.9**	**100**	**21293.6**	**100**	**25035.94**	**100**
الاتحاد الأوروبي	**14936.16**		**19116.08**		**20591.6**		**20572.4**		**23583.6**		**26155.87**	
سعر صرف *	**.66.83**		**71.180**		**72.731**		**73.943**		**76.056**		**78.102**	

المصدر : بنك الجزائر , النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 26, جوان 2014 , ص 21

-La direction Technique Chargée de la Comptabilité National ,évolution des échanges extérieurs de marchandises de 2001 A 2012,Office National des Statistiques-mars 2014,Collections Statistiques n 182/2014, p94 -

[1] elmihwar.com/ar/index.php.6155/الاقتصاد/htm

* سعر صرف الاورو مقابل الدينار الجزائري

و يظهر من الجدول أن أهم الواردات تأتي من الدول الفاعلة في منطقة الأورو و تخص كل من ألمانيا فرنسا ايطاليا و اسبانيا ،حيث أن نسبتها من مجمل الواردات من المنطقة عام 2012 بلغ نحو 73.64%.

و تتوزع بقية الواردات الاخرى من منطقة الاورو في حدود 14% عام 2013 ،و تكاد تكون منعدمة في كل من قبرص، استونيا ،لوكسمبورغ ،مالطا ،سلوفاكيا حيث ان معاملاتها التجارية قليلة وليس لها تأثير يذكر على حركة الميزان التجاري معها .

-1- تغير الواردات الجزائرية من فرنسا :

بلغت الصادرات الفرنسية من القمح في عام 2002 (13.678 مليون طن) محتلة المرتبة الثالثة بين دول العالم بعد الولايات المتحدة وأستراليا و هي المنتج الزراعي البارز في أوروبا ،و يوضح الجدول ادناه تطور حركة الواردات الجزائرية من أهم الفصول السلعية خلال الفترة 08-2013 و تدل البيانات على تركز الواردات في الحبوب من بقية السلع الأخرى المستوردة .

يوضح الجدول رقم(45)

تطور حركة الواردات الجزائرية إلى فرنسا 08-2013 مليون دولار أمريكي

	2008	2009	2010	2011	2012	2013
كافة السلع المصدر	**6 503. 786**	**6 159. 889**	**6 119. 686**	**7 115 .360**	**6 433 .334**	**6 257 .798**
حبوب	1 356 .726	1 134. 687	1 035. 761	2 218. 163	1 065. 228	1 585. 492
السيارات و العربات و . . الجرارات الخ ...	650. 204	697. 623	637. 049	788 .161	1 232. 345	868 .363
منتجات صيدلانية	749 .849	650.646	638 .204	632 .998	688. 784	697 .239
المراجل و الآلات و الأجهزة و الأدوات الآلية و أجزائها	1 066 .664	1 115 .492	1 132 .495	777 .281	680. 222	649 .347
أجهزة و الآلات و لوازم كهربائية	554. 929	622 .155	466 .536	439 .425	297 .758	300 .721
الحليب و مواد من الحليب ... ،البيض و عسل طبيعي	249. 391	139 .719	213. 380	289 .624	240 .726	172 .851
بلاستيك و منتجات منه	210 .455	176 .373	128 .164	134. 144	124. 872	156 .649
الوقود المعدني و الزيوت المعدنية و منتجات تقطيرها	20. 531	27. 775	35 .363	59 .333	499. 034	137 .402
مصنوعات من الحديد و الصلب	361 .191	312 .227	482 .310	212 .126	120 .607	134. 222
الحديد و الفولاذ	96 .098	91 .160	81 .847	65. 235	129 .918	120. 440
زيوت أساسية و مواد عطرية	42. 455	41. 300	48 .350	64. 168	99 .331	109. 683
حيوانات حية	24 .637	37. 844	53. 690	102. 457	68 .611	109. 582
الآلات و أجهزة النظارات و . الفوتوغرافي	194 .803	131. 988	117. 800	140 .389	88 .908	107 .902
باقي الواردات	49. 072	980.900	2048.737	1191.856	1096.990	1107.905

Source : Commerce bilatéral entre l'Algérie et France International Trade Centre (ITC) www.trademape.org.04/12/2014

يظهر من الجدول أعلاه تطور حركة الواردات الجزائرية من فرنسا من أهم الفصول السلعية خلال الفترة 2008-2013 ،حيث تظهر البيانات التنوع الكبير في صادرات فرنسا إلى الجزائر ،و تشير البيانات إلى بلوغ الواردات في الحبوب نسبة 25.36% من الواردات الكلية من فرنسا البالغة 6257.798 مليون دولار عام 2013 ،بينما بلغت صادرات السيارات و الجرارات والدراجات ،و المنتجات الصيدلانية ،و الآلات والأجهزة الكهربائية بنسب 13.87%،11.15 %، 10.37% ،على التوالي لعام 2013 .

و نلاحظ زيادة في إجمالي الواردات من الحبوب بنسبة بلغت 16.86% عام 2013 مقارنة بعام 2008 نتيجة تدخل عدة عوامل أهمها ارتفاع طلب السوق الجزائرية للقمح بنوعيه اللين و الصلب ،و التهريب نحو دولتي تونس وليبيا اللتين تعرفان اضطرابات سياسية وأمنية ،غير أن الطلب على القمح اللين يظل أهم العوامل في ارتفاع واردات القمح من حيث الكمية والقيمة ،وهو طلب تساهم الدولة في تدعيمه.

كذلك يظهر ارتفاع في كل من السلع الوقود المعدني و الزيوت المعدنية و منتجات تقطيرها، الحديد و الفولاذ ،زيوت أساسية و مواد عطرية ،حيوانات حية بنسب متفاوتة و هي ترجع في الأساس إلى زيادة الطلب على صادراتها إضافة إلى ارتفاع أسعارها و تغير أسعار صرف الأورو أمام الدولار.

2-2- تغير الواردات الجزائرية من ألمانيا :

ارتفعت الواردات الجزائرية الكلية من ألمانيا قبل حدوث الأزمة في منطقة الأورو بنسبة 14.68% عام 2009 مقارنة بعام 2008 ،و بعدها حدوث الأزمة انخفضت عام 2010 إلى 2381.965 مليون دولار لترتفع بعدها بشكل مستمر حيث بلغت نسبتها عام 2013 مقارنة بعام 2010 بـ 20.16 % .

جدول رقم (46)

واردات الجزائر من ألمانيا 08-2013 مليون دولار أمريكي

	2008	2009	2010	2011	2012	2013
كافة السلع المصدر	**2 411. 406**	**2 765. 394**	**2 381 .965**	**2 558 .046**	**2 591 .175**	**2 861. 289**
المراجل و الآلات و الأجهزة و الأدوات الآلية و أجزائه	551. 171	881. 609	738. 780	706 .797	467 .386	619. 991
السيارات و العربات و . . الجرارات الخ .	323 .201	385. 780	265 .819	351. 879	505 .949	593. 786
منتجات صيدلانية	112. 841	108. 455	133 .667	192. 491	263 .052	251. 688
أجهزة و الآلات و لوازم كهربائية	287 .321	300 .653	213. 369	194 .359	157 .261	205 .615
حبوب	176 .583	57. 681	13 .550	9 .439	44 .976	109 .467
مواد بلاستيكية و منتجات منه	111 .354	86 .608	94 .744	89 .929	93 .088	108 .757
.دهون نباتية و حيوانية..	17. 302	74 .424	59 .657	69 .906	156 .256	107 .404
مواد كيميائية صناعية مختلفة	60 .750	67 .496	129 .829	111. 244	98 .205	89. 117

الحديد و الصلب	161 .410	147. 641	61 .441	52. 313	164 .112	88. 056
الآلات و أجهزة نظارات و . فوتوغرافي	84 .715	92 .953	71. 173	71 .562	79 .630	72. 465
منتجات من الحديد و الصلب	112. 497	212 .760	195. 231	163. 882	45 .223	51 .870
منتجات كيميائية حيوانية	64. 173	51 .100	44. 842	66 .056	46. 769	48. 050
حليب منتجات من الحليب نبيض و عسل طبيعي	58. 242	11. 156	28. 955	68. 026	43 .668	47 .533
الخشب و منتجات منه	12 .981	7 .358	9. 112	12 .803	36 .789	38 .778
مطاط و منتجات منه	17 .718	26 .405	35. 037	23 .881	30 .099	35 .582
النحاس و منتجات منه	31 .806	18. 578	21 .347	28 .092	27 .901	29 .437

Source : Commerce bilatéral entre l'Algérie et Allemagne International Trade Centre (ITC) www.trademape.org.04/12/2014

يتضح من خلال الجدول أعلاه تركز واردات الجزائر من ألمانيا في المنتجات ،المراجل و الآلات و الأجهزة و الأدوات الآلية و أجزائه ،السيارات و العربات و الجرارات الخ ،منتجات صيدلانية ،أجهزة و الآلات و لوازم كهربائية بنسب و صلت إلى 21.66 % .8.79 % .7.18 % 20.75. % ،من مجمل الواردات عام 2013 ،كما يتضح تزايد قيمة الواردات الإجمالية بعد حدوث أزمة الديون السيادية في المنطقة ابتدءا من عام 2011 و بلوغها أعلا نسبة سنة 2013 .

لقد تزايدت الواردات من المراجل و الآلات و الأجهزة و الأدوات الآلية و أجزائه من 171 .551 مليون دولار عام 2008 إلى 991 .619 مليون دولار عام 2013 بنسبة زيادة بلغت 12.48% ،و يلي ذلك الواردات من السيارات و العربات و الجرارات الخ من201. 323 مليون دولار عام 2008 الى 786 .593 مليون دولار عام 2013 بنسبة زيادة وصلت إلى 83.72% .

أما المنتجات الصيدلانية فقد زادت بنسبة 123.04% ،أما الأجهزة و الآلات و لوازم كهربائية فقد انخفضت بنسبة 28.43% مقارنة بنفس الفترة السابقة ،و الزيادة واضحة بشكل كبير بعد حدوث الأزمة الأوروبية ،حيث أن مختلف الواردات المتبقية الأخرى قد زادت بنسب متفاوتة باستثناء مواد كيميائية صناعية مختلفة ،ومنتجات من الحديد و الصلب ،وسواء تعلق الأمر بأسباب أزمة الديون الأوروبية و مجموعة من الأسباب الأخرى فإنها حتما ستؤثر على الميزان التجاري إذا لم تقابلها زيادة في قيمة الصادرات .

2-3- تغير الواردات الجزائرية من ايطاليا :

تربط بين الجزائر وايطاليا علاقات اقتصادية وطيدة تعتبر الشريك التجاري الثاني لها من حيث المبيعات والمشتريات ،و من خلال الجدول أسفله يظهر أن الواردات الكلية انخفضت عام 2009 بقيمة

649.02 مليون دولار ،غير أنها بعد ذلك استمرت في الارتفاع لتبلغ عام 2013 قيمة 714 .652 5 مليون دولار بمعدل نمو وصل إلى 37.39% مقارنة بعام 2010.

جدول رقم (47)

الواردات الجزائرية من ايطاليا 08-2013 مليون دولار أمريكي

	2008	2009	2010	2011	2012	2013
كافة السلع المصدر	4 308. 792	3 659. 770	4 114 .121	4 675 .273	5 191. 059	5 652. 714
المراجل و الآلات و الأجهزة و الأدوات الآلية و أجزائه	1 172. 735	1 360 .477	1 542 .133	1 693. 943	1 127 .479	1 441. 375
الحديد و الصلب	1 342 .512	498 .115	332 .917	619 .113	960. 245	961 .795
الوقود المعدني و الزيوت المعدنية و منتجات تقطيرها	154. 868	145. 125	226 .239	278 .484	1 309 .453	759 .428
أجهزة و الآلات و لوازم كهربائية	347 .047	396 .935	380 .582	443 .876	322. 909	380. 651
لؤلؤ حجر و مجوهرات و مشابهاتها	0.510	0.259	0.015	2 .129	8. 419	346. 117
منتجات من الحديد و الصلب	382 .448	394 .366	650 .866	434 .089	250. 128	306. 588
السيارات و العربات و . . الجرارات الخ ...	133 .953	131 .842	163. 760	142 .157	188 .333	248. 952
مواد بلاستيكية و منتجات منه	97. 237	91. 180	97. 386	131. 067	152. 338	185. 857
منتجات صيدلانية	110 .124	87 .038	96. 197	115. 132	106. 750	126. 536
الاليمنيوم و منتجات منه	56. 876	50. 420	62 .811	73. 783	71 .335	82 .000
ملح كبريت جير اسمنت	26 .281	27 .276	44 .942	35 .936	37 .051	73 .302
الآلات و أجهزة النظارات و .الفوتوغرافي	52. 172	48.530	49. 610	84 .434	46 .274	66 .901
مستحضرات كيميائية صناعية مختلفة	74 .179	51. 901	56. 460	62 .746	49. 360	57 .568
الورق و الكرتون	34 .094	30 .323	41. 430	40 .596	49 .838	50. 748
النحاس و منتجات منه	22. 688	17 .426	21 .079	33 .926	35 .070	45. 546
الشحوم و الزيوت الحيوانية و النباتية	4. 372	1 .406	6. 121	2. 186	8 .476	42.778
مطاط و منتجات منه	28. 314	21 .787	24. 656	33 .183	32. 264	33. 789
منتجات من الجير و الاسمنت و الحجر	15 .037	17 .682	21. 571	28 .408	23 .525	31. 067

Source : Commerce bilatéral entre l'Algérie et Italie International Trade Centre (ITC)

www.trademape.org.04/12/2014

يوضح الجدول تطور الواردات الجزائرية من ايطاليا خلال الفترة 2009-2013 ، حيث يتبين زيادة قيمة الواردات بعد حدوث الأزمة المالية الأوروبية من121. 114 4 مليون دولار عام 2010 إلى 714 .652 5 مليون دولار عام 2013 بنسبة زيادة وصلت إلى 37.39% ،و تبين تركز الواردات في الآلات و الأجهزة و الأدوات الآلية و ذلك بقيمة 375 .441 1مليون دولار عام 2013 ،و قد انخفضت عما كانت عليه عام 2010 بنسبة وصلت إلى 6.53% ،و بخصوص الحديد و الصلب، الوقود المعدني و الزيوت المعدنية و منتجات تقطيرها ،السيارات و العربات و الجرارات الخ ...، مواد بلاستيكية و منتجات منه ،منتجات صيدلانية ،فقد زادت بنسب 188.99% . 52.02% .90.8% 235.67%، 31.54 %على التوالي مقارنة بنفس الفترة.

2-4- تغير حركة الواردات الجزائرية من اسبانيا :

من خلال الجدول أسفله يظهر ارتفاع في قيمة الواردات على مدار فترة الدراسة حيث ارتفعت قبل حدوث الأزمة الأوروبية بنسبة 1.94% سنة 2009 مقارنة بعام 2008 ،و بعد حدوث أزمة الديون السيادية ارتفعت الواردات الكلية للجزائر من 2643.622 مليون دولار عام 2010 إلى 5084.29 مليون دولار عام 2013 بمعدل نمو بلغ 92.32% ،إن هذه الزيادة نتجت عن عدة أسباب أهمها ارتفاع أسعار السلع في الأسواق الدولية و تفاقم أزمة الديون السيادية في منطقة الأورو ،إضافة إلى الطلب المتزايد على الواردات.

جدول رقم (48)

الواردات الجزائرية من اسبانيا 08-2013 مليون دولار أمريكي

	2008	2009	2010	2011	2012	2013
كافة المنتجات	2 914 .795	2 971 .493	2 643 .622	3 427 .159	4 343. 277	5 084 .229
السيارات و العربات و الجرارات الخ ..	279. 890	248. 986	227. 236	376. 322	923. 383	1 131. 615
الحديد و الصلب	834 .007	805 .228	580 .360	1 002. 249	1 082. 801	1 105. 385
الوقود المعدني و الزيوت المعدنية و منتجات تقطيرها	150.454	138 .886	215 .480	234 .949	413. 632	462 .660
المراجل و الآلات و الأجهزة و الأدوات الآلية و أجزائه	177. 264	261 .415	269 .644	247 .815	251. 130	301. 105
الورق و الكرتون	124. 237	106. 923	134 .842	147 .265	180. 566	175. 144
أجهزة و الآلات و لوازم كهربائية	120. 151	147. 568	136 .234	139 .933	95 .632	170. 068
مواد بلاستيكية و منتجات منها	121 .083	104.067	109. 355	128 .336	121 .604	168 .594
النحاس و منتجات منه	65 .527	69 .804	90. 421	131 .026	112 .050	166 .423
شحوم و زيوت حيوانية و نباتية	89 .679	56 .253	24. 413	26. 308	124 .556	159 .437
سيراميك	43. 403	44. 979	54 .711	82 .988	101. 493	133 .492
منتجات من الحديد و الصلب	119 .040	155. 836	165 .189	160. 361	91 .683	130. 211
ملح كبريت جير اسمنت	16. 418	18 .710	82 .845	49. 456	73 .728	117. 276
منتجات صيدلانية	124 .387	121 .240	99 .594	91. 427	106 .070	99. 521

Source : Commerce bilatéral entre l'Algérie et Espagne International Trade Centre (ITC) www.trademape.org.04/12/2014

يتضح من الجدول تركز الصادرات الجزائرية من اسبانيا في السيارات و العربات و الجرارات الخ ..حيث ارتفعت عام 2010 من 227. 236 مليون دولار إلى 131. 615 1مليون دولار عام 2013 بنسبة زيادة وصلت إلى 397.99 % ،كما ارتفعت منتجات الوقود المعدني و الزيوت المعدنية و منتجات تقطيرها ،المراجل و الآلات و الأجهزة و الأدوات الآلية و أجزائه ،الورق و الكرتون ،بنسب 114.71%،11.66%،29.88% على التوالي لنفس الفترة .

كما ارتفعت الواردات من أجهزة و الآلات و لوازم كهربائية ،مواد بلاستيكية و منتجات منها، النحاس و منتجات منه ،شحوم و زيوت حيوانية و نباتية ،سيراميك ،ملح كبريت جير اسمنت ،بعد حدوث أزمة الديون السيادية بالنسب 24.83%،54.17%،84.05%،553.08%،143.99%،41.56% لعام 2013 على التوالي مقارنة بعام 2010 ،و الذي يرجع في جزء من هذا الارتفاع إلى زيادة الأسعار و الكميات المستوردة .

2-5- تغير الواردات الجزائرية من لوكسمبورغ :

من خلال الجدول أسفله يلاحظ انخفاض في قيمة واردات الجزائر من لوكسمبورغ بعد حدوث أزمة الديون الأوروبية بصفة مستمرة ابتدءا من عام 2010 ،و رغم ارتفاعها إلى 22.06 مليون دولار عام 2013 تظل منخفضة عما سجلته عام 2010 ،كما انه قبل حدوث الأزمة يلاحظ انخفاضها عام 2009 عن عام 2008 بقيمة 6.012 مليون دولار لتأثرها بتداعيات الأزمة المالية .

جدول رقم (49)

الواردات الجزائرية من لوكسمبورغ 08-2013 مليون دولار أمريكي

	2008	2009	2010	2011	2012	2013
المنتجات المصدرة	33. 004	26 .992	25. 271	19. 529	15. 094	22 .060
المراجل و الآلات و الأجهزة و الأدوات الآلية و أجزائه	5. 753	5. 587	2 .948	8. 494	5 .179	8. 863
الحديد و الصلب	20. 681	8 .666	17 .916	6. 537	2. 873	8 .285
منتجات من الحديد و الصلب	1 .702	8. 552	1 .270	1 .798	3. 767	1 .721
المطاط و منتجات منه	0.249	0.268	0.362	0.212	0.246	1 .274
خضروات و نباتات و جذور و ذرنيات غذائية	0.329	1. 403	0.123	0	0.541	0.576
باقي الواردات		3.861	4.727	4.743	4.279	2.584

Source : Commerce bilatéral entre l'Algérie et Luxembourg International Trade Centre .(ITC) www.trademape.org.04/12/2014

يظهر تواضع الواردات الجزائرية من لوكسمبورغ حيث تمثل نسبة ضئيلة مقارنة بالواردات الكلية للجزائر من منطقة الأورو ،و يظهر من خلال الجدول أعلاه تركز كل من واردات المراجل و الآلات و الأجهزة و الأدوات الآلية و أجزائه حيث ارتفعت قيمتها من 948. 2 مليون دولار عام 2010 إلى 8. 863 مليون دولار عام 2013 بمعدل نمو وصل إلى 200.64 % ،كما ارتفعت الواردات من المطاط و منتجات منه بقيمة 0.912 مليون دولار عام 2013 مقارنة بعام 2010 بنسبة 251.93% ،في غير ذلك انخفضت الواردات من الحديد و الصلب ،و منتجات الحديد و الصلب بعد حدوث أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو بالنسب 121.66% ،35.51% على التوالي عام 2013 مقارنة بنفس الفترة.

2-6- تغير الواردات الجزائرية من هولندا :

يظهر من الجدول أسفله أن الواردات الجزائرية من هولندا قد انخفضت عام 2009 مقارنة بعام 2008 قبل حدوث أزمة الديون السيادية بنسبة 14.5% و هذا الانخفاض نتيجة تداعيات الأزمة المالية العالمية ،و بعد ذلك ارتفعت الواردات بصفة مستمرة اثر حدوث أزمة الديون الأوروبية من008 .481 مليون دولار عام 2010 إلى472 .120 1 مليون دولار عام 2013 بمعدل نمو وصل إلى 132.94% مقارنة بعام 2010 .

جدول رقم (50)

الواردات الجزائرية من هولندا 08-2013 مليون دولار أمريكي

	2008	2009	2010	2011	2012	2013
كافة المنتجات المصدرة	460 .965	394. 117	481. 008	701. 636	964 .332	1 120. 472
الوقود المعدني و الزيوت المعدنية و منتجات تقطيرها	3. 554	1. 861	16. 637	32. 407	214. 641	304 .391
تبغ و بدائله	0	0.555	14. 348	148. 049	205. 285	189 .450
خضروات و نباتات و جذور و ذرنيات غذائية	70 .940	62. 374	55. 925	61. 720	79 .996	79. 382
بلاستيك و منتجات منه	28 .964	22 .555	41 .518	46. 887	45. 776	57 .114
منتجات صيدلانية	42. 405	40 .547	39 .168	40. 943	56 .583	54.538
شحوم و زيوت حيوانية و نباتية...	1. 119	15. 119	1 .224	0.406	49 .235	52 .979
المراجل و الآلات و الأجهزة و الأدوات الآلية و أجزائه	63. 843	36 .335	88. 447	102 .081	34 .274	51. 777
حليب و منتجات من الحليب بيض عصافير عسل ... طبيعي ..	70. 543	52 .575	40 .477	60 .434	69. 557	51. 524
الحديد و الصلب	50 .910	30 .277	20 .984	38 .857	38. 052	48. 711
مستحضرات غذائية مختلفة	13 .754	13 .419	13. 222	17. 534	24 .596	43. 023
باقي الواردات	**57.974**	**89.917**	**108.871**	**113.146**	**94.198**	**97.045**

Source : Commerce bilatéral entre l'Algérie et Pays-Bas International Trade Centre (ITC) www.trademape.org.04/12/2014

يتبين من خلال الجدول أن اغلب الواردات الجزائرية من هذا البلد قد انخفضت نسبتها عام 2009 مقارن بعام 2008 و هذا يرجع في جزء منه إلى تبعات الأزمة المالية العالمية ،و بعدها يظهر ارتفاع في الواردات بعد حدوث أزمة الديون الأوروبية من الوقود المعدني و الزيوت المعدنية و منتجات تقطيرها ، تبغ و بدائله ،خضروات و نباتات و جذور و ذرنيات غذائية ،عام 2013 مقارنة بعام 2010 بمعدل نمو 1729.60%،1220.39%،41.94 % على التوالي .

2-7- تغير الواردات الجزائرية من ايرلندا :

يظهر من الجدول أسفله ارتفاع في قيمة الواردات بصفة مستمرة خلال فترة الدراسة ،حيث حدث ارتفاع في قيمتها بعد حدوث أزمة الديون السيادية بصورة ملحوظة من 154.307 مليون دولار عام 2010 إلى 174.894 مليون دولار عام 2013 بمعدل نمو بلغ 13.34% .

جدول رقم (51)

الواردات الجزائرية من ايرلندا 08-2013 مليون دولار أمريكي

	2008	2009	2010	2011	2012	2013
المنتجات المصدرة	131. 699	113. 990	154. 307	193. 509	155. 934	174. 894
حليب و منتجات من الحليب ، البيض و ... عسل طبيعي	34. 827	31 .975	74. 621	99. 190	60. 072	61 .098
منتجات صيدلانية	28 .137	19. 636	29. 360	29 .942	26 .280	27 .190
أجهزة و الآلات و لوازم كهربائية	11 .411	11. 724	5 .957	5. 915	12 .717	18 .114
منتجات كيميائية عضوية	4. 205	6 .297	7 .518	3 .141	13 .333	14 .335
منتجات الطباعة و النشر و اخرى	4 .460	2 .963	7 .566	6 .222	7 .133	12.896
المراجل و الآلات و الأجهزة و الأدوات الآلية و أجزائه	32 .249	20. 225	9. 178	24 .216	9. 973	12. 694
مستحضرات غذائية مختلفة	7 .381	10. 857	8 .652	9 .412	12 .034	11. 712
أجهزة و الآلات النظارات و الفوتوغرافي	2 .584	2. 685	5. 236	4. 737	4 .289	5. 491
الخشب ،فحم الخشب و منتجات منه	0	24	0.596	0.706	0.736	1 .234
باقي الواردات		**5.291**	**3.473**	**5.570**	**4.475**	**3.885**

Source : Commerce bilatéral entre l'Algérie et Irlande International Trade Centre (ITC) www.trademape.org.04/12/2014

و قد زادت واردات الجزائر من حليب و منتجات من الحليب ،البيض و عسل طبيعي ابتدءا من عام 2010 من621 .74 مليون دولار إلى 190 .99 مليون دولار عام 2011 ،ثم بعدها انخفضت إلى 61.098 مليون دولار عام 2013 بمعدل وصل إلى 18.22% مقارنة بعام 2010 ،كما انخفضت

منتجات صيدلانية من 29. 360 مليون دولار عام 2010 إلى190. 27 مليون دولار عام 2013 بنسبة بلغت 7.39 %.

و يتضح ارتفاع كل من أجهزة و الآلات و لوازم كهربائية، منتجات كيميائية عضوية ،منتجات الطباعة و النشر و أخرى ،المراجل و الآلات و الأجهزة و الأدوات الآلية و أجزائه ،مستحضرات غذائية مختلفة بعد حدوث أزمة الديون السيادية لعام 2013 بالنسب التالية 204.07%،90.77%، 70.44% ،38.30% ،35.36 % مقارنة بعام 2010 .

2-8- تغير الواردات الجزائرية من بلجيكا :

من خلال الجدول أدناه يظهر أن الواردات الجزائرية من بلجيكا عرفت ارتفاعا عام 2011 مقارنة بعام 2010 بقيمة 53.449 مليون دولار بمعدل نمو بلغ 6.88% ،ثم انخفضت بقيمة 168.439 مليون دولار عام 2012 ،و بعدها ارتفعت إلى 757.87 مليون دولار عام 2013 إلا أنها تظل منخفضة عما بلغته في عام 2010 .

جدول رقم (52)

واردات الجزائر من بلجيكا 08-2013 مليون دولار أمريكي

	2008	2009	2010	2011	2012	2013
كافة المنتجات المصدرة	861. 974	777 .578	776. 697	830 .146	661.707	757 .879
بلاستيك و منتجات منه	81. 890	85 .866	83. 526	81. 804	90 .531	123 .274
المراجل و الآلات و الأجهزة و الأدوات الآلية و أجزائه	90. 850	147. 811	122. 882	136. 504	73 .104	109. 344
حليب و مشتقاته بيض و عسل طبيعي	168. 928	82. 986	113. 002	129 .321	82 .507	75 .028
الوقود المعدني و الزيوت المعدنية و منتجات تقطيرها	34. 324	13 .027	26 .020	29. 552	55 .920	52. 324
منتجات صيدلانية	19. 021	19 .089	30. 067	38 .453	38 .508	47 .379
أجهزة و الآلات و لوازم كهربائية	102. 338	85. 376	73 .864	99 .033	26 .608	30. 927
منتجات من الطحين و النشاء و العجين ...	1. 995	13. 655	15 .162	26 .658	25 .027	29 .443
الحديد والصلب الفولاذ	13 .390	18. 967	41 .639	33. 790	26 .574	27 .226
سماد	17. 283	19. 755	26 .134	28. 937	20 .406	21. 947
السيارات و العربات و الجرارات الخ ..	77. 400	27. 366	11 .614	6. 139	13 .769	19. 604
منتجات من الحديد و الصلب و الفولاذ	18. 833	42. 256	17 .353	29. 903	12 .833	18. 797
منتجات كيميائية صناعية مختلفة	12. 112	10. 790	11 .009	16. 441	13. 139	16 .153
خشب و فحم الخشب و منتجاته منه	14 .473	20 .858	17 .760	14 .754	12. 809	13. 374
منتجات كيميائية عضوية	10. 708	7 .814	10. 179	8. 093	6 .854	13. 188

Source : Commerce bilatéral entre l'Algérie et Belgique International Trade Centre (ITC) www.trademape.org.04/12/2014

يظهر من خلال الجدول أن واردات الجزائر من المراجل و الآلات و الأجهزة و الأدوات الآلية و أجزائه عرفت تذبذبا فشهدت ارتفاعا عام 2009 مقارنة بعام 2008 حيث زادت بقيمة 56.961 مليون دولار ،ثم انخفضت في عام 2010 بقيمة 24.92 مليون دولار عن عام 2009 ،وشهدت أدنى انخفاض عام 2011 بقيمة 49.778 مليون دولار بنسبة 40.5 % .

يلي ذلك الواردات من الحليب و مشتقاته و بيض و عسل طبيعي حيث شهدت ارتفاعا عام 2011 بقيمة 16.31 مليون دولار مقارنة بعام 2010 ثم استمرت في الانخفاض في عامي 2012 و 2013 حيث وصلت إلى 75.028 مليون دولار بنسبة انخفاض بلغت 33.60% ،أما الواردات من الوقود المعدني و الزيوت المعدنية و منتجات تقطيرها ،و منتجات صيدلانية فقد عرفت ارتفاعا ابتدءا من عام 2010 و بلغت عام 2013 قيمة 52.32 مليون دولار ،47.37 مليون دولار على التوالي .

2-9- تغير حركة الواردات الجزائرية من اليونان :

يظهر ارتفاع في قيمة الواردات الكلية الجزائرية من اليونان ابتدءا من عام 2008 ،و رغم حدوث أزمة الديون الأوروبية فقد استمر ارتفاع الواردات منها ،حيث بلغت عام 2013 قيمة 529.468 مليون دولار بنسبة ارتفاع بلغت 25.91% مقارنة بعام 2010 .

جدول رقم (53)

واردات الجزائر من اليونان 08 -2013 مليون دولار أمريكي

	2008	2009	2010	2011	2012	2013
كافة المنتجات المصدرة	252 .778	313. 556	420. 059	576. 320	526. 760	529. 468
الحديد و الصلب	137 .476	88 .777	157. 280	404. 420	255. 915	153 .097
المراجل و الآلات و الأجهزة و الأدوات الآلية و أجزائه	2. 717	2 .377	7 .229	15. 410	21. 142	119 .086
الوقود المعدني و الزيوت المعدنية و منتجات تقطيرها	20. 858	26. 079	13 .801	72. 666	98. 903	101 .403
ملح كبريت جير اسمنت	0.995	1 .581	4 .766	11. 987	63 .588	75 .626
منتجات من الحديد و الصلب	3. 307	85 .528	105 .185	11 .570	13. 902	17 .750
أجهزة و الآلات و لوازم كهربائية	1. 348	3 .737	1 .306	5 .067	9 .656	13 .272
النحاس و منتجات منه	35. 362	3. 482	10 .489	15 .466	12 .645	9 .357
مستحضرات غذائية مختلفة	3. 453	3. 304	6 .617	6 .726	8 .861	7 .302
الورق و الكرتون	0	0	0.165	0.212	2 .272	4 .936
تبغ و بدائله	10 .864	33. 345	77 .611	10 .166	13 .690	4 .423

Source : Commerce bilatéral entre l'Algérie et Grèce International Trade Centre (ITC) www.trademape.org.04/12/2014

إن أهم الواردات الجزائرية من اليونان تتمثل في الواردات من الحديد و الصلب حيث بلغت نسبة 54.38% عام 2008 من مجمل الواردات الكلية من اليونان ،وقد انخفضت هذه الواردات بنسبة 35.42% عام 2009 مقارنة بعام 2008 ،ثم ارتفعت بعد حدوث الأزمة عام 2010 من 157.28 مليون دولار إلى 404.42 مليون دولار عام 2011 بمعدل نمو بلغ 157.13% لتعاود الانخفاض في عام 2013 بنسبة 2.65% مقارنة بعام 2010 .

كما ارتفعت قيمة الواردات من المراجل و الآلات و الأجهزة و الأدوات الآلية و أجزائه ،الوقود المعدني و الزيوت المعدنية و منتجات تقطيرها ،ملح كبريت جير اسمنت، أجهزة و الآلات و لوازم كهربائية ،مستحضرات غذائية مختلفة ،الورق و الكرتون بعد عام2010بالنسب1547.33%،634.75% ،1486.78%،916.23%،10.35% ،2891.51% على التوالي عام 2013.

2-10- تغير الواردات الجزائرية من قبرص :

يلاحظ من بيانات الجدول أسفله رغم انخفاض الواردات عام 2010 إلى 2.8 مليون دولار ،فقد استمرت في الارتفاع لتحقق عام 2013 قيمة 33.37 مليون دولار و تأتي معظم هذه الزيادة من الوقود المعدني و الزيوت المعدنية و منتجات تقطيرها ،حيث سجلت ما قيمته 28.951 مليون دولار ،و يرجع السبب في ذلك إلى الطلب الداخلي المتزايد و ضعف إنتاجها داخليا للمشاكل التي تعاني منها الصناعة التحويلية للنفط.

جدول رقم (54)

واردات الجزائر من قبرص 08-2013 مليون دولار أمريكي

	2008	2009	2010	2011	2012	2013
كافة السلع المصدر	5. 129	3 .809	2 .804	2. 271	3 .726	33 .377
الوقود المعدني و الزيوت المعدنية و منتجات تقطيرها	0.023	0	0	0	0	28. 951
ملح كبريت ،جير ،و اسمنت	0	0	0.008	0	0	2. 319
منتجات صيدلانية	3 .054	2. 783	1. 798	1 .628	3. 567	1 .641
منتجات كيميائية صناعية مختلفة	0.055	0.042	0	0.001	0	0.175
المراجل و الآلات و الأجهزة و الأدوات الآلية و أجزائه	0.118	0.101	0.335	0.575	0.134	0.135
مستحضرات غذائية مختلفة	0	0	0	0	0	0.081
مستحضرات من الخضروات و الفواكه	0	0.037	0.078	0	0	0.042

Source : Commerce bilatéral entre l'Algérie et chypre International Trade Centre (ITC) www.trademape.org.04/12/2014

يظهر من الجدول أعلاه أن الواردات الجزائرية تركزت من الوقود المعدني و الزيوت المعدنية و منتجات تقطيرها عام 2013 بنسبة 86.73% ،و باستبعاد هذه السلعة يظهر أن الواردات الأخرى ارتفعت إلى 4.426 مليون دولار عام 2013 بعد انخفاضها عام 2010 و 2011 .

2-11- تغير الواردات الجزائرية من البرتغال :

أصبح الاقتصاد البرتغالي اقتصاد متنوع وقائم على الخدمات على نحو متزايد منذ انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي في عام 1986 وكان معدل النمو الاقتصادي أعلى من المتوسط في الاتحاد الأوروبي في التسعينيات ،ولكن تراجع خلال الفترة 2001-2008 ،وانكمش بـ 2.8٪ في عام 2009 ،و تأتي معظم الواردات من أسبانيا ،ألمانيا،فرنسا،إيطاليا ،إيطاليا، المملكة المتحدة و معظم صادرات البرتغال تصدر إلى الدول الأخرى الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

جدول رقم(55)

واردات الجزائر من البرتغال 08-2013 مليون دولار أمريكي

	2008	2009	2010	2011	2012	2013
كافة السلع المصدر	232 .286	328. 999	303. 719	551. 339	620 .066	776. 719
الحديد و الفولاذ	58 .072	83 .129	81. 030	232 .417	214 .918	287 .979
ملح كبريت ،جير ،و اسمنت	1 .923	0.846	17. 964	20 .505	86. 308	123. 036
المراجل و الآلات و الأجهزة و الأدوات الآلية و أجزائها	37. 203	90. 824	41 .115	49 .579	80. 165	73 .026
الورق و الكارتون و منتجاته	21. 244	25 .971	43. 559	58. 461	61. 478	50. 419
الوقود المعدني و الزيوت المعدنية و منتجات تقطيرها	2 .246	4. 619	0.309	4 .157	7. 001	36 .797
أجهزة و الآلات و لوازم كهربائية	41. 620	60. 873	24. 266	53 .346	28 .249	32 .302
الحديد و الفولاذ	20 .211	6. 439	10. 336	13. 728	29 .835	30 .421
بلاستيك و مصنوعات منه	6 .729	6 .338	9 .320	17 .249	14. 493	21. 353
التبغ و بدائله	3. 264	24. 684	39 .451	34. 071	5 .982	19 .924
منتجات صيدلانية	1. 788	2 .710	5 .937	20. 471	27 .051	18. 119
منتجات من السيراميك	3 .302	5. 456	3 .038	7. 042	10 .148	15. 894

Source : Commerce bilatéral entre l'Algérie et Malte International Trade Centre (ITC) www.trademape.org.04/12/2014

انخفضت الواردات الجزائرية من البرتغال سنة 2010 مقارنة بعام 2008 بقيمة بلغت 25.28 مليون دولار ثم ارتفعت الواردات اعتبارا من هذا العام في السنوات 2011 و 2012 و 2013 على التوالي و بلغ معدل النمو لسنة 2013 مقارنة بعام 2010 نسبة 155.73%.

و تتركز الواردات في الحديد و الفولاذ بقيمة 286. 232 مليون دولار عام 2008 ،حيث انخفضت عامي 2009 و 2010 وصلت إلى 81.03 مليون دولار ثم ارتفعت بقيمة 151.38 مليون دولار عام 2011 لتصل إلى 206.85 مليون دولار عام 2013 بنسبة بلغت 255.27% عن عام 2010.

و زادت في عام 2013 كل من الواردات ملح كبريت ،جير ،و اسمنت ،المراجل و الآلات و الأجهزة و الأدوات الآلية و أجزائها ، الورق و الكارتون و منتجاته، الوقود المعدني و الزيوت المعدنية و منتجات تقطيرها ،أجهزة و الآلات و لوازم كهربائية ،الحديد و الفولاذ ،بلاستيك و مصنوعات منه ،منتجات صيدلانية ،منتجات من السيراميك بالنسب التالية على التوالي 584.9% 77.61 % 15.74%،194.32%،33.11%،11808.41% ،129.1% 205.18%، 423.17% مقارنة بعام 2010

2-12- تغير الواردات الجزائرية من فنلندا :

تعتبر واردات الجزائر من فنلندا قليلة و لا تتعدى 2% من الواردات الكلية ،و قد شهدت بعد حدوث أزمة الديون السيادية تراجعا في عامي 2011 و 2012 بنسبة 4.08 % ،7.12% على التوالي ثم ارتفعت بنسبة 9.1%عام 2013 .

جدول رقم(56)

واردات الجزائر من فنلندا 08-2013 مليون دولار أمريكي

	2008	2009	2010	2011	2012	2013
مجموع المنتجات	211. 904	259 .180	292. 654	280 .687	273 .194	319 .302
خشب و مشتقاته ،فحم الخشب	149. 367	109 .297	131. 371	135. 184	141. 522	160. 863
المراجل و الآلات و الأجهزة و الأدوات الالية و أجزائها	14. 933	111 .323	94. 911	68. 667	45. 206	61. 309
الورق و الكرتون	19. 905	14 .159	20 .476	14. 181	36. 244	31 .540
أجهزة و الآلات و لوازم كهربائية مختلفة	16. 419	10 .964	28 .387	21 .583	24 .120	27 .319
الحديد و الصلب	0.090	1 .513	0.698	0.547	0.185	10 .960
بلاستيك و منتجات منه	1. 120	2 .152	1. 880	2. 717	4 .431	10 .458
منتجات صيدلانية	1. 429	2 .246	1. 326	2 .774	1 .313	3 .337
سماد	0.030	0	0	0	8 .238	3 .252
الآلات فوتوغرافي و أجهزة نظارات	1 .652	1. 862	0.655	2 .323	2 .562	2 .564
باقي الواردات	0.832	5.633	12.950	32.682	6.377	4.750

Source : Commerce bilatéral entre l'Algérie et Malte International Trade Centre (ITC) www.trademape.org.04/12/2014

تتركز واردات الجزائر من هذا البلد على الخشب و مشتقاته و فحم الخشب بنسبة 70.48% من مجموع الواردات الكلية و قد عرفت تراجعا عام 2009 متأثرة بالأزمة المالية العالمية ثم استمرت بالارتفاع ابتدءا من عام 2010 إلى أن زادت عام 2013 بقيمة 29.49 مليون دولار بنسبة 22.44%

كما أن الواردات الأخرى شهدت ارتفاع متواصل في قيمتها و ان عرفت بعض التذبذب من سنة الى أخرى ،و هذا يبين مدى اعتماد الجزائر على الواردات الأوروبية في تغطية الحاجات الأساسية ورغم حدوث الأزمة فإن قيمة الواردات لم تنخفض و بقية في ارتفاع .

2-13- حركة الواردات الجزائرية من مالطا :

إن واردات الجزائر من هذا البلد تكاد تكون نسبتها منعدمة مقارنة بالواردات الكلية من منطقة الأورو ،و لذلك فإن التغيرات في حركتها ليست لها تأثير يذكر على واردات الجزائر ،حيث يلاحظ أنها كانت منخفضة في عامي 2008 و 2009 و 2011 ،وارتفعت خلال السنوات 2010 و 2012 و 2013 نتيجة استمرار تداعيات الازمة الاوروبية ، و الجدول التالي يوضح حركة الواردات الجزائرية من مالطا خلال 2008-2013 .

جدول رقم(57)

الواردات الجزائرية من مالطا 2008-2013 مليون دولار أمريكي

	2008	2009	2010	2011	2012	2013
كافة السلع المصدر	5 .119	1. 207	33. 804	0.568	62. 374	68. 739
الوقود المعدني و الزيوت المعدنية و منتجات تقطيرها	0	0.016	33 .116	0.146	61. 160	67. 430
أجهزة و الآلات و لوازم كهربائية مختلفة	0.116	0.039	0.040	0.224	0.055	0.441
منتجات صيدلانية	4 .336	0	0	0	0	0.228
السيارات و العربات و الجرارات الخ ...	0.164	0.196	0	0.053	0.230	0.224
المراجل و الآلات و الأجهزة و الأدوات الآلية و أجزائها	0.187	0.133	0.194	0.047	0.0121	0.079
أثاث متعلق بالجراحة الطبية الخ...	0	0	0.001	0	0.026	0.078
ملابس و منسوجات أخرى	0.002	0	0	0	0.124	0.069

Source : Commerce bilatéral entre l'Algérie et Malte International Trade Centre (ITC) www.trademape.org.04/12/2014

يلاحظ من خلال الجدول تركز الواردات الجزائرية من الوقود المعدني و الزيوت المعدنية و منتجات تقطيرها بنسبة 98.09 % من مجمل الواردات الجزائرية من مالطا ،حيث كانت تشكل 0 % عام 2008 و ارتفعت ابتدءا من عام 2010 من 33.116 مليون دولار إلى 67.430 مليون دولار عام

2013 بمعدل نمو بلغ 103.61% .و يرجع السبب الرئيسي وراء استيراد هذه المنتجات إلى ضعف تكرير المنتجات البترولية و الارتفاع المتزايد للطلب .

أما بخصوص الواردات الأخرى فإنها تشكل نسب قليلة ،و رغم ارتفاعها عام 2013 مقارنة بعام 2010 تبقى متدنية و لا تشكل اثر كبير على تغير حركة الواردات الجزائرية من هذا البلد .

2-14- حركة الواردات الجزائرية من سلوفاكيا :

تشكل الواردات الجزائرية من سلوفاكيا نسبة متدنية مقارنة مع باقي أعضاء منطقة الأورو ،و رغم تذبذبها من سنة لأخرى ،إلا أنها ارتفعت قيمتها إلى نسبة 91.16% عام 2013 مقارنة بعام 2009 و الجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم(58)

الواردات الجزائرية من سلوفاكيا 08-2013 مليون دولار أمريكي

	2008	2009	2010	2011	2012	2013
كافة السلع المصدر	29. 529	26 .375	0	23. 931	0	50. 421
الحديد و الصلب	16 .432	9 .667	0	3. 206	0	18 .957
المراجل و الآلات و الأجهزة و الأدوات الآلية و أجزائها	1. 622	1 .115	0	3 .895	0	8. 739
أجهزة و الآلات و لوازم كهربائية مختلفة	3 .987	5. 281	0	2 .840	0	7 .062
مطاط و منتجات منه	0.540	0.566	0	2 .593	0	5. 224
الورق و الكرتون	3. 695	0.768	0	9 .688	0	4. 649
السيارات و العربات و الجرارات الخ	0.765	5. 222	0	0.298	0	2 .194
خشب و فحم و مصنوعات منه	0	0.022	0	0.040	0	1. 036
.الآلات و أجهزة نظارات و فوتوغرافي	0.257	0.647	0	0.084	0	0.778
الحديد و الصلب	1. 251	1. 407	0	0.858	0	0.567
بلاستيك و منتجات منه	0.150	0.047	0	0.019	0	0.258
باقي الواردات	0.830	1.633	0	0.450	0	0.957

Source : Commerce bilatéral entre l'Algérie et Slovaquie International Trade Centre (ITC) www.trademape.org.04/12/2014

يطغى على الواردات الجزائرية من سلوفاكيا منتجات الحديد والصلب حيث ارتفعت قيمتها من 9.667 مليون دولار عام 2009 إلى 18.957 مليون دولار عام 2013 بمعدل نمو وصل إلى 96.1 %. و تأتي الواردات من المراجل و الآلات و الأجهزة و الأدوات الآلية و أجزائها في المرتبة الثانية ،حيث بلغت عام 2013 قيمة 8.739 مليون دولار بمعدل نمو بلغ 683.76 % مقارنة بعام 2009 .

2-15- حركة الواردات الجزائرية من استونيا:

يظهر من الجدول أسفله تواضع واردات الجزائر من استونيا و قد أخذت بالتراجع ابتدءا من عام 2010 ،حيث سجلت قيمة 22.304 مليون دولار لتنخفض خلال السنوات 2011 و 2012 و 2013 بالنسب 57.07%،8.59%،51.09% على التوالي .

جدول رقم(59)

الواردات الجزائرية من استونيا 08-2013 مليون دولار أمريكي

	2008	2009	2010	2011	2012	2013
كافة السلع المصدر	2. 657	30. 277	22. 304	9. 575	20. 387	10. 908
أجهزة و الآلات و لوازم كهربائية مختلفة	0.003	0.178	0.068	0.486	7. 572	8 .798
الورق و الكرتون	0.495	0	0	4. 827	1. 931	1 .049
زجاج و مختلف منتجاته	0	0	0.056	0.075	0.083	0.361
ملح كبريت ،جير ،و اسمنت	0.020	0	0.342	0.454	0.172	0.170
الوقود المعدني و الزيوت المعدنية و منتجات تقطيرها	0.205	0.350	0.077	0.117	0.115	0.157
المراجل و الآلات و الأجهزة و الأدوات الآلية و أجزائها	0.003	0.041	0.011	0.045	0.098	0.122
بلاستيك و منتجات منه	0.036	0	0.001	0.002	0.001	0.072

Source : Commerce bilatéral entre l'Algérie et Estonie International Trade Centre (ITC) www.trademape.org.04/12/2014

تركزت الواردات الجزائرية من استونيا من منتجات أجهزة و الآلات و لوازم كهربائية مختلفة بنسبة 80.65% عام 2013 ،حيث أنها زادت بصفة ملحوظة ابتدءا من عام 2011 ،و تبقى الواردات الأخرى ضعيفة و اغلبها لا يتعدى 10% من مجموع الواردات الكلية من هذا البلد .

2-16- تغير الواردات الجزائرية من سلوفينيا :

يظهر من خلال الجدول أسفله انخفاض الواردات الجزائرية من سلوفينيا قبل الأزمة ،حيث انخفضت بنسبة 15.78% ،و ارتفعت بعد أزمة الديون لمنطقة الأورو من 122.203 مليون دولار عام 2010 إلى 314.675 مليون دولار عام 2013 بنسبة وصلت إلى 157.5% .

جدول رقم (60)

الواردات الجزائرية من سلوفينيا 08-2013 مليون دولار أمريكي

	2008	2009	2010	2011	2012	2013
كافة السلع المصدر	140. 272	118. 130	122 .203	189. 674	363. 260	314 .675
السيارات و العربات و الجرارات الخ	49. 679	33. 561	21. 348	53 .909	262. 633	135. 680
خشب و فحم الخشب و منتجات منه	70 .379	63. 366	66. 033	76 .779	67. 200	105. 205
الوقود المعدني و الزيوت المعدنية و منتجات تقطيرها	0.008	0	0	0	0	38 .862
الورق و الكرتون	12 .151	7. 803	7 .375	19 .421	11. 313	9 .479
بلاستيك و منتجات منه	0.259	1. 261	1. 046	2 .548	0.708	5. 065
ملح كبريت ،جير ،و اسمنت	0.605	0.822	1 .418	2. 511	3 .787	4. 910
المراجل و الآلات و الأجهزة و الأدوات الآلية و أجزائها	1 .207	2. 174	3. 194	0.818	3 .218	3. 376
أجهزة و الآلات و لوازم كهربائية مختلفة	0.615	0.785	1 .001	2. 293	1 .508	2 .151
مطاط ومنتجات منه	0.292	0.201	0.487	0.633	0.390	1 .252
باقي الواردات	4.587	5.608	2.661	26.956	4.999	3.282

Source : Commerce bilatéral entre l'Algérie et Slovénie .International Trade Centre (ITC) www.trademape.org.04/12/2014

تركزت اغلب الواردات الجزائرية من سلوفينيا في السيارات و العربات و الجرارات الخ .. و خشب و فحم الخشب و منتجات منه بنسب وصلت من مجموع الواردات الكلية 35.41% ،50.17% على التوالي عام 2008 ،و رغم انخفاضها في عامي 2009 و 2010 فقد واصلت الارتفاع خلال السنوات اللاحقة لتصل إلى 363. 260 مليون دولار عام 2012 بمعدل نمو وصل إلى 197.25% ورغم انخفاضها عام 2013 مقارنة بالسنة السابقة إلا أنها تظل مرتفعة عن عام 2010 بنسبة وصلت إلى 157.5% ،لذلك فإن هذا الارتفاع يعكس مجموعة من المؤثرات على زيادة قيمتها تأتي الأزمة ضمنها حيث أدت إلى ارتفاع في قيمة السلع المستوردة .

2-17- تغير الواردات الجزائرية من رومانيا :

لا تتعدى واردات الجزائر من هذه الدولة نسبة 2%من مجمل المستوردات الكلية من منطقة الأورو لذلك فإن استمرار الأزمة ليس له تأثير كبير على حركة الواردات ،حيث يلاحظ من الجدول أسفله ارتفاع في قيمة الواردات الجزائرية منها ابتدءا من عام 2008 بشكل مستمر .

جدول رقم(61)

الواردات الجزائرية من رومانيا 08-2013 مليون دولار أمريكي

	2008	2009	2010	2011	2012	2013
كافة السلع المصدر	173 .733	227 .057	294. 590	354 .261	603. 603	623. 119
السيارات و العربات و الجرارات الخ	110. 292	130. 757	141. 290	162. 753	379. 372	436. 901
خشب و فحم و منتجات منه	12. 451	15. 923	23. 298	14 .742	38 .444	51 .495
الوقود المعدني و الزيوت المعدنية و منتجات تقطيرها	10. 090	9. 272	63. 350	59 .175	43 .267	25. 353
الورق و الكرتون	4 .222	4. 875	9 .449	12 .017	5 .036	17 .229
البلاستيك و منتجاته	9 .352	8. 178	0	25 .672	10 .161	16 .608
جير و اسمنت و شبيهها	4 .821	18. 681	10. 068	7. 087	10 .589	15 .136
المراجل و الآلات و الأجهزة و الأدوات الآلية و أجزائها	3 .443	22. 994	18. 424	40. 006	18 .160	14. 630
أجهزة و الآلات و لوازم كهربائية مختلفة	11. 657	7 .938	6 .352	7. 795	8 .122	7 .511
منتجات كيميائية عضوية	1. 483	2. 532	2. 033	3. 098	3 .393	4. 067
باقي الواردات	9.594	5.681	20.033	7.794	26.713	23.884

Source : Commerce bilatéral entre l'Algérie et Malte International Trade Centre (ITC) www.trademape.org.04/12/2014

تتركز واردات الجزائر من هذا البلد في السيارات و العربات و الجرارات الخ ... بنسبة وصلت إلى 70.11% سنة 2013 حيث ارتفعت قيمتها بشكل مستمر من 110. 292 مليون دولار عام 2008 إلى 436. 901 مليون دولار عام 2013 ،كما ارتفعت كل من المنتجات المستوردة خشب و فحم و منتجات منه ،الورق و الكرتون ،البلاستيك و منتجاته ،جير و اسمنت و شبيهها ،أجهزة و الآلات و لوازم كهربائية مختلفة ،منتجات كيميائية عضوية سنة 2013 مقارنة بسنة 2010 .

و قد انخفضت وارداتها سنة 2013 مقارنة بعام 2010 من الوقود المعدني و الزيوت المعدنية و منتجات تقطيرها، المراجل و الآلات و الأجهزة و الأدوات الآلية و أجزائها بـ 59.97 %، 20.94 %على التوالي .

2-18- تغير الواردات الجزائرية من النمسا:

لا تتعدى واردات الجزائر من هذا البلد 3% ،فبعد حدوث أزمة الدون السيادية ارتفعت قيمة الواردات بشكل مستمر من 313.823 مليون دولار عام 2010 إلى 390.928 مليون دولار عام 2013 بمعدل نمو بلغ 24.56% مقارنة بعام 2010،حيث يلاحظ التنوع الكبير في صادرات النمسا إلى الجزائر من مختلف المنتجات .

جدول رقم(62)

واردات الجزائر من النمسا 08-2013 مليون دولار امريكي

	2008	2009	2010	2011	2012	2013
كافة السلع المصدر	311. 598	266 .391	313. 823	347. 014	352. 636	390. 928
خشب و فحم و منتجات منه	79. 574	80. 154	81. 071	99 .633	113. 891	94. 335
المراجل و الآلات و الأجهزة و الأدوات الآلية و أجزائها	56. 168	60 .106	66. 583	60. 843	63 .804	87. 364
منتجات صيدلانية	22. 740	26 .013	24. 961	36. 392	32. 679	49. 303
الورق و الكرتون	56. 593	27. 315	29. 859	51. 220	43. 762	42. 127
الآلات و معدات و منتجات كهربائية	24 .428	8 .547	8 .979	13. 911	17. 798	24. 282
حيوانات حية	1. 732	5 .493	17. 971	7. 866	23. 104	22 .840
مواد بلاستيكية و مشتقاتها	14. 647	7 .441	9. 665	5. 916	5 .773	10. 784
الحديد و الصلب	17. 929	21. 210	24.676	16 .085	9 .382	10 .179
الألمنيوم ومختلف منتجاته	2. 050	6. 054	11 .665	9 .793	7 .538	8 .408

مشروبات و كحول و خلات	1. 078	1 .229	1. 392	4. 759	6. 698	5 .637
منتجات مختلفة للصناعات الكيميائية	5 .026	4. 559	3. 644	4 .730	3 .396	4 .334
باقي الواردات	29.633	18.270	33.357	35.866	24.811	31.335

Source : Commerce bilatéral entre l'Algérie et Malte International Trade Centre (ITC) www.trademape.org.04/12/2014

يوضح الجدول أعلاه ارتفاع مستمر في قيمة الواردات من خشب و فحم و منتجات منه ابتدءا من عام 2008 و رغم حدوث أزمة الديون السيادية ارتفعت بأعلى نسبة و بلغت 40.48% عام 2012 ،حيث تساهم بـحوالي 32.29% من مجمل الواردات من هذه الدولة ،و قد ارتفعت جل المنتجات المستوردة سنة 2013 بنسب تراوحت بين 304.95% بين 27.09% مقارنة بعام 2010،غير أن المنتجات المستوردة من الحديد و الصلب ،ألمنيوم ومختلف منتجاته قد انخفضت نسبتها في نفس الفترة المقارنة بـ 58.74% ،27.92% على التوالي .

المطلب الرابع :تحليل حركة الميزان التجاري الجزائري مع منطقة الأورو :

باعتبار أن الجزائر بلد مصدّر للمحروقات إلى منطقتي الأورو والدولار ،ومستورد للسلع والخدمات من أوروبا التي تمتص ثلث الصادرات الجزائرية المقومة بالدولار الأمريكي ،فإنه على مستوى الميزان التجاري هناك انعكاسات إيجابية على الاقتصاد الجزائري وعلى المالية العمومية ،إذا أن تراجع سعر صرف الأورو يعد إيجابيا للتجارة الخارجية الجزائرية نظرا لزيادة سعر برميل النفط مقوما بالدولار ،إلا أنه إذا استمرت أزمة الأورو فترة طويلة فإن الانعكاسات على الاقتصاد الجزائري تكون سلبية ،لأن تراجع قيمة العملة الموحدة قد يؤدي إلى ركود اقتصادي ،ينجم عنه تباطؤ في الطلب على النفط و من ناحية أخرى يعد تراجع الأورو عاملا حاسما قد يضعف الدول الأعضاء في المنطقة ويقوي موقع البلدان الصاعدة مما يمكنها من مراجعة علاقاتها مع منطقة الأورو.

جدول رقم (63)

الميزان التجاري الجزائرية مع منطقة الأورو 08-2013 مليون دولار أمريكي

	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
ألمانيا	2 094. 891-	2 431. 154-	1 998 .061-	2 059. 915-	2 353 .002-	2 840. 236-	2 840 .236-
بلجيكا	485. 250	1 197 .288	358. 332	1 143 .258	1 289. 033	1 260. 915	1 291. 050
قبرص	4 .177	5 .195	2 .896-	38. 586	1. 522-	2. 849-	32 .224-
اسبانيا	3 750. 430	66 178 .545	2 430. 926	3 265 .023	3 758. 892	3 466. 088	5 260. 099
استونيا	2 .657-	20. 260-	22 .304-	9. 575-	20.387-	10. 908-	10 .908-
فنلندا	252.996-	211.904-	259.180-	292.654-	280. 687-	273 .194-	243.862-
فرنسا	513.902-	133.340-	1735.544-	2343.629-	581.793-	581.793-	528. 297
اليونان	-	**59.305**	99.434-	149.383-	281.001-	166.536-	133. 386-
ايرلندا	130. 323-	131.460-	80. 880-	153.771-	43.434-	610. 947	0.563
ايطاليا	5560.269	7 985. 124	2041.811	4665.144	5765.574	6321.496	3 364. 093
النمسا	359. 115-	311 .289-	266. 132-	313 .793-	347. 014-	351 .754-	359. 150-
لوكسمبورغ	22.555-	33.004-	26.990-	25.271-	19.529-	15.094-	21. 964-

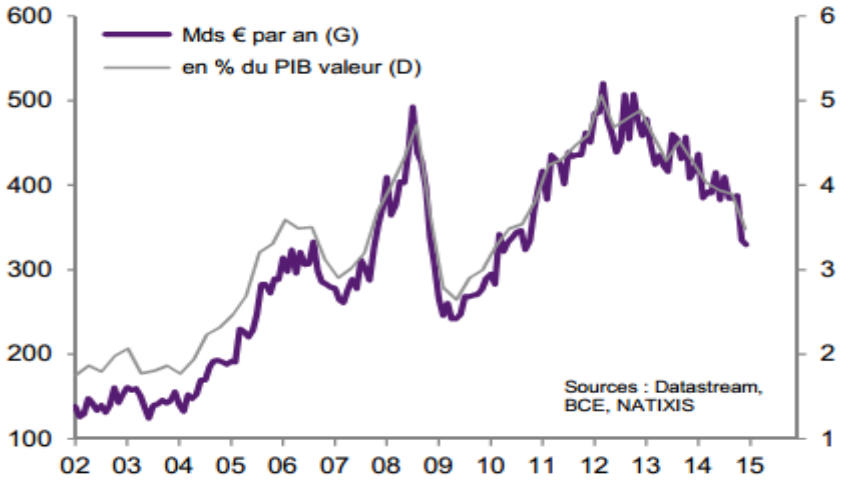
مالطا	48. 167	49.695	146.606	118. 230	25 .519	30.593-	285 .650
البرتغال	859.443	1812.799	631.328-	710.890	1297.18	1 090. 902	827. 022
سلوفاكيا	16.745-	**29.529-**	26.375-	000	23.931-	000	-50 .421
سلوفينيا	25.187-	15.281-	46.544-	50.256-	99.329-	256.335-	-307. 787
هولندا	4187.505	5650.192	2871.093	3682.519	4214.592	4292.4024	3 703. 058
رومانيا	-107. 271	173.716-	153.146-	239.269-	351.830-	-603. 084	-622. 794
منطقة الأورو	**11451.809**	**19387.337**	**968.94**	**7980.863**	**12228.332**	**12076.91**	**10637.1**

Source : Commerce bilatéral entre l'Algérie et Malte International Trade Centre (ITC) www.trademape.org.04/12/2014

يتضح أن الميزان التجاري الجزائري مع منطقة الأورو قد انخفض فائضه سنة 2010 بنسبة 58.83% مقارنة بعام 2008 ،و رغم التحسن المسجل في عام 2011 و الذي ارتفع معه الطلب على الطاقة بفعل التحفيزات النقدية في منطقة الأورو فقد انخفض عامي 2012 و 2013 بنسبة 1.23%،13.02%مقارنة بعام 2011 ،و يرجع هذا الانخفاض أساسا إلى نقص طلبها على الطاقة ابتداء من عام 2012 إلى غاية 2015 .

أدى ارتفاع تكاليف الإنتاج في أوروبا خلال الـ 15 عاما الماضية و بدون مراقبة السلع الآسيوية منخفضة التكلفة إلى تراجع تنافسية المنتجات الأوروبية و ارتفاع البطالة و المديونية إلى مستويات عالية مما اثر سلبا على اقتصادات منطقة الأورو ،حيث أدت هذه الظروف إلى انخفاض طلبها على صادرات الدول التي لها علاقات اقتصادية كبيرة معها و بالتالي تأثر الجزائر نتيجة ذلك .كما أن تراجع نمو الاقتصاد في منطقة الأورو أدى إلى تراجع أسعار البترول إلى مستويات منخفضة مما قلص من مداخيل الدولة ،و تقوم الجزائر بتمويل أوروبا بنسبة 25 إلى 30 % من احتياجاتها الغازية بما يمثل 70 % من الصادرات الجزائرية ،فهي تعد ثالث ممون لأوروبا من الغاز بعد روسيا و النرويج ،و تعد بلدان الاتحاد الأوروبي أهم الشركاء التجاريين للجزائر بنسبة 51% من الواردات ،و بـ 3،49 % من الصادرات سنة 2010 ،و تعد إيطاليا ثاني زبون للجزائر بعد الولايات المتحدة متبوعة بإسبانيا و فرنسا و هولندا ،أما من حيث الممونين فإن فرنسا احتلت المرتبة الأولى سنة 2010 متبوعة بالصين و إيطاليا و إسبانيا و ألمانيا .

شكل رقم (24)
واردات الطاقة لمنطقة الأورو 02-2015



مليار أورو سنويا
كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي

Source: Patrick Artus ,Quelle est la causalité :de la croissance potentielle vers la croissance ou de la croissance vers la croissance potentielle? flash économie, natixis, 26 février 2015-n 171,p 02.

إن النمو الضعيف لواردات الطاقة لمنطقة الأورو أدى إلى تراجع الطلب على صادرات الجزائر و نتيجة لهيمنة قطاع المحروقات على هذه العلاقة التجارية ،و بسبب أن أسعاره في انخفاض فسيكون تأثيره أكبر على النمو الاقتصادي في المستقبل إذا بقيت أسعارها في انخفاض ،كما يعاني مصدري السلع غير النفطية إلى دول منطقة الأورو من تراجع الطلب و الأسعار و من شأن انخفاض أسعار صرف الأورو أن يعمل على خفض أرباح الشركات.

إن هذه الحصيلة السلبية للاقتصاد منطقة الأورو ستنعكس على الاقتصاد الوطني بعد تراجع العرض في منطقة الأورو الذي يؤدي إلى ارتفاع كبير للأسعار ،و بالتالي ارتفاع قيمة الواردات الجزائرية التي يأتي أكبر جزء منها من أوروبا ،إلا أن الفرد الجزائري لن يشعر بارتفاع الأسعار إذا بقية مدعومة بميزانية الدولة التي ستكون موجهة نحو نفقات التسيير على حساب نفقات التجهيز .

ان تقييم انعكاس اتفاق الشراكة حول الصادرات الجزائرية خارج المحروقات أظهر سيطرة تصدير مشتقات المحروقات وتتمثل المنتجات المصدرة الرئيسية في المواد المحللة منها الأمونياك والفوسفات . وبخصوص المواد نصف المصنعة ،تبقى حصة المنتجات الصناعية ضئيلة وفي تراجع ويعد الزجاج المصفح المنتوج المصدّر الرئيسي نحو منطقة الأورو حيث سجل انخفاضا ويستهدف أساسا السوق الإيطالية ،وتمثل المنتجات الفلاحية نسبة قليلة من مجمل الصادرات خارج المحروقات. وسجلت صادرات المنتجات الفلاحية التي استفادت من مزايا تفضيلية دون حقوق الجمركة مع أو دون تحديد الحصص نسبة 27 في المائة من مجمل الصادرات الفلاحية و الفلاحية المحولة منها حوالي 95 في المائة دون تحديد الحصص.

إن تراجع قيمة صادرات المحروقات يؤدي بالضرورة الى انخفاض الموارد المالية للدولة و ارتفاع قيمة الواردات مقارنة بالصادرات مما ينجم عنه انخفاض في الفائض الميزان التجاري و في مراحل متقدمة مع استمرار تراجعها يؤدي إلى عجز مستمر في الميزان التجاري تلاحقه مشاكل اقتصادية تظهر في انخفاض محسوس في جميع المؤشرات الاقتصادية للدولة ما لم يتم الإسراع بزيادة وزن الصادرات الأخرى و إعطاء أهمية للبنود الأخرى المكونة لميزان المدفوعات .

إن الأزمة التي تعيشها منطقة الأورو لن تكون الجزائر في منأى عنها بحكم علاقاتها الاقتصادية القوية مع فرنسا وإسبانيا وإيطاليا ،و بما أن حكوماتها تتبع سياسات تقشفية لمواجهة عجزها في الميزانية وصعوبات التكفل بتسديد ديونها ،يفرض عليها الزيادة في إيراداتها و التقليل من نفقاتها ،و في هذا تقوم بإلغاء الدعم والزيادة في الضرائب في ظل توقعات تراجع النمو الاقتصادي ،و هي عوامل لزيادة الأسعار بالنسبة للمنتجات الأوروبية ،بفعل آثار المضاربة الناتجة عن الأزمة على الاقتصادات الحقيقية الأوروبية منها الحليب والحبوب بفعل إلغاء الدعم عنها الذي كان يطبق خاصة لفائدة الفلاحين في فرنسا أو إسبانيا أو هولندا.

لقد تسببت أزمة الديون السيادية في ارتفاع كبير في أسعار السلع التي تستوردها الجزائر منها الحليب والحبوب واللحوم فأرقام التجارة الخارجية الجزائرية لسنة 2010 تفيد أن خمس دول تحتكر 50% من واردات الجزائر وهي كل من فرنسا والصين وإيطاليا وإسبانيا وألمانيا ،و بالنظر إلى الحجم الكبير من الواردات التي تأتي من دول منطقة الأورو فإن من شأن انخفاض أسعار صرف الأورو في بداية عام 2015 إلى 1.16 دولار أن يعمل في صالح الدولة بانخفاض تكلفة المنتجات الأوروبية و سوف تكون اقل بالنسبة للمستوردين ،و ربما إلى المستهلك النهائي عند تحويها إلى الدينار الجزائري مما يخفض من مستوى التضخم ،و يؤدي انخفاض أسعار السلع إلى التخفيف من آثار التضخم و لكن ليس بنفس المستوى بالنسبة لأسعار المواد الغذائية التي تشكل نسبة كبيرة ،وفي أغلب الأحوال فإن الواردات لا تنافس بصورة مباشرة مع المنتجات المحلية لذا لا نتوقع أن تتضرر الشركات المحلية من الواردات الأرخص .

وفي حال حدوث انكماش وإفلاس للشركات في هذه الدول سيؤدي ذلك إلى قلة إنتاجها ،وبالتالي حدوث ارتفاع في أسعار المواد الغذائية المستورَدة من منطقة الأورو مثل البقوليات والمركبات والوسائل المصنعة الأخرى ،و مختلف الزيوت المستعمَلة ،لكونها غير مدعمة من قبل الدولة ،وبالتالي سيتحمل تبعاتها المستهلك ،في حين سيكون على الدولة دفع أعباء إضافية على المواد المدعمة مثل الحليب والحبوب وغيرها.

و رغم أن الدولة قد أبقت الدعم على المواد الضرورية فهي عاجزة عن توسيع سياسة الدعم على المدى المتوسط و البعيد لما يتطلب ذلك من ميزانية ضخمة و نفقات واسعة ،حيث يلاحظ ارتفاع في أسعار المواد واسعة الاستهلاك بنسب تراوحت بين 9 %،25% بدول منطقة الأورو ،و هو ما يؤدي إلى ارتفاع في قيمة الواردات منها مما تترك آثارها على القدرة الشرائية ،حيث أن سياسة التقشف التي انتهجتها عدد من الدول الأعضاء على غرار فرنسا من خلال تقليص حجم صادراتها نحو دول شمال إفريقيا لاسيما بالنسبة للجزائر التي تعتبر 60% من وارداتها .

إن اتجاهات التضخم في منطقة الأورو بعد تلقي 9 دول من أعضائها تخفيض تصنيفها الائتماني من قبل مؤسسة التصنيف الائتماني "ستاندرد أند بورز" ،و أهمها فرنسا وايطاليا وإسبانيا بسبب مخاوف بشأن العجز في الميزانية الحكومية وارتفاع أعباء الديون ،مما أدى إلى زيادة تكاليف القروض بالنسبة للحكومات المعنية والشركات والمستهلكين ،سبب اهتزازا في ثقة الأوراق المالية والديون السيادية الأوروبية ،و الذي تتأثر الجزائر سلبا عن طريق استيرادها مباشرة . إلا انه كان اقل في بعض القطاعات مقارنة بدول أخرى وذلك للأسباب التالية:

1- عدم وجود سوق مالي بالمعنى الفعلي في الجزائر.

2- عدم وجود ارتباطات مصرفية للبنوك الجزائرية مع البنوك العالمية بالشكل الذي يؤثر عليها.

3 - انغلاق الاقتصاد الجزائري بشكل نسبي على الاقتصاد العالمي ،ذالك أن الإنتاج الجزائري لا يعتمد على التصدير مما يجعله في مأمن من أي كساد قد يصيب الاقتصاد العالمي والكثير من الدول التي تعتمد على الصادرات قد تتأثر بالركود والكساد نتيجة لأوضاع الدول المستهلكة لمنتجاتها.

4- اعتماد الحكومة الجزائرية على موازنة بسعر مرجعي يقل كثيرا عن أسعار السوق وهذا ما يجنبها الانعكاسات الكبيرة في حالة انخفاض أسعار البترول.

لقد ساهم البترول في ارتفاع مداخيل الدولة من الصادرات فخلال سنة 2008 حققت الجزائر نسبة نمو بلغت 4,9 % مقابل 3,1 % سنة 2007 ،وقدرت نسبة النمو خارج المحروقات بـ 6% وهي نتيجة النفقات العمومية في قطاعات مثل البناء والخدمات المتعلقة بالبنى التحتية والهياكل القاعدية ،إلا أن تراجع الأسعار شكل بالنسبة للدول النفطية عامل ضغط مستمر في السنوات 2008 -2009 و بداية من عام 2015.

وقد خففت الحكومة الجزائرية جوانب معينة من الأنظمة التي استحدثتها مؤخرا ،حيث سمحت بزيادة حصة المصدر التي يسمح له بالاحتفاظ بها من مداخيل صادراته بالعملة الأجنبية خارج إطار المنتجات النفطية والمنجمية إلى 40 % من القيمة المصدرة ،والسماح لشركات التصنيع بالاستفادة من آليات دفع أخرى غير خطابات الاعتماد لوارداتها الأساسية .

ورغم الآثار غير المباشرة للأزمة إلا أنها قد انعكست على بعض الجوانب في الاقتصاد الجزائري وتمثلت في النقاط التالية:

- انخفاض أسعار العديد من السلع في السوق العالمية ،فكما يؤدي نمو الاقتصاد العالمي إلى زيادة أسعار السلع فركوده يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع في السوق العالمية ،مما يؤدي الى انخفاض في قيمة بعض الواردات من دول منطقة الاورو .
- انخفاض تكاليف مواد الإنتاج قد ينشأ ديناميكية في الاقتصاد ،ومثال انخفاض أسعار الحديد ساعدت قطاع العقار في الجزائر على النمو بعد تعثره إثر ارتفاع أسعاره في السوق العالمية.
- الركود الاقتصادي سيؤدي إلى إفلاس الكثير من الشركات والمؤسسات عبر العالم ،وبقاء بعض الشركات الكبرى يؤدي إلى احتكار السوق العالمية وبالتالي رفع الأسعار مجددا.
- الأزمة الاقتصادية قد تحد من الاستثمارات الخارجية ،و تؤدي إلى تراجع التحويلات المالية بشكل كبير .

المبحث الثاني : الآثار على أهم المؤشرات الاقتصادية الاخرى

إن ما يحدث في منطقة الأورو نتيجة أزمة الديون السيادية الأوروبية ثمة تداعيات على اقتصاد الجزائر ،و لأنها اقتصادها اقل تنوعا فإنها لا تملك الموارد اللازمة للتخفيف من وقع الصدمات عن اقتصادياتها و لا للتأقلم بسهولة مع الصدمات السلبية في حالة استمرارها ،وسيلحق بوصفها من أكبر مصدري السلع الأساسية ضررا مباشر باحتمالات النمو الاقتصادي و احتياطيات النقد الأجنبي و غيرها من المؤشرات الاقتصادية الأخرى .

المطلب الأول : اثر أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على الاحتياطيات النقدية الأجنبية و قيمة الدينار الجزائري :

تتابعت تداعيات أزمة الديون لمنطقة الأورو على الاقتصاد الجزائري من خلال تراجع الطلب على الصادرات خصوصا منها الصادرات النفطية الذي تراجعت أسعاره في الأسواق الدولية عام 2010 إلى 80.15 دولار للبرميل مقابل 98.9 دولار للبرميل عام 2008 بنسبة تراجع 18.75% ،و نتيجة لذلك تأثرت قيمة احتياطيات الصرف الأجنبي ،إضافة إلى تراجع أسعار صرف الدولار أمام العملات الرئيسية.

1- الآثار على الاحتياطيات من العملات الأجنبية :

يؤدي انخفاض سعر صرف الأورو أمام الدولار إلى انخفاض قيمة الاحتياطيات من النقد الأجنبي بالأورو و ارتفاعها بالدولار ،و العكس يحدث عند ارتفاع قيمته و من الملاحظ من خلال الجدول أسفله أن بقاء سعر صرف الأورو مرتفعا أمام الدولار خلال 2008 قد أدى إلى ارتفاع قيمة الواردات من منطقة الأورو .

جدول رقم (64)

تطور احتياطيات النقد الأجنبي مع أسعار النفط و تغير قيمة الدولار أمام الأورو

السنوات	احتياطيات النقد الأجنبي	أسعار النفط	قيمة الأورو مقابل الدولار
2007	110.18	74.95	1.371
2008	143.2	98.9	1.472
2009	148.91	62.25	1.393
2010	162.22	80.15	1.326
2011	182.22	112.9	1.393
2012	191.29	111.04	1.285
2013	**189.75**	109.55	1.328

Source:- Banque d'Algérie ,Rapport 2011,p 50

مع بداية الأزمة في منطقة الأورو عام 2010 أدى انخفاض قيمة الاورو إلى تحقيق بعض المزايا ،إلا أن استمراره مرتفعا خلال الفترة 2011-2013 لم يساعد في التخفيف من ارتفاع قيمة الواردات من المنطقة ،إضافة إلى ان انخفاض أسعار النفط العالمية أثرت بالسلب على قيمة الصادرات الكلية مما أدى إلى ارتفاع قيمة الواردات المقومة بالأورو ،و بحلول عام 2015 أدى انخفاضه إلى مستويات كبيرة أمام الدولار إلى تحقيق بعض الانخفاض في قيمة الواردات غير أن انخفاض أسعار البترول و ارتفاع قيمة السلع المستوردة خصوصا منها الغذائية قد امتصت هامش القيمة الناتجة عن الانخفاض في قيمته أمام الدولار الأمريكي .

و قد فقد احتياطي النقد الأجنبي بالجزائر نحو 8 مليارات دولار في 3 أشهر ،حيث شهدت انخفاضا منذ 2014 بسبب تراجع أسعار النفط وصادرات المحروقات والارتفاع الكبير للواردات ،وتراجع الاحتياطي منذ مطلع عام 2014 من نحو 195 مليار دولار في نهاية مارس إلى 193.27 مليار دولار في نهاية جويلية قبل أن ينخفض مرة أخرى إلى 185.27 مليار دولار في نهاية سبتمبر من عام .2014

و رغم ما قامت به الجزائر من توظيف لجزء من احتياطيات النقد الأجنبي لديها في السندات الدولية للخزانة ،إلا أن اغلبها موظف في سندات الخزانة الأمريكية بنسب فوائد لا تتعدى 4% ،و باستبعاد التضخم فإن ما تحصل عليه من عائد يعتبر قليل و لا يلبي الغرض من هذا التوظيف .

تفاقمت الأزمة المالية الدولية منذ عام 2008 و أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو ابتدءا من عام 2010 جعلت البلد عرضة الى الصدمات الخارجية ،إلا أن الأداء الاقتصادي و المالي للجزائر ابتدءا من عام 2001 و إلى غاية 2008 قد سمح لها بتحسين الوضعية المالية الخارجية حيث انخفضت المديونية الخارجية من 25 مليار دولار إلى 3.637 مليار عام 2012،إضافة إلى تراكم موارد ادخار الميزانية مما سمحت للاقتصاد الجزائري بقدرته على مقاومة الأزمات الدولية على المدى القصير.

جدول رقم (65)

سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الأورو و الدولار

السنوات	الدولار	الاورو	نسبة التغير الدولار	نسبة التغير الاورو
2007	69.365	94.997	4.52-	4.11
2008	64.568	94.862	6.92-	0.14-
2009	72.646	101.299	12.51	6.78
2010	74.404	99.192	2.41	2.07-
2011	72.853	102.215	2.08-	3.04
2012	77.551	102.162	6.73	0.005
2013	79.380	105.437	2.35	3.20

المصدر: بنك الجزائر ،النشرة الإحصائية الثلاثية جوان 2014،ص 2012 20

يظهر من خلال الجدول أن قيمة الدينار الجزائري مقابل كل من الأورو و الدولار الأمريكي في حالة انخفاض طيلة الفترة من 2007-2013 و كان أكثرها انخفاضا في قيمته أمام الدولار رغم ما تم تسجيله من احتياطيات كبيرة من النقد الأجنبي ،و هذا الإجراء و ان كان وقائيا للتقليل من وقع الأزمات الدولية يعكس عدم قدرة الاقتصاد الجزائري على تنويع اقتصاد البلد .

و سيكون للازمة الديون السيادية التي تعرفها بلدان منطقة الأورو اثر فوري على الاقتصاد الوطني بغض النظر عن الاحتياطيات المالية التي تتمتع بها ،إلا أن انعكاساتها السلبية ستكون على المدى المتوسط في حالة استمرارها في وضع يتصف بزيادة العجز في الميزانية و اشتداد اختلال الاقتصاد بالتأثير القوي لقطاع المحروقات على القطاعات الأخرى للاقتصاد ،و قد تؤدي أزمة منطقة الأورو إلى رفع قيمة الواردات الجزائرية و التقليص من صادرات المحروقات والحد من الهجرة نحو أوروبا و عرقلة المفاوضات حول مراجعة رزنامة التفكيك الجمركي بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي

وبخصوص انعكاسات الأزمة على احتياطيات الجزائر المقومة بالأورو ،فإن بنك الجزائر يشير إلى وجود حوالي 45 %من احتياطات الصرف بالأورو ،من دون إعطاء تفاصيل عن مكان تواجدها في أوروبا ،مما يجعل من عملية إعطاء قراءة لانعكاسات الأزمة على عائدات توظيف تلك الودائع بالشيء الصعب ،كما أن العائد على تلك السندات محدود بسبب الضغوط على معدلات الفائدة بالمقارنة مع معدلات التضخم الحقيقية .

إن تأثيرات الأزمة المالية على القطاع المصرفي في الجزائر محدود نظرا لعدم مخاطرتها في مجال التوظيف المالي ،فضلا عن عدم ارتباط بنوك الجزائر بشبكات وتعاملات خارجية حيث أن

أصول البنوك الكبرى سجلت خسائر كبرى قدرها بنك التسوية العالمية بـ 650 مليار دولار وأكثر من 1400 مليار دولار حسب صندوق النقد الدولي ،و كنتيجة للتسيير الحذر لاحتياطات الصرف الجزائرية مع غياب أي استثمار في أصول ذات مخاطر ،وتفادي خسائر في رأسمال محافظ الأصول ساهم في تحقيق نسبة مردودية مقدرة بـ 4,6 % عام 2007 ،إضافة إلى تخفيض قيمة المديونية الخارجية التي بلغت نهاية نوفمبر 2008 ما قيمته 3,9 مليار دولار .

لقد تم تقليص التزامات البنوك اتجاه الخارج التي تمثل أقل من 1% من مواردها وتم التركيز على التمويل المحلي بالدينار الجزائري بالنظر لتسجيل فوائض في الادخار تقدر بنسبة 57,2 % في 2007 و 55% في 2006 و 52 % في 2005 ،وقد بلغت قيمة صندوق ضبط الموارد في نهاية نوفمبر 2008 نسبة 40 % من الناتج الوطني الخام وهو عامل ساهم في امتصاص الصدمات الخارجية الناتجة عن الأزمة العالمية.

و قدر فائض السيولة النقدية في البنوك الجزائرية بـ 4192 مليار دينار أي ما يعادل 58,14 مليار دولار يكفي لتمويل الاقتصاد وتغطية كافة النفقات لمدة تتجاوز السنتين ،وتعتبر توظيفات الجزائر المالية من احتياطاتها والمقدرة بحوالي 200 مليار دولار بنسب متواضعة تصل 1,5 % على شكل سندات خزينة أمريكية بنسبة 3,8 %، و توظيفات لدى البنوك من الدرجة الأولى بعيدة عن المخاطرة.

كما ليس للبنوك الجزائرية تعرض في اليونان و الدول الأخرى التي تعثرت عن السداد و تعكس أسعار الفائدة بين البنوك التي تستخدمها البنوك عند إقراض بعضها البعض درجة الارتياح السائدة في القطاع المصرفي المحلي ،حيث ارتفعت اثر الأزمة المالية العالمية ،لذا نتوقع نموا بطيئا في عملية الإقراض بواسطة البنوك المحلية إلى مؤسسات القطاع العام و الخاص خصوصا مع انهيار أسعار البترول .

2- الآثار على قيمة الدينار الجزائري :

يعتبر الدولار الأمريكي هو العملة التي يتم به تسعير الكثير من السلع في بورصات العالم مثل البترول و القمح و المعادن مما يعطيه ميزة أمام الأورو و بقية العملات الرئيسية الأخرى ،إضافة إلى الضغط السياسي التي تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد العالمي على الحكومات و الدور الذي تقوم به الشركات متعددة الجنسيات ،و كثير من العملات العالمية مازالت ترتبط بالدولار و إن اختلفت أنظمة الربط و حتى العملات الرئيسة رغم أنها تعوم عملاتها إلا أنها لا تخرج عن مستويات معينة أمام سعر صرفها أمام الدولار .

كانت سياسة سعر الصرف المتبعة في الجزائر منذ 1990 تهدف إلى ضمان استقرار سعر الصرف الفعلي و الحقيقي للدينار ليكون في مستوى التوازن على المدى المتوسط وفقا للأساسيات

المتبعة في الاقتصاد اين تلعب فوارق التضخم دورا هاما ،كما أن سعر أي عملة هي متغير في الاقتصاد الكلي و تكتسي أهمية بالغة في التوازنات الداخلية و الخارجية للاقتصاديات و يتم تحديد سعر صرف الدينار مقابل العملات الرئيسية بطريقة لينة على سوق المبادلات ما بين البنوك و الخاصة بالصرف وفقا بشروط العرض و الطلب .

في ظل غياب الإنتاج المحلي مع تراجع مداخيل النفط و ارتفاع قيمة الواردات التي تجاوزت 60 مليار دولار عام 2013 ،تقوم الحكومة عادة بتخفيض قيمة الدينار لتفادي الصدمات الاقتصادية ،حيث يعتبر ميكانيزما عاديا يتم اللجوء إليه لتفادي اختلال التوازنات المالية خاصة بعد ان بلغ التضخم معدلا قياسيا 8.9% عام 2013،حيث تراجعت قيمة الدينار أمام الأورو و الدولار.

أن التخفيض من قيمة العملة سياسة تقوم بها جميع الدول و قد قامت الجزائر مؤخرا بمراجعة قيم عملاتها مقابل الأورو ،بعدما شهد ارتفاعا في قيمته في الساحات المالية الدولية ،حيث أن ما قامت به سيعود بالنفع على الاقتصاديات المرتكزة على الإنتاج المحلي دون الاستيراد عكس ما هو في الجزائر ،و التي تمثل صادراتها خارج النفط نسبة ضئيلة لا تتعدى 3%،إن التخفيض من قيمة الدينار كان يتم بصفة دورية غيران التخفيض هذه المرة كان بنسب مرتفعة مقارنة بالسنوات السابقة مما زاد من تضخيم ميزانية الدولة مما لا يعكس القيمة الحقيقية لها .

يؤدي التخفيض في قيمة العملة إلى موجة تضخمية و لكن قيمتها لا تحدد بالقوانين و المراسيم حيث أنها محصلة إنتاج متنوع و اقتصاد قوي ،إن كل عمليات مراجعة الدينار تتم بصفة متدرجة و مقنعة و محددة إداريا إن هذه السياسة تحمل في طياتها مخاطر عديدة ،وقد كشفت تجارب أوروبا الشرقية عن مساوئ تحديد سعر صرف العملات إداريا فقد انهارت عملات العديد من البلدان التي تعتمد سياسات انفتاح و تحرير الاقتصاد و مباشرة مسار الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي .

و للتمتع بعملة قوية يجب أن يكون هناك اقتصاد متنوع فالعملة هي مظهر يعكس صحة الاقتصاد و ليس العكس ،إضافة إلى ذلك فإن قيمة العملة تخضع إلى تأثيرات عدة من بينها فوارق الصرف مع السوق الموازية التي تظل على عكس المعتقد نشيطة و فاعلة حيث تساهم في ظاهرة هروب رؤوس الأموال إلى الخارج .

ليست الجزائر بحاجة إلى تخفيض قيمة الدينار باعتبارها دولة مصدرة لسلعة وحيدة ،و بالتالي فإنها غير مضطرة لتخفيض قيمة عملتها لتحفيز مبيعاتها اتجاه الخارج على عكس من ذلك في دول الجوار المغرب و تونس التي تستفيد من تخفيض قيمة عملاتها لتسويق منتجاتها الفلاحية و النسيجية و المواد المستهلكة .

سيكون لتخفيض قيمة الدينار انعكاسات سلبية على مستوى الأسعار ،فتكاليف الاستيراد ترتفع ،و يمكن للمستوردين أن يرفعوا أسعارهم لتفادي تحمل تبعات التكاليف الزائدة ،إضافة إلى موجة التضخم التي تطال جميع المنتجات المستوردة ،و التي تحاول الدولة تغطيتها من خلال الدعم ،و لكن استمراره يؤدي إلى أزمة في حالة تراجع النفط .

عرفت الأسواق الدولية بعد الأزمة المالية العالمية عدة تقلبات مرتبطة بوضع الاقتصاد العالمي ،و التي أثرت على اقتصاديات الدول الصاعدة و النامية ،و ازدادت حدتها مع الأزمة الأوروبية ،و بالتالي أثرت هذه التقلبات على قيمة العملة الوطنية خارجيا .

- إن انخفاض سعر صرف الدينار له تداعيات سلبية على المؤسسات الجزائرية حيث أنها لن تتمكن من الحفاظ على تنافسيتها في السوق الوطنية مع السلع المستوردة و هو ما يتعارض مع سياسة تشجيع الإنتاج مما يزيد من أعباء المؤسسات التي تعاني من مشكل ارتفاع سعر صرف الأورو الذي يتم به استيراد معظم المواد الأولية مما يحمل الدولة تكاليف ناتجة عن الفرق في سعر صرف الأورو و الدولار الذي يتم به تقويم جل الصادرات الجزائرية .
- ضرورة متابعة تطور سعر الصرف للدينار مقابل الدولار و الأورو و الفوارق المسجلة في التضخم إذ سجل سعر صرف الأورو مستويات ما بين 91.13 و109.04 دينار عام 2009 و في عامي 2010 و2011 سجل 91.05 و 105.35 دينار كما قدرت ما بين 99.61 دينار و 107.00دينار في عام 2012 مقابل 73.80 و 82.09 دينار للدولار في نفس السنة ، وعليه فان التقلبات في سعر صرف الدينار تكون مرتبطة بالتغيرات الحاصلة في سعر صرف الدولار و الأورو و لكن الفوارق تبقى اقل مما سجل خلال السنوات الماضية .إلا انه لا يجب الارتكام إلى المستوى الهام لاحتياطي الصرف و الانخفاض الحاصل في المديونية الخارجية .

و في ظل أزمة الديون السيادية قامت الجزائر بإجراءات وقائية للحد من تأثيرات الأزمة عليها شملت إدارة السياسة النقدية ،فقد قام مجلس النقد و القرض بتدعيم الإطار التنظيمي للسياسة النقدية خلال سنتي 2010 و 2011 ،حيث قام بالحرص على الرصد الدقيق لعملية التضخم و تطوير نماذج للتنبؤ على المدى القصير للتضخم ،و نموذج آخر لتحديد مستوى التوازن لسعر الصرف الفعلي و الحقيقي .

و لقد تميزت سنة 2010 بإصلاح الإطار القانوني في هذا المجال حيث تم وضع هدف التضخم كهدف أساسي للسياسة النقدية مع الحفاظ على الأهداف الكمية النقدية حيث تم عمل إجراءات أخرى أهمها كما يلي :[1]

- تطوير نموذج للتوقع بالتضخم على المدى القصير يعكس نظرة استشراقية من اجل توقع لمعدل التضخم شهريا و سنويا.
- مساهمة السياسة النقدية في الاستقرار المالي باعتبار أن اغلب البنوك في الجزائر هي ملك للنظام العام ،و ذلك من خلال التسيير الحذر للاحتياطيات النقدية الأجنبية ،بحيث يمكن من مواجهة الصدمات الخارجية المحتملة و هذا لتعزيز الاستقرار المالي ،مع التسيير المرن لسعر الصرف يتوافق مع الاستقرار المالي الخارجي.

ان وضعية الجزائر الحالية معاكسة للوضعية أثناء الأزمة المالية العالمية الأخيرة التي اتصفت بتراجع قيمة الدولار وارتفاع قيمة الأورو ،ففي تلك الفترة اتجه المستوردون الجزائريون إلى السلع المقومة بالدولار للاستفادة من هذه الفرصة ،إلا أن مثل هذه التقلبات غير مطمئنة على التبادلات التجارية للجزائر.كما أن خفض التصنيف الائتماني لمنطقة الأورو يؤدي إلى تراجع سعر صرف الأورو أمام العملات الأخرى وهو ما سيؤثر بدوره على الدينار الجزائري مما قد يتسبب في ارتفاع معدل التضخم.و أن هذا النوع من التضخم هو أشد أثرا على البنوك المركزية ،إذ يحدث ارتفاع في الأسعار في وقت يشهد الاقتصاد كسادا ،وبالتالي لا تستطيع تلك البنوك رفع أسعار الفائدة وتتلقى صدمات التضخم دون أن تستطيع أن تفعل شيئا.

أدى انخفاض أسعار صرف الأورو أمام الدولار الأمريكي إلى خفض قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الرئيسية خصوصا الأورو ،حيث سجل أعلى مستوى له أمام الدينار الجزائري منذ عشر سنوات بلغ 111 دينار جزائري و هذا للحد من ارتفاع الواردات عن طريق تخفيض سعر الدينار.

و توقع صندوق النقد الدولي أن يسجل الاقتصاد الجزائري نسبة نمو تقدر بـ 4 % سنة 2015 ، مقابل 8.3 % خلال سنة 2014 ،في حين تشير التوقعات إلى انخفاض نسبة نمو الاقتصاد العالمي بسبب مخاطر الركود في الدول المتقدمة وتراجع التنمية في الدول الناشئة والتوترات السياسية.كما يتوقع أن ميزان الحسابات الجارية للجزائر سيكون سلبيا بنسبة 3% - من الناتج الداخلي الخام لسنة

[1] نادية بلورغي،تداعيات ازمة منطقة اليورو على الشراكة الاورومتوسطية –دراسة حالة الجزائر،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة بسكرة سنة 2014/2013 thesis.univ-biskra.dz/180/1/Eco_m3_2014.pdf.

2014 و بـ-2.9 % في 2015 مقابل +0.4% في 2013 ،وان يكون ميزان الحسابات الجارية ايجابيا بـ 0.5% من الناتج الداخلي الخام لسنة 2014 و -1.3 % في 2015 .و بالنسب للتضخم يؤكد انه سينخفض إلى 3.2 % في 2014 لكن سيعاود الارتفاع إلى 4 % 2015 مقابل نسبة 3.3 %عام 2013 .[1]

من المتوقع أن يظل الاقتصاد الجزائري قويا خلال الفترة الحالية كما ستظل مستويات الدين الخارجي منخفضة ،و لا تزال المخاطر المحيطة بالاقتصاد مائلة باتجاه التطورات السلبية لكونها معرضة بشكل كبير إلى انخفاض أسعار النفط لفترة طويلة ،إضافة إلى ارتفاع أسعار الغذاء في الأسواق الدولية لاسيما أسعار القمح و تدهور أوضاع الاقتصاد العالمي مع استمرار تداعيات أزمة منطقة الأورو.

وقد حقق الاقتصاد الجزائري معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي بلغ 2.9 % في 2011 مقارنة بحوالي 3.3 % في عام 2010 ،و لم يتغير متوسط معدل التضخم حيث حافظ على مستوى 4.5 % ،كما ارتفع الحساب الجاري من 7.9 % من الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو 13.7 % من الناتج المحلي ،و واصلت إيرادات الجزائر من النفط والغاز في النمو ،حيث ارتفعت بنسبة تقدر بنحو 20 % في عام 2011 ،وبوجود احتياطيات ضخمة تواصل الجزائر الحفاظ على إستراتيجيتها طويلة الأجل في مجال الاستثمار.

ارتفع معدل التضخم على مدار 15 عاما مسجلا 8.4 %عام 2012 مقارنو بـ 4.5% عام 2011 حيث تركزت زيادة الأسعار في السلع الغذائية و الصناعية تحفزها السيولة الناتجة عن الإنفاق العام الجاري حيث تم تمويلها من صندوق ضبط الواردات إضافة إلى حالة عدم الكفاءة في التوزيع .و قد قام البنك المركزي بإجراءات للتحكم في التضخم برفع نسبة الاحتياطي الإلزامي من 9%إلى 11%و زيادة حجم استيعاب السيولة بمقدار 250 مليار دينار ظلت غير كافية .[1]و ازدادت المخاطر المحيطة بالمالية العامة نتيجة التوسع المالي خلال السنوات الأخيرة .

المطلب الثاني : اثر الأزمة على حركة الاستثمار الأجنبي المباشر

تمتلك الجزائر احتياطيات مالية مرتفعة تفوق قدرتها الاستيعابية على استثمارها ،مما يؤدي إلى تراكم الثروة الوطنية في صورة ذهب و أرصدة نقدية أجنبية ،و في الوقت نفسه تعاني من محدودية قدرتها لاستثمار هذه العوائد كنتيجة أساسية للضيق النسبي للسوق المحلية و انخفاض قدرتها الفنية و الإدارية و التنظيمية مع عدم وجود الموارد البشرية الكافية للاستثمار الخارجي.

---

(1) **صندوق النقد الدولي يتوقع ارتفاع الناتج الداخلي الخام، وكالة الانباء الجزائرية ...**
www.aps.dz/.../

(1) ادارة العلاقات الخارجية ،المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يختتم مشاورات المادة الرابعة لعام 2012 مع الجزائر،صندوق النقد الدولي ،نشرة معلومات معممة رقم 25/10،2013/01/13،ص 02.

بين 2002 و 2009 استقطبت الجزائر 15 مليار دولار كاستثمارات أجنبية بمعدل سنوي 2,1 مليار دولار سنويا ،حيث غطى 694 مشروعا منها 272 مشروعا من منطقة الاتحاد الأوربي في قطاعات الطاقة والصناعة بنسبة 56% ،الخدمات بنسبة 21% ،البناء والأشغال العمومية بنسبة 14 % ،ثم الفلاحة بنسبة 1,4 % ،و تبقى مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في نسبة النمو ضعيفة بالمقارنة مع الوضع في الدول الأخرى مثل جنوب إفريقيا ومصر ،حيث تجاوز المعدل السنوي للاستثمارات الأجنبية 15 مليار دولار.

إن عام 2011 سجل استثمارات أجنبية حجمها 415 مليار دينار تغطي 23 مشروعا بنسبة 23% من الاستثمار الوطني ،حيث سجل استثمارات حجمها 1793 مليار دينار ما يعادل 25% من حجم الناتج المحلي الإجمالي ،وتبقى نسبة المشاريع الأجنبية ضعيفة بسبب ضعف مناخ الاستثمار وضعف مؤشر التنافسية ،ودرجة الأخطار التي تحددها وكالات التصنيف الدولية .

و مع تحويل الأرباح إلى الخارج مكن الشركات الأجنبية العاملة في قطاع الطاقة والخدمات من تحويل مبالغ مهمة إلى الخارج قبل أن تفرض الحكومة إعادة استثمار نسبة محددة في الداخل ،ومع ذلك فإن آليات المحاسبة والرقابة المتوفرة لحد الآن لا تمنع من استمرار هذه الظاهرة ولقد كشفت السلطات مؤخرا عن حالات فساد في الشراكة الأجنبية .

إن قاعدة ال 51/49% التي تأسست في قانون المالية التكميلي 2009 تحفظت عليها المفوضية الأوربية وعطلت المفاوضات بين الجزائر و الاتحاد الأوربي فيما يتعلق بتعديل اتفاق الشراكة بين الطرفين ،إضافة إلى تفضيلات المستثمر الأجنبي لقطاع المحروقات و الخدمات ومشاريع الدولة الكبرى بسبب قلة المخاطر في هذه القطاعات بينما نجد في كل من المغرب وتونس ودول أخرى مثل جنوب إفريقيا اهتماما أكبر بالصناعة .

جدول رقم(66)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 2005-2013 مليون دولار

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
تدفق الاستثمار الأجنبي الوارد	690	1795	1662	2593	2760	2291	2581	1499	1691
تدفق الاستثمار الأجنبي الصادر	71	34.6	295.1	317.9	215	225.5	14	05	34

Source: UNCTAD. World rapport 2014,www.unctad.org

- النشرة الإحصائية الثلاثية –جوان 2014،ص 15.

تراجعت التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة في عدد من الدول العربية عام 2010 بما فيها الجزائر ،حيث لم تتعد القيمة الإجمالية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة 2.3 مليار دولار كما يظهره الجدول مقارنة بـ2.76 مليار دولار عام 2009 ،و تراجعت بنحو 0.469 مليار دولار بمعدل 16.99% ،نتيجة استمرار تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً ،والتأثير الكبير لتراجع التدفقات الواردة إلى الدول المستقبلة الرئيسية.

لقد بدأت الانعكاسات السلبية تشهدها الأسواق الأوروبية على غرار رفع البنوك لفوائد القروض كمؤشر جديد للتوسع رقعة الأزمة الأوروبية ،و هو ما تسبب في تراجع كبير لحجم الاستثمارات في المنطقة و ارتفاع الديون للمؤسسات و الهيئات و حتى الأفراد الذين قدموا طلبات قروض .

انخفضت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالجزائر خلال 2012-2013 بما نسبته 19.3% ، لتبلغ ما قيمته 2.1 مليار دولار مقارنة بنحو 2.5 مليار دولار عام 2009 ،بسبب التدابير الجديدة المعتمدة في مجال الاستثمار الأجنبي بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2009 الذي حد من نشاط المستثمرين الأجانب واشتراط مشاركة مؤسسة جزائرية بنسبة 51% للطرف الجزائري و 49% للطرف الأجنبي [1]،كما أن الأزمة المالية التي تشهدها جل الدول لمنطقة الأورو أثرت على الاستثمارات الأجنبية بمختلف الأسواق العالمية ،في الوقت الذي ارتفعت فيه التدفقات الواردة إلى مجموعة الدول النامية خلال عام 2010 ،نتيجة لاستعادة عافيتها الاقتصادية واستحواذها على حصة أكبر من التدفقات المتنامية الصادرة من نفس مجموعة الدول ،مما مكنها من جذب تدفقات بلغت 525 مليار دولار بمعدل نمو بلغ 10% خلال عام 2010 مقابل 478 مليار دولار عام 2009 وبحصة بلغت 47% مقابل 43 % من إجمالي التدفقات العالمية.

كما نشر الاتحاد الأوروبي تقريرا حول حالة الاقتصاد الوطني جاء خاليا من أي إيجابيات حققها الاقتصاد الجزائري خلال السنتين الماضيتين مع توقعات بتدهور الحالة الاقتصادية في حال استمرار الحكومة في تلبية المطالب الاجتماعية مما قد يؤثر على تدفق الاستثمارات الأجنبية .

إضافة أن أسعار النفط التي ارتفعت خلال السنوات الأخيرة ساهمت بشكل كبير في ارتفاع النفقات العامة التي عمدت من خلالها الدولة إلى تفادي المطالب الاجتماعية في ظل وضع إقليمي غير

---

[1] **عبد الرحمن ايوب ،خلال السداسي الأول من 2013 : الاستثمارات الأجنبية ... - الإخبارية**

..www.elikhbaria.com/ar/permalink/6846.html?VivvoSessionId

مستقر ،اذ أن الجزائر بحاجة إلى سعر مرجعي يقدر بـ 100 دولار للبرميل لتغطية النفقات المقررة في ميزانية 2014 ،مما قد يسبب عجزا مرتقبا إذا ما تراجعت أسعار النفط خلال الفترة المقبلة .[2]

ظلت نسبة الاستثمارات الأجنبية شبه مستقرة في النسب المسجلة خلال السنوات الماضية دون أن تعرف تقدما ،عكس ما كان منتظرا من خلال كل القرارات التي خلصت إليها الحكومة حول تشجيع الاستثمار الأجنبي وجلب الشركات الأجنبية للسوق الوطنية ،و يرجع ذلك إلى تخوف المستثمرين من الاضطرابات السياسية المحيطة بالجزائر ،و تعتبر الدول الأوروبية من أكبر المستثمرين في الجزائر وأهمها فرنسا التي اقتحمت السوق الوطنية بقوة لتسترجع مكانتها السابقة في الجزائر من خلال الرفع من حجم استثماراتها .

و لا تساهم كل الاستثمارات الأجنبية إلا بنسب قليلة في الناتج الداخلي الخام والتي تتعلق بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،وبالتحديد الصناعات الغذائية والخفيفة ،على غرار قطاع الخدمات ،و انعدام الاستثمار في السياحة والصناعات الثقيلة ،إضافة إلى القطاعات المهمة التي يتحدد عليها مصير الاقتصاد الوطني ،حيث أن مجمل الاستثمارات بسيطة لا تندرج في إطار مخطط الحكومة الرامي إلى الاستفادة من الخبرات والتكنولوجيا للدول المستثمرة .

و هذا ما يفرض ضرورة تشجيع الاستثمار المحلي والتسهيل على المستثمرين الجزائريين الجادين ،في خلق مشاريع اقتصادية فعالة تساهم بقدراتها الإنتاجية العالية على خفض نسبة الاستيراد ،التي تطال أبسط المواد الغذائية التي باستطاعة المنتج الجزائري صنعها .[1] كما أن توقعات الآفاق المستقبلية في الجزائر يتوقف على تغيرات محلية وتوترات سياسية ،إن الوضع الاقتصادي لا يسعف على النمو ولا يشجع المستثمرين وأصحاب المشاريع ويعطل الإصلاحات أكثر مما تفعله أزمة الأورو.

المطلب الثالث : اثر الأزمة على تحويلات العاملين الجزائريين من دول منطقة الأورو :

تعتبر التحويلات في كل ما يرسله المهاجر من بلد الاستقبال إلى بلد الإرسال بعضها ملموس من اليسير حسابه و بعضها غير ملموس و غير معروف ويصعب إحصاؤه بدقة و من أنواع التحويلات :

- تحويلات نقدية مباشرة و نظامية من بلد الاستقبال .
- تحويلات غير رسمية يجريها المهاجرين فيما بينهم أو من ينوبون عنهم .
- تحويلات عينية سلعية تباع أو لا تباع في أسواق بلدان الإرسال .

---

[2] مريم سلماوي، الاتحاد الأوروبي ينشر وثيقة ينتقد فيها الوضع في الجزائر، www.elbilad.net/article/detail?id=12602

[1] المحور اليومي - الاستثمارات الأجنبية لن تطوّر اقتصادنا خلال ... elmihwar.com/ar/index.php/الاقتصاد/11242.ht

- رسوم حكومية متنوعة على المهاجرين تتعلق بإجراءات خروجه و عودته و المعاشات و التأمينات و الضرائب و ما إلى ذلك .

و تتضح أهم آثار التحويلات في تحسين مستوى معيشة اسر المهاجرين ماديا و سكنيا و تعليميا و صحيا ،وتوفير فرص عمل لبعض العاطلين في المجتمعات المحلية و تخفيف العجز في ميزان المدفوعات و ان بنسب قليلة ،وتمويل بعض مشاريع و برامج التنمية .

لقد تميزت فترة السبعينيات بتمويل جزء كبير من برامج الاستثمارات بتحويلات المغتربين حيث ساهمت بنسبة 36% من الاستثمارات المنجزة خلال تنفيذ المخطط الثلاثي 1967 – 1969 ،وبنسبة 16 %خلال المخطط الرباعي الأول 1970 – 1973 ،وتم تمويل المخطط الرباعي الثاني 1974 - 1977 بنسبة 6.7% من تحويلات المغتربين . [2]

أما خلال فترة الثمانينيات فشهدت تراجعا كبيرا لحجم التحويلات من العملة الصعبة ،رغم تزايد إعداد الجالية المقيمة واستقرارا في أوضاعها الاجتماعية وزيادة في مداخيلها ،و حدث تسرب كبير للعملة الأجنبية ،و اتخذت بعض التدابير للحد منها بقية دون المستوى المطلوب طالما أن الامتيازات الممنوحة ضئيلة بالمقارنة مع الأرباح التي توفرها السوق الموازية التي بدأت تنمو وتتطور في تلك الفترة بوتيرة سريعة نظرا لعدة عوامل مرتبطة بنمط تسيير الاقتصاد الوطني ،ومن أهم هذه العوامل ندرة المواد الاستهلاكية و عدم قابلية الدينار للتحويل ،حيث يعتبر أهم عامل في انخفاض تحويلات المهاجرين عن طريق القنوات المالية الرسمية .

وأصبحت تحويلات المغتربين تغذي السوق الموازية للعملة بدلا من القنوات الرسمية ،وكانت هذه الطريقة المثلى لتجاوز القوانين التنظيمية غير الفعالة كما كانت تسير نشاط الاستيراد في تلك الفترة ،حيث أتت اغلبها من تحويلات المغتربين ،وبدا المختصون أن مدخرات إحصائيات غير رسمية كفيلة بالتخفيف من عبء المديونية الخارجية لو تم توجيهها وتجسيدها بالشكل السليم في إطار القنوات المالية الرسمية .

وهو ما يعني أن الاقتصاد الوطني سيكون المتضرر الوحيد في العملية ،حيث انه من الممكن أن تساهم هذه الأموال في زيادة الناتج الداخلي الخام ،إن غياب مكاتب خاصة للصرف يعني أن تتجه تلك الأموال مباشرة إلى السوق الموازية مما يؤدي إلى زيادة نسبة التضخم ،مما تنعكس سلبا على الاقتصاد والقدرة الشرائية.إن هذه الأموال التي يتم تحويلها ستزيد من رقم أعمال السوق الموازية التي تتم خارج نطاق سيطرة الدولة ،حيث تفقد سنويا نظير غياب إلية للمراقبة أمول كبيرة نتيجة التهرب الضريبي .

---

[2] **اموال المغتربين الجزائريين.. اين تذهب**
www.startimes.com/f.aspx?t=6057119

و قلل الخبراء من جدواها الاقتصادية بسبب تداولها في السوق الموازية و صنف تقرير للبنك العالمي حول قيمة التحويلات المالية للعمالة الأجنبية إلى بلدانهم الأصلية ان ضمن الدول التي تراجعت قيمة التحويلات إليها سنة 2011 في المنطقة العربية ،إلى جانب والأردن،حيث قدر البنك قيمتها بـ2 مليار دولار بتراجع طفيف عن سنة 2010 ،وهي الأموال التي اعتبرها بعض الخبراء الاقتصاديين مضرة بالاقتصاد الوطني لأنها تزيد في نسبة التضخم و توظيفها تبقى محصورا في السوق الموازية.

و يبقى من أسباب تراجع قيمة التحويلات المغتربين بالخارج إلى أزمة الديون السيادية في منطقة الأورو ،خاصة وأن أغلبية المغتربين موجودة في بلدانها الأعضاء الأكثر تضررا مثل اسبانيا ،كما أن قيمة التحويلات الرسمية أقل بكثير من قيمة التحويلات الحقيقية للمغتربين ،بسبب عدم اعتمادهم على الجهاز المصرفي لتحويل أموالهم ،نظرا للعروض الضعيفة التي تقدمها البنوك لتحويل الأموال ،كما أن القيام بالتحويل عن طريق البنوك يعني أن يتم تحويلها إلى الدينار ،لذلك يفضل صرف تلك الأموال في الأسواق الموازية وهو ما جعل الكثير من المغتربين يسلك طرقا غير رسمية لإدخال أموالهم لصرفها فيما بعد في السوق الموازية.

لقد ارتفعت تحويلات أموال المهاجرين الجزائريين من العملة الصعبة إلى ملياري دولار سنة 2013 مقابل 1.94 مليار دولار سنة 2012 ،حسبما أكده البنك الدولي في مذكرته حول "الهجرة و التنمية" و احتلت على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المرتبة الخامسة من بين أكبر البلدان المتلقية لتحويلات أموال المهاجرين في الخارج سنة 2013 .

كما شملت التحويلات عددا من المستثمرين الذين قاموا بتحويلات مالية معتبرة ضمن مشاريع الاستثمار،بالإضافة إلى التحويلات التي تتم عن طريق المؤسسات المالية من بينها "ويسترن يونين". ولأول مرة تعرف حركة التحويلات في الجزائر ارتفاعا مقارنة بالسنوات الماضية ، حيث كانت لا تتجاوز أغلبها مليار دولار سنويا ،عكس الدول المجاورة، كالمغرب وتونس.

كما أن وضعية تنقل الأشخاص إلى منطقة الأورو ستتأثر هي الأخرى من تلك السياسات التقشفية التي ستكون لها بالتأكيد آثار ليس فقط على الاستهلاك الداخلي و إنما أيضا على التشغيل ،مما سيدفع البلدان الأوروبية إلى اتخاذ إجراءات للحد من ارتفاع نسب البطالة التي زادت حدتها خصوصا في بلدانها الواقعة في أزمة الديون السيادية نتيجة عوامل خارجية عدة منها ظاهرة الهجرة ،و ستقوم البلدان الأوروبية بتنمية علاقاتها التجارية أكثر فأكثر مع بلدان الضفة الجنوبية من المتوسط خصوصا مع تلك التي تتوفر على احتياطيات مالية كبيرة مثل الجزائر بهدف تنشيط النمو الاقتصادي و البحث عن حلول للخروج من الأزمة.

و تتزايد هجرة الكفاءات الجزائرية إلى دول الاتحاد الأوروبي نتيجة لعدم توافر السياسات و الشروط المواتية لتوظيفها في الأنشطة الإنمائية الأكثر ملائمة لتخصصاتها العلمية و قدرتها و مهارتها

فضلا عن الحوافز و الإغراءات من بلدان الاستقبال الأوروبية ،حيث نجد أن نسبة الكفاءات المهاجرة من الجزائر يصل إلى 15% لعام 2000 ،و قد اعتمدت الجزائر موقفا متشددا باعتبارها دولة مصدرة للنفط و الغاز حيث شجعت مغتربيها على العودة إلى الوطن خاصة أن أكثر من ثلثي المهاجرين من الحاصلين على تعليم عالي أو فوق المتوسط .

لقد قدرت مصالح بنكية فرنسية حجم إيداعات الجالية الجزائرية المقيمة بفرنسا بأكثر من تسعة (09) مليارات أورو ،على شكل سيولة مالية ومدخرات ،و تعد نسبة ادخارها الأعلى بين الجاليات الأجنبية المقيمة بها من حيث عددها بأكثر من مليون مقيم ،و كثافة تواجدها بجميع قطاعات النشاط الاقتصادية ،التجارية منها والصناعية ،خاصة خلال السنوات الأخيرة ،التي عرفت إنشاء آلاف المؤسسات المصغرة والمصانع المتوسطة . [1]

و إذا كانت عودة المغتربين إلى بلادهم مؤشرا على انتعاش اقتصادي تغذيه التحويلات المالية من العملة الصعبة تبقى في الجزائر محصورة في دعم قيمة العملة مقابل الأورو في السوق الموازية خلال فترة الصيف ،و تشير الدراسات الاقتصادية التي أنجزت خلال الخمس سنوات الماضية،أن تحويلات المهاجرين من العملة الصعبة لبلدانهم تساهم بنسبة كبيرة في تغطية عجز ميزان التجارة الخارجية للدول التي لها جاليات مغتربة في البلدان المصنعة مثل تركيا ويوغسلافيا. وتعد تحويلات المهاجرين الجزائريين خلال السبعينيات موردا هاما للعملة الصعبة ،انخفضت هذه التحويلات وبشكل كبير لتصل إلى مبالغ بسيطة خلال السنوات الأخيرة ،و رغم ارتفاع مدخرات الجالية الجزائرية بفرنسا وحدها ولأكثر من 9 مليار أورو.

المطلب الرابع :انعكاسات أزمة الديون السيادية على الميزانية العامة :

تراجعت الإيرادات العامة في قيمتها سنتي 2009 و 2010 حيث عرفت زيادة مستمرة منذ عام 2005 بلغت 3082.6 مليار دينار إلى غاية 2008 مسجلة 5190.5 مليار دينار لتنخفض بعدها عام 2009 و 2010 بنسبة 29.17% و 15.36% مقارنة بعام 2008 ،و يرجع هذا الانخفاض أساسا إلى انخفاض إيرادات الدولة من المحروقات حيث انخفضت في الفترة نفسها بـ 40.98% ،27.12% على التوالي مقارنة بنفس الفترة و بـ 2.66% عام 2011 ،و رغم زيادة الإيرادات من خارج المحروقات ظلت الزيادة هامشية و لم تؤثر على مستوى الإيرادات الإجمالية كما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم (67)

تغير الإيرادات الإجمالية الجزائرية خلال الفترة 2005-2013 مليار دينار جزائري

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013

[1] نور الدين بوكراع ، اموال المغتربين الجزائريين..، الشروق اليومي يوم 10 - 80 - 6002
6756/kuorohce/moc.sseriazajd.www

الإيرادات الإجمالية	**3082.6**	**369.8**	**3687.8**	**5190.5**	**3676**	**4392.9**	**5790.1**	**6339.3**	**5940.9**
إرادات المحروقات	2352.7	2799.0	2796.8	4088.6	2412.7	2905.0	3979.7	4184.3	3678.1
إيرادات خ/محروقات	724.2	840.5	890.9	1101.8	1263.3	1487.8	1810.4	2155.0	2262.8
الهبات	5.7	0.3	0.1	0.1	0.0	0.1	0.0	0.0	0.0

المصدر:البنك الجزائري ،النشرة الإحصائية الثلاثية ،مارس 2012،ص 2.

أدت انعكاسات أزمة منطقة الأورو إلى التأثير على الأوضاع المالية و النقدية بطريقة غير مباشرة ، حيث أن حجم الإيرادات العامة عرف تزايدا مستمرا ابتدءا من عام 2005 و قد بلغ أقصاه عام 2008 مسجلا 4088.6 مليار دينار ،غير انه شهد انخفاضا عامي 2009 و 2010 نتيجة التراجع الحاد في الإيرادات من المحروقات و التي ترجع أسبابها بالأساس إلى انخفاض النمو الاقتصادي العالمي نتيجة الركود حيث تراجع من 3% عام 2008 إلى -1.1% عام 2009 ،و كانت نتيجته الانخفاض الحاد في الطلب العالمي على النفط بنسبة -1.6% .و في سنة 2011 حدث تباطؤ في معدلات النمو في الاقتصاد العالمي نتيجة أزمة الديون السيادية و بشكل متفاوت في منطقة الأورو مدفوعة بأزمتها و ما نتج عن ارتفاع في معدلات البطالة و معدلات التضخم على مستوى الاقتصادات الناشئة .

و قد قامت الجزائر بالحفاظ على نفس النسق في الإنفاق العام مدفوعا بما لديها من احتياطيات أجنبية ،حيث خفضت العبء الضريبي من اجل زيادة الإنفاق الاستهلاكي و الاستثماري لعكس اتجاه الدورة الاقتصادية السلبية عام 2009 ،وهو ما يفسر تراجع الإيرادات الضريبية من 25.5% عام 2008 إلى 13.6% عام 2009 حيث قامت بمنح تسهيلات ضريبية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دعم المستثمرين و تحديد فترات الإعفاء الضريبي[1].

جدول رقم (68)

الإنفاق العام إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الإنفاق الإجمالي/ ن.م.ج	27.2	28.8	33.5	38.1	41.7	37.4	39.7
الإنفاق الجاري/ ن.م.ج	16.5	16.8	18.0	20.2	22.5	22.4	26.3
الإنفاق الرأسمالي/ ن.م.ج	10.7	12.0	15.5	17.9	19.2	15.0	13.4

Source :Banque d'Algérie ,Rapport 2011.p99.

[1] احمد بوبكر علي بدوي ،الحوافز النقدية و المالية في الدول العربية ،صندوق النقد العربي ،ابو ظبي ،2010،ص 19. www.amf.org.ae/.

ارتفعت النفقات العامة بين 2005-2009 من 27.2% إلى 41.7% بسبب الزيادة في النفقات الجارية و الرأسمالية إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي من 6.5%إلى 22.6% و النفقات الرأسمالية من 10.7% إلى 15% على التوالي .

و قد لجأت الجزائر بحكم علاقتها التجارية و الاقتصادية مع منطقة الأورو إلى إتباع سياسات مالية توسعية لتعزيز الطلب المحلي و دفع عجلة النمو الاقتصادي في ضوء تفاقم أزمة الديون السيادية ،و ما ترتب عنها من تراجع الطلب على صادراتها .

جدول رقم (69)

رصيد الميزانية العامة للجزائر مليار دينار

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الإيرادات العامة	3082.6	3639.8	3687.8	5190.5	3676	4392.9	5790.1	**6339.3**	**5940.9**
النفقات العامة	2052.0	2453	3108.5	4191	4246.3	4466.9	5853.6	**7058.1**	**6092.1**
الميزانية العامة	1030.6	1186.8	579.3	999.5	570.3-	74-	63.5-	718.8-	151.2-
الميزانية العامة/ن.م.ج	13.6	13.9	6.1	9.01	5.6-	0.6-	0.19-		

Source : Banque d'Algérie, Rapport 2011,p71.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن رصيد الميزانية أعلاه إلى الناتج المحلي الإجمالي قد عرف فائضا خلال الفترة 2005-2008 ،ورغم انخفاضه خلال عام 2007 إلى نسبة 6.1% و بعدها عرفت الميزانية عجزا بسبب تراجع رصيد الإيرادات العامة بحوالي 29.7% عام 2009 و بنسبة 15.58% عام 2010 ،و يقابله ذلك ارتفاع النفقات العامة بنسبة 1.31%،6.58% .

شهدت الجزائر ارتفاعات كبيرة نسبيا في الإنفاق الحكومي في عام 2012 تركزت في الإنفاق الاستثماري و الإنفاق الجاري مما اثر على الوضع المالي الكلي ،فحدوث الازمة ادى الى انخفاض في ايرادات الدولة ارغمتها على انتهاج سياسات تقشفية متوافقة مع اجراء اصلاحات هيكلية ،فتغطية العجز في الميزانية العامة في اقتصاد يتصف بعدم التنوع وضعف قاعدة الموارد و عدم كفاءة النظام المصرفي في توفير المدخرات ،و تمويل العجز في موازين المدفوعات يتطلب تحقيق معدلات نمو عالية .

المبحث الثالث :سياسات التعامل مع ازمة الديون السيادية على مستوى الاقتصاد الجزائري:

تعتبر البنوك في دول الأورو في وضع رأسمالي أفضل مما كانت عليه في عام 2010 بوجود نظام أكثر فعالية لحمايتها من مخاطر القروض المتعثرة ،و يعد اقتصادها في حالة أضعف مما كان قبل

عام 2010 ،حيث ثبت عدم قدرته على النمو حتى مع بلوغ الولايات المتحدة والمملكة المتحدة لنمو اقتصادي كبير ومستقر ،واستمرارا لمعدلات البطالة المرتفعة ،وتراجعا في معدل التضخم بمستوى ينذر بالدخول في حالة من الكساد ،ما قد يمنع الشركات والأسر من الإنفاق ،بسبب توقع مزيد من التراجع في الأسعار مستقبلًا.

وبالرغم من أن منطقة الأورو تعتبر مستهلكا كبيرا للنفط ،ومع تراجع أسعار النفط الخام خلال الفترة الماضية فإن مزيدا من الأموال سوف تتاح للمستهلكين والشركات ،إلا أنه في حال استمرار حالة التشاؤم بشأن الوضع الاقتصادي فإنهم سيقومون بادخار هذه الأموال وعدم إنفاقها ما سيكون له أثر سلبي على الاقتصاد.

و نتيجة التراجع الكبير للإنتاج في بعض الدول الأعضاء في منطقة الأورو خلال سنة 2013 ،و التي ستواصل تأثرها بالسياسات المالية التقشفية تبين تدهورا للثقة في اقتصاديات منطقة الأورو نتيجة عدم فعالية التدابير المتخذة من طرف السلطات العمومية للتخفيف من مخاطر عدم الاستقرار وتأثير السياسة المالية التقشفية على الطلب الداخلي .

المطلب الأول :الإجراءات المتخذة على مستوى الميزان التجاري

لتقليل الاثار السلبية للازمة الديون السيادية يقتضي استمرارية تحقيق فائض في الميزان التجاري ،مما يستوجب اجراء اصلاحات اقتصادية على مستوى الاقتصاد ككل تؤدي الى الزيادة في الصادرات و تقليل قيمة الواردات .

1- **على مستوى الصادرات :**

لقد قامت العديد من الدراسات السابقة لإبراز أهمية العلاقة بين معدل نمو الصادرات و معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي أو نصيب الفرد من هذا الناتج ،إضافة إلى العلاقة السببية و اتجاهها بين الصادرات و النمو الاقتصادي ،و قد جاءت اغلب الدراسات التي تؤكد وجود درجة عالية من الارتباط بين الصادرات و النمو الاقتصادي لدى عدد كبير من الدول النامية لتؤكد الدور الكبير لقطاع التصدير من اهميته في رفع معدلات النمو و الإسراع بالتنمية .

كما يمكن من تحقيق العلاقة الايجابية بين الصادرات و التنمية ،حيث ان قطاع التصدير هو القطاع القائد للنمو في المرحلة الراهنة ،من خلال ما يترتب عليه من التغلب على ضيق السوق المحلي في تصريف المحروقات لذلك فإن حدوث الأزمة في منطقة الأورو ،و التي تؤدي الى خفض استيرادها للمحروقات سيؤثر لا محال على الاقتصاد الجزائري .

تعتبر العلاقة بين الصادرات و التنمية ليست علاقة متينة تتحقق بالضرورة في ظل تصدير سلعة وحيدة مع وجود أزمة مالية في الدول الأوروبية الشريكة ،بل يتوقف معدل النمو على نمو الصادرات

و نوعية السلع المصدرة و خصائصها و طبيعة الفن الإنتاجي المستخدم ،و تكون العلاقة أكثر ايجابية إذا اتسم معدل نمو الطلب على الصادرات بالارتفاع من قبل الدول الأخرى ،و كلما تزايدت الأهمية النسبية للصادرات كثيفة التكنولوجيا.

إن تخفيض قيمة الدينار لا يؤدي بالضرورة إلي زيادة الصادرات لأن هناك عوامل أخري تتحكم في العملية التصديرية مثل مرونة عرض السلع القابلة للتصدير والقيود المفروضة على بعض الأسواق الخارجية وأسعار المنافسين وجودة المنتج المحلي ،هذا بالإضافة إلي ان خفض قيمة الدينار سوف يؤدي إلي زيادة التضخم وارتفاع أسعار السلع المحلية والمستوردة مع زيادة قيمة الدين الخارجي .

لقد تناقصت قيمة الصادرات الجزائرية إلى منطقة الأورو بعد تنفيذها لخطط التقشف في الواردات علاجا لمشكلة أزمة السيولة لديها ،أدى إلى تأثر صادرات الجزائر بالسلب مما يتطلب ضرورة البحث عن علاج باعتبارها مصدر الدخل الأساسي للنقد الأجنبي ،إن عليها أمام هذا الاتجاه في منطقة الأورو أن تعوض الجزء المتوقع انخفاضه من الصادرات الجزائرية باعتبار أن الصادرات هي الكفة الثانية في الميزان لسد الانخفاض في النقد الاحتياطي الأجنبي لدى البنك المركزي .

إن تخفيف الطلب على العملات الأجنبية مهم خصوصا أمام الأورو و الدولار الأمريكي ويمكن أن يعتمد على محورين أساسيين أولهما زيادة نسبة المدخلات من المكون الجزائري في الصناعة المحلية بدلا من المدخلات الأجنبية ،بحيث ينخفض المكون الأجنبي حسب النسب المطلوبة في كل صناعة على سبيل المثال من 60 % الى40 % أو 30 % ،وألا يعتمد القطاع العام و الخاص على خط واحد لتمويل استثماراته ،و إنما لابد أن يلجأ إلى سوق رأس المال الأولي البورصة كمصدر ثاني لزيادة رأس ماله بجانب البنوك مع أهمية استمرار الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لتخفيف حجم الواردات .

إن القرارات التي أخذتها منطقة الأورو لعلاج مشكلة نقص السيولة لابد أن تؤثر على الصادرات الجزائرية مما يتطلب البحث عن الأسواق البديلة ،والتي فيها توسع كبير وطلب متزايد على المنتج الجزائري من المواد الغذائية المصدرة ،حيث أن الأزمات الاقتصادية تؤثر أكثر في القطاعات الصناعية أما الغذاء وصناعاته فهو بنسب قليلة ،وربما تنعدم لأن الزيادة السكانية تقابلها زيادة في الطلب على الغذاء وهناك دول عديدة دخلت الأسواق كمستهلكين ،مما يفرض ضرورة البحث عن البدائل لعلاج تناقص احتياطي النقد الأجنبي الجزائري ومنها الدفع بالصادرات عموما والزراعية في ظل تراجع قيمة الصادرات من المحروقات .

إن الدور الأسيوي القوي في الاقتصاد العالمي و تدخلها كقوة اقتصادية كبيرة في قطاعات مثل الصناعات الوسيطة و النسيج و حتى التكنولوجيا ،و أصبحت كقوة تصديرية نحو أوروبا و أمريكا و هي أسواق مهمة ورئيسية للصادرات الجزائرية و لعدة دول عربية ،أدى هذا الوضع إلى انخفاض الإنتاج العربي حيث أصبح غير تنافسي مقارنة مع نظيره الأسيوي من حيث الإنتاجية العالية و انخفاض تكلفة العمل في هذه المنطقة ،فصادرات النسيج العربي تلاشت و انعدم تقريبا أثرها في أوروبا و أمريكا كنتيجة لحدة المنافسة الدولية و هو ما ينعكس سلبا على محاولة الجزائر لبعث صناعة النسيج خصوصا في ظل الأزمة الأوروبية و ما تبعه من انخفاض الطلب على صادرات الجزائر .

إن التنويع في صادرات الجزائر إلى منطقة الأورو يميل إلى الحد من مصلحة الدول المنافسة الفارضة سيطرتها في الأسواق الدولية كآسيا أو أمريكا الشمالية ،فعملية النهوض بقطاع النسيج في الجزائر مثلا ليس بالآمر السهل مع انخفاض درجة تنافسيته و إنتاجيته الضعيفة و ما تفرضه أزمة الديون الأوروبية من قلة الطلب و زيادة التقشف ،كما ان السوق الدولية في غير صالح الجزائر بسبب كثرة المنافسة إضافة إلى أن المحاولات العربية في هذا المجال فشلت بسبب حدة المنافسة في الأسواق الدولية ، فعلى الجزائر أن تقوم في دعم سياسة الإنتاج بدل دعم المنتج و هو ما سيعمل على خفض النفقات بما يعادل 50%.

أن التنوع الاقتصادي سيسهم في التعزيز الأمثل للموارد والاستفادة منها ،وتحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ذات الأولوية ،التي تتمثل في تقليل الاعتماد على النشاطات المرتبطة بالنفط ،وهناك هدف آخر للتوجه الحكومي إلى التنوع ،وهو ضمان التحول للمجتمع المعرفي المستدام.

1- على مستوى الواردات :

يواجه الاقتصاد الجزائري مخاطر كبيرة خصوصاً في التوازنات المالية للبلاد ،نتيجة غياب ترشيد الواردات على مستوى القطاع الخارجي فهناك تدهور متزايد في فائض الميزان التجاري في ظل تقلص نسق الصادرات مع احتمال تعطل الانتعاشة في منطقة الأورو ،و الحاجة الملحة إلى التسريع في وضع الإجراءات العملية الهادفة إلى ترشيد الواردات.

بالنظر إلى الحجم الكبير من الواردات التي تأتي من دول منطقة الأورو فإن من شأن انخفاض الأورو خلال الفترة الراهنة أن يأتي في مصلحة الجزائر ،و يعني انخفاض أسعار صرف الأورو أن تكلفة المنتجات الأوروبية سوف تكون اقل بالنسبة للمستوردين و ربما إلى المستهلك النهائي ،مما يقلل من مستوى التضخم ،و من شأن انخفاض أسعار السلع أن تعمل على التخفيف من آثار التضخم لكن ليس بنفس المستوى لأسعار المواد الغذائية التي تشكل نسبة اكبر من مكونات مؤشر تكلفة المعيشة ،و

في اغلب الأحوال فإن الواردات من منطقة الأورو تتنافس بصورة مباشرة مع المنتجات المحلية و من المتوقع أن تتضرر الشركات المحلية من انخفاض المنتجات المستوردة.

إن الأمر يقتضي دراسة الواردات الجزائرية بحيث لا يسمح لغير الضروري في الاستيراد لحين عبور هذه الفترة واستقرارها ،كما أنه لابد من ترشيد المواطن لاستهلاكه خاصة في السلع المستوردة لأن ذلك سيقلل من حجم الإنفاق في الاستيراد /وعموما واردات أية دولة هي احتياجاتها الضرورية وعندما تكون في المواد الغذائية فمن الصعب التقشف فيها كما أن على المصدرين البحث عن أسواق أخري في الدول العربية وشرق آسيا عوضا عما يحدث في أوروبا .

إن ارتفاع حجم الواردات والانخفاض الحاد في أسعار النفط قد ساهما بشكل كبير في تراجع قيمة الصادرات التي تغذي احتياطات الصرف للبلاد ،وبالتالي فإن الوضع الحالي لميزان المدفوعات يعكس هشاشته نتيجة المستوى المرتفع لاستيراد السلع حتى وان كان جزء منها موجه للإنتاج والاستثمار.

وتشكل زيادة الواردات في السنوات الماضية خطورة كبيرة على استقرار سعر صرف الدينار ،حيث ارتفعت الواردات من 39.18 مليار دولار في عام 2008 إلي 54.9 مليار دولار في عام 2013 ، وأصبح الضغط علي سعر صرف الدينار من الظواهر المقلقة لما لها من آثار سلبية علي جذب الاستثمارات الأجنبية وفرص زيادة النمو الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة ،و لهذا وجب اتخاذ التدابير اللازمة لترشيدها وضمان تسيير أحسن لعمليات الاستيراد ،بالإضافة إلى مكافحة تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج .

و تتكون واردات الجزائر من التجهيزات والمواد الأولية لتسيير قطاع الفلاحة والصناعة بنسبة 62% التي قد تساهم في توازن الاقتصاد ،و لهذا السبب يصعب تقييد هذه المجموعة من الواردات ،حيث أن برنامج الاستثمار في القطاع العمومي أو الخاص تستوجب استيراد مثل هذه البضائع لتشغيل المشاريع ،كما ان المواد الغذائية التي تتجاوز قيمتها 9 مليار دولار ممثلة 17% من الواردات الإجمالية ،تمثل أغلبيتها مواد أساسية كالقمح و السكر ...الخ و هي مواد ضرورية يستحيل تخفيض استيرادها.

تحدث مشكلة ترشيد الاستيراد في ظل تداعيات أزمة الديون السيادية بعض الآثار أهمها الاحتكار لبعض المواد من قبل بعض المستوردين الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى انتعاش عمليات التهريب والحدّ من انسياب البضائع إلى الأسواق وقلة العرض منها ،وبالتالي ارتفاع أسعارها على المستهلكين وظهور سلع مغشوشة وغير مطابقة للمواصفات القياسية ودخول مواد ممنوعة والتهرب من دفع الرسوم الجمركية والضرائب ومضاعفة الأرباح ،لذلك وجب وضع سياسات تسهم في تقليل آثار الاحتكار و توفير السلع في الأسواق و المواد الأولية التي تساهم في تنشيط الصناعات المحلية.

إن تشديد الرقابة على عمليات تمويل التجارة الخارجية لمواجهة كل أشكال تهريب رؤوس الأموال بدراسة الهيكل الحقيقي للواردات قبل اتخاذ قرار التخفيض ،و إذا كان ارتفاع الواردات في بعض الدول يعبر عن حيوية اقتصاداتها فإن الحل الحقيقي للجزائر يتمثل في تنويع اقتصادها من خلال إعادة بعث القطاع الصناعي و الفلاحي والسياحي ،إن الواجب اتخاذه في جانب الواردات من أجل تفادي آثار أزمة الديون السيادية التي تمر بها منطقة الأورو انه على الجزائر ان تعمل على ما يلي:

- تغيير نموذج المبادلات نحو شراكات صناعية محلية موجهة للإنتاج و التصدير لاسيما و أن عوامل النجاح متوفرة حاليا ،إذا استمرت الأزمة في منطقة الأورو فإن المؤسسات الأوروبية ستواجه مشاكل نقد حقيقية كما أن دعم الدولة للصناعة و الزراعة سيتراجع جراء سياسات التقشف في حين سترتفع الضرائب لمواجهة النفقات و ستفلس عدة مؤسسات صغيرة و متوسطة .
- على صناع القرار في الجزائر السعي إلى تقليص التبعية إزاء الواردات الأوروبية المرتفعة عن طريق مخطط استعجالي يشجع الإنتاج الوطني ،و إيجاد الحلول الممكنة لتعويضها من دول عربية أخرى .
- إن استيراد المواد الأولية في سبيل الإبقاء على الآلة الإنتاجية أمام الطلب المتزايد الكبير بفعل التزايد السكاني وقلت الاستثمارات ضروري من أجل توفير مختلف المنتجات ،كما ان الإجراءات الردعية للواردات أو للحد منها من شأنها إضعاف الاقتصاد الوطني .
- ان تخفيف الطلب على الأورو و الدولار يتعين في ذات الوقت العمل على زيادة الطلب على المنتجات المحلية وهذا بدوره يتطلب تنفيذ عدد من الخطوات أهمها إعداد دراسات لتحديد نوع وحجم الطلب المحلي على جميع السلع ،وإيجاد آلية مناسبة لتوفير القدرة الشرائية و تخفيض أسعار السلع المنتجة محليا و إعادة هيكلة الصناعة الجزائرية ،بحيث توجد مؤسسات ضخمة في كل صناعة وتقوم هذه المؤسسات بعمليات البحوث والتطوير والتسويق والتعرف على احتياجات المستهلكين في الداخل والخارج .
- زيادة الدعم الحكومي للمواد الاستهلاكية إذ أن قيمة الواردات الجزائرية سترتفع ،مما يرشح قيمتها إلى الزيادة على المدى المتوسط ،و أن الحفاظ على استقرار الأسعار في السوق الجزائرية يتطلب تطبيق سياسة حكومية تهدف إلى دعم أسعار المواد واسعة الاستهلاك المستوردة .
- التركيز في تحسين أداء وضبط الرقابة من أجل محاربة التحايل والتدليس والتصريح بقيمة البضائع في عمليات المبادلة في إطار التجارة الخارجية.

- في ظل رؤية واضحة بحجم الآثار الاقتصادية للازمة الأوروبية يجب التواصل مع الشركاء التجاريين من اجل تعميم الخبرات والتجارب الناجحة بغرض توحيد أنماط العمل المحلي.
- إن تدخل الدولة في الحفاظ على السعر يجب ألا يستمر إلى مالا نهاية فالفجوة بين أسعار الأورو و الدولار في البنوك وفي السوق الموازية توجد بابا للمضاربة يستفيد منه البعض على حساب الاقتصاد الوطني .
- لترشيد الطلب على الأورو و الدولار يجب تقليل حجم القروض بالعملات الأجنبية للقطاع العام والخاص وترشيد الاستيراد من الخارج ،وكذلك ترشيد الاستيراد الحكومي للسلع الاستثمارية والاستهلاكية على السواء وتشديد الرقابة على سوق الصرف الموازية .
- يتطلب تحقيق الاستقرار في سعر صرف الدينار الجزائري العمل على إجراء دراسات لتحديد أنواع السلع التي يتم استيرادها من الخارج بغرض التعرف على السلع التي يمكن تصنيعها محليا بدلا من استيرادها من الخارج لتقليل الاستيراد ،و القيام بالدراسات التي تحدد أنماط و سلوكيات الجزائريين ونوعية السلع المستوردة لترشيد قراراتهم الاستيرادية .

المطلب الثاني : الإجراءات التقشفية

كأي أزمة فإنه من الضروري أن تلجا الدولة إلى ترشيد النفقات و زيادة الإيرادات بحيث لا تمس المقدرة الإنتاجية للقطاعات الاقتصادية التي تساهم في الرفع من النمو الاقتصادي و تقليل البطالة ، فاعتماد إجراءات تقشفية في حالة استمرار تداعيات أزمة منطقة الأورو واستمرار انخفاض أسعار النفط ،سوف تمتد إلى الجانب الاجتماعي من خلال توقيف رفع الرواتب ودفع المنح والتعويضات الجديدة مع الحفاظ على استقرار اسعار السلع الضرورية ،و الجوانب الاقتصادية من خلال وقف المشاريع التنموية التي لا تستدعي إقامتها أهمية قصوى للبلاد .

و يمثل الدعم الحكومي نحو 30% من الناتج المحلي الإجمالي وتتبلور حساسية الإنفاق الاجتماعي حين يضطرون الجزائريين يوما ما لدفع فواتير الرعاية الصحية في المستشفيات العامة وتكاليف الإسكان ،وقد تراجعت عوائد صادرات النفط والغاز في عام 2013 إلى 60 مليار دولار ،وهو رقم يقارب حجم فاتورة الواردات المتنامية خلال ذلك العام ،وقدر صندوق النقد الدولي سعر النفط الذي تحتاجه الجزائر لتحقيق التوازن بنحو 136 دولارا للبرميل في عام 2014 ،وهو الأعلى بين مصدري النفط في المنطقة.

وتسعى الجزائر التي يبلغ إنتاجها نحو 1.2 مليون برميل يوميا ،لزيادة الإنتاج في وقت تتناقص فيه طاقة حقولها الحالية ،وقد طرحت في العام الماضي 31 منطقة للتنقيب عن النفط و الغاز ، لكنها لم تتمكن من إرساء سوى 4 تراخيص ،بسبب الفساد وتردي الأوضاع الأمنية ،الذي يقلق الشركات

الأجنبية ،ويتضح حجم القلق الذي يساور السلطات في إصرارها على استغلال الغاز الصخري ،رغم الاحتجاجات الشعبية وتراجع الجدوى الاقتصادية لإنتاجه.

وعلى الرغم من ارتفاع أسعار الطاقة خلال السنوات السابقة فإن النمو لم يتجاوز 3.5% ،إضافة إلى احتمال تفاقم الخلل المالي وتراجع الاستثمارات وتأجيل الإصلاحات الهيكلية المطلوبة ،و لذلك على الجزائر مراجعة أنظمة دعم أسعار الغذاء والمحروقات ،إن كل تأخير في الإصلاحات قد يزيد أخطار الانزلاق المالي و يفاقم الحسابات الكلية ،نتيجة تدهور أسعار الصرف ،على الرغم من تراجع الأسعار العالمية ،كما يزيد الوضع سوءاً استمرار الأزمة في منطقة الأورو ،مما يقلص فرص تدفق الاستثمارات الأوروبية نحو الجزائر وينعكس الوضع المالي والاقتصادي على الوضع الاجتماعي .[1]

و عليه فإنه ينبغي ضرورة توجيه جهود السياسات التقشفية إلى خفض الإنفاق الجاري وتوجيه الدعم إلى مستحقيه ومراقبة مسار الخطط التقشفية في مدى ما حققته لخفض اعباء الدولة و عدم الاضرار بمعدل النمو مع مراعاة الاصلاحات الهيكلية ،إضافة إلى النظر في الإعفاءات الضريبية المقدمة و تعزيز الإيرادات الضريبية من القطاعات الأخرى غير النفطية .

كما لا يمكن للدولة لوحدها أن توفر الحلول الضرورية كلها ،و في كثير من الأحيان يظهر أن التدخلات الحكومية الماضية و التي أريد منها دعم الشركات الصغيرة و المتوسطة هي غير فعالة بما يكفي للتشجيع المزيد من الشركات للدخول إلى القطاع الرسمي .فقد أضرت مخططات القروض المدعومة في اندونيسيا أكثر مما ساعدت القطاع عن طريق الحد من الوصول إلى الائتمان المصرفي .[2]و تؤدي المنظمات غير الحكومية دورها الهام في دعم الشركات الصغيرة و المتوسطة بتقديم الدعم الفني و التسويقي .

كذلك العمل على تنصيب لجنة تقوم بدراسة تداعيات أزمة منطقة الأورو وانخفاض أسعار النفط على اقتصاد الجزائر ،و العمل على تبني مقاربة حذرة في تحديد سقف النفقات العمومية بالشكل الذي يوفق بين الظرف الدولي المتميز بالأزمة و تراجع أسعار النفط وبين مؤشرات الاقتصاد الكلي للبلاد بما فيها حجم الدين العام الداخلي والخارجي وعائدات الجباية غير النفطية.

و يعد تخفيض قيمة العملة الوطنية إحدى الطرق الواردة للتعامل مع الاختلالات الخارجية و الحد من فقدان الاحتياطيات و تعزيز القدرة التنافسية و تحسين وضع ميزان المدفوعات ،كما يعد سعر الصرف الحقيقي التنافسي عاملا مهما في جلب الاستثمار الأجنبي ،إلا أن العديد من البلدان تحاول تجنب تخفيض قيمة العملة لأنها عادة ما تؤدي إلى زيادة أسعار الواردات و رفع تكاليف المعيشة

---

(1) محمد أميني، استمرار أزمة "اليورو" يقلص فرص التدفقات الاستثمارية إلى الجزائر www.elraaed.com/.../27766

(2) حافظ غانم ، على شفى تجنب الانهيار الاقتصادي و تعزيز النمو الشامل في مصر و تونس،مركز بروكنجز الدوحة عام 2013 ،ص 14.

خصوصا في البلدان التي تعتمد بشكل كبير على الواردات الغذائية إلا أن ذلك يتوقف على أن تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى زيادة اكبر في الصادرات أم العكس .

و لا تعتبر تخفيض قيمة العملة هي الطريقة الوحيدة التي يعتمد عليها في معالجة الصدمات الخارجية ،فيمكن للاقتصاد أن يستعيد القدرة التنافسية من خلال السياسات الانكماشية التي تساهم في وصول التضخم المحلي إلى مستويات اقل من التضخم الذي يعاني منه الشركاء التجاريين [3].

المطلب الثالث :توظيف احتياطي الصرف الجزائري في أصول مربحة

فقد احتياطي النقد الأجنبي بالجزائر نحو 8 مليارات دولار في 3 أشهر منذ 2014 بسبب تراجع أسعار النفط وصادرات المحروقات والارتفاع الكبير للواردات ،وتراجع الاحتياطي منذ عام 2014 من نحو 195 مليار دولار في نهاية مارس إلى 193.27 مليار دولار في نهاية يونيو قبل أن ينخفض مرة أخرى إلى 185.27 مليار دولار في نهاية سبتمبر من العام الماضي.

وتوقع البنك الدولي أن تواصل أسعار النفط الانخفاض خلال عام 2015 ،ويصاحبها تحول حقيقي ملموس في الدخل من البلدان المصدرة إلى البلدان المستوردة للنفط ،إن ارتفاع حجم الواردات والانخفاض الحاد في أسعار النفط قد ساهما بشكل كبير في تراجع التدفقات المالية التي تغذي احتياطات الصرف للبلاد ،وبالتالي فإن الوضع الحالي لميزان المدفوعات يعكس هشاشة جراء المستوى المرتفع لاستيراد السلع حتى وان كان جزء منها موجه للإنتاج والاستثمار.

وقد أعدت الجزائر موازنتها للعام 2015 وهي تفوق 109 مليارات دولار وتحمل عجزاً كبيراً مقداره 52 مليار دولار على أساس تقدير الواردات بنحو 57 مليار دولار ،وستضطر الحكومة إلى سد هذا العجز من صندوق ضبط الإيرادات الذي لديه حالياً أكثر من 55 مليار دولار ،وكان هذا الصندوق يمول من الفارق بين السعر الحقيقي لبرميل النفط والسعر المقدر في موازنات السنوات الماضية ،فضلا عن الاستفادة من احتياطي صرف كبير يقدر بنحو 194 مليار دولار

و لمواجهة هذه الأزمة فإن على الجزائر اتخاذ الخطوات الكفيلة بتقليل تداعياتها قدر المستطاع رغم التسديد المسبق لغالبية الديون العمومية ،وكذا وجود صندوق لضبط الإيرادات إضافة إلى توفرها على احتياطات صرف ،كما يجب ترشيد النفقات العمومية سيما على مستوى ميزانية التسيير وترشيد الواردات وتعزيز مراقبة عمليات تمويل التجارة الخارجية بغية تفادي كل أشكال تهريب رؤوس الأموال ،كما أن قطاع الطاقة مكلف بترقية ترشيد الاستهلاك الداخلي للطاقة وترقية الانتقال الطاقوي بفضل تطوير الطاقات الجديدة والمتجددة وبتكثيف البحث واستغلال المحروقات بما في ذلك غير التقليدية.

---

[3] حافظ غانم ، نفس المرجع ،ص 16.

إن الأزمة التي تمر بها الديون السيادية في أوروبا وتأثيراتها المحتملة يجب التعامل معها بطريقة اقتصادية ملائمة لكي لا تتأثر الجزائر بشكل كبير بهذه الأزمة من خلال عدة حلول اقتصادية ممكنة و ذلك من خلال ما يلي :

- العمل على توظيف النقد الأجنبي الجزائري في أصول مربحة لتجنيب تآكله باعتبار أن عدم توظيفه يؤدي إلى انخفاض في قيمته مما يهدد الاقتصاد الوطني في ظل تقلبات أسعار الصرف التي تعرفها السوق النقدية العالمية.
- هناك عدة خيارات لتوظيف النقد الأجنبي الجزائري ،حيث أن شراء أسهم شركات عالمية في البورصات التي أكد أنها بالرغم من تقلباتها إلا أنها تظل مستقرة ،بالإضافة مطارات عالمية أو الدخول في شراكة مع كبرى الشركات العالمية من شأنه رفع احتياطي الصرف الجزائري ومضاعفة الأرباح وتغطية أي عجز مالي قد يحصل ،وهو ما يجعل الجزائر دائما تبتعد عن تأثيرات هذه الأزمة المالية.
- ضرورة توظيف النقد الأجنبي في شراء الذهب ،حيث كشف أن الدول التي تعرف أزمة ديون تضطر لبيع احتياطها من الذهب وهي فرصة مناسبة لشرائه و حماية الاحتياطي النقدي ومضاعفة احتياطي الجزائر من الذهب الذي يبقى أحسن احتياطي للاقتصاد.
- إعادة النظر في السياسة الطاقوية للبلاد من خلال الحد من وتيرة إنتاج المحروقات وترك المحروقات على طبيعتها في باطن الأرض للأجيال القادمة وليس المغامرة باحتياطات صرف غير ناتجة عن إنتاج حقيقي للثروة الوطنية .

. المطلب الرابع :على مستوى التحويلات المالية :

تعتبر التحويلات المالية من دول الاتحاد الأوروبي موارد مالية خاصة للأسر المعيشية في البلدان الأصلية للمهاجرين ،و من ثمة هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهد لخفض تكاليف المعاملات المتعقلة بالتحويل في ظل انخفاضها و انخفاض المساعدات الإنمائية نتيجة الأزمة المالية الأوروبية ،حيث نجد أن عملية تحويل العملات الأجنبية إلى الجزائر عبر القنوات الرسمية يتطلب صعوبات إضافة إلى ارتفاع أسعارها في الأسواق الموازية ،و من ثم العمل على إيجاد فرص للاستثمار فيها ،بحيث تكون موجهة إلى التنمية على أن يؤخذ في الاعتبار أن التحويلات لا يمكن أن تعتبر بديل عن الاستثمار الأجنبي المباشر أو المساعدة الإنمائية الرسمية أو غيرها من المصادر العامة للتمويل .

كما تعتبر التحويلات المالية مصدرا مكملا من مصادر التمويل الخارجي إذا تم توفيره و أدير بواسطة سياسات مناسبة أن يكون عاملا نافعا بالنسبة إلى الجزائر في مواجهة خطر الأزمات خاصة في حالة انخفاض مداخيل البلد من المحروقات و يستلزم تسخير التحويلات من اجل زيادة القدرات الإنتاجية مع التسليم بأنها موارد تخص القطاع الخاص .

إن ظاهرة تهريب العملة الأجنبية في الجزائر تتم بطرق مباشرة وأخرى غير مباشرة ،إن الطرق غير المباشرة ظاهرة قديمة وما تزال قائمة من خلال الطرق غير القانونية والمعروفة لتهريب العملة إلى الخارج ، أما الطرق المباشرة فتتمثل في قرار الحكومة الأخير دعم المستثمرين الجزائريين الراغبين في إنشاء استثمارات في الخارج وبتمويل جزائري ،و بسبب غموض آليات هذا الدعم وأهدافه وعدم وجود رؤية إستراتيجية سيساهم في زيادة ظاهرة التهريب أكثر وبطرق قانونية.

و قد كشفت أرقام الجمعية الوطنية لمكافحة الفساد عن تهريب أكثر من 100 مليار دولار خلال السنوات العشر الأخيرة ،بسبب قيام شركات الاستيراد والتصدير التي تلجأ إلى تضخيم فواتير مختلف السلع التي تستوردها من مختلف مناطق العالم.

إن استمرار تداعيات نزيف العملة الأجنبية من البلاد إلى الخارج ،بسبب زيادة ظاهرة تهريب العملة من طرف شركات الاستيراد والتصدير ،في ظل غياب قنوات رسمية على شكل صرافات لتداول العملة الأجنبية ،حيث تفتقر الجزائر إلى آليات ومؤسسات رسمية لتحويل العملة الأجنبية ،مثل مؤسسات الصرافة التي يقتصر دورها في صرف العملات وفق سعر السوق ،وهي الآلية التي تعتمدها مختلف دول العالم لمواجهة ظاهرة تهريب العملة إلى الخارج ،الأمر الذي ساهم في تداول العملة الأجنبية في السوق السوداء أو الموازية للأسواق الرسمية للدولة ،وهي الظاهرة التي تضر بالاقتصاد الجزائري كثيرا ،و بالتي ضرورة استحداث قنوات رسمية للاستفادة من تحويلات العملة الأجنبية خاصة للمغتربين ،والتي يقدرها البنك المركزي بنحو 4 مليارات دولار.

ولمواجهة الظاهرة يجب فتح تحقيقات موسعة ،تستهدف المستوردين الذين يخالفون القانون بعدم تحويل أرباحهم بالعملة الأجنبية في الخارج إلى الجزائر ،من خلال تهرب المستوردين من إعادة تحويل أموالهم التي يتم تحصيلها من بيع سلعهم في الخارج ،حيث كشف دراسة أنجزت عام 2013 أثبتت وجود عمليات تضخيم للفواتير من طرف المستوردين الجزائريين الذين استغلوا تجارة الصرف في السوق السوداء والموازية ، وهي العملية التي تكررت في عدة عواصم أوروبية خاصة في فرنسا وإسبانيا ،وهو ما يفسر الحركة الكبيرة للعملة الأجنبية في السوق السوداء.

كذلك العمل على إحداث إصلاحات اقتصادية ومالية تؤدي تدريجيا إلى زوال السوق الموازية التي تمتص سنويا موارد مالية هامة بالعملة الصعبة تذوب كلها في استهلاك المنتوجات الكمالية المتحصل عليها من أموال ألمغتربين ،اذ ان تطبيق البنوك تبديل العملة تبديل منافسة للسوق الموازية يؤدي الى تشجيع المغتربين على تحويل مدخراتهم عن طريق القنوات المالية الرسمية يمكن الدولة من الحصول على موارد إضافية من العملة الصعبة.

لقد ظلت آليات التعامل مع المغتربين عاجزة عن تقديم التصورات والمقترحات للدولة بالمعالجات الملائمة لإشكاليات المغتربين المختلفة ،خصوصا وان الحجم الراهن لتحويلات المغتربين

يؤكد وجود طاقات استثمارية هامة غير مشغلة بالفعل ،كما يشير إلى أن المغتربين يمكن ان يلعبوا دوراً حاسماً في التنمية بشرط خلق المناخ المناسب تتمثل أبرزها فيما يلي :

- صياغة استراتيجية وطنية فاعلة ومتكاملة للتعاطي مع قضايا المغتربين ومشاكل وهموم قطاع الهجرة والاغتراب ،والبدء ببناء شراكة كاملة بين الدولة وقطاع المغتربين من اجل بلورة السياسات والتوجهات المستقبلية ،وتوحيد الرؤى والآليات وضمان تكامل الجهود الرسمية التي تستهدف الارتقاء بمشاركة هذا القطاع في مسيرة التنمية .
- تهيئة الفرص اللازمة لتوسيع مشاركة المغتربين في عملية التنمية والاستثمار داخل الوطن.
- وضع اللبنات القوية لمنظومة العلاقة القائمة بين الوطن والمغتربين ،بما يعزز ارتباطهم بالوطن و ما يعمل فيه من متغيرات وتطورات كبيرة وهامة في شتى مجالات البناء والتقدم والتنمية الشاملة من جهة ،وبما يعزز ويرسخ من مصالح المغتربين ويسهم في حل مشاكلهم والتخفيف من معاناتهم في شتى الدول الشقيقة والصديقة من جهة أخرى.
- تقييم المتغيرات والمستجدات في أوضاع المغتربين في الخارج و أساليب ووسائل التعامل معها.
- بالإضافة إلى تعزيز السياسات وقضايا ومجالات الرعاية والخدمات والتسهيلات اللازمة للمغتربين.
- اتخاذ سلسلة من الإجراءات والخطوات وفي مقدمتها إصدار عدد من القرارات التي تهدف إلى إيجاد وتهيئة المناخ الملائم والمشجعة لاستقطاب استثمارات المغتربين وإعطاء امتيازات للمستثمر المغترب تفوق ما تعطي لسواه من المستثمرين العرب و الأجانب بالإضافة إلى إدخال تعديلات جوهرية على بعض القوانين والتشريعات التي كانت تعتبر من العوامل المعيقة لتدفق استثمارات المغتربين وتحويلاتهم. بالإضافة إلى الترويج لهذه الامتيازات في أوساط المغتربين وذلك بالتنسيق مع الأجهزة الرسمية المعنية وذات العلاقة .
- تطوير جهود الحفاظ على الهوية الثقافية للمغتربين وتوسيع قنوات الاتصال والتواصل معهم وربطهم بالوطن.
- العمل على استقطاب استثمارات المغتربين خارج الوطن إلى الداخل .
- تساعد التحويلات على دعم قدرة الحكومة في ظل الأزمات المالية بالقيام بالتنمية ، وزيادة دور الدولة في هذا المجال ،إذ بالتحويلات النقدية للمغتربين تستطيع أن تفي بالتزاماتها اتجاه التنمية .

خلاصة الفصل:

عانت الجزائر من عواقب أزمة منطقة الأورو في معدلات التبادل التجاري في انخفاض الطلب على صادراتها إلى المنطقة ،و بسبب انخفاض النفط عن طريق انخفاض الطلب العالمي مما أدى إلى انخفاض في قيمة الميزان التجاري ،و بتحليل تطور حركة الصادرات و الواردات السلعية الجزائرية مع كل دولة عضو في منطقة الأورو ،يمكن أن نخلص إلى أن أزمة منطقة الأورو أثرت بالسلب على الصادرات الجزائرية خصوصا منها الدول التي لها علاقات تجارية قوية معها ،و التي أثرت فيها الأزمة مثل ايطاليا و اسبانيا ،كما نجد دول أخرى مثل اليونان التي بدأت فيها الأزمة و لم تؤدي إلى انخفاض في تعاملاتها التجارية ،أما الواردات فقد زادت خلال كامل الفترة مع اغلب دول منطقة الأورو ،وهذا يعكس مدى ترابط الجزائر بأسواقها إضافة إلى تلبية حاجاتها الضرورية ،و بوجه عام فقد حدث انخفاض في قيمة الميزان التجاري معها نتيجة الآثار السلبية لازمة الديون السيادية و هو ما يمكن إرجاعه إلى زيادة قيمة الواردات و انخفاض قيمة الصادرات .

بالإضافة إلى التجارة فقد تدهورت أرصدة الحساب الجاري بشكل حاد خصوصا في عام 2012 كما واصل انخفاض الاستثمارات الأجنبية بفعل الأزمة الأوروبية و عدم ملائمة المناخ للاستثمار بفعل عوامل تشريعية و أمنية ،و قد اختلف الوضع في الجزائر من ناحية السياحة ،حيث أنها ليست من القطاعات الرئيسية للاقتصاد ،فتدفقات السياح الأوروبيين إليها اقل بكثير مما هو في المغرب و تونس ،و بخصوص تحويلات الأجانب المقيمين في منطقة الأورو فهي منخفضة و لا تمثل نسبة يعتد بها في ميزان المدفوعات ،حيث توفر صادرات النفط الفائض في الحساب الجاري و من ثم التحسن في وضعه.

و قد نمت الاحتياطيات من العملات الأجنبية للجزائر بنسبة اقل مما كانت عليه قبل حدوث ازمة الديون السيادية في منطقة الأورو ،إلا أنها لا تزال مرتفعة للغاية و تغطي ما يقارب ثلاث سنوات من الواردات ،وسيكون للازمة الديون السيادية التي تعرفها بلدان منطقة الأورو اثر فوري على الاقتصاد الوطني بغض النظر عن الاحتياطيات المالية التي تتمتع بها ،إلا أن انعكاساتها السلبية ستكون على المدى المتوسط في حالة استمرارها في وضع يتصف بزيادة العجز في الميزانية و اشتداد اختلال الاقتصاد بالتأثير القوي لقطاع المحروقات على القطاعات الأخرى للاقتصاد .

الخـــــــــاتمة

توفر منطقة الأورو سوقاً رئيسياً بالنسبة لكثير من الصادرات العربية في المجموعة الثانية و الثالثة وهي البلدان الأكثر تأثراً لما تتمتع به من مستويات عالية من الترابط مع دول منطقة الأورو ،فالعديد من البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا مثل تونس ،سوريا ،مصر ،المغرب ،موريتانيا ،تأثرت بانكماش الطلب الخارجي لدى الشركاء التجاريين بها خاصة دول منطقة الأورو ،فضلا عن تراجع التدفقات المالية الواردة إليها من خلال عائدات السياحة وتحويلات المغتربين و الاستثمارات الأجنبية المباشرة وكانت من العوامل الرئيسية التي امتدت أزمة الديون السيادية إليها،أما البلدان الأخرى المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط ،لاسيما الأردن فتعد أقل ترابطاً معها ومن ثم أقل تأثراً بصعوباتها الاقتصادية.

كما امتدت الأزمة من خلال عدة عوامل داخلية و خارجية وكان انفتاح أسواق المال بدول التعاون الخليجي على أسواق المال العالمية ،واعتماد العديد من الدول العربية على الإيرادات النفطية لتمويل النشاط الاقتصادي من العوامل الأكثر تأثيرا لامتداد الأزمة بصورة مباشرة إليها .

و من ناحية أخرى كان لتراجع أسواق المال الأمريكية و الأوروبية و انعكاساتها على صناديق الاستثمار السيادية تداعيات واضحة على اقتصاديات معظم دول مجلس التعاون الخليجي كالإمارات والبحرين والسعودية وعمان وقطر والكويت التي تتصف بأنظمة مالية و تجارية منفتحة و ذات انكشاف على الأسواق المالية العالمية ،ومن ثم كان ارتباطها الوثيق بكل من النظام العالمي و بالأسواق العالمية للسلع وفي مقدمتها النفط والغاز و البتروكيماويات من القنوات الرئيسية لامتداد الأزمة على اقتصادياتها.

و قد تسببت أزمة منطقة الأورو في انخفاض طلبها على جميع المواد الأولية المصدَّرة من قبل الدول العربية وفي مقدمتها النفط ،و تحملت بعض الدول العربية خسائر مالية كبيرة أصبحت ميزانيتها العامة في حالة عجز ،وانخفض بشدة فائض موازينها التجارية مما انعكس على احتياطياتها الرسمية.

كما تأثرت الاستثمارات بالأزمة ليس فقط بين الدول العربية والدول الأوروبية بل الاستثمارات العربية في أوروبا و الاستثمارات الأوروبية في الدول العربية ،حيث حدت من التدفقات إلى حد كبير وخاصة في دول المغرب العربي ،ولوحظ على إثر هذه الأزمة انكماشاً لأعمال المصارف الأوروبية في المنطقة العربية ،فهذه الأزمة أثرت بشكل سلبي على مستوى التعاملات المالية والاقتصادية العربية و الأوروبية بشكل خاص.

وعلى صعيد فرص العمل للأيدي العاملة العربية في أوروبا وتحويلاتهم المالية فقد تأثرت بسبب الأزمة والتي لم تساعد في التخفيف من مستويات البطالة للعمالة العربية كما أنها لم تساعد في استمرار نفس المستوى من التحويلات المالية للدول العربية المصدرة للعمالة إلى منطقة الأورو بالنسبة لبلدان عربية مثل تونس والمغرب فإن حوالي 90 % من تحويلات عمالتها في الخارج يأتي من أوروبا لذلك فإن الأوضاع الاقتصادية فيها تمثل أهمية كبيرة فيما يتعلق بإيراداتها .

كما أثرت الأزمة في مستوى المساعدات المالية التي تقدمها المجموعة الأوروبية لبعض الدول العربية خاصة في هذه المرحلة التي تمر فيها بعض الدول العربية بتحولات سياسية أدّت إلى تزايد احتياجاتها المالية نظرا لتأثر إيراداتها المعتادة خاصة من السياحة والاستثمار وكذلك نظرا لتزايد الأعباء المالية المترتبة على التوجه نحو تحقيق عدالة اجتماعية.

النتائج و التوصيات:

على الرغم من تحسن صادرات وتحويلات العمال المغتربين والإيرادات السياحية وأرباح الصناديق السيادية و تدفق الاستثمارات الأجنبية لبعض الدول العربية ،فإن أزمة الديون السيادية في منطقة الأورو ساهمت بفاعلية في تردي الوضع المالي للبلدان العربية النفطية وغير النفطية ،بما فيها الجزائر وبات من اللازم استخلاص الدروس والنتائج المهمة.

- لا تمثل أزمة الديون السيادية في منطقة الأورو مجرد عجز في الموازنات أو ارتفاع في المديونية ،إذ أن هذه الاختلالات المالية ما هي إلا نتائج للأزمة و تظهر اهم أسبابها في اختلاف الثقافة والسلوك الاجتماعي والنماذج الاقتصادية والاجتماعية التي تتبعها دول المجموعة الأوروبية ،إذ لها تأثيرات مباشرة على الإنتاجية وانضباط السياسات المالية ،و يظهر ذلك في صعوبة تأقلم اليونان مع المعايير المطلوبة للاندماج في منطقة الأورو ،حيث يمثّل أحد أهم هذه المظاهر التي تعبّر عن اختلاف ثقافات العمل ومستوى الإنتاجية مقارنة ببعض الدول الأعضاء الأخرى.
- إن أزمة الديون السيادية في منطقة الأورو جاءت نتيجة اختلالات اقتصادية ومالية مع ضعف في الحكم وعيوب في التصميم المؤسساتي ،بالإضافة إلى تراجع في الثقة ،والضعف في القطاع المصرفي ،هو ما حثّ البنك المركزي الأوروبي إلى السعي في اتجاه الاتحاد المصرفي ،والذي قد يكون إذا ما أحسن التعاطي معه وتنظيمه أن يساعد منطقة الأورو في الخروج من مشكلتها وان كان ذلك في المدى البعيد نسبياً.
- لقد كان من أهم الأهداف لقيام وحدة نقدية وضع حد للأزمات المتكررة التي ضربت منطقة الأورو وأعاقت نموها غير أن حرية حركة رؤوس الأموال داخلها و توحيد السياسة النقديــة لدولها أدى هذا إلى حدوث أزمات عملة متكررة ،و كان إنشاء منطقة الأورو لضمان زيادة

فعالية السياسة النقدية في الحد من ارتفاع التضخم بفضل مصداقية البنك المركزي الأوروبي الذي كان هدفه الرئيسي استقرار الأسعار و زيادة النمو و خفض العجز المالي والدين العام ،إضافة إلى ذلك فإن الأورو قام بتقديم مزيد من هامش الحرية من خلال إزالة المعوقات لميزان المدفوعات وتقلبات سعر الصرف داخل المنطقة و تقليل التقلبات في أسعار الصرف مقابل العملات الأخرى و بشكل خاص أمام الدولار الأمريكي ،إلا أن صناع السياسة في المنطقة أهملوا كثيرا صعوبات إدارة اقتصاد مرتبط بعملة واحدة.

- من خلال ما سبق تبين أن الجهود التي بدلت خلال العقد الماضي من قبل الدول الأوروبية للوصول إلى الوحدة النقدية يشوبها خللا بنيويا في تكوين اتحاد نقدي ينتهي باتحاد سياسي بسبب غياب البنية المؤسسية و التكامل الحقيقي بين دولها الأعضاء في تحمل تكاليف الاتحاد و تقاسم المخاطر ،اذ تبين عدم قدرة البنوك توفير المال اللازم للمواجهة الأزمات المالية مما تسبب في انكشافها بمليارات الدولارات لدول مثقلة بالديون في ظل تراجع نمو الاقتصاد العالمي مما أدى بوقوعها في خطر الإفلاس .
- أظهرت الأزمة وجود خلافات حول من يتحمل تبعات الأزمة و فشلا في توحيد و استئثار المصالح الجماعية على حساب المصالح و التوجهات الوطنية و كيفية تجنب الأزمات المستقبلية في ظل غياب رؤية واضحة حول كيفية تحقيق التكامل الاقتصادي بدون الإضرار بالدول الفاعلة في المنطقة في تحمل أعباء الدول الأضعف في الاتحاد ،كما بينت الأزمة أيضا وجود خلافات بين دولها الفاعلة في كيفية التدخل لإدارة الاتحاد نحو تكامل و تكوين وحدة مالية .
- نتجت عن أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو في إعادة النظر في الأفكار و المفاهيم و النماذج الاقتصادية التي سادت الدول المتقدمة خلال العقدين الماضيين ،حيث كان يعتبر أن الديون السيادية استثمارات أمنة خالية من المخاطر ،كما أثبتت الأزمة فشل نموذج النمو الذي يعتمد على الاقتراض المستمر ،كما أدى الاقتراض من قبل الدول بصورة متزايدة لتمويل الإنفاق المتزايد و تجاوز الحدود المقبولة من الاقتراض إلى زعزعت الاستقرار الاقتصادي لهذه الدول وفقدان ثقة المستثمرين في قدرة الدول على السداد و على الاستمرار في نمطها الاستهلاكي غير المتوازن .
- إن تداعيات أزمة الديون السيادية على اقتصادات الدول العربية مرتبط بدرجة ارتباط كل دولة عربية مع دولة عضو في المنطقة من حيث التدفقات المالية و التجارة فتتأثر الدول العربية مع كل دولة في منطقة الأورو ،فالأزمة تختلف حدتها من دولة لأخرى فتزداد تداعياتها في اليونان واسبانيا والبرتغال وبنوك بعض الدول الدائنة كفرنسا.

- اثر التباطؤ الاقتصادي في منطقة الأورو على دول مجلس التعاون بصورة أساسية عبر ثلاث قنوات رئيسة وهي القطاع التجاري والقطاع المالي والقطاع الاستثماري ،كما أدى تباطؤ الأنشطة الاقتصادية إلى تباطؤ الطلب من قبل المستهلك على السلع والخدمات العربية مما حدث أثرا بالغا عليها بسبب اعتمادها على المنطقة في تصريف منتجاتها.
- لقد كانت الدول العربية غير النفطية الأكثر ارتباطا اقتصاديا بدول منطقة الأورو أكثر تضررا بالأزمة ،و لأن اقتصاداتها أقل تنوعا فإن هذه الدول لا تملك الاحتياطيات ،و لا الموارد اللازمة لتخفيف وقع الصدمات عن اقتصاداتها و للتأقلم بسهولة مع الصدمات السلبية ،و سيلحق بها باعتبارها من أكبر مصدري السلع الأساسية ضرر مباشر إذا ما حدث تراجع آخر يضر باحتمالات نمو في منطقة الأورو ،و لذلك فهي تحتاج إلى المزيد من التوازن في مساهمة قطاعاتها الاقتصادية في التصدير من أجل توفير حماية أفضل لاقتصاداتها من الصدمات الخارجية .
- إن الانخفاض في قيمة الصادرات للجزائر بلغ نسبة 149.9% كانت أكثر تأثرا من الانخفاض في قيمة الصادرات لدول المجموعة الثالثة كلها ،حيث انخفضت هذه الأخيرة بقيمة 14645.65 مليون دولار ،و بالتالي فإن الدول النفطية التي لها علاقات اقتصادية قوية مع منطقة الأورو أكثر الدول العربية تأثرا بالأزمة الأوروبية ،إلا أن وقع أزمة الديون السيادية على دول المجموعة الثالثة كان أكثر حدة من دول المجموعة الأولى و الثانية باعتبار أنها فقدت إيرادات هامة خلال السنوات السابقة للازمة كما أن إيراداتها من منطقة الأورو تساهم بنسبة كبيرة في دخلها الوطني ،إلا أن استمرار الأزمة سيؤدي إلى أثار بالغة على الدول النفطية العربية سواء كانت لها ارتباطات اقتصادية معها أم لا ،حيث تؤدي الأزمة إلى انخفاض النمو العالمي باعتبار المنطقة تساهم بنسبة كبيرة في مستوى الناتج و التجارة على المستوى العالمي ،مما تحدث آثار على الدول المتقدمة الأخرى تنتقل بصفة مباشرة إلى الدول النامية من خلال حركة التجارة و التدفقات المالية ،و يظهر في انخفاض الطلب على صادرات الدول العربية مما يؤدي إلى انخفاض أسعارها على المستوى الدولي خصوصا منها المواد الأولية ،إضافة إلى تأثيرات واسعة على عدة مستويات منها التحولات المالية ،السياحة ،المساعدات المالية ...الخ من الدول الأوروبية باتجاه الدول العربية و من الدول العربية النفطية خصوصا الخليجية إلى الدول العربية الأخرى بصفة غير مباشرة .
- رغم تراجع الصادرات نحو أهم الشركاء التجاريين الأوروبيين خلال السنوات الأخيرة كالمغرب مثلا ،إلا أنها تبقى من أهم الشركاء للمنطقة ،إن هذه التغيرات في التجارة مع منطقة الأورو لا تنطبق بالضرورة على المستقبل في حالة حدوث أزمات أخرى فحركة التجارة في

حركة مستمرة و ذات إبعاد غير محددة تفرضها الظروف الاقتصادية للدول المؤثرة على الاقتصاد العالمي .

بعد هذا العرض لأهم النتائج التي تم استخلاصها من خلال معالجة مشكلة الدراسة نأتي إلى اختبار فرضيات البحث والتي جاءت في مقدمته وهي كما يلي:

- عدم تحقق الفرضية الأولى إذا وقعت دولة عضو في منطقة الاورو في أزمة مالية فإن ذلك من شأنه أن تؤدي حركة كل من العمالة و رأس المال من الدول الاعضاء في المنطقة باتجاهها لإحداث التوازن في سوق العمل و رأس المال ، حيث تبين ان وقوع اليونان في ازمة مالية لم تؤدي حركة العمالة و راس المال لإعادة التوازن و حدث تدفق العمالة و راس المال باتجاه دول اخرى ،لذلك فإن منطقة الاورو لم تحقق كل معايير المنطقة العملة المثلى و تبين ان هناك معايير ينبغي اخذها في الاعتبار
- و تحققت الفرضية الثانية والمتمثلة في اذا زادت حدة ازمة الديون السيادية في منطقة الاورو فإن ذلك من شأنه ان يؤدي الى التأثير على الدول العربية بغض النظر على وجود ارتباطات تجارية و مالية من عدمه ،و ذلك نتيجة ان منطقة الاورو تساهم بنسبة كبيرة في التجارة العالمية و التدفقات المالية مما يؤدي ذلك الى التأثير على اقتصاديات الدول العربية بطرق مباشرة وغير مباشرة عن طريق تأثر الدول المتأثرة بالأزمة و التي لها علاقات اقتصادية هامة مع الدول العربية .
- كما تحققت الفرضية الثالثة والمتمثلة في إذا زادت حدة أزمة الديون السيادية في منطقة الأورو فإن ذلك يؤدي بالجزائر إلى اتخاذ تدابير تقشفية، حيث تبين ان وقوع دول منطقة الاورو في ازمة الديون السيادية و ما تبعها من ركود ادى بها الى اتخاذ اجراءات تقشفية اثرت على صادرات الجزائر من المداخيل النفطية مما ادى بالدولة الى اتخاذ اجراءات تقشفية لترشيد الواردات و لإحداث نوع من التوازن في المؤشرات الاقتصادية الكلية.

التوصيات :

1. محاولة التخفيف من الانعكاسات السلبية لازمة الديون لمنطقة الأورو من خلال التركيز على الاستثمارات الداخلية للدول العربية أكثر من الاستثمارات الخارجية ،فدول الخليج مثلا مرتبطة بالعالم الخارجي أكثر بكثير من ارتباطها ببقية الدول العربية ،ومن هنا يجب إعادة توجيه تلك الاستثمارات نحو بقية الدول العربية ،مثل مصر السودان والمغرب ،وبقية الدول الأخرى وذلك لتخفيف حدة انعكاسات الأزمات المستوردة مستقبلا .
2. تحسين مستوى جودة ومواصفات السلع والخدمات المنتجة عربياً لترقى إلى مستوى المواصفات الأوروبية والعالمية لرفع قدرتها التنافسية في الأسواق العربية لتجنب الآثار

السلبية للأزمة الأوروبية على التجارة العربية ،و الاستفادة من مزايا تراكم المنشأ للصناعات العربية في التصدير إلى الأسواق الخارجية.

3. تقليل الاستثمار في أوروبا في ظل أزمة الديون السيادية في منطقة الأورو لوجود فرص استثمارية متاحة فيها ،لان قيمة العائد من هذه الاستثمارات في المستقبل يمكن أن تكون منخفضة ،مثلما حدث خلال أزمة الولايات المتحدة عام 2008 ،وإذا كان لابد من ذلك فينبغي أن تستثمر في قطاعات حيوية مثل المشاريع الإنتاجية أو الصناعية.
4. إدارة المصارف العربية لتعاملاتها الخارجية وقروضها الخارجية ومحافظها الاستثمارية مع الأسواق النقدية والمالية العالمية بعيداً عن المخاطر وعدم الاعتماد الشديد على تقارير مؤسسات التقييم العالمية التي ثبت في حالات كثيرة أنها كانت مضللة خلال الأزمة المالية العالمية.
5. السعي إلى زيادة التحويلات المالية للدول العربية في ظل تناقصها بفعل أزمة الأورو لتحفيز تراكم رأس المال المادي و البشري ،وهي أمر ضروري إذا كانت ما تتلقاه الأسر المعيشية و الفقيرة تؤدي إلى مكاسب نتيجة الأثر المحتمل للتحويلات المالية على التنمية ،إلا أن الضعف الهيكلي الموجود في غالبية الدول العربية يجعل النجاح في تعبئة مصادر التمويل الأجنبية للأغراض الإنتاجية غاية في الصعوبة ،لذلك فإن من الأهمية العمل على وضع استراتيجيات مناسبة كفيلة بتوجيه التحويلات المالية لأغراض التنمية الاقتصادية .
6. يتعين على الدول المصدرة للنفط العمل على ضبط أوضاع المالية العامة مع تشجيع التنوع الاقتصادي و إنشاء فرص عمل و أهمية تطوير النظام المصرفي و تعزيز الأطر التنظيمية و العمل الرقابي تماشيا مع الجهود المبذولة عالميا.
7. إنه من المفروض في ظل هذه الأزمة أن تكون سياسة البنوك العربية التي تتمتع بفوائض مالية في ظل هذه المؤشرات المالية ،هي البحث عن فرص تمويلية لاستغلال الفائض في رأس المال ،و أن البنوك ستتحفظ في تمويل القطاعات و الأدوات المالية التي يكون فيها عامل المضاربة كبيراً ،إلا انه يبقى عدم القدرة على تجنب تمويل المشاريع الحكومية الضخمة.
8. العمل على مراجعة السياسة النقدية فيما يخص ارتباط عملاتها بتغيرات الأورو والدولار ،وعدم الاعتماد على دول الاتحاد الأوربي بشكل وحيد في قطاعات السياحة والمالية ،وكذلك البحث عن تقوية العلاقات مع اقتصاديات ناشئة يجب الاستفادة منها.

9. وفي ظل تراجع البنوك الأجنبية عن تقديم قروض ائتمانية طويلة المدى ،بسبب تداعيات الأزمة المالية الأوروبية ،يجب التفكير في بدائل تمويلية لمشاريع أخرى مثل مشاريع الطاقة والمياه والتي تحتاج بدورها إلى تمويلات ضخمة ،يمكن أن تلعب السندات دوراً رئيسياً فيها.
10. على الدول العربية غير النفطية البحث عن مصادر طاقة بديلة ،كمشاريع الطاقات المتجددة من الشمس والرياح والماء والطاقة الحيوية والبدء الجاد في الاستثمار في مشروعات الطاقة المتجددة بالتعاون مع الدول والشركات التي تمتلك التكنولوجيا والخبرات اللازمة قصد تقليل الاعتماد على العائدات النفطية و من ثم تقليل الآثار الناتجة عن الأزمات المالية من خلال نقص الطلب على النفط.
11. تشجيع السياحة العربية البينية والبحث عن بدائل لدى دول أسيوية وأوروبية أخرى لتعويض النقص في انخفاض توافد السياح من منطقة الاورو ،وعلى الدول العربية التي تملك احتياطات نقدية هائلة طرح مشاريع تطوير كبرى ،وبالتالي تحريك عجلة الاقتصاد وتنشيط حركة قطاع الأعمال العربي .

أما بخصوص الاقتصاد الجزائري و من خلال ما سبق من الدراسة يمكن تقديم التوصيات التالية :

1- على الجزائر الاهتمام بتعزيز العلاقات التجارية و المالية إلى الدول الأخرى في منطقة الأورو و التي نسبة مساهمتها في الطلب على الصادرات الجزائرية متدنية بما يسمح من إحداث توازن في طلب المنطقة على الصادرات الوطنية ،بحيث إذا حدث انخفاض في الطلب على الصادرات من قبل بعضها يعوضه زيادة الطب على الصادرات من الدول الأعضاء الأخرى ،مع محاولة معالجة التذبذبات الحاصلة في الطلب على الصادرات إلى الدول الأعضاء في المنطقة بالاهتمام بزيادة الصادرات خارج المحروقات .
2- الدور الهام الذي يلعبه انتعاش الطلب المحلي في تقليل الأثر السلبي لنقص قيمة الصادرات الجزائرية الذي يرجع سببه أساسا إلى أزمة منطقة الأورو وانخفاض أسعار البترول ،و ذلك في إطار منظومة متكاملة من تطوير الإنتاج الصناعي و الزراعي و الخدمي قصد تقليل الآثار الناجمة عن الأزمات الدولية مستقبلا.
3- إصلاح السياسات التجارية من خلال تنويع الشركاء الاقتصاديين مع مجموعات اخرى و البحث عن تقوية العلاقات مع دول آسيا وإفريقيا باعتبارها اقتصاديات ناشئة يجب الاستفادة منها.
4- أهمية المضي في مسيرة الإصلاح و تعزيز مرونة الاقتصاد الوطني في مواجهة الصدمات الخارجية من خلال تطوير أسس هيكلية للتنافسية الشاملة ،كما ينبغي تحسين موقعه الإقليمي واستغلال الفرص المتاحة من خلال تطوير العلاقات مع الدول الصاعدة

5- إذا كانت الاحتياطيات من النقد الأجنبي تساعد في إرساء الاستقرار الخارجي فإن الانخفاض المتواصل لميزان المدفوعات إمام الاتجاه التصاعدي للواردات و الخدمات سيجعل الاقتصاد الجزائري اقل قدرة على مقاومة الأزمات الخارجية ،و من ثم يتوجب على الدولة العمل على تعظيم الاستفادة من الاحتياطيات الأجنبية من خلال تنويع مصادر دخل هذه الاحتياطيات بالاستثمارات الأقل خطورة و الأكثر ربحية في ظل استمرار أزمة الديون السيادية في منطقة الأورو و المخاطر المصرفية المرتبطة بها .

6- على الجزائر تقليص التبعية إزاء الجباية البترولية، مع ضرورة التركيز على الاقتصاد الحقيقي الذي يصاحبه إنتاج وتبادل فعليين لتجنب الأزمات الاقتصادية، ولذلك فإن تنويع الصادرات هو مطلب أساسي يتوجب على الجزائر وبقية الدول النفطية الأخرى لتجنب وقع الصدمات عليها مستقبلا.

7- وضع سياسة اقتصادية من شأنها زيادة تحويلات العاملين بالخارج و توجيهها لأغراض التنمية مع ادخال السوق الموازية في القطاع الرسمي.

آفاق البحث

من خلال دراستنا لأثر أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على اقتصادات الدول العربية ودراسة حالة الجزائر وتحديد وتحليل آثارها على الاقتصادات العربية والاقتصاد الجزائري، وبعد استخلاصنا للنتائج المذكورة أعلاه، يرى الباحث أنه مازالت بعض النقاط التي يمكن التطرق إليها وتكون أساسا لبحوث لاحقة، ولهذا فإنه يقترح دراسات مستقبلية كاستكمال لنتائج الدراسة الحالية وتتمثل في أساسا فيما يلي:

- سبل تنمية الصادرات خارج المحروقات الجزائرية في ظل أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو.
- تدهور احتياطيات النقد الأجنبي الجزائري في ظل أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو وطرق تنميتها
- واقع وآفاق التحويلات المالية العربية في ظل الأزمات المالية الحالية
- دور السياسة المالية والنقدية في الجزائر للحد من آثار أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو
- تأهيل شركات القطاع العام الجزائرية لمواجهة ارتفاع قيمة الواردات في ظل أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو.

" تمت بحمد الله "

المـــــــــــــراجع

أولا:المراجع باللغة العربية

أ:الكتب

1- أحمد يوسف الشحات، **الأزمات المالية في الأسواق الناشئة مع إشارة خاصة لأزمة جنوب شرق آسيا** ، دار النيل للطباعة و النشر، القاهرة ، 2001.

2- رينيه ماسيرا و سلفاتوري روسي ، **النظام النقدي الأوروبي** في التكامل النقدي العربي,مركز دراسات الوحدة العربية و صندوق النقد العربي سنة

3- ساموبلسون و نوردهاوس,**علم الاقتصاد** ،ترجمة مكتبة ناشرون ,الطبعة الأولى,بيروت لبنان,2006.

4- سامي خليل,**نظرية الاقتصاد الكلي,الكتاب الأول,المفاهيم و النظريات الأساسية**,وكالة الأهرام للتوزيع,الكويت 1994.

5- سامي عفيفي حاتم,**التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم** ,الكتاب الثاني,الدار المصرية اللبنانية,القاهرة 1991.

6- صلاح الدين أحمد السيسى ,**الاتحاد الأوروبى و العملة الأوروبية الموحدة(اليورو)**,قضايا اقتصادية , مكتبة الأسرة,2003.

7- عبد الحكيم الرفاعي ,**السياسات الجمركية الدولية و التكتلات الاقتصادية**, الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي و الإحصاء و التشريع , القاهرة 1976,..

8- عبد الهادي عبد القادر سويفي ,**قراءات في اقتصاديات الوطن العربي**,معهد البحوث و الدراسات العربية,الطبعة الثانية2008/2007.القاهرة.

9- عرفات تقي الحسني,**التمويل الدولي**,دار مجداوي للنشر,عمان الأردن,الطبعة الأولى,1999.

10- عمر سلمان,**التمويل الدولي:دراسة في منهجية و آليات النظام النقدي الدولي المعاصر**,الدار المصرية اللبنانية,القاهرة 1993

11- عمرو محي الدين , **أزمة النمور الأسيوية : الجذور و الآليات و الدروس المستفادة** , دار الشروق , الطبعة الأولى , القاهرة,2000.

12- عليوة السيد,**إدارة الأزمات و الكوارث , مخاطر العولمة و الإرهاب الدولي**,ط2, القاهرة,دار الأمين للنشر و التوزيع,2002.

13- محمد شومان,**الأزمات و أنواعها**,الطبعة الأولى,الجزيرة العدد 10325 ,السعودية 4 جانفي 2001, www aljazirah.com

14- مغاوري شلبي علي,**اليورو و الأثر على مصر و العالم** , ملحق الأهرام,العدد 132,عام 1999

ب:الدوريات و الندوات:

1- أبو الوفا فهمى شلش,**مولد العملة الأوروبية الموحدة**,النشرة الاقتصادية السنة 42 العدد الأول , بنك مصر,1999.

2- البنك الأهلي المصري ،**الاطار المقترح الجديد للجنة بازل لمعيار كفاية راس المال** ، النشرة الاقتصادية ، المجلد 254،العدد الاول و الثاني ،القاهرة ،2001.

3- احمد بوبكر علي بدوي ،**الحوافز النقدية و المالية في الدول العربية** ،صندوق النقد العربي ،ابو ظبي ،2010.

4- الصندوق الوطني للتنمية الزراعية , **جمهورية الأرجنتين ,وثيقة القرض الإستراتيجية القطرية**, المجلس التنفيذي الدورة الحادية و الثمانون روما 21-22 أبريل 2004 www.ilo-mirror.library-2012/06/19 cornell.edu/public/…

5- امانويل باليتيش,سانجيف نويتا,كارلوس مولاس,غرانالوس,**السيطرة على الديون** , مجلة التمويل و التنمية ديسمبر 2010

6- إدارة البحوث,**العملة الأوروبية الموحدة**,البنك الأهلي المصري, النشرة الاقتصادية , المجلد 51,سنة 1998, القاهرة.

7- أوليفييه بلانشار, **إعادة النظر في سياسة الاقتصاد الكلي,النافذة الاقتصادية** ,منتدى صندوق النقد الدولي,8 ماي 2013.

8- **اندري كارتابانيس ,عملية الاندماج غير المكتملة في الاتحاد الأوروبي , ترجمة : سمير بغدادي ,مركز الدراسات و البحوث الدولية العربية النسخة رقم 25 ,جامعة باريس 01,-***www.chaos-international.org/index.php?...*

9- ايجي اوتكر,و روب,و سيلابا سيونلو,**مجال محفوف بالمخاطر**,مجلة التمويل و التنمية ديسمبر 2010,ص 38. *www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/fandd/fda.htm*

10- ايروين ستيلزر,**الأزمة المالية في اليونان.....مأساة م مهزلة**,ترجمة علي الحارس ,مجلة ويكلي ستاندارد,8مارس 2010,.www.iraq.futere.net

11- أيهان كوزي,و براكاش لونغاني,ماتركو بتروتيس, **تتبع مسار التعافي العالمي** , مجلة التمويل و التنمية صندوق النقد الدولي , العدد 49 جويلية 2012.

12- بحوث كامكو,**تقرير عن ديون الدول الأوروبية ...**

www.kamconline.com/NewsPrint.aspx?newsId...ar

13- بودي عبد القادر ,بحوصي مجذوب, **مفهوم الأزمة المالية بين الاقتصاد الوضعي و الاقتصاد الإسلامي**, جامعة بشار-الجزائر.

14- برغليوت باركبو,جسين رحمن,إعادة تشكل نمط النمو,مجلة التمويل و التنمية العدد ,ديسمبر 2012

15- ثريا الخزرجي,**الأزمة المالية العالمية الراهنة و أثرها في الاقتصاديات العربية التحديات و سبل المواجهة**,كلية الإدارة و الاقتصاد ' جامعة بغداد.

16- حافظ غانم ،على شفى :**تجنب الانهيار الاقتصادي و تعزيز النمو الشامل في مصر و تونس**،مركز بروكنجز الدوحة عام 2013

17- **جون.هـ. ماكين, كيف أصبحت أزمة الدين الأوروبية بهذا السوء؟**,2011/12/05,

https://www.facebook.com/permalink.php?id=355550247891641

18- حجاج بوخضور, أحمد العربيد, فواز عويد العنزي, الندوة الرابعة بعنوان" **النفـط والتنميـــة** "مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية,بتاريخ 24 / 6 / 2013

.www.cgaps.kuniv.edu/index.php?option=com...id.

19- حسن العالي, «صندوق النقد»: انكشاف المصارف الخليجية على «اليورو» لا يتجاوز 5 %,الاقتصادية الالكترونية ,السبت 09 رمضان 1433 هـ. الموافق 28 يوليو 2012 العدد 6865.

20- حنان مرسي,**جيل لن تنمحي ندوبه**,مجلة التمويل و التنمية , العدد 49,مارس 2012

21- حمدي الطباع،**اثر ازمة الديون السيادية لمنطقة الاورو على قطاع الاعمال العربي- المشكلة و الحلول المقترحة**،اتحاد رجال الأعمال العرب ،بيروت مارس 2012.

22- خليل حسين, **أسباب ألازمات المالية العالمية وسياسات مواجهتها**, الجامعة اللبنانية, بيروت www.drhalihussein.blogspot.com..,2008

23- خبراء صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء و التعمير,**المبادئ التوجيهية لإدارة الدين العام** 21 مارس banks.org./…/pdmguide line200www.treasury.worled2001

24- رباح أريزكى,برتراندر كانديلون,امادو نيكولا راسين سي,**الأخبار السيئة تنتشر**, مجلة التمويل و التنمية ديسمبر 2010

25- رونلد لي,اندرو ميسون,**ثمن النضج**,مجلة التمويل و التنمية العدد01 جوان 2011,

26- سلين الارد , **المزيد من أوروبا و ليس الأقل** , مجلة التمويل و التنمية , سبتمبر 2011

27- سونيل شارما ،**تحدى التنبؤ بالازمات الاقتصادية** ،مجلة التمويل و التنمية ،المجلد 36،العدد الثاني ،يونيو 1999.

28- سالي ماكنامارا ,حي دي فوستر,**من أسباب ضعف خطة الانقاذ لليونان** ,ترجمة على الحارس,مركز هيرتيج,6ماي 2010,. *www.iraqfuture.net/0v4/translations/.../183-SMJF.pd*

29- سامر سنقرط,**تأثير الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الأردني** ,جمعية البنوك في الأردن, *alghad.com/?news=473757*

30- ستيفان ايريك أوبرز,كن شيكادا,فرانك ايك,باتريكط إمام,جون كيف ,مايكل كيسر,موريشيو سوتو,تاو سن,**تأثير مخاطر طول العمر من المنظور المالي**,تقرير الاقتصاد العالمي ,افريل 2012 *www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/fandd/fda.htm*

31- ستين كلايسنز,**تخفيض الديون**, مجلة التمويل و التنمية العدد جويلية 2012, *www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/fandd/fda.htm*

32- سمير الشاهد ،**المبادئ الاساسية للرقابة المصرفية الفعالة في بحوث مقررة بازل الجديدة و ابعادها بالنسبة للصناعة المصرفية الفعالة** ، اتحاد المصارف العربية ،2003

33- سمير صبح ,**اليورو مازال بعيدا عن دائرة الخطر** ,اتحاد المصارف العربية العدد 345 ديسمبر 2012, . *www.uabonline.org/magazine/385-Dec-2012-1.pdf*

34- صديقي أحمد,**مشروع العملة الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي "دراسة مقارنة لمعايير التقارب الاقتصادي"**,مجلة الباحث عدد 2011/09,جامعة ادرار,الجزائر-*www.univ-ouargla.dz/Pagesweb/.../doc/.../R0920.pdf*

35- عاطف لافي مرزوك, **أزمة اليورو 2011:تحليل للسيناريو العالمي و اثاره المتوقعة على بلدان الخليج** ,كلية الإدارة و الاقتصاد جامعة الكوفة العراق , www.docudesk.com

36- عباس بلفاطمي ،هل تشكل دول مجلس التعاون الخليجي منطقة عملة مثلى ،مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير برج بوعريريج ،العدد 10 سنة 2011

37- عبد اللطيف درويش,**اليورو في مواجهة التحديات** ,تقرير مركز الجزيرة للدراسات,12 أغسطس /آب 2012 ,***studies.aljazeera**.net/**reports**/.../20128121025567837*

38- عبد الحفيظ الصاوي,**الاقتصاد العالمي الازمة و افاق الحل** ,تقرير شبكة الجزيرة للدراسات الاقتصادية , قطر , 16 اكتوبر 2011 .

39- عبد النبي إسماعيل الطوقي,**التنبؤ المبكر بالأزمات المالية باستخدام المؤشرات المالية القائدة**, كلية التجارة جامعة أسيوط,مصر, www.kantakji.com

40- **عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي** ،**استراتيجيات إدارة المخاطر للالتزام بمقررات بازل3 وأبعادها المستقبلية** ،المعهد المصرفي وشركة (Moody's Analytics)الرياض 30 نوفمبر 2011 .
www.sama.gov.sa/News/.../**Risk**%20**Strategies**

41- عزت ملوك قناوي,**مستقبل العملة الأوروبية الموحدة في مواجهة الدولار الأمريكي** ,مجلة الدراسات المالية و التجارية,كلية التجارة ,فرع بني سويف,جامعة القاهرة .

42- عمر سالمان,**تحقيق الوحدة النقدية الأوروبية و مستقبل اليورو كعملة دولية**, مجلة كلية التجارة و إدارة الأعمال' جامعة حلوان, السنة الثانية عشر, العدد الأول و الثاني 1999.

43- علي الفقيه,**محاولات لانقاد العملة الأوروبية الموحدة و الأزمة اليونانية**,مجلة المالية العدد 144جويلية www.mof.gov.ye,2012

44- علي عليجي, **الهاربون الكبار**,.مجلة التمويل و التنمية, العدد 02,جويلية 2011

45- عيسى محمد الغزالي,**التجارة الخارجية و التكامل الاقتصادي الإقليمي**,المعهد العربي لتخطيط,,دورية اقتصادية العدد 81 مارس2009.

46- نفس المؤلف ,**الأزمات المالية**,سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية,العدد29 ,ماي2004

47- غرفة التجارة و الصناعة العربية الألمانية, **اقتصاد ألمانيا يتفادى الركود**, مجلة السوق العدد 2013/02,ص06*www.ghorfa.de/fileadmin/.../ar_souq_2_2013_web.p* .

48- فاطمة الزهراء رقايقية,**أزمة الديون السيادية الأوروبية و آليات التعامل معها**, مجلة المستقبل العربي العدد 408 ,21013, *www.caus.org.lb*'

49- فليب كرم و آخرون,**ابعد من المتقاعدين** ,مجلة التمويل و التنمية جويلية 2011

50- قسم البحوث و الدراسات الاقتصادية,**الديون الدولية..عوامل للتنمية أم عوائق لها**, منتدى الأعمال الفلسطيني أغسطس 2011....www.pdf.org.ps/site

51- كارمن راينهارت,جاكوب كيركغارد,ماريا بيلين سبرانسيا,**الكبح المالي من الحكومات تلتمس طرقا جديدة للتلاعب بالأسواق لاحتواء تكلفة تمويل الديون**,مجلة التمويل و التنمية جويلية 2011

52- كارن أبو الخير,**عاصفة الديون السيادية** , مجلة السياسة الدولية,الأهرام 6/جوان/2013. *www.siyassa.org.eq*

53- كريس هارمن, **الأرجنتين الثورة على حافة الأزمة العالمية**,ترجمة رقية حجازي,مركز الدراسات الإستراتيجية,مصر,2004. www.socialists.net. 19/06/2012

54- كيفن شينغ ,ايريك دي فراير ,ايرينا ياكادينا,**المدى الطويل قريب** ,مجلة التمويل و التنمية عدد سبتمبر 2010.

55- كينيث رقوف ,يورو بلا مركز، كيان غير قادر على البقاء ,جامعة **كمبريدج** ,-www.project syndicate.org

56- لزعر علي ،ايت يحي سمير ،**معدل الصرف الفعلي الحقيقي و تنافسية الاقتصاد الجزائري** ،مجلة الباحث عدد 2012/11

57- لقمان معزوز, شريف بودري,**المنافسة بين الدولار و الأورو في ظل لا استقرار النظام النقدي الدولي**,مجلة الباحث,العدد09,2011,ص74*www.univ-ouargla.dz/Pagesweb/.../doc/.../R0906.pdf*

58- لورانس بول و براكاش لونغالي,**الدواء المر**,مجلة التمويل و التنمية ديسمبر 2011.
//www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/fandd/fda.htm

59- مارتن غريفيثس, تيري أوكالاهان ,**المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**'مركز الخليج للأبحاث , دبي الإمارات العربية المتحدة,2008.

60- ماهر الشيخ ،**قياس ملاءة البنوك الإسلامية في إطار المعيار الجديد لكفاية راس المال** ،اتحاد المصارف العربية ، النشرة المصرفية العربية ،الفصل الثالث ،سبتمبر 2006.

61- مجدي صبحي, **اتجاهات الاقتصاد العالمي لعام 2013 وتأثيراتها على الاقتصادات العربية** , 04 فبراير 2013 htm.**2013**2310338127486/02/**2013**/studies.aljazeera.net/reports

62- محمد عبد الرحمن العسومي **أزمة اليورو وتداعياتها المحتملة على الاقتصادات الخليجية** 20 اكتوبر 2011 2014 لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية

www.ecssr.ac.ae/ECSSR/print/ft.jsp?lang=ar

63- **.** محمد إبراهيم السقا ,**أخطر الديون السيادية في العالم** , الاقتصادية الالكترونية. www.alqet.com 30/06/2012

64- محمد إبراهيم السقا **،الديون السيادية قنبلة موقوتة تهدد الاقتصاد العالمي**, الاقتصادية الالكترونية,1جانفي 2012 العدد 6656**.**

65- محمد إبراهيم السقا, **منطقة اليورو بين الحاجة إلى النمو وضرورة التقشف**,الاقتصادية الإلكترونية 08 ماي 2012 العدد*www.aleqt.com/2012/05/08/article_654648.html* 6784

66- محمد إبراهيم السقا,**تصنيف الديون السيادية لدول العالم.** www.scoopchart.com 02/4/2012 .

67- محمد حبش, **الأزمة المالية اليونانية إلى أين؟** مجلة الدراسات المالية و المصرفية ,العددين الثالث و الرابع ديسمبر 2011,ص 13.*www.aabfs.org/ar/pdf/JournalVol3a42011.pdf*

68- مجيب حسن محمد,**تطوير مؤشرات للتنبؤ بالأزمات المصرفية**,دراسات مالية و مصرفية,مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية,www.shedacss.com

69- مركز البحوث بنك مصر,**العملة الأوروبية الموحدة "اليورو",**أوراق بنك مصر البحثية,العدد 7سنة1999**.**

70- مركز البحوث - بنك مصر,**العملة الأوروبية الموحدة اليورو**, أوراق بنك مصر البحثية , العدد 7سنة 1999

71- مركز الإمارات للبحوث و الدراسات الإستراتيجية ،**أسعار النفط المحتملة و انعكاساتها على معدلات النمو في الاقتصاديات الناشئة،** الإمارات ،2014/05/8.

72- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني,**مراجعة نقدية لمشروع قانون الدين العام الفلسطيني**,شباط2005 www.mas.org.ps.01/01/2012

73- نزهان محمد سهو,**أسواق الأوراق المالية في ظل تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة,** مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية المجلد 26, العدد الثاني 2010,.

www.damascusuniversity.edu.sy/mag/.../651-673.pd

74- هيل عجمي جميل ,**الأزمات المالية:مفهومها و مؤشراتها و إمكانية التنبؤ بها في بلدان مختارة**,مجلة جامعة دمشق-المجلد التاسع عشر-العدد الأول,2003.

الملتقيات:

1- الداوي الشيخ , **الأزمة المالية العالمية انعكاساتها و حلولها**,كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير , جامعة الجزائر في مؤتمر الأزمة المالية العالمية و كيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي و الإسلامي, جامعة الجنان, طرابلس, لبنان 13-14 مارس 2009, ….www.jinan.edu.ib/conf/money

2- جبوري محمد, **جودة العلاقة و التواصل مع عملاء المنظمة كمدخل للميزة التنافسية** الملتقى الوطني بعنوان استراتيجيات التدريب في ظل إدارة الجودة الشاملة كمدخل لتحقيق الميزة التنافسية كلية العلوم الاقتصادية و

التجارية و علوم التسيير,جامعة طاهر مولاي سعيدة,الجزائر.
forum.univbiskra.net/index.php?topic=26845.0;.
3- خالد مصطفى قاسم,**انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الصناعة العربية**,في المنتدى الصناعي العربي الدولي ,وزارة الطاقة و الصناعة و التعدين قطر,25-28ماي 2010.
4- رمضان علي الشراح,**الأزمة المالية العالمية أسبابها آثارها انعكاساتها على الاستثمار بدولة الكويت**,ورقة مقدمة للملتقى الدولي لآفاق الاستثمار "الدورة الثالثة"معا لمواجهة التحديات,الكويت.
5- ساعد مرابط,**الأزمة المالية العالمية 2008:الجذور و التداعيات**, ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول الأزمة المالية العالمية , جامعة سطيف يومي 20-21 أكتوبر 2009.
6- شوقي جباري،فريد خميلي ،**دور الهندسة المالية الإسلامية في علاج الازمات المالية** ،المؤتمر العلمي الدولي حول الأزمة المالية و الاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي الأردن ،2010/12**.**
7- عبد المجيد قدي،***الصناديق السيادية و الازمة المالية الراهنة*** ،مؤتمر الأزمة المالية العالمية و كيية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي و الإسلامي ،طرابلس لبنان 13-14 اذار2009.
8- فريد كورتل ,**الأزمة المالية العالمية التنبؤ بالازمة فرص الاستثمار المتاحة في ظلها و الحلول الممكنة لمواجهتها**,المؤتمر الدولي :الأزمة المالية الاقتصادية و الحوكمة العالمية 20-21 أكتوبر 2009,جامعة فرحات عباس سطيف ,www.kantakji.com
9- وهيبة كواش,فتيحة بن حاج جيلاني مغرارة,**الأزمة المالية و علاقتها بسعر الفائدة** ,الملتقى الدولي الثاني 6/5 ماي حول الأزمة المالية الراهنة و البدائل المالية و المصرفية-النظام الإسلامي نموذجا,المركز الجامعي خميس مليانة 2009.

ب:الرسائل العلمية:

1- ابتسام محمد عبده فراج,**العملة الأوروبية الموحدة" اليورو" و استقرار معدلات الصرف"دراسة مقارنة"**,رسالة ماجستير , كلية التجارة و إدارة الأعمال, جامعة حلوان2002
2- رفعت محمد الصغير احمد محمد,**الآثار الاقتصادية المتوقعة للتكامل المالي على الأداء الاقتصادي للاتحاد الأوروبي** ,رسالة دكتوراه ,كلية التجارة جامعة حلوان.2006
3- هبة محمود الطنطاوي الباز،**الأزمات المالية المعاصرة الأسباب –العلاج- الدروس المستفادة** ،رسالة دكتوراه جامعة عين شمس قسم الاقتصاد ،مصر سنة 2008.
4- عبد الرزاق محمود حامد محمود, **دور النظام النقدي الأوروبي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي لدول الجماعة الاقتصادية الأوروبية** رسالة ماجستير ,جامعة حلوان 200
5- لبنة جديد,**السوق الأوربية المشتركة والسوق العربية المشتركة تشابه المقدمات و اختلاف النتائج**,جامعة تشرين كلية الاقتصاد,رسالة ماجستير 2004.
6- لمياء فاروق مهدي،**أزمات المديونية الدولية-دراسة مقارنة مع إشارة خاصة لمصر**،رسالة ماجستير قسم الاقتصاد ،جامعة عين شمس مصر.
7- محمد محمود عبد الرحمن خليل ,**تحرير أسعار الصرف في مصر و اثر نظام النقد الأوروبي على الجنيه المصري**, رسالة ماجستير , كلية التجارة,جامعة عين شمس ,مصر 2002.

8- - محمد محمود عبد الرحمن خليل: **تحرير أسعار الصرف في مصر واثر نظام النقد الأوروبي على الجنيه المصري**,رسالة ماجستير,كلية التجارة جامعة عين شمس,2002.

9- نادية بلورغي،**تداعيات أزمة منطقة اليورو على الشراكة الاورومتوسطية –دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة بسكرة سنة 2014/2013.

ت-التقارير الرسمية :

1- اتحاد المصارف العربية ، النشرة المصرفية العربية ، الفصل الأول ،مارس 2005 .

2- آفاق الاقتصاد العالمي ,تباطؤ في النمو و تصاعد في المخاطر ,صندوق النقد الدولي, سبتمبر 2011,. www.imf.org

3- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2007-2008-2009-2010-2011-2012-2013.

4- التقرير الاقتصادي الربع سنوي ,الهيئة العامة للاستثمار و المناطق الحرة, الربع الاول يوليو- سبتمبر 20013/2012

5- التقرير السنوي للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات سنة .www.iaigc.net /

6- التقرير الاقتصادي الربع سنوي ,الهيئة العامة للاستثمار و المناطق الحرة, الربع الأول يوليو- سبتمبر 20013/2012

7- التقرير الاقتصادي ,الاقتصاد العالمي رهن الديون الأمريكية و الأوروبية , العدد 19 السعودية سنة 2011, جانفي 2012

8- إدارة الدراسات و التدريب , تقرير تفصيلي حول الأداء العام للتجارة الخارجية الأردنية لعام 2010 مقارنة ب 2010 , غرفة تجارة عمان سنة 2012,ص ص 6-11.www.ammanchamber.org/node/?id=9r

9- اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا, **إدارة الدين الخارجي و حالة الدين في منطقة الاسكو** .دراستا حالة عن الأردن لبنان, الأمم المتحدة, نيويورك,2004, www.diconline.org..

10- المندوبية السامية للتخطيط ,الميزانية الاقتصادية التوقعية لسنة 2013.
www.hcp.ma/attachment/5009

11- تقرير البنك المركزي التونسي. ميزان المدفوعات. نوفمبر/تشرين الثاني 2011.
www.bct.gov.tn/bct/siteprod/index_ar.html

12- بيان ختامي لصندوق النقد الدولي حول ليبيا , 4 ماي 2012
www.imf.org/external/arabic/np/ms/2012/050412a.pdf

13- دائرة الأبحاث و السياسات النقدية,التقرير السنوي ,سلطة النقد الفلسطينية,2011,

14- صندوق النقد الدولي. آفاق الاقتصاد العالمي. تقرير إبريل/نيسان 2012.
www.imf.org/external/country/WBG/RR

15- صندوق النقد العربي ,اتجاه مؤشرات أسواق الأسهم لدول المجموعة الثالثة , قاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية.

16- دائرة الأبحاث و السياسات النقدية , التقرير السنوي 2011, تموز 2012.

17- وزارة التجارة الجزائرية ،قراءة تحليلية لتطور واردات الجزائر من المواد الأولية و المواد واسعة الاستهلاك مقارنة بين سنتي 2010 و 2011.

18- غرفة التجارة و الصناعة العربية الألمانية , تقرير اتجاهات الاقتصاد الألماني.
www.ghorfa.de/wegundziel_ar.html

19- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول -أوبك- ،تقرير الأمين العام السنوي الثامن و الثلاثون ،سنة 2011.
www.oapecorg.org/ar/Home/

20- مركز الجزيرة للدراسات - تقارير - تأثير أزمة منطقة اليورو على اقتصاديات الدول العربية .
studies.aljazeera.net/reports/.../2012729910884120.ht..

21- مركز الدراسات الاقتصادية في غرفة التجارة و الصناعة و الزراعة في بيروت و جبل لبنان ،التقرير الاقتصادي 2013.مؤسسة الخليج للاستثمار ،التقرير الشهري يونيو 2012 .

22- مركز البحوث و الدراسات ,الاقتصاد العالمي رهن الديون الأمريكية و الأوروبية , التقرير الاقتصادي السنوي , العدد 19 السعودية عام 2011,
www.bct.gov.tn/bct/siteprod/documents/rapport_annuel_arabe.pdf

ث-النشرات:

1- إدارة العلاقات الخارجية ،المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يختتم مشاورات المادة الرابعة لعام 2012 مع الجزائر،صندوق النقد الدولي ،نشرة معلومات معممة رقم 25/10،2013/01/13.

2- المندوبية السامية للتخطيط ,الميزانية الاقتصادية التوقعية لسنة 2013.
www.hcp.ma/attachment/500999

3- بيان ختامي لصندوق النقد الدولي حول ليبيا 4 ماي 2012,.

4- نشـــــرة الإحصـــــاءات الاقتصـــــادية للـــــدول العربيـــــة لســـــنة 2013،العـــــدد 33
www.atfp.org.ae/English/studies/Statistical-Bltn-Arab.pdf

5- البنك المركزي التونسي ,نشرة الظرف الاقتصادي , جانفي www.watania1.2012

6- بنك الجزائر ,النشرة الإحصائية الثلاثية , مارس 2009 , جوان 2014.

7- بنك الجزائر , النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 26, جوان 2014.

8- جدوى الاستثمار,أزمة اليورو و تداعياتها على السعودية,نشرة اقتصادية, ماي 2010,.www.jadwa.com

9- مجموعـــــــة ســـــــامبا المالية,النشـــــــرة الاقتصـــــــادية يونيـــــــو 2012.
www.samba.com/.../Samba_Economic_Monitor_June

جـ-الانترنت:

1- أزمة اليورو ومستقبل الاقتصاد الخليجي ، أخبار الخليج العدد 11829: www.akhbar-alkhaleej.com/11829/article/398998.html

2- أزمة الديون في منطقة اليورو: 3 قواسم مشتركة مهدت للانفجار،2012/05/02
ww.almanar.com.lb/wap/edetails.php?cid=41&eid=229609

3- إسلام عواد، معدل فائدة بالسالب .. أمر مستحيل اقتصاديًّا يحدث حاليًا في أوروبا،
www.sasapost.com/eurozone-negative-intrest-rate

4- السعودية ثاني أكبر بلد مصدر لتحويلات العاملين .. www.ahmnews.com

5- أشرف دوابه- مجلة المجتمع الكويتية 2011/12/31 وصحيفة الخليج الإماراتية 4 و2012/1/7

6- المرزوقي, انكشاف البنوك الكويتية على الديون السيادية الأوروبية محدود,الرأي العدد 12742,ماي 2014 تحويلات الأجانب في السعودية عام 2013 .www.alarabiya.net

7- السعودية والإمارات والأردن أكثر الدول استقبالاً للمهاجرين ...www.startimes.com/?t=11453

8- الاقتصاد و الأعمال,**الديون السيادية**...www.aljzeera.net

9- المغرب... اختلالات بنيوية تستوجب حواراً مقال 18 تشرين الأول/أكتوبر 2011 *الحياة*

10- الطاهر المعز- نشرة اقتصادية أسبوعية عدد 169،

www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=358819

11- حازم الببلاوي,**الأزمة المالية العالمية الحالية " محاولة للفهم**,www.iid-alraid.com

12- حازم الببلاوي,أزمة اليونان و الاندماج المالي العلمي,2010/05/23.

hazem*beblawi.com/?p=726*

13- صندوق النقد" يخفض توقعات النمو للدول العربية باستثناء دول الخليج، 06/01/2015 alhayat.com

14- الموسوعة الحرة ,ويكيبديا, www.ikipidia 12/02/2012.

15- صندوق النقد الدولي يتوقع ارتفاع الناتج الداخلي الخام، وكالة الانباء الجزائرية .../.../www.aps.dz

16- عبد الله الإله البداوي,**ما هي الأزمة و كيف ندير الأزمات؟**www.siironline.orge.12/08/2012

17- عبد الله شحاتة, **الأزمة المالية المفهوم و الأسباب** wwwpidegypt.org.25/09/2012

18- عبد الأمير رحيمة العبود,أزمة الديون الدولية و أبعادها و آثارها على العالم,الحوار المتمدن ,العدد 3476-3/9/2011-الادارة و الاقتصاد,

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp%3Faid%3D274131

19- فلاح شفيق, **النشاط الربوي و الأزمات المالية**,لندن 2008/10/15 ?d www.alnoor.se/article.asp

20- محمود عبد العظيم أزمة ديون «منطقة اليورو» تلقي بظلالها على الاقتصاد المصري الاتحاد الأحد 18 سبتمبر 2011 .

ttp://www.alittihad.ae/details.php%3Fid%3D85803%26y%3D2011

21- محمد معمري,الرهان الصعب الاستثمار في تونس , اكتو بر 2014.

... www.anayemeny.net/gotolink.aspx?nid=4239429

22- محمد ولد عبد الدايم ، آثار أزمة اليورو على الاقتصاد المغربي ,

www.aljazeera.net/news/ebusiness

23- **محمد أميني**، استمرار أزمة "اليورو" يقلص فرص التدفقات الاستثمارية إلى الجزائر

24- التضخم والبطالة والديون السيادية تهدّد التعافي الأوروبي الأربعاء 19 يونيو 2013 مجلة الحياة *www.alhayat-j.com*

25- محمد عبد العزيز توتي,الأزمة الاقتصادية اليونانية.....www. *elarkam.boardeducation.net*

26- محمد عاطف, الاقتصاد الاسباني يواصل انكماشه بفعل تأثير أزمة الديون السيادية ,

www.elyaom.com/2013/04/30/economy/9256.htm

27- **نجيب عبد الحق الصلوي**،مساهمة المغتربين في التنمية ، وزارة شؤون المغتربين ،2010/8/16،

www.26sep.net/newsweekarticle.php?lng=arabic

28- تونى تايلر، الطيران العربى ليس محصنا من تداعيات أزمة الديون الأوروبية ، الأهرام اليومى ،

29- هل تصبح البرتغال الضحية الثانية بعد اليونان؟جريدة العرب الدولية 28 يناير 2012 العدد

issueno&article=660929&classic.aawsat.com/details.asp?section=6،12114

ثانيا:المراجع باللغات الأجنبية:

أ- بالانجليزية:

A.OUVRAGES

1-Randall Dodd ,**sovereign debt restructuring the financier**, vol 9 nos 1-4,2002.www.the financier.com

A-Rapports

1- UNCTAD. World rapport 2014,www.unctad.org

2- Ugo Panizza ,Federico Sturzenegger,Jeromin Zettelmeyer, **International** Government **Debt**,unctad,no.199.june 2010.www.unctad.org.

3- The International Monetary Fund IMF, World Economic and Financial Surveys World Economic Outlook Database 2013,http:/ *www.**imf**.org/external/pubs/ft/weo/2013/ weodata /index.asp*x

4- Bank for International Entitlements. *www.bis.org*

B. Working paper.

1- Francesco Paolo Mongelli.New Views on the Optimum Currency Area theory:what is emu telling us?, Working paper no.138,european central bank,april 2002.www.ecb.int.26/04/2013.

2- Nicolas Rouillot, La théorie des zones monétaires optimales, 15 septembre 2010, Science économique,wwwsience-economique.dlogspot.com.23/04/2013

3- Gerard Bossuat ,l'Union économique et monétaire, un defi pour l'd'entité européenne ,UMIFRE 19 CNRS-MAEE INSTITUT DE RECHERCHE ,Working paper –Serie C, www.mfj.gr.jp,../03/2013

4- Jay C. Shambaugh, The Euro's Three Crises, Brookings Papers on Economic Activity Spring 2012 , McDonough School of Business, Georgetown University and NBER, March 12th,2012

5- Obstfeld ,mourisse, A Strategy for launching the Euro ,working paper,no6233,October,www.nber.org/papers/w6233.27/11/2012

6- Ranjan Dash , GL Gupta R Anand, The Euro Zone Crisis Its dimensions and implications, January 2012,p20 *ideas.repec.org/p/ess/wpaper/id4764.htm*

7- Rebecca Nelson**, Sovereign Debt in Advanced Economies** :Overview and Issues For. Congress,congressional research service,7-5700,.www.crs.go

B-Statistics:

1- International Trade Statistics 2003,2010 ,WTO,pp205-207 www.wto.org/english/res

2- The International Monetary Fund IMF World Economic Outlook Database September 2011 *www.imf.org*

3- European Central Bank(ecb):exchange rates average against the euro. www.ecb.europa.eu

C-Internet.

1- Sovereign debt definition from financial times lexicers www.lexicon.ft.com.06/06/2012

ب- المراجع بالفرنسية:

A- OUVRAGES:

1- Paul Krugmane ,Maurice Obstfeld, Marc Melitz ,Gunther Capelle-Blancard, Matthieu Crozet ,Economie internationale ,Pearson Education France,9 édition 2012

B- Statistiques :

8- Commerce bilatéral entre l'Algérie et la zone euro, International Trade Centre (ITC) www.trademape.org.

9- direction Technique Chargée de la Comptabilité National ,évolution des échanges extérieurs de marchandises de 2001 A 2012,Office National des Statistiques-mars 2014,Collections Statistiques n 182/2014.

C- conférences et rapports et autre publication

1- Abdellatif Mazouz , L'MPACT DES CRISES SUR LA MIGRATION MAROCAINE ,institut Royal des Etudes Stratégique , Ministère charge de la Communauté Marocaine Résidant a l'étranger ,Rabat le 26janvier 2012.

2- Banque du Canada, L'Union économique et monétaire européenne: Généralités et implications, www.banqueducanada.ca/wp-content/.../r974a.pdf../03/2013 La

3- Brahim Razgallah, LA THEORIE DES ZONES MONETAIRES OPTIMALES S ADRESSE-T-ELLE AUX PAYS EN DEVELOPPEMENT ? Université Panthéon-Assas (Paris 2,.www. *ideas.repec.org/p/wpa/wuwpif/0403003.html* 04/02/2013.

4- Christine Riflard et Sandrine Levasseur ,**Gris de dette souveraine ;vers une nouvelle résolution** département des entendes de Lofce www.cairm.info/reme de -l-ofce.2003 12/10/2012EMBARGO ,situation et perspectives de l économie mondial 2013,p02,www.un.org

5- Cyriac Guillaumin**,** L Asie de lest remplit-elle les conditions d.une zone monétaire optimale ? L'analyse des chocs macroéconomiques, Université Paris XIII-Villetaneuse, Janvier 2006,p p2-4www.rief.univ-paris1.fr/Rennes2007/06-Guillaumin.pdf.

6- Jesus Castillo, Yamine Osman ,la crise en sone euro et son impact sur les pays du Maghreb ,Flash économie recherche économique ,21 Aout 2013-n 574 natixis ,.. cib.natixis.com/flushdoc.aspx?id=7244.

7- Jean Tirole ,La crise de l euro :quelques élément de réflexion sur la reforme institutionnelle , école d économie de Toulouse ,p 254. www. banque-france.fr/fileadmin/user.../RSF16-etude-22.pd.

8- Gérard BOSSUAT, L'Union économique et monétaire, un défi pour l'identité européenne, UMIFRE 19 CNRS- MAEE Working paper - Série C : Conférences à la Maison Franco Japonaise, le 25 septembre 2009, http://www.mfj.gr.jp/

9- Glenn Boyle, Capital Market Integration A Review of the Issues and an Assessment of New Zealand's Position, A report prepared for the Ministry of Economic Development and the Capital Market Development Taskforce, University of Canterbury, March 27, 2009 www.canterbury.ac.nz.net/.09/03/2013

10- Ministère de léducation nationale**,** Mondialisation, finance internationale et intégration Européenne, http://eduscol.education.fr/prog,../03/2013**.**
11- Manix W. Hédreville , La théorie des zones monétaires optimales et la thèse de l'endogénéité des critères d'optimalité : Les enseignements de l'Union Monétaire Scandinave,(1914-1873), Université Paris X Nanterre , –www.unv.orieas.fr 09/03/2013
12- Marie France Jarret, Les théories de la zone monétaire optimale, et les critères de convergence, Université du Maine, www.ethique.perso.sfr.fr/zmo.hfml.04/02/2013.
13- Marie-Pierre Ripert, Fed :Pourquoi les marches ne veulent pas y croire ?Recherche économique Bank, natixis ,27 février 2015 n 08.
14- Michel Beine**,** L'UNION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EUROPEENNE A LA LUMIERE DE LA THEORIEDES ZONES MONETAIRES OPTIMALES, Service des Etudes et de la Statistique et CADRE, Université de Lille II, Aout 1998.www.dipot.ulb.ac.be/dspace/bistream.04/02/2013.
15- Ministère du développement régional et de la Planification , IMPACT DE LA DETTE SOUVERAINE EN EUROPE, SUR L ECONOMIE TUNISIENNE, , Institut Tunisien de la Compétitivité et des Etudes Quantitatives Octobre 2011.
16- Représentation Permanente de la France auprès de l'Union européenne ,L'Union Economique et Monétaire, www.rpfrance.eu,15/03/2013.
17- Tarik El Malki ,La crise de la zone euro et l'impact sur l'économie marocaine ,économiste n- 3662,2011, www.leconomiste.com/.../888897-la-crise-de-la-zone-euro-et-l-impact
18- :Patrick Artus,2015:la grande désillusion ,Flash marches recherche économique Natixis ,5aout 2014-n 623
19- : - ,Zone euro : le mythe de la sortie de crise?, flash économie natixis ,23sept 2013-n 646
20- :- ,Quelle est la causalité :de la croissance potentielle vers la croissance ou de la croissance vers la croissance potentielle?, flash économie, natixis, 26 février 2015-n 171
21- -, Repousser l'ajustement budgétaire de deux ans en France :c'est possible ,mais c'est une mauvaise idée, recherche économique, natixis ,26 février 2015-n 170
22- -, L'équilibre entre le nord et le sud de la zone euro ,recherche économique, natixis,21 mai 2014-n 10
23- Sandrine Levasseur ,Christine Rifflart , **Crises de dette souveraine : vers une nouvelle résolution ?,** 18 mars 2003www.investopidia.com./terms/s/soverign-debt.asp.06/06/2012 investopedia ,**Definition of sovereign debt** .
24- Zafiris Tzannatos,Limpact de crise financière sur l'emploi dans la région méditerranéenne :l'histoire de deux rivers ,Med 2010.

E-

Internet:

2- Benachenhou.A: Keynes est mort , elwatan ,20,21 janvier ,2009

3- Catherine Mathieu et Henri Sterdyniak, Quand les marchés s'en mêlent : la crise des dettes souveraines dans la zone euro , OFCE
4- La Fondation Robert Schuman, L'Europe face à la crise financière ,Questions d'Europe://www.robert-schuman.eu/fr/questions-d-europe/0089-l-europe-face-a-la-crise-financiere
5- l'encyclopédies libre Wikipédia , Union économique et monétaire de l'Union européenne, juillet 1990 , . www. fr.wikipedia.org,18/03/2013
6- l'encyclopédie libre Wikipédia ,Zone monétaire optimal ,www. Wikipédia, com.04/02/2013
7- EMBARGO ,situation et perspectives de l économie mondiale 2013, www.on.org
8- elmihwar.com/ar/index.php.6155/ /htm
9- L'Union Economique et Monétaire - RPUE – Représentation Union-Economique -et-Monétaire. www.rpfrance.eu/L-...,15/03/2013
10- - L'ÉVOLUTION DE L'UNION ÉCONOMIQUE ET MONETAIRE, www.europarl.europa.eu/ftu/pdf/fr/FTU_5.1.pdf,../03/2013
11- L'impact de la crise financière sur les banques européennes, http://www.mouvement-europeen.eu/%3Fp%3D401
12- Marie France Jarret, Les théories de la zone.*ethique.perso.sfr.fr/ZMO.html* 04/02/2013

أثر أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على اقتصادات الدول العربية:دراسة حالة الجزائر

الملخص :

تعالج هذه الأطروحة اثر أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على اقتصادات الدول العربية مع دراسة حالة الجزائر ،حيث تتطرق بشكل خاص إلى مظاهر الأزمة وأسباب حدوثها في منطقة الأورو ،و تداعياتها على دولها الأعضاء ،إذ تعكس هذه الأزمة الصعوبات و التحديات التي تواجه اتحاد العملة المتكون من اقتصادات متباينة .

و بما أن الدول العربية تعتبر من أهم الدول التي تربطها علاقات اقتصادية و تاريخية وجغرافية متميزة معها ،و إزاء تباين إمكانياتها ومعدلات أداءها الاقتصادي ،جاءت الآثار حسب تفاوت أهمية درجة ارتباط كل دولة على حدا مع الدول الأعضاء في منطقة الأورو ،حيث لمس التأثير التدفقات التجارية و المالية على معظم الدول العربية - وبصورة أكبر في انخفاض الطلب على صادراتها التي تشكل النسبة الأكبر لغالبيتها باتجاه منطقة الأورو ،مما أدى إلى آثار مباشرة على ابرز مؤشراتها الاقتصادية مثل الاحتياطيات الرسمية ،وأسواق المال ،والصناديق السيادية ،والبنوك ،والسياحة...الخ تظهر آثارها خصوصا على دول المغرب العربي و بعض الدول الخليجية إضافة إلى كل من مصر و العراق .

فاقتصاد الجزائر ورغم تحقيقه لإيرادات هامة من النقد الأجنبي بفعل المداخيل النفطية بقي أقل تنوعا ،انتقلت مخاطر الأزمة إليه من خلال أهم شركائه التجاريين في منطقة الأورو ،وكانت بصورة كبيرة في انخفاض الفائض في الميزان التجاري ،و بصورة اخف على التدفقات المالية بينها و بين أهم دولها الأعضاء .

و على الرغم من الإجراءات المتخذة من قبل الدول المتقدمة و المنظمات الدولية لتفادي وقوع الأزمات المالية بقية منطقة الأورو واقعة في الأزمة مسببة مشاكل اقتصادية لبلدانها الشريكة ،كما يبقى الضعف الهيكلي الموجود في غالبية الدول العربية عملية النجاح في تقليل آثار الأزمات المالية الدولية عليها غاية في الصعوبة .

الكلمات المفتاحية : الأزمات المالية ، الديون السيادية ،منطقة الأورو، اقتصادات الدول العربية، الميزان التجاري ، التدفقات المالية ، الاستثمارات الأجنبية .

Impacts de la crise des dettes de souveraineté de la zone "EURO" sur les économies des pays arabes :cas de l'Algérie.

Résumé:

Cette thèse traite de la crise des dettes de souveraineté de la zone "EURO" sur les économies des pays arabes en l'occurrence sur l'économie Algérienne ceci étant ,elle s'articule essentiellement sur la manifestation de la crise et les raisons de leur présence au sain de la zone "EURO" ainsi que les pays membres ,du fait que cette crise reflète les difficultés et les défîts auquels l'union monétaire constitue d'économie divergeant et confronté .

Etant donnée que les pays arabes sont des parties prenantes dans les relations économique, historique et géographique avec cette zone et devant l'inadéquation entre les performances des pays arabes eux mêmes et l'importance des degrés de dépendance de chaque état arabe avec les pays de la zone "EURO".

Les impacts ont affecte les flux commerciaux et financier sur la majorité des pays arabes, surtout par les régression de la demande des exportations dont la majeure partie est destinée vers les pays de la zone "EURO", ce qui a généré des effets directs sur les principaux indices économique tels que les réserves officielles ,ses marches financiers ,les fonds souverains, les banques sur le tourisme etc…,Les pays arabes les plus touches sont les pays du Maghreb ,certains pays du golf ainsi que l'Egypte et l'Irak .

Pour l'économie algérienne, en dépit de l'importance de ses ressources en monnaies étrangères issues des revenus pétroliers loin d'être diversifiées a été affectée par les effets de cette crise a traverses ses partenaire commerciaux en zone "EURO", ceci se reflète surtout par la régression de l'excédent dans la balance commerciale mais a un degré moins sur les flux financiers entre l'Algérie et les pays membres de l'union européenne.

Malgré les mesures prises par les pays développes et les organisations internationales dans un soucis d'éviter la survenue de ces crises financières aux niveaux des autres pays de la zone "EURO" et de facto par effet de chaine aux nivaux des économies des pays partenaires .

Cependant, la fragilité structurelle existant au sein de la majorité des pays arabe, rend encore plus difficile, l'allégement des l'effets de cette crise.

Mots clé:

Crises financières, dettes de souveraineté ,la zone "EURO" ,les économies des pays arabes ,la balance commerciale ,les flux financièrs ,les investissements étrangères .